فتح الباقي

بشرح

ألفية العراقي

تأليف

القاضي زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا
الأنصاري السنيكي
المتوفى سنة ٩٢٦هـ

حققه نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

الدكتور عبد اللطيف الهميم　　الشيخ ماهر ياسين فحل

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لـدار الكتب العلميـة بـيروت ـ لبـنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Libanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3471-X
9 782745 134714 90000>

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

فتح الباقي

بشرح

ألفية العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فَلاَ هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

« ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله ، وأمينه على وحيه ، وخيرته من خلقه وسفيره بينه وبين عباده ، المبعوث بالدين القويم ، والمنهج المستقيم ، أرسله الله رحمةً للعالمين ، وإماماً للمتقين ، وحجةً على الخلائق أجمعين » [1] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾. آل عمران : ١٠٢ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ . النساء : ١ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾. الأحزاب : ٧٠-٧١ .

أما بعد :

فإن الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، بعضه يستقل بالتشريع ، وكثيرٌ منه شارح لكتاب الله تعالى مُبين لما جاء فيه . قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ . النحل : ٤٤ .

وقد أدرك المسلمون – منذ الصدر الأول ، وحتى يوم الناس هذا – أهمية الحديث النبوي الشريف فحفظوا الأحاديث في الصدور ، ودونوها في الدواوين ، ونقَّروا عنها أشد التنقير والبحث كي لا ينضاف إليها ما ليس منها ، فأنجبت هذه الأمة حُفَّاظاً علوفين وجهابذة ناقدين فكانوا بحق ينفون عن السنة تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل

---

(١) من مقدمة زاد المعاد ٣٤/١ للعلامة ابن القيم .

الجاهلين ، فظهرت المصنفات والجوامع والسنن والمسانيد والأجزاء والمشيخات وغيرها في صور عدة وضروب كثيرة ، حرصاً واحتفاظاً واعتزازاً بسنة الحبيب المصطفى ﷺ وكان لابد من ظهور مؤلفات تُبين مصطلحات المحدثين في كتبهم ودروسهم ، تكشف عما يريدون من إطلاقاتهم وأقوالهم . فظهر عددٌ من المؤلفات في القرون التي تلت عصر الرواية ومما لا شك فيه أنَّ من أحسنها تصنيفاً وأعمها نفعاً كتاب الحافظ أبي عَمْرو عثمان بن عَبْد الرَّحْمَان الشهرزوري المشهور بـ:ابن الصَّلاَح (٥٧٧– ٦٤٣ هـ) المسمى : " مَعْرِفَة أنواع علم الْحَدِيْث " [1] الَّذِي لا يُحصى عدُّ من شرحه واختصره ونظمه ونكَّت عَلَيْهِ .

ولِمَا تميز بِهِ كتاب ابن الصَّلاَح من أهمية يعرفها المختصون بهذا الشأن ؛ إذ اشتهر هَذَا الكِتَاب أيما اشتهار ، وذاع صيته بَيْنَ الأنَامِ ، وحرص عَلَى تحصيله القريب والبعيد . وَقَدْ هيأ الله لهذا الكِتَاب التعاليق الكثيرة والشروح المستفيضة . وَكَانَ من الَّذِيْنَ قيظهم الله لخدمة هَذَا الكِتَاب النفيس الحَافِظ زين الدين أَبُو الفضل عَبْد الرحيم بن الْحُسَيْن العراقي (ت٨٠٦ هـ)فنظم كتاب ابن الصَّلاَح في أرجوزة ربتْ عَلَى ألف بيت من الشعر[2].وَكَانَ لهذا النظم من المزايا والمنافع الشيء الكثير لما احتواه من زيادات وإيضاحات واستدراكات. وقد كتب الله لهذه الأرجوزة القبول فتسابق الناس في حفظها ، وأخذوا في شرحها وإيضاحها . فكان من تِلْكَ الشروح الكثيرة هَذَا الكِتَاب الَّذِي بَيْنَ أيدينا ، وَهُوَ شرح نفيس للغاية إِذْ امتاز بشرح وبيان المسائل اللغوية والصرفية والعروضية والتنبيه عَلَى ضرورات الشعر، وما إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ من الميزات العديدة التي احتواها هَذَا الشرح المبارك .

ولم يكتب – الباري عز وجل – لهذا الكِتَاب أن يطبع من قَبْل محققاً تحقيقاً علمياً رصيناً رضياً عَلَى الرغم من أهميته ونفاسته ، كُلّ هَذَا دفعنا إِلَى إعادة طبعه بالشكل الَّذِي يسر كُلّ محب لسنة المصطفى ﷺ .

---

(١) هكذا سماه بِهِ مؤلفه في ديباجة كتابه : ٧٨ بتحقيقنا ، وهكذا أطلق عليه القرطبي في تفسيره ٣١٠٩/٤ ، طبعة الشعب .

(٢) وهي مشهورة معروفة باسم : " التبصرة والتذكرة " .

وَقَدْ قدّمنا بَيْنَ يدي الكِتَاب دراسة ضمنّاها ثلاثة أبواب : الباب الأول : العراقي ونظمه " التبصرة والتذكرة "، والباب الثاني : الأنصاري وكتابه " فتح الباقي ، والباب الثالث: التحقيق ، واشتمل عَلَى ثلاثة فصول : الأول : التعريف بالكتاب ، والثاني : وصف النسخ المعتمدة ، والثالث : منهج التحقيق .

وبعد :

فهذا كتاب " فتح الباقي " نُقدمه لِمُحبي المصطفى ﷺ السائرين عَلَى هديه الراجين شفاعته يوم القيامة ، قَدْ خدمناه الخدمة التِي توازي تعلقنا بسيدنا المصطفى ﷺ، وَكَانَ الوقت الَّذِي قضيناه فِيْهِ كله مباركاً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام عَلَى سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إِلَى يوم الدين .

المحققان

١ / ١٠ / ٢٠٠١ م

القِسْم الأول

الدراسة

الباب الأول

العراقي ، ونظمه "التبصرة والتذكرة"

الفصل الأول

سيرتــه الذاتيــة

لا بد لنا وقد خضنا غمرة تحقيق كِتَاب "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي" أن نعــرِّج على تعريف موجز بصاحب النظم ، ليس بالطويل المملّ ولا بالقصير المخلّ،لاســـيّما أن هذا العمل يُعدّ مفتاحاً للولوج بمعرفة أكثر بالناظم،تعين القارئ على تكوين صورة مجملــة عنه، وتوضح مكانته العلمية والمدة الزمنية التي عاشها.

ويشتمل هذا الفصل ثمانية مباحث نوردها تباعاً :

المبحث الأول

اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، وولادته :

هو عَبْد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر بـــن إبراهيــم الكــردي[1] الرازياني [2] العراقي الأصل [3] المهراني [4] المصري المولد الشافعي المذهب . كنيته : أبــو الفضل ، ويلقّب بـــ(زين الدين)[5]. وُلِدَ في اليوم الحادي والعشرين من شهر جُمَــادَى

---

(١) نسبة إلى أقوام يقطنون شمال العراق ، إذ أن أصل المتَرْجَم منهم. الأنساب٤ / ٦٠٩.

(٢) نسبة إلى رازيان: قرية من قرى إربل (أربيل:محافظة في شمال العراق). طبقات الحفاظ٥٤٣.

(٣) نسبة إلى عراق العرب ، وهو القطر الأعظم الذي يضم قرية أبيه . الضوء اللامــع ١٧١/٤ ، وطبقــات المفسرين ٣٠٩/١ .

(٤) نسبة إلى منشأة المهراني:موضع بين مصر والقاهرة،حيث ولد المترجم.طبقات الحفاظ٥٤٣.

(٥) قد يخفّف فيقال:الزين،كما جرت عادتهم آنذاك،فيقولون مثلاً : الشمس الذهبي والتقي السُّبْكِيّ ونحوهما .

الأولى سنة (٧٢٥ هـ)[١].

المبحث الثاني

أسرته :

أقام أسلاف الحافظ العراقي في قرية رازيان – من أعمال إربل [٢] – إلى أن انتقل والده وهو صغير مع بعض أقربائه إلى مصر [٣]، إذ استقر فيها وتزوج من امرأة مصرية [٤] ولدت له الحافظ العراقي . وكانت أسرته ممن عُرفوا بالزهد والصلاح والتقوى ، وقد كان لأسلافه مناقب ومفاخر [٥] ، وكانت والدته ممن اشتهرن بالاجتهاد في العبادات والقربات مع الصبر والقناعة [٦] .

أمّا والدُه فقد اختصَّ – منذ قدومه مصر – بخدمة الصالحين [٧] ، ولعلَّ من أبرز الذين اختصَّ والده بخدمتهم الشيخ القناوي[٨]. ومن ثُمَّ ولد للمتَرجَمِ ابنٌ أسماه : أحمد ، وكنَّاه : أبا زرعة ، ولقَّبه : بولي الدين [٩] ، وبنت تدعى : خديجة ، صاهره عليها: الحافظ نور الدين الهيثمي ورزق منها بأولاد، وأشارت بعض المصادر أنَّ له ابنتين أخريين: جويرية [١٠] وزينب [١١] .

---

(١) لحظ الألحاظ ٢٢١ ، والضوء اللامع ٤ / ١٧١ ، والبدر الطالع ١ / ٣٥٤ .

(٢) طبقات المفسرين ١ / ٣٠٩ .

(٣) طبقات الحفاظ : ٥٤٣ .

(٤) لحظ الألحاظ : ٢٢٠ ، والضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

(٥) الضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

(٦) لحظ الألحاظ : ٢٢١ ، والضوء اللامع ١٧١/٤ ، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي: ٣٧٠.

(٧) طبقات الحفاظ : ٥٤٣ .

(٨) هو الشيخ الشريف تقي الدين محمد بن جعفر بن محمد القناوي الشافعي ، كان عالي الإسناد من الموصوفين بالصلاح ، توفي سنة (٧٣٧ هـ) . الدرر الكامنة ٣٥/٤ ، والضوء اللامع ١٠٤/٧ ، وحسن المحاضرة ٤٢١/١ .

(٩) ستأتي ترجمته في مبحث تلامذته .

(١٠) نظم العقيان : ١٠٣ .

(١١) نظم العقيان : ١١٤ ، وانظر : الضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

المبحث الثالث

نشأته :

وُلِد الحافظ العراقي – كما سبق – في مصر ، وحمله والده صغيراً إلى الشيخ القناوي ؛ ليباركه ، إذ كَانَ الشَّيْخ هُوَ البشير بولادة الحَافِظ ، وَهُوَ الَّذِي سمَّاه أيضاً [1] ؛ ولكنَّ الوالد لَمْ يقم طويلاً مَعَ ولده ، إذ إنَّ يدَ المنون تخطَّفته والطفل لَمْ يزل بَعْدُ طريَّ العود ، غضَّ البنية لَمْ يُكمل الثالثة من عمره [2] ، وَلَمْ نقف عَلَى ذكر لِمَن كفله بَعْدَ رحيل والده ، والذي يغلب عَلَى ظننا أنّ الشَّيْخ القناوي هُوَ الَّذِي كفله وأسمعه [3] ؛ وذلك لأن أقدم سماع وجد له كان سنة (٧٣٧ هـ) بمعرفة القناوي [4] ، وكان يُتَوقّعُ أن يكون له حضور أو سماع من الشيخ ، إذ كان كثير التردد إليه سواء في حياة والده أو بعده ، وأصحاب الحديث عند الشيخ يسمعون منه ؛ لعلوِّ إسناده [5] .

وحفظ الزينُ القرآنَ الكريمَ والتنبيه وأكثر الحاوي مَعَ بلوغه الثامنة من عمره [6] ، واشتغل في بدء طلبه بدرس وتحصيل علم القراءات ، وَلَمْ يثنِ عزمه عَنْهُ إلا نصيحة شيخه العزّ ابن جَمَاعَة ، إذ قَالَ لَهُ : إنه علم كَثِيْر التعب قليل الجدوى ، وأنت متوقد الذهن فاصرف همَّتك إلى الحَدِيْث[7]. وَكَانَ قَدْ سبق لَهُ أن حضر دروس الفقه عَلَى ابن عدلان ، ولازم العماد مُحَمَّد بن إسحاق البلبيسي [8] ، وأخذ عَنْ الشمس بن اللبان ، وجمال الدين الإسنوي الأصولَ [9] وَكَانَ الأخير كَثِيْر الثناء عَلَى فهمه ، ويقول : « إنَّ ذهنه

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٢٠ – ٢٢١ ، وطبقات الحفّاظ : ٥٤٣ .

(٢) لحظ الألحاظ : ٢٢١ .

(٣) الضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

(٤) لحظ الألحاظ : ٢٢١ .

(٥) الضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

(٦) لحظ الألحاظ : ٢٢٧ .

(٧) لحظ الألحاظ : ٢٢١ ، الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(٨) الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(٩) لحظ الألحاظ : ٢٢١ .

صَحِيْح لا يقبل الخطأ »[1]، وكان الشيخ القناوي في سنة سبع وثلاثين – وهي السنة التي مات فيها – قد أسمعه على الأمير سنجر الجاولي ، والقاضي تقي الدين بن الأخنائي المالكي ، وغيرهما ممّن لم يكونوا من أصحاب العلوّ[2].

ثمّ ابتدأ الطلب بنفسه ، وكان قد سمع على عبد الرحيم بن شاهد الجيش، وابن عبد الهادي ، وقرأ بنفسه على الشيخ شهاب الدين بن البابا [3] ، وصرف همّته إلى التخريج وكان كثير اللهج بتخريج أحاديث " الإحياء " وله من العمر –آنذاك– عشرون سنة [4]، وقد فاته إدراك العوالي مما يمكن لأترابه ومَن هو في مثل سنّه إدراكه ، ففاته يحيى بن المصري – آخر مَن روى حديث السِّلَفي عالياً بالإجازة [5] – والكثير من أصحاب ابن عبد الدائم والنجيب بن العلاّق [6] ، وكان أوّل مَن طلب عَلَيْهِ : الحافظ علاء الدين بن التركماني في القاهرة وبه تخرّج وانتفع [7] ، وأدرك بالقاهرة أبا الفتح الميدومي ، فأكثر عنه وهو من أعلى مشايخه إسناداً [8] ، ولم يلقَ من أصحاب النجيب غيره [9] ، ومن ناصر الدين محمد بن إسماعيل الأيوبي[10]، ومن ثَمَّ شدَّ رحاله – على عادة أهل الحديث– إلى الشام قاصداً دمشق فدخلها سنة (٧٥٤ هـ)[11]،ثُمَّ عادَ إليها بعد ذلك سنة (٧٥٨هـ)، وثالثة في سنة (٧٥٩ هـ) [12]، ولم تقتصر رحلته الأخيرة على دمشق بل رحل إلى غالب

---

(١) الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(٢) الضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

(٣) شذرات الذهب ٧ / ٥٥ .

(٤) الضوء اللامع ٤ / ١٧٣ .

(٥) الضوء اللامع ٤ / ١٧١ .

(٦) شذرات الذهب ٧ / ٥٦ .

(٧) الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(٨) شذرات الذهب ٧ / ٥٦ .

(٩) الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(١٠) الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(١١) لحظ الألحاظ : ٢٢٣ .

(١٢) المصدر السابق .

مدن بلاد الشام [1]، ومنذ أول رحلة له سنة (٧٥٤ هـ) لم تخلُ سنة بعدها من الرحلة إمّا في الحديث وإمّا في الحجّ [2] ، فسمع بمصر[3] ابن عبد الهادي، ومحمد بن علي القطرواني ، وبمكة أحمد بن قاسم الحرازي ، والفقيه خليل إمام المالكية بها ، وبالمدينة العفيف المطري ، وببيت المقدس العلائي ، وبالخليل خليل بن عيسى القيمري ، وبدمشق ابن الخباز ، وبصالحيتها ابن قيم الضيائية ، والشهاب المرداوي،وبحلب سليمان بن إبراهيم بن المطوع ، والجمال إبراهيم بن الشهاب محمود في آخرين بهذه البلاد وغيرها كالإسكندرية وبعلبك ، وحماة ، وحمص ، وصفد ، وطرابلس ، وغزّة ، ونابلس ... تمام ستة وثلاثين مدينة . وهكذا أصبح الحديث ديدنه وأقبل عليه بكليته [4] ، وتضلّع فيه رواية ودراية وصار المعول عليه في إيضاح مشكلاته وحلّ معضلاته ، واستقامت له الرئاسة فيه ، والتفرد بفنونه ، حتّى إنّ كثيراً من مشايخه كانوا يرجعون إليه ، وينقلون عنه —كما سيأتي— حتّى قال ابن حجر : « صار المنظور إليه في هذا الفن من زمن الشيخ جمال الدين الإسنائي ... وهلمَّ جرّاً ، و لم نرَ في هذا الفنّ أتقن منه ، وعليه تخرج غالب أهل عصره » [5] .

المبحث الرابع

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه :

مما تقدّم تبيّنت المكانة العلمية التي تبوّأها الحافظ العراقي ، والتي كانت من توفيق الله تعالى له ، إذ أعانه بسعة الاطلاع ، وجودة القريحة ، وصفاء الذهن ، وقوة الحفظ ، وسرعة الاستحضار ، فلم يكن أمام مَن عاصره إلاّ أن يخضع له سواء من شيوخه أو تلامذته . ومما يزيد هذا الأمر وضوحاً عرضِ جملةٍ من أقوال العلماء فيه ، من ذلك :

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٢٣ ، والضوء اللامع ٤ / ١٧٢ .

(٢) الضوء اللامع ٤ / ١٧٣ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ٤ / ١٧٢ — ١٧٣ .

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٣٠ .

(٥) إنباء الغمر ٢ / ٢٧٥ — ٢٧٦ .

١. قال شيخه العزُّ بن جماعة: « كلّ مَن يدّعي الحديث في الديار المصرية سواه فهو مدَّعٍ »[١].

٢. قال التقي بن رافع السلامي : « ما في القاهرة مُحَدِّثٌ إلاّ هذا ، والقاضي عزّ الدين ابن جماعة » ، فلمَّا بلغته وفاة العزّ قال : « ما بقي الآن بالقاهرة مُحَدِّثٌ إلاّ الشيخ زين الدين العراقي »[٢] .

٣. قال ابن الجزري : « حافظ الديار المصرية ومُحَدِّثُها وشيخها »[٣] .

٤. قال ابن ناصر الدين : « الشيخ الإمام العلاّمة الأوحد ، شيخ العصر حافظ الوقت ... شيخ الْمُحَدِّثِيْن عَلَم الناقدين عُمْدَة المخرِّجين »[٤] .

٥. قال ابن قاضي شهبة: « الحافظ الكبير المفيد المتقن المحرّر الناقد، محَدِّث الديار المصرية ، ذو التصانيف المفيدة »[٥] .

٦. قال التقي الفاسي : « الحافظ المعتمد ، ... كان حافظاً متقناً عارفاً بفنون الحديث وبالفقه والعربية وغير ذلك ، ... كان كثير الفضائل والمحاسن »[٦].

٧. وقال ابن حجر : « حافظ العصر »[٧] ، وقال : « الحافظ الكبير شيخنا الشهير»[٨].

٨. وقال ابن تغري بردي : « الحافظ ، ... شيخ الحديث بالديار المصرية ، ... وانتهت إليه رئاسة علم الحديث في زمانه »[٩] .

٩. وقال ابن فهد: «الإمام الأوحد،العلاّمة الحجة الحبر الناقد،عمدة الأنام حافظ الإسلام ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، من فاق بالحفظ والإتقان في زمانه ، وشهد له في التفرّد

---

(١) الضوء اللامع ٤ / ١٧٣ .
(٢) لحظ الألحاظ : ٢٢٧ .
(٣) غاية النهاية ١ / ٣٨٢ .
(٤) الردّ الوافر : ١٠٧ .
(٥) طبقات الشافعية ٤ / ٢٩ .
(٦) ذيل التقييد : ١١٤ / أ – ١١٥ / ب .
(٧) إنباء الغمر ٢ / ٢٧٥ .
(٨) المجمع المؤسس ٨٩ / أ .
(٩) النجوم الزاهرة ١٣ / ٣٤ .

في فنه أئمة عصره وأوانه»[1].وأطال النفس في الثناء عليه.

١٠. وقال السيوطي: « الحافظ الإمام الكبير الشهير ،... حافظ العصر »[2] .

ويبدو أنّ الأمر الأكثر إيضاحاً لمكانة الحافظ العراقي نقولات شيوخه عنه وعودتهم إليه ، والصدور عن رأيه ، وكانوا يكثرون من الثناء عليه ، ويصفونه بالمعرفة ، من أمثال السبكي والعلائي وابن جماعة وابن كثير والإسنوي[3] .

ونقل الإسنوي عنه في " المهمات " وغيرها[4] ، وترجم له في طبقاته[5] ولم يترجم لأحد من الأحياء سواه[6] ، وصرّح ابن كثير بالإفادة منه في تخريج بعض الشيء[7] .

ومن بين الأمور التي توضّح مكانة الحافظ العراقي العلمية تلك المناصب التي تولاها ، والتي لا يمكن أن تسند إليه لولا اتفاق عصريه على أولويته لها ، ومن بين ذلك :

تدريسه في العديد من مدارس مصر والقاهرة مثل: دار الحديث الكاملية[8]، والظاهرية القديمة[9] ، والقراسنقرية[10] ، وجامع ابنطولون[11]، والفاضلية[12]،

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٢٠ .

(٢) طبقات الحفاظ : ٥٤٣ .

(٣) الضوء اللامع ٤ / ١٧٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) طبقات الشافعية ، للإسنوي ٧٨/٢ .

(٦) الضوء اللامع ٤ / ١٧٣ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ٤ / ٣٢ . وهي مدرسة تنسب إلى بانيها الملك الكامل محمد بن الملك العادل (ت ٦٢٢ هـ) . انظر : خطط المقريزي ٣ / ٣٣٥ .

(٩) الضوء اللامع١٧٤/٤.ونسبتها إلى بانيها الملك الظاهر بيبرس.انظر:حسن المحاضرة ٢٦٤/٢.

(١٠) الضوء اللامع ١٧٤/٤.وتنسب إلى بانيها الأمير شمس الدين قراسنقر . انظر : خطط المقريزي ٣٥٧/٣.

(١١) الضوء اللامع ٤ / ١٧٤ .

(١٢) طبقات الشافعية ٤ / ٣٢ . ونسبتها إلى بانيها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني . انظر : خطط المقريزي ٣١٩/٣ ، والخطط التوفيقية ١٢/٦ .

وجاور مدةً بالحرمين [1] .

كما أنّه تولّى قضاء المدينة المنورة ، والخطابة والإمامة فيها ، منذ الثاني عشر من جُمَادَى الأولى سنة (٧٨٨ هـ) ، حتى الثالث عشر من شوال سنة (٧٩١ هـ) ، فكانت المدة ثلاث سنين وخمسة أشهر [2] .

وفي سبيل جعل شخصية الحافظ العراقي بينة للعيان من جميع جوانبها ، ننقل ما دبَّجه قلم تلميذه وخِصِّيصه الحافظ ابن حجر في وصفه شيخه ، إذ قال في مجمعه [3] :

« كان الشيخ منور الشيبة،جميل الصورة،كثير الوقار،نزر الكلام،طارحاً للتكلف، ضيق العيش ، شديد التوقي في الطهارة ، لطيف المزاج ، سليم الصدر ، كثير الحياء ، قلّما يواجه أحداً بما يكرهه ولو آذاه ، متواضعاً منجمعاً ، حسن النادرة والفكاهة ، وقد لازمته مدّة فلم أره ترك قيام الليل ، بل صار له كالمألوف ، وإذا صلّى الصبح استمر غالباً في مجلسه ، مستقبل القبلة ، تالياً ذاكراً إلى أن تطلع الشمس ، ويتطوع بصيام ثلاثة أيام من كلّ شهر وستة شوال ، كثير التلاوة إذا ركب ... »، ثُمَّ ختم كلامه قائلاً: «وليس العيان في ذلك كالخبر».

المبحث الخامس

شيوخه :

عرفنا فيما مضى أنَّ الحافظ العراقي منذ أن أكبَّ على علم الحديث ؛ كان حريصاً على التلقي من مشايخه ، وقد وفّرت له رحلاته المتواصلة سواء إلى الحج أو إلى بلاد الشام فرصة التنويع في فنون مشايخه والإكثار منهم .

والباحث في ترجمته وترجمة شيوخه يجد نفسه أمام حقيقة لا مناص عنها، وهي أنَّ سمة الحديث كانت الطابع المميز لأولئك المشايخ، مما أدّى بالنتيجة إلى تنّوع معارف

---

(١) الضوء اللامع ٤ / ١٧٤ .

(٢) إنباء الغمر ٢ / ٢٧٧ ، والضوء اللامع ٤ / ١٧٤ ، وطبقات الحفاظ : ٥٤٤ .

(٣) المجمع المؤسس ٩٠ / أ .

الحافظ العراقي وتضلّعه في فنون علوم الحديث، فمنهم من كان ضليعاً بأسماء الرجال، ومنهم من كان التخريج صناعته، ومنهم من كان عارفاً بوفيات الرواة، ومنهم من كلنت في لغة الحديث براعته ...وهكذا. وهذا شيء نلمسه جلياً في شرحه هذا بجميع مباحثه ، وذلك من خلال استدراكاته وتعقباته وإيضاحاته والفوائد التي كان يطالعنا بها على مرِّ صفحات شرحه الحافل .

ومسألة استقصاء جميع مشايخه من نافلة القول – فضلاً عن كونها شبه متعذرة سلفاً – لاسيّما أنه لم يؤلف معجماً بأسماء مشايخه على غير عادة المحدّثين ، خلافاً لقول البرهان الحلبي من أنه خرّج لنفسه معجماً [1] .

لذا نقتصر على أبرزهم ، مع التزامنا بعدم إطالة تراجمهم :

١ – الإمام الحافظ قاضي القضاة علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني ، المشهور بـ«ابن التركماني» الحنفي، مولده سنة (٦٨٣ هـ)، وتوفي سنة (٧٥٠ هـ) لَهُ من التآليف : " الجوهر النقي في الرد عَلَى البَيْهَقِيّ " ، وغيره [2] .

٢ – الشيخ الْمُسْنِد المعمر صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي المصري ، ولد سنة (٦٦٤ هـ) ، وهو آخر من روى عن النجيب الحراني ، وابن العلاق ، وابن عزون ، توفي سنة (٧٥٤ هـ) [3] .

٣ – الإمام الحافظ العلاّمة علاء الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي ثم المقدسي ، ولد سنة (٦٩٤ هـ)، وتوفي سنة (٧٦١ هـ)، له من التصانيف : " جامع التحصيل "، و " الوشي المعلم "، و " نظم الفرائد " وغيرها [4].

٤ – الإمام الحافظ العلاّمة علاء الدين أبو عبد الله مغلطاي بن قُليج بن عبد الله البكجري الحكري الحنفي، مولده سنة (٦٨٩ هـ) ، وقيل غيرها ، برع في فنون

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٤ / ١٧٤ .

(٢) انظر ترجمته في:الجواهر المضية ٣٦٦/١، والدرر الكامنة ٦/٣ ، ولحظ الألحاظ : ١٢٥ .

(٣) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٤ / ٢٧٤ ، والنجوم الزاهرة ١٠ / ٢٩١ .

(٤) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ١٠٤/٦ ، وطبقات الإسنوي ٢ / ٢٣٩ ، والدارس ١ / ٥٩ .

الحديث،وتوفي سنة (٧٦٢ هـ)، من تصانيفه:ترتيب كتاب بيان الوهم والإيهام وسمّاه : " منارة الإسلام " ، ورتّب المبهمات على أبواب الفقه ، وله شرح على صحيح البخاري ، وتعقّبات على المزي ، وغيرها [١] .

٥ – الإمام العلاّمة جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ، شيخ الشافعية ، ولد سنة (٧٠٤ هـ) ، وتوفي سنة (٧٧٧ هـ) ، له من التصانيف: "طبقات الشافعية" و "المهمات" و "التنقيح" وغيرها [٢].

المبحث السادس

تلامذته :

تبين مما تقدّم أنّ الحافظ العراقي بعد أن تبوأ مكان الصدارة في الحديث وعلومه ، وأصبح المعوّل عليه في فنونه ، بدأت أفواج طلاب الحديث تتقاطر نحوه ، ووفود الناهلين من معينه تتجه صوبه ، لاسيّما وقد أقرَّ له الجميع بالتفرد بالمعرفة في هذا الباب ، لذا كانت فرصة التتلمذ له شيئاً يعدّه الناس من المفاخر ، والطلبةُ من الحسنات التي لا تجود بها الأيام دوماً .

والأمر الآخر الذي يستدعي كثرة طلبة الحافظ العراقي كثرة مفرطة ، أنه أحيا سنة إملاء الحديث – على عادة المحدّثين – بعد أن كان درس عهدها منذ عهد ابن الصلاح ، فأملى مجالس أربت على الأربع مئة مجلس ، أتى فيها بفوائد ومستجدات « وكان يمليها من حفظه متقنة مهذّبة محرّرة كثيرة الفوائد الحديثية » على حد تعبير ابن حجر [٣] .

لذا فليس من المستغرب أن يبلغوا كثر كاثرة يكاد يستعصي على الباحث سردها ، إن لم نقل إنها استعصت فعلاً ، فضلاً عن ذكر تراجمهم ، ولكن القاعدة تقول : « ما لا

---

(١) انظر ترجمته في:الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٢ ، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني : ١٣٣ ، طبقات الحفاظ : ٥٣٨.

(٢) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٩٨/٣ ، والدرر الكامنة ٤٦٣/٢ ، وحسن المحاضرة ١ / ٤٢٩ .

(٣) المجمع المؤسس ٢٠٠/أ .

يدرك كلّه لا يترك جلّه » وانسجاماً معها نعرّف تعريفاً موجزاً بخمسة من تلامذته كانوا بحقّ مفخرة أيامهم ، وهم :

١ – الإمام برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ، مولده سنة (٧٢٥هـ)،وهو من أقران العراقي، برع في الفقه ، وله مشاركة في باقي الفنون ، توفي سنة (٨٠٢ هـ) ، من تصانيفه : " الشذا الفياح من علوم ابن الصَّلاح " ، وغيره[١].

٢ – الإمام الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي القاهري ، ولد سنة (٧٣٥ هـ) ، وهو في عداد أقرانه أيضاً ، ولكنه اختص به وسمع معه ، وتخرّج به ، وهو الذي كان يعلّمه كيفية التخريج ، ويقترح عليه مواضيعها ، ولازم الهيثمي خدمته ومصاحبته، وصاهره فتزوج ابنة الحافظ العراقي،توفي سنة (٨٠٧ هـ)، من تصانيفه : " مجمع الزوائد " و " بغية الباحث " و " المقصد العلي " و " كشف الأستار " و " مجمع البحرين " و " موارد الظمآن " ، وغيرها [٢] .

٣ – ولده : الإمام العلاّمة الحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي الأصل المصري الشافعي ، ولد سنة (٧٦٢ هـ) ، وبكّر بِهِ والده بالسماع فأدرك العوالي، وانتفع بأبيه غاية الانتفاع، ودرّس في حياته، توفي سنة (٨٢٦ هـ)،من تصانيفه: "الإطراف بأوهام الأطراف" ، و "تكملة طرح التثريب " ، و " تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل "، وغيرها[٣] .

٤ – الإمام الحافظ برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المشهور بسبط ابن العجمي، مولده سنة (٧٥٣هـ) ، رحل وطلب وحصّل ، وله كلام لطيف على الرجال ، توفي سنة (٨٤١ هـ) ، من تصانيفه : " حاشية على الكاشف " للذهبي ،

---

(١) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤ / ٥ ، وإنباء الغمر ٢ / ١١٢ .

(٢) انظر في ترجمته : إنباء الغمر ٣٠٩/٢ ، ولحظ الألحاظ: ٢٣٩ ، والضوء اللامع ٢٠٠/٥ ، وحسن المحاضرة ١ / ٣٦٢ .

(٣) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٠/٤ ، ولحظ الألحاظ : ٢٨٤ ، والضوء اللامع ٣٣٦/١ ، وحسن المحاضرة ٣٦٣/١ .

و " نثل الهميان " [1] ، و "التبيين في أسماء المدلّسين" ، و "الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط" وغيرها[2].

٥ – الإمام العلاّمة الحافظ الأوحد شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر ، ولد سنة (٧٧٣ هـ) ، طلب ورحل ، وألقى إليه الحديث والعلم بمقاليده ، والتفرد بفنونه ، توفي سنة (٨٥٢ هـ) ، من تصانيفه : " فتح الباري " ، و "تهذيب التهذيب" ، و " تقريب التهذيب " و" نزهة الألباب " ، وغيرها [3] .

المبحث السابع

آثاره العلمية :

لقد عرف الحافظ العراقي أهمية الوقت في حياة المسلم ، لذا فقد عمل جاهداً على توظيف الوقت بما يخدم السنة العزيزة ، بحثاً منه أو مباحثة مع غيره فكانت « غالب أوقاته في تصنيف أو إسماع » كما يقول السخاوي [4] ، لذا كثرت تصانيفه وتنوعت،مما حدا بنا –من أجل جعل البحث أكثر تخصصاً– إلى تقسيمها على قسمين: قسم خاصّ بمؤلفاته التي تتعلق بالحديث وعلومه ، وقسم يتضمن مؤلفاته في العلوم الأخرى ، وسنبحث كلاً منهما في مطلب مستقل .

المطلب الأول

مؤلفاته فيما عدا الحديث وعلومه :

تنوعت طبيعة هذه المؤلفات ما بين الفقه وأصوله وعلوم القرآن،غير أنّ أغلبها كان ذا طابع فقهي،يمتاز الحافظ فيه بالتحقيق،وبروز شخصيته مدافعاً مرجّحاً موازناً بين الآراء.

---

(١) وفي خزانتنا نسخة منه بخط مؤلفها مصورة عن دار الكتب المصرية برقم (٢٣٣٤٦ ب) .

(٢) انظر في ترجمته: لحظ الألحاظ: ٣٠٨، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي:٣٧٩ ، وشذرات الذهب٧/٢٣٧.

(٣) انظر ترجمته في: لحظ الألحاظ : ٣٢٦ ، والضوء اللامع ٢/٣٦ ، وحسن المحاضرة١/٣٦٣.

(٤) الضوء اللامع ٤ / ١٧٥ .

على أنَّ الأمر الذي نأسف عليه هو أنَّ أكثر مصنفاته فُقدت ، ولسنا نعلم سبب ذلك ، وقد حفظ لنا مَنْ ترجم له بعض أسماء كتبه ، تعين الباحث على امتلاك رؤية أكثر وضوحاً لشخص هذا الحافظ الجليل ، وإلماماً بجوانب ثقافته المتنوعة المواضيع .

ومن بين تلك الكتب :

١ – أجوبة ابن العربي [١] .

٢ – إحياء القلب الميت بدخول البيت [٢] .

٣ – الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعتين في مكان واحد [٣] .

٤ – أسماء الله الحسنى [٤] .

٥ – ألفية في غريب القرآن [٥] .

٦ – تتمات المهمات [٦] .

٧ – تاريخ تحريم الربا [٧] .

٨ – التحرير في أصول الفقه [٨] .

٩ – ترجمة الإسنوي [٩] .

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٣١ ، ولا نعلم شيئاً أكثر من هذا عنه .

(٢) لحظ الألحاظ: ٢٣١، وذكره محقق شرح التبصرة ١ / ١٨ باسم : " إحياء القلب الميت بأحكام دخول البيت " ، وذكر أنه اطلع عليه في مجموع بالمكتبة الكتانية برقم (٣٨٥٤) .

(٣) له نسخة خطية فريدة كتبت سنة (٩٠٠ هـ) محفوظة في مكتبة رضا برامبور برقم [M ٥٦٤٢ (٢٦٨٤)] . انظر : الفهرس الشامل (الفقه وأصوله) ١ / ٣٩٥ .

(٤) ذكره محقق شرح التبصرة ١٨/١،وذكر أنه اطلع عليه في مجموع بالمكتبة الكتانية برقم (٣٨٥٤) .

(٥) ذكر صاحب معجم المطبوعات العربية ٢،٩٠١/١ / ١٢١٨ ، أنها طبعت بهامش تفسير أبي محمد عبد العزيز المسمى : " التيسير في علم التفسير " ورد عليه محقق شرح التبصرة ١٦/١ : بأنَّ المطبوعة هي لولده ، ولا نعلم أحداً ذكر مثل هذا لأبي زرعة ولد العراقي .

(٦) الضوء اللامع ٤ / ١٧٣ ، وكشف الظنون ١ / ٩٣٠ و ٢ / ١٩١٥ باسم : " مهمات المهمات " .

(٧) المجمع المؤسس : ٨٩ / ب .

(٨) الأعلام ٣ / ١١٩ .

(٩) الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٥ ، ولحظ الألحاظ : ٢٣١ .

١٠ – تفضيل زمزم على كلّ ماء قليل زمزم [١] .

١١ – الرد على من انتقد أبياتاً للصرصري في المدح النبوي [٢] .

١٢ – العدد المعتبر في الأوجه التي بين السور [٣] .

١٣ – فضل غار حراء [٤] .

١٤ – القرب في محبة العرب [٥] .

١٥ – قرة العين بوفاء الدين [٦] .

١٦ – الكلام على مسألة السجود لترك الصلاة [٧] .

١٧ – مسألة الشرب قائماً [٨] .

١٨ – مسألة قصّ الشارب [٩] .

١٩ – منظومة في الضوء المستحب [١٠] .

٢٠ – المورد الهني في المولد السني [١١] .

٢١ – النجم الوهاج في نظم المنهاج [١٢] .

٢٢ – نظم السيرة النبوية [١٣] .

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(٢) مقدمة محقق شرح التبصرة١/١٨،وذكر أنه اطلع عليه في مجموع بالمكتبة الكتانية برقم (٣٨٥٤) .

(٣) إيضاح المكنون ٢ / ٩٦ ، وهدية العارفين ١ / ٥٦٢ .

(٤) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(٥) طبع أكثر من مرة .

(٦) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(٧) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(٨) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(٩) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(١٠) كشف الظنون٢/١٨٦٧.وقارن بفهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية (فقه شافعي) :٢٦٢–٢٦٣.

(١١) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

(١٢) المجمع المؤسس : ٨٩ / ب .

(١٣) ذكرها غير واحد ، وفي خزانة مخطوطاتنا نسخة من شرحها لتلميذه سبط ابن العجمي ، وأخرى من شرح المناوي .

٢٣ – النكت على منهاج البيضاوي [١] .

٢٤ – هل يوزن في الميزان أعمال الأولياء والأنبياء أم لا ؟ [٢] .

المطلب الثاني

مؤلفاته في الحديث وعلومه :

هذه الناحية من التصنيف كانت المجال الرحب أمام الحافظ العراقي ليظهر إمكاناته وبراعته في علوم الحديث ظهوراً بارزاً ، يتجلى لنا ذلك من تنوع هذه التصانيف ، التي بلغت (٤٢)مصنفاً تتراوح حجماً ما بين مجلدات إلى أوراق معدودة،وهذه التصانيف هي:

١ – الأحاديث المخرّجة في الصحيحين التي تُكُلِّمَ فيها بضعف أو انقطاع [٣] .

٢ – الأربعون البلدانية [٤] .

٣ – أطراف صحيح ابن حبان [٥] .

٤ – الأمالي [٦] .

٥ – الباعث على الخلاص من حوادث القصاص [٧] .

٦ – بيان ما ليس بموضوع من الأحاديث [٨] .

٧ – تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي [٩] .

---

(١) الأعلام ٣ / ١١٩ .

(٢) مقدمة محقق شرح التبصرة ١/ ١٨ ، وذكر أنه اطلع عليه في مجموع بالمكتبة الكتانية برقم (٣٨٥٤) .

(٣) ذكره العراقي نفسه في شرح التبصرة والتذكرة ١/١٥٩ بتحقيقنا ، وفي التقييد والإيضاح : ٣٣ وقد أشار البقاعي في نكته ٤٨/أ : إلى أنه لم يبيض ، وأن مسوّدته عدمت .

(٤) لحظ الألحاظ : ٢٢٥ .

(٥) لحظ الألحاظ : ٢٣٢ .

(٦) توجد بعض المجالس منها بظاهرية دمشق برقم (مجموع ٥١) وحديث (٣٥٩) . انظر : الفهرس الشامل ١ / ٢٤٢ ، وَقَدْ طبعت .

(٧) وهو مطبوع .

(٨) ذكره السخاوي في فتح المغيث ١/٢٥٦، ومنه نسخة في مكتبة السيد صبحي السامرائي .

(٩) وهو متن هذا الكتاب ، وقد اشتهر باسم : " ألفية الحديث " . وقد طبع مفرداً بتحقيقنا .

٨ – ترتيب من له ذكر أو تجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام [١] .

٩ – تخريج أحاديث منهاج البيضاوي [٢] .

١٠- تساعيات الميدومي [٣] .

١١- تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد [٤] .

١٢- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كِتَاب ابن الصلاح [٥] .

١٣- تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس [٦] .

١٤- جامع التحصيل في معرفة رواة المراسيل [٧] .

١٥- ذيل على ذيل العبر للذهبي [٨] .

١٦- ذيل على كتاب أُسد الغابة [٩] .

١٧- ذيل مشيخة البياني [١٠] .

١٨- ذيل مشيخة القلانسي [١١] .

١٩ – ذيل ميزان الاعتدال للذهبي [١٢] .

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٣٢ .

(٢) توجد منه أربع نسخ خطية . الفهرس الشامل ١ / ٣٥١ .

(٣) منه نسختان خطيتان . الفهرس الشامل ١٠١/١ ، ٣٧٥ .

(٤) وهو متن كتابه الآتي "طرح التثريب"،ولهذا المتن عدة نسخ خطية.المعجم الشامل ٣٩٣/١.

(٥) طبع طبعة هي إلى السقم أقرب،ونحن في طريقنا إلى طبعه محققاً تحقيقاً يليق بمكانة المؤلف ونفاسة الكتاب.

(٦) وله عدة نسخ خطية . الفهرس الشامل ١ / ٤٠٢ .

(٧) منه نسخة خطية في مكتبة راغب باشا برقم (٢٣٦).انظر:الفهرس الشامل ١/ ٦٥٨ ولعل هذا الكتاب هو نفسه الذي ذكره ابن فهد باسم " الإنصاف " وهو نفسه الذي ذكره حاجي خليفة باسم " ذيل العراقي على هوامش كتاب العلائي جامع التحصيل ".انظر:لحظ الألحاظ :٢٣١ ، وكشف الظنون٨٩/١.

(٨) ذكره ولده أبو زرعة في ذيله على العبر ١ / ٤٩ .

(٩) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٦/٣ .

(١٠) الدرر الكامنة ٣ / ٢٩٥ ، والنجوم الزاهرة ١١ / ٨٩ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦٩٦ .

(١١) الدرر الكامنة ٤ / ٢٣٥ .

(١٢) طبع بتحقيق السيد صبحي السامرائي في مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

٢٠- ذيل على وفيات ابن أيبك [١] .

٢١- رجال سنن الدارقطني [٢] .

٢٢- رجال صحيح ابن حبان [٣] .

٢٣- شرح التبصرة والتذكرة [٤] .

٢٤- شرح تقريب النووي [٥] .

٢٥- طرح التثريب في شرح التقريب [٦] .

٢٦- عوالي ابن الشيخة [٧] .

٢٧- عشاريات العراقي [٨] .

٢٨- فهرست مرويات البياني [٩] .

٢٩- الكلام على الأحاديث التي تُكُلِّمَ فيها بالوضع ، وهي في مسند الإمام أحمد [١٠] .

٣٠ – الكلام على حديث : التوسعة على العيال يوم عاشوراء [١١] .

٣١- الكلام على حديث : صوم ستٍّ من شوال [١٢] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣/٢٤٠ .

(٢) لحظ الألحاظ : ٢٣٣ ، وأشار فيه إلى عدم تمامه .

(٣) لحظ الألحاظ : ٢٣٢ ، وأشار فيه إلى عدم تمامه .

(٤) حققناه على مجموعة من النسخ الخطية والمطبوعة ، وهو جاهز للطبع في ثلاث مجلدات .

(٥) كشف الظنون ١ / ٤٦٥ .

(٦) طبع قديماً ؛ لكن الذي يجب ملاحظته أن قسماً من الشرح أتمه ولده الحافظ ولي الدين أبو زرعة .

(٧) كشف الظنون ٢ / ١١٧٨ .

(٨) منه نسختان خطيتان . انظر : الفهرس الشامل ١ / ١٠٤ ، وذكرها ابن حجر في المجمع المؤسس : ٨٩/ب ، وغيره .

(٩) الدرر الكامنة ٣ / ٢٩٥ .

(١٠) التقييد والإيضاح : ٥٧ ، وتعجيل المنفعة : ٦ ، والقول المسدد : ٦ . وتوجد في مكتبة رضا برامبور [١٩٨٥ (٨٧٤)] رسالة للحافظ العراقي باسم " رسالة في نقد مسند أحمد " ، وغالب ظننا أنها هذا الكتاب نفسه ، ولم نطلع عليها لنجزم بذلك .

(١١) لحظ الألحاظ : ٢٣١ ، والمقاصد الحسنة : ٤٣١ ، واللآلئ المصنوعة ٢/١١٢ .

(١٢) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .

٣٢- الكلام على حديث : من كنت مولاه فعليٌّ مولاه [١] .
٣٣- الكلام على حديث : الموت كفّارة لكل مسلم [٢] .
٣٤- الكلام على الحديث الوارد في أقل الحيض وأكثره [٣] .
٣٥- المستخرج على مستدرك الحاكم [٤] .
٣٦- معجم مشتمل على تراجم جماعة من القرن الثامن [٥] .
٣٧- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأحاديث والآثار [٦] .
٣٨- مشيخة عبد الرحمان بن علي المصري المشهور بابن القاريء [٧] .
٣٩- مشيخة محمد بن محمد المربعي التونسي وذيلها [٨] .
٤٠- من روى عن عمرو بن شعيب من التابعين [٩] .
٤١- من لم يروِ عنهم إلا واحد [١٠] .
٤٢- نظم الاقتراح [١١] .

المبحث الثامن

وفاته :

تتفق المصادر التي بين أيدينا على أنّه في يوم الأربعاء الثامن من شعبان سنة (٨٠٦هـ) فاضت روح الحافظ العراقي عقيب خروجه من الحمام عن عمر ناهز الإحدى

---

(١) لحظ الألحاظ : ٢٣١ .
(٢) المغني عن حمل الأسفار ٤ / ٣٨٣ بهامش الإحياء ، ولحظ الألحاظ : ٢٣١ .
(٣) لحظ الألحاظ : ٢٣٢ .
(٤) المجمع المؤسس : ٨٩ / ب ، ولحظ الألحاظ : ٢٣٣ ، والضوء اللامع ٤/ ١٧٤ .
(٥) لحظ الألحاظ : ٢٣٢ .
(٦) طبع بهامش إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ، وطبعة أخرى مستخرجة مع تخريجات السبكي والزبيدي بعناية محمود الحداد .
(٧) إنباء الغمر ١ / ٨٦ .
(٨) الدرر الكامنة ٤ / ٢٤٧ .
(٩) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣ / ٧٥ .
(١٠) تدريب الراوي ١ / ٣١٩ .
(١١) منه نسخة خطية في مكتبة لاله لي برقم (٣٩٢ (WEISW)) .

وثمانين سنة ، وكانت جنازته مشهودة ، صلى عليه الشيخ شهاب الدين الذهبي ودفن خارج القاهرة [1] رحمه الله .

ولما تمتع به الحافظ العراقي في نفوس الناس ، فقد توجع لفقده الجميع ، ومن صور ذلك التوجع أن العديد من محبيه قد رثاه بغرر القصائد ، ومنها قول ابن الجزري [2] :

رحمة الله للعراقي تترى ... حافظ الأرض حبرها باتفاق

إني مقسم أليه صدق ... لم يكن في البلاد مثل العراقي

ومنها قصيدة ابن حجر ومطلعها [3] :

مصاب لم ينفس للخناق ... أصار الدمع جارا للمآقي

ومن غرر شعر ابن حجر في رثاء شيخه العراقي قوله في رائيته التي رثا بها شيخه البلقيني :

نعم ويا طول حزني ما حييت على ... عبد الرحيم فخري غير مقتصر [4]

لهفي على حافظ العصر الذي اشتهرت ... أعلامه كاشتهار الشمس في الظهر

علم الحديث انقضى لما قضى ومضى ... والدهر يفجع بعد العين بالأثر

لهفي على فقد شيخي اللذان هما ... أعز عندي من سمعي ومن بصري

لهفي على من حديثي عن كمالهما ... يحيي الرميم ويلهي الحي عن سمر

اثنان لم يرتق النسران ما ارتقيا ... نسر السما إن يلح والأرض إن يطر

ذا شبه فرخ عقاب حجة صدقت ... وذا جهينة إن يسأل عن الخبر

لا ينقضي عجبي من وفق عمرهما ... العام كالعام حتى الشهر كالشهر

عاشا ثمانين عاما بعدها سنة ... وربع عام سوى نقص لمعتبر

---

(١) غاية النهاية ١ / ٣٨٢ ، وإنباء الغمر ٢ / ٢٧٧ ، ولحظ الالحاظ : ٢٣٥ ، والضوء اللامع ٤/١٧٧ ، وحسن المحاضرة ١ / ٣٦٠ ، والبدر الطالع ١ / ٣٥٦ .

(٢) الضوء اللامع ٤ / ١٧٦ .

(٣) انظر القصيدة كاملة في إنباء الغمر ٢ / ٢٧٨ .

(٤) هكذا البيت في الأصل ، وهو غير مستقيم الوزن .

الديـــن تتبعـــه الدنيـــا مضـــت بهمـــــا رزيـــة لم تهـــن يومـــا علـــى بشـــــر
بالشـــمس وهـــو ســـراج الديـــن يتبعـــه بدر الدياجي زين الديـــن في الأثـــر[1]

الفصل الثَّاني

" التبصرة والتذكرة "

المبحث الأول :

اســـمها

سبق لَنَا عندما حَقَّقنا " شرح التبصرة والتذكرة " للحافظ العراقـــي – بحمـــد الله وفضله – أنْ رجَّحنا أن اسم نظم العراقي لألفيته " التبصرة والتذكرة " [2] ، ولا بـــأس أن نعيده هنا ، ولاسيَّما وقَدْ استجدَّت أشياء أُخَر .

اشتهرت هذِهِ المنظومة بَيْن عوام الناس ودهمائهم ، بَلْ بَيْن علمائـــهم ومختصيـــهم – خطأً – باسم ألفية الحَدِيْث [3] ، ولعل هَذَا كَانَ من باب التجوز محاكاة لألفيـــة ابـــن معطٍ وابن مَالِك في النحو ، فإن النَّاظِم لَمْ يصرح البتة في نظمه بأنه جعلها ألفية ، ومـــا هَذَا إلا لمغزى لَمْ يغب عَنْ ذهن الحافظ العراقي،ولَمْ يأت من باب الاتفاق وعدم القصد ، فلقد كَانَ يقصد هَذَا فعلاً من خلال الواقع، إذ زادت أبيات النظم عَلَى الألف ببيتـــين [4]، وهذه الالتفاتة قلَّ مَنْ تَنبَّه عليها : وَهِيَ السرُّ في عدم قوله في النظم : إنها ألفيـــة ، عَلَـــى الرغم من أنه قَالَ ذَلِكَ في الشرح [5] من باب التغليب .

وزاد بعضهم[6]الطين بلة –كَمَا يَقُول القدامى– بأن وضع لها اسماً فسمَّاها: "نظـــم الدرر في علم الأثر" ، ولَسنا ندري من أين جاء بهذا الاسم ؟!

---

(١) انظر القصيدة كاملة في : حسن المحاضرة ١ / ٣٣٠-٣٣٥ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/٧٧ – ٧٨ .

(٣) كشف الظنون ١/١٧٦ .

(٤) انظر : تحقيقنا للتبصرة والتذكرة ، وَقَدْ أفردناها .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١/١٠٢ .

(٦) هو الكتاني في الرسالة المستطرفة : ٢١٥ .

ولسنا نرى هَذَا إلاَّ محض تخليط وتداخل في المسمَّيات ، فالذي نعرفه ويعرفه المدقِّقون المنقبون في هَذَا المجال أن "نظم الدرر في علم الأثر" إنما هُوَ علم عَلَى نظم السيوطي لا العراقي والذي يدفعنا إلى القطع بهذا قَوْل السيوطي في شرحه المسمَّى " البحر الذي زخر"[1] : « فإني نظمت في علم الحَدِيْث ألفية سميتها : " نظم الدرر في علم الأثر" ».

وَقَالَ بعدها بقليل : « فتخيرت لَهُمْ هذِهِ العجالة وسميتها : " قطر الدرر عَلَى نظم الدُّرر » [2] .

والذي نجزم بِهِ يقيناً أن نظم العراقي اسمه " التبصرة والتذكرة " لما يأتي :

١. قول الحافظ العراقي :

٥. **نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلمُبْتَدِيْ تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي والْمُسْنِدِ**[3]

٢. قول السخاوي في شرح هَذَا البيت :

« وأشير بـ" التبصرة والتذكرة " إلى لقب هذِهِ المنظومة » [4] .

٣. قَوْل الْقَاضِي زكريا الأنصاري :

«وبعد:فإن ألفية علم الحَدِيْث المسماة بـ"التبصرة والتذكرة"...الخ كلامه » [5].

٤. وقول الْقَاضِي أيضاً في شرح البيت السابق :

« وأشار بـ" التبصرة والتذكرة " إلى اسم منظومته » [6] .

وَهُوَ الاسم الذي طبعناها بِهِ ، وطبعنا شرح الحافظ العراقي تبعاً لِذلِكَ باسم : " شرح التبصرة والتذكرة " .

---

(١) ١/٢٢٣ .

(٢) ١/٢٢٤ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١/١٠٥ رقم البيت (٥) .

(٤) فتح المغيث ١/٢٢ .

(٥) فتح الباقي ١/٨٥ بتحقيقنا .

(٦) فتح الباقي ١/٩٣ .

المبحث الثّاني

أصلها

بات من الضروري في بحث المختصرات التحدث عَنْ أصولها ليتسنى للباحث الإحاطة بجوانب الأمور ، ولَمِّ شعثها وجمع متفرقها .

والحق أن طريقة الاختصار عَنْ طريق النظم – لا سيَّما في القرن الثامن الذي عاش فِيهِ الحافظ العراقي – لَمْ تعد طريقة مستغربة أو أمراً مستبدعاً ، أو مقصوراً عَلَى علم الحَدِيْث ، بَلْ الحق أنه لَمْ يعد هناك فن من فنون العلوم والمعارف عَلَى اختلاف أجناسها وأنواعها إلا وَقَدْ نظمت فِيهِ العديد من المنظومات التي تشابه في فكرها منظومة الحافظ العراقي .

ولعل من أوثق طرق تحديد أصل تِلْكَ المنظومات نص المختصر عَلَى ذَلِكَ، وممن فعل ذَلِكَ الحافظ العراقي إذ يَقُول في " التبصرة والتذكرة " [1] :

٦. **لَخَّصْتُ فيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَهْ وَزِدْتُهَا عِلْماً تَرَاهُ مَوْضِعَهْ**

وقال في شرح هَذَا البيت :

«وقوله:لخصت فِيْهَا ابن الصَّلاح، أي: كِتَاب ابن الصَّلاح،والمراد: مسائله وأقسامه دُوْنَ الكثير من أمثلته وتعاليله ونسبة أقوال لقائليها وما تكرر فِيهِ»[2].

وهكذا بدا واضحاً بصورة جلية أن أصل " التبصرة والتذكرة " هُوَ كِتَاب ابن الصَّلاح " مَعْرِفَة أنواع علم الحَدِيْث " [3] ، مَعَ شيء من الزيادات العلمية التي تتصل بالمواضع الرئيسة في الكِتَاب ، لا بالأمثلة والشواهد حسب .

---

(١) البيت رقم (٦) .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١٠٦/١ .

(٣) وهذا هو اسمه الصحيح ، الذي سماه به مؤلفه ابن الصلاح ، وقد حققنا صحة هذه التسمية فيما كتبنا عنه عندما حققناه ، ولله الحمد .

المبحث الثَّالِث

التبصرة والتذكرة ، لماذا ؟

برز إلى ساحة التأليف تيار جديد في الشعر العربي يدعى "الشعر التعليمي" وَهُوَ نمط من أنماط الشعر يفتقر في معانيه إلى مادة الشعر الأصيلة من الصور والأحاسيس والأخيلة؛ لذا فَهُوَ لا يملك من الشعر إلا اسمه والأوزان والقوافي وقواعد علم العروض،غَيْر أنه في المقابل غني في الجوانب العلمية التي يتناولها ، ويمتاز بأن هدفه إيصال فكرة مكثفة بعبارة قصيرة .

ولعل هذِهِ الميزات هِيَ التي دفعت بهذا النمط إلى أرض الوجود ، ومن ثَمَّ انتشاره عَلَى ميدان واسع في مجال العلوم ، وَهُوَ الغرض نَفْسه الذي دفع بالحافظ العراقي إلى نظم كِتَاب ابن الصَّلاح بهذه الأرجوزة ، تسهيلاً لطلاب هَذَا العِلْم في حفظ مباحثه والتعرف عَلَى مَا قِيلَ فِيْهَا .

ولربما كَانَ هناك دافع آخر حدا بالحافظ العراقي لأنْ يضمن مباحث كِتَاب ابن الصَّلاح في أرجوزته ، هُوَ مَا وقع فِيهِ ابن الصَّلاح من وهم نتيجة تقليده للحاكم أبي عَبْد الله ، وما كَانَ لَهُ من استدراكات عَلَى ابن الصَّلاح كمَّلت جوانب المواضيع ، ثُمَّ الجواب عَنِ الاعتراضات التي وجهها بعضهم لابن الصَّلاح ، لا سيَّما أن الحافظ العراقي سبق لَهُ أن كتب نكتاً عَلَى كِتَاب ابن الصَّلاح وَهِيَ المشهورة باسم "التقييد والإيضاح " ؛ لذا إننا نجد غالب المادة العلمية التي أضافها عَلَى ابن الصَّلاح قَدْ ضمَّنها أرجوزته ، فهي حلقة في سبيل تكميل عرض لمباحث هَذَا العِلْم، خالياً –عَلَى قدر الطاقة – من الإخلال والنقص .

المبحث الرابع

اهتمام العُلَمَاء بهَا

نظراً لما تمتعت به ألفية العراقي من جزالة الأسلوب ، وثراء المعاني ، وسلاسة الألفاظ ، وترتيب الأفكار والموضوعات ، فقد أصبحت ديدن طلاب هذا العلم والمشتغلين فيه ، لاسيما وقد كان وكْدُ الناظم الأول تلخيص كتابٍ هو العمدة في هذا الباب ، ألا وهو كتاب ابن الصلاح .

فلم يكن بدعاً من الأمر أن يتوالى عليها الشراح ، ويضعون عصارة أفكارهم ، درراً نفيسة تحلي جيدَ الألفية ، وتلبسها ثوباً قشيباً تقرُّ به عين ناظمها ، ومن ثَمَّ عيون

المحبين لهذا العلم الشريف .

ولا غرو هناك أن تختلف طبائع هذه الشروح تبعاً لتمرس الشارح في هذا العلم،وتذوقه لحلاوة النقد والتعليل،والتخريج والتأصيل، وإفادته في المجال العلمي الذي يبرع فِيْهِ ، ولعلنا لا نغادر أرض الواقع والحقيقة إذا قلنا : إنّ شرح الحافظ العراقي من أكثر الشروح أصالة في مادته العلمية ، وأوفرها إغناءً لجوانب البحث العلمي،سواء أكان في مجاله الأصيل،أم في المجالات الطارئة الأخرى،لغوية كانت أم نحوية ، وسواء أكان توضيحه لتلك المباحث بشكل مطول أم مختزل ؟

ثمّ إن تلك الشروح تختلف طولاً واختصاراً حسب إشباع الشارح للمادة العلمية ، وتبعاً لِمَقْدِرَتِهِ ، ونحن في صدد عرضنا لأهم شروح الألفية نود التنبيه على أن تحقيقنا لهذا الشرح ليس الأخير في بابه ، بل ستصدر قريباً شروح محققة على غرار هذا الشرح – إن شاء الله تعالى – .

وأهم هذه الشروح :

١ – الشرح الكبير ، للناظم الحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (٨٠٦ هـ) [١] .

٢ – الشرح المتوسط ، وَهُوَ كِتَاب " شرح التبصرة والتذكرة " [٢].

٣- النكت الوفية بما في شرح الألفية،للبقاعي:إبراهيم بن عمر بن حسن(٨٨٥هـ)[٣].

٣ – شرح ألفية العراقي ، لابن العيني زين الدين أبي محمد عبد الرحمان ابن أبي بكر بن محمد الحنفي (٨٩٣ هـ) [٤] .

٥ – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمان بن محمد السخاوي (٩٠٢ هـ) [٥] .

---

(١) لم يتم المصنِّف هذا الشرح ، قال البقاعي في نكته (٣ / ب) : « لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضعيف » .

(٢) حققناه في ثلاث مجلدات ، وَهُوَ قيد النشر .

(٣) حققت من قبل خبير خليل عبد الكريم-رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

(٤) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية بالقاهرة (قسم حماية التراث)، برقم (٤٠٢).

(٥) طبع عدة طبعات ، لا تخلو من مقال . وقد أعددناه للطبع على غرار هذا الشرح .

٦ – شرح ألفية الحديث ، للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) [١] .

٧ – فتح الباقي على ألفية العراقي ، لقاضي القضاة زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنكي ثم القاهري (٩٢٦ هـ) [٢]

٨ – شرح ألفية العراقي ، لأمير بادشاه : شمس الدين محمد أمين بن محمود البخاري الحسيني (٩٧٢ هـ) [٣] .

٩ – شرح ألفية العراقي ، للمناوي : زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (١٠٣١ هـ) [٤] .

١٠ – شرح ألفية العراقي، للأجهوري : نور الدين أبي الإرشاد عَلِيّ بن مُحَمَّد ابن عبد الرحمان بن علي المالكي (١٠٦٦ هـ) [٥] .

١١ – نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف ، للدمنهوري : أحمد بن عبد المنعم ابن يوسف بن صيام (١١٩٢ هـ) [٦] .

١٢ – شرح ألفية العراقي لابن كيران أبي عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام الفاسي (١٢٢٧ هـ) [٧] .

١٣ – معراج الراقي لألفية العراقي ، للبطاوري : المكي بن محمد بن علي الربلطي (١٣٥٤ هـ) [٨] .

---

(١) حقق من قبل الطالبين عبد الله كريم ، وحسن علي لرسالتي ماجستير في جامعة بغداد ، وهو قيد الطبع .

(٢) وهو كتابنا هذا وسيأتي الكلام عنه مفصلاً .

(٣) منه نسختان خطيتان في إستانبول ، الأولى في مكتبة شهيد علي باشا برقم (٣٤٠) ، والثانية في مكتبة محمد مراد (مراد ملا) برقم (٣٢٩) .

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة رشيد الدحداح في برلين برقم (1.83896Z 6) .

(٥) توجد في إستانبول نسختان خطيتان منه ، الأولى في مكتبة حسن حسني برقم (٢٦٧) ، والثانية في مكتبة عاطف أفندي برقم (٣٧٢) .

(٦) شرح فيه مؤلفه أربعة أبيات فقط من الألفية تختص بالضعيف وتقسيماته،ومن الكِتَاب ثلاث نسخ خطية في دار الكتب المصرية بالقاهرة،وأرقامها: (١٦٦ تيمور) و (٢٢ م) و (٣٠٤).

(٧) في مكتبة الخزانة العامة بالرباط (الجلاوي) نسخة خطية منه تحت الرقم (٥٥٩) .

(٨) توجد في الخزانة العامة في الرباط نسختان خطيتان منه ، الأولى برقم ٣ / ١ / ٦٥ (١٨٢١ د) والثانية برقم ٣ / ١ / ٦٥ (١٨٥١) .

المبحث الخامس

الدراسة العروضية لـ" التبصرة "

نظم الحافظ العراقي ألفيته هذه على بحر الرجز ووزنه :

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

وهو بحرٌ كثيرةٌ أوزانُهُ، متعددةٌ ضروبُهُ، واسعةٌ زحافاتُهُ وهو عَذبُ الوزن واضحه ؛ إذ هُوَ من البحور ذات التفعيلة الواحدة مكرَّرُها ، كَمَا أن في كثرة زحافاته مجالاً لإرادة التصرف في الكلام ، وسعةً في إقامة الجمل ؛ إذ ليس بمستطاعٍ لشاعر الإتيان بثلاثة مقاطع قصيرة متتابعة في غير (مُتَعِلُنْ ب ب ب—) إحدى أشكال تفعيلة الرجز (مستفعلن - - ب -) ، فضلاً عن أشكال (مُسْتَفْعِلُنْ) الأخرى مثل : (متفعلن ب — ب —) و (مُسْتَعِلنْ — ب ب —) و(مُسْتَفْعِلْ — — —) . . . الخ .

وهذا من غَيْر شكّ تارك للناظم الفرصة واسعة في النَّظْم والتصرف في التعبير بحسب متطلبات المَعْنَى ، ولَمَّا كَانَ النظم في المتون العلمية في مسيس الحاجة لهكذا سعة في الجوازات ، رُئِي أكثرها منظوماً عَلَى هَذَا البحر ، هَذَا الأمر الذي أفاد مِنْهُ الحافظ العراقي في نظمه للتبصرة فجاءت عَلَى هَذَا البحر بكل أشكاله وتفعيلاته ، بل لا يكاد بيت يشبه سابقاً له أو لاحقاً في وزن أو ضرب لكثرة ما أفاده من هذا التعدد في أشكال البحر ، فقد جاء ضرب البيت الأول (مُسْتَعِلُنْ — ب ب —) ، والثاني (مَفْعُوْلُنْ - - -) ، والثالث (مُتَفْعِلُنْ ب — ب —) ، والرابع (فعولن ب - -) ، والخامس (مُسْتَفْعِلُنْ - - ب -) وهكذا دواليك ، هذه الإفادة من الحافظ تركت له الفرصة واسعة للتعبير على حساب الجمال الصوتي والتناسب بين الأبيات ، فقد جاءت بعض الانتقالات بين هذا الشكل أو ذاك قوية ثقيلة تركت تبايناً صوتياً واضحاً في أذن المستمع ، وإن كان مثل هذا مغتفراً في المتون العلمية ، إذ ليس من وَكْدِ الناظم فيها جمال الإيقاع بقدر تحقيق الدقة العلمية في وزن صحيح مقبول .

وعوداً إلى بحر الرجز وما يحققه من سعة في التصرف ضمن القالب الشعري ، فإنّ التقفية الداخلية المستعملة في المتون العلمية تعدّ شكلاً آخر من أشكال الحرية في صياغة العبارة العلمية في قالب شعري ، فالقافية التي طالما كانت شكلاً لازماً في القصيدة العربية

تفرض نفسها نمطاً صوتياً يتحكم في صياغة البيت الشعري كلّه ، الأمر الذي يفرض على الشاعر نهاية صوتية واجبة التحقيق،فضلاً عن الشكل الشعري الواجب أيضاً،لذلك كان في التقفية الداخلية التي استعملها الحافظ العراقي مجالاً للتخلص من هذا القيد—والذي لا تنكر قيمته الصوتية — لأن الدقة في التعبير العلمي مقدمة على الإبداع الصوتي وهذه التقفية التي حقّقت التوافق ما بين عروض البيت وضربه سهّلت كثيراً حفظ البيت الشعري .

على أن الحافظ العراقي لم يكتفِ بكل ما أتاحه له بحر الرجز من جوازات ليفيد من مبدأ الضرورة الشعرية بشكل واسع جداً ، حتى أصبحت الضرورة شيئاً ثابتاً في أبيات " التبصرة " ، وهذا يدلّل بشكل واضح على تمكن الحافظ وقدرته على الإفادة مما تتيحه اللغة من ضرورات وإن كان في تكرار بعضها في البيت الواحد ثقل كان يمكن تجاوزه ، ومن أبرز الضرورات في نظم الحافظ :

١. إدراج الهمزة ، كقوله (٧٨) [1]:

في البابِ غيرهُ فذَاكَ عِنْدَهْ مِنْ رأيِ **اقْوَى** قَالَهُ ابنُ مَنْدَهْ

وقوله (١٣٩) :

مَعْرِفَةُ الرَّاوي **بالاخْذِ** عَنْهُ وَقِيْلَ : كُلٌّ مَا أتانا مِنْهُ

وقوله (١٥٣) :

تَدْلِيْسُ **الاسْنَادِ** كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بِـ(عَنْ) وَ(أنْ)

٢. تسكين بعض الحروف المتحركة :

كقوله (٨٢) :

كَمُسْنَدِ **الطَّيَالِسِيْ** وَأَحْمَدَا .....

وقوله (١٦٢) :

..... **وَلِلْخَلِيْلِيْ** مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطْ

٣. قصر الممدود :

كقوله (١٣٦) :

..... مِنْ دُلْسَةٍ رَاوِيْهِ ، **واللِّقَا** عُلِمْ

---

(١) هذا الرقم يمثل تسلسل البيت في المتن .

وقوله (١٧٠) :

..... خَاتَمَهُ عِنْدَ **الخَلا** وَوَضْعِهْ

٤. صرف الممنوع من الصرف ،

كقوله (٨٠٩) :

..... أو سَهْلٌ او جَابِرٌ او **بِمَكَّةِ**

وقوله (٨١٦) :

وَقِيْلَ : **إِفْرِيْقِيَّةٍ** وَسَلَمَهْ .....

وقد يجمع الحافظ بين ضرورتين في موضع واحد ، كقوله (٨٦٤) :

وَاعْنِ **بِالاسْمَا** والكُنَى وَقَدْ قَسَمْ .....

والأصل (بالأسماء) فقصر الممدود وأدرج الهمزة .

وقوله (٨٦٧) :

..... النُّوْنُ فِي أبي **قَطَنْ نُسَيْرُ**

فقد سكّن النون من (قطنْ) وأدغمها في نون (نسير) .

وقد تتوالى الضرورات في شطر واحد مما يولد ثقلاً في قراءة البيت ، كقوله :

..... أو سَهْلٌ **او** جَابِرٌ **او** بِمَكَّةِ

فقد أدرج الهمزة في موضعين في (أو) الثانية والثالثة مما يجعل البيت مستثقلاً عند قراءته .

وقد يُعَلّق الحافظ – رحمه الله – معنى البيت بالبيت الذي يليه ، وهذه ما يسمى بالتضمين ، وهو عيب عند العروضيين ، كقوله (٧ ، ٨) :

فَحَيْثُ جَاءَ الفِعْلُ والضَّمِيْرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُوْرُ

كَـ(قَالَ) أو أطْلَقْتُ ... .

وقوله (٥١ ، ٥٢) :

يَقْـدَحُ فِـي أَهْلِيَّـةِ الوَاصِـلِ أو مُسْنَدِهِ عَلَـى الأَصَـحِّ ، وَرَأوا
أَنَّ الأصَحَّ : الْحُكْـمُ للرَّفْـعِ وَلَـوْ .....

وهكذا تنقّل الحافظ العراقي في أبيات نظمه على وفق ما يتيحه له هذا البحر من أشكال في تفعيلاته ، وما يجوّزه له من الزحافات والعلل ، زيادة على الضرورات التي غطّت مساحة واسعة من نظمه ، مما أعطاه رونقاً وجمالاً خاصّاً وسهولةً وعذوبة وفّرت الجوَّ الملائم تسهيلاً وإفادة لمبتغي هذا العلم .

الباب الثَّاني
الأنصاري ، وكتابه " فتح الباقي "
الفصل الأول
القَاضِي زكريا الأنصاري
المبحث الأول : سيرته الذاتية

أولاً : اسمه ونسبه

هُوَ زين الدين أبو يَحْيَى زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي السنيكي ، ثُمَّ القاهري الأزهري الشَّافِعِيّ [1] .

والأنصاري : نِسْبَة إلى الأنصار، وهم أهل المدينة من الأوس والخزرج[2].

والخزرجي: نِسْبَة إلى الخزرج، أحد شطري الأنصار، وهم بطون عدة[3].

والسنيكي : نِسْبَة إلى " سُنَيْكَة " – بضم السين المُهْمَلَة ، وفتح النون ، وإسكان الياء المثناة من تَحْتُ ، وآخرها تاء التأنيث [4] .

---

(١) الضوء اللامع ٢٣٤/٣ ، ونظم العقيان : ١١٣ ، والكواكب السائرة ١٩٦/١ ، والنور السافر : ١١٤ ، وشذرات الذهب ١٣٤/٨ ، والبدر الطالع ٢٥٢/١ ، والأعلام ٤٦/٣ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/٤ .

(٢) الأنساب ٢٢٨/١.والذي يظهر أنه مِنْهُمْ صليبة.انظر:حاشية الجمل عَلَى شرح المنهج ٥/١.

(٣) الأنساب ٤١٢/٢ . وانظر : حاشية الجمل عَلَى شرح المنهج ٥/١ .

(٤) الكواكب السائرة ١٩٦/١ .

وَهِيَ قَرْيَة بمصر من أعمال الشرقية ، بَيْن بلبيس والعباسية [1] ، والأكثر عَلَى نسبته هكذا – بإثبات الياء – ، وَهُوَ مخالف لقواعد الصرف إذ الصَّوَاب في النسبة: «السُّنَكِي». قَالَ ابن عقيل: «ويقال في النسب إلى فُعَيْلَة : فُعَلِيّ –بحذف الياء– إن لَمْ يَكُنْ مضاعفاً ، فتقول في جُهَيْنَة: جُهَنِيّ »[2]. وذُكِرَ عَنْ الْقَاضِي أنه كَانَ يكره النسبة إلى تِلْكَ البلدة [3].

القاهري : نِسْبَة إلى مدينة القاهرة [4] .

الأزهري : نِسْبَة إلى الجامع الأزهر [5] .

ثانياً : ولادته

لَمْ تكن ولادة الْقَاضِي زكريا محل اتفاق بَيْن المؤرخين ، وإنما تطرق إليها الخلاف كَمَا تطرق لغيرها ، فالسيوطي – عصريه وصديقه – يؤرخ ولادته في سنة (٨٢٤ هـ) ، عَلَى سبيل الظن والتقريب ، فَقَالَ : « ولد سنة أربع وعشرين تقريباً » [6] .

وأما السخاوي والعيدروسي فيجزمان أن ولادته كَانَتْ في سنة (٨٢٦ هـ)[7] ، وتابعهما في هَذَا: ابن العماد الحنبلي[8] ، والشوكاني [9] ، والزبيدي [10] ، وعمر رضا كحالة [11] .

في حِيْنَ أن الغزي يتردد في تحديد ولادته بَيْن سنة (٨٢٣هـ) وسنة (٨٢٤ هـ) ، وإن كَانَ صدَّر كلامه بالأولى ونقله من خطّ والده الذي كَانَ أحد تلامذة الْقَاضِي زكريا[12].

---

(١) معجم البلدان ٢٧٠/٣ ، ومراصد الاطلاع ٧٤٩/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٩٧/٢ . وفي كلا الحالين فهو خلاف ضبط البجاوي في تحقيقه لمراصد الاطلاع ٧٤٩/٢ .

(٣) حاشية الجمل عَلَى شرح المنهج ٥/١ .

(٤) لكونه تحوّل إليها ، كما سيأتي .

(٥) لأنه سكن الجامع الأزهر لما ورد القاهرة .

(٦) نظم العقيان : ١١٣ .

(٧) الضوء اللامع ٢٣٤/٣ ، والنور السافر : ١١٢ .

(٨) شذرات الذهب ١٣٤/٨ .

(٩) البدر الطالع ٢٥٢/١ .

(١٠) تاج العروس ١٤٥/٧ (الطبعة القديمة).

(١١) معجم المؤلفين ١٨٢/٤ .

(١٢) الكواكب السائرة ١٩٦/١ .

وتفرد الأستاذ خير الدين الزركلي بالجزم بأنها كَانَتْ سنة (٨٢٣ هـ)[١].

وهكذا نجد أن ولادة الْقَاضِي زكريا الأنصاري – في أقوال المؤرخين – كَانَتْ دُوَلَة بَيْن أعوام ثلاثة – بصرف النظر عَنْ القائلين بهَا – وَهِيَ (٨٢٣ هـ) و (٨٢٤ هـ) و (٨٢٦ هـ) ، ولا مرجح عندنا لأحدها نجزم بِهِ أو نرجحه ، والعلم عِنْدَ الله تَعَالَى .

ثالثاً : أسرته

لَمْ تسعفنا المصادر بالكثير عَنْ أسرته ، وإنما كَانَتْ نتفاً وإشارات استطعنا أن نستشف مِنْها شيئاً قليلاً،يساعدنا في تكوين فكرة واضحة عَنْ أسرة المترجم.

أمَّا والده فكل مَا نعرفه عَنْهُ أنه مات والمترجم لا يزال طفلاً [٢] ، وَلَمْ يترك إلاَّ امرأة أرملة وولداً يتيماً ، يقاسيان مشاق الحياة التي لَمْ يَكُنْ لَهُمَا دور في تحريك دفة أحداثها .

وأما أمُّه فيمكننا القَوْل إنَّ مَا حازه المترجم من المجد والفخار إنما كَانَ – بَعْدَ رعاية الله – بحسن تصرفها ، فَقَدْ حكى الغزي عَنْ الشَّيْخ الصالح ربيع ابن عَبْد الله السلمي الشنباري أنه كَانَ يوماً بسنيكة – مسقط رأس المترجم – وإذا بامرأة تستجير بِهِ وتستغيث أن ولدها مات أبوه ، وعامل البلد النصراني قبض عَلَيْهِ يروم أن يكتبه مَوْضِع أبيه في صيد الصقور ، فخلَّصه الشَّيْخ مِنْهُ ، وَقَالَ لها : إن أردت خلاصه فافرغي عَنْهُ يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر وعليَّ كلفته، فسلمت إليه المترجم [٣] . وهذا غاية مَا استطعنا الوقوف عَلَيْهِ من خبرها .

ومما مضى يُعْلَم أن المترجم كَانَ الوحيد لأبويه ، فَلا إخوة ولا أخوات عِنْدَه ، وكذا زوجته التي غمرت في بحر الجهالة ، فَلا ذكر لها البتة فِيْمَا بَيْن أيادينا من مراجع .

أما ذريته ، فوقفنا عَلَى ذكر لبعض أولاده ، مِنْهُمْ :

جمال الدين يوسف ، قَالَ عَنْهُ الغزي : « الشَّيْخ العلامة الصالح » [٤] .

---

(١) الأعلام ٤٦/٣ .

(٢) الكواكب السائرة ١٩٦/١ .

(٣) الكواكب السائرة ١٩٦/١ .

(٤) الكواكب السائرة ١٩٩/١ .

وذكر حاجي خليفة أن ولده هَذَا شرح مختصراً لبعض الشافعية لكتاب " التحرير في أصول الفقه " لابن همام [1] . وَلَمْ نقف عَلَى تاريخ وفاته .

والذي يظهر أن لَهُ ولداً آخر يدعى : « زكريا » ، وإن لزكريا الأخير ابناً يدعى : « زكريا » أيضاً، ترجمه الغزي في الكواكب السائرة [2] فَقَالَ: « زكريا ابن زكريا الشَّيْخ العلاَّمة زين الدين المصري ، حفيد شيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري » ، وكانت وفاته في شوال سنة (٩٥٩ هـ) [3] . وَكَانَ جده يحبه محبة عظيمة [4] .

رابعاً : نشأته

كَانَ مولد المترجم في بلده الأول « سُنَيكة » فنشأ بِهَا ، وابتدأ بحفظ القُرْآن الكريم – عَلَى العادة في بدء التعليم – ودَرَسَ مبادئ الفقه العامة ، فقرأ " عمدة الأحكام " وبعض " مختصر التبريزي " في الفقه [5] ، وما كاد يدخل النصف الثَّانِي من عقد عمره الثَّانِي حَتَّى شدَّ رحاله نَحْو عاصمة العِلْم والعلماء التي كَانَتْ تعج بمظاهره : القاهرة ، وسواء كَانَ قَدْ رحل بنفسه إلى القاهرة ، أو أن الشَّيْخ ربيع بن عَبْد الله هُوَ الذي سافر بِهِ – كَمَا تقدم – ، فَقَدْ ورد المترجم القاهرة [6] ، ونزل الجامع الأزهر مستوطناً ، وهناك أكمل حفظ المختصر الذي بدأ بِهِ في مقتبل عمره [7] ، ومن ثَمَّ بَدَأَ بحفظ الكُتُب التي وفَّرت لَهُ مبادئ العلوم التي كَانَتْ تدرَّس آنذاك ، فحفظ " المنهاج " الفرعي و " الألفية " النحوية و " الشاطبية " و " الرائية " وبعض " المنهاج " الأصلي ونحو النصف من " ألفية الحَدِيْث " و " التسهيل " إلى باب « كاد » [8] .

---

(١) كشف الظنون ٣٠٨/١ .

(٢) ١٤٥/٢ .

(٣) الكواكب السائرة ١٤٥/٢ ، وشذرات الذهب ٣٢٣/٨ .

(٤) شذرات الذهب ٣٢٣/٨ .

(٥) النور السافر : ١١٢ .

(٦) البدر الطالع ٢٥٢/١ .

(٧) الضوء اللامع ٢٣٤/٣ .

(٨) شذرات الذهب ١٣٤/٨ .

وكانتْ تِلْكَ قدمته الأولى إلى القاهرة ، وَلَمْ يطل المكث فِيْهَا ، وعاد أدراجه إلى بلده ملازماً هناك الجدَّ والاشتغال [١] .

وبعد مدة من الزمن – نجهل تحديدها – عاود المجيء إلى القاهرة [٢] ، يروم استخراج العِلْم من معادنه ، فَدَرَسَ في الفقه : " شرح البهجة " وغيرها [٣] ، وقرأ في أصول الفقه : " العضد " و " شرح العبري " [٤] ، وقرأ في النحو والصرف ، ومما قرأه فِيْهِمَا : " شرح تصريف العزي " [٥] ، وأخذ المعاني والبيان والبديع فقرأ فِيْهَا " المطول " [٦] ، وأخذ المنطق عَنْ عدة مشايخ وقرأ فِيهِ شرح القطب عَلَى "الشمسية" وأكثر حاشية الشريف الجرجاني عَلَيْهِ ، وكذا حاشية التقي الحصني عَلَيْهِ [٧] .

كَمَا أخذ اللغة ، والتفسير ، وعلم الهيأة ، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والطب ، والعروض ، وعلم الحروف ، والتصوف، وتلا بالسبع والثلاثة الزائدة عَلَيْهَا ، وقرأ مصنفات ابن الجزري كـ" النشر " و "التقريب" و " الطيبة " ، وأخذ رسوم الخطّ ، وآداب البحث ، والحديث[٨].

وهكذا دأب وانهمك في الطلب والتحصيل،فأجازه مشايخه،وكتب لَهُ بِذَلِكَ كَثِيْرٌ مِنْهُمْ مَعَ الإطناب في المدح والثناء ، يزيدون عَلَى مئة وخمسين [٩]، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني إذْ كتب لَهُ في بَعْض إجازاته: «وأذنت لَهُ أن يقرأ القُرْآن عَلَى الوجه الذي تلقَّاه ، ويقدر الفقه عَلَى النمط الذي نص عَلَيْهِ الإمام وارتضاه،والله المسؤول أن يجعلني وإياه،ممن يرجوه ويخشاه إلى أن نلقاه»[١٠].

---

(١) شذرات الذهب ١٣٤/٨ .
(٢) المصدر نَفْسه .
(٣) النور السافر : ١١٢ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر نَفْسه .
(٦) النور السافر : ١١٢ .
(٧) المصدر السابق .
(٨) شذرات الذهب ١٣٥/٨ ، والبدر الطالع ٢٥٢/١ .
(٩) الكواكب السائرة ١٩٨/١ .
(١٠) الضوء اللامع ٢٣٦/٣ .

وأذن لَهُ في إقراء " شرح النخبة " وغيرها من مصنفاته في حياته ، وكذا فعل غَيْر ابن حجر حَتَّى قَالَ العيدروسي:« وتصدّى للتدريس في حياة غَيْر واحد من شيوخه »[1].

وهكذا أصبح المترجم من المؤهلين للانضمام إلى ركب العُلَمَاء ، وأن يشقَّ طريقه وسطهم .

خامساً : صفاته وأخلاقه

لقد كَانَ الْقَاضِي زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري مضرب المثل في وقته في حَسَن الخلق، والتحلي بمكارم الأخلاق وفضائلها ، لا يدع باباً إليها إلاَّ دخله، قَالَ العلائي [2]: « قَدْ جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمت والتؤدة والأخذ عَنْ الأكابر مَا لَمْ يجمعه غيره » [3] .

ولعل أبرز صفاته التي كَانَ يتحلَّى بهَا أنه كَانَ حافظاً للجميل شاكراً لصنيع المحسنين إليه،ويدل عَلَى ذَلِكَ –كَمَا مَرَّ– أن الشَّيْخ ربيع بن عَبْد الله كَانَ صاحب الفضل عَلَيْهِ في توجهه إلى طلب العِلْم وسفره إلى القاهرة ،فكان ردّ المترجم عَلَى ذَلِكَ أنه : « إذا ورد عَلَيْهِ الشَّيْخ ربيع أو زوجته أو أحد من أقاربه يجعله في زمن صمدته ومنصبه ، وَكَانَ يقضي حوائجهم ويعترف بالفضل لَهُمْ ، وربما مازحته زوجة الشَّيْخ ربيع التي ربَّتْهُ »[4].

وَكَانَ في النهاية من الانهماك في طلب العِلْم، لا يجعل لنفسه متنفساً سواه، حَتَّى أشغله عَنْ مأكله ومشربه ، فحكى عَنْ نَفْسه ، قَالَ : « جئت من البلاد وأنا شابٌّ فلم أعكف عَلَى الاشتغال بشيء من أمور الدنيا وَلَمْ أعلّق قلبي بأحد من الخلق ، قَالَ : وكنت أجوع في الجامع كثيراً ، فأخرج في الليل إلى الميضأة وغيرها ، فأغسل مَا أجده من قشيرات البطيخ حوالي الميضأة وآكلها ، وأقنع بهَا عَنْ الخبز » [5] .

---

(١) النور السافر : ١١٣ ، وانظر : الكواكب السائرة ١٩٩/١ ، وشذرات الذهب ١٣٥/٨ .

(٢) هو متأخر ، غير الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشهير .

(٣) الكواكب السائرة ٢٠٠/١ .

(٤) الكواكب السائرة ١٩٦/١ .

(٥) المصدر السابق .

وَكَانَ عَلَى دَرَجَة من اليقين بالله وتفويض الأمور إليه ، فروى من حاله أنه قَالَ : « فلما أتممت شرحها – يعني : " البهجة " – غار بَعْض الأقران ، فكتب عَلَى بَعْض نسخ الشرح : كِتَاب الأعمى والبصير ؛ تعريضاً بأني لا أقدر أشرح البهجة وحدي ، وإنما ساعدني فِيهِ رفيق أعمى كنت أطالع أنا وإياه ، قَالَ : فاحتسبت بالله تَعَالَى ، وَلَمْ ألتفت إلى مِثْل ذَلِكَ » [1] .

وَكَانَ من أخلاقه أنه كَانَ صداعاً بالحق ، لَمْ يثنه الخوف عَلَى المنصب أو هيبة سلطان عَنْ زجر الظالم أو إنذار العاصي ، حَتَّى أن الغزي يذكر أن سبب عزله عَنْ القضاء : « بسبب خطه عَلَى السلطان بالظلم ، وزجره عَنْهُ تصريحاً وتعريضاً » [2] .

«ومتع بالقول عَلَى ملازمة العِلْم والعمل ليلاً ونهاراً،مَعَ مقارنة مئة سنة من عمره من غَيْر كلل ولا ملل ، مَعَ عروض الانكفاف لَهُ ، بحيث شرح البُخَارِيّ جامعاً فِيهِ ملخص عشرة شروح ، وحشَّى تفسير البيضاوي في هذِهِ الحالة»[3].

والمترجم ممن قاسى مرارة الحرمان وعاش مصاعبها ؛ لذا كَانَ يعرف لوعة المحرومين وضيق ذات يد المعدمين، فكان كَثِيْر البرِّ بطلبته وتفقد أحوالهم[4]، مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من كثرة الصدقة والمبالغة في إخفائها ، وَكَانَ لَهُ جَمَاعَة يرتب لَهُمْ من صدقته مَا يكفيهم إلى يوم وإلى أسبوع وإلى شهر ، وإذا جاءه سائل – بَعْدَ أن أصيب بالعمى – يَقُول لِمَنْ عنده من جماعته : هَلْ هنا أحد ؟ فإن قَالَ لَهُ: لا ، أعطاه، وإن قَالَ لَهُ: نعم، قَالَ لَهُ: قل لَهُ: يأتينا في غَيْر هَذَا الوقت [5].

وَقَدْ أورد الغزي كلمة جامعة في بيان أخلاقه ، فَقَالَ : « وَكَانَ صاحب الترجمة مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من الاجتهاد في العِلْم اشتغالاً واستعمالاً وإفتاءً وتصنيفاً ومع مَا كَانَ عَلَيْهِ

---

(١) الكواكب السائرة ١/١٩٨ .

(٢) الكواكب السائرة ١/١٩٩ .

(٣) الكواكب السائرة ١/١٩٩ .

(٤) الكواكب السائرة ١/١٩٩ .

(٥) المصدر السابق ١/٢٠٢ .

من مباشرة القضاء ومهمات الأمور ، وكثرة إقبال الدنيا ، لا يكاد يفتر عَنْ الطاعة ليلاً ونهاراً ، ولا يشتغل بما لا يعنيه ، وقوراً مهيباً مؤانساً ملاطفاً ، يُصَلِّي النوافل من قيام مَعَ كبر سنه وبلوغه مئة سنة وأكثر ، ويقول : لا أعوّد نفسي الكسل . حَتَّى في حال مرضه كَانَ يُصَلِّي النوافل قائماً ، وَهُوَ يميل يميناً وشمالاً لا يتمالك أن يقف بغير ميل للكبر والمرض،فقيل لَهُ في ذَلِكَ ، فَقَالَ: يا ولدي ، النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن تغلبني وأختم عمري بِذَلِكَ .

وَكَانَ إذا أطال عَلَيْهِ أحد في الكلام يَقُول لَهُ : عجِّل قَدْ ضيَّعتَ عَلَيْنَا الزمان ، وَكَانَ إذا أصلح القارئ بَيْن يديه كلمة في الكِتَاب الذي يقرأ ونحوه ، يشتغل بالذكر بصوت خفي قائلاً : الله الله ، لا يفتر عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يفرغ ، وَكَانَ قليل الأكل لا يزيد عَلَى ثلث رغيف ، ولا يأكل إلا من خبز خانقاه سعيد السعداء ، ويقول : إنما أخص خبزها بالأكل لأن صاحبها كَانَ من الملوك الصالحين »[1] .

سادساً : وفاته

بَعْدَ عُمر بَلَغَ أو جاز بقليل المئة عام ، كَانَتْ مملوءة بالعلم والتعليم ، والتربية والإرشاد ، اختار الباري – عزوجل – الْقَاضِي زكريا الأنصاري إلى جواره الكريم ، بَعْدَ أن ابتلي بفقد نعمة البصر .

وَقَدْ حصل خُلْفٌ بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته ، بَعْدَ أن اتفقت كلمة جمهورهم عَلَى تحديد اليوم والشهر ، وَهُوَ الرابع من ذي الحجة [2] .

فالجمهور عَلَى أن وفاته كَانَتْ سنة (٩٢٦ هـ)[3]، في حين ذهب العيدروسي[4]، وتابعه ابن العماد الحنبلي [5] ، إلى أنها كَانَتْ سنة (٩٢٥ هـ) .

---

(١) الكواكب السائرة ٢٠٢/١ .

(٢) وقال الغزي : « يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة » . الكواكب السائرة ٢٠٦/١ .

(٣) الكواكب السائرة٢٠٦/١،والبدر الطالع٢٥٣/١،والأعلام٤٦/٣،ومعجم المؤلفين ١٨٢/٤.

(٤) النور السافر : ١١١ .

(٥) شذرات الذهب ١٣٥/٨ .

ولقد أغرب الأدنروي في تحديد وفاته، فزعم أنها كَانَتْ سنة (٩١٠ هـ)[١] وَهُوَ وهم لا محالة ، ولا متابع لَهُ ولا عاضد عَلَى هَذَا ، وإنما هُوَ قَوْل انفرد بِهِ ، وخالف فِيهِ المؤرخين جملة وتفصيلاً .

المبحث الثاني : سيرته العلمية

أولاً : شيوخه

بَلَغَ شيوخ الْقَاضِي زكريا الأنصاري كثرة كاثرة ، ومَرَّ بنا أنهم زادوا عَلَى المئة والخمسين شيخاً [٢] ؛ لذا سنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر مَا أخذ الْقَاضِي عَنْهُمْ ، ثُمَّ نعرِّج عَلَى باقي شيوخه سرداً .

فمن أشهر مشايخه [٣] :

١. زين الدين أبو ذرٍّ عَبْد الرحمان بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الزَّرْكَشِيّ القاهري الحنبلي ، المتفرد برواية " صَحِيْح مُسْلِم " بعلو [٤] .

تُوُفِّي في ذي الحجة سنة (٨٤٦ هـ) ، وَقَدْ ناهز التسعين [٥] .

أخذ عَنْهُ : " صَحِيْح مُسْلِم " [٦] .

٢. شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن يعقوب القاياتي ، تُوُفِّي ليلة الاثنين الثامن عشر من محرم ، سنة (٨٥٠ هـ) [٧] .

---

(١) طبقات المفسرين له : ٣٦٢ .

ونودّ الإشارة إلى أن وفاته وقعت هكذا في أكثر من موضع من كتاب كشف الظنون عند ذكر مؤلفاته ، فراجعها .

(٢) الكواكب السائرة ١٩٨/١ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ٢٣٤/٣ – ٢٣٥ .

(٤) وجيز الكلام في الذيل عَلَى دول الإسلام للسخاوي ٥٨٧/٢ .

(٥) إنباء الغمر ١٩٤/٩ ، والضوء اللامع ١٣٦/٤ ، والتبر المسبوك : ٥٤ .

(٦) النور السافر : ١١٣ .

(٧) إنباء الغمر ٢٤٧/٩ ، ووجيز الكلام ٦٠٨/٢ (١٣٩٥) ، وشذرات الذهب ٢٦٨/٨ .

أخذ عَنْهُ: الفقه ، وأصوله ، والمعاني ، والبديع ، والبيان ، واللغة ، والتفسير ، وشرح الألفية للعراقي ، وغيرها [١] .

٣. شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن رجب بن طَيْبُغَا الشَّافِعِيّ ، المعروف بابن المَجْدي ، مات في ذي القعدة سنة (٨٥٠ هـ) ، عَنْ أربع وثمانين سنة [٢] .

أخذ عَنْهُ : الفقه ، والنحو ، وعلم الهيأة ، والهندسة ، والميقات، والفرائض،والحساب ، والجبر ، والمقابلة [٣] .

٤. الْقَاضِي عز الدين عَبْد الرحيم بن المؤرخ ناصر الدين مُحَمَّد بن عَبْد الرحيم المصري الحنفي ، عُرِفَ بابن الفرات،تُوُفِّي في ذي الحجة سنة (٨٥١ هـ)، وَقَدْ جاز التسعين[٤].

سَمِعَ عَلَيْهِ العديد من كُتُب الحَدِيْث كـ: " البعث " لابن أبي دَاوُد ، وغيره [٥] .

٥. زين الدين أبو النعيم رضوان بن مُحَمَّد بن يوسف العقبي ثُمَّ القاهري الشَّافِعِيّ ، المُسْنِد الصَّيِّن ، تُوُفِّي في رجب سنة (٨٥٢ هـ) ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة [٦] .

أخذ عَنْهُ : الفقه ، والقراءات السبع ، وآداب البحث ، وشرح الألفية للعراقي ، وصحيح مُسْلِم ، وسنن النَّسَائِيّ [٧] .

٦. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل ، المصري ثُمَّ القاهري . تُوُفِّي ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة (٨٥٢ هـ) [٨] .

---

(١) نظم العقيان : ١١٣ ، والكواكب السائرة ١٩٧/١ .

(٢) وجيز الكلام ٦٠٩/٢ (١٣٩٦) ، والضوء اللامع ٣٠٠/١، وشذرات الذهب ٢٦٨/٧.

(٣) الكواكب السائرة ١٩٧/١ ، والنور السافر : ١١٢ .

(٤) وجيز الكلام ٦١٧/٢ (١٤١٥) ، ونظم العقيان : ١٢٧ ، وشذرات الذهب ٢٦٩/٧ .

(٥) النور السافر : ١١٣ .

(٦) الضوء اللامع ٢٢٦/٣ ، ونظم العقيان : ١١٢ ، وشذرات الذهب ٢٧٤/٧ .

(٧) الكواكب السائرة ١٩٧/١ ، والنور السافر : ١١٢ – ١١٣ .

(٨) وجيز الكلام ٦٢٢/٢ (١٤٢٤) ، وحسن المحاضرة ١٧٠/١، وشذرات الذهب ٢٧٠/٧.

أخذ عَنْهُ : الفقه ، والتفسير ، وشرح الألفية للعراقي ، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث لابن الصَّلاح ، وشرح النخبة ، والسيرة النبوية لابن سيد الناس ، وغالب سُنَن ابن ماجه ، وغيرها [١] .

٧. أبو اليمن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي الشَّافِعيّ قاضي مكة،مات في ذي القعدة سنة (٨٥٣هـ) ، عَنْ ستين سنة[٢].

أخذ عَنْهُ لَمّا ورد مكّة حاجاً [٣] .

٨. شرف الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن زين الدين أبي بَكْر بن الْحُسَيْن بن عُمَر القرشي العثماني المراغي القاهري الأصل المدني الشَّافِعيّ . تُوُفِّي في محرم سنة (٨٥٩ هـ) ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة [٤] .

أخذ عَنْهُ : الحَدِيْث ، والفقه ، وغيرهما لما ورد المدينة في طريق حجه [٥] .

٩. جلال الدين أبو السعادات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ القرشي المخزومي المكي ، ويعرف بابن ظهيرة . مات في صفر سنة (٨٦١ هـ) ، عَنْ خمس وستين سنة [٦] .

سَمِعَ عَلَيْهِ الحَدِيْث عندما ورد مكة حاجاً [٧] .

١٠. كمال الدين مُحَمَّد بن عَبْد الواحد بن عَبْد الحميد السيواسي الأصل السكندري ثُمَّ القاهري الحنفي . مات في رمضان سنة (٨٦١ هـ) ، عَنْ ستين سنة [٨] .

أخذ عَنْهُ : النحو ، والمنطق ، وشرح الألفية للعراقي [٩] .

---

(١) نظم العقيان : ١١٣ ، والكواكب السائرة ١٩٧/١ ، والنور السافر : ١١٢ .
(٢) وجيز الكلام ٦٣٥/٢ (١٤٥٣) ، نظم العقيان : ١٦٦ ، وشذرات الذهب ٢٧٨/٧ .
(٣) النور السافر : ١١٣ .
(٤) وجيز الكلام ٦٩٠/٢ (١٥٨٤) ، والضوء اللامع ١٦١/٧ ، ونظم العقيان : ١٣٩ .
(٥) النور السافر : ١١٣ .
(٦) وجيز الكلام ٧٠٥/٢ (١٦١٩) ، والضوء اللامع ٢١٤/٩ ، ونظم العقيان : ١٦٧ .
(٧) النور السافر : ١١٣ .
(٨) وجيز الكلام ٧٠٨/٢ (١٦٢٦) ، والضوء اللامع ١٢٧/٨ ، وشذرات الذهب ٢٩٨/٧ .
(٩) النور السافر : ١١٢ – ١١٣ .

١١. جلال الدين مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الأنصاري المحلي الأصل القاهري الشَّافِعيّ . مات في محرم سنة (٨٦٤ هـ) [١] .

أخذ عَنْهُ : أصول الفقه ، والعلوم العقلية [٢] .

١٢. بدر الدين الحَسَن بن مُحَمَّد بن أيوب الحسني القاهري الحسيني الشَّافِعيّ . مات في مستهل صفر سنة (٨٦٦ هـ) ، وَقَدْ قارب المئة [٣] .

أخذ عَنْهُ : الفقه ، والنسب [٤] .

١٣. علم الدين صالح بن عُمَر بن رسلان البلقيني الأصل القاهري . مات في رجب سنة (٨٦٨ هـ) ، عَنْ سبع وسبعين سنة [٥] .

أخذ عَنْهُ : الفقه [٦] .

١٤. تقي الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الهاشمي الأصفوني ثُمَّ المكي الشَّافِعيّ ، عُرِفَ بابن فهد ، تُوُفِّي في ربيع الأول سنة (٨٧١ هـ) ، عَنْ أربع وثمانين سنة [٧] .

أخذ عَنْهُ : فنون الحَدِيْث [٨] .

١٥. شرف الدين أبو زكريا يَحْيَى بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مخلوف الحدادي الأصل المناوي القاهري الشَّافِعيّ . تُوُفِّي ليلة الاثنين الثَّاني عشر من جُمَادَى الثانية سنة (٨٧١ هـ) ، وَقَدْ جاز السبعين [٩] . أخذ عَنْهُ : الفقه [١٠] .

---

(١) وجيز الكلام ٢/٧٢٩ (١٦٧٥) ، وحسن المحاضرة ١/٢٥٢ ، والبدر الطالع ٢/١١٥ .

(٢) نظم العقيان : ١١٣ .

(٣) وجيز الكلام ٢/٧٤٧ (١٧١٥) ، والضوء اللامع ٣/١٢١ ، ونظم العقيان : ١٠٤ .

(٤) النور السافر : ١١٢ .

(٥) وجيز الكلام ٢/٧٥٩ (١٧٤٦) ، ونظم العقيان : ١١٩ ، وشذرات الذهب ٧/٣٠٧ .

(٦) الكواكب السائرة ١/١٩٧ ، والنور السافر : ١١٢ .

(٧) وجيز الكلام ٢/٧٨٤ (١٨٠٣) ، والضوء اللامع ٩/٢٨١ ، ونظم العقيان : ١٧٠ .

(٨) النور السافر : ١١٣ .

(٩) وجيز الكلام٢/٧٨٤ (١٨٠٢) ، والضوء اللامع ١٠/٢٥٤ ، وشذرات الذهب٧/٣١٢.

(١٠) نظم العقيان : ١١٣ ، والنور السافر : ١١٢ .

١٦. تقي الدين أبو العَبَّاس أحمد بن كمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حَسَن القسنطيني الأصل السكندري ثُمَّ القاهري الشمني الحنفي، مات في ذي الحجة سنة (٨٧٢ هـ) ، وَقَدْ جاز الستين [١] .

أخذ عَنْهُ : النحو [٢] .

١٧. محيي الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سليمان بن سعيد الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي نزيل القاهرة،مات في جُمَادَى الثانية سنة (٨٧٩ هـ)،وَقَدْ جاز التسعين[٣].

أخذ عَنْهُ : أصول الفقه ، والمنطق ، والتفسير ، وسائر علوم الآلة [٤] .

أما بقية مشايخه [٥] ، فهم :

١. الآمدي .

٢. إبراهيم بن صدقة أبو إسحاق الحنبلي .

٣. أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حميد الدمياطي .

٤. البدشيني .

٥. البرهان الصالحي .

٦. البرهان الفاقوسي البلبيسي .

٧. التقي الحصني .

٨. أبو الجود الليثي .

٩. الرشيدي .

١٠. الزين البوشنجي .

١١. الزين جَعْفَر نزيل المؤيدية .

١٢. الزين ظاهر المالكي .

١٣. الزين ابن عياش المكي .

---

(١) وجيز الكلام ٧٩٤/٢ (١٨٢٦) ، والضوء اللامع ١٧٤/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٣/٧ .

(٢) النور السافر : ١١٢ .

(٣) وجيز الكلام ٨٥٨/٢ (١٩٦٣) ، والضوء اللامع ١٥٣/٢ ، وحسن المحاضرة ٥٤٩/١ .

(٤) النور السافر : ١١٢ .

(٥) انظر:الضوء اللامع٢٣٤/٣-٢٣٥،والكواكب السائرة١٩٧/١،والنور السافر:١١٢-١١٥.

١٤. سارة بنت جَمَاعَة .
١٥. السراج الورودي .
١٦. الشرف بن الخشاب .
١٧. الشرف السُّبْكِيّ .
١٨. الشرواني .
١٩. الشمس البُخَارِيّ .
٢٠. الشمس الحجازي .
٢١. الشمس الوفائي .
٢٢. الشهاب أحمد الأنكاوي .
٢٣. الشهاب الغزي .
٢٤. الشهاب القلقيلي السكندراني .
٢٥. العز بن عَبْد السلام البغدادي .
٢٦. الكمال نزيل زاوية الشَّيْخ نصر الله .
٢٧. مُحَمَّد بن حمد الكيلاني .
٢٨. مُحَمَّد بن ربيع .
٢٩. مُحَمَّد بن عُمَر الواسطي الغمري .
٣٠. مُحَمَّد الغومي .
٣١. مُحَمَّد بن قرقماس الحنفي .
٣٢. النور البلبيسي إمام الأزهر .

ثانياً : تلامذته

كتب الله تَعَالَى للقاضي زكريا القبول بَيْن الناس، وأَمدَّ في عمره حَتَّى تفرد بعلو الإسناد ، فأصبح مطمح الأنفس ، ومؤول الطلبة ، قَالَ الغزي : « فأقبلت عَلَيْهِ الطلبة للاشتغال عَلَيْهِ ، وعُمِّر حَتَّى رأى تلاميذه وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام ، وقرَّت عينه بهم في محافل العِلْم ومجالس الأحكام ، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام »[1] .

(١) الكواكب السائرة ١٩٩/١ .

وسنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر باقي تلامذته سرداً كَمَا صنعنا في شيوخه ، فمنهم:

١. حمزة بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الناشري اليمني الشَّافِعِيّ الأديب . تُوُفِّي سنة (٩٢٦ هـ) [١] .

٢. جمال الدين أبو عَبْد الله عَبْد القادر –أبو عبيد– بن حَسَن الصاني القاهري الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٣١ هـ) [٢] .

٣. تاج الدين عَبْد الوهاب الدنجيهي المصري الشَّافِعِيّ الكاتب النحوي . تُوُفِّي سنة (٩٣٢ هـ) [٣] .

٤. شمس الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الرحمان الكفرسوسي الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٣٢ هـ) [٤] .

٥. أبو الفضل عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أبي اللطف المقدسي الشَّافِعِيّ نزيل دمشق . تُوُفِّي سنة (٩٣٤ هـ) [٥] .

٦. الإمام العلاّمة فخر الدين عُثْمَان السنباطي الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٣٧ هـ) [٦] .

٧. شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد المقدسي الشَّافِعِيّ . عرف بابن العجيمي ، العلاّمة المحدّث الواعظ . تُوُفِّي سنة (٩٣٨ هـ) [٧] .

٨. قاضي القضاة ولي الدين مُحَمَّد بن قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن محمود بن عَبْد الله بن محمود بن الفرفور الدِّمَشْقِيّ. تُوُفِّي سنة (٩٣٧ هـ)[٨].

---

(١) النور السافر : ١٢١ ، وشذرات الذهب ١٤٢/٨ – ١٤٣ .

(٢) الكواكب السائرة ٢٥٢/١ ، وشذرات الذهب ١٨١/٨ .

(٣) الكواكب السائرة ٢٥٩/١ ، وشذرات الذهب ١٨٤/٨ .

(٤) الكواكب السائرة ٥٤/١ ، وشذرات الذهب ١٨٨/٨ .

(٥) الكواكب السائرة ١٩١/٢ ، وشذرات الذهب ٢٠٣/٨ .

(٦) الكواكب السائرة ١٩٠/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢١/٨ .

(٧) الكواكب السائرة ١١/٢ – ١٢ ، وشذرات الذهب ٢٣٠/٨ .

(٨) الكواكب السائرة ٢٢/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٤/٨ – ٢٢٥ .

٩. مفتي بعلبك مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الفصي البعلي الشَّافِعِيّ،تُوُفِّي سنة (٩٤١هـ)[١].

١٠. الإمام العلاّمة المحقق الشَّيْخ تقي الدين أبو بَكْر بن مُحَمَّد بن يوسف القاري ثُمَّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٤٥ هـ) [٢] .

١١. الشيخ الإمام المحدِّث علاء الدين أبو الحَسَن عَلِيّ بن جلال الدين مُحَمَّد البكري الصديقي الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٥٢ هـ) [٣] .

١٢. الإمام العلاّمة الورع الشَّيْخ شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد الأنطاكي الحلبي الحنفي المعروف بابن حمادة [٤] . تُوُفِّي سنة (٩٥٣ هـ) [٥] .

١٣. الشَّيْخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن العلاّمة زين الدين حَسَن بن عَبْد الرحمان بن مُحَمَّد الحلبي الشَّافِعِيّ ، شُهِر بابن العمادي . تُوُفِّي سنة (٩٥٤ هـ)[٦].

١٤. الإمام العلاّمة محب الدين أبو السعود مُحَمَّد بن رضي الدين مُحَمَّد بن عَبْد العزيز ابن عُمَر الحلبي الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٥٦ هـ) [٧] .

١٥. الإمام الشَّيْخ شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة (٩٥٧ هـ) [٨] .

١٦. الإمام الْقَاضِي برهان الدين إبراهيم بن قاضي القضاة أبي المحاسن يوسف ابن قلضي القضاة زين الدين عَبْد الرحمان الحلبي الحنفي.عُرِف بابن الحنبلي.تُوُفِّي سنة (٩٥٩هـ)[٩].

١٧. بدر الدين حَسَن بن يَحْيَى بن المزلق الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ ، الإمام المحقق . تُوُفِّي سنة (٩٦٦ هـ) [١٠] .

---

(١) الكواكب السائرة ١١/٢ ، وشذرات الذهب ٢٤٥/٨ – ٢٤٦ .

(٢) الكواكب السائرة ٨٩/٢ ، وشذرات الذهب ٢٦٠/٨ .

(٣) الكواكب السائرة ١٩٤/٢ ، وشذرات الذهب ٢٩٢/٨ .

(٤) في بَعْض المصادر : ((حمارة)) .

(٥) الكواكب السائرة ٩٧/٢ – ٩٨ ، وشذرات الذهب ٢٩٤/٨ .

(٦) الكواكب السائرة ٧٩/٢ – ٨٠ ، وشذرات الذهب ٣٠٠/٨ .

(٧) الكواكب السائرة ٢٤٧/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٤/٨ .

(٨) الكواكب السائرة ١١٩/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٦/٨ .

(٩) الكواكب السائرة ٨١/٢ – ٨٢ ، وشذرات الذهب ٣٢٣/٨ .

(١٠) الكواكب السائرة ١٣٥/٢ – ١٣٦ ، وشذرات الذهب ٣٤٦/٨ .

١٨. الإمام العلاّمة شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٧٣ هـ) أو (٩٧٤ هـ) [١] .

١٩. الإمام باكثير عَبْد المعطي بن الشَّيْخ حَسَن بن الشَّيْخ عَبْد الله المكي الحضرمي الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٨٩ هـ) [٢] .

٢٠. الشَّيْخ الصالح العلاّمة شهاب الدين أحمد بن الشَّيْخ بدر الدين العباسي المصري الشَّافِعِيّ . تُوُفِّي سنة (٩٩٢ هـ) [٣] .

وأما باقي تلامذته ، فهم [٤] :

٢١. البدر ابن السيوفي .

٢٢. بدر الدين العلائي الحنفي .

٢٣. جمال الدين عَبْد الله الصافي .

٢٤. جمال الدين يوسف .

٢٥. شهاب الدين الحمصي

٢٦. شهاب الدين الرملي .

٢٧. شمس الدين الخطيب الشربيني .

٢٨. شمس الدين الرملي .

٢٩. شمس الدين الشبلي .

٣٠. عَبْد الوهاب الشعراني .

٣١. عميرة البرلسي .

٣٢. كمال الدين بن حمزة الدِّمَشْقِيّ .

٣٣. مُحَمَّد بن أحمد الغزي .

٣٤. مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد الغزي .

٣٥. محيي الدين عَبْد القادر بن النقيب .

---

(١) الكواكب السائرة ١١١/٢ ، والنور السافر : ٢٥٩ ، وشذرات الذهب ٣٧٠/٨ .

(٢) النور السافر : ٣٢٥ ، وشذرات الذهب ٤١٧/٨ .

(٣) النور السافر : ٣٦٠ ، وشذرات الذهب ٤٢٦/٨ .

(٤) انظر : الكواكب السائرة ١٩٩/١ .

٣٦. نور الدين المحلي .

٣٧. نور الدين النسفي .

رابعاً : علومه ومعارفه

وفَّرت البداية المبكرة للقاضي زكريا في طلب العِلْم فسحة من الوقت ، استطاع خلالها تنويع مصادر معرفته ، وَلَمْ يغفل هذِهِ النقطة، بَلْ استثمرها عَلَى وجهها الصَّحِيح ، فجنى ثمارها جنية مرتعة ، قَالَ الغزي : « وَكَانَ – رضي الله تَعَالَى عَنْهُ – بارعاً في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثاً وتفسيراً وفقهاً وأصولاً وعربية وأدباً ومعقولاً ومنقولاً »[1].

ومرَّ بنا في نشأته أنه درس صنوف فنون العِلْم ، ومن بَيْن تِلْكَ العلوم التي أفنى في طلبها ردحاً من عمره المديد [2] :

١. القُرْآن الكريم ، حفظاً .

٢. الفقه .

٣. أصول الفقه .

٤. التفسير .

٥. الحَدِيْث رِوَايَة ودراية .

٦. اللغة .

٧. النحو .

٨. الصرف .

٩. العروض .

١٠. البيان .

١١. البديع .

١٢. المعاني .

١٣. المنطق .

١٤. علم الهيأة .

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ١/١٩٩ .

(٢) الكواكب السائرة١/١٩٩، والنور السافر:١١٢–١٣٣،وشذرات الذهب ٨/١٣٤–١٣٥.

١٥. الهندسة .

١٦. الميقات .

١٧. الفرائض .

١٨. الحساب .

١٩. الجبر والمقابلة .

٢٠. الفلسفة .

٢١. علم الكلام .

٢٢. التصوف .

٢٣. القراءات السبع والعشر .

٢٤. آداب البحث والمناظرة .

٢٥. السيرة .

خامساً : وظائفه

بَعْدَ أن استكمل الْقَاضِي زكريا الأنصاري الأدوات التِي مكنته من مزاولة نشـــاطه العلمي،وبعد أن تبوأ الصدارة بَيْنَ معاصريه ومنافسيه،فَقَدْ أُسندت إِلَيْهِ مهمات عدة،وهي:

١. التدريس بمقام الإِمَام الشَّافِعِيّ . قَالَ العيدروســـي : « وَلَـــمْ يَكُـــنْ بمصـــر أرفـــع منصباً من هَذَا التدريس » [١] .

٢. مشيخة خانقاه [٢] الصوفية [٣] .

٣. منصب قاضي القضاة ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ امتناع طويل [٤] ، في سلطنة خشقدم [٥] ولما ولي السلطنة قايتباي أصر عَلَى توليه قضاء القضاة فقبل [٦]، وَكَانَ ذَلِـــكَ في ســـنة

---

(١) النور السافر : ١١٥ .

(٢) لفظة فارسية الأصل ، وهي رباط الصوفية . انظر : خطط المقريزي ٣٩٩/٣ ، ولب اللباب : ١١٣ .

(٣) النور السافر : ١١٥ .

(٤) النور السافر : ١١٥ .

(٥) البدر الطالع ٢٥٢/١ .

(٦) الكواكب السائرة ١٩٩/١ ، والبدر الطالع ٢٥٢/١ .

(٨٨٦ هـ) [١] ، واستمر مدة ولاية قايتباي وبعده [٢] .

وذكر العيدروسي [٣] أن سبب عزله عَنْ هَذَا المنصب إصابته بالعمى ، وجمهور الفقهاء على أن الْقَاضِي يعزل بفقدان البصر، في حِيْنَ أن الغزي [٤] والشوكاني [٥] يذكران أن سبب عزله زجر السلطان عَنْ ظلمه ، وأغلب الظن أن هَذَا السلطان هُوَ مُحَمَّد ولد السلطان قايتباي الَّذِي تسلطن بَعْدَ والده [٦] .

وتحديد وقت عزله يكتنفه الغموض ، لا سيما عَلَى رِوَايَة الغزي والشوكاني ، ولكنها لا تتعدى سنة (٩٠٤ هـ) فهي السنة التِي قتل فِيْهَا السلطان مُحَمَّد بن السلطان قايتباي [٧] ، وَلَكِن الشوكاني [٨] يجزم أن عزله كَانَ سنة (٩٠٦ هـ) ، وَلَمْ تذكر المصادر التِي بَيْنَ أيدينا تحديداً لتاريخ فقده لبصره ، وَكَانَ السلطان قَدْ طلب مِنْهُ العودة إِلَى منصبه لكنه رفض،إِلَى حِيْنَ نكبته فترك السلطان الإلحاح عَلَيْهِ .

وذكر الشعراني أن الْقَاضِي زكريا كَانَ يعتبر توليه القضاء : غلطة [٩] .

٤. قَالَ الغزي : « وولي الجهات والمناصب » [١٠] .

٥. وَقَالَ العيدروسي : « ولي تدريس عدة مدارس رفيعة » [١١] .

٦. وَقَالَ الشوكاني : « ودرّس في أمكنة متعددة » [١٢] .

---

(١) النور السافر : ١١٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الكواكب السائرة ١/١٩٩ .

(٥) البدر الطالع ١/٢٥٢ .

(٦) تاريخ الدولة العثمانية ١/٩٥،وقد يكون السلطان الغوري فقد كان مشهوراً بالظلم.انظر:المصدر نفسه .

(٧) تاريخ الدولة العثمانية ١/٩٥ . واذا قلنا أنه الغوري ، فإن الأمر يمعن أكثر في الغموض ، لأن الغوري عاش إلى سنة (٩٢٢ هـ) حيث قتل في هذه السنة .

(٨) البدر الطالع ١/٢٥٢ .

(٩) الكواكب السائرة ١/٢٠٠ .

(١٠) الكواكب السائرة ١/١٩٩ .

(١١) النور السافر : ١١٥ .

(١٢) البدر الطالع ١/٢٥٢ .

سادساً : ثناء الْعُلَمَاء عَلَيْهِ

تمتع الْقَاضِي زكريا – زيادة عَلَى مكانته العلمية – بأخلاقه العالية التِي حببته إِلَى قلوب العباد ، فانطلقت ألسنتهم بالثناء عَلَيْهِ ، وذكر محاسنه وشيمه ، وإذا رحنا نستقصي ما قَالَ الناس فِيْهِ أطلنا المقام ، لذا سنقتصر عَلَى نبذ مِنْهَا :

١. قَالَ الغزي: « الشَّيْخ الإِمَام ، شيخ مشايخ الإسلام ، علامة المحققين ،وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدّثين، الحَافِظ المخصوص بعلو الإسناد ، والملحق للأحفاد بالأجداد ، العالم العامل ، والولي الكامل »[١].

٢. وَقَالَ العيدروسي: « الشَّيْخ الإِمَام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة » [٢].

٣. وَقَالَ السخاوي : « لَهُ تهجد وتوجه وصبر واحتمال ، وترك القيل والقال ، وله أوراد واعتقاد وتواضع وعدم تنازع ، وعمله في التودد يزيد عَن الحد ، ورويته أحسن من بديهته وكتابته أمتن من عبارته ، وعدم مسارعته إِلَى الفتوى تعدُّ من حسناته » [٣] .

٤. وَقَالَ أَيْضاً : « وَلَمْ ينفك عَنْ الاشتغال عَلَى طريقة جميلة من التواضع وحسن العشرة والأدب والعفة ، والانجماع عَنْ بني الدنيا مَعَ التقلل وشرف النفس ومزيد العقل وسلامة الباطن والاحتمال والمداراة » [٤] .

٥. وَقَالَ العيدروسي : « ويقرب عندي أنه المجدد عَلَى رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع بِهِ وبتصانيفه » [٥] .

٦. قَالَ السيوطي : « لزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل ، وأقبلَ عَلَى نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً ، مَعَ الدين المتين ، وترك ما لا يعنيه ، وشدة التواضع ولين الجانب ، وضبط اللسان والسكوت » [٦] .

---

(١) الكواكب السائرة ١٩٦/١ .
(٢) النور السافر : ١١١ .
(٣) الضوء اللامع ٢٣٦/٣ .
(٤) الضوء اللامع ٢٣٦/٣ .
(٥) النور السافر : ١١٥ .
(٦) نظم العقيان : ١١٣ .

٧. وَقَالَ ابن حجر الهيتمي : « وقدّمت شيخنا زكريا لأنه أجلُّ مَنْ وقع عَلَيْهِ بصري من الْعُلَمَاء العاملين والأئمة الوارثين ، وأعلى من عَنْهُ رويت من الفقهاء والحكماء المسندين ، فَهُوَ عمدة الْعُلَمَاء الأعلام ، وحجة الله عَلَى الأنام ، حامل لواء مذهب الشَّافِعِيّ عَلَى كاهله ، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته في بكرته وأصائله ، ملحق الأحفاد بالأجداد ، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد ، كيف وَلَمْ يوجد في عصره إلا من أخذ عَنْهُ مشافهة أَوْ بواسطة أَوْ بوسائط متعددة ، بَلْ وقع لبعضهم أنه أخذ عَنْهُ مشافهة تارة ، وعن وغيره مِمَّنْ بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى ، وهذا لا نظير لَهُ في أحد من عصره ، فنعم هَذَا التميز الَّذِي هُوَ عِنْدَ الأئمة أولى وأحرى ؛ لأنَّه حاز بِهِ سعة التلامذة والأتباع ، وكثرة الآخذين عَنْهُ ودوام الانتفاع »[١] .

٨. وَقَالَ ابن العماد : « شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحَافِظ »[٢] .

٩. وَقَالَ الأدنروي : « مفتي الشافعية العالم الفاضل الْقَاضِي »[٣] .

سابعاً : آثاره العلمية

وظَّف الْقَاضِي زكريا الأنصاري معرفته العلمية في التأليف إِلَى جانب التدريس ، وخلال المئة سنة التِي عاشها استطاع أن يترك لنا جملة كبيرة من المصنفات ، الأمر الَّذِي دفع الشوكاني للقول بأن : « لَهُ شرح ومختصرات في كُلّ فن من الفنون »[٤] .

وَقَدْ عنى الشوكاني بكلمته هَذِه، أن الْقَاضِي خاض غمار فنون العلوم عَلَى اختلاف ماهياتها فمن اللغة إِلَى المنطق، ومن الكلام إِلَى الْحَدِيْث ، ومن الفقه إِلَى القراءات ، ومن التصوف إِلَى التفسير ، ومن أصول الفقه إِلَى الفرائض ، وهكذا تنوعت طبيعة مؤلفاته .

وَلَيْسَ عجباً أن تكثر مصنفاته ، فعلى حد تعبير الغزي إذ يَقُوْل : « وجملة مؤلفاته (٤١) مؤلفاً تقريباً »[٥] ، إِذْ كَانَ شغله الشاغل التدريس والتصنيف ، وَقَدْ وقفنا عَلَى

---

(١) النور السافر : ١١٥ .

(٢) شذرات الذهب ١٣٤/٨ .

(٣) طبقات المفسرين : ٣٦٢ .

(٤) البدر الطالع ٢٥٢/١ .

(٥) الكواكب السائرة ٢٠٤/١ .

ذكر لما يربو من (٥٠) مصنفاً في شتى صنوف الْمَعْرِفَة ، هِيَ [١] :

١. أحكام الدلالة عَلَى تحرير الرسالة [٢] . شرح فِيْهِ الرسالة القشيرية في التصوف .
٢. أدب الْقَاضِي عَلَى مذهب الإِمَام الشَّافِعِيّ [٣] .
٣. أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة [٤]. شرح عَلَى القصيدة المنفرجة .
٤. بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب [٥] . شرح عَلَى مَتْن شذور الذهب في النحو لابن هشام .
٥. بهجة الحاوي [٦] . شرح عَلَى " الحاوي الصغير " للقزويني في الفقه .
٦. تحرير تنقيح اللباب [٧] . اختصار لـ " تنقيح اللباب " في الفقه.
٧. تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب [٨]. شرح لمختصره السابق .
٨. لب الأصول [٩].
٩. التحفة العلية في الخطب المنبرية [١٠] .
١٠. تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر [١١] .
١١. تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية للزركشي [١٢] .
١٢. تلخيص أسئلة القرآن وأجوبتها لأبي بكر الرازي صاحب مختار الصحاح [١٣] .
١٣. حاشية عَلَى شرح ابن المصنف عَلَى ألفية ابن مالك في النحو [١٤] .

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٢٣٦/٣ .
(٢) كشف الظنون ٧٩/١ ، و ٦٦١/١ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١ .
(٣) كشف الظنون ١٠٠/١ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١ .
(٤) كشف الظنون ١٤٧/١ و ٣٠٨/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١ . وقد طبع .
(٥) كشف الظنون ٢٤٢/١ ، و ٦٤/٢ ، والبدر الطالع ٢٥٢/١ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١ .
(٦) كشف الظنون ٤٨٩/١ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١ .
(٧) كشف الظنون ٣٠٧/١ ، و ٤٥٤/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١ .
(٨) كشف الظنون ٣١٥/١ ، و ٤٥٤/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٧/١-٣٠٨ .
(٩) ذكره في شرحه فتح الباقي : ١٨٢/٢ .
(١٠) إيضاح المكنون ١٦٣/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .
(١١) إيضاح المكنون ١٦٦/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .
(١٢) هدية العارفين ٣٠٨/١ .
(١٣) كشف الظنون ١٣٠/١ .
(١٤) كشف الظنون ١٧٣/١ .

١٣. حاشية عَلَى شرح البهجة لولي الدين بن العراقي [١] .

١٤. حاشية عَلَى شرح المحلي عَلَى جمع الجوامع [٢] .

١٥. حاشية عَلَى شرح المقدمة الجزرية [٣] .

١٦. خلاصة الفوائد الحموية في شرح البهجة الوردية [٤] .

١٧. الدرر السنية في شرح الألفية ، في النحو لابن مالك [٥] .

١٨. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، للجزري [٦] .

١٩. ديوان شعر [٧] .

٢٠. الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة [٨] .

٢١. شرح البسملة والحمدلة [٩] .

٢٢. شرح الجامع الصَّحِيْح للبخاري [١٠] .

٢٣. شرح الروض لابن المقرىء [١١] .

٢٤. شرح الشمسية في المنطق [١٢] .

٢٥. شرح صَحِيْح مُسْلِم [١٣] .

---

(١) البدر الطالع ٢٥٢/١ .

(٢) كشف الظنون ٤٦٧/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٣) كشف الظنون ٦٤٤/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٤) إيضاح المكنون ٢٧٦/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٥) هدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٦) إيضاح المكنون ٣٠١/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٧) تفرد بذكره إسماعيل باشا البغدادي ، هدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٨) كشف الظنون ٣٠٠/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٩) كشف الظنون ٦٨/٢ ، وفي خزانتنا نسخة خطية منها .

(١٠) هدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١١) كشف الظنون ٦٨٦/١.وسماه صاحب النور السافر:١١٤ " أسنى المطالب إلى روض الطّالب".

(١٢) هدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١٣) كشف الظنون ٤٤١/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ ، وغالب مسودته بخط الشعراني وبخط ولد القـاضي

٢٦. شرح طوالع الأنوار للبيضاوي في علم الكلام [١] .

٢٧. شرح مختصر المزني [٢] .

٢٨. شرح المقدمة الجزرية [٣] .

٢٩. شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه [٤] .

٣٠. غاية الوصول إِلَى شرح الفصول [٥] . في الفرائض .

٣١. الغرر البهية بشرح البهجة الوردية [٦] .

٣٢. فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد [٧] . حاشية عَلَى شرح العقائد النسفية.

٣٣. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي [٨] .

٣٤. فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنْزيل [٩] .

٣٥. فتح رب البرية في شرح القصيدة الخزرجية [١٠] . في علم العروض .

٣٦. فتح الرَّحْمَان بشرح رسالة الولي رسلان في التوحيد [١١] .

٣٧. فتح الرَّحْمَان بشرح لقطة العجلان (في الفقه) للزركشي [١٢] .

٣٨. فتح الرَّحْمَان بكشف ما يلتبس من القرآن [١٣] .

---

(١) كشف الظنون ١٣١/٢ .

(٢) كشف الظنون ٥٢٤/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٣) كشف الظنون ٦٤٤/٢ . وهو الماضي برقم (١٨) .

(٤) كشف الظنون ٧٠٤/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٥) النور السافر : ١١٤ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٦) النور السافر: ١١٤ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ ، وذكره في شرحه "فتح الباقي" ١٠٦/١ .

(٧) كشف الظنون ١٥٦/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٨) وهو كتابنا هذا ، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً .

(٩) كشف الظنون ١٩٨/١ ، و ٢٢١/٢ ، وطبقات المفسرين للأدنروي: ٣٦٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١٠) كشف الظنون ٣٠١/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١١) كشف الظنون ٦٥١/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١٢) كشف الظنون ٤٦٧/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١٣) كشف الظنون ٢٢٢/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

٣٩. فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام [١] .

٤٠. فتح الوهاب بشرح الآداب (آداب البحث والمناظرة) [٢] .

٤١. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب [٣] .

٤٢. الفتحة الأنسية لغلق التحفة القدسية (في الفرائض) [٤] .

٤٣. الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية [٥] .

٤٤. اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم [٦] .

٤٥. المطلع في شرح ايساغوجي (في المنطق) [٧] .

٤٦. المقصد لتلخيص ما في المرشد (في القراءات) [٨] .

٤٧. مناهج الكافية في شرح الشافية (في الصرف) [٩] .

٤٨. منهج الوصول إِلَى تخريج الفصول (في الفرائض) [١٠] .

٤٩. نِهاية الهداية في شرح الكفاية (في الفرائض) [١١] .

٥٠. نَهج الطلاب في منهاج الطالبين للنووي (في الفقه) [١٢] .

---

(١) إيضاح المكنون ٦٦/١ ، وتوجد منه نسختان خطيتان في دار صدام للمخطوطات ، وقد شارف الشّـــيخ صلاح الدين السنكاوي على الانتهاء من تحقيقه رسالة للدكتوراه في كلية العلوم الإسلامية—جامعة بغداد .

(٢) النور السافر : ١١٤ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٣) كشف الظنون ٧٠٠/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٤) النور السافر : ١١٤ ، وكشف الظنون ٣٠٧/١ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٥) إيضاح المكنون ١٢٤/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٦) كشف الظنون ٤٧٥/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٧) كشف الظنون ٢١١/١-٢١٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(٨) هدية العارفين ٣٠٨/١ ، وفي خزانتنا نسخة خطية منه .

(٩) كشف الظنون ٥٨/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١٠) النور السافر : ١١٤ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١١) النور السافر : ١١٤ ، وكشف الظنون ٤٢٠/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

(١٢) كشف الظنون ٧٠٠/٢ ، وهدية العارفين ٣٠٨/١ .

الفصل الثاني

كتـــاب " فتـــح الباقـــي "

المبحث الأول : منهجه

التزم الْقَاضِي زكريا الأنصاري في أثناء شرحه ، بمبدأ اختصار الشرح وإن لَمْ يَكُنْ صرح بهذا، ولَمْ يَكُنْ من منهجه التطويل والدخول في مناقشات طويلة ذات عمق علمـي، لذا صار أمراً لَيْسَ بالميسور أن نحدد معالم منهجه الَّذِي حاول السير عَلَيْهِ في شرحه ، لَكِنْ بَعْدَ التمعن والتمحيص استطعنا أن نجمل عدداً من تِلْكَ السمات ، مِنْهَا :

١. بيانه لما يخرج بقيود التعريف :

كَمَا في بيانه لما يخرج بقيود تعريف الصَّحِيْح [١] .

٢. بَيَان ما تحتمله ألفاظ الألفية من المواقع الإعرابية :

كَمَا في « عَبْد الرحيم »[٢]،و« صعبها وسهلها »[٣]، وَقَدْ ينبه عَلَى إعراب بَعْـــض ألفاظ النظم ويبين الوجوه التِـــي يصـــح حملـــها عَلَيْـــهَا إِذَا كـــانت مواقعـــها الإعرابية تناسب أكثر من إعراب كَمَا في «ثلاثةٍ»[٤]،و «مبهماً»[٥].

٣. إتيانه تعريفات خارجة عَنْ موضوع الكِتَاب :

مثل تعريف لفظ الجلالة «الله»[٦]،والرحمة[٧]،والحمد[٨]،والمنة[٩]،والنبي[١٠].

---

(١) ١/ ٩٦-٩٧ .
(٢) ١/ ٨٧ .
(٣) ١/ ٩٥ .
(٤) ٢/ ٢٢٢ .
(٥) ١/ ٩٣ .
(٦) ١/ ٨٦ .
(٧) ١/ ٨٦ .
(٨) ١/ ٨٨ .
(٩) ١/ ٨٩ .
(١٠) ١/ ٩٠ .

٤. تفرده بالنقل من شرح النَّاظِم الكبير [١] .

٥. التنبيه عَلَى فوائد الأنواع [٢] .

٦. ضبط الكلمات عَلَى ما قِيْلَ فِيْهَا من اللغات المختلفة [٣] .

٧. كَانَ يسوق بَعْض الأقوال بسند صاحب الأصل ابن الصَّلاَح [٤] .

٨. ذكره لفوائد متممة مستفادة من أقوال علماء آخرين [٥] .

٩. تنبيهه عَلَى ضبط ألفاظ الأرجوزة بِمَا يستقيم مَعَ الوزن [٦] .

١٠. زيادته عَلَى النَّاظِم وابن الصَّلاَح، كَمَا في زيادته لذكر وفاة ابن ماجه[٧].

١١. تعريفه لبعض المصطلحات التِي أغفل النَّاظِم شرحها [٨] .

١٢ . الإشارة إِلَى الأوجه البلاغية في النظم [٩] .

١٣. نبه على زيادات النَّاظِم عَلَى ابن الصَّلاَح [١٠] .

١٤. لَمْ يلتزم حرفية النص عَلَى قلة نقولاته [١١] .

١٥. الإشارة إِلَى اختلاف نسخ الْمَتْن [١٢] .

١٦. ضبط الكلمات التِي لا خلاف فِيْهَا، كون الشائع عَلَى الألسنة خلاف الصَّحِيْح[١٣].

---

(١) ٨٧/١ .

(٢) كما في ٢٢٤/٢ و ٢٣٢ و ٢٣٦ .

(٣) ١٦٣/٢ و ٢٣٩ و ٣١٨ .

(٤) كما في ٢٢٨/٢ .

(٥) كما في : ٢٢٧/٢ و ٢٣٢ .

(٦) كما في: ٣٤٣/١ و١٦٢/٢ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣١ و ٢٣٧ و٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٧ .

(٧) ٣١٧/٢ .

(٨) ٣٤٤/١ (الثبت) و ٧٨/٢ (اللحن ، و التصحيف ، و التحريف) .

(٩) كما في ٢٢٩/٢ .

(١٠) كما في ٣٢/٢ .

(١١) كما في ٧١/٢ هامش (٦) ، و ١٣٧ هامش (٧) .

(١٢) كما في ٧٤/٢ و ٩٦ و ١١٧ .

(١٣) كما في ١١٥/٢ و ١٦٢ و ٢٣٧ و ٢٣٩ .

١٧. بيانه بعض الفروق ، كَمَا في بَيَان الفرق بَيْنَ عدل الرِّوَايَة وعدل الشهادة [١] ، والفرق بَيْنَ « متوفى » بفتح الفاء وكسرها [٢] .

١٨. بيانه لماهية بَعْض الألفاظ عَلَى ما تقتضيه قواعد العلوم [٣] .

١٩. تنبيهه عَلَى مناسبة الترتيب والتقديم والتأخير [٤] .

٢٠. الإحالة إِلَى بَعْض كتبه ، كشرح البهجة [٥]، وشرح تنقيح اللباب [٦] .

٢١. بيانه لأصل اشتقاق بَعْض الألفاظ ، مثل : نبي [٧] .

المبحث الثاني : مُميزات الشرح

قَدْ بدا واضحاً عقب هَذَا كله أن الْقَاضِي زكريا الأنصاري حاول جاهداً توضيح وفكّ عبارات "التبصرة والتذكرة "، وكما كَانَ هدفه منذ البدء تحقيقاً لطلب ذَلِكَ العزيز، فَقَالَ : « طلب مني بَعْض الأعزة عليَّ ، من الفضلاء المترددين إليَّ ، إِلَى أن أضع عَلَيْهَا شرحاً يحل ألفاظها،ويبين دقائقها،ويحقق مسائلها،ويحرر دلائلها فأجبته إِلَى ذَلِكَ »[٨].

وَلَكِنْ الأمر الَّذِي لا مناص عَنْهُ ، ونقرره نحن عملاً بالأمانة العلمية ، أن الْقَاضِي زكريا لَمْ تَكُنْ كتابته هنا ذات أصالة بكرٍ ، وإنَّمَا استمد أغلب مادته من شرح السخاوي ، وشرح النَّاظِم ، حَتَّى اهمه السخاوي صراحة بذَلِكَ ، فَقَالَ : « وكنت أتوهم أن كتابته أمتن من عبارته،إِلَى أن اتضح لي أمره حَيْثُ شرع في غيبتي بشرح ألفية الْحَدِيْث ، مستمداً من شرحي ، بِحَيْثُ عجب الفضلاء من ذَلِكَ » [٩] .

---

(١) ٩٦/١ .

(٢) ٣٠٢/٢ .

(٣) كما في المبتدي والمنتهي : ٩٢/١ .

(٤) كما في تقديمه لمسلم على البخاريّ في النظم : ٩٤/١ .

(٥) ٨٨/١ .

(٦) ١٨٢/٢ .

(٧) ٩٠/١ .

(٨) فتح الباقي ٨٥/١ .

(٩) الضوء اللامع ٢٣٦/٣ .

ولسنا في مقام تقرير المحق من غيره ، لكننا لا نغمط الرجل حقه ، فَقَدْ كانت الفوائد والزيادات التِي أتى بِهَا شيئاً جيداً نسبياً ، لا سيما في النصف الأول من الكِتَاب ، وتكاد تَكُوْن معدومة في النصف الثاني ، خاصة الأنواع الأخيرة ، إِذْ لَمْ يَكُنْ إلا تجريداً لفوائد شرح العراقي بالتحديد .

وأيّما يَكُنْ الأمر فَقَدْ كانت لهذا الشرح حسناته ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ فائدة إلا تِلْكَ النقولات عَنْ شيخه الحَافِظ علامة عصره « ابن حجر » لكفاه بِهَا فخراً . أضف إِلَيْهَا حرصه عَلَى ضبط نص الأرجوزة لغوياً وعروضياً ، والتنبيه عَلَى ذَلِكَ بكثرة ، وعَلَى كُلّ حال فالشرح يمثل حلقة من حلقات جهد السلف الصالح في خدمة هَذَا العِلْم الشريف ، ولا نعدم مِنْهُ نفعاً،لا سيما مَعَ ما حليناه بِهِ من نكت وفوائد وتكميلات، أَتمت صورته ، وأخرجته بوجه مشرق وضَّاءٍ تقرّ بِهِ العيون – إن شاء الله – .

الباب الثَّالِث :التحقيق

الفصل الأول

التعريف بالكتاب

المبحث الأول : اسم الكتاب

لَيْسَ هناك خلاف البتة في تسمية هَذَا الشرح،لاسيما أن الْقَاضِي زكريا نَصَّ عَلَى اسمه في مقدمته، فَقَالَ: «وسميته "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي "»[1].

وَلَكِنْ بعضهم يذكره فيتجوز في التسمية فيقول:شرح الْقَاضِي زكريا،أَوْ شرح الألفية للقاضي زكريا،والحق أن هَذَا لَمْ يرد بصدد وضع اسم يَكُوْن علماً عَلَى هَذَا الشرح حَتَّى يصح لنا أن ننقل خلافاً،ومن ثَمَّ مقارنة بَيْنَ أقوال القائلين.

---

(١) فتح الباقي ١/٨٥ .

المبحث الثاني : توثيق نسبة الكِتَاب إلَى مؤلفه

تظافرت المصادر التِي تحدثت عن ألفية الْحَدِيْث للحافظ العراقي عَلَى ذكر شرح الْقَاضِي زكريا الأنصاري ، مِنْهُمْ : حاجي خليفة [1] ، وإسماعيل باشا البغدادي [2] ، والكتاني [3] وغيرهم .

والأمر الثاني الَّذِي يعزز هَذَا القول : أن الْقَاضِي ذكر في أثناء الشرح كتباً مشهورة من تصانيفه ، مثل : " شرح البهجة " و " تنقيح اللباب " وغيرها .

كَمَا أن جَمِيْع النسخ الخطية اتفقت عَلَى إثبات اسم الْقَاضِي زكريا عَلَى طررها ، زيادة عَلَى اتحاد الأسلوب مَعَ المؤلفات المقطوع بنسبتها إلَيْهِ .

وهناك أمر آخر يساهم في البتِّ بهذه النسبة ، وَهُوَ نقولاته عَنْ مشايخه لا سِيَّما ابن حجر ، بلفظ قَالَ شيخنا ، وأفاده شيخنا ، ونحوها .

فَلَمْ يبق شك في تصحيح نسبة " فتح الباقي بشرح ألفية العراقي " إلَى الْقَاضِي زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري .

المبحث الثَّالِث : تاريخ إكماله

لَمْ يترك الْقَاضِي زكريا الأنصاري الباحث في حيرة من تحديد تاريخ إكمال الشرح، وذلك من خلال البحث عَنْ قرائن وإشارات تعين عَلَى ذَلِكَ المقصد ، بَلْ كَانَ صريحاً جداً ، واضحاً في تحديده ، فصرح في نهاية الكِتَاب بذَلِكَ وأرّخ الانتهاء مِنْهُ في عاشر رجب سنة (٨٩٦ هـ) [4] .

---

(١) كشف الظنون ١/١٧٧ .

(٢) هدية العارفين ١/٣٠٨ .

(٣) الرسالة المستطرفة : ٢١٥ .

(٤) فتح الباقي ٢/٣٣٣ .

الفصل الثاني

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدنا في تحقيقنا لـ " فتح الباقي " عَلَى نسخ خطية للشرح ، ونسخ مطبوعة ، بغية الوصول إِلَى أفضل نص ، واضعين نصب أعيننا كونه سليماً قويماً ، خالياً من السقوطات والتصحيف والتحريف ، فَقَدْ اعتمدنا عَلَى نسخ مخطوطة لنص " التبصرة والتذكرة " وسنعرض لكل مِنْهَا في مبحث :

المبحث الأول : النسخ الخطية للشرح

وَكَانَ نصيبنا مِنْهَا ثلاث نسخ ، هِيَ :

١. نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف العامة الكائنة في مدينة السلام بغداد –حرسها الله تَعَالَى–برقم (١٣٨٣٨)،خطها فارسي واضح مقروء ، تقع في (١١٤) ورقة ، بواقع (٢١) سطراً في الصفحة الواحدة، وبمعدل (١١) كلمة في كُلّ سطر.

كَانَ الفراغ من نسخها سنة (١٣٠٤ هـ) ، عَلَى يد ناسخها : السيد حسن البغدادي الشَّافِعِيّ بن السيد مُحَمَّد [١] .

وعليها حواشٍ لعلاّمة العراق « الآلوسي » ، ورمزنا لها بالرمز (ق) .

٢. نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد –عمرها الله– برقم (٢٨٢٠)،خطها نسخي واضح مقروء،وَهُوَ مشكول في بَعْض المواطن،كتبت كلمات النظم بالمداد الأحمر،والشرح بالمداد الأسود، تقع في (٢٢٦) ورقة، بواقع (٢٠) سطراً في الصفحة الواحدة ، وبمعدل (٨) كلمات في السطر .

كَانَ الفراغ من نسخها في سنة (١١٧٠هـ)، عَلَى يد ناسخها : مُحَمَّد عُبادة[٢].

وَهِيَ نسخة جيدة ، تظهر عَلَيْهَا آثار المقابلة والتصحيح ، وعليها حواش كثيرة نقلاً عَنْ علماء عديدين ، مِنْهُمْ : السخاوي ، والسيوطي ، وأكثر تِلْكَ الحواشي منقولة عَنْ حاشية العدوي عَلَى شرح الْقَاضِي زكريا الأنصاري ، ورمزنا لها بالرمز (ع) .

---

(١) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ٢٥٢/١ ، والفهرس الشامل للتراث الإسلامي المخطوط (قسم الحديث) ١١٦٣/٢ .

(٢) فهرس مخطوطات الأوقاف العامة في بغداد ٢٧٥/١ ، والفهرس الشامل ١١٦٢/٢ .

٣. نسخة خطية محفوظة في دار الكتب المصرية (قسم حماية التراث)،برقم (١٦٢طلعت)، خطها نسخي دقيق واضح مقروء جميل ، قَدْ يشكل الناسخ بَعْض الكلمات .

تقع في (١١٦) ورقة بواقع (٢٧) سطراً في الصفحة الواحدة ، وبمعدل (١٠) كلمات في السطر الواحد .

وَهِيَ نسخة جيدة تظهر في حواشيها آثار المقابلة والتصحيح ، وَكَانَ الفراغ من نسخها سنة (١٢٣٧ هـ) ، عَلَى يد ناسخها : مُحَمَّد صالح البنديْجي الحنفي [1] .

وَقَدْ رمزنا لها بالرمز (ص) .

المبحث الثَّاني : النسخ الْمطبوعة

وكانت عمدتنا فِيْهَا الطبعة المستقلة التِي قام بتحقيقها السيد : حافظ ثناء الله الزاهدي، أما الطبعات التِي طبعت مَعَ شرح الحَافِظ العراقي سواء أكانت الطبعة الفاسية ، أَمْ الطبعة البيروتية ، فهي من السوء إِلَى الحد الَّذِي يفقد كُلّ ثقة في الاعتماد عَلَيْهَا .

وَقَدْ يتبادر إِلَى الذهن سؤال مفاده : علام هَذَا التحقيق ما دام الكِتَاب قَدْ طبع مستقلاً ؟

فنقول : بالرغم من أن السيد الزاهدي قَدْ استفرغ وسعه في طبع الكِتَاب ، فَقَدْ بدت فِيْهِ جملة من الهفوات ، نجملها فيما يأتي تاركين تفصيلها إِلَى ما نبهنا عَلَيْهِ في هوامش تحقيقنا لهذا الشرح .

١. السقوطات الكثيرة .
٢. الزيادات البينة السقم .
٣. الأخطاء الإملائية .
٤. أخطاء في الضبط والشكل .
٥. مخالفة الضبط لنص الْقَاضِي زكريا .
٦. قلة الإحالات والتخريجات .

وغيرها كَثِيْر ، وانظر في مصداق ذَلِكَ تعليقنا عَلَى الصفحات الآتية :

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ٢٦٧/١ ، والفهرس الشامل ١١٦٣/٢ .

الجزء الأول :

٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٤، ١٠٦، ١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨١، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٣ ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٣ ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨ .

الجزء الثاني :

١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨ ٤١، ٤٢، ٤٩، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٢ .

المبحث الثَّالِث : النسخ الخطية لـ" التبصرة والتذكرة "

اعتمدنا على ثلاث نسخ خطية فيما يأتي وصفها :

١- النسخة الأولى : وهي النسخة المحفوظة في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد -حرسها الله- تحت الرقم (٢٨٩٩/٨مجاميع) ، تقع في (٤٨) ورقة خطها نسخي جميل واضح مشكول،وهي حديثة العهد ، إذ نسخت في سنة (١٢٠٨ هـ) .ورمزنا لها بـ (أ).

٢- النسخة الثانية ، وَهِيَ النسخة المحفوظة في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد تَحْتَ الرقم (٢٨١٨) تقع في (٥٥) ورقة ، كتبت بخط نسخ واضح مشكول تظهر عليها آثار المقابلة ، وعلى حواشيها نقولات عدة عن شرح العراقي ، وشرح زكريا الأنصاري ، ونكت البقاعي ، كتبها محمد أمين بن أحمد أفندي المدرس ، وانتهى منها في سنة (١٢٤٤هـ) ، وعلى طرتها بعض التملكات وصورة وقفيتها ، ورمزنا لها بالرمز (ب) .

٣- النسخة الثالثة : تقع ضمن مجموع محفوظ في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد تحت الرقم (٢٩٥٥/١ مجاميع) تقع في (٥٢) ورقة ، وخطها نسخي جميل واضح جداً ومشكول ، وهي أقدم هذه النسخ إذ كتبت في سنة (١١١٨هـ) عَلَى يد رَجُل لَمْ يدون سوى اسمه : عَبْد الغفور،وعلى طرتها تظهر صورة وقفيتها عَلَى المدرسة الأمينية،ورمزنا لها بالرمز(جـ).

كَمَا لا يفوتنا أن نذكر أننا اعتمدنا في ضبط نص " التبصرة والتذكرة " عَلَى نسختين مطبوعتين ، هما :

الأولى:نصها المطبوع ضمن مجموعة : « النفائس » بتحقيق العلاّمة الراحل مُحَمَّد حامد الفقي المطبوعة بمطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢ هـ -١٩٥٣ م .

الثاني : نصها المطبوع مَعَ : " فتح المغيث " متناً : وَهُوَ مستل من « النفائس » ، وشرحاً : وَهُوَ الممزوج بشرح السخاوي نفسه ، وَقَدْ حققها صلاح مُحَمَّد عويضة ، وَقَدْ طبع الكِتَاب بدار الكتب العلمية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

الفصل الثَّالِث

منهج التحقيق

يمكننا أن نلخص منهج التحقيق الذي سرنا عليه والتزمناه في تحقيقنا لكتاب " فتح الباقي بشرح ألفية العراقي " في ما يأتي :

١. حاولنا ضبط النص قدر المستطاع معتمدين على النسخ الخطية، ومستعينين بما نثق به من الكتب والطبعات السابقة للكتاب ، مع مراجعة المصادر المباشرة للمؤلف،ككتب المتون والأسانيد ، وكتب الرجال على اختلاف ألوانها .

٢. خرّجنا الآيات الكريمات من مواطنها في المصحف،مع الإشارة إلى اسم السورة ورقم الآية .

٣. خرّجنا الأحاديث النبوية الكريمة تخريجاً مستوعباً حسب الطاقة ، وبينا ما فيها من نكت حديثية ، ونبّهنا على مواطن الضعف ، وكوامن العلل مستعينين بما ألّفه الأئمة الأعلام جهابذة الحديث ونقّاد الأثر في هذا المجال .

٤. خرّجنا أكثر نقولاته عن العلماء وذلك بعزوها إلى كتبهم .

٥. تتبّعنا المصنف فيما يورده من المذاهب سواء أكانت لغوية ، أم فقهية ، أم غيرها ؟ ووثّقناها من المصادر التي تعنى بتلك العلوم .

٦. لم يكن من وكدنا أن نترجم للأعلام الذين يذكرهم المصنف عَلَى الرغم من فائدتها التي لا تخفى ، مقدمين دفع مفسدة تضخم الكتاب ، على مصلحة التعريف بهؤلاء الأعلام ، على أن الكتاب لا يخلو من التعريف ببعضهم .

٧. قدّمنا للكتاب بدراسة نراها - حسب اعتقادنا - كافية كمدخل إليه .

٨. لم نألوا جهداً في تقديم أي عمل يخدم الكتاب ، وهذا يتجلى في الفهارس المتنوعة التي ألحقناها بالكتاب ، بغية توفير الوقت والجهد على الباحث .

٩. قمنا بشكل النص شكلاً كاملاً .

١٠. علّقنا على المواطن التي نعتقد أنها بحاجة إلى مزيد إيضاح وبيان .

١١. ذيّلنا الشرح بالمهم من نكت وتعليقات، ممّا أغنى الكتاب وتمّم مقاصده.

١٢. حاولنا جاهدين إيراد النكت والتعقبات وأجوبتها في أكثر الأحيان من مصادرها الأصيلة كـ" نكت الزركشي " و " نكت العراقي " و "نكت ابن حجر" و " البحر الّذِي زخر " وغيرها .

١٣. تناول الْقَاضِي زكريا الأنصاري نص " التبصرة والتذكرة " بالشرح حَتَّى إنّه يشرح العنوان ويفك أجزائه،لذَا ارتأينا أن نضع العناوين من " التبصرة والتذكرة " كَمَا ذكرها الحَافِظ العراقي إضافةً من عندنا حرصاً عَلَى فائدة القارئ .

١٤. بالنسبة لتوزيع الأبيات التِي ترتبط بموضوع واحد ، وتتناول جوانب عدة مِنْهُ ، فَقَدْ اعتمدنا تقسيم السيد الزاهدي لتلك الأبيات ، حَيْثُ إن الْقَاضِي ترك إيراد الأبيات أصلاً ، ولأننا رأينا تقسيمه ذا موضوعية تخدم الشرح وتقدمه بصورة أبهى ، عَلَى أنا لَمْ نعتمد نصه .

سبحان ربك ربّ العزة عمّا يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله ربّ العالمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

راموز الورقة الأولى من النسخة « ع »

ويظهر من خلالها تعليقات العلماء عليها

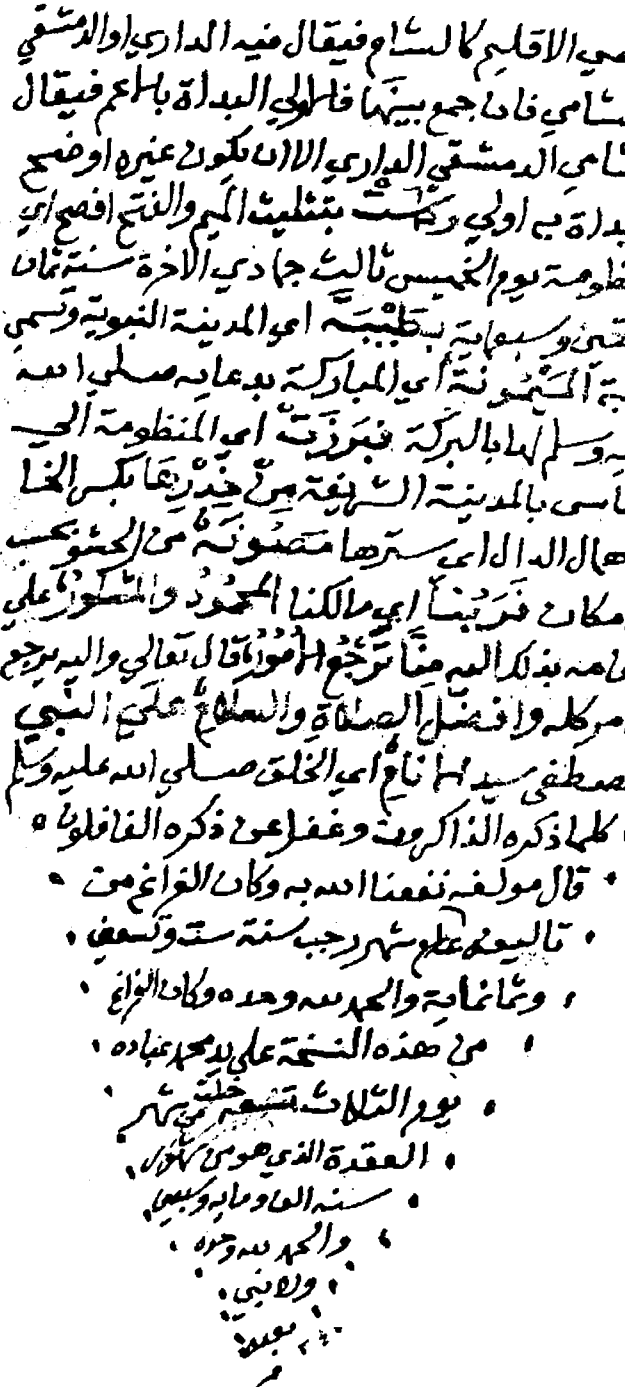

راموز الورقة الأخيرة من النسخة « ع »

ويظهر في آخرها اسم ناسخها ، وتاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام عمدة المفتين زين الملة والدين ابو يحيى زكريا الانصاري الشافعي نور الله قبره بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل الحمد لله الذي وصل من انقطع اليه بدين القويم ورفع من اسند امره اليه باتباع سنة نبيه الكريم وهدى من وفقه الى طريق مستقيم احمده على الائه واشكره على نعمائه واشهد ان لا اله الا الله الواحد القهار الكريم الحليم الستار واشهد ان محمدا عبده ورسوله وصفيه وحبيبه وخليله صلى الله عليه وسلم وعلى اخوانه النبيين وعلى آل كل وسائر الصالحين وبعد فان الغنية علم الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الامام الحافظ شيخ الاسلام ابي الفضل عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن بن ابي بكر بن ابراهيم العراقي لما اشتملت على نقول عجيبة ومسائل غريبة وحدود منيعة وموضوعات بديعة مع كثرة علمها وجودة نظمها طلب مني بعض الاعزة على من الفضلاء المتودين الى ان اضع عليها شرحا يحل الفاظها ويبرز دقايقها ويحقق مسايلها ويجرد دلايلها فاجبته الى ذلك بعون الملك المالك ضامنا اليه من الفوايد المستجادات ما تقر به العين اولى الرغبات راجيا بذلك جزيل الاجر والثواب

راموز الورقة الأولى من النسخة « ص »

اوطان الرواة وبلدانهم

فائدة معرفتها تبين الراوي المدلس وما في السند من الارسال وتبين
احد المتفقين في الاسم او نحوه من الاخر وكانت العرب تنتسب الى
الشعوب والقبايل ونحوهما فلما جاء الاسلام وانتشر الناس في الاقاليم
والمدن والبلدان والقرى ضاعت الانساب في البلدان
المتفرقة ونحوها فنسب الاكثر من المتاخرين منهم للوطن اي محالهم
من بلدة او غيرها ولاحد للاقامة المسوغة للنسبة بان مروان حده
بعضهم باربع سنين وان يكن في بلدتين فكما كان انتقل من دمشق
الى مصر وادوت نسبة اليهما فابدا بالاولى بالدرج وبتم في الثانية
حسنا اي وحسن الاتيان فيها بثم فيقال الدمشقي ثم المصري وجمعهما
احسن مع الاقتصار على احدهما ومن يكن من قرية كداريا من قرى
بلدة كدمشق ينسبه جوازا لكل من القرية والبلدة والى الناحية
التي منها القرية والبلدة وتسمى الاقليم كالشام فيقال فيه الداري
او الدمشقي او الشامي فان جمع بينها فالاولى البداءة بالاعم فيقال
الشامي الدمشقي الداري الا ان يكون غيره اوضح فالبداءة به اولى
وكملت بتثليث الميم والفتح افصح اي المنظومة يوم الخميس ثالث
جمادى الاخرة ثمان وستين وسبعماية بطيبة اي المدينة النبوية
وتسمى طابة الميمونة اي المباركة بدعاية صلى الله عليه وسلم لها بالبركة
فبرزت اي المنظومة الى الناس بالمدينة الشريفة من حفرة بكسر الحا
واهمال الدال اي سترها مصونة من الحشو بحسب الامكان فزينا
اي ما كنا المحرر والمذكور على اتمامه بذلك اليه منا ترجع الامور
قال تم واليه يرجع الامر كله وافضل الصلوة والسلام على النبي المصطفى
سيد الانام اي الخلق صلى الله عليه وسلم كلما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره الغافلون قاله مؤلفه نور الله قبره وكان الفراغ
من تاليفه عاشر شهر رجب سنة ست وستين وثمانماية ووافق
الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم السبت في وقت العصر في غرة
المحرم سنة ١٢٣٧ على يد العبد المضعف الراجي رحمة ربه اللطيف

محمد صالح البندنيجي الحنفي غفر له ولوالديه
ولجميع المسلمين

راموز الورقة الأخيرة من النسخة « ص »

ويظهر في آخرها اسم ناسخها ، وتاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مولانا وسيدنا شيخ مشايخ الإسلام، القاضي زكريا الأنصاري الشافعي رحمه الملك العلام، الحمد لله الذي وصل من انقطع إليه بدينه القويم، ورفع من استدام عزه إليه باتباع سنة نبيه الكريم، وهدى من وفقه إلى صراط مستقيم، أحمده على الآئه، وأشكره على نعمائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الواحد القهار، الكريم الحليم الستار، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وصفيه وحبيبه وخليله صلى الله عليه وسلم وعلى آخر النبيين، وعلى آله وسائر الصالحين، وبعد فإن الفقيه علم الحديث المسماة بالبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام، أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين ابن عبد الرحيم ابن أبي بكر بن إبراهيم العراقي لما اشتملت على نقول عجيبة، وفوائد غريبة، وحدود مبنية، وموضوعات بديعة مع كثرة علمها، وجزالة نظمها، طلب مني بعض الإخوة علي من الفضلاء المجدين أن أضع عليها شرحا يحل ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها فأجبته إلى ذلك، لعلمي أن المالك، ضاقت إليه من الفوائد المستجادات ما نقرت به أعين أولي الرغبات، راجيا بذلك جزيل الأجر والثواب، من فيض مولانا الأكرم الوهاب، فوسمته فتح الباقي بشرح الفية العراقي، وأنا أسأل الله أن ينفع به، وبجملة ما لي وجميع ما أروي وأسمع إياه دراية ورواية من مشايخ الإسلام، الشهاب أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، والشمس محمد بن علي المقاياتي الشافعيين، والكمال محمد بن الهمام الحنفي

انظر ما أورد بالعلم وحرره

الكريم

مروياتي

راموز الوزقة الأولى من نسخة « ق »

ويظهر من خلالها أثر المقابلة على نسخ أخرى

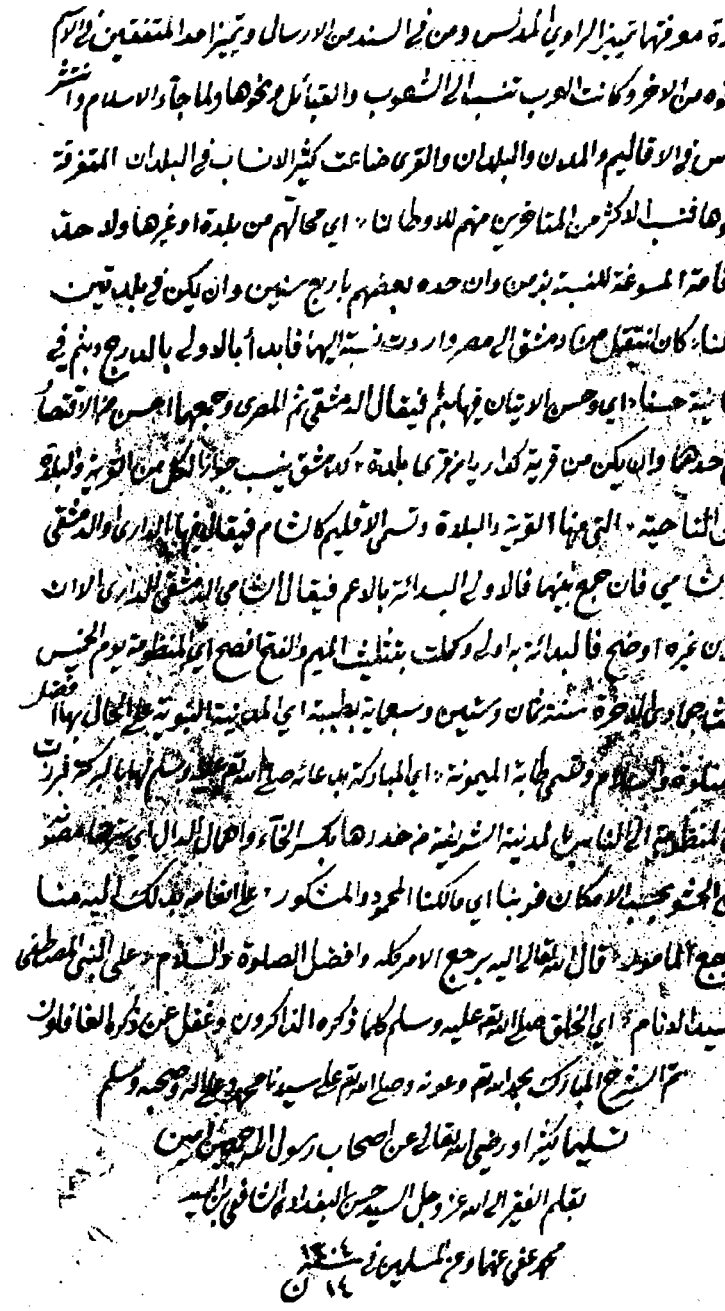

راموز الورقة الأخيرة من النسخة « ق »

ويظهر في آخرها اسم ناسخها ، وتاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي ربه المقتدري ٭ عبد الرحيم بن الحسين الأثري
من بعد حمد الله ذي الآلاء ٭ على امتنان جل عن إحصاء
ثم صلوة وسلام دائم ٭ على نبي الخير ذي المراحم
فهذه المقاصد المهمة ٭ توضح من علم الحديث رسمه
نظمتها تبصرة للمبتدي ٭ تذكرة للمنتهي والمسند
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه ٭ وزدتها علما تراه موضعه
حيث جاء الفعل والضمير ٭ لواحد ومن له مستور
كقال أو أطلقت لفظ الشيخ ما ٭ أريد إلا ابن الصلاح منهما
وإن يكن لاثنين نحو الرمام ٭ مسلم مع البخاري هما

والله أرجو في أموري كلها ٭ معتصما في صعبها وسهلها

أقسام الحديث

وأهل هذا الشأن قسموا الشتا ٭ إلى صحيح وضعيف وحسن
فالأول المتصل الإسناد ٭ بنقل عدل ضابط الفؤاد
عن مثله من غير ما شذوذ ٭ وعلة قادحة فتوذي
بالصحيح والضعيف قصدوا ٭ في ظاهر لا القطع والمعتمد
إما كنا عن حكمنا على سند ٭ بأنه أصح مطلقا وقد
خاض به قوم فقبل مالك ٭ عن نافع بما رواه الناسك
مولاه واختر حيث عند يذله ٭ الشافعي قل وعنه أحمد

وَفِي الثِّقَاتِ مَنْ أَجَيْرًا اخْتَطْ ۝ فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ اتَّهَمْ سَقَطْ

نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ ۝ وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ وَأَبِي

إِسْحَقَ ثُمَّ ابْنِ أَبِي عَرُوبَهْ ۝ ثُمَّ الرَّقَاشِيِّ أَبِي قِلَابَهْ

كَذَا حُصَيْنٍ السُّلَمِيِّ الْكُوفِي ۝ وَعَاصِمٍ مُحَمَّدٍ وَالثَّقَفِي

كَذَا ابْنِ هَمَّامٍ بِصَنْعَا إِذْ عَمِي ۝ وَالرَّأْيِ فِيمَا زَعَمُوا وَالنَّوَوِي

وَابْنِ عُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِي ۝ وَآخِرًا حَكَوْهُ فِي الْحَفِيدِ

ابْنِ خُزَيْمَةَ مَعَ الْغُطَرِيفِ ۝ مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ ۝ بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ وَكَمْ مُصَنَّفُ

يَغْلَطُ فِيهَا وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا ۝ فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضُعَفَا

الْمَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ ۝ مَوْلَى عِتَاقَةٍ وَهَذَا الْأَغْلَبُ

أَوْ لِوَلَاءِ الْحِلْفِ كَالتَّيْمِي ۝ مَالِكٍ أَوْ لِلدِّينِ كَالْجُعْفِي

وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى ۝ نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلَا

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

وَصَاغَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ ۝ فَنَسَبُ الْأَكْثَرِ لِلْأَوْطَانِ

وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلْدَتَيْنِ سَكَنَا ۝ فَابْدَأْ بِالْأُولَى وَثَنِّ حَسَنَا

وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَهْ ۝ يُنْسَبُ لِلْكُلِّ وَإِلَى النَّاحِيَهْ

وَكَمَّلَتْ بِطَيْبَةَ الْمَيْمُونَهْ ۝ فَمَيَّزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مَصُونَهْ

قُرْبَانَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ ۝ إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ۝ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

تمت بحمد الله وحسن توفيقه
على يد اضعف عباد الله
عبد الغفور
١١٨٨

رامز الورقة الأخيرة من النسخة ((ج)) لمتن الألفية
ويظهر فيها اسم ناسخها وسنة النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ ... عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْرَبِي

مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللهِ ذِي الْآلَاءِ ... عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَائِي

ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمِ ... عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ

فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِمَّهْ ... تُوَضِّحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رُسَمَهْ

نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي ... تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْتَدِي

خَصَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ جُمْلَهْ ... وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مُوضَحَهْ

فَحَيْثُ جَا الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ ... فَالْوَاحِدُ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورُ

كَفَاعِلٍ وَأَطْلَقَتْ لَفْظَ النُّسَخْ ... مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مِنْهُمَا

وَإِنْ يَكُنْ لِاثْنَيْنِ نَحْوُ التَّرْمَا ... فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِي هُمَا

وَاللهَ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا ... مُتَمِّمًا فِي سَهْلِهَا وَصَعْبِهَا

أَوْسَامُ الْمَدِيثِ

وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ ... إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنْ

فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ ... بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوذِ ... وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي

وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا ... فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ وَالْمُعْتَمَدُ

أَسْنَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدْ ... بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا وَقَدْ

خَاضَ بِهِ قَوْمٌ فَقَبِلَ مَالِكْ ... عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكْ

مَوْلَاهُ وَاخْتَرْتَ حَيْثُ عَنْهُ يَنْسِبُ ... النَّافِعُ قُلْتُ وَعَنْهُ أَحْمَدُ

وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِي ... عَنْ سَالِمٍ أَيْ عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّي

وَقِيلَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهْ ... عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْهُ بِهْ

أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِي ... عَنْهُ أَوِ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الثُّنْيَانِ

النَّخَعِي عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلْقَمَهْ ... عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ يُعَمِّمَهْ

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ ... مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيحِ

وَمُسْلِمٌ بَعْدُ وَبَعْضُ الْوَزْنِ مَعْ ... أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا الْوَنْفَعِ

راموز الورقة العاشرة من النسخة « أ » لمتن الألفية

وبه يظهر أثر المقابلة وتعليقات العلماء

وربما رد كلام الجارح ... كالنسائي في أحد ابن طارح

وربما كان لجرح مخرج ... غلطي على السخط حين يرجح

موقفه من اختلاف الثقات

وفي الثقات من أخير الغلط ... فاروي فيه وأبهم سقط

نحو عطاء وهو ابن السائب ... وكالجريري سعيد وأبي

إسحاق ثم ابن أبي عروبة ... ثم الزقاشي أبي قلابة

كذا حصين الكوفي الكلبي ... وعاصم محمد والثقفي

كذا ابن هشام بصنعاء ذي عمر ... وأترابي فيما زعموا والثوري

وابن عيينة مع المسعودي ... وإن أحكوه في الحفيد يحي

ابن خزيمة مع الغطريفي ... مع القطيعي أحمد المعروف

طبقات الرواة

وللرواة طبقات تعرف ... بالسن والأخذ وكم مصنف

يغلط فيها وابن سعد ضعفا ... فيها ولكن كم روى عنه ضعفا

العالي من العلماء والرواة

وربما إلى القبيل ينسب ... على عتاقة وهذا الأغلب

أو لولاء الحلف كالتيمي ... مالك أو للدين كالجعفي

وربما ينسب مولى العول ... نحو سعيد ابن يسار أصله

أعلى ما للرواة وبلدانهم

وضاعت الأنساب في البلدان ... فنسب الأكثر للوطنان

وإن يكن في بلدتين سكنا ... فابدأ بالأولى وبثم حسنا

وإن يكن من قرية من بلده ... ينسب لكل والى أنتما حبه

وكملت بطيبة المأمونه ... فبرزت من خدرها مصونه

فربنا الحمود والشكور ... إليه منا ترجع الأمور

وأفضل الصلاة والسلام ... على النبي سيد الأنام

تمت الألفية الأصولية
بعون الله الملك الأوحد
تاريخ ثمانين و
ثمانية

رموز الورقة الأخيرة من النسخة «أ» لمتن الألفية
ويظهر فيها سنة النسخ

الفية بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي ربه المقتدر ... عبد الرحيم بن الحسين الاثري
من بعد حمد الله ذي الآلاء ... على امتنان جل عن احصاء
ثم صلوة وسلام دائم ... على نبي الخير ذي المراحم
فهذه الفاصد المهمة ... توضح من علم الحديث رسمه
نظمتها نصيرة للمبتدي ... تذكرة للمنتهي والمسند
لخصت فيها ابن الصلاح آية ... وزدتها حيث ترى موضعه
فحيث - تأتي الفعل والضمير ... لواحد وممن له مستور
كقال او الفظ لفظ التبع ما ... بدا لا ابن الصلاح مبهما
وان يكن لاثنين نحو الترمسا ... فسلم مع البخاري هما
والله ارجو في امور كلها ... نفعا في سعيها وسهلها

اقسامه

واهل الشان قسموا الاثر ... الى صحيح وضعيف وحسن
فالاول المقبول الاسناد ... بنقل عدل ضابط فؤاد
عن مثله من غير ما شذوذ ... او علة قادحة فنوذي

وبالصحيح والضعيف قصدوا ... في ظاهر القطع والمعتمد
ايما كنا عن حكمنا عما سند ... بانه اصح مطلقا وقد
حاض به قوم فقيل مالك ... عن نافع بما رواه الناسك
مولاه واختر حيث عنه يسند ... الشافعي قلت وعنه احمد
وجرم ابن حنبل بالزهري ... عن سالم اي عن ابيه البري
وقيل زين العابدين عن ابه ... عن جده وابن شهاب عنه
او فابن سيرين عن السلماني ... عنه او الاعمش عن ذي الثاني
النخعي عن ابن قيس علقمه ... عن ابن مسعود ولم من عمه

اسم كتب الحديث

اول من صنف في الصحيح ... محمد وخص بالترجيح
ومسلم بعده وبعض الغرب مع ... ابي علي فالصلوا اذا لو نفع
ولم يقوماه ولكن قل ما ... عند ابن الاخرم منه قدما
ورد لكن قال يحيى البر ... لم يبق الخمسة الا الترمذي
وفيه ما فيه لقول الجعفي ... احفظ منه عشر الف الف
وعله اراد بالنكارة ... لها وموقوف وفي البخاري

وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ ... أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَرَدّ

لَأَنْ يَكُونَ خَصْمِي الْمُصْطَفَى أَدْلَى ... مِنْ كَوْنِ خَصْمِي الْمُصْطَفَى أَدْلَى

وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ ... كَالنَّسَائِي فِي أَحَمَدَ ابْنِ صَالِحِ

فَرُبَّمَا كَانَ الْجَرِيحُ مُجْرَحِ ... عَطَى عَلَيْهِ السُّخْطَ حِينَ بَرَحِ

وَفِي الْلِّقَاةِ مَنْ أَخَيْرَ الْخَلَلْ ... فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ أَبْهَمَ سَقَطْ

نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ ... وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ وَأَبِي

إِسْحَقَ ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَهْ ... ثُمَّ الزُّهَيْرِيُّ أَبُو قِلَابَهْ

كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيُّ الْكُوفِي ... وَعَاصِمٌ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِي

كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بِصَنْعَا أَوْدَعَا ... وَالرَّاءِ فِيمَا زَعَمُوا وَالنَّوَوِي

وَابْنُ عُيَيْنَةٍ مَعَ السُّوَيْدِ ... وَآخَرَا حَكَوْهُ فِي الْحَدِيدِ

إِبْنُ خُزَيْمَةَ مَعَ الْفَرْيَابِ ... مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ ... بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ وَكَمْ مُصَنَّفْ

يَغْلَطُ فِيهَا وَابْنُ سَعْدٍ فِيهَا وَلَكِنَّ

وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ ... مَوْلَى عِتَاقَةٍ وَهَذَا اللَّقَبُ

أَوْ لِوَلَاءِ الْحِلْفِ كَالتَّمِيمِي ... مَالِكٍ أَوْ لِلَّذِينِ كَالْجُعْفِي

وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى ... نَحْوُ سَعِيدِ ابْنِ لَيْسَارٍ أَصَلَّا

وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ بِالْبُلْدَانِ ... فَنَسَبُ الْأَكْثَرِ لِلْأَوْطَانِ

وَإِنْ تَكُنْ فِي بَلْدَتَيْنِ سَكَنَا ... فَابْدَأْ بِالْأُولَى وَثَنِّ حُسْنَا

وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَةِ ... يُنْسَبُ لِكُلٍّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ

وَكُمِّلَتْ بِطَيْبَةٍ لَهُمُ الْمَيْمُونَهْ ... فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مُصَوَّنَهْ

فَرَبَّنَا الْحَمْدُ وَالْمَشْكُورُ ... إِلَيْهِ مِنَّا يَرْجِعُ الْأُمُورُ

وَأَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ
تَمَّتْ وَبِالْخَيْرِ عَمَّتْ

يَدُ مُحَمَّدِ أَمِينِ ابْنِ
أَحْمَدَ أَفَنْدِي
مُدَرِّسٍ

رموز الورقة الأخيرة من النسخة ((ب)) لمتن الألفية
ويظهر اسم ناسخها وتاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

الحمدُ للهِ الذي وَصَلَ مَنِ انْقَطَعَ إِليهِ بدينهِ القويمِ ، ورفع مَن أسندَ أمرَهُ إِليهِ باتباعِ سُنَّةِ نبيِّهِ الكريمِ ، وهدى مَن وفقَّهُ إلى طريقٍ [1] مستقيمٍ .

أَحْمَدُهُ عَلَى آلائِهِ ، وأشكرُهُ عَلَى نَعْمائِهِ ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ الواحدُ القهَّارُ ، الكريمُ الحليمُ الستَّارُ ، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحَمَّداً عبدُهُ ورسولهُ ، وصفيُّه ، وحبيبُه ، وخليلُه، صَلَّى اللهُ وسلَّم عَلَيْهِ،وعلى إخوانه النبيِّينَ، وعلى آلِ كُلٍّ ، وسائرِ الصالحينَ .][2]

وبعدُ :

فإنَّ أَلْفِيَّةَ علمِ الحديثِ المسمَّاةَ بـ " التبصرةِ والتذكرةِ " [3] للشيخِ الإمامِ الحافِظِ ، شيخِ الإسلامِ ، أبي الفَضْلِ عبدِ الرَّحيمِ زَيْنِ الدِّينِ بنِ الحسينِ بنِ عبدِ الرَّحمانِ [4] بنِ أبي بكرِ بنِ إِبْرَاهِيمَ العراقيِّ [5]؛ لَمَّا اشتملَتْ عَلَى نقولٍ عجيبةٍ، ومسائلَ غريبةٍ، وحدودٍ منيعةٍ، وموضوعاتٍ بديعةٍ ، مَعَ كثرةِ علمِها، ووجازةِ نَظْمِها؛ طلبَ مني بعضُ الأعِزَّةِ عليَّ مِنَ الفضلاءِ المتردِّدينَ إليَّ أنْ أضعَ عليها شَرْحاً يَحُلُّ ألفاظَها، ويُبرِّزُ دقائقَها، ويُحَقِّقُ مسائلَها، ويُحرِّرُ دلائِلَها .

فأجبتُه إلى ذَلِكَ، بعونِ القادرِ المالكِ، ضامّاً إليهِ مِنَ الفوائدِ المُستَجادَاتِ[6] ما تقرُّ بهِ أعيُنُ أولي الرغباتِ ؛ راجياً بذلك جزيلَ الأجرِ والثوابِ ، من فَيضِ مولانا الكريمِ [7] الوهَّابِ ، وسمَّيتُهُ " فَتْحَ الباقي بشرحِ ألفيَّةِ العراقي " .

---

(١) في (ع) : « صراط » .

(٢) ما بين المعكوفتين سقط من (ن) .

(٣) وقد طبعت بتحقيقنا مفردة ، مضبوطة بالشكل ، على عدد من النسخ الخطية .

(٤) في (ق) : « الرحيم » وهو خطأ .

(٥) انظر ترجمته مفصلة في : الفصل الدراسي من هذا الكتاب ١/ ٨ – ٣١ .

(٦) قوله : « المستجادات » أي : الذي (كذا) وجدت جيدة مستحسنة . كما في حاشية (ع) .

(٧) في (ص) و (ق) : « الأكرم » .

واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بِهِ ، ويجعلَهُ خالِصاً لوجهِه الكريمِ .

وأرويها وشرحَها دراية وروايةً عَنْ مشايخِ الإسلامِ:الشهابِ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانيِّ ، والشمسِ مُحَمَّدِ بنِ عليٍّ القَايَاتيِّ الشافعيَّين،والكمالِ مُحَمَّدِ بنِ الهُمامِ الحنفيِّ[1].

بروايةِ الأولِ لهما عَنْ مؤلِّفِهِمَا ، والثاني عَنْ ابنِ مُؤَلِّفِهِمَا شيخِ الإسلامِ أبي زُرْعَةَ وليِّ الدينِ [2] ، والثالثِ عَنْهُ ، وعَنِ الإمامِ السِّراجِ [3] قارِئِ " الهدايةِ "، عَنْ مؤلِّفِهما . وحيثُ أطلقتُ شيخَنا فَمُرادي بِهِ الأولُ .

قَالَ المؤلِّفُ :

(**بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ**) [4] أي : أؤَلِّفُ . والاسمُ مشتقٌّ من « السُّمُوِّ » [بضمِّ السينِ وكسرِها] [5] ، وَهُوَ : العلوُّ ، وَقِيلَ : من « الوَسْمِ » وَهُوَ : العلامةُ [6] .

و (**اللهِ**) عَلَمٌ على الذَّاتِ الواجبِ الوجودِ ، المستحقِّ [7] لجميعِ المحامدِ.

و (**الرحمانِ**) و (**الرحيمِ**) صفتانِ مشتقَّتانِ [8] بُنِيتا للمبالغةِ من « رَحِمَ » كغضبانَ من « غَضِبَ » .

---

(١) انظر ترجمة هؤلاء العلماء الأعلام في قسم الدراسة ١/ ٥٣ - ٥٨ .

(٢) في (ق): « ولي الدين العراقي ».هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، توفّي سنة (٨٢٦ هـ). انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٨٠ ، ولحظ الألحاظ : ٢٨٤ ، والضوء اللامع ٥/ ٢٠٠ ، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٢ .

(٣) في (ع) : « السراجي » .
وهو سراج الدين ، أبو حفص ، عمر بن عليّ بن فارس المصري المعروف بـ: (قارئ الهداية) ، توفّي سنة (٨٢٩ هـ) . انظر : شذرات الذهب ٧/ ١٩١ ، والأعلام ٥/ ٥٧ .

(٤) أثبت البسملة القاضي زكريا هنا . وهي غير موجودة في شرح التبصرة والتذكرة ولا في فتح المغيث . وانظر : النكت الوفية ٤/ أ .

(٥) ما بين المعكوفتين سقط من (ص) و (ق) .

(٦) في اشتقاق الاسم بين النحاة خلاف ، فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو ، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم . انظر تفصيل ذلك في : الإنصاف ١/ ٦ وما بعدها .

(٧) المثبت من (ص) و (ق) و (ع) . وفي (م) المستجمع .

(٨) أشار في حاشية (ع) إلى أن في نسخة : « مشبهتان » .

والرَّحْمَةُ لغةً[1]: رِقَّةُ القلبِ[2].وَهِيَ كيفيَّةٌ نفسانيَّةٌ، تستحيلُ في حقِّ اللهِ تعالى[3]؛ فَتُحْمَلُ عَلَى غايتِها،وَهِيَ الإنعامُ؛ فتكونُ صفةَ فعلٍ، أَوْ الإرادةُ ؛ فتكونُ صفةَ ذات[4].

والرحمانُ أبلغُ من الرحيمِ؛لأنَّ زيادةَ البناءِ تدلُّ عَلَى زيادةِ المَعْنَى،كَمَا في « قَطَّعَ » و « قَطَعَ »[5].

١. يَقُوْلُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ[6] عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ الْحُسَيْنِ الأَثَرِيْ

٢. مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللهِ ذِي الآلاءِ عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ

٣. ثُمَّ صَلاَةٍ وسَلامٍ دَائِمِ عَلَى نَبِيِّ الخَيْرِ ذِي المَرَاحِمِ

(يَقُوْلُ رَاجِي رَبِّهِ) أي: مُؤمّلُ عفوِ مالكِهِ (المقتدرِ) أي: تامِّ القدرةِ عَلَى مَا يريدُ .

قَالَ النَّاظِمُ في " شرحِهِ الكبيرِ "[7] : والمقتدرُ من أسماءِ الجلالِ والعظمةِ .

قَالَ : وَكَانَ المناسبُ لراجي ربِّهِ أنْ يذكرَ بدلَهُ اسماً من أسماءِ الرأفةِ والرحمةِ ؛ لكنَّ الذي ذكرَهُ أبلغُ في قُوَّةِ الرجاءِ ؛ إذ وجودُهُ مَعَ استحضارِ صفاتِ الجلالِ أدلُّ عَلَى وجودِهِ مَعَ استحضارِ صفاتِ الجمالِ .

(عَبْدُ الرحيمِ) عطفُ بيانٍ عَلَى راجي ، أَو بدلٌ مِنْهُ ، أَوْ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ[8].

(بنُ الْحُسَيْنِ الأَثَرِيْ) –بفتح الهمزة والمثلثة–، نسبةً إلى « الأَثَرِ »[9]، وَهُوَ الأحاديثُ

---

(١) « لغة » : سقطت من (ق) و (ص) .

(٢) انظر : الصحاح ١٩٢٩/٥ ، واللسان ٢٣١/١٢ (رحم) .

(٣) في (ص) : « في حقه تعالى » .

(٤) « ذات » : سقطت من (ص) .

(٥) تقرر عند النحاة أنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ،فمّما ذكروه منها صفة « فعّل » أبلغ من صفة « فعل » ؛ لأن فيها الفعل وزيادة . انظر : التعبير القرآني : ٣٤ .

(٦) في (ع) و (ح) : « المقتدري » .

(٧) أشار البقاعي في نكته الوفية : ٣/ ب إلى أنه لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضّعيف .

(٨) تقديره : « هو » .

(٩) انظر : الأنساب ٨٤/١ ، واللباب ٢٨/١ ، ولب اللباب ٦ .

مرفوعةً أَوْ موقوفةً [1] ، وإن قصَرَهُ بعضُ الفقهاءِ عَلَى الموقوفةِ [2] .

(**مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللهِ**) الشَّامِلِ للبَسْمَلَةِ، والحَمْدَلَةِ ؛ فالمرادُ بَعْدَ ذكرِ اللهِ ، وكلٌّ مِنْهُمَا ذكرُ اللهِ، فيكونُ قَدْ ابتدأَ بهما اقتداءً بالكتابِ العزيزِ، وعملاً بخبرِ: « كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيْهِ بـ« بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ » ؛ فَهُوَ أَقْطَعُ » .

وَفِي روايةٍ: بـ: « الحمدُ للهِ» وَفِي روايةٍ: « بِذِكْرِ اللهِ ». رواهُ أبو دَاوُدَ وغيرُهُ[3]، وحسَّنَهُ ابنُ الصَّلاحِ وغيرُهُ .

والحمدُ لغةً : الثناءُ باللِّسانِ عَلَى الجميلِ الاختياريِّ ، عَلَى جهةِ التبجيلِ والتعظيمِ ، سواءً أتعلَّقَ [4] بالفضائلِ أَمْ بالفواضلِ ؟

وعُرْفاً: فعلٌ[5] ينبئُ عَنْ تَعظيمِ المُنْعِمِ من حيثُ إنَّهُ مُنْعِمٌ عَلَى الحامدِ ، أو غيرِهِ[6].

وَقَدْ بسطْتُ الكلامَ عَلَيْهِ ، وعلى الشكرِ والمدحِ في شرحِ " البهجة " [7].

(**ذِي الآلاءِ**) أي: صاحبِ النِّعَمِ . وفي مفردِها لغاتٌ : « أَلاً » – بِفَتْحِ الهمزةِ وكَسْرِها مَعَ التَّنوين وَعَدمِهِ [8] فِيْهِمَا – ، « وأَلْي » – بتثليث الهمزة مَعَ سكون اللام والتنوين–، وأشهرُها الأُولَى : ألاً [9] بوزن : رَحًى [10].

---

(١) وهذا مذهب أهل الحديث . انظر : مقدمة شرح مسلم ٢٩/١ ، والإرشاد ١٥٩/١ .

(٢) قال النووي : « وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تسمية الموقوف بالأثر ، والمضاف إلى رسول الله ﷺ بالخبر » . الإرشاد ١٥٨/١ وانظر : الرسالة ١٨ ، و ٥٠٨ .

(٣) أخرجه أحمد ٣٥٩/٢ ، وأبو داود (٤٨٤٠) ، والنّسائيّ في الكبرى (١٠٣٢٨) و (١٠٣٢٩) ، وفي عمل اليوم والليلة (٤٩٤) و (٤٩٥) ، وابن حبان (١) ، والدارقطني ٢٢٩/١ ، والبيهقي في الكبرى ٢٠٨/٣ و ٢٠٩ من حديث أبي هريرة . وأخرجه النّسائيّ في الكبرى (١٠٣٣٠) و (١٠٣٣١) ، وفي عمل اليوم والليلة (٤٩٦) و (٤٩٧) من طريق الزهري عن النّبيّ ﷺ مرسلاً .

(٤) في (ع) و (ص) و (ق) : « تعلق » ، والمثبت من (م) .

(٥) سقط من (ق) .

(٦) انظر : التعريفات : ٥٥ .

(٧) هو الغرر البهية في شرح البهجة الوردية . وقد تقدم ذكره في الدراسة ضمن مؤلفاته .

(٨) « وعدمه » : ساقطة من (ق) .

(٩) في (م): « وأشهرها : الألى ... » ، وفي (ص) و (ق) : « وأشهرها : الأولى ...».والمثبت من (ع).

(١٠) انظر : لسان العرب ٤٣/١٤ ، وتاج العروس ٢١/١٠ (ألا) .

(**عَلَى امتنانٍ**) مِنْهُ - تعالى - عليَّ . مأخوذٌ من « المَنَّة »، وَهِيَ النِّعْمَةُ . وَقِيلَ : النعمةُ الثقيلةُ .

وتطلقُ المَنَّةُ عَلَى تَعْدادِ[1] النِّعَمِ،بأنْ يقولَ المُنْعِمُ لَمَنْ أنْعَمَ عَلَيْهِ:فعلتُ مَعَكَ كَذَا وكذا.

وَهُوَ في حقِّ اللهِ – تعالى – صَحِيْحٌ ، وفي حقِّ العبدِ قبيحٌ ؛ لقولهِ تَعَالَى : ﴿ لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بالْمَنِّ والأَذَى ﴾[2] .

وتنكيرُ امتنانٍ للتكثيرِ والتعظيمِ . أي : امتنانات كثيرةٍ عظيمةٍ منها : الإلهامُ لتأليفِ هَذَا الكتابِ والإقدارِ عَلَيْهِ ، و (**عَلَى امتِنَانٍ**[3]) صِلةُ (**حمدٍ**) .

وإنَّما حُمِدَ عَلَى الامتنانِ،أي:في مقابلتِهِ لا مطلقاً؛لأنَّ الأوَّلَ واجبٌ والثاني مَنْدوبٌ.

ووصفَ الامتنانَ بما هُوَ شأنهُ فَقَالَ : (**جَلَّ**) أي : عَظُمَ . (**عَنْ إحصاءٍ**) أي : ضبطٍ بالعدِّ ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوهَا ﴾[4] .

(**ثُمَّ**) بَعْدَ (**صلاةٍ**) وهِيَ من اللهِ: رَحمةٌ، ومِنَ الملائكةِ: استغفارٌ،ومن الآدميِّ: تضرُّعٌ ودعاءٌ[5]. (**وسلامٍ**) أي: تسليمٍ (**دائمٍ**)، كلٌّ منهما (**عَلَى نبيِّ الخيرِ**) الجامعِ لكُلِّ محمودٍ دنيويٍّ،وأخرويٍّ (**ذي المَرَاحمِ**) جَمْعُ «مَرْحَمَةٍ» ،وَهِيَ[6] بمعنى: الرحمةِ[7].

ففي خبرِ مسلمٍ : « أَنَا نَبِيُّ الْمَرْحَمَةِ » . وفي روايةٍ : « الرَّحْمَةِ » ، وفي روايةٍ : « الْمَلْحَمَةِ »[8] . وَهِيَ المعركةُ ، والمرادُ بها القتالُ .

---

(١) في (ص) و (ق) و (م) : « تعديد » ، المثبت من (ع) . وانظر التاج ٣٥٣/٨ .

(٢) البقرة : ٢٦٤ .

(٣) « امتنان » ساقطة من (ع) و (م) .

(٤) إبراهيم : ٣٤ .

(٥) انظر : تفسير الطبري ٤٣/١٢ ، والدر المنثور ٦٤٦/٦ .

(٦) المثبت من (م) وأشار محققها إلى أنها موجودة في إحدى نسخه . وقد سقطت من أصولنا .

(٧) قارن بـ « شرح صَحِيْح مُسْلِم ١١٤/٥ » .

(٨) الذي في صَحِيْح مُسْلِم ٩٠/٧ (٢٣٥٥) من حَدِيث أبي موسى الأشعري ، قَالَ : كَانَ النَّبيّ ﷺ يسمي لَنَا نَفْسه أسماء ، فَقَالَ : « أنا محمّد ، وأحمد ، والمقفى ، والحاشر ، ونبي التوبة ، ونبي الرحمة » .=

و النَّبيُّ : إنسانٌ أوحيَ إليهِ بشرعٍ ، وإنْ لَمْ يُؤمَرْ بتبليغِهِ ، فإنْ أُمِرَ بـــهِ ؛ فرســولٌ أَيْضاً ؛ [فالنَّبيُّ أعمُّ من الرسولِ] [1] .

وَقَالَ : نبيٌّ دُوْنَ رسولٍ [2] ؛ لأنهُ أعمُّ مَعْنًى واستعمالاً ، وللتعبيرِ بِهِ في خبرِ : « أَنَـا نَبِيُّ الرَّحْمَةِ » الدالِّ عَلَى وصفِهِ بها .

ولفظُهُ:بالهمزِ من النَّبأِ أي:الخبرِ؛لأنَّ النَّبيَّ مُخْبِرٌ عَنْ اللهِ تعالى،وبلا همزٍ،وَهُوَ الأكثرُ.

قِيلَ : إنَّه مخفَّفُ المهموز بقلبِ [3] همزتِهِ ياءً .

وَقِيلَ : إنَّهُ الأصلُ مِنَ النَّبْوَةِ – بفتح النونِ وإسكانِ الباءِ – أي : الرِّفعةِ ؛ لأنَّ النَّـبيَّ مرفوعُ الرُّتبةِ عَلَى سائرِ الخلقِ [4] .

٤. فَـــهَذِهِ المَقَـــاصِدُ المُهِمَّـــــهْ تُوْضِحُ مِنْ عِلْمِ الحدِيْـــثِ رَسْـمَهْ

٥. نَظَمْتُـــهَا تَبْصِـــرَةً لِلمُبتَـــدِيْ تَذْكِـــرَةً لِلْمُنْتَـــهِي والْمُسْـــنِدِ

٦. لَخَّصْتُ فيهَا ابْنَ الصَّـــلاحِ أَجْمَعَـــهْ وَزِدْتُـــهَا عِلْمـــاً تَـــرَاهُ مَوْضِعَـــهْ

ثُمَّ بَيَّن مَقُولَ الْقَولِ مُنَبِّهاً عَلَى ما حَذَفَهُ مِنْهُ بفاءِ الجَزاءِ ، بقولـــه: (فـــهذه) أي :

=وهـــو عنـــد الطيالســـي (٤٩٢) ، وأحمـــــد ٤ / ٣٩٥ و ٤٠٤ و ٤٠٧ ، وابـــن ســـعد في الطبقات ١/ ١٠٤ – ١٠٥ ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣١٦٨٤) ، والطحـــاوي في شـــرح المشـــكل (١١٥٢) ، والحاكم في المستدرك ٦٠٤/٢ ، والبيهقي في دلائل النبوة ١٥٦/١ .

وجاءت لفظة: « الملحمة » من حديث أبي موسى أيضاً عند علي بن الجعد (٣٣٢٢)،وأحمـــد ٣٩٥/٤، وابن حبان (٦٣٢٣) .

والحديث صحيح « متفق عليه » من حديث جبير بن مطعم ، وهو مخرج عندنا بتوسع في كتاب " شمـــائل النبي ﷺ " (٣٦٦) . وهو صحيح أيضاً ، من حديث حذيفة بن اليمـــان ، عنـــد أحمـــد ٥ / ٤٠٥ ، والترمذي في الشمائل (٣٦٧) و (٣٦٨) .

(١) ما بين المعكوفتين سقط من (ص).انظر : شرح المقاصد ٦/٣، وقارن بشرح العقيدة الطحاوية١٥٥/١ .

(٢) المثبت من (ع) و (ص) و (ق) . وفي (م) : « الرسول » .

(٣) في (ق) : « قلبت » .

(٤) انظر الصحاح ٢٥٠٠/٦ ، ولسان العرب ٣٠٢/١٥ ، والتاج ٣٥٤/١٠ .

يقولُ بَعْدَ مَا ذَكرَ أمَّا بَعْدُ: فهذه (**المَقَاصِدُ**)،[أي[1]:الموجودةُ في كتابِ ابنِ الصَّلاحِ][2] (**المُهِمّةْ**) أي : التي يُهْتَمُّ بها ، (**تُوضِحُ**) أي: تُبيِّنُ لَكَ (**مِنْ عِلْمِ الحَدِيْثِ رَسْمَهْ**) أي: أثرَهُ [3] الذي تُبْنَى عَلَيْهِ أصولُهُ . يعني : ما خَفيَ عليكَ مِنْهُ .

ومِنْهُ : رسمُ الدارِ ، وَهُوَ ما كَانَ من آثارِها لاصقاً بالأرضِ [4] .

وعبَّرَ – كما قَالَ – بالرسمِ هنا إشارةً إلى دُرُوسِ [5] كثيرٍ من هَذَا العلمِ ، وإنَّهُ بقيَتْ مِنْهُ آثارٌ يُهْتَدَى بها ، ويُبنَى عليها [6] .

والحديثُ – ويُرادفُه الخبرُ [7]– عَلَى الصحيحِ : ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ – قِيلَ : أَوْ إلى صحابيٍّ ، أَوْ إلى مَنْ [8] دُونَهُ – قولاً ، أَوْ فعلاً ، أَوْ تقريراً ، أَوْ صفةً .

ويُعبَّرُ عَنْ هَذَا بعلمِ الحديثِ رِوَايَةً .

ويُحَدُّ بأنَّهُ : علمٌ يشتملُ عَلَى نَقْلِ ذَلِكَ .

وموضوعُه : ذاتُ النبيِّ ﷺ من حيثُ إنَّهُ نبيٌّ .

وغايتُه : الفوزُ بسعادةِ الدارينِ [9] .

---

(١) سقطت « أي » من (ع) .

(٢) ما بين المعكوفتين سقط من (ص) و (ق) .

(٣) في (ق) : « رسمه » . وانظر معنى الرسم لغة في : الصحاح ١٩٣٢/٥ ، ولسان العرب ٢٤١/١٢ (رسم) ، وتعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١٠٥/١ .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ١٠٥/١ .

(٥) أي : اندراس ، واندرس الرسم بمعنى : انطمس ، انظر : التاج ٧٠/١٦ (درس) .

(٦) شرح التبصرة والتذكرة ١٠٥/١ .

(٧) انظر : نكت ابن حجر ٢٢٥/١ ، والبحر الذي زخر ٢٧/١-٢٨ ، وتدريب الراوي ٤٠/١ . قال الجزائري في كتابه توجيه النظر ٤٠/١ : « إن الحديث ما أضيف إلى النبيّ ﷺ فيختص بالمرفوع عند الإطلاق ، ولا يراد به الموقوف إلا بقرينة . وأما الخبر فإنه اعمّ ، لأنه يطلق على المرفوع والموقوف ، فيشمل ما أضيف إلى الصّحابة والتابعين ، وعليه يسمّى كل حديث خبراً ، ولا يسمّى كل خبر حديثاً . وقد أطلق بعض العلماء الحديث على المرفوع والموقوف ، فيكون مرادفاً للخبر . وقد خصّ بعضهم الحديث بما جاء عن النبيّ ﷺ والخبر بما جاء عن غيره ، فيكون مبايناً للخبر » .

(٨) « من » سقطت من (ص) .

(٩) انظر : مقدمة شرح الكرماني على البخاريّ ١٢/١ ، والتدريب ٤١/١ .

وأما علمُ الحديثِ درايةً – وَهُوَ المرادُ عِنْدَ الإطلاق ، كما في النَّظْمِ – فَهُوَ : علمٌ يعرفُ بِهِ حالُ الراوي والمرويِّ [1] من حيثُ القبولُ والردُّ .

وموضوعُهُ : الراوي والمرويُّ من حيثُ ذَلِكَ .

وغايتُهُ : معرفةُ ما يُقْبَلُ وما يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ .

ومسائلُه : ما يُذكَرُ [2] في كُتُبِهِ من المقاصدِ .

(**نَظَمْتُها**) أي: المقاصدَ. أي: جمعتُها عَلَى بحرٍ يُسَمَّى بـــ: بحرِ الرَّجَزِ [3].

(**تبصرةً للمُبتدِيْ**) – بترك الهمزة – يتبصَّرُ بها ما لَمْ يعلَمْهُ. و (**تذكرةً للمُنتـهِي**) يتذكرُ بها ما عَلِمَهُ وغَفَلَ عَنْهُ .

(**و**) للراوي (**المُسنِدِ**) – بكسرِ النونِ –: الذي اعتنى بالإسنادِ خاصَّةً ، يتبصَّـرُ ، أَوْ يتذكرُ بها كيفيَّةَ التحمُّلِ والأداءِ ومتعلقاتِهِمَا [4] .

والمبتدي : مَنْ حَصَّلَ شيئاً ما [5] من الفنِّ .

والمنتهي : مَنْ حَصَّلَ مِنْهُ أكثرَهُ ، وصلَحَ لإفادتِهِ .

والمتوسِّطُ مفهومٌ بالأَوْلَى ، فلا [6] يَخْرُجُ عنهما ؛ لأنَّهُ بالنسبةِ لما أتقنَهُ مُنْتَهٍ ، ولما لَمْ يُتْقِنْهُ مُبْتَدٍ .

ويُقالُ : مَنْ شَرَعَ في فنٍّ فإنْ لَمْ يستقلَّ بتصوُّرِ [7] مسائلِهِ فمُبْتَدٍ ، وإلاَّ فمُنْتَـهٍ ، إنِ استحضرَ غالبَ أحكامِهِ ، وأمْكَنَهُ الاستدلالُ عَلَيْهَا ، وإلاَّ فمتوسِّطٌ.

---

(١) انظر: نكت ابن حجر ١/٢٢٥، والبحر الذي زخر ١/٢٧-٢٨، وتدريب الراوي ١/٤٠.

(٢) في (ع) : « تذكر » .

(٣) بعد هذا في (م) : [ووزنه مستفعلن ست مرات] وأشار المحقق إلى أنها زيادة من إحدى نسخه ورمز لهـا بـــ (ز) . وبحر الرجز أحد بحور الشعر العربي التي اكتشفها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) .

(٤) قال السيوطي : « المسند : وهو من يروي الحديث بإسناده ، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجـرد الرّواية وأما المحدث فهو أرفع منه » . تدريب الراوي ١/٤٣ .

(٥) « ما » : سقطت من (ق) .

(٦) في (ص) و (ع) : « إذ لا » .

(٧) في (ع) و (ق) : « بتصوير » .

وأشارَ بـــ " التبصرةِ والتذكرةِ " إلى اسمِ منظومتِهِ .

(**لَخَّصْتُ فِيْهَا**) عُثْمَانَ أبا عَمْرٍو (**ابنَ الصَّلاحِ**) أي : مقاصدَ كتابِهِ [1](**أجمَعَهْ**) .

فلا ينافي ذَلِكَ حذفَ كثيرٍ من أمثلتِه،وتعاليلِه،ونسبةِ أقوالٍ لقائلِيها وما تكررَ فِيهِ.

(**و**) مَعَ تلخيصي مقاصدَهُ فيـــها ، (**زِدْ تُـــها عِلْمـــاً تَـــرَاهُ**) أي : الزائـــدَ ، (**مَوْضِعَهْ**) مُتَميِّزاً [2] أَوَّلَ كثيرٍ مِنْهُ بـــ « قلتُ » ، أَوْ بدونِهِ ، كأنْ يكونَ حكايةً عَـــنْ متأخّرٍ ، عَنِ ابنِ الصلاحِ ، أَوْ تعقُّباً لكلامِهِ بردٍّ ، أَوْ نحوِهِ ، أَوْ إيضاحاً لَهُ . وما لَمْ يتميَّزْ سأميِّزُهُ في محالِّهِ [3] .

٧. **فَحَيْثُ جَـــاءَ الفِعْـــلُ والضَّمِـــيْرُ لِواحِـــدٍ وَمَـــنْ لَـــهُ مَسْـــتُوْرُ** [4]

٨. **كَـــ(قَالَ)أوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَـــا أُرِيْدُ إلاَّ ابْـــنَ الصَّـــلاحِ مُبْـــهَما**

٩. **وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ نَحْـــوُ (الْتَزَمَـــا) فَمُسْـــلِمٌ مَـــعَ البُخَـــارِيِّ هُمَـــا**

١٠. **وَاللهَ أرجُـــوْ فِي أُمُـــوْرِي كُلِّـــهَا مُعْتَصِمـــاً فِي صَعْبِـــهَا وَسَـــهْلِهَا**

وَقَدِ اصطَلَحَ عَلَى شيءٍ للاختصارِ في نظمه ، فبيَّنَهُ بقولِهِ :

(**فحيثُ جاءَ الفعلُ والضميرُ**) أي : أحدُهما (**لواحدٍ**) فقطْ (**ومَنْ لَهُ**) أي : الفعـــلُ أَوْ الضميرُ (**مستورُ**) أي : غَيْرُ مذكورٍ ، **كـــ(قَالَ)** ، وله (**أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّـــيْخِ ، مَا أُرِيْدُ**) بكُلٍّ مِنْ ذَلِكَ (**إلاَّ ابنَ الصَّلاحِ مُبْهَما**) بتلكَ الألفَاظِ بفتحِ الهاءِ [5]: حالٌ من

---

(١) قال ابن جماعة : « واقتفى آثارهم – يعني الحفاظ المتقدمين – الشّيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمـــرو ابن الصلاح بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع ، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع » المنهل الروي : ٢٦.

وقال العراقي : « أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الـــصلاح جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً » . التقييد والإيضاح : ١١ ، وانظـــر في أهمية هذا الكتاب ونفاسته مقدمتنا لـــ" معرفة أنواع علم الحديث " لابن الصّلاح : ٣٤ – ٣٧ .

(٢) في (ق) : « مميزاً » .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٠٦/١-١٠٧ .

(٤) معنى البيت لا يكتمل إلاّ بالبيت الذي بعده ، وهو عيبٌ عند العروضيين ويسمّى بـــ(التضمين).والتضمين لَيْسَ بَيْن هَذَا البيت والذي بعده فَقَطْ وانما يتكرر كثيراً في هَذَا النظم ، بَلْ في جَمِيْع المنظومات التعليميـــة كألفية ابن مالك وألفية ابن معطي وغيرهما ؟ وانظر الأبيات : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٧،٢٨ ، ...

(٥) من (مبهما) .

مفعولِ « أريدُ » [1] ، وبكسرِها : حالٌ من فاعلِهِ [2] ، مَعَ أنَّ هَذَا يُغنِي عَنْهُ إطلاقُ تِلْكَ الألفاظِ : إذِ المتبادرُ مِنْها الإبهامُ .

(**وإنْ يَكُنْ**) أي[3]:ما ذكر من الفعلِ أو[4]الضميرِ (**لاثنين نحوُ**) قولِك : (**التَزَما**) كقولِهِ:(**واقْطَعْ بصحةٍ لِمَا قَدْ أسنَدا**)[5].وقولِه:(**وأرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرْوِيُّهُما**)[6].(**فَمُسْلِمٌ مَعَ البُخَارِيِّ هُمَا**)،وَهُمَا:إماما المحدِّثينَ:أَبو عَبْدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبْرَاهِيمَ بنِ المغيرةِ بنِ بَرْدِزْبَه[7]الجُعْفِيُّ البُخَارِيُّ،وأبو الحسينِ مُسْلِمُ بنُ الحجَّاجِ بنِ مسلمٍ القُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ.

وقدَّمهُ عَلَى البخاريِّ – مَعَ أنَّ البخاريَّ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ رتبةً[8]– اكتفاءً بما هُوَ معلومٌ ، أَوْ بتعبيرِه بـ « مَعَ » المُشْعِرةِ بتبعيَّةِ ما قبلَها لما بعدَها ، أَوْ لضرورةِ النَّظْمِ عِندَهُ .

(**واللهَ**) لا غيرَ (**أَرْجُوْ**) أي : أؤمِّلُ (**فِي أُمُوْرِيْ كُلِّها**) الدنيويةِ والأخرويةِ (**معتصَماً**) بفتحِ الصادِ تمييزٌ للنسبةِ . أي : أرجوه من جهةِ العِصْمَةِ بمعنى الحِفْظِ .

وبكسرِها [9] حالٌ من فاعلِ (أرجو) [10] بجَعْلِ العِصْمَةِ بمعنى المنعِ من المعصيةِ [11] أي : مانعاً نفسي منها [12] بلطفِ اللهِ تعالى في أموري كلِّها .

---

(١) وهو ابن الصّلاح صاحب الأصل " معرفة أنواع علم الحديث " .

(٢) وهو النّاظم أي : الحافظ العراقي صاحب " التبصرة والتذكرة " .

(٣) ساقطة من (ص) .

(٤) كذلك .

(٥) وهو صدر البيت (٤٠) من متن التبصرة والتذكرة .

(٦) هو صدر البيت (٣٧) .

(٧) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الموحدة بعدها هاء ، هذا هو المشهور في ضبطه ، وبه جزم ابن ماكولا ، وقد جاء في ضبطه غير ذلك . هدي الساري : ٤٧٧ ، وانظر : وفيات الأعيان ٤/١٩٠ .

(٨) انظر : نكت الزركشي ١/١٦٥-١٦٦ .

(٩) يريد كسر : « معتصماً » ، وانظر : شرح التبصرة ١/١٠٩ .

(١٠) وهو النّاظم .

(١١) المثبت من (ص) و (ع) و (ق) . وفي (م) : « العصمة » .

(١٢) المثبت من (ص) و (ع) و (ق) . وفي (م) « منّاً » .

(**في صَعْبِها وسَهْلِها**) عطفُ بيانٍ عَلَى (**في أموري**) [1] أَوْ بدلٌ مِنْهُ .

أَقْسَامُ الْحَدِيْثِ

١١. **وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّـــنَنْ إلى صَحِيْـــحٍ وَضَعِيْـــفٍ وَحَســـنْ**

١٢. **فَـــالأَوَّلُ الْمُتَّصِـــلُ الإِسْـــنَادِ بِنَقْـــلِ عَـــدْلٍ ضَـــابِطِ الْفُـــؤَادِ**

١٣. **عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَـــيْرِ مَـــا شُـــذُوْذِ وَعِلَّـــةٍ قَادِحَـــةٍ فَتُـــوْذِي**

(**وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ**) أي : الحَدِيثِ. أي: مُعْظَمِ أَهْلِهِ (**قَسَّمُوا السُّنَنْ**) المضافةَ للنبيِّ ﷺ قولاً ، أَوْ فعلاً ، أَوْ تقريراً أَوْ صِفَةً أَوَّلاً ، وبالذاتِ (**إلى : صَحِيـــحٍ وَضَعِيـــفٍ وَحَسَنْ**)؛ لأنَّها إنِ اشتملَت من أوصافِ القبولِ عَلَى أعلاها؛ فالصحيحُ، أَوْ عَلَى أدناهـــا؛ فالحسنُ ، أَوْ لَمْ تشتملْ عَلَى شيءٍ منها : فالضعيفُ [2].

وقدَّمَهُ عَلَى الحسنِ مَعَ أَنَّهُ مؤخّرٌ عَنْهُ رتبةً ، بَلْ لا يُسَمَّى سُنةً ؛ لضـــرورةِ النظـــمِ عندَه ، أَوْ لرعايةِ مقابلتِه بالصحيحِ .

قَالَ : وتعبيري بالسُّنَّةِ أولى من تعبيرِ الخطَّابيِّ وغيرِه بالحديثِ ؛ لأَنَّهُ لا يختصُّ عِنْـــدَ بعضِهم بالمرفوعِ ، بَلْ يَشْمَلُ الموقوفَ ، بخلافِ السُّنَّةِ .

وبما قالَهُ عُرِفَ أنَّ بينَهُمَا عموماً مطلقاً .

(**فالأولُ**) يعني : الصحيحَ [3] المجمعَ عَلَـــى صحتِـــهِ عِنْـــدَ المُحَدِّثِيْـــنَ ، هُـــوَ : المتنُ (**المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ**) الذي هُوَ : حكايةُ طريقِ المـــتنِ ، (**بِنَقْـــلِ عَـــدْلٍ**) ، وَهُـــوَ

---

(١) في (ص) : « على ما في أموري » . وفي (ق) : « على ما قبله » .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١١٠ ، والتقييد ١٩ ، ونكت الزركشي ١/٩١ .

(٣) انظر في الصّحيح :

معرفة علوم الحديث : ٥٨ ، وجامع الأصول ١/١٦٠ ، ومعرفة أنواع علم الحديـــث : ٨٥ ، وإرشـــاد طلاب الحقائق ١/١١٠ – ١٣٦ ، والتقريب : ٣١ – ٤٢ ، والاقتراح : ١٥٢ ، والمنهل الـــروي : ٣٣ ، والخلاصة: ٣٥ ، والموقظة: ٢٤ ، واختصار علوم الحديث : ٢١ ، والنكت للزركشـــي ١/٨٨ – ٣٠٣ ، والمقنع ١/٤١ وشرح التبصرة والتذكرة ١/١١٠ ، والشذا الفياح ١/٦٧ – ١٠٤ ، ونزهة النظـــر:٨٢، والنكت لابن حجر ١/٢٣٥–٣٨٤، والمختصر للكافيجي : ١١٣ ، وفتـــح المغيـــث ١/١٧ ، وألفيـــة=

مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ تحمِلُهُ عَلَى ملازمةِ التَّقْوى والمروءةِ[1]. والمرادُ:عدلُ الروايةِ لا عدلُ الشهادةِ ؛ فَلا يختصُّ بالذَّكَرِ الحرِّ [2] . (**ضَابطِ الفُؤَادِ**) أي : حازمِ [3] القلبِ ، (**عَنْ**) أي : بنقلِ عَدْلٍ عَنْ (**مِثْلِهِ**) مِنْ أوَّلِ السَّنَدِ إلى آخرِهِ .

بأنْ ينتهيَ إلى النَّبيِّ ﷺ أخذاً مِمَّا قَالهُ الناظمُ آنفاً ، أَوْ إلى الصحابيِّ ، أَوْ إلى مَنْ دونَهُ ؛ ليشمَلَ الموقوفَ وغيرَهُ ، كَمَا قالَهُ غيرُه .

ولا يُنافيهِ تفسيرُ السُّنَّةِ بما مرَّ؛ لأنَّ القِسْمَ قَدْ يكونُ أعمَّ مِنَ المُقْسَمِ، كقولِكَ[4]: الحيوانُ إمَّا أبيضُ أَوْ غيرُه ، والأبيضُ : إما عاجٌ ، أَوْ غيرُه .

(**منْ غَيْرِ ما شُذُوذٍ**) بزيادةِ ما (**و**) غيرِ (**عِلَّةٍ قادحةٍ**) ، فهذه خمسةُ قيودٍ لا ستةٌ ؛ للاغتناءِ بقوله : (**بنقلِ عدلٍ**) عَنْ قولِه [5]: (**عَنْ مِثْلِهِ**) .

فخرجَ بالأوَّلِ مِنْها : المنقطعُ ، والمرسلُ ، والمعضلُ الآتي بيانُها في محالِّها [6].

وبالثَّاني: ما في سَنَدِهِ مَنْ عُرِفَ ضَعْفُهُ، أَوْ جُهِلَتْ عينُهُ أَوْ[7] حالُهُ،كما سيأتي[8].

وبالثالثِ:ما في سَنَدِهِ مُغَفَّلٌ كثيرُ الخطإِ،وإن عُرِفَ بالصدْقِ والعدالةِ،لعدَمِ ضَبْطِهِ[9].

=السيوطي : ٣ – ١٥ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي: ٩٨ ، والبحر الذي زخر ١/١٣٣–٨٤٣ ، وتوضيح الأفكار ١/٧ ، وظفر الأماني: ١٢٠ ، وقواعد التحديث: ٧٩ ، وتوجيه النظر ١/١٨٠–٣٥٣ .

(١) انظر : نزهة النظر : ٨٣ . وفتح المغيث ١/٢٧٨ ، ٢٨٨ ، وتدريب الراوي ١/٣٠٠ ، ٣٠٤ ، وتوضيح الأفكار ٢/١١٧ ، ١١٨ .

(٢) قال الزّركشيّ في نكته ١/٩٨ : « احترز به عما اتصل سنده بغير العدل ، وهو قسمان : أحدهما : الحسن ، فإنه اتصل سنده لكن لا يخلو عن مستور لم تثبت عدالته. الثّاني : ما اتصل سنده بنقل غير العدل فإنه ضعيف » .

(٣) المثبت من أصولنا الخطية ، وفي (م) : « جازم » .

(٤) في (ق) : « كقولنا » .

(٥) سقطت « عن قوله » من (ق) .

(٦) قارن بالتدريب ١/٦٣-٦٤ .

(٧) في (ق) : « و » .

(٨) قارن بالتدريب ١/٦٣-٦٤ .

(٩) كذلك .

والضَّبْطُ – كما سيأتي – ضبطُ صَدْرٍ ، وَهُوَ : أنْ يُثْبِتَ الراوي ما سمعَهُ بحيثُ يتمكنُ من استحضارِهِ متى شاء .

وضَبْطُ كتابٍ ، وَهُوَ : صيانتُهُ عندَهُ منذُ سَمِعَ فيهِ وصحَّحَه ، إلى أنْ يؤديَ [1] مِنْهُ [2] .

والمرادُ بالضَّبْطِ [3] : الضَّبْطُ التَّامُّ ، كما يُفْهِمُهُ الإطلاقُ المحمولُ عَلَى الكاملِ ؛ فيخرجُ الحسَنُ لذاتِه المُشْتَرطِ فِيهِ مُسَمَّى الضَّبْطِ فَقَطْ .

لكن قَدْ يُقالُ : يلزمُ عَلَيْهِ [4] خروجُه إذَا اعتضدَ وصارَ صحيحاً لغيرِهِ .

ويجابُ : بأنَّ التعريفَ للصحيحِ لذاتِهِ .

وخرجَ بالرَّابعِ : الشَّاذُّ [5]، وَهُو: ما خالفَ فِيهِ الراوي مَنْ هُوَ أرجحُ مِنْهُ [6] ؛ كما سيأتي في بابِهِ مَعَ زيادة .

ولا يردُ عَلَيْهِ الشاذُّ الصحيحُ عِنْدَ بعضِهِم ؛ لأنَّ التعريفَ للصحيحِ المجمَعِ عَلَى صحتِهِ – كما مرَّ – لا مطلقاً .

وبالخامسِ [7]:ما فِيهِ عِلَّةٌ [8] قادحةٌ؛ كإرسالِهِ ، وسيأتي بيانُها مَعَ بَيَانِ غيرِ القادحةِ.

ومن قيَّدها بكونها خفيَّةً [9]لَمْ يُرِدْ إخراجَ الظاهرةِ ؛ لأنَّ الخفيَّةَ إذَا أثَّرت فالظاهرةُ أولى،وإنَّما قيَّدَ بذَلِكَ؛لأنَّ الظاهرةَ راجعةٌ إلى ضعفِ الرَّاوي،أَوْ عدمِ اتِّصالِ السَّند ، وذلك محترَزٌ عَنْهُ بما مرَّ .

---

(١) في (ق) : « يروي » .

(٢) نزهة النظر : ٨٣ .

(٣) المثبت من (م) وأشار المحقق إلى أنها في إحدى نسخه ورمز لها بـ (د)،وقد سقطت من أصولنا الخطية.

(٤) « عليه » سقطت من (ق) .

(٥) انظر : التدريب ١/٦٤ .

(٦) نزهة النظر : ٨٣ .

(٧) انظر : تدريب الراوي ١/٦٤ .

(٨) في (ق) : « علل » .

(٩) انظر : التدريب ١/٦٧ .

(**فتوذيْ**) أي : العلةُ القادحةُ صِحَّةَ الحديثِ . أي : تمنعُ من الحكمِ والعمل بِـهِ ، وهذا تصريحٌ [1] بما علِم .

واعْلَمْ : أنَّ الصَّحِيحَ قسمانِ كالحسَنِ ؛ لأنَّ المقبولَ من الحَدِيثِ إنِ اشْتَملَ من صفاتِ القبولِ عَلَى أعلاها ، فَهُوَ الصَّحِيحُ لذاتِهِ .

أَوْ لا،فإنْ وُجدَ ما يجبرُ قصورَهُ ككَثْرةِ الطُّرُقِ؛فَهُوَ الصَّحِيحُ أَيْضاً،لكنْ لا لذاتِهِ[2].

أَوْ لَمْ يوجدْ ذَلِكَ ، فَهُوَ الحَسَنُ لذاتِهِ .

وإنْ قامتْ قرينةٌ تُرجِّحُ قَبُولَ ما يُتَوقَّفُ فِيهِ ، فَهُوَ الحسنُ أَيْضاً ، لكنْ لا لذاتِهِ ، كَذَا ذكرَهُ شيخُنا [3] .

١٤. **وَبالصَّحِيْحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا ... فِي ظَاهِرٍ لاَ الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ**

١٥. **إمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلى سَنَدْ ... بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقاً ، وَقَدْ**

١٦. **خَاضَ [4] بِهِ قَوْمٌ فَقِيْلَ مَالِكُ ... عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ**

١٧. **مَوْلاَهُ وَاخْتَرْ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ ... الشَّافِعِيْ قُلْتُ : وعَنْهُ أَحْمَدُ**

(**وبالصَّحِيحِ والضَّعِيفِ**) في قولِهم : هَذَا حديثٌ صحيحٌ ، أَوْ ضعيفٌ، (**قَصَدُوا**) الصِّحةَ والضعفَ (**في ظاهرٍ**) أي : فيما ظهرَ [5] لَهُم عملاً [6] بظاهرِ الإسنادِ (**لاَ الْقَطْعَ**) بصحتِه ، أَوْ ضَعْفِهِ في نفسِ الأمرِ ؛ لجوازِ الخطإِ والنسيانِ عَلَى الثقةِ ، والضَّبْطِ والصِّدْقِ عَلَى غيرِه [7] .

---

(١) في (ع) و (ق) : « يصرح » .

(٢) انظر : النزهة ٩٢ ، والتدريب ٦٨/١ .

(٣) النزهة : ٨٢ .

(٤) في النفائس : « خصّ » والوزن بها مستقيم .

(٥) في (ق) : « يظهر » .

(٦) في (ص) : « عملوا » .

(٧) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١١٣/١ ، والنزهة ٩٣-٩٤ ، والتدريب ٧٥/١ .

والقطعُ إنَّما يُستفادُ مِنَ المتواترِ [1] ، أَوْ مِمَّا احْتَفَّ بالقرائِنِ [2] .

وخالف ابنُ الصَّلاحِ فيما وَجَدَ في " الصَّحِيْحَيْنِ " ، أَوْ أحدِهما ، فاختارَ القطعَ بصِحَّتِهِ [3] ، وسيأتي بيانُهُ في حكمِ " الصَّحِيْحَيْنِ " .

فـ(**بالصَّحيْحِ والضَّعِيفِ**) متعلِّقٌ بـ(**قَصَدُوا**) و (**في ظاهرٍ**) متعلِّقٌ[4] بمحذوفٍ، و (**القطعَ**) معطوفٌ عَلَى المحذوفِ ، أَوْ عَلَى محلِّ (**في ظاهرٍ**) أي : قَصدُوا الصِّحةَ والضعفَ ظاهراً لا قطعاً .

وسكَتَ كغيرِهِ عَنْ الحَسَنِ ، إما لِشُمُولِ الصَّحيحِ لَهُ بأَنْ يُرادَ بِهِ المقبولُ ، أَوْ لأنَّهُ يُعْرَفُ بالمقايَسَةِ .

(**وَالْمُعتَمَدُ**) عَلَيْهِ (**إمْسَاكُنا**) أي : كفُّنا (**عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدْ**) معيَّنٍ.

والسنَدُ : الطريقُ الموصِلَةُ إلى المتْنِ . وتقدَّمَ تعريفُ الإسنادِ [5] .

وعبَّرَ عَنْهُ البدرُ بنُ جَمَاعَةَ[6] بأنَّهُ : « الإخبارُ عَنْ طريقِ المتْنِ ، وعن الإسنادِ بأنَّهُ : رفعُ الحديثِ إلى قائِلِهِ » .

قَالَ : « والمُحدِّثونَ يستَعمِلونَهما لشيءٍ واحدٍ » [7] .

(**بأنَّهُ أصَحُّ**) الأسانيدِ (**مُطلقاً**) ؛ لأنَّ تفاوتَ مراتبِ الصَّحِيحِ مُرتَّبٌ [8] عَلَى تمكّنِ الإسناد من شروطِ الصِّحَّةِ ويَعْسُرُ الاطِّلاعُ عَلَى ارْتِفاعِ [9] جَمِيْعِ رِجَالِ تَرْجَمَةٍ

---

(١) في (ق) : « التواتر » .

(٢) انظر عن ذلك : شرح عليّ القاري على النخبة : ٤١ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٨ : إذ قال : « وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به » .

(٤) « متعلق » : سقطت من (ص) و (ع) .

(٥) انظر : ص ١١٥ من هَذَا الجزء .

(٦) هو بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي ، توفّي سنة (٧٧٣ هـ) . انظر الدرر الكامنة ٢٨٠/٣ ، وشذرات الذهب ١٠٥/٦ .

(٧) المنهل الروي ٢٩-٣٠ .

(٨) في (ص) : « تترتب » . وفي (ع) : « مترتب » .

(٩) في (ص) و (ق) : « ارتقاء » .

واحدةٍ إلى أعلى صفات [1] الكمالِ من سائرِ الوجوه [2] (**وَقَدْ خَاضَ**) أي : اقْتَحَمَ الغمرات [3] (**بِهِ**) أيْ: بالحُكمِ بأنَّهُ أصَحُّ مُطلقاً (**قَوْمٌ**) فَتَكَلّموا فِيهِ واضطربت فِيهِ أقوالُهُم بِحَسَبِ اجْتِهَادِهم (**فَقِيلَ**) يعني قَالَ البُخَارِيُّ [4]: أصَحُّ الأسانيدِ (**مَالِكٌ عَنْ نافعٍ بِمَا**) أي بالذي (**رَوَاهُ**) لَهُ (**النَّاسِكُ**) أي : العابدُ (**مَوْلاهُ**) أيْ : مَوْلى نافعٍ أي : مُعْتِقُهُ –بكسرِ التاءِ–. وَهُوَ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ الخطَّاب ، وَكَانَ جديراً بوصْفِهِ بالنُّسْكِ؛ لِشِدَّةِ تَمَسُّكِهِ بالأخْبارِ النَّبويَّةِ ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ النَّبيُّ ﷺ : « نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ ، فَكانَ بَعْدُ لا يَنَامُ مِنَ اللَّيلِ إلاَّ قليلاً » [5] .

وفي قَوْلِ النّاظمِ في شرْحِهِ [6] : « أصحُّ الأسانيدِ مَا رواهُ مَالِكٌ » تَجَوُّزٌ ؛ لأنَّ مَا رواهُ متنٌ لا سندٌ فكانَ حَقُّهُ أنْ يَقُولَ كابنِ الصَّلاحِ : أصحُّ الأسَانيدِ مَالِكٌ ... الخ ، وكذا الكلامُ في نظائِرِهِ الآتيةِ . (**واخْتَرْ**) إذَا قُلْتُ بذلِكَ ، وزِدْتَ راوياً عَنْ مَالِكٍ (**حَيْثُ عَنْهُ يُسْنِدُ**) إمامُنا (**الشَّافِعِيْ**) – بالإسكان – للوزن أَوْ لِنِيَّةِ الوقفِ .

إنَّ أصحَّ الأسانيدِ : الشَّافِعيُّ ، عَنْ مالكٍ ، عَنْ نافعٍ ، عَنْ ابنِ عُمَرَ ؛ فَقَدْ [7] قَالَ الأستاذُ أَبو منصورٍ التميميُّ [8] : إنَّهُ أجلُّ الأسانيدِ ، لإجماعِ [9] أهلِ الحديثِ عَلَى أنَّهُ لَمْ

---

(١) في (ق) : « طبقات »

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١١٤ .

(٣) قال السيوطي في شرحه لألفية العراقي : ١٠٠ : « أي مشوا فيه ، من تشبيه المعقول بالمحسوس ، للإشارة إلى أن المتكلم في ذلك كالخائض في الماء الماشي في غير مظنة المشي ، وهو يؤذن بعدم التمكن ، ولهذا اختلفوا فيه على أقوال كثيرة » .

(٤) انظر : معرفة علوم الحديث : ٨٩ ، والكفاية : (٥٦٣ ت ، ٣٩٨ هـ) .

(٥) أخرجه أحمد ٢/١٤٦ ، والبخاري ٢/٦١ (١١٢٢) و ٥/٣١ (٣٧٣٩) و ٩/٥١ (٧٠٢٩) وفي رفع اليدين له ٤١ ، ومسلم ٧/١٥٨ (٢٤٧٩) و ٧/١٥٩ (٢٤٧٩) (١٤٠) ، والترمذي (٣٢١) ، وابن حبان (٧٠٧٩) ، وأبو نعيم ١/٣٠٣ ،والبيهقي ٢/٥٠١ من طريق الزّهريّ ، عن سالم ، عن ابن عمر .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١١٥ .

(٧) سقطت من (ق) .

(٨) هو عبد القاهر بن طاهر البغدادي.توفّي (٤٢٩).انظر:وفيات الأعيان ١/٢٩٨،وطبقات السّبكيّ ٣/٢٣٨.

(٩) قارن في ذلك مع النكت عَلَى ابن الصلاح ١/٢٦٢-٢٦٦ للحافظ ابن حجر العسقلاني ، والنكت الوفية ١٥/ب .

يَكُنْ في الرُّواة عَنْ مالكٍ أجلُّ مِنَ الشَّافِعيِّ [1] .

فمفعولُ (اخْتَرْ) محذوفٌ، أَوْ مَا بَعْدَهُ بمعنى: اختَر مَحَلَّ إسْنَاد الشَّافِعيِّ المذكـــورِ، وَهُوَ سَنَدُهُ، أَوْ مَفْعُولُهُ الشَّافِعيّ [أَوْ ضميرٌ يعودُ إليهِ][2] بطريقِ التنازُعِ.

(قلتُ : و) اخْتَرْ أَيْضاً –إذَا قلتَ بذلكَ،وزدتَ راوياً– عَنْ الشَّافِعيِّ حيثُ (عَنْـهُ) يُسندُ الإمامُ (أَحْمَدُ) بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبلٍ إنَّ أصحَّ الأسانيدِ:الإمامُ أَحْمَدُ،عَنْ الشَّافِعيِّ، عمَّنْ ذَكَرَ؛لاتِّفاقِ أهلِ الحديثِ عَلَى أنَّ أجلَّ مَنْ أخذَ عَنْ الشَّافِعيِّ من أهلِ الحديثِ:أَحْمَدُ[3].

و لم يَقَعْ مِن ذَلِكَ في " مُسْنَدِه " [4] إلاَّ حديثٌ واحدٌ : قَـــالَ أَحْمَـــدُ : حَدَّثَنَـــا الشَّافِعيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نافعٍ ، عَنِ ابنِ عُمَرَ – رضِيَ اللهُ عَنْهُما – أنَّ رسـولَ اللهِ ﷺ ، قَالَ : « لاَ يَبِيْعُ [5] بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ ، وَنَهى عَـــنْ حَبَلِ الحَبَلَةِ [6] ، وَنَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ ، وَالْمُزَابَنَةُ : بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ كَيْلاً ، وَبَيْـــعُ الْكَـــرْمِ بِالزَّبِيْبِ كَيْلاً ». وأخرجه البخاريُّ [7] مفرَّقاً من حديثِ مالكٍ .

---

(١) حكاه عن ابن طاهر،ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث:٩٠،وانظر : النكت ٢٦٣/١ وما بعدها.

(٢) ما بين المعكوفتين سقط من (ع) و (ق) .

(٣) انظر : شرح التبصرة ١١٦/١ .

(٤) في (ع) : « في مسند أحمد » ، وما أثبتناه من بقية النسخ و (م) ، والحديث في مسند أحمد ١٠٨/٢ كما ساقه المصنف .

(٥) في (ع) : « لا يبع » ، وما أثبتناه من بقية النسخ و (م) ، وهو الذي عليه أكثر روايات البخاريّ ، وكذا هو في مسند أحمد ١٠٨/٢ ، وهو نفي خرج إلى معنى النهي . انظر : فتح الباري ٣٥٣/٤ ، وعمدة القاري ٢٥٨/١١ .

(٦) بعد هذا في (ع) : « وهو نتاج النتاج » ، وهو من إدراج بعض النساخ .

(٧) صحيح البخاري ٩٠/٣ (٢١٣٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، عن مالك ولفظه : « لا يبيع بعضكم على بيع أخيه ».وأخرجه في ٩١/٣ (٢١٤٢) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي ، عن مالك ، ولفظه : « نهى عن النجش » وأخرجه في ٩٥/٣ (٢١٦٥) من طريق عبد الله بن يوسف التنيّسي ، عن مالك ولفظه : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق » . وأخرجه في ٩٦/٣ (٢١٧١) من طريق إسماعيل ، ولفظه : « نهى عن المزابنة ؛ والمزابنة : بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع الزبيب بالكرم كيلاً » .

والحديث قد رواه مجموعاً أحمد بن حنبل كما ذكر المصنف ومن قبله العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١١٧/١ ، وقد روي مجزءاً من حديث مالك .=

١٨. وَجَزَمَ ابْـــنُ حَنْبَـــلٍ بـــالزُّهْرِي عَنْ سَالِمٍ أَيْ : عَنْ أَبِيـــهِ الـــبَرّ

١٩. وَقِيْلَ : زَيْنُ العَابِدِيْنَ عَـــنْ أَبِـــهْ عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْـــهُ بِـــهْ

٢٠. أَوْ فَابْنُ سِيْرِيْنَ عَـــنِ السَّـــلْمَانِي عَنْهُ أَوِ الأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّـــانِ

٢١. النَّخَعِيْ عَنِ ابْنِ قَيْـــسٍ عَلْقَمَـــهْ عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ وَلَمْ مَنْ عَمَّمَـــهْ

(**وَجَزَمَ**) الإمامُ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ [1] ، هُوَ (**ابنُ حَنْبَلٍ**) ، وكذا إســحاقُ بــنُ رَاهَوَيْهِ[2] (**بالزُّهْرِي**) أي : بأن أصحَّ الأسانيدِ – وإن كَانَتْ عبارةُ الأوَّلِ « أجودُهــا »– أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبَيدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ ابنِ شهابٍ الزهريُّ ، (**عَنْ ســالِمٍ**) ، هُوَ ابنُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ، (**أي**) : راوياً ، (**عَنْ أبيهِ**) : عبدِ اللهِ (**البَرّ**) – بفتحِ البـاءِ – أي [3] : المُحْسِنِ في جميعِ أعمالِ البرِّ – بكسرِها – .

=فقوله : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » أخرجه الشـــافعي في مســـنده ١٤٦/٢ ، وأحمـــد ٧/٢ ، والدارمي (٢٥٧٠) ، والبخاري ٩٠/٣ (٢١٣٩) و ٩٥ (٢١٦٥) ، ومســـلم ١٣٨/٤ (١٤١٢) ، وأبو داود (٣٤٣٦) ، والنسائي ٢٥٨/٧ ، والبيهقي ٣٤٤/٥ .

وقوله : « نهى عن النجش » أخرجه الشافعي في مسنده ١٤٥/٢ ، وأحمـــد ٦٣/١ و١٥٦، والدارمـــي (٢٥٧٠) ، والبخاري ٩١/٣ (٢١٤٢) ، ومسلم ٥/٥ (١٥١٦) .

وقوله: « نهى عن بيع حبل الحبلة » أخرجه البخاري ٩١/٣ (٢١٤٣) ، وابن الجارود في المنتقى (٥١٩) .

وقوله : « نهى عن المزابنة » أخرجه الشافعي في الرسالة (٩٠٦) ، وفي مسنده ١٥٣/٢ ، وأحمـــد ١/ ٧ و ٦٣ ، والبخاري ٩٦/٣ (٢١٧٢) ، ومسلم ١٥/٥ (١٥٤٢) .

(١) انظر : معرفة علوم الحديث : ٥٤ ، وقال السخاوي في فتح المغيث ٣٥/١ : « إنّ الإمام أحمد بن حنبـــل جزم لذلك » .

(٢) انظر : معرفة علوم الحديث : ٥٤ ، والكفاية : (٥٦٣ ت ، ٣٩٧ هـ) .

قال الزركشي في نكته ١ / ١٢٩ : « يجوز في (راهويه) فتح الهاء والواو وإسكان الياء ، ويجوز ضـــمّ الهاء وإسكان الواو وفتح الياء ، وهذا الثاني هو المختار . وعن الحافظ جمال الدين المزّي أنّه قال: غالب ما عند المحدّثين (فعلويه) – بضم ما قبل الواو – إلاّ (راهويه) فالأغلب فيه عندهم فتح ما قبل الـــواو » .

وانظر : الأنساب ٣ / ٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ ، وتدريب الراوي ٣٣٨/١ .

أمّا معناه فقد قال الزركشي ١٣١/١ : « واعلم أن (راهويه) لقب لجده ، وسمّي بذلك ؛ لأنه ولـــد في الطريق ، والرهو : الطريق ، وكان أبوه يكره أن يسمّى به » . وانظر : تهذيب الكمال ١ / ١٧٦ .

(٣) كلمة : « أي » سقطت من (ع) .

(**وقيلَ:**) يعني:وَقَالَ عَبدُ الرَّزاقِ بنُ هَمَّامٍ[1]:أصحُّ الأسانيدِ:(**زينُ العابدينَ**) عَلِيُّ بنُ الحسينِ بنِ عَلِيِّ بنِ أبي طالب،(**عَنْ أَبِهْ**) الحسينِ–بحذفِ الياء عَلَى لغةِ النقصِ– عَلَى حدِّ:

بأبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ [وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ][2]

(عَنْ جَدِّهِ): عَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ . (وابْنُ شهابٍ) أي : والحالةُ أنَّ الراوي (**عَنْـــهُ**) أي : عَنْ زَيْنِ العَابدينَ ابنِ شِهابٍ الزُّهريِّ (بِهْ) أي : بالسَّنَدِ المذكورِ .

وحاصلُهُ أنَّ أصحَّ الأسانيدِ : ابنُ شهابٍ ، عَنْ زينِ العابدينَ ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

(**أَوْ فابْنُ سيْرِيْنَ**) : أَوْ هُنا وفيما يأتي ، لَيْستْ للتخييرِ ولا للشكِّ ، بَلْ لتنويـــعِ الخلافِ ، كَما قَالَ [3] ، فالمعنى عَلَى الواو يعني . وَقَالَ عَمْرُو [4] بنُ عليٍّ الفَـــلاَّسُ [5]، وغيرُهُ [6]: أصحُّ الأسانيدِ : أَبُو بكرٍ مُحَمَّدُ بنُ سيرينَ الأنصاريُّ ، (**عَـــنْ**) أبي عَمْـــرٍو عَبيدةَ – بفتحِ العينِ [7] – (**السَّلْمَانِي**) – بإسكانِ اللامِ –، عَلَى الصَّحِيحِ ، نِســـبةً إلى سَلْمَانَ ، حيٍّ مِن مُرَادٍ [8]، قَالَ ابنُ الأثيرِ : «والمُحَدِّثونَ يفتحون الـــلام» [9] . (**عَنْـــهُ**) أي: عَنْ جدِّ زينِ العابدينَ ، وَهُوَ عَلِيُّ بنُ أبي طالبٍ كما مرَّ .

---

(١) أسنده إليه الخطيب في الكفاية : (٥٦٢ ت ، ٣٩٧ هـ)

(٢) المثبت من (م) وأشار المحقق إلى إنها زيادة من إحدى نسخه ورمز لها بـــ (ط).وقد سقطت من أصولنا . والبيت من شواهد ابن عقيل،وقال عن «أبه» وهذه:لغة نادرة في «أب» . انظر : شرح ابن عقيل ٥٠/١.

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٢٠/١ ، ومغني اللبيب ٨٧-٩٥ .

(٤) في (ع) و (ق) : « عمر » .

(٥) معرفة علوم الحديث : ٥٤ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٨٩ ، والاقـــتراح ١٦٠ ، وإرشـــاد طـــلاب الحقائق ١١٣/١ ، والمقنع ٤٥/١ .

(٦) وهم :

١- عليّ بن المديني . انظر : معرفة علوم الحديث : ٥٤ ، ومعرفة أنواع علم الحديـــث : ٨٩ ، والبـــاعث الحثيث ١٠١/١ ، والمقنع ٤٥/١ .

٢- وسليمان بن حرب . انظر : الكفاية : (٥٦٢ ت ، ٣٩٧ هـ) ، وشرح التبصرة والتذكـــرة ١٢٠/١ ، وفتح المغيث ٢٥/١ ، وتدريب الراوي ٧٧/١ .

(٧) انظر : المؤتلف والمختلف ١٥٠٧/٣ ، والإكمال ٤٨/٦ .

(٨) انظر : الجرح والتعديل ٩١/٦ ، وتذكرة الحفاظ ٥٠/١ ، وتهذيب التهذيب ٥٤٧/١ .

(٩) اللباب في تهذيب الأنساب ١٢٧/٢ ، وانظر : الأنساب ٢٩٩/٣ .

(**أَوْ**) يعني : وَقَالَ يحيى بنُ مَعين : أصحُّ الأسانيدِ : سليمانُ بنُ مِهْرانَ (**الأعمشُ عَنْ ذي الشَّان**) أي: الحال [1] إبْرَاهِيمَ بنِ يزيدَ بنِ قيسٍ (**النَّخَعِيْ**) – بالإسكان – للوزن ، أَوْ لِنِيَّةِ الوقفِ نسبةً للنَّخَعِ قبيلةٍ من اليَمَنِ [2] (**عَنِ ابنِ قَيْسٍ عَلْقَمَةْ ، عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ**) : عبدِ الله [3] .

فجملةُ الأقوالِ التي في النَّظْمِ خَمْسةٌ ، وَهِيَ التي حَكَاهَا ابنُ الصَّلاحِ [4] .

قَالَ الناظمُ: « وفي المسْأَلةِ أقوالٌ أُخَرُ ذكرتُها في "الشرحِ الكبيرِ" » [5]. جملتُها عَلَى ما ذكرهُ ستةٌ ، ويُمْكنُ [6] الزيادةُ عليها .

(**وَلَمْ مَنْ عَمَّمَهْ**) من زيادتِه أي : واعْتُبْ [7] مَنْ عمَّمَ الحكمَ بأصحّيةِ الأسانيدِ في ترجمةٍ واحدةٍ، لصحابيٍّ واحدٍ، بأنْ جعلَهُ عامّاً لجميعِ الأسانيدِ كأنْ يقولَ : أصحُّ الأسانيدِ : مالكٌ عَنْ نافعٍ ، عَنْ ابنِ عُمَرَ كما مرَّ لشدَّةِ الانتشارِ .

والحاكِمُ بِذَلِكَ عَلَى خَطَرٍ مِنَ الخطإِ ، كَمَا قِيلَ بمثلِهِ في قولِهم : ليسَ في الرُّواةِ مَنْ اسمُهُ كَذَا سِوى فلانٍ .

بَلْ – إنْ كَانَ ولابُدَّ – ينبغي لَهُ أَنْ يُقيِّدَ كُلَّ ترجمةٍ بصحابيِّها ، أَوْ بالبلدةِ التي مِنْها أصْحَابُ تِلْكَ الترجمةِ – كما اختارهُ الحاكِمُ [8] –؛ لأنَّهُ أَقَلُّ انتشاراً ، فيقولَ: أصحُّ

---

(١) قوله : « أي الحال » الصفة العظيمة في العلم والعمل ، كما في حاشية (ع) .

(٢) انظر : الأنساب ٣٦٩/٥ ، واللباب ٣٠٤/٣ ، ووفيات الأعيان ١٠٢٥/١ .

(٣) معرفة علوم الحديث : ٥٤ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٨٩ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٨٩ – ٩٠ .

(٥) انظر : شرح التبصرة ١٢١/١ ، ومحاسن الاصطلاح : ٨٧ ، والنكت الوفية : ١٨/ أ .
وذلك لأن الحافظ العراقي شرح الألفية في أول الأمر شرحاً مبسوطا عرف بالشرح الكبير ثم رأى أنه كبير فشرع في شرح أخصر منه –وهو الشرح المطبوع المشهور– وأشار في لحظ الألحاظ : ٢٣٠ إلى أنه كتب منه نحواً من ستة كراريس ، وذكر البقاعي في النكت الوفية : ٣/ب : أنه لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضّعيف ، وقد نقل منه نصوصاً في نكته ، انظر مثلاً : ٢٢/ ب .

(٦) في (م) : « تمكن » .

(٧) عتب،يعتب،ويعتب،ولا يتعدى بنفسه،وإنما يتعدى بحرف الجر «على» ولكنه لّما ضمّنه معنى « السلام » عدّاه بنفسه.انظر: الصحاح ١٧٥/١، واللسان ٣٦٥/١ (عتب)، وجاء في حاشية (ع) تعليق نحو ذلك .

(٨) انظر:معرفة علوم الحديث:٥٥.وهذا الذي انتهى إليه هو الحق في هذه المسألة،وهو الذي اتفقت عليه كلمة كل من صنف في علم مصطلح الحديث.انظر:شرح التبصرةوالتذكرة١٢١/١،والبحر الذي زخر ٤١٨/١.

أسانيدِ عُمَرَ: الزُّهْرِيُّ ، عَنْ سالمٍ ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّه.

وأصحُّ أسانيدِ ابنِ عُمَرَ : مالكٌ ، عَنْ نافعٍ ، عَنِ ابنِ عُمَرَ .

وأصحُّ أسانيدِ المكِّيِّينَ: سفيانُ بنُ عُيَينةَ، عَنْ عَمرِو بنِ دينارٍ، عَنْ جابرٍ .

وأصحُّ أسانيدِ اليَمانيِّينَ : مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ .

وأصحُّ أسانيدِ المِصْرِيِّينَ : الليثُ ، عَنْ يزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ ، عَنْ أبي الخيرِ ، عَنْ عُقْبةَ بنِ عامر . وهكذا [1] .

قَالَ النَّوَوِيُّ في "أذكاره"[2]:«ولا يلزمُ من هذِهِ العبارة صِحَّةُ الحديثِ؛فإنهم يقولونَ: «هَذَا أصحُّ مَا جاءَ في البابِ»وإن كَانَ ضعيفاً،ومرادُهُم أرجحُه أَوْ أقلُّه ضَعْفاً ». انتهى.

ومِن ذَلِكَ : أصحُّ مسلسلٍ ، وسيأتي في مَحلِّهِ .

واقتصرَ في النَّظْمِ عَلَى تكلُّمِهِم – عَلَى اختلافِهِم – في أصحيِّةِ الأسانيدِ ؛ لأنَّها الأَهَمُّ ، وإلاَّ فَقَدْ تَكَلَّموا عَلَى أوْهَاهَا ، كما قَالَ الحاكمُ [3] وغيرُهُ [4] :

أَوْهَى أسانيدِ أبي هُرَيْرَةَ : السَّرِيُّ [5] بنُ إسماعِيلَ ، عَنْ داودَ بنِ يزيدَ الأَوْدِيِّ [6]، عَنْ أبيهِ ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ. وأَوْهَى أسانيدِ ابنِ مَسْعُود: شَرِيْكٌ ، عَنْ أبي فَزَارةَ، عَنْ أبي زيدٍ، عَنْ ابنِ مَسْعُودٍ. وأَوْهَى أسانيد أَنَسٍ: داودُ بنُ المُحَبَّرِ[7] عَنْ أبيهِ، عَنْ أَبَانَ بنِ أبي عَيَّاشٍ [8]، عَنْ أنسٍ. وفائدتُه: ترجيحُ بعضِها عَلَى بعضٍ، وتمييزُ ما يَصْلُحُ للاعتبارِ مما لا يصلحُ لَهُ [9]. واللهُ تَعَالَى هُوَ الموَفِّقُ [10] .

---

(١) لم يذكر القاضي زكريا أثبت أسانيد الشاميين،وأثبت أسانيد الخراسانيين فأجاد وأفاد؛لما في هذه الأسانيد من مقال ، وقد تكلمنا عليها في شرح التبصرة والتذكرة ١/١٢٣-١٢٤. فراجعه تجد فائدة إن شاء الله.

(٢) الأذكار ١٥٨ .

(٣) انظر : معرفة علوم الحديث ٥٦-٥٨ .

(٤) انظر : محاسن الاصطلاح ٨٧-٨٨ ، وتدريب الراوي ١/١٨٠ .

(٥) في (ق) : « السدي » .

(٦) في (ع) و (ق) : « الأزدي » .

(٧) في (ق): «المجبر»، قال ابن حجر في التقريب (١٨١١): «بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة».

(٨) في (ق) : « عبّاس » .

(٩) « له » : سقطت من (ص) .

(١٠) جملة : « والله تعالى هو الموفّق » من (ق) فقط .

أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيْثِ

٢٢. أَوَّلُمَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيْحِ مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيْحِ

٢٣. وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ، وَبَعْضُ الغَرْبِ مَعْ أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا لَوْ نَفَعْ

(**أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ**) في [١] الحديثِ (**الصَّحِيحِ**) الإمامُ (**مُحَمَّدٌ**) ، هُوَ ابنُ إسماعيلَ البخاريُّ [٢] ، ولا يَرِدُ " موطأُ " الإمامِ مَالِكٍ ؛ لأنَّهُ وإنْ كَانَ سابقاً ؛ فمؤلِّفُهُ لَمْ يتقيَّد بالصَّحِيحِ الذي مَرَّ تعريفُه ؛ لأنَّه أدْخلَ فِيهِ المُرسلَ ، والبلاغَ، والمقطوعَ، ونحوَها عَلَى سبيلِ الاحتجاجِ؛ فليس هُوَ أولُ مَنْ صنَّفَ في الصحيحِ [٣]؛ لانصرافِ الصَّحِيحِ بقرينةِ « ال » العهديةِ إلى الصَّحيحِ المذكورِ .

(**وخُصَّ**) أي : البخاريُّ ، أي[٤]: صحيحُهُ (**بالتَّرجيحِ**) أي : بترجيحِ [٥] مَا أسندَهُ فِيهِ دُوْنَ تعاليقِه ، وتراجِمِهِ [٦] ، وأقوالِ الصحابةِ ، وغيرِهِم عَلَى سائرِ الصِّحَاحِ ؛ لِتَقدُّمِهِ عَلَى غيرِهِ في الفنِّ .

(و) الإمامُ (**مُسْلِمٌ**) أي : صحيحُه (**بَعْدُ**) أي : بعدَ صحيحِ البُخَارِيِّ وضعاً بلا نزاعٍ ، وصِحَّةً ؛ كما ذهب إِلَيهِ الْجُمْهُورُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ المشهورُ [٧] .

---

(١) المثبت من (ص) و (ع) و (ق) وقد سقطت كلمة « في » من (م) .

(٢) قال الإمام النووي في الإرشاد ١/١١٦ : « أول من صنف الصحيح المجرد أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ثم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري » . فقول المصنف : (الصحيح المجرد) . قاله زيادة على ابن الصلاح احترازاً عما اعترض به عليه من أن الموطأ صنف قبله في الصحيح . فإنه وإن كان قد ألف قَبْلَ صحيح البُخَارِيِّ ، لكنه لم يتمخض للصحيح المجرد ، بَلْ شمله الإمام مَالِك من البلاغات والمنقطعات والمراسيل .

(٣) انظر : النكت لابن حجر ١/٢٧٨-٢٧٩ ، ومقدمة الفتح ٩-١٠ ، والتدريب ١/٩٠ .

(٤) في (ق) : « في » .

(٥) في (ع) : « ترجيح » .

(٦) لأنه وسم كتابه بـ(الجامع الصّحيح المسند) فكل حديث ليس مسنداً فيه فهو ليس من المحكوم بصحته ، وإنما ذكره استشهاداً واستئناساً ، ليكون كتابه جامعاً لمعاني الإسلام ، ودستوراً للأمة .

(٧) قال الإمام العراقي : « وهو الصحيح » . وقال الإمام النووي : « إنه الصواب » . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٢٥ ، التقريب : ٣٣ .

(**وَبَعْضُ**) أهلِ [1] (**الغَرْب مَعْ**) حافظِ عصرِه (**أَبِي عَلِيٍّ**) الحسينِ بنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابوريِّ [2] ، شيخِ الحاكمِ (**فَضَّلُوا ذَا**) أي: صحيحَ مسلمٍ عَلَى صحيحِ البخاريِّ [3]، لَكِنْ (**لَوْ نَفَعْ**) تفضيلُهم لقُبِلَ مِنْهُمْ ، لكنَّهُ لَمْ ينفعْ ؛ لِعَدمِ تصريحِهم بالتفضيلِ – وإن كَانَ كلامُهم ظاهراً فِيهِ عُرفاً – ولأنَّ البُخَارِيَّ اشتَرطَ في الصِّحةِ اللُّقِيَّ [4]، وَمُسْلِمٌ اكتَفَى بالمعاصرةِ ، وإمكان اللُّقِيِّ ، ولاتِّفَاقِ العُلَمَاءِ عَلَى أنَّ البُخَارِيَّ أجلُّ مِنْهُ ، وأَعْلَمُ مِنْهُ بصناعةِ الحَدِيثِ ، مَعَ أنَّ مُسلماً تلميذُهُ ، حَتَّى قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ : « لولا البخاريُّ لما راحَ مسلمٌ ، ولا جاءَ » [5] . وَقِيلَ : هُما سَوَاءٌ [6] . وَقِيلَ : بالوقف . وبالجملةِ فكتاباهُما أصحُّ كُتبِ الحَدِيثِ .

وأمَّا قولُ الشافعيِّ : « مَا عَلَى وجهِ الأرضِ بَعْدَ كِتَابِ اللهِ تعالى أصحُّ من كتابِ مالكٍ » [7] فذاكَ قبلَ وجودِهما [8].

---

(١) هو ابن حزم ، كما حكاه القاضي عياض في " إكمال المعلم " ، عن أبي مروان الطبني قال: « كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم ، عن صحيح البخاري » قال ابن حجر : « وعندي أنَّ ابن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطبني ، الذي أبهمه القاضي عياض ، وقال : قرأت في فهرسة أبي محمد القاسم بن القاسم التجيبي قَالَ : كَانَ أبو محمّد بن حزم يفضل كِتَاب مُسْلِم عَلَى كِتَاب البخاريّ ؛لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد ». انظر : إكمال المعلم ١/٨٠ ، وهدي الساري : ١٢ – ١٣ .

(٢) انظر : السير ١٦/٥١-٥٩ .

(٣) حاول بعض العلماء توجيه هذا الكلام . انظر : صيانة صحيح مسلم ٦٩ وسير أعلام النبلاء ١٦/٥٥ ، وهدي الساري ١٢ ، والنّزهة ٨٦ ، وتدريب الراوي ١/٩٣-٩٥ .

(٤) وهذا المعنى من أقوى مرجحات صحيح البخاري على صحيح مسلم ، وانظر تفصيل ذلك في النكت لابن حجر ١/٢٨٦-٢٨٩ ، وهدي الساري ١١-١٣ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ١٣/١٠٢ ، وتدريب الراوي ١/٩٣ .

(٦) قال ابن الملقن : « ورأيت لبعض المتأخرين حكاية قول ثالث وهو أنهما سواء ، ولم يعزه لأحد » ، والمقنع ١/٦٠ .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٩٢ ، وقول الشافعي: أسنده ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/١٢، والبيهقي في آداب الشافعي ١٩٥ ، وابن حبان في المجروحين ١/٤١ . وانظر : التمهيد ١/٧٧ .

(٨) ولذلك قال ابن حجر : « واعلم أن الشافعي إنما أطلق على (الموطأ) أفضلية الصحة ، بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه: كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة ، وغير ذلك ، وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه » ، انظر : هدي الساوي : ١٠ .

وما ذُكِرَ فِيهِمَا من الضُّعفاءِ كمَطرٍ الورَّاقِ ، وبَقِيَّةَ ، وابنِ إسحاقَ ، ونُعْمَانَ بنِ راشدٍ ، لَمْ يذكرْ عَلَى سبيلِ الاحتجاجِ بَلْ عَلَى سبيل المتابعةِ والاستشهادِ، أَوْ ذُكِرَ لعُلُوِّ الإسنادِ، أَوْ هُوَ ضعيفٌ عِنْدَ غيرِهما، ثقةٌ عِنْدَهُما [1].

ولا يُقالُ : الجَرْحُ مُقَدَّمٌ [عَلَى التَّعْدِيلِ] [2] ؛ لأنَّ شَرْطَ قَبولِهِ بيانُ السببِ ، حَكَى ذَلِكَ النَّوَوِيُّ [3] ، عَنِ ابنِ الصلاحِ وأقرَّهُ [4] .

ولكنْ قَالَ شيخُنا في تفضيل البُخَارِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ : إنَّ البُخَارِيَّ يَذكُرُ هؤلاءِ غالباً في المتابعاتِ ، والاستشهاداتِ ، والتعليقاتِ بخلافِ مُسْلِمٍ ، فإنَّهُ يَذْكُرُهُم كثيراً في الأصولِ والاحتجاجِ [5] . انتهى .

٢٤. وَلَمْ يَعُمَّاهُ وَلَكِنْ قَلَّمَا ... عِنْدَ ابنِ الاخْرَمْ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا

٢٥. وَرُدَّ لكن قَالَ يَحيَى البَرُّ ... لَمْ يَفُتِ الخَمسَةَ إلاَّ النَّزْرُ

٢٦. وَفِيهِ مَا فِيْهِ لِقَوْلِ الجُعْفِي ... أَحْفَظُ مِنْهُ عُشْرَ [6] أَلفِ أَلْفِ

٢٧. وَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّكرَارِ ... لَهَا وَمَوْقُوفٍ ، وفي البُخَارِي

٢٨. أَرْبَعَةُ الآلافِ [7] والمُكَرَّرُ ... فَوْقَ ثَلاثَةٍ أُلُوفاً ذَكَرُوا

---

(١) انظر : تدريب الراوي ١/٩٧-٩٨ . وجاءت في حاشية نسخة (ق) تعليقة للعلامة الآلوسي . قال – رحمه الله – : « وأيضاً إن الذين انفرد البخاري بهم مِمَّنْ تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم فإن الَّذِيْنَ انفرد بهم ممن تكلم فيهم أكثرهم ممن لم يعاصروه وبون الأمرين (كذا) كما لا يخفى » .

(٢) المثبت من (م) وقد سقط من أصولنا الخطية .

(٣) التقريب : ٩١ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٥ .

(٥) النكت لابن حجر ١/٢٨٨ .

(٦) في (جـ) والنفائس – بفتح العين – ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصّواب .

(٧) والمعنى : وأربعة آلاف في صحيح البخاريّ .

(و) مَعَ كَوْنِ كتابَيْهِمَا أصَحَّ (لَمْ يَعُمَّاهُ) أي: الصَّحِيحَ. أي: لَمْ يستوعِبا فيهما كلَّ صَحِيْحٍ عَلَى شرطِهما فضلاً عَنْ مُطلقِه ، كما صرَّحا بذَلِكَ [1] .

فإلزامُ الدَّارَقُطْنِيِّ وغيرِه إياهُمَا بأحاديثَ عَلَى شرطِهما ليس بلازمٍ [2] .

(وَلكنْ قَلَّمَا) حديثٌ (عِنْدَ) الحافظِ أبي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بنِ يعقوبَ النَّيْسابوريِّ [3] (ابْنِ الاخْرَمْ) – بالدَّرجِ وبالخاءِ المعجمة – شيخِ الحاكِمِ ، وميمُهُ مدغمةٌ في ميمِ (مِنْهُ) أي : مِنَ الصَّحِيحِ (قَدْ فَاتَهُمَا) في كتابَيْهِمَا [4].

وحقُّ « قَلَّمَا » أنْ يليَها الفعلُ صريحاً [5]، لكنَّهُ [6] أخَّرَهُ للضرورةِ عنهُ ، كما قِيلَ بِهِ في قَوْلِ المَرَّارِ [7] [8] :

صَدَدْتِ[9] فأطْوَلْتِ[10] الصُّدُودَ[11]وَقَلَّمَا[12] وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ[13] يَدُوْمُ

---

(١) انظر : الكامل لابن عدي ٢٢٦/١ ، وفي أسماء من روى عنهم البخاري من مشايخه (ل٤-أ) ، والخطيب في تاريخ بغداد ٨/٢-٩ ، والحازمي في شروط الأئمة الخمسة : ٦٢-٦٣ ، وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٩٣ . وهدي الساري ١٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٢٨/١ .

(٢) في كتابه " الإلزامات " فقد ألزمهما بإخراج سبعين حديثاً ، وهو أمر لا يلزمهما لأنهما لم يقصدا استيعاب جميع الصحيح .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢-٤٦٠ .

(٤) انظر : نكت ابن حجر ٢٩٨/١ ، والمقنع ٦٢/١ .

(٥) انظر : كتاب سيبويه ١١٤/٣ – ١١٥ ، وقال : « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم » .

(٦) في (ق) : « لكن » .

(٧) هو أبو حسان المرّار بن سعيد بن حبيب الفقعسي ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية . انظر : الأعلام ١٩٩/٧ .

(٨) البيت من شواهد سيبويه ، وينسب أيضاً لعمر بن أبي ربيعة . انظر : الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ (طبعة هارون) مع حاشية محققه .

والشاهد فيه : أنه تلا « قلما » الفاعل « وصال » ، وكان حقه أن يتأخر بعد الفعل « يدوم » ، ولكنه ورد ضرورةً .

(٩) المثبت من (ص) و (ع) و (ق) ، وفي (م) : « صدرت » ، خطأ .

(١٠) في (ق) : « وأطولت » .

(١١) المثبت من (ص) و (ع) و (ق) وفي (م) : « الصدور » .

(١٢) المثبت من (ق) و (ص) وفي (ع) : « فقلما » . وفي (م) : « قلما » .

(١٣) المثبت من (ع) و (ص) وفي (ق) : « الزمان » . وفي (م) : « الصدور » .

فـ « مَا » كافةٌ إن وُصِلَت بـ « قلَّ » كَمَا تَقَرَّرَ ، وَفِي نسخةٍ فصلُها عَنْهَا ، فهي موصولةٌ ، وَهِيَ [1] أولى لسلامتِها مِمَّا [2] مرَّ [3] .

(وَرُدَّ) أي: ردَّهُ [4] ابنُ الصلاحِ بأنَّ ذَلِكَ كثيرٌ لا قليلٌ ، كما يُعلم [5] مِنْ [6] « مستدركِ » الحاكمِ عَلَيْهِمَا [7] .

(لكِنْ قَالَ) الشَّيْخُ [8] (يحيى) النَّوَوِيُّ (البَرُّ) أي : المُحْسِنُ في جميعِ أعمالِ البِرِّ ، بَعْدَ تصحيحِه لما قَالَهُ ابنُ الصَّلاحِ :

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ (لَمْ يَفُتِ) الأصولَ (الخَمْسَةَ) : الصَّحِيْحَيْنِ ، وسننَ أبي دَاوُدَ ، والترمذيَّ ، والنسائيَّ (إلاَّ النَّزْرُ) أي : القليلُ [9] .

---

(١) في (ص) و (ع) : « وهذه » .

(٢) في (ع) حاشية نصها : « وهذه أولى أي كونها موصولة ...الخ ، فيه نظر ؛ إذ يلزم عليه الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي وهو ابن الأخرم » .

(٣) من قوله : فـ « مَا » كافة إلى قوله : « أولى لسلامتها ممّا مرّ » . سقط من (ق) .

(٤) « رده » : ساقطة من (ق) .

(٥) في (ع) و (ق) : « علم » .

(٦) في (ق) : « في » .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٩٤ .

(٨) بعد هذا في (ق) و (ع) و (م) : « محيي الدين » ، ولم يرد في (ص) . وهو الصواب لما ورد عنه —رحمه الله— ، أنه قال : لا أجعل في حل من لقبني محيي الدين . وهو إنما كره هذا اللقب ؛ لتواضعه الكبير وأدبه العالي —رحمه الله— .

(٩) التقريب : ٣٤ ، وانظر : النكت لابن حجر ٢٩٨/١ ، قلنا : سنن ابن ماجه لم يدخل مع الأصول إلا بعد وقت متأخر ، وأول من ضمها الإمام أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في أطرافه ، وفي كتاب " شروط الأئمة الستة " ، وتابعه عليه الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه " الكمال في أسماء الرجال " وهو الذي هذّبه المزي ، ولعل السبب في إدخاله مع بقية الأصول كثرة زوائده على بقية الكتب الخمسة ، وقرب طريقته إليها . وانظر : نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ٤٨٦/١ — ٤٨٧ . وبعضهم سدّس بالموطأ كرزين العبدري صاحب " تجريد الصحاح " ، وابن الأثير في " جامع الأصول " ، ومنهم من يجعل سنن الدارمي سادساً .

(**وفِيْهِ**) أي: فِي كلامِ النَّوَوِيِّ (**مَا فِيْهِ**) أي : ضَعْفٌ ظاهرٌ (**لِقَولِ الجُعْفِي**) أي : البُخَارِيِّ ، نسبةً لجدِّ أبيهِ المغيرةِ ، لكونه مَوْلى ليمانٍ الجعفيِّ ، والي [1] « بُخارى » [2] : (**أَحْفَظُ مِنْهُ**) أي : من الصحيحِ (**عُشْرَ أَلْفِ أَلْفٍ**) حَدِيثٍ أي : مئةَ ألفٍ كما عَبَّر بها [3] حَيْثُ قَالَ : « أحفظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ ، ومئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيحٍ » [4].

والأصولُ الخمسةُ فضلاً عَنْ " الصحيحين " أقلُّ من ذَلِكَ بكثيرٍ ؛ ففاتَهما كثيرٌ .

(**وعَلَّهُ**) لغة في « لَعَلَّ » [5] أي : وَلَعَلَّ البُخَارِيَّ (**أراد**) بلوغَ ما حَفِظَهُ من الأحاديثِ العددَ المذكورَ (**بالتَّكْرارِ لَها ، وَمَوْقُوفٍ**) أي : بَعْدَ المُكَرَّرِ والموقوفِ منها .

أي : وما أُلْحِقَ بِهِ من آثارِ الصَّحَابَة ، وغيرِهم مَعَ غيرِ المُكَرَّرِ ؛ فلا [6] ينافي كلامَهُ كلامَي ابنِ الأخرمِ والنوويِّ [7] .

عَلَى أَنَّ شيخَنا قَالَ [8]: والظاهرُ أنَّ ابنَ الأخْرَمِ إنّما أرادَ ما فاتَهُمَا مِمَّا عَرَفاهُ، واطَّلَعا عَلَيْهِ مِمَّا يبلُغُ شرطَهما لا بقيدِ كتابَيْهما،كما فَهِمَهُ ابنُ الصَّلاحِ.

قَالَ : وقولُ النوويِّ : « لَمْ يَفُتِ الخَمْسَةَ إلاّ القليلُ » مُرادُه من أحاديثِ الأحكامِ خاصَّةً ، أما غيرُها فكثيرٌ [9] .

---

(١) أي : حاكم بخارى .

(٢) في (م) : « بخارا » ، وهي من بلاد ما وراء النهر ، مدينة قديمة مشهورة ببساتينها . انظر : معجم البلدان ٣٥٣/١ ، ومراصد الاطلاع ١٦٩/١ .

(٣) سقطت كلمة « بها » من (ق) .

(٤) أسنده إليه ابن عدي في الكامل ٢٢٦/١ طبعة أبي سنة ، والخطيب البغدادي في تاريخه ٢٥/٢ ، والحازمي في شروط الأئمة الخمسة ٦١ ، وابن نقطة في التقييد ٣٣ ، وانظر معرفة أنواع علم الحديث : ٩٥ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٠/١ .

(٥) في (ع) و (ق) : « لعل » ، وفي (ص) و (م) : « لعله » . وانظر : الصحاح ١٨١٥/٥ .

(٦) في (ص) : « لا » .

(٧) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٩٥ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٠/١ .

(٨) انظر : النكت لابن حجر ٢٩٨/١ .

(٩) المصدر السابق .

ثُمَّ بيَّنَ الناظِمُ عِدَّةَ أحاديثِ " صَحِيْحِ [1] البُخَارِيِّ " بقولِهِ : (**وفي**) صحيحِ (**البُخَارِي**) منها بغيرِ تكرارٍ : (**أربعةُ الآلافِ ، والمكرَّرُ**) منها (**فوقَ ثلاثةٍ أُلوفاً**) – بنصبِهِ تمييزاً –، يعني : ثلاثةَ آلافٍ ومئتينِ ، وخمسةً وسبعينَ حديثاً عَلَى ما (**ذَكَرُوا**) أي : جماعةٌ من رُواتِه [2] .

فجملةُ مَا فِيهِ مِنَ المُكَرَّر وَغَيْرِه: سبعةُ آلافٍ ومئتانِ وخمسةٌ وسبعونَ . كَذَا جزمَ بِهِ ابنُ الصلاح [3] ، وَمُختَصِرُو كلامِهِ [4] .

قَالَ النَّاظِمُ [5]: « هُوَ مسلَّمٌ في رِوَايَة الفِرَبْرِيِّ [6] ، وأما رِوايةُ حمادِ بنِ شاكرٍ ، فهي دونَها بمئتي حديثٍ ، ودونَ هذِهِ بمئةِ حديثٍ روايةُ إِبْرَاهِيمَ بنِ معقلٍ » [7] .

وردَّهُ شيخُنا بأنَّ عِدَّةَ أحاديثِ البُخَارِيِّ في رِوَايَةِ [8] الثلاثةِ سواءٌ ، وإنما حصلَ الاشتباهُ من جهةِ أنَّ الأَخِيْرَيْنِ فاتَهما من سَماعِ " الصَّحِيحِ " عَلَى البُخَارِيِّ ما ذُكِرَ من آخرِ الكتابِ فروياهُ بالإجازةِ ؛ فالنَّقْصُ إنَّما هُوَ في السَّماعِ ، لا في الكِتَابِ [9].

---

(١) كلمة « صحيح » : سقطت من (ع) .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٣١/١ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٩٥ .

(٤) انظر : الإرشاد ١٢٠/١-١٢١ ، اختصار علوم الحديث : ٢٥ .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١٣١/١ .

(٦) هو أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن مطر الفربريّ ، راوي الجامع الصحيح عن البخاري توفي سنة (٣٢٠ هـ) . قال صاحب الأنساب ٣٣٤/٤ عن الفربريّ : « بفتح الفاء والراء ، وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى . هذه النسبة إلى فربر ، وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى » ، ومثل هذا في وفيات الأعيان ٢٩٠/٤. وفي التاج ٣١١/١٣ :- - « فربر ، كسبحل ، وضبط بالفتح أيضاً ، وذكر الحافظ في التبصير الوجهين » ، وبالوجهين في سير أعلام النبلاء ١٥ / ١٢ ، ومعجم البلدان ٤ / ٢٤٥ .

(٧) انظر : هدي الساري : ٤٦٩ ، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢٩٦/١ ، والنكت الوفية : ٢٨/ أ ، وقد قام محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم كتب صحيح البخاري ، وأبوابه وأحاديثه ؛ فبلغ عدد الأحاديث سبعة آلاف وخمس مئة وثلاثة وستين حديثاً .

(٨) في (ص) : « روايات » .

(٩) انظر : النكت لابن حجر ٢٩٤/١-٢٩٥ .

قَالَ : « والذي تحرَّرَ لي أنَّها بالمُكَرَّرِ – سوى المعلَّقات ، والمتابعاتِ ، والموقوفاتِ ، والمقطوعاتِ – سبعةُ آلافٍ وثلاثُ مئةٍ وسبعةٌ وتسعونَ حديثاً .

وبغيرِ المكَرَّرِ مِنَ المُتُونِ الموصُولَةِ ألفَانِ وستُّ مئةٍ وحَدِيْثَانِ ، ومِنَ المُتُونِ المعلَّقةِ المرفوعةِ التي لَمْ يُوصِلْها في موضعٍ آخرَ مِنْهُ : مئةٌ وتسعةٌ وخمسونَ .

فمجموعُ غيرِ المكرّرِ ألفانِ وسبعُ مئةٍ وواحدٌ وستون »[1] .

قَالَ النَّاظِمُ : « ولم يذكرِ ابنُ الصلاحِ عِدَّةَ أحاديثِ مُسْلِمٍ ، وَقَدْ ذكرَ النَّوَوِيُّ أنَّهَا نحوُ : أربعةِ آلافٍ بإسقاطِ المُكَرَّرِ »[2] .

ولم يذكُرْ عدَّتَها بالمكرّرِ ، وَهِيَ تزيدُ عَلَى عِدَّةِ كتابِ البُخَارِيِّ،لكَثْرةِ طُرُقِهِ .

قَالَ: « ورأيتُ عَنْ أبي الفضلِ أَحْمَدَ بنِ سَلَمَةَ [3]: أنَّهَا اثنا عَشَرَ ألفاً ».

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ – بَعْدَ نقلِهِ كلامَ ابنِ سَلَمَةَ – : « وَقَالَ أَبو حَفْصٍ المَيَانَجِيُّ [4]: إنَّها ثمانيةُ آلافٍ »[5].

قَالَ : « ولعلَّ هَذَا أقربُ »[6] .

قَالَ شَيْخُنا : « وقولُ الناظِمِ : « وفي البُخاري إلى آخرِه » جعلَهُ فائدةً مستقلةً [7] زائدةً ، وليس مراداً لابنِ الصَّلاحِ . بَلْ هُوَ تَتِمَّةُ ردِّهِ لكلامِ ابنِ الأخرمِ ؛ بمعنى

---

(١) هدي الساري : ٤٦٩ ، وتدريب الراوي ١/١٠٣ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/١٣١ .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٣/٣٧٣ .

(٤) هكذا في جميع النسخ الخطية و (م)، ومثله في بعض مصادر ترجمته، وفي (ع) حاشية تؤكد ذلك نصها : « قوله: « الميانجي » بالفتح والتحتية وفتح النون وجيم: نسبة إلى ميانج موضع بالشام ، وإلى ميانه بلد بأذربيجان . هـ. أنساب ، والمراد هنا الأول ». وانظر: الأنساب ٥/٣٢٠ ، واللباب ٣/٢٧٨ ، ومعجم البلدان ٥/٢٤٠ ، ومراصد الاطلاع ٣/١٣٤١ .

وكذا نسبه الحافظ ابن حجر في النزهة: ٤٩ إلى ميانج ، وتابعه شرّاح النزهة على ذلك. انظر مثلاً : شرح عليّ القاري : ١١ . وفي بعض مصادر ترجمته : « المَيَانشي » . انظر : معجم البلدان ٥/٢٣٩ ، والعبر ٤/٢٤٥ ، ونكت الزّركشيّ ١/١٩٠ ، وتاج العروس ١٧/٣٩٢ .

(٥) انظر: ما لا يسع المحدث جهله: ٢٧ ، وتدريب الراوي ١/١٠٤ ، وشرح الألفية: ١١٠.

(٦) النكت للزركشي ١/١٩١ .

(٧) سقطت من (ق) .

أنَّ كلامَهُ يَردُّ بأنَّ مَا فَاتَ البخاريَّ ومسلماً أكثرُ مِمَّا خَرَّجاهُ ، لقول البخاريِّ: «أحفظُ مِنْهُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ»[1] وليس في كتابهِ بالنسبةِ إليها إلا القليلُ: فإنَّ جميعَ ما فِيهِ بغيرِ تكرارٍ أربعةُ آلافٍ ، وبالتكرارِ نحوُ سبعةِ آلافٍ، ومسلمٌ أكثرُ ما يَكُونُ فِيهِ نَحْو ذَلِكَ كما مَرَّ، ففاتهما كثيرٌ لا قليلٌ [2].

أما أوَّلُ مَنْ صَنَّفَ مُطلقاً فابنُ جُريجٍ بمكَّةَ [3] ، ومالكٌ وابنُ أبي ذِئْبٍ بالمدينةِ ، والأوزاعيُّ بالشامِ ، والثوريُّ بالكوفةِ ، وسعيدُ بنُ أبي عَرُوْبَةَ ، والربيعُ بنُ صَبِيْحٍ ، وحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بالبصرةِ ، ومَعْمَرُ بنُ راشدٍ ، وخالدُ بنُ جَمِيْلٍ باليمنِ ، وجريرُ بنُ عبدِ الحميدِ بالرَّيِّ ، وابنُ المباركِ بخراسانَ [4] .

وهؤلاء في عصرٍ واحدٍ فلا يُدرَى أيُّهم أسبقُ ، ذكرَهُ شيخُنا كالناظم [5].

الصَّحِيْحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيْحَيْنِ

وإنْ لَمْ يَكُن عَلَى شرطِهما :

٢٩. **وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيْحِ إذْ تُنَصّْ صِحَّتُهُ أوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصّْ**

٣٠. **بِجَمْعِهِ نَحوَ (ابْنِ حِبَّانَ) الزَّكِيْ (وَابنِ خُزَيْمَةَ) وَكَالْمُسْتَدْرَكِ**

٣١. **عَلى تَسَاهُلٍ – وَقَالَ : مَا انْفَرَدْ بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدّْ**

٣٢. **بِعِلَّةٍ ، وَالحقُّ أنْ يُحْكَمْ بِمَا يَلِيْقُ ، والبُسْتِيْ يُدَانِي الحَاكِمَا**

(وَخُذْ) بَعْدَ معرفتِك أن مؤلِّفَيْهما لَمْ يستوعِباه (زِيادَةَ الصَّحِيحِ إذْ) أي : حيثُ (تُنَصّْ) أي: تُرفَعُ (صِحَّتُهُ) بأنْ يَنُصَّ عليها إمامٌ معتمَدٌ كأبي داودَ ، والتِّرمذيِّ ،

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٩٥ ، وانظر: النكت للزركشي ١/١٨٨-١٨٩ ، وتذكرة الحفاظ ٢/٥٥٦ .

(٢) النكت لابن حجر ١/٢٩٨ .

(٣) قال الخطيب في الجامع ٢/٢٨١ : « واختلف في المبتدئ بتصانيف الكتب ، والسابق إلى ذلك ، فقيل : هو سعيد بن أبي عروبة ، وقيل : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج » .

(٤) انظر : الجامع ٢/ ٢٨١-٢٨٢ وما بعدها ، والمحدث الفاصل : ٦١١-٦١٣ .

(٥) هدي الساري : ٦ .

والنَّسائيِّ ، والدَّارَقُطْنِيِّ ، والخَطَّابيِّ ، والبيهقيِّ في مصنَّفاتِهم الشَّهيرةِ أَوْ في غيرِهـــا [1] ، وصحَّ الطريقُ إليهم .

أَوْ ينصَّ عَلَيْهَا حينئذٍ مَنْ لَمْ يَشْتَهِرْ لَهُ تصنيفٌ مِنَ الأئِمةِ، كيحيى بنِ سعيدِ القَطَّان، وابنِ مَعِينٍ ؛ خِلافاً لابنِ الصَّلاحِ حيثُ قَيَّدَ بالمصنفاتِ الشهيرةِ بناءً عَلَى مَا ذهبَ إِليهِ مـن أَنهُ ليسَ لأحدٍ في هذِهِ الأَعْصارِ أن يُصَحِّحَ الأحاديثَ ، كَمَا سيأتي .

وإنما تَبِعَهُ النوويُّ في التَّقْييدِ هُنا [2] بذلكَ اكتِفاءً بما صحَّحَهُ بَعْدُ مِنْ أنَّ لَهُ ذَلِـكَ ، فلتؤخذ زيادةُ الصحيحِ من جَمِيْعِ ذَلِكَ [3] .

(**أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ**) – بِفَتحِ النُّونِ – (**يُخَصَّ بجمْعِهِ**) أي : الصَّحِيـحَ ، (**نَحْـوَ**) صحيحِ الإمامِ مُحَمَّدٍ أبي حاتِمٍ (**ابنِ حِبَّانَ**) – بكسر الحاء –، البُسْـتيِّ (**الزَّكِـيْ**) أي : الزاكي. سُمِّي بِهِ لنموِّهِ في الصفاتِ الجميلةِ، ومُصَنَّفُهُ مُسَمَّى بـ:"التقَاسِيمِ والأنواعِ" [4].

(**و**) نحوَ صحيحِ الإمامِ مُحَمَّدٍ أبي بكرٍ (**ابنِ**) إسحاقَ بنِ (**خُزَيْمَةَ**) شيخِ ابـنِ حِبَّانَ [5] .

(**وَكَالْمُسْتَدْرَكِ**) عَلَى " الصَّحيحين " مِمّا فاتَهُما للحاكِمِ أبي عَبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بـنِ عبدِ اللهِ االنَّيْسَابوريِّ حالةَ كونِهِ [6] (**عَلَى تَساهُلٍ**) مِنْهُ فِيهِ بإدخالِهِ فِيهِ عدَّةَ أحـاديثَ

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٩٦ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٢/١ .

(٢) في (ق) : « هناك » .

(٣) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٠ ، وتدريب الراوي ١٤٢/١-١٤٣ .

(٤) صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ، ولهذا سماه " التقاسيم والأنـواع " ، وسببه أنه كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة ، والكشف من كتابه عسر جـداً ، وقـد رتبـه بعـض المتأخرين وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي وسمى ترتيبه " الإحسـان في تقريب ابن حبان ". وهو مرتب على الأبواب وقد طبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنـؤوط ، وعمـل لـه الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً وجرد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد وسماه " موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان " وقد طبع بتحقيق السيد أحمد عبد الرزاق .

(٥) صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان ، لشدة تحريه ، حتى إنه يتوقف في التصحيـح لأدنى كلام في الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك . انظر : التدريب ١٠٩/١ .

(٦) في (ق) : « حال كونه » .

ضعاف وموضوعات إمَّا لأنَّهُ لَمْ يتيسَّرْ لَهُ تحريرُهُ ، أَوْ لأنَّهُ صنَّفَهُ أواخرَ عُمُرِهِ ، وَقَدْ تغيَّر حالُه ، أَوْ لغيرِ ذَلِكَ [1] .

وبالجُمْلَةِ فَهُوَ معروفٌ عِنْدَ أهلِ العِلمِ بالتَّساهُلِ في التصحيحِ [2] .

(وَ) لهذا (قَالَ) ابنُ الصلاحِ : (**ما انفردْ**) أي : الحاكمُ (**بِهِ**) أي : بتصحيحِهِ لا بتخريجِهِ فقط ، ولا مَا شَارَكَهُ [3] غيرُهُ في تصحيحِهِ (**فَذاكَ**) إن لَمْ يَكُن صَحيحاً ، فَهُوَ (**حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدّْ**) — بتشديدِ الدالِ —(بـ) ظهورِ (**عِلَّةٍ**) توجبُ ضَعْفَهُ [4] .

فابنُ الصَّلاحِ جَعَلَ ما انْفردَ الحاكمُ بتصْحِيحِهِ ، و لَمْ يكن مَردوداً ، دائراً بَيْنَ الصَّحِيحِ والحسَنِ ، احتياطاً ، لا حَسَناً مُطلقاً ، كما اقْتَضاهُ النَّظمُ ، وإن جرى عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ وغيرُه مَعَ أنَّ في ذَلِكَ تحكُّماً [5].

ويُمكِنُ تصحيحُ ذَلِكَ بأنْ يقالَ : إنَّه حَسَنٌ في الحُكْمِ مِن حيثُ الحجِّيَّةُ ، وإنْ لَمْ يَتميَّزْ فِيهِ الصَّحيحُ من الحسَنِ اصطلاحاً .

ثُمَّ بَيَّنَ الناظمُ تحريرَ ذَلِكَ فَقَالَ:(**والحقُّ أَنْ**) يُتَتَبَّعَ[6] كتابُهُ بالكشفِ عَنْهُ[7]

---

(١) وقد طبع عدّة طبعات : كلها سقيمة ، وهو بحاجة إلى طبعةٍ علميةٍ محققةٍ مدققةٍ تضبط بها أسانيده ، ويحكم فيها على متونه بما يليق بها ، فإنّ الحاكم أبا عبد الله النيسابوري زعم أنّه استدرك أحاديث على الشيخين ، وفيه بلايا من الموضوعات والمنكرات الشنيعات ، قال الإمام الذهبي في السير ١٧/١٧٥ : « في المستدرك شيء كثير على شرطهما ، وشيء كثير على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب ، بل أقل ؛ فإنّ في كثيرٍ من ذَلِكَ أحاديث في الظاهر عَلَى شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها علل ضعيفة مؤثرة، وقطعةٌ من الكِتَاب: إسنادها صالح وحسنٌ، وجيّد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكِتَاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذَلِكَ أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قَدْ أفردت مِنْهَا جزءً » .
وانظر : النكت لابن حجر ١ / ٣١٢ وما بعدها .

(٢) في (ق) : « بالصحيح » .

(٣) في (ص) : « شاركه فيه » .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٠ .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٣٤ ، والتدريب ١/١٠٧ .

(٦) في (ق) : « يتبع » خطأ .

(٧) وهذا هو الحقّ ؛ فإنّ الحاكم كثير الأوهام ، سريع الأحكام في كتابه المستدرك ؛ فقد صحّح عدداً من الأحاديث الموضوعة بما لا يخفى على أدنى باحث عدم صحتها .
قال الذهبي في السير ١٧ / ١٧٥ : « وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها ، كنت قد أفردت منها جزءاً ، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء » . =

و (**يُحْكَمْ**) [1] بالجزمِ في لغةٍ أَوْ بالإخفاءِ فيما يأتي عَلَى كُلِّ حديثٍ غيرِ مردودٍ (**بما يَليقُ**) بهِ من الصِّحَّةِ ، أَوْ الحُسْنِ ، أَوْ الضَّعْفِ .

ولما كَانَ رأيُ ابنِ الصلاحِ ؛ أنَّه ليسَ لأحدٍ فِي هذِهِ الأعصارِ أَنْ يصحِّحَ حديثاً ، قُطِعَ النظرُ عَنْ تتبُّعِ ذَلِكَ [2] .

(و) ابنُ حِبَّانَ (**البُسْتِيْ**) – بالإسكان للوزن ، أَوْ لِنيَّةِ الوقفِ ، وبضمِّ الموحدةِ – نسبةً إلى « بُسْتَ » [3] مدينةٍ ببلادِ [4] كابُلَ [5] (**يُدانِي**) أي : يُقارِبُ (**الحاكِمَا**) – بألفِ الإطلاقِ – في التَّساهُلِ ، وإنْ شرطَ في كتابِه ما يقتضي أنَّه لا يتساهَلُ ، فَهُوَ أخفُّ تساهلاً من الحاكمِ [6] .

قَالَ الحافظُ أَبو بكرٍ مُحَمَّدُ [7] بنُ مُوسَى الحازميُّ : « ابنُ حِبَّانَ أمكنُ في الحديثِ من الحاكمِ » [8] .

وعلى كُلِّ حالٍ لابُدَّ من تتبُّعِ كتابِهِ للتمييزِ أَيْضاً .

= قلنا: حديث الطير ، أخرجه الترمذي في الجامع ٦/٨٤ (٣٧٢١) ، وفي علله الكبير (٦٩٨) وأبو يعلى في مسنده ٧/١٠٥ رقم (٤٠٥٢) ، والحاكم في المستدرك ٣/١٣٠–١٣١ . وقال الترمذي : « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السّدّيّ إلا من هذا الوجه » .

(١) بعد هذا في (م) : « أي يقضى بكل منها » . و لم ترد في شيء من أصولنا الخطية .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٣٥ .

(٣) انظر : معجم البلدان ١/٤١٤ .

(٤) في (ع) : « من بلاد » .

(٥) بضم الباء الموحدة . معجم البلدان ٤/٤٢٦ ، وانظر : الأنساب : ٥٦٠ .

(٦) ابن حبّان محدّثٌ جهبذٌ ، واسع الاطلاع كثيراً ، وما نقم عليه من تساهل إنّما هو بسبب توثيقه للمجاهيل ، فإن الأصل في الراوي عند ابن حبان العدالة ، والجرح طارئ ؛ فعلى هَذَا وثّق كثيراً من المجاهيل. انظر على سبيل المثال : الثّقات ٤/٣١٨ و٦/١٤٦ و١٦٨ و١٧٨ ، وأخرج لهم في صحيحه ممّا أدّى إلى انتقاده ووصفه بالتساهل ، وكتابه : " المجروحين " يدلّ على رسوخ قدمه وعمق نظره وتضلعه في علل الحديث الذي هو رأس علم الحديث .

(٧) « محمد » : لم ترد في (ص) .

(٨) شروط الأئمة الخمسة : ٤٤ .

الْمُسْتَخْرَجَاتُ

٣٣. وَاسْتَخْرَجُوا عَلى الصَّحِيْحِ (كَأَبِي عَوَانَةٍ) وَنَحْوِهِ، وَاجْتَنِبِ

٣٤. عَزْوَكَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ لَهُمَا إِذْ خَالَفَتْ لَفْظاً وَمَعْنىً رُبَّمَا

٣٥. وَمَا تَزِيْدُ [١] فَاحْكُمَنْ بِصِحَّتِهْ فَهْوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ فَائِدَتِهْ

٣٦. وَالأَصْلَ يَعْنِي الْبَيْهَقِيْ وَمَنْ عَزَا وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحُمَيْدِيْ مَيَّزَا

المستخرجاتُ جمعُ مُسْتَخْرَجٍ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الاستخراجِ، وَهُوَ: أَنْ يأتيَ [٢] حافظٌ إلى " صَحِيْحِ الْبُخَارِيِّ " – مثلاً – فيوردُ أحاديثَهُ بأسانيدَ لنفسِهِ من غيرِ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ إلى أَنْ يلتقي مَعَهُ في شيخِهِ، أَوْ في مَنْ فَوقَهُ [٣].

قَالَ شيخُنا: « وَشَرْطُهُ: أن لا يصِلَ إلى شيخٍ أبعدَ مَعَ وجودِ سَنَدٍ يُوصِلُهُ إلى الأقربِ إلا لغرضٍ من عُلُوٍّ [٤] أَوْ زيادةِ حكمٍ، أَوْ نحوِهِ، وإلاَّ فَلا يُسَمَّى مُسْتَخْرَجاً » [٥].

(**واسْتَخْرَجُوا**) أي: جمعٌ من الحُفَّاظِ (**عَلَى الصَّحِيحِ**) لكُلٍّ من الْبُخَارِيِّ، ومسلمٍ بقرينةِ ما يأتي، وإنْ لَمْ يختصَّ الاستخراجُ بهما، بَلْ ولا بالصحيحِ.

والمخرِّجُونَ عليهما أَوْ عَلَى أحدِهما كثيرٌ (**كَأَبِي عَوَانَةٍ**) – بالصرف للوزن – يعقوبَ بنِ إسحاقَ الإسْفَرَايِيْنِيِّ [٦]، استخرجَ عَلَى " صَحِيْحِ مُسْلِمٍ " [٧].

---

(١) في (أ) و (ب) و (ج) : « يزيد » .

(٢) في (ع) : « يأتي إمام » .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٣٦/١ ، والتدريب ١١٢/١ ، ونكت الزَّرْكَشِيّ ٢٢٩/١ .

(٤) في (م) : « علو سنداً » .

(٥) في (ع) و (ق) : « استخراجاً » . وانظر : تدريب الراوي ١١٢/١ .

(٦) هو الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني ، رحل في طلب العلم ، وطوّف بالدنيا وعني بهذا الشأن ، توفي سنة (٣١٦ هـ) . وفيات الأعيان ٣٩٣/٦ ، وتذكرة الحفاظ ٧٧٩/٣ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٤٨٧/٣ .

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ١٣٦/١-١٣٧ .

(**ونحوِه**) هَذَا عُلِمَ [1] مِنَ الكَافِ – أي : ونحوِ أبي عَوَانَةَ كأبي بكرٍ أَحْمَدَ بنِ إبْرَاهِيمَ بنِ إسماعيلَ [2] ، استخرج عَلَى " صَحِيْحِ البُخَارِيِّ " .

وكأبي بكرٍ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ البَرْقَانِيِّ [3] ، وأبي نُعَيمٍ الأصفهانيِّ [4] ، استخرجَ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى " الصَّحِيْحَيْنِ " .

والمخرِّجُونَ عَلَيْهِمَا لَمْ يَلتزموا لفظَهما ، بَلْ رَوَوْهُما بالألفاظِ التي وَقَعتْ لَهُم عَنْ شيوخِهم [5] .

(**و**) لهذا قَالَ : كَغيرِه للناقلِ مِنَ المُستخرَجات عَلَيْهِمَا : (**اجْتَنب**) وجوباً (**عَـزْوَكَ**) أي : نسْبَتَك (**ألفاظَ المُتون**) أي : الأحاديثَ التي تنقلُها منها . (**لَهُمَا**) حيثُ تورِدُها للحُجَّةِ ، كما في المُصنَّف عَلَى أبواب الأحكامِ لا عَلَى غيرها [6] كالمعاجمِ والمشيخات نَقَلَهُ شيخُنا عَنْ ابنِ دقيقِ العيدِ وأَقَرَّهُ [7] فَلا تقلْ: أَخْرجَهُ الشيخانِ بهذا اللَّفظِ إلاَّ بَعْدَ مُقابلَتِهِ، أَوْ تصريحِ المخرِّجِ بِهِ [8].

(**إذْ**) قَدْ (**خَالَفَتْ**) أي : المستخرجاتُ " الصحيحين " لفظاً كثيراً لتقيُّدِ مخرِّجيهما بألفاظِ رواتِهم ، كَما مَرَّ ، (**وَمَعْنًى**) غيرَ منافٍ قليلاً (**ربَّما**) .

---

(١) في نسخة (ق) تعليقة للعلامة الآلوسي قال فيها : « أقول يمكن أن يقال هو معطوف على الصحيح لا على أبي عوانة فلا إشكال بل هو أولى ليفيد أنه كما يجوز الاستخراج على الصحيح يجوز على غيره » .

(٢) هو الإمام الحافظ الثبت أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني توفي سنة (٣٧١ هـ) . تاريخ جرجان : ١٠٨ ، وتذكرة الحفاظ ٩٤٧/٣ .

(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي ، المعروف بالبرقاني الشافعي توفي سنة (٤٢٥ هـ) . تاريخ بغداد ٣٧٣/٤ ، والأنساب ٣٣٧/١ ، وتذكرة الحفاظ ١٠٧٤/٣ .

(٤) في (ص) و (م) : « الأصبهاني » ، وكلاهما صحيح . وهو الحافظ الكبير محدث عصره أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصوفي ولد سنة (٣٣٦ هـ) سمع ولقي العديد من المشايخ ، وتفرد في الدنيا بإجازات توفي سنة (٤٣٠ هـ). المنتظم ١٠٠/٨، وتذكرة الحفاظ ١٠٩٢/٣، وشذرات الذهب ٢٤٥/٣ .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١٣٧/١ .

(٦) في النسخ : « غيرها » ، وفي (م) : « غيرهما » .

(٧) النكت لابن حجر ٣١١/١ .

(٨) انظر : المقنع ٧١/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٧/١ ، والتدريب ١١٢/١-١١٣ .

فـ« رُبَّما » داخلةٌ عَلَى (**خَالَفَتْ**) أي : رُبَّمَا خالفتهما لفظاً ومَعْنًى ، وَهِيَ تستعملُ تارةً للتكثيرِ ، وتارةً للتقليلِ بناءً عَلَى الأصحِّ أنَّها لا تَختَصُّ بأحدِهِما ، وَقَدْ استُعمِلَتْ هنا فِيهِمَا معاً كَمَا تَقرَّرَ [1] ، فَهُوَ من استعمالِ المشتَرَكِ في مَعنَيَيْهِ ، وإنْ كَانَ الشارحُ جَعلَها مستعلمةً في الثَّاني فَقَطْ [2] .

والمُتونُ : جمعُ « مَتْنٍ » مِنَ المُمَاتَنَةِ ، وَهِيَ : المبَاعدةُ في الغايةِ [3] ؛ لأنَّ المتنَ غايةُ السَّندِ .

أو مِنَ المَتْنِ ، وَهُوَ : ما صلُبَ وارتفعَ مِنَ الأرضِ [4] ؛ لأنَّ راوِي الحَدِيثِ يقوِّيهِ بالسَّندِ ، وَيَرفعُه بِهِ [5] إلى قائِلِه .

(**وَمَا تَزِيْدُ**) – بالمثناةِ فوقُ أَوْ تحتُ – أي: المستَخْرَجاتُ ، أَوْ المستَخْرجُ من تتمَّةِ كلامٍ ، أَوْ زيادةِ شرحٍ لحديثٍ ، أَوْ نحوِ ذَلِكَ ، وَوُجِدَتْ شروطُ الصِّحَّةِ في رُواةِ المخرِّجِ (**فاحْكُمَنْ بِصِحَّتِهْ**) [6] ، ثُمَّ أشارَ إلى فوائدِ الاستخراجِ ، فقال :

(**فَهُوَ**) أي : ما يُزادُ (**مَعَ العُلُوِّ**) أي : علوِّ الإسْنادِ الذي هُوَ جلُّ قصدِ المخرِّجينَ (**من فائدتِهْ**) وزادَ لفظةَ « مِنْ » ليفيدَ أنَّ لَهُ فوائدَ أُخرَ ، منها : القوَّةُ بكَثْرَةِ الطُّرُقِ للتَّرْجيحِ عِنْدَ المعارضةِ [7] ، ومنها :

١- تسميةُ المُبْهَمِ والمُهْمَلِ [8] .

---

(١) انظر عن (ربّ) : اللسان ١/١٩٩ ، ومغني اللبيب : ١٧٩ .

(٢) انظر : الفصول ١/٧٦ ، والبحر المحيط ٢/١٢٧ .

(٣) الصحاح ٦/٢٢٠٠ ، واللسان ١٣/ ٣٩٨-٣٩٩ .

(٤) الصحاح ٦/٢٢٠٠ ، واللسان ١٣/ ٣٩٨-٣٩٩ .

(٥) « به » : سقطت من (ع) .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٣٧-١٣٨ والتعليق عليه .

(٧) انظر: الإرشاد ١/١٢٦ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/١٣٨-١٣٩، والمقنع ١/٧١-٧٢.

(٨) المبهم : هو من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء ، أو : من ذكر بوصف غير دال على ذات معينة . ويقع في المتن والإسناد ، مثل جاء رجل ، أو عن ابن عم لي ، وهكذا .
أما المهمل : هو أن يذكر الراوي اسمه من غير نسبة تميزه ، وأكثر ما يقع في الإسناد ، كأن يكون للراوي أكثر من شيخ يسمى (محمداً) ، فيروي قائلاً : حدثنا محمد . انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٥٥٧ ، والشذا الفياح ٢/٧٠٣ ، وتدريب الراوي ٢/٣٤٢ ، وشرح شرح النخبة : ٧١ .

٢- والتصريحُ بالمدَلِّس .

٣- واتِّصَالُ المُرْسَل .

٤- ووصلُ المعلَّق [١] .

ومثالُ العلوِّ : أنَّ أبا نُعيمٍ الأصبهانيَّ [٢] - مثلاً - لَوْ رَوى حديثاً عَنْ عبدِ الرَّزاق من طريق البخاريِّ - مثلاً - لَمْ يصلْ إليهِ إلاَّ بأربعةٍ ، اثنانِ بينَهُ وبين البخاريِّ ، والبخاريُّ [٣] وشيخُهُ .

وإذا رواهُ عَنِ الطَبرانيِّ ، عَنْ إسحاقَ بنِ إبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيِّ -بفتحِ الموحَّدةِ- عَنْهُ ، وصلَ إليهِ باثنينِ فَقَطْ .

وأشارَ إلى جَوابِ سؤالٍ بقولِهِ : (**وَالأَصْلَ**) - بالنصب - بقوله : (**يَعْني**) الإمامُ أبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الحُسَينِ (**البَيْهَقِيْ**) - بالإسكان للوزن ، أَوْ لنيةِ الوقفِ - نسْبةً لـ « بَيْهَقَ » قرىً مجتمعةٍ بنواحي نَيْسَابورَ - في " السُّننِ الكُبرى " ، و " المعرفَةِ " ، وغيرِهما (**وَمَنْ عَزَا**) أي : نَسَبَ للشيخينِ ، أَوْ أحدِهما ، كالإمامِ أبي مُحَمَّدٍ الحُسَينِ بنِ مسعودٍ البَغَويِّ ، في " شَرْحِ السُّنَّةِ " .

كأنَّه قِيلَ : فالبَيْهَقِيُّ ، والبَغَوِيُّ ، وغيرُهما يَرْوونَ الحديثَ بأسانيدِهم ، ثُمَّ يعزونَهُ للشيخينِ أَوْ أحدِهما ، مَعَ اختلافِ اللفظِ ، أَوْ المعنى [٤] .

فأجابَ : بأنَّهم إنَّما عَنَوْا بعَزْوِهم أَصْلَ [٥] الحديثِ ، لا عزوَ ألفاظِهِ [٦] .

---

(١) ولمعرفة المزيد من فوائد المستخرجات انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح ٣٢١/١-٣٢٣ ، والبحر الذي زخر (٨٩٨/٣ - ٩٠٣) ومقدمة تحفة الأحوذي ٦٩/١ ، وتدريب الراوي ١١٥/١-١١٦ ، والتقييد والإيضاح ٣١-٣٢ ، وتوضيح الأفكار ٧٢/١-٧٣ .

(٢) في (ق) : « الأصفهاني » ، وكلاهما جائز كما تقدم .

(٣) « البخاري » لم ترد في (ص) .

(٤) البيهقي والبغوي يكثران من العزو إلى البخاري ومسلم ، أو أحدهما ، وكثيراً من الأحيان يخالف لفظهما لفظ الصحيحين ، أو يكون الاختلاف في الألفاظ تطويلاً واختصاراً ، وهما إنّما يريدان : أنّ أصل الحديث في الصحيحين لا لفظه ؛ لأنّ البيهقي والبغوي إنّما يذكران ألفاظهما عن شيوخهما . ولقد أخطأ الشيخ الهيتي بهجت أبو الطيب خطأً كبيراً بتخريجه أحاديث السنن الصغرى من الكبرى ، وخالف في ذلك منهج المحدّثين ، وأتى بشيء جديد لم يسبق إليه .

(٥) المثبت من أصولنا ، وفي (م) : « أهل » خطأ .

(٦) انظر : النكت الوفية (٣٦ / أ) ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٩/١ .

(**وَلَيْتَ إِذْ زَادَ**) الحافظُ أبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي نَصْرٍ (**الحُمَيْدِيْ**) [1] – بالإسكانِ للوزنِ ، أَوْ لِنيةِ الوقْفِ ، وبالتَّصْغِيرِ – نسبةً لجدِّهِ الأعلى : حُمَيْدٍ الأندلسيِّ في كتابِهِ " الجمعِ بَيْنَ الصَّحِيْحَيْنِ " ألفاظاً [2] (**مَيَّزا**) أي : ليتَهُ مَيَّزَهَا عَنْ ألفاظِ " الصَّحِيحِ " في جَمِيْعِ كِتابِهِ ، وإلا فَقَدْ مَيَّزَ في الأكثرِ مِنْه ، بَلْ قِيلَ : في جَمِيعِهِ [3] .

فيقول بَعْدَ إيرادِهِ الحديثَ : اقْتَصَرَ مِنْهُ البُخَارِيُّ – مَثلاً – عَلَى كَذَا ، أَوْ زادَ فِيهِ فُلاَنٌ كَذَا ، أَوْ نحوُ ذَلِكَ .

وَقَدْ لا يُمَيِّزُ فينقلُ مَنْ لا يُمَيِّزُ [4] بعضَ ما يجِدُهُ فِيهِ عَنِ " الصَّحِيْحَيْنِ " ، أَوْ أحدِهما ، وَهُوَ مخطئٌ ، لكونه زيادةً ليْسَتْ في واحدٍ منهما .

أما الجمعُ بينهما لعبدِ الحقِّ [5] ومختصراتُهما ، فلَكَ أن تعزوَ منها لَهما ، ولو باللفظِ ؛ لأنَّهم أتوا فِيها بألفاظِهما ، ذَكَرَهُ النَّاظِمُ [6] .

ومن نَظْمِ الحُمَيدِيِّ [7]:

لِقَاءُ النَّاسِ لَيْسَ يُفِيْدُ شَيْئاً ... سِوَى الهَذَيَانِ مِنْ : قِيْلٍ وَقَالِ

فَأَقْلِلْ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إلاَّ ... لأَخْذِ العِلْمِ ، أَوْ إصْلاَحِ حَالِ

---

(١) هو محمّد بن فُتُّوح بن عبد الله بن حميد الأزدي الحميدي ، توفّي سنة (٤٨٨ هـ) . انظر : معجم الأدباء ٢٨٢/١٨ ، ووفيات الأعيان ٢٨٢/٤ ، والعبر ٣٢٣/٣ .

(٢) « ألفاظاً » : سقطت من (ص) .

(٣) الحقّ أنّ الحميدي ميّز جميع الزيادات وعزاها لمخرجيها ، فقال في مقدّمة جمعه : « وربّما أضفنا إلى ذلك نبذاً مما نبهنا له من كتب أبي الحسن الدارقطني ، وأبي بكر الإسماعيلي ، وأبي بكر الخوارزمي ، وأبي مسعود الدمشقي ، وغيرهم من الحفاظ الذين عنوا بالصحيح ، مما يتعلق بالكتابين من تنبيه على غرض أو تتميم لمحذوف أو زيادة من شرح أو بيان لاسم ونسب أو كلام على إسناد أو تتبع لوهم » ، وجلّى الحافظ ابن حجر هذه المسألة بأمثلتها تجلية شافية ، فانظر : النكت على كتاب ابن الصلاح ٣٠٠/١-٣١٠ ، والنكت الوفية : ٣٦ / ب .

(٤) المثبت من أصولنا ، وقد سقط من (م) .

(٥) هو الإمام الحافظ عبد الحق بن عبد الرحمان بن عبد الله أبو محمد الأزدي الإشبيلي توفي سنة (٥٨١ هـ) . العبر ٨٢/٣ ، وشذرات الذهب ٢٧١/٤ .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٤١/١ .

(٧) البيتان من الوافر ، وهما في معجم الأدباء ٢٨٦/١٨ ، ووفيات الأعيان ٢٨٣/٤ .

مَرَاتِبُ الصَّحِيْحِ

٣٧. وَأَرْفَعُ الصَّحِيْحِ مَرْوِيُّهُمَا ثُمَّ الْبُخَارِيُّ ، فَمُسْلِمٌ ، فَمَا

٣٨. شَرْطَهُمَا حَوَى ، فَشَرْطُ الْجُعْفِي فَمُسْلِمٌ ، فَشَرْطُ غَيْرٍ يَكْفِي

٣٩. وَعِنْدَهُ التَّصْحِيْحُ لَيْسَ يُمْكِنُ فِي عَصْرِنَا ، وَقَالَ يَحْيَى : مُمْكِنُ

مراتبُ الصَّحِيحِ مُطلقاً ، وَهِيَ تتفاوتُ بِحَسَبِ تمكُّنِهِ من شروطِ الصِّحَّةِ، وَعَدم تمكُّنِهِ منها [١] .

(**وأرفعُ الصَّحِيحِ مرويُّهما**) أي : البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ؛ لاشتمالِهِ عَلَى أعْلى مقتضياتِ الصِّحَّةِ ، ويعبَّرُ عَنْهُ [٢] بـ« المتَّفقِ عَلَيْهِ » أي : بما اتَّفقا عَلَيْهِ ، لا بما اتَّفقَ عَلَيْهِ الأمَّةُ ، لَكنَّ اتفاقَهما عَلَيْهِ لازمٌ من ذَلِكَ ؛ لاتفاقِها عَلَى تلقِّي ما اتَّفَقَا عَلَيْهِ بالقَبول [٣] .

(**ثُمَّ**) مرويُّ (**البُخَارِيُّ**) وَحْدَهُ ؛ لأنَّ شَرْطَهُ أضْيَقُ كما مَرَّ (**فَـ**) مرويُّ (**مُسلِمٌ**) وَحْدَهُ لمشاركتِهِ للبخاريِّ في اتِّفاقِ الأمَّةِ عَلَى تلقِّي كِتابِهِ بالقبول .

(**فما شَرْطَهُمَا**) أي : فما (**حَوَى**) أي : جَمَعَ شرْطَهُمَا ، والمرادُ بِهِ رُواتُهما ، أَوْ مثلُهم مَعَ باقي شُروطِ الصَّحِيحِ من اتصالِ السَّندِ ، ونفي الشُّذوذِ والعلَّةِ [٤] .

(**فَـ**) مَا حَوَى (**شَرْطُ الجُعْفِي**) أي : البُخَارِيُّ (**فـ**) مَا حَوَى شرطُ (**مُسْلِمٌ فَـ**) مَا حَوَى (**شَرْطُ غَيْرٍ**) [٥] أي : غيرُهما من سائرِ الأئمَّةِ [٦] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٤٢/١ .

(٢) في (م) : « عنها » .

(٣) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٨ .

(٤) هذا مصطلح غير جيد ؛ فإنّ البخاري ومسلماً لا يخرّجان جميع ما روى الراوي ، بل ينتقيان من حديثه ؛ فعلى هذا لا يصحّ أن يقال: في كلّ سندٍ روي في الصحيحين: صحيح ، أو على شرط الشيخين .

(٥) عبارة : « شرط غيرٍ » سقطت من (ص) .

(٦) انظر في هذا التقسيم معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٧ – ١٠٨ ، والتقريب: ٤٠ ، والمقنع ٧٥/١-٧٦ . وقد ذكر ابن دقيق العيد في كتابه الاقتراح ٣٥٩-٥٧٢ لكل قسم من هذه الأقسام أربعين حديثاً ، وقد دارت مناقشات بين العلماء حول هذا التقسيم ، انظرها في : نكت الزركشي ٢٥٤/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٤٢/١ مع تعليقنا عليه، ونكت ابن حجر ٣٦٣/١، وتوجيه النظر ٢٩٠/١ مع تعليقات محققه.

فهذه سبعةُ أقسامٍ ، وَهِيَ شاملةٌ للمتواترِ الَّذِي هُوَ أرفعُها ، وللمشهورِ [1] وَهُـوَ : « ما لَهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ من اثنينِ » [2] ، ولما وُصِف بأنَّه أصحُّ الأسانيدِ ، ولغيرِها ممَّـا أوْرِد عَلَى الحصْرِ فيها [3] .

مَعَ أنَّ المتواترَ لا يضرُّ خروجُه ؛ إذ لا يُشتَرَطُ فِيهِ عَدالةُ الراوِي [4] ، فليس هُوَ مـن الصَّحِيحِ الذي مَرَّ تعريفُهُ .

نَعَمْ ، يَرِدُ عَلَيْهِ ما وُصِفَ بأنَّه أصحُّ الأسانيدِ، و لم يُخْرِجْهُ الشيخان، ومشهورٌ ليسَ مِنَ المتفقِ عليهِ ، ولكنْ توقَّفَ شَيْخُنا في رُتْبَتِهِ هل هِيَ قبلَ [5] المتّفقِ عَلَيْهِ ، أَوْ بعدَهُ ؟ [6]

واعْلَمْ : أنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ للمُفُوَّقِ ما يُصيِّرُهُ فَائِقاً [7] ، كأَنْ يجيءَ من طُرُقٍ يبلغُ بهـا التواترَ [8] ، أَوْ الشهرةَ القويةَ .

---

(١) في (ص) : « والمشهور » .

(٢) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٨ ، ونزهة النظر : ٦٢ ، والتدريب ١٨٣/٢ .

(٣) ما أخرجه الشيخان : البخاري ومسلم ، أو أحدهما ، عن بعض من في حفظهم شيء إنما هو انتقاءٌ مـن صحيح حديثهم ؛ فإنّ حديث الضّعيف ليس كلّه خطأ ، وإنّما فيه الصّحيح والخطأ ، والشيخان ينتقيـان من أحاديث من في حفظه شيءٌ ، ممّا علم أنّ هذا الرّاوي لم يخطأ فيه ، بل هو من صحيح حديثه ، وذلـك بالموازنة والمقارنة والنظر الثاقب والاطلاع الواسع ، وليس ذلك لكلّ أحد . (انظر في انتقاء الشـيخين : هدي الساري : ٣٣٨ و ٤٠٦ و ٤١٤ و ٤٢٤ و ٤٤٢ و ٤٤٤ و ٤٤٩، ونصـب الرايـة ٣٤١/١ ، وصيانة صحيح مسلم : ٩٤ ، والعواصم لابن الوزير ٩٦/٣ وما بعدها ، وشرح النّوويّ علـى مسـلم ١٨/١، وشرح العلل ٢ / ٦١٣ ، والتنكيل ٢ / ٧٧ ، وانظر ما كتب في : أثر علل الحديث في اختـلاف الفقهاء : ١٩ وما بعدها) .

قلنا : ولعل هذا يظهر جلياً في كيفية إخراج الإمام البخاري لإسماعيل بن أبي أويس وانظر قصّة ذلك في : هدي الساري : ٣٩٠ ، وتهذيب التهذيب ٣١٠/١ .

(٤) انظر : تدريب الراوي ١٢٣/١ .

(٥) في (ع) و (ق) : « من قبيل » .

(٦) نقله السيوطي في التدريب ١٢٣/١ .

(٧) نزهة النظر : ٩٠ ، والتدريب ١٢٤/١. قال القاري : « يعرض : بفتح الياء وكسر الـراء أي : يظـهر (للمفوق) أي: للمرجوح من فاق الرجل أصحابه يفوق أي: علاهم بالشرف...الخ ». شرح النخبة:٦٩.

(٨) في (ق) : « حد التواتر » . وفي (م) : « المتواتر » ، وما أثبتناه من (ص) و (ع) .

كما لَوْ كَانَ الحديثُ الذي لَمْ يُخْرِجْهُ الشيخانِ من ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونها أصحَّ الأسانيدِ، كمالِكٍ، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ ؛ فإنَّه يُقَدَّمُ عَلَى ما قبلَهُ ، نبَّه عَلَيْهِ شيخُنا [1].

ثُمَّ لَوْ لُوحِظَ الترجيحُ بَيْنَ شروطِ غيرِهما ، كما لوحظَ في شروطِهما لزادتِ [2] الأقسامُ ، لكنَّ ما ذُكِر (**يَكْفِي**) في المقصودِ ، والتصريحُ بهذا من زيادتِه .

(**وَعِنْدَهُ**) أي : ابنُ الصلاحِ (**التَّصْحِيحُ**) ، وكذا التحسينُ والتضعيفُ ، (**لَيْسَ يُمْكِنُ**) حَيْثُ جَنَحَ لمنعِ الحُكْمِ بذَلِكَ في الأَعْصارِ المتأخّرةِ الشاملةِ لَهُ (**في عَصْرِنَا**) ، واقْتَصرَ فيها عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الأئِمَّةُ في تَصانيفِهم المُعتمدةِ التي يُؤْمَنُ فيها – لشُهْرَتِها – مِنَ التغيرِ والتحريفِ ، مُحتجّاً بأنَّه مَا مِنْ إسنادٍ إلاَّ وفي رُواتِه مَنِ اعتمدَ عَلَى ما في كتابِه عَرِيّاً [3] عَنِ الضبطِ ، والإتقانِ .

قَالَ : « فإذا وجدنا حديثاً صَحِيْحَ الإسنادِ ، و لم نجدْهُ في أحدِ " الصحيحينِ " ولا منصوصاً عَلَى صِحَّتِهِ في شيءٍ من مُصنَّفاتِ أئمةِ الحديثِ المعتمدةِ المشهورةِ ، فإنا لا نتجاسرُ عَلَى جَزْمِ الحُكْمِ بصِحَّتِهِ » [4].

وصارَ مُعظمُ المقصودِ بما يُتداولُ من الأسانيدِ خارجاً من ذَلِكَ إبقاءً لسلسلةِ الإسنادِ التي خُصَّتْ بها هذِهِ الأُمَّةُ ، زادَها اللهُ شَرَفاً .

(**وَقَالَ**) أَبو زكريّا (**يَحْيَى**) النَّوويُّ : الأظهرُ عندي : أنَّ ذَلِكَ (**مُمْكِنٌ**) لِمَنْ تمكَّنَ ، وقويَتْ مَعْرِفَتُهُ [5] ؛ لأنَّ شروطَهُ لا تختصُّ بمعيَّنٍ من راوٍ ، أَوْ غيرِهِ ، إذ المقصودُ معانيها في السَّندِ ، فإذا وُجِدَتْ فِيهِ رُتِّبَ [6] عَلَيْهَا [7] مُقْتَضاها [8] .

---

(١) نزهة النظر : ٩٠ .

(٢) المثبت من أصولنا . وفي (م) : « لذادت » .

(٣) في (ق) و (ع) : « عارياً » .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٩٠ .

(٥) التقريب : ٤١ .

(٦) في (ق) : « ترتب » .

(٧) في (ص) : « عليه » .

(٨) انظر : التدريب ١/١٤٣ .

قَالَ النَّاظِمُ [1] : « وعلى هَذَا عملُ أهلِ الحديثِ ، فَقَدْ صحَّح غيرُ واحدٍ من المُعاصِرينَ لابنِ الصلاحِ وبعدَهَ أحاديثَ لَمْ نجدْ لَمَنْ تقدَّمَهُم فيها تصحيحاً ، كأبي الحسنِ ابنِ القَطَّانِ [2]، والضياءِ المَقْدَسِيِّ [3]، والزَّكِيِّ عَبْدِ العظيمِ [4]، ومَنْ بَعْدَهُم » [5]. انتهى.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١٤٩/١ .

(٢) هو الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن بن القطان الفاسي، توفي سنة (٦٢٨ هـ) صاحب كتاب " بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام " وهو كتاب نفيس ؛ فيه الفوائد والعوائد ، والنكت العلمية الدقيقة ، والمادة الغزيرة في الجرح والتعديل ، طبع سنة ١٩٩٧ م . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٢٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٤٠٧/٤ .

(٣) هو الإمام الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي الحنبلي المقدسي ، صاحب " المختارة " توفّي سنة (٦٤٣ هـ) . تذكرة الحفاظ ١٤٠٥/٤ ، والعبر ١٧٩/٥ ، وذيل طبقات الحنابلة ٢٣٦/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٤/٥ .

(٤) هو الحافظ الكبير عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة زكيّ الدين أبو محمد المنذري ، صاحب " الترغيب والترهيب " ، توفي سنة (٦٥٦ هـ) . تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٦ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٢١٢ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٧٧ .

(٥) لم يدرك المصنف –ومن قبله الإمام النّوويّ والعراقي– كلام ابن الصلاح ؛ إذ أنّ ابن الصّلاح لم يرد غلق باب التصحيح والتضعيف، وإنّما أراد صعوبة الأمر وليس كلّ واحدٍ يستطيع ذلك، وقد بحث محقق" الشذا الفياح ": صلاح الدين فتحي هلل، هذه المسألة بحثاً مستفيضاً – رأينا نقله بحروفه لفائدته وأهميته –، فقد قال: « لم يحسن التعقّب على ابن الصلاح –رحمه الله– والتشنيع عليه بحجّة أنّه يمنع من التصحيح، ويدعو إلى إغلاق هذا الباب ، لأن ذلك لم يرد في كلامه أصلا ، كيف وهو يقول : « إذا وجدنا ... حديثا صحيح الإسناد ...لا نتجاسر على جزم الحكم ...» ؟ فلاشك أن ذلك يحتاج إلى نظر وبصر بالتصحيح. ومثل ذلك قوله في « الفائدة الأولى » (١٥٢) : « ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق » .

وقوله في « نوع الحسن » (١٨٠) : « وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث » .

وقوله في « نوع الشاذ » (٣٤٣) : « إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه ... فانظر في هذا الراوي ... استحسنا حديثه ذلك ، و لم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف ... رددنا ما انفرد به ... » .

وقوله في « معرفة زيادات الثقات » (٢٥٠): « وذلك فن لطيف تستحسن العناية به » . =

= وقوله في « معرفة الحديث المعلّل » (ص ٢٥٩) : « ... وإنّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ... ، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضمّ إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول ... بحيث يغلب على ظنّه ذلك فيحكم به أو يتردّد فيتوقف فيه » .

وقوله في « معرفة المضطرب » (ص ٢٦٩) : « وإنّما نسمّيه مضطرباً إذا تساوت الروايتان ، أما إذا ترجّحت إحداهما ... الخ » .

وقوله في « معرفة الموضوع » (ص ٢٧٩) : « ... ولا تحلّ روايته ... إلا مقروناً ببيان وضعه ... » .

وقوله في « معرفة المقلوب » (ص ٢٨٧) : « وإنّما تقول : قال رسول الله ؟ فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولاً » .

فكل ذلك يدلّ على إعمال القواعد والبحث والتفتيش في الأسانيد والحكم عليها بما تستحق حسب القواعد. وهذا خلاف ما فهمه النووي وغيره من كلام ابن الصلاح .

وقد صحّح ابن الصلاح وحسّن في كلامه على " الوسيط " للغزالي .

والغريب أنّ النووي والعراقي وابن حجر قد وقفوا على كلامه هذا ، فنقل منه العراقي في مواضع منها في تخريج الإحياء للغزالي (١/٢٠١ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ط: الإيمان بالمنصورة)، وقد نقل منه ابن حجر في مواضع لا تحصى من كتابه : " تلخيص الحبير " منها : ١/٤٧ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ١٢٧ ، ١٤٣. ط : ابن تيمية .

وقد صحّح ابن الصلاح –رحمه الله– وحسّن في كلامه هذا ، وذكر ابن حجر متابعة النووي لابن الصلاح –رحمهم الله– على بعض أحكامه ، فكيف فاتهم ذلك ؟! ففهموا أنّ ابن الصّلاح يمنع من التصحيح والتحسين ؟! ولابن الصّلاح –رحمه الله – "أمالي" يتكلم فيها على الأحاديث وقفت على الجزء الثالث منها .

ومن نظر فيه رأى نفس عالم محدّث يسرد الحديث وما يشهد له مع الكلام عليه .

بل لماذا ألّف ابن الصلاح – رحمه الله – " مقدمته " في علوم الحديث ؟ ووصف كتابه هذا بكونه : « ... أباح بأسراره – (يعني : علم الحديث) – الخفيّة وكشف عن مشكلاته الأبيّة ، وأحكم معاقده ، وقعّد قواعده ، وأنار معالمه ، وبيّن أحكامه ، وفصّل أقسامه ، وأوضح أصوله ، وشرح فروعه وفصوله ، وجمع شتات علومه وفوائده ، وقنص شوارد نكته وفرائده » .

وذكر أنّ الله عز وجل منّ بهذا الكتاب : « حين كاد الباحث عن مشكله لا يلقى له كاشفاً ، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً » كما ذكر ذلك في " مقدمة كتابه " (١٤٦) .=

= فلماذا ألفه إذاً إذا كان لا يرى جواز التصحيح في هذه الأعصار ؟ جواز ذلك لما ألّف للناس كتاباً يعلمهم سبيل التصحيح والتحسين والحكم على الأحاديث بما تستحق .

ثم رأيت أبا الحارث علي بن حسن الحلبي – حفظه الله – يقول : ((كلام ابن الصلاح يفهم منه التعسير لا مطلق المنع)) كما في حاشية " الباعث " ١ / ١١٢ ط دار العاصمة ، و لم يذكر دليله على ذلك .

هذا وقد استشكل قول ابن الصلاح – رحمه الله – : ((فآل الأمر في معرفة الصحيح والحسن ، إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها ، لشهرتها ، من التغيير والتحريف)) .

فقال ابن حجر في " النكت " ١/٢٧٠ : ((... فيه نظر ؛ لأنّه يشعر بالاقتصار على ما يوجد منصوصاً على صحته وردّ ما جمع شروط الصحة إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين ... الخ)) .

وقال أيضاً ١/٢٧١ : ((كلامه (يعني: ابن الصلاح) يقتضي الحكم بصحة ما نقل عن الأئمة المتقدّمين فيما حكموا بصحته في كتبهم المعتمدة المشهورة والطريق التي وصل إلينا بها كلامهم على الحديث بالصحة وغيرها هي الطريق التي وصلت إلينا بها أحاديثهم ، فإن أفاد الإسناد صحة المقالة عنهم ، فليفد الصحة بأنّهم حدّثوا بذلك الحديث ويبقى النظر إنما هو في الرجال الذين فوقهم ، وأكثر رجال الصحيح كما سنقرره)) . أهـ .

وحمله الدكتور المليباري – حفظه الله – في كتابه " تصحيح الحديث " (٢٦) على أنّ معناه: ((معرفة صحة أو حسن أحاديث الأجزاء ونحوها ، وليس مطلق الأحاديث)).

ثم عاد فقال (ص ٢٩): ((على أنّ الأمر إذا لم يكن كما ذكرناه سابقاً فلا يخلو قوله : (فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف) من تناقض صريح، كما بينه الحافظ ابن حجر ... الخ)). أ.هـ.

والظاهر أنّ مراد ابن الصلاح من قوله: ((فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن ... الخ)) مطلق الأحاديث .

ويكون قوله : ((إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم)) بمعنى ما ذكره أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة ، لا ما نصّوا على صحته أو حسنه ويؤيده أنه عطف على كلامه هذا قوله: ((وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك ، إبقاء سلسلة الإسناد ... الخ)) ، فالمراد معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن المصّنفات المعتمدة ، ويحتمل أن يعود الضمير إلى أبعد مذكور وهو قوله : ((إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث ، وهذا يحتاج إلى قرينة ومع ذلك لا يستقيم عود الضمير على قوله : ((ما نصّ عليه أئمة الحديث)) إلا بالمعنى المذكور هنا من تفسير ((النصّ)) هنا بمعنى ذكر الأسانيد في مصنفاتهم لا بمعنى ((النصّ)) على الصحة أو الحسن ، إذ لم يقل أحد بأنّ ما ورد في الكتب المعتمدة كالسّنن وغيرها مما لم ينصّ على صحته إنّما يتداول من أجل إبقاء سلسلة الإسناد التي خصّت بها هذه الأمة . =

وما قِيلَ : « مِن أنَّ ذَلِكَ لا يَنْتَهِضُ دليلاً عَلَى ابنِ الصَّلاح » ، فِيهِ وَقْفَةٌ .

حُكْمُ الصَّحِيْحَيْنِ والتَّعْلِيْق [1]

٤٠. وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا كَذَا لَهُ ، وَقِيْلَ ظَنّاً وَلَدَى

٤١. مُحَقِّقِيْهِمْ قَدْ عَزَاهُ (النَّوَوِيْ) وَفِي الصَّحِيْحِ بَعْضُ شَيءٍ قَدْ رُوِيْ

= ويؤيد ذلك أيضاً عدوله – يعني ابن الصلاح – عن التعبير بالنصّ على الصحة واقتصاره على مجرد النصّ على هذه الأسانيد .

ويؤيد ذلك قوله في « الفائدة السابعة » (١٦٩) : « وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرّجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك كما سبق ذكره ...»، وقوله في « الفائدة الثامنة » (١٧٣) : « إذا ظهر – بما قدمناه – انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن ، في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة ... » .

وقوله في كلامه على « جواز العمل اعتماداً على ما يوثق به من الوجادة » (٣٦٠) : « قطع بعض المحققين من أصحابه . (يعني : الشافعي) . في (أصول الفقه) بوجوب العمل به عند حصول الثقة به ، وقال : « لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدّثين لأبوه » . وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصر المتأخرة ، فإنّه لو توقّف العمل فيها على الرواية لانسدّ باب العمل بالمنقول ، لتعذّر شرط الرواية فيها على ما تقدّم في النوع الأول » . أ .هـ .

وعلى هَذَا التأويل المذكور هنا يزول التعارض الظاهري بَيْن أجزاء كلام ابن الصَّلاح – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى – وهذا التأويل يحتاج إلى تدبّر فَلا تبادر بالإنكار –رعاك الله–.

وتبقى بعض أشياء لعلّي أذكرها في موضع آخر يناسبها إن شاء الله ذلك وقدره بمنّه وكرمه سبحانه وتعالى » . انتهى كلامه . الشذا الفياح ١ / ٧٧ – ٨٠ .

(١) قال البقاعي : ل ٤٥/ أ : « عطفه التعليق من عطف الخاص على العام ، وصرّح به ؛ لأن الصحة والضعف يتجاذبانه ، فمن حيث ضمه إلى الصحيح يظن به الصحة ومن حيث قطعه وسوقه غير مساق الكتاب يظن به غير ذلك » .

جملة ما في صحيح البخاري من التعاليق واحدٌ وأربعون وثلاث مئة وألف حديث ، وغالبها مكرر مخرّجٌ في الكتاب أصوله أو متونه ، وليس في الكتاب من المتون التي لم تخرّج في الكتاب – ولو من طريق أخرى – إلا مئة وستون حديثاً . وقد جمع الحافظ ابن حجر جميع هذه التعاليق ووصلها في كتاب مستقل سماه : " تغليق التعليق " .

أما صحيح مسلم فإنّ التعاليق الواردة فيه اثنا عشر . وكلّ حديث منها رواه متصلاً ثم عقبّه بقوله : « رواه فلان » ، غير حديث أبي جهيم فإنّه لم يصله ، وعلى هذا فليس في صحيح مسلم بعد المقدمة حديث معلّق لم يصله إلا حديث أبي جهيم . مقدمة شرح النووي ١٨/١ ، والإرشاد ١٢٧/١ والتعليق عليه ، وهدي الساري : ٤٦٩ .

٤٢. مُضَعَّفٌ وَلَهُمَا بِلا سَنَدْ أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمْ فَصَحِّحْ ، أو وَرَدْ

٤٣. مُمَرَّضاً فَلا ، وَلَكِنْ يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الأَصْلِ لَهُ كَذَا (يُذْكَرُ)

(**حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ**) فِيمَا أُسْنِدَ فِيهِما ، وغيرِهِ (و) حُكْمُ [1] (**التَّعْلِيقِ**) الواقعِ فيهما مَعَ تعريفه .

(**وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا**) أي : البخاريُّ وَمُسْلِمٌ مجتمعين ومنفردين ؛ لتلقِّي الأُمَّةِ المَعْصُوْمَةِ في إجماعِها بخبر [2] : « لاَ تَجْتَمِعُ أُمَّتِيْ عَلَى ضَلاَلَةٍ » [3] لذلك بالقَبُولِ .

وهذا [4] يُفيدُ عِلماً نظرياً؛ لأنَّ ظنَّ مَنْ هُوَ مَعْصومٌ من الخطإِ لا يُخطِئُ [5].

(**كَذَا لَهُ**) أي : لابنِ الصَّلاحِ . أي : كَذَا قالَه تَبَعاً لِجَماعةٍ [6] .

وحاصِلُه : أنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ قَطْعاً ، وأنَّهُ يُفيدُ عِلْماً .

(**وَقِيلَ:**) صَحيحٌ ، أَوْ يُفيدُ (**ظَنّاً**) بنَصبِهِ عَلَى الأول تمييزاً ، وعلى الثَّاني مفعولاً.

(و) هَذَا القولُ (**لَدَى**) أي : عِنْدَ (**مُحقِّقِيهِمْ**) ، وأكثرِهم ، هُوَ المُعتبرُ ، كما (**قَدْ عَزَاهُ**) إليهِم (**النَّوويْ**) مُحْتَجّاً بأنَّ أخبارَ الآحادِ لا تفيدُ [7] إلاَّ الظنَّ ، ولا يلزمُ من

---

(١) في حاشية (ق) تعليقة للعلامة الآلوسي ، قال فيها : « قوله وحكم التعليق : أعاد لفظ الحكم للإشارة إلى أن التعليق معطوف على الصحيحين ولا يبعد رفعه بالعطف على حكم بل قيل هو أولى لأن المتن لم يقتصر على حكم التعليق بل ذكر تعريفه أيضاً » .

(٢) في (ق) و (ع) : « الخبر » .

(٣) أخرجه عبد بن حميد (١٢٢٠) ، والمزي في تهذيب الكمال ٣٠١/٨ من طريق أبي المغيرة عن معان بن رفاعة عن أبي خلف الأعمى عن أنس. وورد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله لا يجمع أمتي ، أو قال أمة محمّد ﷺ ، على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار » . أخرجه الترمذي (٢١٦٧) ، وفي علله الكبير (٥٩٧) ، وقال : « هذا حديث غريب من هذا الوجه » .

(٤) في (ص) : « وهذا فيما » .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٨ .

(٦) قال الإمام العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٥٦/١ : « وقد سبقه إلى نحو ذلك محمّد ابن طاهر المقدسيّ ، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف » .

(٧) في (ق) : (تفيد) .

إجماعِ الأمَّةِ عَلَى العملِ بما فيهما إجماعَها عَلَى أنَّه مقطوعٌ بأنَّه من كلام النَّبيِّ ﷺ [1] .

(**وَفِي الصَّحِيْحِ**) لكلٍّ من البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ (**بَعْضُ شَيءٍ**) من أحاديثهما (**قَدْ رُوِيْ مُضَعَّفٌ**) – بالرفع – صفةٌ لـ (**بَعْض**) ، وفِي نسخةٍ : (**مضعفاً**) –بالنصب– بالحاليةِ [2] [3] .

وأشارَ – كَما قَالَ : بـ(**بعض شيءٍ**) – إلى تَقْليلِ ذَلِكَ ، وحاصِلُه استثناءُ ذَلِكَ مِمَّا ذكرَ .

ومِنْ ثَمَّ قَالَ ابنُ الصلاحِ : « سوى أحرفٍ يسيرةٍ ، تكلَّم عليها بعضُ أهلِ النَّقْدِ من الحُفَّاظِ ، كالدَّارَقُطْنِيِّ ، وَهِيَ معروفةٌ عِنْدَ أهلِ هَذَا الشأنِ » [4] .

قَالَ شَيْخُنا : « وسِوى مَا وقعَ التَّجَاذُبُ [5] بَيْنَ مَدْلولَيهِ حيثُ لا ترجيحَ لاستحالةِ أنْ يُفيْدَ المُتَناقِضَانِ العِلْمَ بصدْقِهمَا ، من غَيْرِ ترجيحٍ لأحدهِما عَلَى الآخر » [6] .

قَالَ : « وَقَدْ ضعَّفَ الدَّارَقُطْنِيُّ من أحاديثِهما مئتينِ وَعَشَرة ، يختصُّ البخاريُّ بثمانينَ إلا اثنينِ . ومسلمٌ بمئة ، ويشتركانِ في اثنينِ وثلاثينَ » [7] .

---

(١) قال النّوويّ : « وخالفه – يعني : ابن الصلاح– المحققون والأكثرون ، فقالوا : يفيد الظن ما لم يتواتر ». التقريب : ٤٠ . وبنحو قول النّوويّ قال العز بن عبد السلام ، وانظر في هذه المسألة : صيانة صحيح مسلم : ٨٥ ، وشرح النّوويّ لصحيح مسلم ١/١٢٨ ، وشرحه لصحيح البخاريّ : ٤٠ ، والباعث الحثيث ٣٥-٣٦ ، والنسخة المحققة ١/١٢٦ ، ومحاسن الاصطلاح : ١٠١ ، والمقنع ١/٧٦-٧٧ ، والتقييد والإيضاح : ٤١ ، والنكت لابن حجر ١/٣٧١-٣٧٦ .

(٢) في (ق) : « على الحالية » .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٥٥ والتعليق عليه ، والنكت الوفية (ل ٤٥/ ب) .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨ .

(٥) أي : التخالف – كما في نسخة – والمراد : التعارض . شرح عليّ القاري : ٤٣ .

وكتب فوق هذه الكلمة في نسخة (ق) : « التناقض » . وفي (ع) حاشية نصها قوله : « التجاذب ، أي : التعارض » .

(٦) النّزهة : ٧٤-٧٥ .

(٧) هدي الساري : ٣٤٦ .

قَالَ الناظم في نُكَتِهِ : « وَقَدْ أجابَ عنها العلماءُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فليْسَتْ يسيرةً [1] بَلْ كثيرةً ، وَقَدْ جمعتُها في تصنيفٍ مَعَ الجوابِ عنها » [2] .

قُلْتُ : ما رَدَّ بِهِ عَلَى ابنِ الصلاح من أنَّها كثيرةٌ ، يُرَدُّ بِهِ عَلَيْهِ أَيْضاً ، لموافقتِه كَمَا مَرَّ . فالأَوْجَهُ أنْ يُقالَ : إنَّ كَثرتَها إنَّمَا هِيَ كثرتُها في نَفْسِها ، فَلا يُنافي كونَها يسيرةً بالنظر إلى مَا لَمْ يضعَّفْ في " الصَّحِيحين " [3] .

ثُمَّ بيَّن حُكمَ التعليقِ الواقعِ فيهما ، فَقالَ :

(**وَلَهُمَا**) ، أي : البخاريِّ وَمُسْلِمٍ في " صَحِيحَيْهِما " (**بلا سَنَدْ**) أصلاً أَوْ كاملٍ (**أَشْيَا**) — بالقصرِ للوزنِ ، أَوْ لنيةِ الوقفِ — . كـ : قَالَ النَّبيُّ ﷺ ، أَوْ [4] قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ - رضيَ اللهُ عَنْهُمَا - ، أَوْ الزُّهْرِيُّ ، أَوْ يُروى عَنْ فُلَانٍ ، أَوْ يُذْكَرُ عَنْهُ ، كَما سيأتي ، وذلك كثيرٌ في البُخَارِيِّ ، قليلٌ في مُسْلِمٍ .

---

(١) في (ع) : « يسيرة في نفسها » .

(٢) التقييد والإيضاح : ٤٢ .

قلنا : نعم هي ليست باليسيرة ، فقد بلغت انتقادات الدارقطني وحده (٢١٨) ، وهذا فيما سوى ما انتقده أبو مسعود الدمشقي ، وأبو الفضل بن عمار ، وأبو علي الجياني .

ولربما أراد ابن الصلاح أنها يسيرة نسبياً إلى ما لا انتقاد عليه . والحقيقة أن هذه الانتقادات تتفرع عن الأقسام الآتية :

١- الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث .

إذ قد ينفرد ثقة بزيادة لا يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه ، فتحميل هذا الثقة تبعه أنه قد يكون غلط ؛ ظن مجرد ، وغاية ما فيها أنها زيادة ثقة لا تنافي رواية الأحفظ والأكثر .

٢- الحديث الذي قد يرويه تابعي،المشهور أن روايته عن صحابي معين سمع منه ، فيروي الحديث بواسطة عن ذلك الصَّحَابيّ ،فيعلل الأول بزيادة الراوي في الطريق الثانية.وهذا مندفع بأنه لا مانع من كون ذلك التابعي قد سمع ذلك الحديث بعينه من ذلك الصحابي مباشرة ثم سمعه بواسطة وهكذا يكون الأمر فيمن بعدهم .

٣- أن يشير صاحب الصحيح إلى علته ، كأن يرويه مسنداً ثم يذكر أنه روي مرسلاً ، فهذا من صاحب الصحيح ترجيح لرواية الواصل على المرسل .

٤- ما يكون مداراً للاجتهاد وتكون علته مرجوحة بالنسبة إلى صحته .

وانظر : نكت الزركشي ١ / ٢٨٧ ، والتقييد والإيضاح ٤٢ ، وابن حجر ١ / ٣٨٠ .

(٣) انظر : النكت لابن حجر ١/ ٣٨٠ .

(٤) في (م) : « أو كما » .

حَتَّى قَالَ النَّاظِمُ [1] : « ليسَ عِنْدَهُ بَعْدَ مُقدِّمةِ الكتابِ حديثٌ لَمْ يُوصلْهُ فِيهِ سِوى موضعٍ واحدٍ في التيمُّمِ ، وَهُوَ حَدِيثُ أبي الجُهَيْمِ [2] بنِ الحارِثِ بنِ الصِّمَّةِ [3] : « أقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بِئْرِ جَمَلٍ [4]... الحَدِيثَ ».

قَالَ فِيهِ مسلمٌ : « وروى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ » [5] ، ولم يُوصِلْ إسنادَهُ إلى اللَّيْثِ ، وَقَدْ أسندَهُ البُخَارِيُّ عَنْ يحيى بنِ بُكَيْرٍ عَنْ اللَّيْثِ [6] .

(فإنْ يَجْزِمْ) : المُعَلِّقُ [7] منها بشيءٍ من ذَلِكَ ، كـ : « قَالَ » و « ذَكَرَ » و « زادَ » و « رَوَى » فلانٌ (**فَصَحِّحْ**) [8] أنتَ عَمَّنْ علَّقَهُ عَنْهُ ؛ فإنَّ مُعَلِّقَهُ لا يستجيزُ إطلاقَهُ ، إلاَّ وَقَدْ صَحَّ عِنْدَهُ عَنْهُ [9] .

(**أَوْ**) لَمْ يجزم بِهِ ، بَلْ (**وَرَدْ مُمَرَّضاً فَلا**) تُصَحِّحْهُ عَملاً بِظاهِرِ الصِّيْغةِ ، ولأنَّ استعمالَها في الضَّعيفِ أكثرُ مِنْهُ في الصحيحِ [10] .

وَحَمَلَ ابنُ الصَّلاح قولَ البُخَارِيِّ:«مَا أَدْخلتُ فِي كِتَابِي الجامِعِ إلاَّ مَا صَحَّ »[11]، وقولُ الأئِمَّةِ : « مَا فِيهِ مَحكومٌ بصحَّتِهِ » عَلَى أنَّ المُرادَ مَقاصدُ الكتابِ ومَوْضُوعُهُ ، ومتُونُ الأبوابِ ، دُوْنَ التَّراجِمِ ونحوِها [12] .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١٥٩/١ – ١٦٠ .

(٢) في (م) : « الجهم » . ويجوز فيه الوجهان ، انظر : تهذيب التهذيب ٦١/١٢ .

(٣) بكسر المهملة وتشديد الميم . التقريب (٨٠٢٥) .

(٤) موضع في المدينة . انظر : معجم البلدان ٢٩٩/١ .

(٥) صحيح مسلم ١٩٤/١ (٣٦٩) .

(٦) صحيح البخاريّ ٩٢/١ عقب (٣٣٧) .

(٧) في (م) : « أي المعلق » .

(٨) في (ق) و (م) : « فصححه » .

(٩) شرح التبصرة والتذكرة ١٦١/١ .

(١٠) المصدر السابق .

(١١) معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٥ .

(١٢) المصدر السابق .

قلنا : هذا كلام صحيح ، فالمحكوم بصحته هو ما روي بالسند المتصل ، أما ما ذكر تعليقاً فهو ليس من نمط الصحيح كما سبق بيان ذلك ، ولكن هنا مسألة ينبغي التنبيه عليها ، وهي أنّه قد تتابع الذين كتبوا في المصطلح ، على أن ما ذكره البخاري بصيغة الجزم صحيح إلى من علّقه إليه ، ويبقى النظر فيمن أبرز من=

=رجاله ، وهذا لم يصرّح به البخاري ، وإنّما بني على استقراء ناقص غير تام ، فالصواب أنّ هذه القاعدة كلية لا أغلبية ، وأن تعاليق البخاري لا يتم الحكم على المروي منها بشيء من الصحة ولا الحسن ولا الضعف إلا بعد الكشف والفحص عن حال ما علّقه،وقد علّق البخاريّ حديث عائشة: ((كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه)) بصيغة الجزم ، مع أنّه لا يصحّ على شرطه ، بل على شرط غيره ، فخبر عائشة هذا أخرجه مسلم في " صحيحه ". وذكر أيضاً بصيغة الجزم حَدِيث بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن النبيﷺ: ((الله أحق أن يستحيى منه من الناس)) ، وهو ليس من شرطه قطعاً ، ولهذا لما علّق في النكاح شيئاً من حديث جدّ بهز لم يجزم به ، بل قال : ويذكر عن معاوية بن حيدة .

وقال في : ((باب : العرض في الزكاة)) : وقال طاووس : قال معاذرضي الله عنه لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب خميس أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة ، ورجاله ثقات إلا أن طاووساً لم يسمع من معاذ، فهو منقطع .

وعلّق حديث جابر في كتاب العلم بصيغة الجزم ، فقال : ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد .

وعلّقه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض ، فقال: ويذكر عن جابر ، عن عبد الله بن أنيس، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : ((يحشر الله العباد ، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد ، كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان)) .

وقد قال الحافظ : جزم به حيث ذكر الارتحال فقط ؛ لأنّ الإسناد حسنٌ وقد اعتضد ، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به ؛ لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الربّ ، فإنه يحتاج إلى تأمل ، فلا يكفي مجيء الحديث من طرق مختلف فيها ولو اعتضد .

وما علّق بصيغة التمريض ، منها ما هو صحيح على شرطه ، وقد أورده في موضع آخر من " جامعه " ففيه ٤٤/١ في المواقيت ، باب : ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعاً : ويذكر عن أبي موسى قال : كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فأعتم بها ، وقد رواه موصولاً (٥٦٧) في باب : فضل العشاء ... ، ولفظه فيه : فكان يتناوب رسول الله ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم .

وقال في كتاب الطب ٧٦/١٠ ، باب : الرقي بفاتحة الكتاب : ويذكر عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، ثم أسنده (٥٧٣٧) في الباب الذي بعده من حديث ابن أبي مليكة،عن ابن عباس في قصة ، وفيه قوله ﷺ : ((إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله)) .

ومما أورده بصيغة التمريض ، ولم يورده في موضع آخر من كتابه ، وهو صحيح ، ما جاء في كتاب الآذان من " صحيحه " ٢٠٤/٢ : ويذكر عن النبي ﷺ : ((ائتموا بي وليأتم بكم من بعدكم)) ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في " صحيحه " (٤٣٨) من طريق أبي نضرة العبدي ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً ، فقال لهم : ((تقدموا فأتموا بي ، وليأتم بكم من بعدكم ...)) .

وجاء في كتاب الصلاة ٢٥٥/٢ : ويذكر عن عبد الله بن السائب قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى أو هارون أو ذكر عيسى أخذته سلعة ، فركع ، وهو حديث صحيح أخرجه=

(**وَلكِنْ**) إيرادُ المعلّق لذلك [1] في أثناءِ صَحِيحِه (**يُشْعِرُ بِصحَّةِ الأصْلِ لَهُ**) إشعاراً يُؤنَسُ بِهِ ويُرْكَنُ إليهِ [2] .

وألفاظُ التَّمريضِ: (**كـ: يُذْكَرُ**)، و« يُروى » ، و« يُقالُ » ، و« ذُكِرَ » ،و«رُوِيَ»، و « قِيلَ » . وكتعليقِهما تعليقُ كُلِّ مَنِ التزَم الصِّحَّة .

٤٤. **وَإنْ يَكُنْ أوَّلُ الاسْنَادِ حُذِفْ مَعْ صِيغَةِ الجَزْمِ فَتَعليقاً عُرِفْ**

٤٥. **وَلَوْ إلى آخِرِهِ ، أمَّا الَّذِي لِشَيْخِهِ عَزَا بـ (قَالَ) فَكَذِي**

٤٦. **عَنْعَنَةٍ كَخَبَرِ المُعَازِفِ لا تُصْغِ (لِابْنِ حَزْمٍ) المُخَالِفِ**

ثُمَّ عرَّف التعليقَ بقولِه : (**وإنْ يَكُنْ أوَّلُ**) رواةِ (**الاسْنَادِ**) بدرج الهمزة ، من جهة المعلّقِ (**حُذِفْ**) واحداً كَانَ أوْ أكثرَ ، وعزا الحَدِيثَ لَمَنْ فَوْقَ المحذوفِ (**مَعْ**) ذِكْرِ (**صِيغَةِ الجَزْمِ**) ، بَلْ أوْ صِيغةِ التَّمريضِ ، كما قَالَهُ النَّوويُّ وغيرُهُ ، (**فتعليقاً**) أي : فبالتَّعليقِ (**عُرِفْ**) عِنْدَ أئمَّةِ هَذَا الشأنِ .

(**فتعليقاً**):منصوبٌ بِنَزْعِ الخافضِ،ويجوز نصبُه بـ(**عُرِفَ**) بتَضْمينه مَعْنَى «سُمِّيَ».

والتعليقُ مأخوذٌ من تعليقِ الجدارِ ، وتعليقِ الطَّلاقِ [3] ، ونحوِه ؛ بجامعِ قَطْعِ الاتِّصَالِ [4] .

=مسلم (٤٥٥) في الصلاة،باب: القراءة في الصبح، من طرق عن عبد الله بن السائب ... ، وهذه الأمثلة وغيرها أيضاً تدّل على أنّ استعمال صيغة ما لم يسم فاعله قد يكون لمعنى غير التمريض،كاختصار السند، أو الاقتصار على بعضه،أو إيراد الحديث بالمعنى،وغير ذلك من الوجوه،وهذا شائع ذائع في كتب المتقدمين من الأئمة كالشافعي في " الأم " فإنه يذكر فيه أحاديث كثيرة بصيغة التمريض ، وهي في الصحيحين أو أحدهما ، وكذلك البغوي في "شرح السنة" حين يطوي السند ، يورد الحديث بصيغة التمريض ، وكثير مما جاء كذلك صحيح . إفادة من تعليقات الشيخ شعيب الأرنؤوط على العواصم ٤٢/٣ – ٤٤ .

(١) في (ق) : « كذلك » .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ١٠٤ .

(٣) انظر: النكت لابن حجر ٦٠٣/٢ .

(٤) انظر : النكت الوفية : ٥٣/أ ، معرفة أنواع علم الحديث : ١٧٥ ، وتعقبه البلقيني في محاسن الاصطلاح : ١٦٢ ، فراجعه تجد فائدة ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦٧/١ .

(**ولو**) حَذَفَ رواةَ الإسنادِ من أوّلِهِ (**إلى آخِرِهِ**) بأن اقتصرَ عَلَى الرسولِ ﷺ في المرفوعِ، أَوْ عَلَى الصَّحَابِيِّ في الموقوفِ، فإنَّه يُسَمَّى تَعْليقاً [1].

وأمَّا مَا حُذِفَ من آخرِهِ أَوْ أثنائِهِ فَلَيْسَ تَعْليقاً، لاختصاصِهِ بألقابٍ غيرِهِ، كالعَضْلِ، والقَطْعِ، والإرسالِ.

(**أَمَّا الذِي لشَيْخِهِ**)، أي: أَمَّا الذِي (**عَزا**) هُ مصنِّفٌ لشيخِهِ (**بـ: قَالَ**) [2]، أَوْ زادَ، أَوْ نحوِهِ مِنْ صِيَغِ الجَزْمِ (**فكَ**) إسنادٍ (**ذي عَنْعَنَةٍ**). فيكونُ متصلاً من البُخَارِيِّ، ونَحْوِهِ؛ لِثُبوتِ اللِّقاء، والسَّلامةِ مِنَ التَدْليسِ، إذْ شَرْطُ اتِّصَالِ المُعَنْعَنِ ثبوتُ ذَلِكَ، كما سيأتي في محلِّه؛ فلا يكونُ ذَلِكَ تَعْليقاً [3].

وَقِيلَ: إنَّه تَعْليقٌ؛ وَعَلَيْهِ جَرى الحُمَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ [4]،وتوسَّطُ بعضُ مُتَأخّرِي المَغَارِبَةِ، فوسمَ ذَلِكَ بالتعليقِ المتَّصلِ مِن حَيْثُ الظاهرُ، المنفصلِ من حيثُ المعنى، لكنَّهُ أدرجَ مَعَهُ «قَالَ لي»،ونحوها،مما هُوَ مُتَّصِلٌ جزماً،ونُوْزِعَ فِيهِ كما سيأتي في أقسامِ التَّحمُّلِ [5].

والمختارُ الذي لا مَحِيْدَ عَنْهُ، كما قَالَ شيخُنا: «إنَّ حكمَ «قَالَ» في الشيوخِ مثلُ غيرِها من التعاليقِ المجزومةِ» [6]، وأمثلةُ ذَلِكَ كثيرةٌ.

(**كخَبَرِ الْمَعازِفِ**) – بفتح الميمِ، وبالزاي والفاءِ – أي: آلات الملاهِي، حيثُ قَالَ البُخَارِيُّ في «بابِ الأشْرِبةِ»: قَالَ هِشامُ بنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بنُ خالدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدُ الرحمانِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ،قَالَ: حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بنُ قيسٍ، قَالَ حَدَّثَنِي عبدُ الرحمانِ ابنُ غَنْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عامرٍ، أَوْ أَبُو مَالِكٍ الأشعريُّ أنَّه سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ [7]،

---

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٦٨/١ والتعليق عليه، والإرشاد ١٩٤/١.

(٢) في (م): «يقال».

(٣) قال الإمام العراقي: هكذا جزم به ابن الصلاح في الرابع من التفريعات التي تلي النّوع الحادي عشر. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٦٩/١.

(٤) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٦٦/١، والنكت الوفية: ٥٢/ب، والإرشاد ١٩٣/١.

(٥) انظر: النكت لابن حجر ٦٠٠/٢-٦٠١.

(٦) انظر: النكت لابن حجر ٦٠١/٢-٦٠٢، وفتح الباري ٥٢/١٠-٥٣.

(٧) المثبت من الأصول وفي (م): «عليه وسلم».

يَقُولُ : « لَيَكُوْنَنَّ فِيْ أُمَّتِيْ أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّوْنَ الحِرَ وَالحَرِيْرَ وَالخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ » [1] .

فهذا حُكْمُهُ الاتِّصَالُ، أَوْ التعليقُ عَلَى ما مرَّ؛لأنَّ هِشاماً من شُيُوخِ البخاريِّ [2]وَقَدْ عزاهُ إليهِ بـــ « قَالَ » فاعتمدْ ذَلِكَ [3] ، و (**لا تُصْغِ**) ، أي : تَمِلْ (**لابْنِ حَزْمٍ**) الحافظِ أبي مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ سعيدِ بنِ حَزْمٍ،فَهُوَ منسوبٌ لجدِّ أبيهِ (**المُخَالِفِ**) في ذَلِكَ ، وغيرِهِ ؛ لجمودِهِ عَلَى الظاهرِ ، حيثُ حكمَ في موضعٍ من " محلاَّه "[4]بعدمِ اتِّصَالِ ذَلِكَ.

وقالَ في الحديثِ المذكورِ : إنه مُنْقَطِعٌ ، لَمْ يَتَّصِلْ مَا بَيْنَ البُخَارِيِّ ، وَصَدَقَةَ .

وحقُّهُ أَنْ يقولَ : « وهِشامٌ » بدلَ : « وصَدَقَةُ » .

ولَمْ يَكْتفِ بذلكَ ، بَلْ صَرَّحَ لتقريرِ قولِهِ بإباحةِ الملاهي : بأنَّه مَعَ جميعِ ما في هَذَا البابِ موضوعٌ .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « ولا التفاتَ إليهِ في ذَلِكَ ، بَلْ أخطأ فِيهِ مِن وُجوهٍ ، والحديثُ صَحِيْحٌ مَعروفُ الاتصالِ بشرطِ الصَّحِيحِ » [5] .

---

(١) صحيح البخاريّ ١٣٨/٧ (٥٥٩٠) .

(٢) انظر: التاريخ الصغير ٣٨٢/٢، وتهذيب الكمال ٢٢٨/٦و٤١٢/٧،والكاشف٣٣٧/٢، وتهذيب التهذيب ٥١/١١، وقد ذكر العيني في عمدة القاري ١٧٥/٢١ الأحاديث التي رواها البخاريّ عن هشام بن عمار.

(٣) بعد هذا في (ص) : « وإن لم يصرح بالتحديث عنه ، أو الإخبار وما يقوم مقامه » .

(٤) المحلى ٥٩/٩ . قلنا : يتعجب على ابن حزم قوله هذا ، فقد قال في كتاب الإحكام ١٥١/١ : « اعلم أن العدل إذا روى عمّن أدركه من العدول فهو على اللقاء والسماع،سواء قال : أخبرنا ، أو حدّثنا ، أو عن فلان ، أو قال فلان،فكل ذلك محمول على السّماع منه » . وانظر: النكت لابن حجر ٦٠٢/٢-٦٠٣.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٧١ – ١٧٢ . قال الإمام العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٧٢/١ : « والحديث متّصل من طرق : من طريق هشام وغيره . قال الإسماعيلي في المستخرج : حدّثنا الحسن ، وهو ابن سفيان النسوي الإمام ، قال : حدّثنا هشام بن عمار فذكره . وقال الطبراني في مسند الشاميين ٣٣٤/١ (٥٨٨) حدّثنا محمّد بن يزيد بن عبد الصمد ، قال : حدّثنا هشام بن عمار » . ووصل الحديث أيضاً ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٢٦٥/٨ (٦٧١٩) والطبراني في المعجم الكبير ٢٨٢/٣ (٣٤١٧) . ووصله ابن حجر في تغليق التعليق ١٧/٥-٢٢ ، واستوفى الكلام عليه طرقاً وبحثاً . والحديث أيضاً موصول من غير طريق هشام . انظر: تغليق التعليق ٢٠/٥-٢٢ .

قَالَ : « والبخاريُّ قَدْ يفصلُ ذَلِكَ لكونِ الحديثِ معروفاً من جهة الثقات عَنْ الراوي الذي علَّقَهُ عَنْهُ ، أَوْ لكونِهِ ذكرَهُ في موضعٍ آخرَ من [1] كتابِهِ متصلاً ، أَوْ لغيرِ ذَلِكَ من الأسبابِ التي لا يصحَبُها خللُ الانقطاعِ » [2] .

نَقْلُ الْحَدِيْثِ مِنَ الكُتُبِ الْمُعْتَمَدَة

٤٧. وَأَخْذُ مَتْنٍ مِنْ كِتَابٍ لِعَمَلْ أَوِ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَلْ

٤٨. عَرْضاً لَهُ عَلى أُصُوْلٍ يُشْتَرَطْ وَقَالَ (يَحْيَى النَّوَوِي):أَصْلٍ فَقَطْ

٤٩. قُلْتُ : (وَلابْنِ خَيْرٍ) امْتِنَاعُ نَقْلٍ [3] سِوَى مَرْوِيِّهِ إِجْمَاعُ

أي : التي صحَّتْ ، أَوْ اشتهرَتْ نسبتُها لمصنِّفيها كالصَّحيحَيْن . وقدَّمَ هَذَا عَلَى الحسَنِ المشاركِ للصَّحيحِ في الحُجِّيةِ لمشابهتِهِ للتعليقِ .

(**وأَخْذُ مَتْنٍ**) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (**قَدْ جَعَلْ**) إلى آخرِهِ . أي : وأَخْذُ حديثٍ (**مِنْ كِتَابٍ**) مِنَ الكُتُبِ المُعتمدةِ (**لِعَمَلْ**) بمضمونِهِ ، (**أَوِ احْتِجَاجٍ**) بِهِ لذي مَذْهبٍ (**حَيْثُ سَاغَ**) ، أي : جازَ للآخذِ ذَلِكَ ، بأنْ يكونَ متأهلاً لَهُ ، بحيثُ يكونُ عالماً بمَضْمُونِ الحَدِيثِ ، لَهُ مَلَكَةٌ يَقْوى بها عَلَى مَعرفةِ المطلوبِ مِنْهُ في ذَلِكَ .

(**قَدْ جَعَلْ**) ، أي : ابنُ الصَّلاحِ (**عَرْضاً لَهُ**) ، أي : مقابلةً للمأخوذِ مَعَ ثقةٍ (**عَلَى أُصُولٍ**) صحيحةٍ متعدِّدةٍ ، مرويةٍ بروياتٍ متنوعةٍ [4] .

---

(١) في (ق) و (ع) : « في » .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ١٧٢ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٧٢/١ .

(٣) المثبت من النسخ و (أ) والنفائس وشرح السيوطي ، وفي (ب) و (ج) وشرح التبصرة والتذكرة : « جزمٍ » ، وسيشير إليه المصنف أنه عنده كذلك في نسخة .

(٤) قال العراقي في التقييد ٤٣ : « ما اشترطه المصنّف من المقابلة بأصول متعددة ، قد خالفه فيه الشّيخ محيي الدين النّوويّ ، فقال : وإن قابلها بأصل معتمد محقق أجزأه . قلت : وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم اشتراط تعدد الأصل ، فإنه حين تكلم في نوع الحسن أن نسخ التّرمذي تختلف في قوله : حسن أو حسن صحيح ، ونحو ذلك . قال : فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول ، وتعتمد على ما اتفقت عليه . فقوله هنا : ينبغي ، يعطي عدم اشتراط ، والله أعلم » .-

أي : أن تنوَّعَتْ ، بأنْ تعدَّدَتْ رُوَاتُه كالفِرَبْريِّ ، والنَّسَفِيِّ ، وحمَّادِ بنِ شـــاكرٍ ، بالنسبةِ لصَحِيْحِ البُخَارِيِّ .

(**يُشْتَرَطْ**) ، أي : جَعَلَهُ شَرْطاً لجوازِ الأخذِ ، ليحصلَ بِهِ جبرُ الخللِ الواقـــعِ في أثناءِ الأسانيدِ .

(**وَقَالَ**) أَبو زكريّا (**يَحْيَى النَّوَوِيْ**) بالإسكانِ للوزن ، أَوْ لنيَّةِ الوقفِ : يكفـــي عَرْضُه عَلَى (**أصْلٍ**) مُعتمَدٍ (**فَقَطْ**) ، لحصولِ الثِّقةِ بِهِ ؛ فلا يُشترَطُ التَّعدُّدُ [1] .

عَلَى أنَّ ابنَ الصَّلاحِ ، قَالَ بذلكَ في عرضِ المرويِّ ، وكلامُه في قِسْمِ الحسنِ حـين ذكر أنَّ نُسَخَ التِرمذيِّ تَختلِفُ في قوله : « حَسَنٌ » أَوْ « حَسَنٌ صَحِيْحٌ » [2] ، أَوْ نحـوِهِ ؛ قَدْ يُشيرُ – كما قَالَ الناظمُ – إلى حَمْلِ مَا قَالَهُ هنا عَلَى الاستحباب [3] ؛ فَلا مخالفةَ .

لكنْ قَدْ يفرّقُ بزيادةِ الاحتياطِ للعملِ ، والاحتجاجِ ، دُوْنَ الرِّوايةِ ، نظراً للأصـــلِ فِيْهِمَا ، وللوصفِ في الرِّوَايَةِ [4] ، إذْ متنُ الحديثِ أصلٌ [5] ، وسواءٌ فيما ذُكِرَ : أكـانَ [6] الكتابُ المأخوذُ مِنْهُ مروياً للآخذ أَمْ لا .

=قلنا : تعقّبه تلميذه ابن حجر فقال في نكته ٣٨٤/١ : « أقول : ليس بين كلاميه مناقضة ، بل كلامـــه هنا مبني على ما ذهب إليه من عدم الاستقلال بإدراك الصّحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ؛ لأنه علل صحّـــة ذلك بأنه ما من إسناد إلا ونجد فيه خللاً ، فقضية ذلك أن لا يعتمد على أحدهما ، بل يعتمد على مجمـوع ما تتفق عليه الأصول المتعددة ؛ ليحصل بذلك جبر الخلل الواقع في أثناء الأسانيد .

وأما قوله في الموضع الآخر : ينبغي أن تصحح أصلك بعدة أصول ، فلا ينافي قوله المتقـــدم ؛ لأن هـــذه العبارة تستعمل في اللازم أيضاً ، والله أعلم » . وانظر : التقريب : ٤٢ .

(١) انظر : التدريب ١٥٠/١ .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ١١٩ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١٧٤/١ .

(٤) بعد هذا في (م) : « للمقصود من الخبر في العمل والأصل دون الوصف في الاحتجاج »،وليس في شـيء من النسخ الخطية .

(٥) بعد هذا في (م) : « وكونه صحيحاً أو حسناً وصفٌ »، وليس في شيء من النسخ الخطية.

(٦) في (ع) و (ص) : « كان » بإسقاط الهمزة .

(**قُلْتُ : ولابنِ خَيْرٍ**) – بفتحِ المعجمةِ ، وسكونِ التحتيةِ – الحافظِ أبي بكرٍ مُحَمَّدٍ الأَمَوِيِّ – بفتحِ الهمزةِ – الإِشْبِيْلِيِّ [1] . (**امْتِنَاعُ**) أي : تحريمُ (**نَقْلٍ**) وفي نسخة « جَزْمٍ » . (**سِوَى**) أي: غَيْر (**مَرْوِيِّهِ**) سَوَاء أَنقَلَ [2] للرِّوايةِ أَمْ لِلْعَملِ،أَمْ لِلاحْتِجاجِ، والامتناعُ فِيهِ عِنْدَهُ (**إجماعُ**) .

وعبارتُهُ [3] : « وَقَدْ اتَّفقَ [4] العلماءُ – رَحِمَهُمُ اللهُ – عَلَى أَنَّه لا يَصِحُّ لمسلمٍ أَنْ يقولَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ كَذَا، حَتَّى يكونَ عندهُ ذَلِكَ القولُ مَرويّاً ، ولو عَلَى أقلِّ وجوهِ الرِّواياتِ؛لقولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[5].

---

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن خير بن عمر اللمتوني الإشبيلي ، مات في ربيع الأول سنة (٥٧٥ هـ) . تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٦٦ ، العبر ٤ / ٢٢٥ ، طبقات الحفاظ : ٤٨٦ .

(٢) في (ق) : « نقل » .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٧٤-١٧٥ .

(٤) تعقّبه الزركشي في نقل الاتفاق،فقد قال السيوطي في شرحه لألفية العراقي:١٢٦:«قال الزركشي في جزء لَهُ : وما نقله من الإجماع عجيب،إنّما حكي ذلك عن بعض المحدّثين ، ثم هو معارض بنقل ابن برهان ، وأبي إسحاق الإسفراييني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة،ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفيها » .

(٥) انظر : فهرست ابن خير : ١٦ – ١٧ ، وقوله هذا وصفه ابن الملقن في " المقنع " ١/٧٩ بأنه من النقول الغريبة ، ووصف استدلاله بأنّه غير مطابق لما ادّعاه .

والحديث صحيح متواتر :

وقد ورد عن عدّة من الصحابة – رضي الله عنهم – ، منهم :

جابر بن عبد الله ، عند أحمد ٣ / ٢٨٠ ، والدارمي (٢٣٧) ، وابن ماجه (٣٣) .

وخالد بن عرفطة ، عند أحمد ٥ / ٢٩٢ .

وزيد بن أرقم ، عند أحمد ٤ / ٣٦٦ .

وأبو سعيد الخدري،عند أحمد ٣/١٢و٢١و٣٩ و ٤٤ و ٤٦ و ٥٦ ، ومسلم ٨/٢٢٩ عقب (٣٠٠٤).

وسلمة بن الأكوع ، عند أحمد ٤/٤٧ و ٥٠ ، والبخاري ١/٣٨ عقب (١٠٩) .

وابن عبّاس، عند أحمد ١ / ٢٣٣ و ٢٦٩ ، والدارمي (٢٣٨) ، والترمذي (٢٩٥٠) و (٢٩٥١) .

وعبد الله بن عمرو ، عند أحمد ٢ / ١٧١ .=

وفي بعضِ الرِّوايات : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ » مطلقاً بدون تقييدٍ [1] .

وفي مطابقةِ دليلِه لمُدَّعـــاهُ نظـرٌ ، إذ لا يُقـالُ لِمَـنْ نَقَـلَ مـن " صَحِيْـح البُخَارِيِّ " – مثلاً – حديثاً ، ولا رِوايةَ لَهُ بِهِ: إنَّه كذبَ عَلَى رَسُول الله ﷺ . وافـهمَ قولَه : (نَقْلٍ) أنَّه إذَا وَجَدَ حديثاً لَهُ بِهِ روايةٌ ، سَاغَ لَهُ نَقْلُه ، وإنْ كَانَ ضَعيفاً ، لكـنْ لا يجزم بِهِ .

وقضيةُ النُّسْخةِ الثانيةِ ، أنَّ لَهُ أنْ يجزمَ بِهِ ، ولَيْسَ مُراداً .

و (امتناعُ) مبتدأٌ ، خَبرُهُ (إجْمَاعُ) ، و (لابْنِ خَيْرٍ) صلـــةُ محـذوفٍ أي : إجماعٌ منقولٌ لابن خَيْرٍ ، أَوْ خبرٌ للجملةِ بجعلِها في محلِ المبتدإِ أي : هَذَا الكـــلامُ لابـنِ خَيْرٍ .

=وابن مسعود ، عند أحمد ١ / ٤٠٢ و ٤٠٥ و ٤٥٤ ، والترمذي (٢٦٥٩) .

وعقبة بن عامر ، عند أحمد ٤ / ١٥٦ .

وعلي ابن أبي طالب ، عند أحمد ١ / ١٣٠ .

ومعاوية ابن أبي سفيان ، عند أحمد ٤ / ١٠٠ .

ويعلى بن مرّة ، عند الدارمي (٢٤٠) .

والمغيرة بن شعبة عند البخاري ٢ / ١٠٢ (١٢٩١) ، ومسلم ١ / ١٠ عقب (٤) .

وأبو هريرة ، عند أحمد ٤١٣/٢ ، والدارمـي (٥٩٩) ، والبخـاري ٣٨/١ (١١٠) ، ومسـلم ٨/١ حديث (٣).

قلنا : وقد رواها جميعها ، ابن الجوزي في تقدمة الموضوعات ١ / ٥٥ – ٩٣ وبسط الكلام في تخريجـها اللكنوي في الآثار المرفوعة : ٢١ – ٣٦ .

(١) رواية الإطلاق : أخرجها أحمد ١١٦/٣ و ١٦٦ و ١٧٦ ، والدارمي (٢٤٢) ، وعبد الله ابـن أحمـد ٢٧٨/٣ ، من حديث أنس بن مالك .

وأخرجه أحمد ١/ ١٦٥ و ١٦٦ ، والبخاري ١/ ٣٨ (١٠٧) ، وأبو داود (٣٦٥١) ، مـن حديـث عبد الله بن الزبير ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٠٤) ، من حديث أبي قتادة الأنصاري .

وأخرجه أحمد ٤ / ١٥٩ و ٢٠١ ، من حديث عقبة بن عامر .

القِسْمُ الثَّانِي : الْحَسَنُ [1]

---

(١) انظر في الحسن :

جامع الأصول ١/١٧٤–١٧٨،ومعرفة أنواع علم الحديث:١١١،وإرشاد طلاب الحقائق١/١٣٧–١٥٢، والتقريب : ٤٢ – ٤٩ ، والاقتراح : ١٦٢ ، والنفح الشذي ١/١٩٦ – ٣٠٨ ، والمنهل الروي : ٣٥ ، والخلاصة : ٣٨ ، والموقظة : ٢٦ ، واختصار علوم الحديث : ٣٧ ، ونكت الزركشي ١/٣٠٤– ٣٨٨ ، والشذا الفياح ١/١٠٧ – ١٣٢، والمقنع ١/٨٣،وشرح التبصرة والتذكرة ١/١٧٧ ، ونزهة النظر : ٩١ ، ونكت ابن حجر ١/٣٨٥–٤٩٠، والمختصر : ٧٣ ، وفتح المغيث ١/٦١ ، وألفية السيوطي:١٥–١٩، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٢٦ ، والبحر الذي زخر ٢/٨٤٥ – ١٣١٦ ، وتوضيح الأفكار ١/١٥٤ ، وظفر الأماني : ١٧٤ ، وقواعد التحديث : ١٠٥ ، وتوجيه النظر ١/٣٥٤ – ٣٩٥ .

والحديث الحسن: وسطٌ بين الصحيح والضعيف، قال ابن القطّان في " بيان الوهم والإيهام " (١١١٨) : « الحسن معناه الذي له حال بين حالي الصحيح والضعيف » وبنحوه قال عقب (١١٧٣) . وقال عقيب (١٤٣٢) : « ونعني بالحسن : ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ، ويكون الحديث حسناً هكذا ؛ إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، وثقّه قوم وضعّفه آخرون ، ولا يكون ما ضعّف به جرحاً مفسراً ، فإنّه إن كان مفسراً قدّم على توثيق من وثّقه ، فصار به الحديث ضعيفاً » ؛ ولما كان كذلك عسر على أهل العلم تعريفه .

قال الحافظ ابن كثير : « وذلك لأنّه أمر نسبيٌ ، شيءٌ ينقدح عند الحافظ ، ربّما تقصر عبارته عنه » . اختصار علوم الحديث : ٣٧ .

وقال ابن دقيق العيد : « وفي تحرير معناه اضطرابٌ » . الاقتراح : ١٦٢ .

وذلك لأنّه من أدق علوم الحديث وأصعبها ؛ لأنّ مداره عَلَى من اختلف فِيهِ ، ومن وهم في بَعْض مَا يَرْوِي . فَلا يتمكّن كلّ ناقدٍ من التوفيق بَيْن أقوال المتقدّمين أو ترجيح قولٍ عَلَى قولٍ إلا من رزقه الله علماً واسعاً بأحوال وقواعد هَذَا الفن ومعرفةٍ قوية بعلم الجرح والتعديل، وأمعن في النظر في كتب العلل ، ومارس النقد والتخريج والتعليل عمراً طويلاً ، ومارس كتب الجهابذة النقاد حتّى اختلط بلحمه ودمه ، وعرف المتشددين والمتساهلين من المتكلمين في الرّجال ، ومن هم وسطٌ في ذَلِكَ ؛ كي لا يقع فيما لا تحمد عقباه ؛ ولذلك قال الحافظ الذهبي : « ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ؛ فأنا على إياسٍ من ذلك،فكم من حديثٍ تردد فيه الحفاظ هل هو حسنٌ أو ضعيفٌ أو صحيحٌ ؟». الموقظة : ٢٨ .=

٥٠. وَالحَسَنُ المَعْرُوْفُ مَخْرَجاً وَقَدْ اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَاكَ حَدْ

=وللحافظ ابن حجر محاولةٌ جيّدةٌ في وضعه تحت قاعدة كليةٍ فقد قال في النخبة : ((وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تامّ الضّبط ، متّصل السّند غير معللٍ ولا شاذٍ : هو الصّحيح لذاته ... فإن خفّ الضّبط ، فالحسن لذاته)) . النخبة : ٢٩ ، ٣٤ .

وهي محاولة جيدةٌ . وقد مشى أهل المصطلح على هذا من بعده . وحدّوا الحسن لذاته : بأنه ما اتصل سنده بنقل عدلٍ خف ضبطه من غير شذوذ ولا علةٍ)) . وشرط الحسن لذاته نفس شرط الصحيح ، إلا أنّ راوي الصحيح تامّ الضبط ، وراوي الحسن لذاته خفيف الضبط . وسمّي حسناً لذاته لأنّ حسنه ناشئ عن توافر شروط خاصّة فيه ، لا نتيجة شيء خارج عنه .

وقد تبين لنا : أنّ راوي الحسن لذاته هو الراوي الوسط الذي روى جملة من الأحاديث ، فأخطأ في بعض ما روى ، وتوبع على أكثر ما رواه ؛ فراوي الحَسَن : الأصل في روايته المتابعة والمخالفة وَهُوَ الذي يطلق عَلَيْهِ الصدوق ، لأنّ الصدوق هُوَ الذي يهم بَعْض الشيء فنزل من رتبة الثقة إلى رتبة الصدوق. فما أخطأ فيه وخولف فيه فهو من ضعيف حديثه ، وما توبع عليه ووافقه من هو بمرتبته أو أعلى فهو من صحيح حديثه . أما التي لم نجد لها متابعة ولا شاهداً فهي التي تسمّى بـ (الحسان) ؛ لأنّا لا ندري أأخطأ فيها أم حفظها لعدم وجود المتابع والمخالف ؟ وَقَدْ احتفظنا بهذه الأحاديث التي لَمْ نجد لها متابعاً ولا مخالفاً وسمّيناها حساناً ؛ لحسن ظننا بالرواة ؛ ولأنّ الأصل في رواية الراوي عدم الخطأ،والخطأ طارئٌ ؛ ولأنّ الصدوق هُوَ الذي أكثر مَا يرويه مِمَّا يتابع عَلَيْهِ.فجعلنا مَا تفرد بِهِ من ضمن مَا لَمْ يخطأ فِيهِ تجوزاً ؛ لأنّ ذلك هو غالب حديثه ، ولاحتياجنا إليه في الفقه . وبمعنى هذا قولَ الخطّابي : ((... وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء)) . ولا بأس أن نحد ذلك بنسبة مئوية فكأنّ راوي الحسن من روى – مثلاً لا حصراً – مئتي حديث فأخطأ في عشرين حديثاً وتوبع في ثمانين . فالعشرون التي أخطأ فيها من ضعيف حديثه.والثمانون التي توبع عليها من صحيح حديثه.أما المئة الأخرى وهي التي لم نجد لها متابعاً ولا مخالفاً فهي من قبيل(الحسن).ومن حاله كهذا:عاصم ابن أبي النجود ، فقد روى جملة كثيرة من الأحاديث فأخطأ في بعض وتوبع على الأكثر فما وجدنا له به متابعاً فهو صحيح ، وما وجدنا له به مخالفاً أوثق منه عدداً أو حفظاً فهو من ضعيف حديثه . وما لم نجد له متابعاً ولا مخالفاً فهو (حسن) خلا روايته عن أبي وائل ، وزر بن حبيش . وانظر : كتابنا كشف الإيهام الترجمة (٣٢٨).وممن حاله كحال عاصم: ((عبيدة ابن حميد الكوفي ، وسليمان بن عتبة وأيوب ابن هانئ ، وداود بن بكر ابن أبي الفرات ، ومحمد بن عمرو ابن علقمة، والحارث ابن عبد الرحمن ابن أبي ذباب،ويونس ابن أبي إسحاق ، وسماك بن حرب)).

وهذا الرأي وإن كان بنحو ما انتهى إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني إلا أننا لم نجد من فصّله هكذا . وهو جدير بالقبول والتداول بين أهل العلم . وقد يتساءل إنسانٌ بأن من قيل فيهم : صدوق أو حسن الحديث قد اختلف المتقدمون في الحكم عليهم تجريحاً وتعديلاً . وجواب ذلك : أنّ الأئمة النقاد قد اطّلعوا على ما أخطأ فيه الراوي وما توبع عليه فكأنّ المجرّح رأى أن ما خولف فيه الراوي هو الغالب من حديثه، والمعدّل كذلك رأى أن ما توبع عليه هو غالب حديثه فحكم كلٌ بما رآه غالباً ، غير أنا نعلم أنّ فيهم متشددين يغمز الراوي بالجرح وإن كان خطؤه قليلاً ، ومنهم متساهلين لا يبالي بكثرة الخطأ ، وعند ذلك يؤخذ بقول المتوسطين المعتدلين .

ولذا نجد الحافظ ابن عدي في الكامل ، والإمام الذهبي في الميزان يسوقان أحياناً ما أنكر على الراوي الوسط ثم يحكمان بحسن رواياته الأخرى . والله أعلم .

٥١. (حَمْدٌ) وَقَالَ (التِّرمِذِيُّ): مَا سَلِمْ مِنَ الشُّـــذُوْذِ مَـــعَ رَاوٍ مَـــا اتُّـــهِمْ

٥٢. بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُـــنْ فَـــرْداً وَرَدْ قُلْتُ : وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضَ مَـــا انفَـــرَدْ

٥٣. وَقِيْلَ : مَا ضَعْفُهُ قَرِيْبٌ مُحْتَمَـــلْ فِيْهِ ، وَمَـــا بِكُـــلِّ ذَا حَـــدٌّ حَصَـــلْ

مِن أقسامِ السُّنَنِ: (الحَسَنُ). قَدِ اختلفتْ أقوالُ أئِمَّةِ الحَدِيْثِ في حَدِّهِ [1]، بـــالنظرِ لِقسمَيْهِ الآتيين ، وَقَدْ شَرَعَ في بَيانِهِ ، فَقَالَ :

(**والحَسَنُ المَعْرُوفُ مَخْرَجاً**) بنَصْبِهِ تمييزاً مُحوَّلاً من نائبِ الفاعِلِ أي: المعـــروفُ مَخْرَجُهُ أي : رجالُهُ ، وكلٌّ مِنْهُمْ مَخْرَجٌ خَرَجَ مِنْهُ الحديثُ ، ودارَ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ كنايـــةٌ عَنِ الاتِّصَالِ : إذِ المرسَلُ ، والمنقطعُ ، والمُعْضَلُ ، والمدلَّسُ – بفتحِ اللامِ – قَبْلَ أَنْ يتبيَّـــنَ تدليسَهُ لا يُعرفُ مَخْرَجُ الحديثِ مِنْها .

(**وَقَدْ اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ**) بالعدالةِ والضبطِ اشتهاراً دُوْنَ اشتهارِ رجـــالِ الصَّحِيـــحِ، (**بذاكَ**) أي : بما ذكرَ من الاتِّصالِ والشُّهرةِ (**حَدْ**) الحافظُ أَبُـــو ســـليمانَ (**حَمْـــدٌ**) – بإسكان الميم – بنُ مُحَمَّدِ بنِ إبْرَاهِيمَ بنِ الخطَّابِ البُسْـــتِيُّ ، الشـــافعيُّ ، المشـــهور بـــ « الخَطَّابيِّ » نِسبةً إلى جَدِّ أبيهِ [2] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/١٨٠ .

(٢) فقد قال في معالم السّنن ١/١١ : « الحسن : ما عرف مخرجه واشتهر رجاله . قال : وعليه مدار أكـــثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء » . وهذا التعريف نقله الإمام المـــزي في تهذيب الكمال ١/٧١ . قال الحافظ العراقي : « ورأيت في كلام بعض المتأخرين أن في قوله : ما عـــرف مخرجه ؛ احترازاً عن المنقطع ، وعن حديث المدلس قبل أن يتبين تدليسه . قال ابن دقيق العيد : « ليس في عبارة الخطابيّ كبير تلخيص . وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله . فيدخل الصّحيح في حـــد الحسن . قال : وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصّحيح » .

قال الشّيخ تاج الدين التبريزي : فيه نظر ؛ لأنه – أي : ابن دقيق العيد – ذكر من بَعْـــدَ : أن الصّحيـــح أخص من الحَسَن . قَالَ : ودخول الخاص في حد العام ضروري . والتقييد بما يخرجه عَنْـــهُ مخـــلٌّ للحـــدّ وهو اعتراضٌ متجهٌ » . انظر : شرح التبصـــرة والتذكـــرة ١/١٨٠-١٨١ ، والاقـــتراح ١٦٣-١٦٥ ، ونكت الزّركشيّ ١/٣٠٤ ، والتقييد والإيضاح ٤٣ ، ونكت ابن حجر ١/٣٨٥ ، والبحر الذي زخـــر ٣/٩٥٠ .

وبما قرَّرتُه في الاشتهارِ ، سقطَ الاعتراضُ بأنَّ الخطَّابيَّ لَمْ يميِّزِ الحَسنَ مِنَ الصَّحيحِ ، ولا من الضَّعيفِ .

(**وَقَالَ**) الحافِظُ أَبو عِيسى مُحَمَّدُ بنُ عيسى بنِ سَوْرَةَ (**التِّرْمِذِيُّ**) – بكسرِ التاءِ والميمِ عَلَى المشهورِ،وبالمُعجَمةِ –نسبةً إلى تِرْمِذَ مدينةٍ بطرفِ جَيْحُوْنَ نهرِ بَلْخَ [1] – في " العِللِ " التي في آخر جامعِهِ ما حَاصِلُهُ : الحسنُ عندنا : (**ما سَلِمْ مِنَ الشُّذوذِ مَعَ راوٍ**) أي : مَعَ أنَّ راوياً من رُواتِهِ (**ما اتُّهِمْ بِكَذِبٍ**) بأن لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعمُّدُهُ [2] .

ولَمَّا شَمِلَ هَذَا مَا كَانَ بَعْضُ رواتهِ سَيِّيءَ الحِفظِ،أَوْ مستوراً ، أَوْ مدلِّساً بالعَنْعَنَةِ ، أَوْ مختَلِطاً ، شَرَطَ شَرْطاً آخرَ ؛ فقالَ : (**وَلَمْ يَكُنْ فَرْداً وَرَدْ**) ، بَلْ جَاءَ مِن وجهٍ آخرَ فأكثرَ ، مِثْلَهُ ، أَوْ فوقَهُ ، بلفظِهِ ، أَوْ بمعناهُ ؛ لِيَترجَّحَ بِهِ أحدُ الاحتمالين .

لأنَّ سيِّيءَ الحفظِ –مثلاً– يُحتملُ أَنْ يكونَ ضَبَط مرويَّهُ ، ويُحتملُ خلافُه . فإذا وَرَدَ مثلُ ما رَواهُ مِن وجهٍ آخرَ ، غَلَبَ عَلَى الظنِّ أنَّه ضَبَطَ .

واعتُرِضَ عَلَيْهِ : بأنَّ مَا حدَّ بِهِ الحَسنَ،لَمْ يميِّزْهُ عَنْ الصَّحِيحِ ، وَرَدَّه بأنَّه مَيَّزَهُ عَنْهُ، حيثُ شَرَطَ فِيهِ أن يُرْوَى مِن وجهٍ آخرَ ، دُوْنَ الصَّحِيحِ [3] .

رُدَّ بأنَّهُ لَمْ يَشترطْ [4] ذَلِكَ في كلِّ حَسَنٍ ، بَلْ فيما قَالَ فِيهِ: حَسَنٌ فَقَطْ، وَهُوَ الحسنُ لغيرِه ، دُوْنَ ما قَالَ فِيهِ: « حَسَنٌ صَحِيْحٌ » ، أَوْ « حسنٌ غريبٌ »، أَوْ « حسنٌ صَحِيْحٌ غريبٌ » وَهُوَ الحسنُ لذاتِهِ [5] .

كَمَا أشارَ إلى ذَلِكَ بقولِهِ : (**قُلتُ : و**) مَعَ شَرْطِهِ عَدَمَ التفرُّدِ بِهِ (**قَدْ حَسَّنَ**) في " جامعِهِ " (**بَعضَ ما انْفَرَدْ**) بِهِ راويهِ ، حيث يَقُولُ عَقِبَ الحَدِيثِ : « حَسَنٌ غَرِيبٌ ،

---

(١) انظر : معجم البلدان ٢٦/٢ .

(٢) الجامع ٢٥١/٦ (العلل)

(٣) انظر مناقشات العلماء لتعريف التّرمذي للحديث الحسن في معرفة أنواع علم الحديث : ١١١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٨١/١ وما بعدها ، ونكت الزّركشيّ ٣٠٧/١،وتدريب الراوي١٥٨/١ وما بعدها، والمنهل الروي ٥٣ ، وتوضيح الأفكار ١٦٠/١ ، والنكت لابن حجر ٣٨٥/١ وما بعدها .

(٤) في (ص) : « يشرط » .

(٥) انظر : النزهة : ٩٤ .

لا نعْرِفُهُ إلاَّ مِن هَذَا الوجهِ » فانتقضَ شرطُه المذكورُ [1] .

لكِنْ أَجابَ عَنْهُ شيخُنا تَبَعاً لغيرِه: « بأنَّه إنَّما حَدَّ مَا يَقُولُ فِيهِ « حَسَنٌ » فَقَطْ ، لا الحَسَنُ مُطْلَقاً ، إما لغُمُوضِهِ ، أَوْ لأَنَّهُ اصْطلاحٌ جديدٌ لَهُ » [2] .

(**وَقِيلَ**)، يَعْني : وَقَالَ الحافِظُ أَبُو الفَرَجِ ابنُ الجَوْزيِّ في كتابَي [3] "الموضوعاتِ" [4] و " العِللِ المُتناهِيةِ " [5]: الحسَنُ (**مَا**) بِهِ (**ضَعْفٌ قَرِيبٌ محتَمَلْ**) – بفتح المِيْمِ – (**فِيهِ**).

فالحَسَنُ لِذاتِهِ ضعيفٌ بالنِّسبةِ للصَّحِيحِ ، والحسنُ لغيرِه ضَعيفٌ أصالةً ، وإنّما طَرأَ عَلَيْهِ الحُسْنُ بما عَضَدَهُ ، فاحْتَمَلَ الضّعفَ لوجودِ العاضدِ .

فهذه ثلاثةُ أقوالٍ .

(**وَمَا بِكُلِّ ذَا**) أي : بكُلِّ قولٍ مِنْها (**حَدٌّ**) صَحِيْحٌ (**حَصَلْ**) للحَسَنِ ، بَلْ هُوَ كَما قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « مُسْتَبْهَمٌ لا يَشْفِي الغَليلَ » [6] .

لأَنَّه غَيْرُ جامعٍ لأفرادِ الحَسَنِ في الأولينَ،ولِعَدمِ ضَبْطِ القَدْرِ المحتَمَلِ في الأخيرِ [7] .

٥٤. **وَقَالَ** [8]: **بَانَ لِي بِإمْعَانِ** [9] **النَّظَرْ أنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلٌّ قَدْ ذَكَرْ**

---

(١) قال الحافظ العراقي : « هذا من الزوائد على ابن الصّلاح . وهو إيراد على التّرمذي ، حيث اشترط في الحسن أن يروى من غير وجهٍ نحوه . ومع ذلك فقد حسّن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد » . وضرب لذلك مثالاً . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٨٢/١-١٨٣ .

(٢) نزهة النظر : ٩٥ .

(٣) في (ق) : « كتاب » .

(٤) الموضوعات ٣٥/١ ، ونقله العراقي في التقييد والإيضاح : ٦١ ، وهذا التعريف انتقده السخاوي في فتح المغيث ٦٦/١ بقوله : « هذا كلام صحيح في نفسه ، لكنه ليس على طريقة التعاريف » .

(٥) لم نجده ، ولعله مما سقط من المطبوع ، وقد ذكره العراقي في التقييد والإيضاح : ٦١ .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ١١٢ .

(٧) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٨٤/١ .

(٨) في النفائس : « قد بان » ، وفي جميع النسخ: « وقال بان » ، وهو الصحيح ؛ لأن : « ذكر » في نهاية البيت بصيغة الغياب، و « قال » مشعرة به، على العكس من: « قد ».

(٩) في نسخة ب و ج من متن الألفية : « بإمعاني » .

٥٥. قِسْماً ، وَزَادَ كَونَـــهُ مَـا عُلِّـلا وَلاَ بِنُكْـرٍ أوْ شُـــذُوْذٍ شُـــمِلاَ

٥٦. وَالفُقَهَاءُ [١] كُلُّـهُمْ تَسْـتَعمِلُهْ [٢] وَالعُلَمَـاءُ الْجُـلُّ مِنْـهُمْ يَقْبَلُـــهْ

٥٧. وَهْوَ بأقْسَـــامِ الصَّحِيْـحِ مُلْحَـقُ حُجِّيَّـةً وإنْ يَكُـــنْ لا يَلْحَـــقُ

(وَقَالَ) أي : ابنُ الصلاحِ (بَانَ) أي : ظَهَرَ (لِي بِإمْعَـــانِ) أي : إكثـاري (النَّظَرْ) في ذَلِكَ ، والبحثِ فِيهِ [٣] ، جامعاً بَيْن أطراف كلامِهِم ، مُلاحظاً فِيهِ مواقـــعَ استعمالِهم . (أَنَّ لَهُ) أي : للحَسَنِ (قسمين) [٤] : أحدُهما أي : وَهُوَ المسمَّى بالحسنِ لغيرِهِ :

« مَا في إسناده مستورٌ لَمْ تَتَحَقَّقْ [٥] أهْلِيَّتُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغفَّلاً ، ولا كثيرَ الخطـإِ فِيمَا يَروِيهِ ، ولا مُتَّهماً بالكَذِبِ فِيهِ ، ولا يُنْسَبُ إلى مفسِّقٍ آخَرَ ، واعتضـــدَ بمتـابعٍ أَوْ شاهدٍ » [٦] .

وثانِيْهما أي : وَهُوَ المسمَّى بالحسَنِ لذاتِهِ :

« ما اشتَهَرَ راويهِ [٧] بالصِّدْقِ والأمَانَةِ ، ولَمْ يَصِلْ في الحفظِ ، والإتقـــانِ ، رُتبـــةَ رجالِ الصَّحِيح ».

فالقسمانِ (كُلٌّ) مِنَ التِّرْمِذِيِّ والخَطَّابِيِّ (قَدْ ذَكَرْ) مِنْهُمَا (قِسْماً) ، وتـــركَ الآخرَ لظهورِهِ عنده ، أَوْ لذهولِهِ عَنْهُ ، أَوْ لغيرِه [٨] .

---

(١) انظر : النكت الوفية : ٦٥ / ب .

(٢) في (م) : « يستعمله » ، وكلاهما جائز .

(٣) المثبت من (ص) و (ق) و (ع) وفي (م) : « به » .

(٤) اعترض على ابن الصلاح في تقسيمه هذا باعتراضات ، أوردها الزّركشيّ مع أجوبته عنها فانظر: نكتـــه ١/٣١٣-٣١٧ .

(٥) في (ق) : « يتحقق » .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ١١٣ .

(٧) في (ق) : « رجاله » ، وفي (ع) : « رواته » ، والأصح « راويه » ؛ لأن ضمير الفعل : « يصـــل » يعود على مفرد لا جمع .

(٨) في (ص) : « أي ولغيره » ، وفي (ع) : « أي أو لغيره » .

فَكَلامُ التِّرْمِذِيِّ يُنَزَّلُ [1] عَلَى الأَوَّلِ ، وكلامُ الخَطَّابِيِّ عَلَى الثَّاني [2] .

(**وَزَادَ**) ابنُ الصَّلاحِ في كُلٍّ مِنْهُمَا (**كَوْنَهُ مَا عُلِّلا**) بأَلِفِ الإطلاق (**وَلاَ بِنُكْرٍ أَوْ** [3] **شُذُوذٍ شُمِلاَ**) ببنائِهِ للمَفْعولِ [4] ، وبألفِ الإطلاق،بأَنْ يَسْلَمَ مِن كُلٍّ من الثلاثةِ ، لكنْ زيادتُهُ الثَّالِثُ [5] إنَّمَا هِيَ عَلَى الخَطَّابِيِّ دُوْنَ التِّرْمِذِيِّ ، لما مَرَّ .

(**والفُقَهاءُ كُلُّهمْ تَسْتَعْمِلُهْ**) في الاحتِجاجِ والعَملِ بِهِ،(**وَالعُلَمَاءُ**) مِنَ المُحدِّثِينَ، وغَيْرِهِم (**الجُلُّ**) أي : المُعظَمُ (**مِنْهُمْ يَقْبَلُهْ**) فِيهِمَا أَيْضاً [6] .

(**وَهْوَ**) أي : الحسنُ بِقِسْمَيْهِ (**بأقسامِ الصَّحِيحِ مُلْحقُ حُجِّيَّةً**) أي : في الاحْتِجاجِ بِهِ،(**وإن يَكُنْ لا يَلْحَقُ**) الصَّحِيحَ رُتْبةً ، لضَعْفِ راوِيهِ ، أَو انحطاطِ ضَبْطِهِ.

بَلْ قَالَ ابنُ الصلاحِ : « مَنْ سمَّاهُ صَحِيحاً لاندراجِهِ فِيمَا يَحْتَجُّ بِهِ ، لا يُنْكِرُ أَنَّه دونَهُ ، فهذا اخْتِلافٌ في العِبارةِ دُوْنَ المَعْنَى » [7].

٥٨. **فَإِنْ يُقَلْ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيْفِ ... فَقُلْ : إذا كَانَ مِنَ المَوْصُوْفِ**

٥٩. **رُوَاتُهُ بِسُوْءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ ... بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذْكَرُ**

٦٠. **وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَذَّا ... أَوْ قَوِيَ الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا**

٦١. **أَلاَ تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا ... أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتُضِدَا**

---

(١) في (ق) و (ص) : « منـــزل » .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ١١٣ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٨٥/١ .

(٣) بعد هذا في (م) : « بالدرج » .

(٤) ويسمّى أيضاً : مبنياً للمجهول .

(٥) في (ق): « زيادة الثلاثة » وفي (ع): « زيادة الثّالث » . وجاء بعدها في (م) : « أي الشـــذوذ » ، وقد سقطت من أصولنا .

(٦) قال العراقي : « البيت الأول مأخوذ من كلام الخطّابيّ . وقد تقدم نقله عنه إلا أنه قال : عامة الفقـــهاء ، وعامة الشيء يطلق بإزاء معظم الشيء وبإزاء جميعه . والظاهر أن الخطّابيّ أراد الكلّ. ولو أراد الأكثر لمـــا فرّق بين العلماء والفقهاء » . انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٨٧/١.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٧ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٨٧/١ .

(**فَإِنْ يُقَلْ**)[1]، فِيْمَا مَرَّ : من أنَّ الحَسَنَ لغيرِه يُكْتَفَى فِيهِ بكونِ راويهِ غيرَ متَّـهَمٍ، وفي عَاضِدِه بكونه مِثْله ، مَعَ أنَّ كلاً مِنْهُمَا ضَعِيْفٌ ، لا يُحتجُّ بِـهِ : كيـفَ (**يُحْتَـجُّ بالضَّعِيفِ**) إذَا انضمَ إليهِ ضَعِيْفٌ مَعَ اشتراطِهِم الثِّقةَ في القَبولِ ؟

(**فَقُلْ**) : لا مانعَ مِنْهُ ؛ لأنَّ الحديثَ (**إذَا كَانَ مِنَ الموْصُوفِ رُوَاتُهُ**) واحـدٌ أَوْ أكثرُ (**بِسُوْءِ حِفْظٍ**) أَوْ باختلاطٍ ، أَوْ بتدليسٍ ، مَعَ اتِّصافِهم بالصِّدقِ والدِّيانةِ ، (**يُجْـبَرُ بكَونِهِ مِنْ غيرِ وجهٍ يُذْكَرُ**) فانجبرَ لاكتسابِهِ من الهيئةِ المجموعةِ قوةً [2] ، كما في الصَّحِيحِ لغيرِه الآتي بيانُه .

ولأنَّ الحكمَ عَلَيْهِ بالضَّعْفِ إنَّما كَانَ لاحتمالِ ما يمنعُ القُبولَ ، فلمَّا جاءَ العـاضدُ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ زوالُ ذَلِكَ الاحتمالِ .

وليسَ هَذَا مِثْلُ شهادةِ غيرِ عدلٍ ، انضمَّ إليها شهادةُ مثلِهِ ؛ لأنَّ بـابَ الشـهادةِ أضيقُ من بابِ الروايةِ .

(**وإنْ يَكُنْ**) ضَعْفُهُ (**لِكَذِبٍ**) في راويهِ ، (**أَوْ شَذَّا**) أي : أَوْ شذوذٍ في روايتِـه (**أَوْ قَوِيَ الضَّعْفُ**) بشيءٍ آخرَ ، مما يقتضي الرَّدَّ ، (**فَلَمْ يُجبَرْ ذَا**) أي الضَّعفُ بوجـهٍ آخرَ ، وإن كَثُرَتْ [3] طُرُقُهُ .

كحديثِ : « مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِيْ أَرْبَعِيْنَ حَدِيْثاً مِنْ أَمْرِ دِيْنِهَا ، بَعَثَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيْ زُمْرَةِ الفُقَهَاءِ والعُلَمَاءِ »[4] .

---

(١) المثبت من أصولنا ومن متن الألفية ، وفي (م) : « قيل » .

(٢) انظر : النـزهة : ٩٢ .

(٣) المثبت من (ق) و (ع) و (ص) : وفي (م) : « قويت » .

(٤) العلل المتناهية ١/١١٩،والتذكرة للزركشي ٢/١٨٨٥ ، والدرر المنتثرة ١/٣٨٧ ، وجاء في نسخة (ق) تعليقة للعلاّمة الآلوسي ، قال فيها : « هكذا روي عن عليّ ﷺ ، وفي رواية بعثه الله فقيهاً عالمـاً ، وفي رواية أبي الدرداء « وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً » ، وفي رواية ابن مسعود : « وقيل له ادخل من أي أبواب الجنة شئت » ، وفي رواية ابن عمر « كتب في زمرة العلماء وحشر في زمرة الشهداء » كـذا ذكره بعض المحدّثين ، وفي بعض الروايات نوع تخالف وقد يجمع باختلاف المراتب فتدبر » .

فَقَدْ اتَّفقَ الحُفَّاظُ عَلَى ضَعْفِهِ مَعَ كَثْرَةِ طُرُقِهِ؛لقوَّةِ ضعفِه [1] ، وقصورِها من جَبْرِه، بخلافِ مَا مَرَّ ؛ لما خفَّ ضَعْفُهُ ، ولَمْ يَقْصُرِ الجابرُ عَنْ جَبْرِه ، انجبرَ ، واعتضدَ .

(**ألا ترى**) الحديثَ (**المرسلَ**) مَعَ ضَعْفِهِ عِنْدَ الشَّافِعيِّ ، ومُوَافِقِيْهِ (**حَيْثُ أُسْنِدا**) من وجهٍ آخرَ (**أَوْ أرسَلُوا**) أي : أُرْسِلَ من وجهٍ آخرَ ، بأن أَرْسَلَهُ مَنْ أخذَ العِلْمَ مِنْ غيرِ رجالِ التَّابعيِّ الأوَّلِ (**كما يَجيءُ**) بيانُهُ في بابِهِ (**اعتضدا**) ، وصارَ بذلك حُجَّةً .

واعتُرِضَ : بأنَّ الحديثَ إذَا أُسندَ ، فالاحتجاجُ بالمسندِ .

وأُجيبَ : بأنَّ المرادَ : مُسْنَدٌ ، لا يُحتجُّ بِهِ منفرداً ، وبأنَّ ثَمرتَهُ تَظْهَرُ فيما لَوْ عارضَهُ مسندٌ مثلُهُ ، فإنَّهُ يُرجِّحُ عَلَيْهِ لاعتضادِه بالمرسَلِ .

٦٢. **وَالحَسَنُ : الْمشْهُوْرُ بالعَدَالَهْ وَالصِّدْقِ رَاوِيهِ ، إذَا أَتَى لَهْ**

٦٣. **طُرُقٌ اخْرَى نَحْوُهَا مِن الطُّرُقْ صَحَّحْتُهُ كَمَتْنِ (لَوْلاَ أنْ أَشُقْ)**

٦٤. **إذْ تَابَعُوْا (مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو) عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيْحَ يَجْرِي**

(**وَالحَسنُ**) لذاتِهِ الذي [2] هُوَ (**المشْهورُ بالعَدَالَهْ والصِّدقِ راويهِ**) ، برفعِهِ بـ: (**المشهورُ**) أي : المشهورُ رواتُه [3] بذَلِكَ اشتهاراً دُوْنَ اشتهارِ رجالِ الصَّحِيحِ ، كَمَا مرَّ (**إذَا أَتَى لَهُ طُرُقٌ اخْرَى**) – بالدرج – (**نحوُها**) أي : نحوُ طريقِهِ (**من الطُّرُقِ**) التي دُونَها (**صَحَّحْتُهُ**) [4] .

فإنْ ساوتْها ، أَوْ رجحَتْهَا ، فمجيئُهُ من طريقٍ آخرَ كافٍ ، وهذا هُوَ الصَّحِيحُ لغيرِهِ ، وما مَرَّ قبلُ ، هُوَ الصَّحِيحُ لذاتِه ، كَمَا مَرَّ التنبيهُ عَلَيْهِ .

ذَلِكَ (**كـ : مَتْنِ**) أي : حديثِ : « (**لَولاَ أنْ أَشُقْ**) عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُم بالسِّوَاكِ

---

(١) هذا الكلام اقتبسه الشارح من كلام الإمام النَّوويّ في ديباجة أربعينه : ٤ .

(٢) « الذي » سقطت من (ق) .

(٣) في (ق) و (ع) : « راويه » .

(٤) انظر:شرح التبصرة والتذكرة١/١٩١،وللبقاعي تعليق مفيد في هذا الموضع،يراجع النكت الوفية: ٧٠/ أ.

عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ »[1]،(إذ[2] تَابَعُوا) راويهِ (مُحَمَّدَ بنَ عَمْرٍو) بنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ،في شَيخِ شيخِهِ، حَيْثُ رَواهُ جماعةٌ غَيْرُ أبي سَلَمَةَ ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ[3].

(فارْتَقى) من طريقِ مُحَمَّدٍ بهذه المتابعات (الصَّحِيحَ يَجْرِي) أي : جارياً إليهِ .

ولولاها لَمْ يرتَقِ[4]؛ لأنَّ راويه مُحَمَّداً ، وإنْ اشتهرَ بالصِّدْق، والصِّيانةِ، ووثَّقَهُ بعضُهم لذلك ، لَمْ يكنْ متقناً ، حَتَّى ضَعَّفَه بعضُهم لِسُوءِ حِفْظِهِ[5] .

والحديثُ رواهُ الشيخانِ مِن طريقِ عبدِ الرَّحمانِ بنِ هُرْمُزَ الأعرجِ[6] ، فَهُوَ صَحِيْحٌ لذاتِهِ مِنْ طريقِهِ ، صَحِيْحٌ لغيرِهِ ، حَسَنٌ لذاتِهِ من طريقِ مُحَمَّدٍ باعتبارَيْنِ[7] .

٦٥. قَالَ : وَمِنْ مَظِنَّةٍ لِلحَسَنِ جَمْعُ (أبي دَاوُدَ) أيْ في السُّنَنِ

٦٦. فإنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيْهِ مَا صَحَّ أوْ قَارَبَ أوْ يَحْكِيْهِ

٦٧. وَمَا بِهِ وَهْنٌ شَدِيْدٌ قُلْتُهُ وَحَيْثُ لاَ فَصَالِحٌ خَرَّجْتُهُ

٦٨. فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحَّحْ وَسَكَتْ عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الحُسْنُ ثَبَتْ

---

(١) أخرجه أحمد ٢/٥٨ و ٢٨٧و٣٩٩ و ٤٢٩ ، والترمذي (٢٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/٤٤ ، والطبراني في الأوسط (٧٤٢٠) ، والبيهقي ١/٣٧ ، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٨٦ .

(٢) في (ق) : « إذا » .

(٣) منهم:حميد بن عبد الرحمان،وحديثه أخرجه:أحمد في مسنده٢/٤٦٠و٥١٧،والنسائي في الكبرى (٣٠٤٣) و (٣٠٤٤) و (٣٠٤٥) ، وابن الجارود في المنتقى (٦٣) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٤٠) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٣ ، والطبراني في الأوسط (٧٤٢٠)،والبيهقي في الكبرى١/٣٥.

وكذلك أخرجه من طريق عطاء مولى أم صبيّة عن أبي هريرة مرفوعاً : أحمد في مسنده ١/١٢٠ و ٢/٥٠٩ ، والدارمي (١٤٩٢) ، والنسائي في الكبرى (٣٠٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٣. والبيهقي في الكبرى ١/٣٦ .

ورواه مالك في الموطأ ١/٨٥ (بشرحه تنوير الحوالك) من طريقه موقوفاً على أبي هريرة . قال ابن عبد البر في التمهيد ٧/١٩٩ : « هذا الحديث يدخل في المسند لاتصاله من غير وجه،ولما يدل عليه اللفظ ». ثمّ قال : « وبهذا اللفظ رواه أكثر الرواة عن مالك » .

(٤) في (ق) : « يرتق إليه » .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١١٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/١٩٢ .

(٦) صحيح البخاريّ ٢/٥ (٨٨٧) و ٩/١٠٥ (٧٢٣٩) ، وصحيح مسلم ١/١٥١ (٢٥٢) .

(٧) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١١٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/١٩٢-١٩٤ .

(**قَالَ**) ابنُ الصلاحِ : (**ومِنْ** [1] **مَظِنَّةِ**) – بكسر الظاء – أي : موضعُ الظـــنِّ ، بمعنى : العِلْم (**لِلحَسَنِ**) أي : ومن مَظَانِّهِ [2] غيرُ مَا مَرَّ : (**جَمْعُ**) الإمامِ الحـــافظِ (**أبي داودَ**) سليمانَ بنِ الأشعثِ السِّجِسْتَانيِّ ، (**أيْ فِي**) كتابه (**السُّـــنَنِ ، فإنَّـــهُ قَـــالَ : ذَكَرتُ فِيْهِ مَا صَحَّ،أَوْ**) ما (**قَارَبَ**) هُ،يعني : الحسنَ لغيرِه ، (**أَوْ**) ما (**يَحْكِيْـــهِ**) أي: يُشْبِهُهُ ، يعني : الحسنَ لذاتِهِ ، و « أَوْ » للتقسيم .

وعبَّر أَبو دَاوُدَ بـــ « الواو » ، وَهِيَ فِيهِ أجودُ مِن « أَوْ » ، فَقَالَ : ذكـــرتُ فِيـــهِ الصَّحِيحَ ، وما يُشْبِهُهُ ، وما يُقارِبُهُ [3] .

قَالَ: (**وَمَا**) كَانَ فِيهِ من حديثٍ (**بِهِ وَهْنٌ**) أي : ضَعْفٌ (**شديدٌ ، قُلْتُـــهُ**) أي: بيَّنْتُ وَهْنَهُ أي : إلاَّ أَنْ يكونَ ظاهراً ، فلم أُبيِّنْهُ لظهورِه .

(وحَيْثُ لاَ) وَهْنَ بِهِ شديدٌ ،و لم أذكرْ فِيهِ شيئاً ، (**فـــ**) [4] **هُوَ (صالِحٌ خَرَّجْتُهُ)،**

---

(١) في (م) : « من » بدون (واو) .

(٢) قال في الصحاح: « مظنّة الشيء: موضعه ومألفه الذي يظنّ كونه فيه ، والجمع المظـــانّ » ، وقـــال في اللسان: « المظانّ جمع مظنّة –بكسر الظاء– وهي موضع الشيء ومعدنه ، مفعلة من الظن بمعنى: العلـــم ». انظر: الصحاح ٦/٢١٦٠ ، واللسان ١٣/٢٧٤ (ظنن) .

(٣) هذا النصّ الذي يذكر في كتب المصطلح بلفظ : « ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ومـــا يقاربـــه » ، لم نجده في رسالة أبي داود إلى أهل مكة المطبوع مع مقدّمة عون المعبود ١/٥٣ ، وكذا في المطبوع مع بـــذل المجهود ١ / ٣٥ ، ولا في المطبوعة بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ . على الرغم من تضافر العديد من كتب المصطلح على نسبته إلى الرسالة . ينظر : التقييد والإيضـــاح : ٥٥ ، وفتـــح المغيـــث ١ / ٧٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٠٠٥ ، وقد رواه عنه الخطيب في تاريخ بغداد ٩/٥٧ ، من طريق ابن داسة، عنـــه، من غير عزو إلى رسالته ، والذي يدّل عليه صنيع الحازمي في شروط الأئمة الخمســـة : ٦٧ – ٦٨ ، أنّ هذا المقطع ليس في رسالة أبي داود ، فإنّه نقل بسنده نصّاً من الرسالة ، ثم قال عقبه : « وقد روينا عن أبي بكر بن داسة أنّه قال : سمعت أبا داود يقول : ... فذكره » . وهذا هو مقصد ابن الصـــلاح في معرفـــة أنواع علم الحديث : ١١٩ – ١٢٠ ، فإنه قال : « وروينا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيـــح ... » . ثم قال : « وروينا عنه أيضاً ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصحّ ما عرفه » . وهذا النقل الثاني عن رســـالة أبي داود إلى أهل مكّة ١ / ٣٥ ، فكأنه يشير إلى أنّ الأول ليس في الرسالة . فرحمه الله ما أنبـــل قصـــده وأدق مسلكه . وينظر ما كتبه محقق النفح الشذي ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٤) سقطت من (ص) .

وبعضُه أصحُّ مِنْ بعضٍ [1] .

قَالَ ابنُ الصلاحِ [2] : (فَـ) عَلَيْهِ : (مَا) وَجَدنَاهُ (بِهِ) أي : بكتابِهِ ، (**وَلَمْ يُصَحَّحْ**) – ببنائِهِ للمفعول – أي : لَمْ يُصَحِّحْهُ أحدٌ مِنَ الشَّيْخين، ولا غَيْرِهِما، مِمَّنْ يُميِّزُ بَيْنَ [3] الصَّحِيحِ والحَسَنِ، (**وَسَكَتْ**) أي [4] : أَبُو داودَ (**عَلَيْهِ**) ، فَهُوَ (**عِندهُ لَهُ الحُسْنُ ثَبَتْ**)، وإنْ كَانَ فِيهِ مَا ليسَ [5] بحسَنٍ عِنْدَ غَيرِه [6] .

قَالَ شيخُنا : «ويمكنُ أَنْ يَكونَ فِيهِ مِمّا بِهِ وهنٌ غيرُ شديدٍ ، ما ليسَ بحسنٍ عندَهُ أَيْضاً» [7] .

٦٩. **و(ابْنُ رُشَيْدٍ) قَالَ –وَهْوَ مُتَّجِهْ– : قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ عِنْدَ مُخْرِجِهْ**

٧٠. **وَلِلإِمَامِ (اليَعْمُرِيِّ) إِنَّمَا قَوْلُ[8](أبي دَاوُدَ) يَحْكِي (مُسْلِما)**

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ، مطبوعة مع بذل المجهود ٣٥/١ ، وفي نص الرسالة التي ساقها السيوطي بسنده في كتابه " البحر الذي زخر " ١١١٧/٣ . وانظر : النفح الشذي ٢٠٨/١ ، ونكت الزّركشيّ ٣٣٦/١ – ٣٤٢ .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٠ .

(٣) « بين » : سقطت من (ق) .

(٤) « أي » : سقطت من (ص) .

(٥) في (ق) : « ما ليس فيه » .

(٦) فيه نظر ، بل هو خطأ محض ! لعدّة أمور ، يطول المقام في سردها ، منها : اختلاف روايات السنن ، ففي بعض الروايات من أقوال أبي داود ما ليس في الأخرى ، ثمّ إنّ أبا داود قد يضعّف الحديث بالراوي فإذا جاء هذا الراوي بحديث آخر يسكت أحياناً ؛ لأنّه تقدم الكلام عليه عنده ، ثم إنّ أبا عبيد الآجري في سؤالاته ينقل كثيراً من تضعيف أبي داود لبعض الأحاديث ، وهو قد سكت عنها في سننه . وقد أطال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح ٤٣٢/١ – ٤٤٥ في بحث هذه المسألة ، وذكر أمثلة كثيرة من الأحاديث الضعيفة التي سكت عنها أبو داود .

فينبغي التنبيه على : أنّ سكوت أبي داود لا يستفيد منه كل أحد ، فقد قال الحافظ ابن حجر في النكت ٤٣٩/١ : « فلا ينبغي للناقد أن يقلّده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به ، أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ » .

(٧) النكت ٤٣٥/١ بتصرف .

(٨) في نسخة (ب) من متن الألفية : « جمع ».

٧١. حَيثُ يَقُوْلُ : جُمْلَةُ الصَّحِيْحِ لا تُوجَدُ عِنْدَ (مَالِكٍ) وَالنُّبَلا

(و) اعترضَ الحافظُ (**ابنُ رُشَيْدٍ**) – بضم الراء وفتح الشين – وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ السَّبْتِيُّ [١] الإسكندرانيُّ ابنَ الصَّلاحِ حيثُ (**قَالَ: وَهْوَ**) أي : وَمَا قاله ابنُ رُشيدٍ [٢] (**مُتَّجِهٌ**) كما قالَهُ أَبُو الفتحِ اليَعْمُريُّ : « لا يلزمُ [٣] من كونِ الحديثِ لَمْ ينصَّ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ بضَعْفٍ ، ولا غيرُهُ بصِحَّةٍ ، أَنْ يكونَ الحديثُ عندَه حَسَناً » [٤] .

بَلْ (**قَدْ يبلغُ الصِّحَّةَ عِنْدَ مُخْرِجِهْ**) أي : أبي دَاوُدَ ، وإنْ لَمْ يبلغْهُ عِنْدَ غيرِهِ ؛ فالحكمُ لَهُ بالحسنِ ، لا بالصحَّةِ تحكُّمٌ .

وجملةُ : (**وَهْوَ متَّجِهٌ**) معترضةٌ بَيْن القولِ ومقولِهِ ، كَمَا أشرتُ إليهِ . وأجابَ الناظمُ عَنِ الاعتراضِ : « بأنَّ ابنَ الصَّلاحِ إنَّما ذكرَ مالنا أنْ نعرفَ الحديثَ بِهِ عِنْدَ أبي داودَ ، والاحتياطُ أَنْ لا يُبْلَغَ [٥] بِهِ [٦] درجةَ الصحةِ ، وإنْ جازَ أنْ يبلغَها عِنْدَهُ ؛ لأنَّ عِبارتَهُ : « فَهُوَ صالحٌ » أي : للاحتجاجِ والعملِ بِهِ .

فإن كَانَ يرى الحسنَ رتبةً بَيْن الصَّحِيحِ والضَّعِيفِ، فالاحتياطُ مَا قالَهُ ابنُ الصلاحِ، أَوْ يرى – كبعضِهِم – أَنَّهُ ينقسمُ إلى صَحِيْحٍ وضعيفٍ ، فما سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صَحِيْحٌ ، والاحتياطُ – أي [٧] : عَلَى الرأيين – أَنْ يُقالَ : صالحٌ كَما عبَّرَ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ » [٨] .

أي : لأنا لا نعلمُ أيُّهما رَأْيُهُ .

وَقَدْ أفاد كلامُ أبي داودَ عَلَى الرأي الأول مَعَ ما تقرَّرَ : أنَّ الحديثَ إذَا كَانَ بِهِ وَهْنٌ غيرُ شديدٍ ، فَهُوَ حَسَنٌ يُحتجُّ بِهِ ، سواءٌ أُوجِدَ لَهُ جابرٌ أَمْ لا ؟ وإن كَانَ عِنْدَ [٩]

---

(١) في (ق) : « البستي » .

(٢) « ابن رشيد » : لم ترد في (ص) و (ع) .

(٣) في (م) : « إذ لا يلزم » .

(٤) النفح الشذي ٢١٨/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٩٨/١ .

(٥) في (ع) و (ص) : « نبلغ » .

(٦) « به » : لم ترد في (ق) .

(٧) « أي » : لم ترد في (ق) و (ع) .

(٨) شرح التبصرة والتذكرة ١٩٨/١-١٩٩ ، والتقييد والإيضاح : ٥٣ .

(٩) في (ص) : « عنده » .

غيرِهِ يحتاجُ إلى جابرٍ .

فما في كتابهِ سِتَّةُ أقسامٍ أَوْ ثَمَانِيَة [1] :

١- صَحِيْحٌ لذاتِهِ .

٢- صَحِيْحٌ لغيرِهِ .

٣- حَسَنٌ لذاتِهِ .

٤- حَسَنٌ لغيرِهِ ، بلا وَهْنٍ فِيْهِمَا .

٥- ما بِهِ وَهْنٌ شديدٌ .

٦- ما بِهِ وَهْنٌ غيرُ شديدٍ .

وهذا قسمان :

١- ما لَهُ جابرٌ .

٢- وَمَا لا جابرَ لَهُ .

وما قَبْلَهُ قِسمان :

١- ما بَيَّنَ وَهْنَهُ .

٢- وما لَمْ يُبيِّنْ وَهْنَهُ .

(**وللإمام**) الحافظِ أبي الفَتْحِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ [2] بنِ أَحْمَدَ ابنِ سَيِّدِ الناسِ (**اليَعْمُرِيِّ**) — بفتحِ الياءِ ، مَعَ فَتحِ الميمِ وضَمِّها — نسبةً إلى يَعْمُرَ بنِ شَدَّاخٍ [3] — بفتحِ المعجمةِ ، وتشديدِ [4] المهملةِ ، وآخرُه خاءٌ [5] معجمةٌ — من بني ليث — ، اعتراضٌ آخرُ عَلَى ابنِ الصلاحِ ، فإنَّه قَالَ [6] :

لَمْ يَرْسُمْ أَبو دَاوُدَ شيئاً بالحسن ، (**إنَّما قولُ أبي دَاوُدَ**) أي : السابقُ ، وَهُوَ : ذكرتُ فِيهِ الصحيحَ ، وما يُشْبِهُهُ أي : في الصِّحَّةِ ، ويقاربُهُ أي : فِيْهَا ، كَمَا دلَّ لِذلِكَ

---

(١) انظر: النكت لابن حجر ٤٣٥/١ .

(٢) كلمة : « محمّد » الأخيرة : لم ترد في (ص) .

(٣) انظر : الاشتقاق لابن دريد : ١٧١ ، والتاج ٢٧٨/٧ .

(٤) في (ص) : « وتشديد الدال » .

(٥) « خاء » : سقطت من (ع) و (ص) .

(٦) النفح الشذي ٢٠٨/١ .

قولُهُ : بعضُها أصحُّ من بعضٍ ، فإنَّه يُشيرُ إلى القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُما ، كَمـا [1] تَقْتَضيـهِ صيغةُ أفعلَ في الأكثرِ ، (**يَحْكِي مُسْلِما**) أي: يُشْبِه قولَهُ ، (**حَيثُ يَقُولُ**) أي : مُسلمٌ في " صحيحِه " [2] : (**جملةُ الصَّحِيحِ لا تُوجَدُ عِنْدَ**) الإمامِ (**مَـالِكٍ ، والنُّبـلا** [3]) أي: الفُضلاءِ ، كشُعبةَ ، والثوريِّ .

٧٢. **فَاحْتَاجَ أنْ يَـنْزِلَ في الإسْـنَادِ** إلى (**يَزِيْـدَ بـنِ أبي زيَـادِ**)

٧٣. **ونَحْوِهِ ، وإنْ يَكُـنْ ذُو السَّـبْقِ** قَدْ فَاتَـهُ ، أدْرَكَ بِاسْـمِ الصِّـدْقِ

٧٤. **هَلاَّ قَضَى عَلَى كِتَابِ (مُسْـلِمِ)** بِمَـا قَضَـى عَلَيْـهِ بِـالتَّحَكُّمِ

(**فَاحْتَاجَ**) أي : مسلمٌ (**أَنْ يَنْزِلَ في الإسْنَادِ**) ، عَنْ حَدِيثِ أهلِ الطَّبقَةِ الْعُليـا في الحفظِ والإتقان، (**إلى**) حديثِ مَنْ يَلِيْهِم في ذَلِكَ ، كحديثِ (**يزيدَ بنِ أبي زيادٍ ، ونحوِهِ**)، كـ: ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ ، وعطاءِ بنِ السَّائبِ [4] .

(**وإنْ يَكُنْ ذُو**) أي :صاحبُ (**السَّبْقِ**) في الحفظِ والإتقانِ ، كمالكٍ [5] (**قَدْ فَاتَـهُ**) أي : سَبَقَ بهما يزيدَ – مثلاً – فَقَدْ (**أَدْرَكَ**) أي : لحِقَه المسْبُوقُ (**بِاسْـمِ الصِّـدْقِ**) ، والعدالةِ . فالضميرُ في « فَاتَهُ » عائدٌ لِمَنْ ذُكِرَ من يزيدَ ، ونحوِهِ ، ويجوزُ عودُه لمسلمٍ .

أي : وإنْ يكنْ قَدْ فاتَ مسلماً الأخْذُ عَنْ ذي السَّبْقِ ، لكونِ أحدِهما لَمْ يَسـمعْ ذَلِكَ الحديثَ ، فَقَدْ أدركَ غَرَضَهُ بالأخذِ عمَّنْ شارَكَ ذا السبقِ في اسمِ الصِّدقِ والعدالةِ .

فمعنى كلامِ مسلمٍ ، وأبي داودَ واحدٌ ، غَيْرَ أنَّ مسلماً اشترطَ الصَّحِيحَ، فـاجتنبَ حديثَ الطَّبَقَةِ الثالثةِ، وَهُوَ الضَّعِيفُ الواهي، وأتى بالقسمينِ الأخيرين؛ وأبـا داودَ لَـمْ يشترطْهُ ، فذكرَ ما يشتدُّ وَهْنُه عندَهُ ، والتزمَ بيانَهُ [6] .

---

(١) في (ص) : « لما » .

(٢) صحيح مسلم ١/٥-٦ (ط عبد الباقي) .

(٣) في (م) : « النبلاء » بتجويد الهمزة ، خطأ .

(٤) شرح ألفية العراقي للسيوطي : ١٣٤ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٠٠-٢٠١ .

فـ (**هَلاّ قَضى**) أي : ابنُ الصَّلاح (**عَلَى كتابِ مُسْلِم بِما قَضى عَلَيْهِ** [1]) أي : عَلَى أبي داودَ (**بالتحكُّمِ**) السابقِ .

فـ: « التَّحَكُّمُ » عائدٌ عَلَى [2] « مَا » بإقامة الظاهرِ مقامَ المُضْمَرِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ عائِدُها محذوفاً ، و « التَّحَكُّمُ » بدلٌ مِنْها ، أَوْ عطفُ بيانٍ عَلَيْهَا .

وأجابَ الناظمُ عَنْ الاعتراضِ : بأنَّ مسلماً التزمَ الصحةَ في كتابه ، فليسَ لَنَا أنْ نحكمَ عَلَى حديثٍ فِيهِ بأَنَّهُ حَسَنٌ عندَهُ ، وأبو دَاوُدَ إنَّما قَالَ : « ما سكَتُّ عَنْهُ ، فَهُوَ صالحٌ » . والصالحُ يصدقُ بالصحيحِ وبالحسنِ ، فالاحتياطُ أَنْ يُحكَمَ عَلَيْهِ بالحسنِ [3] .

٧٥. **وَ (البَغَوِيْ) إذْ قَسَّمَ المَصَابِحَا ... إلى الصِّحَاحِ والحِسَانِ جَانِحَا**

٧٦. **أنَّ الحِسَانَ مَا رَوُوْهُ في السُّنَنْ ... رَدَّ عَلَيْهِ إذْ بِهَا غَيْرُ الحَسَنْ**

٧٧. **كَانَ(أَبُوْ دَاوُدَ)أقْوَى مَا وَجَدْ[4] ... يَرْوِيهِ ، والضَّعِيْفَ حَيْثُ لاَ يَجِدْ**

٧٨. **في البَابِ غَيْرَهُ فَذَاكَ عِنْدَهْ ... مِنْ رَأيِ اقْوَى قَالَهُ (ابْنُ مَنْدَهْ)**

٧٩. **وَالنَّسَئِيْ[5] يخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا ... عَلَيْهِ تَرْكاً، مَذْهَبٌ مُتَّسِعُ**

(**و**) الإمامُ الحافظُ ، مُحْيِي السُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الحُسَيْنُ بنُ مسعودٍ (**البَغَوِيْ**) - بالإسكان للوزن ، أَوْ لنيَّةِ الوقفِ - ، نسبةً إلى « بَغْ » بلدةٍ من بلادِ خُرَاسَانَ ، بَيْنَ مَرْوَ وهراةَ [6]، (**إذ**) أي : لكونِهِ (**قَسَّمَ**) كتابَهُ (**المَصَابِحا**) - بحذف الياء ؛ تخفيفاً -، (**إلى الصِّحَاحِ والحِسَّانِ جَانِحا**) أي: مائلاً إلى (**أنَّ الحِسَانَ مَا رَوُوْهُ**) أي: أَبُو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ ، والنَّسائيُّ ، وغيرُهم (**في**) كُتُبِ (**السُّنَنْ**) من مؤلَّفاتِهم ، وإنَّ الصِّحَاحَ مَا

---

(١) في (ص) : « قضى به » .

(٢) « على » : سقطت من (ص) .

(٣) التقييد والإيضاح : ٥٤ .

(٤) ضبطت في بعض النسخ بالبناء للمجهول ، وكلاهما جائز .

(٥) قصد النّسائي وإنما قال : « النسئي » ؛ لضرورة الوزن ، كما نبّه على ذلك الشارح .

(٦) انظر : معجم البلدان ٤٦٧/١ ، والتاج ٢٢٥/١٠ .

رواهُ الشيخانِ في صَحِيحَيْهما ، أَوْ أحدِهما [1] .

(**رَدَّ**) أي : رَدَّهُ (**عَلَيْهِ**) ابنُ الصَّلاحِ بِأنَّ هَذَا اصطلاحٌ لا يُعْرَفُ ، وَليسَ الحَسَنُ عِنْدَ أَهْلِ الحديثِ عبارةً عمَّا في السُّنَنِ ، (**إذ بها غَيْرُ الحَسَنْ**) مِنَ الصَّحِيحِ والضَّعِيفِ [2] .

فَقَدْ (**كَانَ أَبُو داودَ**) يتتبعُ مِن حديثِه (**أَقْوَى مَا وَجَدْ**) فـ (**يَرْوِيهِ** ، **و**) يَروي (**الضَّعِيفَ**) الذي يُجْبَرُ ، (**حَيْثُ لاَ يَجِدْ فِي البَابِ**) حَدِيثاً (**غَيْرَهُ** ، **فَذَاكَ**) أي : الضعيفُ (**عِنْدَهْ مِنْ رأيِ**) أي : رأيِ [3] الرجالِ (**اقْوَى**) -بالدرجِ- كَمَا (**قَالَهُ ابْنُ مَنْدَهْ**) ، وَهُوَ أَبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ [4] . وتقدمُ (**مِنْ**) عَلَى أفعلِ التفضيلِ إذَا لَمْ يَكُنْ مجرورُها اسمَ استفهام -كَمَا هنا- قليلٌ [5] .

(**و**) كَانَ أَبو عبدِ الرَّحمانِ أَحْمَدُ بنُ شُعَيْبٍ (**النَّسَائِيْ**) -بحذفِ الألفِ، وبالإسكانِ للوزنِ ، أَوْ لنيةِ الوقْفِ - لا يَقْتصِرُ في تخريجِهِ عَلَى المتَّفَقِ عَلَى قَبولِهِ، بَلْ (**يُخْرِجُ**) حَدِيثَ (**مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا**)أي : أَئِمَّةُ الحَدِيثِ (**عَلَيْهِ تَرْكاً**) أي : عَلَى تركِهِ ،

---

(١) مصابيح السنّة ١/ ٢ ، ١٨٩ .

(٢) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٢ ، وقد تعقبه البلقيني في " محاسن الاصطلاح " : ١١١ ، فقال : « لا يقال الاصطلاحات لا مشاحة فيها،فقد قال البغويّ : أردت بالصحيح ما خرج في كتاب الشيخين، وبالحسن : ما أورده أبو عيسى وأبو داود ، وغيرهما ، وما كان فيهما من غريب وضعيفٍ أشرت إليه ، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً ». وكذلك رد عليه التاج التبريزي بنحو هذا كما سيأتي . وقد رجعنا إلى مصابيح السنّة للإمام البغويّ،فوجدنا الحق مع البلقيني ، فقد قال البغويّ في ديباجة كتابه : « أعني بالصحاح : ما أخرجه الشيخان ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل الجعفي البخاريّ ، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - رحمهما الله - في جامعهما أو أحدهما . وأعني بالحسان : ما أورده أبو داود ، ... ، وما كان فيهما من ضعيف أو غريب أشرت إليه وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً ... » . المصابيح ١/ ١١٠ وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) في (ص) : « من رأي » .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢١ . وانظر :شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٣ ، والنكت الوفية: ٨٦/ب.

(٥) انظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٤ .

حتَّى إنَّه يُخرِجُ للمجهولينَ [1] .

وَهُوَ – كَمَا زادَه الناظمُ – (مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ) .

قَالَ شَيْخُنا: فقولُ ابنِ مَنْدَه: « وأبو [2] داودَ يأخذُ مأخذَ النَّسائيِّ » [3]، يعني : فِي عَدمِ التقييدِ بالثِّقةِ ، وإنِ اختَلَفَ صَنيعُهُمَا .

قَالَ : وما رُدَّ بِهِ عَلَى البَغَوِيِّ فِيْمَا مَرَّ ، رَدَّه التاجُ التِّبْرِيزيُّ : بأنَّهُ لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاحِ ، وَقَدْ صرَّح البَغَويُّ في أوَّلِ كتابِه بقوله : أعني بالصِّحاح: كَذَا ، وبالحسانِ : كَذَا ، ولَمْ يقلْ أرادَ المُحَدِّثُوْنَ بِهِمَا كَذَا ، فلا يَرِدُ عَلَيْهِ شيءٌ مما ذُكِرَ،خصوصاً وَقَدْ قَالَ: ومَا كَانَ فيها من ضَعِيْفٍ ، أَوْ غريبٍ أَشرْتُ إِليهِ ، وأَعْرضْتُ عَمَّا كَانَ مُنْكَراً أَوْ مَوْضُوْعاً [4] .

---

(١) شروط الأئمة الستة : ١٩ لذا نجد في " سنن النسائي " الصحيح وغير الصحيح ، وكتاب النسائي هو "السنن الكبرى" وهو عدّة روايات استعمل منها المزّي في التحفة تسع روايات، وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية ، ١٩٩١ ، بتحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي ، وهي طبعة ملفقة من عدّة روايات ، وفيها من التصحيف والتحريف والسقط ما لا يخفى على أدنى طالب علم. وكتاب "المجتبى" – الذي طبع قديماً وهو المشهور المتداول، وإليه العزو عند الإطلاق – ليس من اختيار النسائي، بل هو من اختيار تلميذه أبي بكر أحمد بن محمد بن السني . نصّ على هذا الذهبي في " تذكرة الحفاظ " ٣/٩٤٠ ، وفي " السّير" ١٤/١٣١ ، وقد أخطأ ابن الأثير في "جامع الأصول" ١/١٩٦–١٩٧ في أن المجتبى من اختيار النسائي، وأنّه أهدى السنن لأميرٍ فقال: « أصحيح كلّه؟ » قال: « لا » قال : فاكتب لنا منه الصّحيح ، فجرد المجتبى . وقد ردّ الذهبي هذا في " السير " ١٤/١٣١ فقال : « ... هذا لم يصحّ بل المجتبى اختيار ابن السني » .

وللشيخ شعيب الأرناؤوط تعليق نفيس في هذا الموضع دبجه يراعه في مراجعته لتهذيب الكمال ١/٣٢٨ هامش (٤) بعد قول الدكتور بشّار : « مما يؤسف عليه أن كتاب " السنن الكبرى " لم يصل إلينا ، ويظهر أنّه كان عزيزاً في فترات طويلة » . والعجب من الشيخ شعيب كيف سكت على هذا الكلام وفيه ما فيه ، ولو كان في المقام سعة لتناولناه بالنقد ، ولربّما كان السكوت خيراً من كل كلامٍ .

(٢) في (ق) : « أبي » .

(٣) انظر : النكت لابن حجر ١/٤٨٤ .

(٤) انظر : النكت لابن حجر ١/٤٤٥ – ٤٤٦ .

٨٠. وَمَنْ عَلَيها أَطْلَقَ الصَّحِيْحَا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيْحَا

٨١. وَدُوْنَهَا فِي رُتْبَةٍ مَا جُعِلاَ عَلى المَسَانِيْدِ ، فَيُدْعَى الجَفَلَى[1]

٨٢. كَمُسْنَدِ (الطَّيَالَسِيْ) و (أَحْمَدَا) وَعَدُّهُ (لِلدَّارِمِيِّ) انْتَقِدَا[2]

٨٣. والحُكْمُ لِلإِسْنَادِ بِالصِّحَّةِ أَوْ بِالْحُسْنِ دُوْنَ الحُكْمِ لِلمَتْنِ رَأَوْا

٨٤. وَاقْبَلْهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدْ وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدْ

(**وَمَنْ عَلَيْهَا**) أي : كُتُبُ السُّنَنِ كلُّها،أَوْ بعضُها(**أَطْلَقَ الصَّحِيْحَا**)،كالحاكم[3]، حَيْثُ أَطْلَقَهُ عَلَى "سُنَنِ" أبي داودَ ، والتِّرْمِذِيِّ،وكابنِ مَنْدَه[4]حَيْثُ أطلقَهُ عَلَى سُنَنِ أبي دَاوُد، وَالنَّسَائِيِّ ؛ وكأبي طاهرٍ السِّلَفِيِّ [5]،حَيْثُ قَالَ : اتَّفَقَ عُلَمَاءُ المشْرقِ والمغْرب [6] عَلَى صِحَّةِ الكُتُبِ الخمسةِ [7] ؛ (**فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيحا**) ، إذ فِيها مَا صرَّحُوا بأَنَّهُ ضَعِيْفٌ ، أَوْ منكرٌ ، أَوْ نحوُهُ [8] .

---

(١) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية و (ص) و (ق) و (ع) و (م) : « الجفلا » ، والصواب ما أثبتناه ، انظر : اللسان ١١٤/١١ (جفل) .

(٢) هذا البيت ساقط من نسخة (جـ) من متن الألفية .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٤) النكت لابن حجر ٤٨١/١ .

(٥) بكسر السين وفتح اللام وانظر في سبب هذه النسبة : الأنساب ٢٩٧/٣ ، ووفيات الأعيان ١٠٧/١ ، ونكت الزّركشيّ ٣٨١/١ ، ونكت ابن حجر ٤٨٩/١ ، وتاج العروس ٤٦٠/٢٣ .

(٦) قول أبي طاهر السلفي، أجاب عنه المصنّف في كتابه " التقييد والإيضاح " : ٦٢ فقال – معقّباً على ابن الصّلاح-: «وإنّما قال السلفي بصحة أصولها كذا ذكره في مقدّمة الخطّابي (معالم السنن ٣٥٧/٤)،فقال: وكتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء وحفّاظ الحديث الأعلام النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها » ، ثم قال المصنف : « ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون صحيحاً »،فلا ندري لماذا جعل المصنف هنا كلامه في موضع النقد مع أنه انتقد غيره على مثله.

(٧) هي الكتب الستّة ، خلا ابن ماجه ، إذ لم تضف إليها إلا بعد القرن السادس ، قال البقاعي في النكت الوفية : ٧٧/ ب : « وأول من ضمّ ابن ماجه إليها ابن طاهر المقدسي ؛ فلم يقلّد في ذلك فلما ضمنه الشيخ عبد الغني إليها في كتابه " الكمال " تابعه الناس » .

(٨) قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٦ « وهذا تساهلٌ ؛ لأن فيها ما صرّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضّعيف » . وانظر : النكت لابن حجر ٤٨٢/١ .

(**وَدُونَها فِي رُتْبَةٍ**) أي: رُتْبَةِ الاحتجاجِ (**مَا جُعِلا**) أي: ما صُنِّفَ (**عَلَى المَسَانِيدِ**)، وَهُوَ : مَا أُفْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى حدةٍ من غَيْرِ تَقْيِيْدٍ بما يحتجُّ بِهِ غالباً ؛ فيكونُ عامّاً، بخلافِ مَا صُنِّف عَلَى الأبواب، فإنَّه إنما يُذكَرُ فِيهِ مَا يحتجُّ بِهِ غالباً، فيكونُ خاصّاً.

(**فَيُدعَى**) أي: فبسببِ عُمومِ مَا في المسانيدِ ، يُسَمَّى الحَدِيثُ فيها الدعوةَ (**الجَفَلَى**) – فتح الجيم والفاء مقصوراً – أي : العامةَ [1] .

والنَّقَرَى – بزنَة الجَفَلَى –: الدعوةُ الخاصَّةُ . يقالُ : فلانٌ يَدْعُو الجَفَلَى ، إذَا عَمَّ بدعوتِهِ [2] ، وفلانٌ يَدْعُو النَّقَرَى ، إذَا خَصَّ بها قَوْماً دُوْنَ قومٍ [3] .

قَالَ طَرَفَةُ [4] :

نَحْنُ في المَشْتَاةِ نَدْعو الجَفَلَى لا تَرَى الآدِبَ فينا يَنْتَقِرْ [5]

والمَشْتَاةُ – بفتح الميم – : الشِّتَاءُ [6]، والآدِبُ اسمُ فاعِلٍ اسمُ من الأدْب –بفتحٍ ثُمَّ سكون–: وَهُوَ [7] الدعوةُ إلى الطعامِ، كالمَأْدُبَةِ، ويقالُ: المَأْدُبَةُ للطعامِ الذي يُدْعَى إليهِ أَيْضاً، ويقالُ في فعلِها: أدَبَه أدْباً وآدَبَه إيْداباً ، أي: دَعَاهُ [8].

---

(١) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٠٧ :«كنى به عن بيان كون المسانيد دون السّنن في مرتبة الصّحّة؛لأن من جمع مُسنَد الصّحابيّ يجمع فِيهِ مَا يقع لَهُ من حديثه،سواءٌ كَانَ صالحاً للاحتجاج أم لا؟».

وقال البقاعي في النكت الوفية : ٧٦/ ب : « فإن من شأن المسند أن يذكر فيه ما ورد عن ذلك الصّحابيّ جميعه فيدعى الحديث فيه الدعوة الجفلى أي : العامة للضيف وغيره بخلاف المرتب على الأبواب ؛ فإن شأنه أن يساق الحديث فيه للاحتجاج ، والمحتج من شأنه أن لا يورد لإثبات دعواه إلا المقبول ، فالمبوب إذا قال : باب كيت وكيت فكأنه قال إنه ادعى أنّ الحكم في المسألة الفلانية كذا وكذا بدليل ما حدثنا فلان عن فلان أن رسول الله ﷺ قال كذا وكذا ... الخ » .

(٢) انظر : لسان العرب ١١/١١٤ (جفل) .

(٣) انظر : المصدر السابق ٥/٢٣٠ (نقر) .

(٤) وهو : طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي ، شاعر جاهلي . انظر : الأعلام٣/٢٢٥.

(٥) البيت من الرمل ، وهو في ديوانه : ٨٤ .

(٦) انظر : اللسان ١٤/٤٢١ (شتا) .

(٧) في (ص) بعد كلمة « هو » : « بفتح الدال وضمها » . وفي (ع) : « وهي الدعوة » .

(٨) انظر : اللسان ٢/٥ (أدب) .

والمسانيدُ (**كَمُسْنَدِ**) أبي داودَ (**الطَّيَالِسِيْ**) [1] – بالإسكان للـوزن ، أَوْ لِنِيَّـةِ الوَقْفِ – نسبةً إلى الطَّيَالِسَة التي تُلْبَس عَلَى العمائِمِ [2].

(**و**) كمسندِ الإمامِ (**أَحْمَدَ**) بنِ حنبلٍ [3] .

(**وَعَدُّهُ**) أي : ابنُ الصَّلاح (**للدَّارِمِيِّ**) أي : لِمُسْنَدِ الحافظِ أبي مُحَمَّدٍ عبـدِ اللهِ ابنِ عبدِ الرحمانِ الدَّارِمِيِّ نسبةً إلى دارِمِ بنِ مالكٍ، بطنٍ من تميمٍ [4] – في المسانيدِ (**انْتُقِـدا**) عَلَيْهِ ؛ فإنَّه مُرتَّبٌ عَلَى الأبواب ، لا عَلَى المسانيدِ [5] .

إذَا عُرِفَ ذَلِكَ، فطريقُ مَنْ أرادَ الاحتجاجَ بحديثٍ من السُّنَنِ،أَوْ من المسانيد أنَّـه إنْ كَانَ متأهّلاً لمعرفةِ ما يحتجُّ بِهِ مِنْ غيرِه، فلا يَحتجُّ بِهِ، حَتَّى ينظرَ في اتِّصالِ إسنادِه،وحـالِ رُواتِهِ،وإلاّ فإن وَجَدَ أحداً من الأئِمَّةِ صحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ فَلَهُ تقليدُهُ، وإلاَّ فلا يُحتجُّ بِهِ[6].

ولَمَّا أنهى الكلامَ عَلَى القسمينِ [7] عقَّبَهُمَا بما يَتَعلَّقُ بهما ، فَقَـالَ : (**والحُكْـمُ**) الواقعُ مِنَ المُحَدِّث (**للإسنادِ بالصِّحَّةِ ، أَوْ بالحُسْنِ**) ، كهذا حَدِيثٌ إسنادُهُ صَحِيْحٌ ، أَوْ حَسَنٌ ، (**دُوْنَ الحُكْمِ**) مِنْهُ بذلك (**لِلمَتْنِ**) ، كهذا حَدِيثٌ صَحِيْحٌ ، أَوْ حَسَـنٌ (**رَأَوْا**) ؛ لأنَّه لا تَلازُمَ بَيْن الإسنادِ ، والمتنِ ؛ صِحَّةً ، ولا حسناً ؛ إذ قَدْ يَصِحُّ الإسنادُ ، أَوْ يحسنُ ؛ لاجتماعِ شروطِه من الاتصالِ،والعدالَةِ،والضَّبْطِ،دُوْنَ المتنِ،لقادحٍ من شُذُوذٍ ، أَوْ علَّةٍ[8].

---

(١) في المطبوع نقص لعدة مسانيد من الصحابة ، وهو من رواية يونس بن حبيب ، عنه وفي المطبوع قرابـة ألف حديث عن شعبة بن الحجّاج شيخ أبي داود ، ونحن نواصل السير في تحقيق هذا المسند تحقيقاً علميـاً رصيناً ، يجلّي نصوصه ويتكلّم على أحاديثه يسّر الله تعالى لنا إكماله وطبعه ، بعونه ومنّه وكرمه .

(٢) انظر : الأنساب ٦٨/٤ .

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، طبع قديماً بمصر ، وهي معروفة بـ (الميمنية) ، وطبع أيضاً بتحقيق العلامـة الشيخ أحمد محمد شاكر – رحمه الله – ولكنه لم يكمله ، ويقوم بتحقيقه الآن الشيخ شعيب الأرنؤوط .

(٤) انظر : الأنساب ٥٠٣/٢ .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٠٧/١،والتقييد والإيضاح:٥٩،والنكت الوفية ٤/٨١ ، وكتاب الدارمي طبع بشرح وتحقيق السيد أبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري في السعودية عام (١٩٩٩م) في عشر مجلـدات، انتهى فيه محققه إلى أن اسم الكتاب : " المسند الجامع " معتمداً في ذلك على نسخه الخطية ، والله أعلم.

(٦) انظر : التقييد : ٥٧ .

(٧) في (ع) : « القسمين الأوليين » .

(٨) ولذلك يقول الإمام الزيلعي في نصب الراية ٣٤٧/١:«وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال،ولو فرض ثقـة الرجال لم يلزم منه صحّة الحديث،حتّى ينتفي منه الشذوذ والعلة».وانظر:شرح التبصرة والتذكرة ٢٠٩/١.

(و) لكنْ (**اقْبَلْهُ**) أي : الحكمَ للإسنادِ بذلك في المتن أَيْضاً ، (**إنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدْ**) عَلَيْهِ ، (**وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بضَعْفٍ يُنْتَقَدْ**) بِهِ المتنُ ؛ إذِ الظَّاهرُ من مِثْلِهِ الحُكْمِ لَهُ بالصِّحَّةِ ، أَوْ بالحسنِ ؛ لأنَّ الأصلَ عَدمُ القادحِ ، نظراً إلى أَنَّ مثلَ مَنْ ذُكِرَ [1] ، إنَّما يُطلقُ بعدَ الفَحْصِ عَنِ انتفاءِ القادحِ [2] .

٨٥. **وَاسْتُشْكِلَ الحُسْنُ مَعَ الصِّحَّةِ في ... مَتْنٍ ، فَإنْ لَفْظاً يُرِدْ فَقُلْ : صِفِ**

٨٦. **بِهِ الضَّعِيْفَ ، أَوْ يُرِدْ مَا يَخْتَلِفْ ... سَنَدُهُ ، فَكَيْفَ إنْ فَرْدٌ وُصِفْ ؟**

٨٧. **وَ (لأَبِي الفَتْحِ) في الاقْتِرَاحِ ... أنَّ انفِرَادَ الحُسْنِ ذُوْ اصْطِلاَحِ**

٨٨. **وَإنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسْ ... كُلُّ صَحِيْحٍ حَسَنٌ لاَ يَنْعَكِسْ**

٨٩. **وَأَوْرَدوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادِ ... حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إسْنَادِ**

(**واسْتُشْكِلَ الحُسْنُ**) الواقعُ جمعُه في كلامِ التِّرْمِذِيِّ ، وغيرِه ، (**مَعَ الصِّحَّةِ في مَتْنٍ**) واحدٍ، كهذا حَدِيثٌ « حَسَنٌ صَحِيْحٌ »، لما مَرَّ من أنَّ الحسنَ قاصرٌ عَنْ الصَّحِيحِ، فكيفَ يُجمعُ بَيْنَهُما في حَدِيثٍ واحدٍ ؟ [3]

---

(١) في (ق) : « ذكرنا » .

(٢) قال التاج التبريزي : « ولقائل أن يقول : لا نسلم أن قولهم : هذا صحيح الإسناد يحتمل كونه شاذاً أو معللاً مردوداً ؛ ليكون دُوْنَ قولهم : هَذَا حَدِيث صَحِيْح ، فإن صحّة الإسناد مستلزمة بصحة المَتْن دُوْنَ العكس ، والحكم بصحة الإسناد مَعَ احتمال عدم صحته بعيد جداً » . البحر الذي زخر ١٢٤٩/٣-١٢٥٠ . قَالَ الزّركشيّ ٣٦٧/١ منتصراً لابن الصّلاح : « هَذَا فِيهِ نظر ، وَقَدْ تقدم في كلام المصنف أنهم إذا قالوا : « هَذَا حَدِيث صَحِيْح » ، فمرادهم اتصال سنده ، لا أنه مَقْطُوْع بِهِ في نَفْس الأمر ، وَقَدْ تكرر في كلام المزي والذهبي وغيرهما من المتأخرين «إسناده صالح والمتن منكر». ولكن الحافظ ابن حجر اختار أن التلازم بين الحكم بصحة الإسناد وصحة المتن أغلبي ، وما ندّ عن هذه القاعدة قليل لا يصلح التعويل عليه ، فضلاً عن تأسيس قاعدة عليه ، فقال : « لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل ، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصّحيح ، فإذا كان قولهم : صحيح الإسناد يحتمل أن يكون مع وجود العلة لم يتحقق عدم العلة ، فكيف يحكم له بالصحة ؟ » . ومن ثمّ فرق بين حكم الحافظ المعتمد ، وبين من عرف من حالة التفريق في الحكم بين السند والمتن وبين من لم يعرف عنه ذلك . النكت ٤٧٤/١ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ٢٠٩/١-٢١٠ .

وجوابُه: أَنْ يُقالَ : قائلُ ذَلِكَ إما يريدُ الحُسْنَ اللُّغويَّ ، أَوْ الاصطلاحيَّ . (**فَإِنْ لَفْظاً**) أي : فإن (**يُرِدْ**) قائلُهُ بالحُسْنِ حُسْنَ لفظِه ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ غيرُ مستنْكَرٍ [1] ، وبه يزولُ الإشكالُ .

لكن تعقَّبَهُ ابنُ دقيقِ العيدِ [2] ، بأَنَّهُ إنْ أرادَ ذَلِكَ (**فَقُلْ**) لَهُ : (**صِفْ بِهِ**) أي : بالحسنِ (**الضعيفَ**) أي : فيلزمُك أَنْ تُطلقَهُ عَلَى الضَّعِيفِ ، وإن بلغَ رُتبةَ الوضعِ ، إذَا كَانَ حَسَنَ اللفظِ ، ولا قائلَ بِهِ من المُحَدِّثِيْنَ ، إذَا جَرَوْا عَلَى اصطلاحِهم [3] .

(**أَوْ**) إنْ (**يُرِدْ**) بِهِ (**ما يختلفْ سندُهُ**) ، بأَنْ يكونَ للحديثِ إسنادٌ حسنٌ ، وإسنادٌ صحيحٌ فَجَمَعَ –كَمَا قَالَ ابنُ الصَّلاح– بَيْنَ الوصفينِ ، باعتبارِ تعدُّدِ الإسنادينِ ، وبه يزولُ الإشكالُ [4] .

لكن تعقَّبَهُ ابنُ دقيقِ العيدِ أَيْضاً ، بأَنَّه وإنْ أمكنَ ذَلِكَ فِيْمَا روي من غيرِ وجهٍ لاختلافِ مَخْرَجِهِ ، (**فكيفَ**) يمكنُ (**إنْ**) حديثُ (**فردٌ وُصِفْ**) ؟ بِذلكَ ، بأنْ لا يكونَ لَهُ إلاَّ مَخْرَجٌ واحدٌ ؟ [5]

كَمَا يقعُ في كلامِ التِّرْمِذِيِّ كثيراً ، حَيْثُ يَقُولُ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ ، لاَ نَعْرِفُهُ إلاَّ مِن هَذَا الوجهِ ، أَوْ لا نَعرِفُهُ إلاَّ مِن حَدِيثِ فُلاَن [6] .

(**ولأَبِي الفَتْحِ**) مُحَمَّدٍ تقي الدِينِ بنِ عَلِيِّ بنِ وَهْبٍ القُشَيْرِيِّ ، المعروفِ بابنِ دقيقِ العيدِ ، (**في**) كتابِهِ : (**الاقْتِرَاحِ**) [7] في علمِ الحديثِ ، جوابٌ عَنْ الإشكالِ [8] بَعْدَ ردِّهِ الجوابينِ السابقينِ ، كَمَا مَرَّ .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٥ .

(٢) الاقتراح : ١٧٤ .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢١٠ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٥ .

(٥) انظر : الاقتراح ١٧٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢١٠ .

(٦) المصادر السابقة ، وانظر : النزهة : ٩٤-٩٥ .

(٧) الاقتراح : ١٧٥-١٧٦ .

(٨) وهناك أجوبة أخرى تراجع في النكت الوفية : ٨٨/ أ .

وحاصلُه : (**أنَّ انْفِرادَ الحُسْنِ ذُوْ اصطِلاحِ**) أي : أنَّ الحسنَ الواقعَ في سَنَدٍ ، أوْ متنٍ ، هُوَ للمعنى [1] الاصطلاحيِّ المُشْتَرَطِ فِيهِ القصورُ عَنْ الصِّحَّة ، (**وإنْ يَكُنْ**) أي : الحَدِيثُ (**صَحَّ**) أي : صَحِيْحاً ، (**فَليسَ يَلْتَبِسْ**) حينئذٍ الجمعُ بينِ الوصفينِ ، لحصولِ الحسن لا محالةَ تبعاً للصحَّةِ .

لأنَّ وجودَ الدرجةِ العُلْيا ، كالحفظِ والإتقانِ ، لا يُنافي وجودَ الدُّنيا ، كالصدقِ وَعَدمِ التُّهمةِ بالكَذِبِ ؛ فيصحُّ أَنْ يُقالَ في هَذَا : إنَّهُ حَسَنٌ باعتبارِ وُجودِ الصِّفةِ الدنيا ، صَحِيْحٌ باعتبارِ وجودِ العليا [2] .

قَالَ: وعلى هَذَا (**كُلُّ صَحِيْحٍ حَسَنٌ**) و (**لاَ يَنْعَكِسْ**) أي: وليسَ كُلُّ حسنٍ صَحِيْحاً [3] .

وسبقَهُ إلى ذَلِكَ ابنُ الموَّاق [4] ، فَقَالَ : لَمْ يخصَّ التِّرْمِذِيُّ الحَسَنَ بصفةٍ تُمَيِّزُه عَنْ الصَّحِيحِ ، فلا يكونُ صَحِيْحاً إلاَّ وَهُوَ غَيْرُ شاذٍّ ، ورواتُه ثِقاتٌ ، ولهذا لا يكادُ يقولُ في حديثٍ يُصَحِّحُهُ إلاَّ : « حَدِيثٌ حَسنٌ صَحِيْحٌ » ؛ فلا منافاةَ في الجَمْعِ بَيْنَهُما .

(**و**) لكنَّ ابنَ سيِّدِ الناسِ [5] ، وغيرَهُ ، قَدْ (**أوْرَدُوا**) عَلَى ذَلِكَ (**ما صَحَّ مِنْ**) أحاديثِ (**أفْرَادِ**) أي : ليسَ لها إلاَّ إسنادٌ واحدٌ ، (**حيثُ اشْتَرطْنَا**) كالتِّرْمذيِّ في الحَسَن (**غَيْرَ مَا إسْناد**) ، بزيادةِ « مَا » .

وحاصلُهُ: أنَّ التِّرْمِذِيَّ ، وموافقِيهِ اشترطوا في الحسنِ أن يُرْوَى من غيرِ ما وجهٍ ، بخلافِ الصَّحِيحِ ، فانتفى أَنْ يكونَ كُلُّ صَحِيْحٍ حسناً ، فالأفراد الصحيحةُ ليستْ حسنةً عندَهُ .

---

(١) في (ع) و (ص) : « المعنى » .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٢١٢/١ ، والتقييد والإيضاح : ٦١ .

(٣) الاقتراح : ١٧٥ – ١٧٦ .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ٢١٢/١ .

(٥) النفح الشذي ٢٩١/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢١٣/١ .

فأجابَ عَنْهُ الناظِمُ : « بإنَّ التِّرْمِذِيَّ إنَّما يشترطُ في الحسنِ ذَلِكَ ، إذَا لَمْ يبلغْ رتبةَ الصَّحِيحِ ، وإلاَّ فلا يَشْتَرِطهُ ، بدليل قولِه كثيراً : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ غريبٌ » ، فلما ارتفعَ إلى رتبةِ الصِّحَّةِ أثبتَ لَهُ الغرابةَ باعتبارِ فردِيَّتِهِ » [1] .

هَذَا وَقَدْ أجابَ شيخُنا [2] عَنْ أصلِ الإشكالِ : « بأنَّ الحَدِيثَ إنْ كَانَ فرداً ، فإطلاقُ الوصفينِ من المجتهدِ يَكُونُ لتردُّدِ أئِمَّةِ الحَدِيثِ في حالِ ناقلِهِ ، هل اجتمعَتْ فِيهِ شُروطُ الصِّحَّةِ ، أَوْ قصرَ عنها ؟

فيقولُ فِيهِ : حَسَنٌ باعتبارِ وصفٍ عِنْدَ قومٍ ، صَحِيْحٌ باعتبارِ وصفِهِ عِنْدَ قومٍ ، غايتُه أنَّه حذفَ مِنْهُ حرفَ التردُّدِ ؛ لأنَّ حقَّهُ أنْ يَقُولَ : « حَسَنٌ أَوْ صَحِيْحٌ » .

وَعَلَيْهِ فما قِيلَ فِيهِ : « حَسَنٌ صَحِيْحٌ » دُوْنَ ما قِيلَ فِيهِ : « صَحِيْحٌ » ؛ لأنَّ الجزمَ أقوى مِنَ التردُّدِ .

وإنْ لَمْ يَكنْ فَرداً فالإطلاقُ يَكُونُ باعتبارِ إسنادينِ : أحدُهما صَحِيْحٌ ، والآخرُ حَسَنٌ .

وَعَلَيْهِ : فما قِيلَ فِيهِ : « حَسَنٌ صَحِيْحٌ » فَوْقَ ما قيلَ فِيهِ : « صَحِيْحٌ » ؛ لأنَّ كثرةَ الطُّرُقِ تُقَوِّي » .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١/٢١٥ . والذي يبدو لنا ، عدم الخوض في تفسير ذلك ، فإنه تعب ليس وراءه إربٌ ، فالترمذي له اصطلاحاته الخاصّة به ، بل إنّه قال : « حسنٌ صحيحٌ » على كثير من الأحاديث التي فيها مقال ، فانظر الأحاديث : (٣٢٤) و (٣٥٦) و (٧٨٥) و (٨٧٣) و (٩٨٩) و (٩٠٢) و (١٨٥٣) و (١٨٥٤) و (١٨٥٨) و (١٩٢٤) و (٢٠٠٢) و (٢٠٣٩) و (٢٠٧٨) و (٢٩٢٣) و (٣٣٢٠).

لذا فإنّ عدداً من العلماء انتقد الترمذي وعدّه متساهلاً في تصحيح الأحاديث ، منهم: الإمام الذهبي في مواضع من " الميزان " ، انظر مثلاً : ٣ / ٤٠٧ و ٤ / ٤١٦ ، ونقل في ترجمة كثير بن عبد الله المزني من الميزان ٣ / ٤٠٧ : أن العلماء لا يعتمدون على تصحيحه . وانظر : الجامع الكبير ١ / ٢٥ – ٣٢ .

(٢) انظر : النزهة ٩٣-٩٤ .

القِسْمُ الثَّالِثُ : الضَّعِيْفُ [1]

٩٠. أمَّا الضَّعِيْفُ فَهْوَ مَا لَـمْ يَبْلُـغِ ... مَرْتَبَةَ الحُسْـنِ ، وإنْ بَسْـطٌ بُغِـي :

٩١. فَفَـاقِدٌ شَـرْطَ قَبُـوْلٍ قِسْـمُ ... وَاثْنَيْـنِ قِسْـمٌ غَـيْرُهُ ، وَضَمُّـوْا

٩٢. سِـوَاهُما فَثَـالِثٌ ، وَهَكَـذَا ... وَعُـدْ لِشَـرْطٍ غَـيْرَ مَبْـدُوٍّ فَـذَا

٩٣. قِسْمٌ سِوَاهَا ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّـذِي ... قَدَّمْتُـهُ ثُـمَّ عَلَـى ذَا فَـاحْتَذِي [2]

٩٤. وَعَدَّهُ (البُسْتِيُّ) فِيمَـا أوْعَـى ... لِتِسْـعَةٍ وَأَرْبَعِيْـنَ نَوْعَـا [3]

(أمَّا الضَّعِيْفُ ، فَهْوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ مَرْتَبَةَ الحُسْنِ) ، ولا مرتبةَ الصِّحَّةِ المفْهومـةِ بالأَوْلَى ، (وإنْ بَسْطٌ) لأقسامِه (بُغِي) أي: طُلِبَ ، (فَفَاقِدٌ شَرْطَ قَبُوْلٍ قِسْـمُ) أي: شَرْطاً من شروط القبولِ [4] الشاملِ للصَّحيحِ والحسنِ ، وَهِيَ ستَّةٌ :

١- اتِّصالُ السندِ .

٢- والعدالةُ .

٣- والضَّبْطُ .

٤- وفقدُ الشذوذِ .

٥- وفَقْدُ العِلَّةِ القادحةِ .

٦- والعاضدُ عِنْدَ الاحتياجِ إليهِ .

---

(١) انظر في الضعيف :

معرفة علوم الحديث : ٥٨ ، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٩٢/٢ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٢٨ ، وإرشاد طلاب الحقائق ١٥٣/١ ، والتقريب : ٤٩ ، والاقتراح : ١٧٧ ، والمنهل الروي : ٣٨ ، والخلاصة : ٤٤ ، والموقظة : ٣٣ ، واختصار علوم الحديث : ٤٤ ، ونكت الزركشي ٣٨٩/١ – ٤٠٤ ، والشذا الفياح ١٣٣/١ – ١٣٦ ، والمقنع ١٠٣/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢١٦/١ ، والمختصر : ١١٧ ، ونكت ابن حجر ٤٩١/١ – ٥٠٥ ، وفتح المغيث ٩٣/١ ، وألفية السيوطي ١٩ – ٢١ ، والبحر الذي زخر ١٢٨٣/٣ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي: ١٤١، وتوضيح الأفكار ٢٤٦/١ ،وظفر الأماني:٢٠٦ ،وقواعد التحديث:١٠٨، وتوجيه النظر ٥٤٦/٢ – ٧٠٢.

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢١٩/١ ، والنكت الوفية : ٩٤/ أ .

(٣) للبقاعي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته : ٩٤/ ب .

(٤) في (ص) : « المقبول » .

وَهِيَ بالنظرِ لانتفائِها انفراداً واجتماعاً ، يتفرعُ [1] منها أقسامٌ :

ففاقدُ واحدٍ منها قِسمٌ : المُرْسَلُ ، والمنقطعُ ، والمعضل . وإلى قسمي فاقد العدالة الضَّعِيف والمجهول [2].

(و) فاقدُ (**اثنين**) مِنْها كالاتِّصَالِ مَعَ آخرَ مِنَ الخمسةِ الباقيةِ، كالعدالةِ [3] (**قِسْمٌ غيرُهُ**) أي : غيرُ الأَوَّل ، وتحتَهُ بالنظر إلى ما مَرَّ ستَّةٌ وثلاثونَ ؛ لأنَّك إذَا ضَمَمْتَ إلى كُلِّ واحدٍ مِنَ التِّسْعَةِ كُلَّ واحدٍ مِمَّا بَعْدَهُ بَلَغَ ذَلِكَ [4] .

(**وضَمُّوا**) واحداً (**سِواهما**) أي : سِوَى الاثنين [5] إليهما [6] (**فـ**) ذَلِكَ قسمٌ (**ثالثٌ**) ، وتحتَهُ [7] بالنظر إلى مَا مَرَّ أربعةٌ وثمانونَ ؛ لأنَّكَ إذَا ضَمَمْتَ إلى كُلِّ اثنين مِنَ التِّسْعَةِ كُلَّ واحدٍ مِمَّا بَعْدَهُما بَلَغَ ذَلِكَ .

(**وهَكَذا**) افعلْ إلى آخرِ الشروطِ ، فخُذْ فاقدَ [8] شرطٍ آخرَ ضُمَّهُ إلى فاقدِ [9] الشروطِ الثلاثةِ السابقةِ [10]. وَهُوَ قِسْمٌ رابعٌ ، وتحتَهُ بالنظرِ إلى ما مَرَّ مئة وستَّةٌ وعِشْرُونَ؛

---

(١) المثبت من (ص) و (ق) و (م) : « تتفرع » .

(٢) من قوله: « إلى قسمي ... » إلى هنا سقط من (م)،وهو في جميع النسخ الخطية و(ص)و(ف) و (ع).

(٣) من قوله: « كالاتصال ... » إلى هنا سقط كله من (ع) و (ق) ، وهو من (ص) و (م).

(٤) المثبت من النسخ . وفي (م) بعد : تحته ، ما يأتي « ثمانية عشر ، باندراج الضّعيف ، والمجهول تحت فقد العدالة ، لأنك إذا ضربتها مع الأربعة الباقية في الثلاثة الداخلة تحت فقد الاتصال بلغ ذلك » .

(٥) بعد هذا في (م) : « الذين هما فقد الاتصال ، والآخر الذي معه وهو فقد العدالة » . وأشار المحقق إلى أنها زيادة من إحدى نسخه ورمز لها بـ (ص) .

(٦) بعد هذا في (م) : « كفقد الضّبط » .

(٧) بعد هذا في (م) : « اثنان وأربعون ؛ لأنك إذ ضممت إلى كلّ من أقسام فقد الاتصال مع كلّ من قسمي فقد العدالة ، وإليه مع فقد الضّبط ، وإليه مع فقد العاضد، الشذوذ مرةً ، والعلة أخرى في كلّ من إفراد الأحوال الثّلاثة ، وضممت إليه أيضاً مع كلّ من قسمي فقد العدالة ، فقد الضّبط مرةً ، وفقد العاضد أخرى ، وإليه مع فقد الضّبط فقد العاضد ، وإليه مع الشذوذ ؛ العلة ، حصل ذلك » .

(٨) في (م) : « فقد » . والمثبت من النسخ .

(٩) كذلك .

(١٠) بعد هذا في (م) : « كالشذوذ ، فهو قسمٌ رابعٌ وتحته ثمانية وأربعون ، لأنك إذا ضممت إلى كلٍّ من أقسام فقد الاتصال ، مع كلّ قسمي فقد العدالة ، ومع فقد الضبط، وإليه مَعَ كلّ من قسمي فقد العدالة ، ومع فقد العاضد ، وإليه مع فقد الضبط ، ومع فقد العاضد ؛ الشذوذ مرةً ، والعلة أخرى ، في كلٍّ من=

لأَنَّكَ إذَا ضَمَمْتَ إلى كُلِّ ثلاثةٍ مِنَ التِّسْعَةِ السابقةِ كُلٌّ واحدٍ مِمَّا بَعْدَها بَلَغَ ذَلِكَ .

ثُمَّ ارتقِ إلى فاقدِ خمسةٍ ، فَصَاعداً [1] واعملْ إلى انتهائِك من الشـرط الأوّلِ [2](و) بَعْدَ انتهائِك مِنْهُ (**عُدْ**) أي : ارجعْ (**لِشَرطٍ غَيْرَ مَبْدُوٍّ**) بِهِ أَوّلاً [3] ، (**فـذا قِسْـمٌ سِوَاهَا**) أي : الأقسامُ السابقةُ [4] ، (**ثُمَّ زِدْ**) عَلَيْهِ فاقدَ شَرْطٍ [5].(**غَيْرَ الذي قَدَّمْتُـهُ**)، لِئَلاَّ يتكرَّرَ [6] ، (**ثُمَّ عَلَى ذَا**) الحذوِ (**فاحتذِيْ**) أنتَ [7] - بذالٍ معجمةٍ - أي فاقتَدِ .

والمعنى: فَتَمِّمْ هَذَا العملَ الذي ابْتَدَأْتَهُ بفقدِ الشرطِ المُثنى بِهِ ،كَمَا تَمَّمْـتَ الأَوَّلَ[8]، ثُمَّ عُدْ ، هكذا إلى أَنْ ينتهي عملُكَ .

وأشارَ ابنُ الصَّلاحِ [9] إلى كَثْرَةِ الأقسامِ جدّاً ، بالنظرِ إلى أنَّه يَدْخُلُ تحتَ فَقْدِ كُـلِّ مِنَ السِّتَّةِ أقسامٌ كفاقدِ [10] العَدالةِ ، يدخلُ تحتَهُ : الضَّعِيفُ بكذبِ راويهِ ، أَوْ بتهمتِـهِ ،أَوْ بفسْقِهِ ، ببِدْعَتِهِ ، أَوْ لجهَالةِ عينه ، أَوْ لِجهَالةِ حَالِهِ ، وذلكَ مَعَ كَثرةِ التَّعَبِ فِيـهِ قَليـلُ الفائدةِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنا ، كغيرِهِ .

=أفراد الأحوال الثّلاثة ، وضممت إليه أيضاً مَعَ كلٍّ من قسمي فَقْدْ العدالة ومع فَقْدْ الضَّبْط فقد العاضد ، وإليه مَعَ كلّ قسمي فَقد العدالة ، ومع الشذوذ ، وإليه مع فقد الضَّبْط ، ومع الشذوذ ، وإليه مَـعَ فَقْـدْ العاضد ، ومع الشذوذ ؛ العلة في كلٍّ من ؟أفراد الأحوال الثّلاثة ، حصل ذلك . ولا يخفـى أنـك لـو ضممت بعض أقسام فقد الاتصال ، وقسمي فقد العدالة إلى بعضها ، أو إليه ، وإلى بقية الشـروط زادت الأقسام » .

(١) المثبت من النسخ . وفي (م) : « أو ستةٍ » .

(٢) المثبت من النسخ . وفي (م) : « شرط الاتصال » .

(٣) بعد هذا في (م) : « كالعدالة » .

(٤) بعد هذا في (م) : « وتحته اثنان : الضّعيف والمجهول كما مرّ » .

(٥) في (م) : « مع كلٍّ منهما » .

(٦) بعد هذا في (م): «وتحته ثمانيةٌ ، لأنك تضم إلى كلٍّ منهما فقد الضبط،أو فقد العاضد أو شذوذ أو علة».

(٧) في (ق) : « أي أنت » .

(٨) بعد هذا في (م) : « بأن تضم إلى فقد العدالة بقسميه ، والآخر الذي معه ، فقد شـرطٍ آخـر إلى أن ينتهي العمل » .

(٩) معرفة أنواع علم الحديث : ١٢٩ .

(١٠) في (ص) و (ق) : « فاقد » ، وفي (ع) : « فاقد شرط » .

قَالَ النَّاظِمُ [1] : وَمِن أقسامِ الضَّعِيفِ مَالَهُ لقبٌ خاصٌّ ، كالمضطربِ ، والمقلوبِ ، والموضوعِ ، والمنكرِ ، وَهُوَ بمعنى الشاذِّ كَمَا سَيأْتي انتهى .

واعلمْ أَنَّ طريقَ حصرِ الأقسامِ مِن غَيْرِ نظرٍ إلى مَا يَدْخُلُ تحتَ فَقْدِ[2] كُلٍّ من السِّتَّةِ، أَنْ يُقالَ: الخبرُ الضَّعِيفُ إما أن يَفْقِدَ مِنْها شَرْطاً، أَوْ شَرْطَينِ ، أَوْ ثلاثةً أو أربعةً أَوْ خمسةً أَوْ الجميعَ، وإذا سبرتَها بالتركيبِ بَعْدَ كُلٍّ من فاقدِ الاتِّصالِ والعدالةِ واحداً، بلغتْ ثلاثةً وستينَ.

ففاقدُ واحدٍ مِنْها تحتَهُ ستةٌ : فاقدُ الأَوَّلِ ، وفاقدُ كُلٍّ من بقيَّتِها .

وفاقدُ اثنينِ مِنْها تحتَهُ خمسةَ عَشَرَ : فاقدُ الأَوَّلِ مَعَ الثاني ، أَوْ مَعَ كُلٍّ مِنَ البقيَّةِ ، وفاقدُ الثَّاني مَعَ الثالثِ ، أَوْ مَعَ كُلٍّ مِنَ الثَّلاثةِ بعدَهُ ، وفاقدُ الثَّالِثِ مَعَ كُلٍّ مِنَ الثَّلاثةِ بعدَهُ ، وفاقدُ الرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرينِ ، وفاقدُ الأخيرَيْنِ .

وفَاقِدُ ثلاثةٍ تحتَهُ عِشْرونَ : فاقدُ الأَوَّلَيْنِ مَعَ كُلٍّ مِنَ البقيّةِ ، وفاقدُ الأَوَّلِ والثالثِ مَعَ كُلٍّ مِنَ الثلاثةِ بَعْدَهُ ، وفاقدُ الأَوَّلِ والرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرينِ ، وفاقدُ الأَوَّلِ والأخيرينِ ، وَفَاقِدُ الثَّاني والثالثِ مَعَ كُلٍّ من الثلاثةِ بَعْدَهُ ، وَفَاقِدُ الثاني والرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرينِ ، وفاقدُ الثَّاني والأخيرينِ ، وفاقدُ الثالثِ والرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرينِ ، وفاقدُ الثالثِ والأخيرينِ ، وفاقدُ الثلاثةِ الأخيرةِ .

وفاقدُ أربعةٍ تَحْتَهُ خمسةَ عشرَ : فاقدُ الثلاثةِ الأَوَّلِ مَعَ كُلٍّ مِنَ الثلاثةِ الأخيرةِ ، وفاقدُ الأولينِ والرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرين، وفاقدُ الأولينِ والأخيرين، وفاقدُ الأولِ والثالثِ والرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرينِ ، وفاقدُ الأَوَّلِ والثالثِ والأخيرينِ ، وفاقدُ الأَوَّلِ والثلاثةِ الأخيرةِ ، وفاقدُ الثَّاني والثالثِ والرابعِ مَعَ كُلٍّ من الأخيرينِ ، وفاقدُ الثَّاني والثالثِ والأخيرينِ، وفاقدُ الثَّاني والرابعِ والأخيرينِ ، وفاقدُ الأربعةِ الأخيرةِ .

وفاقدُ خمسةٍ تحتَهُ ستةٌ : فاقدُ الخمسةِ الأولى [3] ، وفاقدُ الأربعةِ الأولى [4]

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٢١ .

(٢) في (ص) و (ع) : « فاقد » .

(٣) في (ع) و (ق) : « الأول » .

(٤) في (ق) : « الأول » .

والسادسُ ، وفاقدُ الثلاثةِ الأولى و الأخيرينِ [1]، وفاقدُ الأولينِ والثلاثةِ الأخيرةِ ، وفاقدُ الأوّلِ والأربعةِ الأخيرةِ ، وفاقدُ الخمسةِ الأخيرةِ .

وفاقدُ الجميعِ قسمٌ واحدٌ ، صارَتِ الجملةُ مَا قلنا [2] .

(**وَعَدَّهُ**) أي : قِسْمَ الضعيفِ ابنُ حِبَّانَ (**البُسْتيُّ فِيما أوْعَى**) ، ويقال : « وَعَى » أي: حَفِظَ وجَمَعَ [3]، (**لتسعةٍ**) – بزيادةِ اللامِ –، أَوْ بمعنى « إلى »، بتضمينِ «عَدَّ، عَدَّى» أي: إلى تسعةٍ (**وأربعينَ نوعا**)،خمسينَ قِسْماً ، إلاّ واحداً ، ولَمْ أرَ لَهُ وَجْهاً[4].

ولَمَّا فَرَغَ مِن بيانِ الحُكمِ عَلَى المتْنِ ، والإسْنادِ ، بأَنَّهُ صَحِيْحٌ ، أَوْ حَسَنٌ، أَوْ ضَعِيْفٌ ، أخذَ في بيانِ صِفاتِها ، فَقَالَ :

الْمَرْفُوْعُ [5]

٩٥. **وَسَمِّ مَرْفُوْعاً مُضَافاً لِلنَّبِيْ وَاشتَرَطَ (الخَطِيْبُ) رَفْعَ الصَّاحِبِ**

---

(١) في (م) : « بالأخيرين » .

(٢) انظر : النكت الوفية : ل ٩١/ أ .

(٣) انظر : لسان العرب ٣٩٦/١٥ (وعي) .

(٤) هذه الأقسام لم نقف عليها ، و لم يقف عليها من قبلنا الحافظ ابن حجر كما ذكر في النكت ٤٩٢/١ ، بل أشار إلى عدم وجود هذه التقسيمات أصلاً ؛ إذ غمز من عزاها إلى مقدمة المجروحين – وهو الزّركشيّ في نكته ١ / ٣٩١ –، وبرجوعنا إلى المجروحين ٦٢/١–٨٨ وجدناه ذكر عشرين نوعاً حسب – هي في حقيقتها الأسباب الموجبة لضعف الرواة – ، صدّرها بقوله : « فأما الجرح في الضعفاء فهو على عشرين نوعاً ، يجب على كلّ منتحلٍ للسننِ طالب لها باحث عنها أن يعرفها » .

(٥) انظر في المرفوع :

الكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) ، والتمهيد ٢٥/١ ، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث : ١٣٤ ، وإرشاد طلاب الحقائق ١٥٧/١، والتقريب: ٥٠–٥١ ، والاقتراح: ١٩٥ ، والمنهل الروي : ٤٠،والخلاصة:٤٦، والموقظة : ٤١ ، واختصار علوم الحديث : ٤٥ ، ونكت الزّركشيّ ٤١١/١ ، والشذا الفياح ١٣٩/١ ، والمقنع ٧٣/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٢٢/١ ، ونزهة النظر : ١٤٠ ، ونكت ابن حجر ٥١١/١ ، والمختصر : ١١٩، وفتح المغيث ٩٨/١ ، وألفية السيوطي: ٢١ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٤٣ ، وتوضيح الأفكار ٢٥٤/١ ، وظفر الأماني : ٢٢٧ ، وقواعد التحديث : ١٢٣ .

٩٦. وَمَنْ يُقَابِلْهُ بِذِي الإِرْسَالِ فَقَدْ عَنَى بِذَاكَ ذَا اتِّصَالِ

(وَسَمِّ مَرْفُوْعاً مُضَافاً لِلنَّبِيْ) ﷺ أي: سَمِّ أيُّها الطَالبُ كُلَّ مَا أُضيفَ إلى النَّبيِّ ﷺ قَوْلاً ، أَوْ فِعْلاً ، أَوْ تَقْريراً ، أَوْ صِفةً تَصْرِيحاً، أَوْ حُكْماً مرفوعاً، سَواءٌ أَضَافَهُ صَحَابِيٌّ ، أَمْ [١] غيرُهُ ، ولَو مِنَّا الآنَ .

فَيَدْخُلُ فِيهِ : المُتَّصِلُ ، والمُرْسَلُ ، وَالمُنْقَطِعُ ، والمُعْضَلُ ، والمُعَلَّقُ ، دُوْنَ الموقُوْفِ والمقْطُوْعِ ، وهذا هُوَ المشْهُوْرُ .

(واشْتَرَطَ) فِيهِ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ (الخطيبُ ؛ رَفْعَ الصَاحِبِ) ، فَيَخْرُجُ مَرْفُوْعُ غَيْرِهِ مِنْ تابعيٍّ ، ومَنْ دُوْنَهُ [٢] .

قَالَ شَيْخُنا [٣] : والظاهرُ أنَّ الخطيبَ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ ، وإنَّ كَلاَمَهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الغالبِ مِنْ أنَّ مَا يُضافُ إلى النَّبيِّ ﷺ ، إنَّما يُضيفَه الصَّحَابيُّ .

(ومَنْ يُقابِلْهُ) أي : المرفوعُ (بِذِي الإِرْسَالِ) أي : بالمُرسلِ ، كَأَنْ يَقُوْلَ فِي حَدِيثٍ : رفعَهُ فُلاَنٌ ، وأَرْسَلَهُ فُلاَنٌ ، (فَقَدْ عَنَى) المُقَابِلَ (بِذاك) : المَرْفُوعَ (ذا اتِّصَالِ) أي : المتصلُ بالنَّبيِّ ﷺ ، فَهُوَ رَفْعٌ مَخْصُوْصٌ لِمَا مَرَّ أنَّ [٤] المَرْفُوْعَ أعَمُّ مِنَ المُتَّصِلِ ، وَغَيرِهِ، عَلَى أنَّ بعْضَهُمْ جَرى عَلَى ظاهِرِ هَذَا، فقيَّدَ المَرْفُوْعَ بالاتِصَالِ [٥] .

---

(١) في (ص) : « أو » .

(٢) الكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) .

(٣) النكت ٥١١/١ ، وانظر : النكت الوفية : ١١٧/ ب ، وشرح ألفية العراقي للعراقي : ١٤٤ ، وتدريب الراوي ١٨٤/١ .

(٤) في (ق) : « من أن » .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٣٥ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ .

الْمُسْنَدُ [1]

٩٧. وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوْعُ أوْ مَا قَدْ وُصِلْ لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهْوَ فِي هَذَا يَقِلْ

---

(١) قال الزركشي في نكته ١/٤٠٥ : « وهو مأخوذ من السند ، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل ؛ لأن المسنّد يرفعه إلى قائله ، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم : فلان سند أي : معتمد . فسمّي الإخبار عن طريق المتن مسنداً ؛ لاعتماد النقّاد في الصحة والضعف عليه ، وفي أدب الرواية للحفيد : أسندت الحديث أسنده وعزوته أعزوه وأعزيه ، والأصل في الحرف راجع إلى المسند وهو الدهر ، فيكون معنى إسناد الحديث اتّصاله في الرواية اتّصال أزمنة الدهر بعضها ببعض .

وحاصل ما حكاه المصنّف في تعريفه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه المتصل إسناده وإن لم يرفع إلى النبي ﷺ .

والثاني : أنه المرفوع إلى النبي ﷺ وإن لم يتصل .

والثالث : أنه المتصل المرفوع .

ويتفرع على هذه الأقوال أن المرسل هل يسمّى مسنداً ؟ فعلى الأول : لا يسمّى ؛ لأنه ما اتصل إسناده ، وعلى الثاني : يسمّى مسنداً ؛ لأنه جاء عن النبي ﷺ منقطعاً . وعلى الثالث : لا يسمّى مسنداً أيضاً ؛ لأنه فاته شرط الاتصال ووجد فيه الرفع .

وينبني عليه أيضاً الموقوف – وهو المروي عن الصحابة – أنه هل يسمى مسنداً ؟ فعلى الأول: نعم ؛ لاتصال إسناده إلى منتهاه ، وعلى الثاني والثالث: لا. وكذلك المعضل – وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر – فعلى الأول والثالث : لا يسمى مسنداً ، وعلى الثاني يسمى » . وانظر عن معنى المسند لغة : لسان العرب ٣/٢٢١ ، والتاج ٨/٢١٥ ، والبحر الذي زخر ١/٣١٥ .

وانظر في المسند :

معرفة علوم الحديث : ١٧ ، والكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) ، والجامع لأخلاق الرّاوي ٢/١٨٩ ، والتمهيد ١/٢١ ، وجامع الأصول ١/١٠٧ ، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث: ١٣١ وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٥٤–١٥٦ ، والتقريب: ٤٩–٥٠ ، والاقتراح : ١٩٦ ،والمنهل الروي: ٣٩ ، والخلاصة : ٤٥ والموقظة : ٤٢ ، واختصار علوم الحديث: ٤٤ ، ونكت الزّركشيّ ١/٤٠٥ – ٤٠٩ ، والشذا الفياح ١/١٣٧ ، والمقنع ١/١٠٩ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢٢٤ ، ونزهة النظر : ١٥٤ ، ونكت ابن حجر ١/٥٠٥ – ٥٠٩ ، والمختصر : ١١٨ ، وفتح المغيث ١/٩٩ ، وألفية السيوطي : ٢١ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٤٤ ، وتوضيح الأفكار ١/٢٥٨ ، وظفر الأماني : ٢٢٥ ، وقواعد التحديث : ١٢٣ ، وتوجيه النظر ١/٣٩٦ – ٣٩٧ .

٩٨. وَالثالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الوَصْلِ مَعَـا شَرْطٌ بِـهِ (الحَـاكِمُ) فِيـهِ قَطَعَـا

المُسْنَدُ [١] -بِفَتحِ النُّونِ- يُقال: لِكِتَابٍ جُمِعَ فِيهِ مَا أَسنَدَهُ الصَّحَابَـةُ أي: رَوَوْهُ ؛ وللإسناد ، كمُسندِ الشِهَاب ، وَمُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ أي : إسْنادِ حَدِيْثِهما ؛ وللحَدِيْثِ ، الآتي تَعْرِيْفُهُ ، وَهُوَ المُرَادُ، وَفيه ثَلاثَةُ أقْوَالٍ، وَقَدْ بَيَّنَها ، فقالَ :

(**والمُسْنَدُ المَرْفُوْعُ**)، وَقَدْ [٢] عَرفتُه ، فَهُمَا عَلَى المشهورِ فِيهِ مُتَرَادِفَان [٣].

قَالَ شَيْخُنا : وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ [٤] أَنْ يَصْدُقَ عَلَى المُرْسَلِ ، والمُعْضَلِ ، والمُنْقَطِعِ، إذَا كَانَ مَرْفُوْعاً ولا قَائِلَ بِهِ [٥] .

وَهذا القَوْلُ قَوْلُ أبي عُمرَ بنِ عَبْدِ البَرِّ [٦] .

(**أَوْ**) المُسْنَدُ (**مَا قَدْ وُصِلْ**) إسنادُهُ مِنْ رَاويهِ إلى مُنْتَهاهُ ، و (**لَوْ**) كَانَ الوَصْلُ (**مَعَ وَقْفٍ**) عَلَى [٧]صَحَابِيٍّ ، أَوْ غيرِه ، وهذا هُوَ القَوْلُ الثَّاني ، وَهُوَ قَوْلُ الخطيب[٨].

وَعَلَيْهِ فالمُسندُ ، والمتَّصِلُ يُطلقانِ عَلَى المَرْفُوْعِ والمَوْقُوْفِ ، لكنَّ اسْتِعْمَالَهُم للمُسْنَدِ في الموقوفِ أقَلُّ ، كَمَا ذَكَرَهُ بقولِهِ :

(**وَهوَ**) أي : المُسنَدُ أي : اسْتِعْمَالُه (**في هَذَا**) أي : فِي [٩] المَوْقُوْفِ ، (**يَقِـلْ**) أي : قَلِيْلٌ بِخِلافِ المُتَّصِلِ ، فَإنَّ اسْتِعْمَالَهُ في المَرْفُوْعِ ، والمَوْقُوْفِ ، عَلَى حَدٍّ سَوَاء [١٠] .

---

(١) كلمة « المسند » . لم ترد في (ص) و (ع) .

(٢) « وقد » : ساقطة من (ص) .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٢٥/١ .

(٤) في (ص) : « منه » .

(٥) نـزهة النظر : ١٥٥ ، والتدريب ١٨٢/١ .

(٦) التمهيد ٢١/١-٢٣ .

(٧) « على » سقطت من (ق) .

(٨) الكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) .

(٩) « في » : سقطت من (ق) .

(١٠) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٢٥/١ .

وفي كَلامِ الخَطيبِ – كَمَا قَالَ النّاظِمُ [1] – مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُدْخِلُ في المُسْنَدِ : المَقْطُوْعَ –وَهُوَ قَوْلُ التَّابعيِّ– فَيَسْتَعْمِلُ المُسْنَدَ مَثَلاً فِيهِ [2]، بَلْ وفي قَوْلِ مَنْ بَعْدِ التَّابعيِّ.

قَالَ : وَكَلامُهم يأباهُ [3] .

قُلتُ : وَيؤيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ : (**وَلَمْ يَروْا أَنْ يَدْخُلَ المَقْطُوْعُ**) [4] .

(و) القَوْلُ (**الثالثُ**) وَرَجَّحَهُ جماعةٌ ، مِنْهُمْ شَيْخُنا [5]: أَنَّهُ (**الرَّفعُ**) أي : المَرْفُوْعُ (**مَعَ الوَصْلِ**) مَعَ [6]اتِّصَالِ إسناده[7](**مَعَا**)،واجتماعُهُما (**شَرْطٌ**) ، وهذا مَعَ قَوْلِهِ : « **مَعَا** » تَأْكِيْدٌ ، و (**بِهِ**) الحَافِظُ أَبو عَبْدِ اللهِ (**الحَاكِمُ**) في كتابِهِ " عُلومُ الحَدِيثِ " [8] (**فِيهِ**) أي: في المُسْنَدِ ، وَلاَ حَاجَةَ إليهِ (**قَطَعا**).

والقائلُ بِهِ لاحَظَ الفَرقَ بينَهُ وبين المُتَّصِلِ والمَرْفُوْعِ ، مِن حَيْثُ إنَّ المرفوعَ يُنظرُ فِيهِ إلى حَالِ المَتْنِ دُوْنَ الإسْنَادِ مِنْ أَنَّه مُتَّصِلٌ أَوْ لا .

والمُتَّصِلُ يُنْظَرُ فِيهِ إلى حَالِ الإسْنَادِ دُوْنَ المتنِ مِنْ أَنَّهُ مَرْفُوْعٌ أَوْ لا .

والمُسْنَدُ يُنظرُ فِيهِ إلى الحالينِ مَعاً،فيجمعُ شرطَي الرفعِ،والاتِّصالِ فَيَكُوْنُ بينَهُ وبينَ كُلٍّ مِنَ المَرْفُوْعِ والمُتَّصِلِ،عُمومٌ وخُصوصٌ مُطْلَقٌ ، فكُلُّ مُسْنَدٍ مَرْفُوْعٌ،ومُتَّصِلٌ ، ولا عَكْسَ.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٢٢٥/١ .

(٢) في (ع) : « فيه مثلاً » . وسقطت كلمة « مثلاً » من (ق) .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ٢٢٤/١ .

(٤) البيت رقم (١٠٠) .

(٥) فقد قال في النكت على ابن الصّلاح ٥٠٧/١ : « والذي يظهر لي في الاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النّبيّ ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال » . وقد سبقه ابن دقيق العيد في الاقتراح : ١٩٦ ، إذ قال : « المسند : وهو ما اتصل سنده إلى ذكر النّبيّ ﷺ. وقال السيوطي: « وهو الأصح ». التدريب ١٨٢/١-١٨٣ وانظر : نخبة الفكر : ١٥٤ (مع شرحها نزهة النظر) ، والنكت الوفية : ل ١٣/ أ .

(٦) في (ع) و (ص) : « أي : مع » .

(٧) في (ق) : « سنده » .

(٨) معرفة علوم الحديث ١٧-١٨ ، وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٣٣ .

والمُسْنَدُ يُنظرُ فِيهِ إلى الحالين مَعاً،فيجمعُ شرطَي الرفعِ،والاتِّصالِ فَيَكُوْنُ بينَهُ وبينَ كُلٍّ مِنَ المَرْفُوْعِ والمُتَّصِلِ،عُمومٌ وخُصوصٌ مُطْلَقٌ ، فكُلُّ مُسْنَدٍ مَرْفُوْعٌ،ومُتَّصِلٌ ، ولا عَكَسَ.

والحاصِلُ:أنَّ بعضَهُم جَعَلَ المُسْنَدَ من صِفاتِ المَتْنِ ، وَهُوَ القَوْلُ الأَوَّلُ ، فإذا قِيلَ : « هَذَا حَدِيثٌ مُسنَدٌ » عَلِمْنَا أَنَّهُ مُضَافٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ مُرْسَلاً ، ومُعْضَلاً ، إلى غَيْرِ ذَلِكَ .

وبعضُهُم جَعَلَهُ مِن صِفاتِهِ أَيْضاً ، لكنْ لَحَظَ فِيهِ صِفةَ الإسناد ، وَهُوَ القَوْلُ الثَّاني ، فإذا قِيلَ : « هَذَا مُسْنَدٌ » ، عَلِمْنَا أَنَّهُ مُتَّصِلُ الإسنادِ ، ثُمَّ قَدْ يكونُ مَرْفُوْعاً ، ومَوْقُوْفاً ، إلى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَبَعْضُهم جعلَهُ من صِفاتِهما مَعاً ، وَهُوَ القَوْلُ الثَّالِثُ [1] .

المُتَّصِلُ وَالْمَوْصُوْلُ [2]

٩٩. وَإِنْ تَصِلْ بِسَنَدٍ مَنْقُوْلاَ فَسَمِّهِ مُتَّصِلاً مَوْصُوْلا[3]

١٠٠. سَوَاءٌ المَوْقُوْفُ وَالمَرْفُوْعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ المَقْطُوْعُ

والمُؤْتَصِلُ – بالفَكِّ والهَمْزِ – كَمَا نَقَلَها البَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ [4] .

---

(١) انظر : النكت لابن حجر ١/٥٠٥-٥٠٧ .

(٢) انظر في المتصل والموصول :
التمهيد ١/٢٣ ، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١٣٣ ، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٥٦ ، والتقريب: ٥٠ ، والاقتراح:١٩٥ ، والمنهل الروي: ٤٠ ، والخلاصة: ٤٦ ، والموقظة: ٤٢ واختصار علوم الحديث : ٤٥ ، والمقنع ١/١١٢ ، ونكت الزركشي ١/٤١٠ ، والشذا الفياح ١/١٣٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢٢٧ ، ونزهة النظر : ٨٣ ، ونكت ابن حجر ١/٥١٠ ، والمختصر : ١١٩ ، وفتح المغيث ١/١٠٢ ، وألفية السيوطي : ٢٤ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٤٥ ، وتوضيح الأفكار ١/٢٦٠ ، وظفر الأماني : ٢٢٦ ، وقواعد التحديث : ١٢٣ .

(٣) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيءٍ واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية : ٩٧/ أ .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصّلاح ١/٥١٠ : « ويقال له : المؤتصل – بالفك والهمز – وهي عبارة الشّافعيّ في " الأم " في مواضع . وقال ابن الحاجب في التصريف له : هي لغة الشّافعيّ » .

(**وإنْ تَصِلْ**) أنتَ (**بِسَنَدٍ**) أي : وإنْ تَرْوِ بإسناد مُتَّصِلٍ ، حَدِيثاً (**مَنْقُوْلا ؛ فَسَمِّهِ**) أي : المُسْنَدَ [1]: (**مُتَّصِلاً مَوْصُولا**)،ومُؤتَصِلاً (**سواءٌ**) في ذَلِكَ (**الموقوفُ والمرفوعُ**).

فَخَرجَ بقيدِ الاتِّصالِ : المُرْسَلُ ، والمُنْقَطِعُ ، والمُعْضَلُ ، والمُعَلَّقُ ، ومُعَنْعَنُ المُدَلِّسِ قَبْلَ تَبْيِيْنِ سَماعِهِ .

(**وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ المَقْطُوْعُ**) في المَوْصُوْلِ،وإنِ اتَّصَلَ إسنادُهُ إلى قَائِلِه،للتنافُرِ [2] بَيْنَ الوَصْلِ والقَطْعِ .

وهذا عِنْدَ الإطلاق ، أَمَّا مَعَ التَّقْيِيدِ فجَائِزٌ واقعٌ في كلامِهِم ، كقولِهم : هَذَا مُتَّصِلٌ إلى سَعيدِ بنِ المُسيِّبِ ، أَوْ إلى الزُّهْرِيِّ ، أَوْ إلى مَالِكٍ ، ونَحْوِ ذَلِكَ [3].

الْمَوْقُوْفُ [4]

١٠١. **وَسَمِّ بالمَوْقُوْفِ مَـا قَصَرْتَـهُ ... بِصَـاحِبٍ وَصَلْـتَ أوْ قَطَعْتَـهُ**

١٠٢. **وَبَعضُ أَهْلِ الفِقْهِ سَمَّاهُ الأثَـرْ ... وَإنْ تَقِـفْ بِغَـيرِهِ قَيِّـدْ تَـبَرّْ**

(**وَسَمِّ بالمَوْقُوفِ مَا قَصَّرْتَهُ بِصَاحِبٍ**) أي : عَلَى صَحَابِيٍّ أي [5] : لَمْ يَتَجاوزْ [6] بِهِ عَنْهُ إلى النَّبِيِّ ﷺ قَوْلاً ، أَوْ فِعْلاً ، أَوْ نحوَه ، وَخلا عَنْ قَرينةِ الرفعِ ، سَوَاءٌ (**وصلتَ**)

---

(١) في (ع) و (ص) : « السّند » .

(٢) في (م) : « للتنافي » .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ٢٢٨/١ .

(٤) انظر في الموقوف :
معرفة علوم الحديث : ١٩، والكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) ، والتمهيد ٢٥/١ ، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث : ١٣٦ ، والإرشاد ١٥٨/١ ، والتقريب : ٥١ – ٥٣ ، والاقتراح : ١٩٤ ، والمنهل الروي: ٤٠ ، والخلاصة : ٦٤ والموقظة : ٤١ ، واختصار علوم الحَدِيْث : ٤٥ ، ونكت الزّركشيّ ٤١٢/١ – ٤١٩ ، والشذا الفياح ١٤٠/١ ، والمقنع ١١٣/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٢٩/١ ، ونزهة النظر : ١٥٤ ، ونكت ابن حجر ٥١٢/١ ، والمختصر : ١٤٥ ، وفتح المغيث ١٠٣/١ ، وألفية السيوطي ٢١ – ٢٣ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي: ١٤٦ ، وتوضيح الأفكار ٢٦١/١ ، وظفر الأماني : ٣٢٥ ، وقواعد التحديث : ١٣٠ ، وتوجيه النظر ٣٩٧/١ – ٣٩٨ .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ص) : « تتجاوز » .

السَنَدَ بِهِ ، (**أَوْ قَطَعْتَهُ**) .

واشْتِرَاطُ الحَاكِمِ عَدَمَ انْقِطَاعِهِ شَاذٌّ [٣] .

(**وَبَعْضُ أَهْلِ الفِقْهِ**) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ (**سَمَّاهُ**)أي: المَوْقُوْفَ (**الأثَرْ**) [٤]، وسَمَّى المَرْفُوْعَ : الخَبَرَ [٥] .

وأمَّا المُحَدِّثونَ،فقال النَّوَوِيُّ : « إنَّهم يُطْلِقُونَ الأثَرَ عَلَى المَرْفُوْعِ ، والمَوْقُوْف »[٦].

(**وإنْ تَقِفْ بِغَيْرِه**) أي : عَلَى غَيْرِ الصَّحَابِيِّ مِن تابعيٍّ ، أَوْ مَنْ دُوْنَهُ ، وفي نُسْخَةٍ « بتَابِعٍ » ، (**قَيِّدْ**) هُ [٧] بِهِ ، كقولِكَ : مَوْقُوْفٌ عَلَى فُلانٍ ، أَوْ وَقَفَهُ فُلانٌ عَنْ فُلانٍ (**تَبِرّْ**) بِذَلِكَ [٨] أي : يَزْكُو [٩] بِهِ عَمَلُكَ ، ويُمْدَحُ .

الْمَقْطُوْعُ [١٠]

١٠٣. **وَسَمِّ بِالمَقْطُوْعِ قَوْلَ التَّابِعي وَفِعْلَهُ ، وَقَدْ رَأى (لِلشَّافِعِي)**

---

(١) سقطت من (ق) .

(٢) في (ص) : « تتجاوز » .

(٣) حد الحاكم الموقوف بقوله : « أن يروي الحديث إلى الصّحابيّ من غير إرسال ولا إعضال » . معرفة علوم الحديث : ١٩ . وقد انتقده الحافظ ابن حجر في النكت ٥١٢/١ بقوله : « شرط الحاكم في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابي ، وهو شرط لم يوافقه عليه أحد ».

(٤) ورد ذلك أيضاً في كلام الشّافعيّ . انظر : الرسالة الفقرات (٥٩٧) (١٤٦٨) .

(٥) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٣٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٣٠/١ .

(٦) التقريب : ٥١ ، وانظر : النكت لابن حجر ٥١٣/١ ، ونكت الزّركشيّ ٤١٧/١ .

(٧) سقطت الهاء من (ص) و (ق) .

(٨) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٠/١ .

(٩) في (م) : « يذكو » .

(١٠) انظر في المقطوع :

الجامع لأخلاق الراوي١٩١/١ ، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث : ١٣٨ ، وإرشاد طلاب الحقائق١٦٦/١، والتقريب:٥٣، والاقتراح: ١٩٤، والمنهل الروي: ٤٢ ، والخلاصة: ٦٥ ، واختصار علوم الحديث : ٤٦، ونكت الزّركشيّ ٤٢٠/١-٤٣٨ ، والشذا الفياح ١٤١/١ - ١٤٦ ، والمقنع ١١٦/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٣١/١،ونزهة النظر: ١٥٤ ، ونكت ابن حجر ٥١٤/٢ - ٥٣٩ ، والمختصر : ١٣١ ، وفتح المغيث ١٠٥/١ ، وألفية السيوطي : ٢١ - ٢٣ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٤٦ ، وتوضيح الأفكار ٢٤٩/١ ، وظفر الأماني : ٣٤٢ ، وقواعد التحديث : ١٣٠ ، وتوجيه النظر ٤٠١/١ - ٤٠٣ .

١٠٤. تَعْبِيرَهُ بِهِ عَنِ المُنقطِعِ قُلْتُ: وَعَكسُهُ اصطِلاحُ (البَردَعِي)

ويُجْمَعُ [١] عَلَى مَقاطيعَ ومَقاطِعَ [٢] .

(وسمٍّ **بِالمَقْطُوعِ قَوْلَ التابعي ، وَفِعْلَهُ**) إذَا خَلا ذَلِكَ عَنْ قَرِينَةِ الرَّفْعِ ، والوَقْفِ. وكالتَّابعيِّ مَنْ دونَهُ ، قالَهُ شيخُنا [٣] .

(**قَدْ رَأى**) أي : ابنُ الصَّلاحِ (**للشَّافِعِي**) – رَحِمَهُ اللهُ – (**تَعْبِيرَهُ بِهِ**) أي : بالْمَقْطُوْعِ (**عَنِ المُنْقَطِعِ**) أي : الذي لَمْ يَتَّصِلْ إسنادُهُ [٤] .

والمَقْطُوْعُ مِن مَباحثِ المَتْنِ، والمُنْقَطِعُ مِنْ مَباحثِ الإسْنادِ[٥]، وسيأتي بيانُهُ.

وأفادَ ابنُ الصَّلاحِ أنَّه رأى ذَلِكَ لِغيرِ الشَّافِعيِّ أَيْضاً ، مِمَّنْ تَأخَّرَ عَنْهُ [٦] .

(**قُلْتُ: وَعَكْسُهُ**) أي : مَا لِلشَّافِعيِّ (**اصْطِلاحُ**) الحافظِ أبي بكرٍ أَحْمَدَ بنِ هارُوْنَ البَرْدِيْجِيِّ (**البَرْدَعِي**) –بدالٍ مُهْمَلَةٍ عَلَى الأكثر– نسبةً إلى « بَرْدَعَة »[٧] بلدةٍ مِن أَقْصى بلادِ أذْرَبِيجانَ ، حَيْثُ جَعَلَ المُنْقَطِعَ هُوَ قَوْلُ التَّابعيِّ [٨] .

وهذا –كَمَا قَالَ النَّاظِمُ– حَكاهُ ابنُ الصَّلاحِ في مَحَلٍ آخرَ ، لكنَّهُ لَمْ يُعيِّنْ قَائِلَهُ ، قَالَ : فَأَتيْتُ بـ « قُلْتُ » لأنَّ تَعْيِيْنَ قَائلِهِ مِنْ زِيَادَتِي عَلَيْهِ [٩] .

---

(١) قبل هذا في (م) : « المقطوع » .

(٢) وكلاهما جائز كمساند ومسانيد. انظر : نكت الزركشي ٤٢٠/١ ، ومحاسن الاصطلاح: ١٢٥ ، ونكت ابن حجر ٥١٤/٢ .

(٣) نزهة النظر : ١٥٤ .

(٤) قال الإمام العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٢/١ : « ووجدته أيضاً في كلام أبي بكر الحميدي ، وأبي الحسن الدّارقطنيّ » . وكذا أبو القاسم الطبراني . انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٣٩ ، والشذا الفياح ١٥٨/١ ، تدريب الراوي ١٩٤/١ .

(٥) انظر : نزهة النظر : ١٥٤ .

(٦) مَعْرِفَة أنواع علم الحَدِيْث : ١٣٩ .

(٧) ويقال بالذال المعجمة أيضاً . انظر: الأنساب ٣٢٧/١ و ٣٣٠ ، ومعجم البلدان ٣٧٩/١، وتاج العروس ٣١٤/٢٠ – ٣١٥ .

(٨) شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٢/١ .

(٩) المصدر السابق .

فُـرُوْعٌ

١٠٥. قَوْلُ الصَّحَابِيِّ (مِنَ السُّـنَّةِ) أَوْ نَحْوُ (أُمِرْنَا) حُكْمُهُ الرَّفْعُ ، وَلَـوْ

١٠٦. بَعـدَ النَّبِـيِّ قَالَـهُ بِـأَعْصُرِ عَلى الصَّحِيْحِ ، وهْوَ قَوْلُ الأَكْـثَرِ

١٠٧. وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى) إنْ كانَ مَـعْ عَصْرِ النَّبِيِّ مِـنْ قَبِيْـلِ مَـا رَفَـعْ

١٠٨. وَقِيْلَ:لا،أوْ لا فَلا،كَـذاكَ[1] لَـهْ و(لِلخَطِيْبِ) قُلْتُ : لكِـنْ جَعَلَـهْ

١٠٩. مَرفُوعاً (الحَـاكِمُ) و (الـرَّازِيُّ إبنُ[2]الخَطِيْـب)،وَهُـوَ القَـوِيُّ

(فُروعٌ) : جَمْعُ فَرْعٍ . وَهُوَ مَا انْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلٍ كُلِّيٍّ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ :

أَحدُها : (قَوْلُ الصَّحَابِيِّ) ﷺ: (مِنَ السُّنَّةِ) كَذَا . كَقَوْلِ عَلِيٍّ ﷺ ، كَمَـا في " سُنَنِ أبي داودَ " : « مِنَ السُّنَّةِ وَضْعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ في الصلاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ »[3] .

---

(١) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة (أ) و (جـ) من متن الألفية ، وفي نسخة (ب) من متن الألفية : « كذلك » ، ولا يستقيم الوزن معها .

(٢) تصير همزة (ابن) همزة قطع لا وصل ليستقيم الوزن .

(٣) سنن أبي داود (٧٥٦) ، ورواه أيضاً: عبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه ١/١١٠، والدارقطني في سننه ١/٢٨٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣١ ، كلهم من طريق عبد الرحمان بن إسحاق ، عن زياد بن زيد ، عن أبي جحيفة ، عن علي .

قلنا : هذا إسناد ضعيف ؛ عَبْد الرحمان بن إسحاق الكوفي ، قَالَ أبو حاتم : منكر الحَدِيْث ، وَقَالَ ابن معين : لَيْسَ بشيء (انظر : سُنَن أبي دَاوُد ١/٢٠١ عقيب ٧٥٦) ، والعلل ومعرفة الرِّجال (رِوَايَة المروذي) : ٢١٤ (٤٠٥) ، وديوان الضعفاء والمتروكين ٢/٩١ ، والكاشف ١/٦٢٠ ، والمغني ٢/٣٧٥ ، ونصب الراية ١/٣١٤ ، والتقريب (٣٧٩٩) ، وشيخه زياد بن زيد ، هُوَ : السّوائيّ الأعسم : مَجْهُوْل لا يعرف بحال . انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين ١/٣٠٨ ، والكاشف ١/٤١٠ ، وميزان الاعتدال ٢/٨٩ ، والتقريب (٢٠٧٨) .

قال ابن الصّلاح : « فالأصحّ أنه مسندٌ مرفوعٌ ؛ لأن الظاهر أنّه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتّباعه » . انظر معرفة أنواع علم الحديث : ١٤٣ ، وما صححه ابن الصّلاح هو الصّواب ، فقد نقل الحاكم في المستدرك ١/٣٥٨ الإجماع على ذلك ، وقال : « وقد أجمعوا على أن قول الصّحابيّ (سنة): حديث مسند » . وقال البيهقيّ : « لا خلاف بين أهل النقل أن الصّحابيّ ﷺ إذا قال : أمرنا ، أو نهينا ، أو من السّنّة كذا ، أنه يكون حديثاً مسنداً ». انظر : النكت ٢/٥٢٢-٥٢٣ ، والنكت الوفية : ٩٩/ أ.

(**أَوْ نَحْوُ : أُمِرْنَا**) – ببنائِه للمفعولِ – كـ: أُمِرَ فُلاَنٌ ، وَكُنَّا نُؤْمَرُ ، ونُهِيْنَا ، كَقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ – رضيَ اللهُ عَنْهَا – ، كَمَا فِي " الصَّحِيحَيْنِ " : « أُمِرْنَا أَنْ نُخرِجَ فِيْ الْعِيْدَيْنِ الْعَوَاتِقَ [1]، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ [2]، وأُمِرَ الْحُيَّضُ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مُصَلَّى الْمُسْلِمِيْنَ »[3]. و « نُهِيْنَا عَنِ اتِّباعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا »[4]. ورُخِّصَ ، أَوْ أُبيحَ لَنَا ، أَوْ أُوْجِبَ لَنَا ، أَوْ حُرِّمَ عَلَيْنَا .

كُلٌّ مِنْهُمَا[5] مَعَ كَوْنِهِ مَوْقُوْفاً لفظاً، (**حُكْمُهُ الرَّفْعُ، وَلَو بَعْدَ**) موتِ (**النَّبِيِّ**) ﷺ ، (**قَالَهُ**) [6] الصَّحَابِيُّ (**بِأَعْصُرٍ عَلَى الصَّحِيْحِ ، وَهوَ قَوْلُ الأَكْثَرِ**) مِنَ العُلَمَاءِ .

---

(١) العواتق : جمع عاتقة ، وهي الجارية أوّل ما تدرك ، أو التي لم تتزوج ، أو التي بين الإدراك والتعنيس . انظر : النهاية في غريب الحديث ١٧٨/٣-١٧٩ ، ولسان العرب ١٠٥/١٢-١٠٦ ، والقاموس المحيط ٢٦٢/٣-٢٦٣ (عتق) .

(٢) الخدر : ناحية في البيت يترك عليها ستر ، فتكون فيه الجارية البكر ، خُدِّرت فهي مخدرة ، وجمع الخدر الخدور ، قاله ابن الأثير . النهاية ١٣/٢ ، وانظر : الصحاح ٦٤٣/٢ (خدر) .

(٣) أخرجه الحميدي (٣٦١) و (٣٦٢) ، وأحمد ٨٤/٥ ، والدارمي (١٦١٧) ، والبخاري ٨٨/١ حديث (٣٢٤) و ٢٥/٢ حديث (٩٧١) و٢٦/٢ حديث (٩٧٤) و٢٧/٢ حديث (٩٨٠) و ١٩٦/٢ حديث (١٦٥٢) ، وأبو داود (١١٣٧) و (١١٣٨) ، وابن ماجه (١٣٠٧)، والترمذي (٥٤٠)، والنسائي ١٩٣/١-١٩٤ و١٨٠/٣ ، وابن خزيمة (١٤٦٦) و(١٤٦٧) من طرق، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية، ومنهم من رواه مطولاً .
وأخرجه أحمد ٨٥/٥ ، والبخاري ٩٩/١ حديث (٣٥٦) و ٢٦/٢ حديث (٩٧٤) و٢٨/٢ حديث (٩٨١) ، ومسلم ٢٠/٣ حديث (٨٩٠) ، وأبو داود (١١٣٦) و (١١٣٧) ، وابن ماجه (١٣٠٨) ، والترمذي (٥٣٩) ، والنسائي ١٨٠/٣ ، وابن خزيمة (١٤٦٧) من طرق عن محمد بن سيرين ، عن أم عطية ، والروايات مطولة ومختصرة .

(٤) أخرجه البخاري ٩٩/٢ حديث (١٢٧٨) ، ومسلم ٤٧/٣ حديث (٩٣٨) ، وأبو داود (٣١٦٧) ، وابن ماجه (١٥٧٧) من طريق حفصة بنت سيرين ، عن أم عطية .
وأخرجه أحمد ٤٠٨/٦ ، ومسلم ٤٧/٣ (٩٣٨) من طريق محمد بن سيرين ، عن أم عطية .
قال الإمام العراقي : « وكلاهما صحيح هو من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث،وهو الصّحيح، وقول أكثر أهل العلم ، قاله ابن الصّلاح قال : لأنّ مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي وهو رسول الله ﷺ » . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٤٣ .

(٥) في (ق) و (ع) : « منها » .

(٦) في (ق) : « أي الصّحابيّ » .

سَوَاءٌ أقالَهُ في مَحَلِّ الاحتجاجِ ، أَمْ لا ، تأمَّرَ عَلَيْهِ غَيْرُ النَّبيِّ ﷺ ، أَمْ لاَ ؛ لأنَّهُ المتبادَرُ إلى الذِّهنِ عِنْدَ إطلاقِ هذِهِ الألفاظ ، لأنَّ مَدْلُولَها مِنْهُ ﷺ أصلٌ ؛ لأنَّهُ الشَّارعُ، ومِنْ غَيْرِهِ تَبعٌ لَهُ، مَعَ أنَّ الظَّاهرَ أنَّ مقصودَ الصَّحَابيِّ بيانُ الشَّرعِ.

ومُقابلُ الصَّحِيح ، وقولِ الأكثر : أنَّه لا يحكمُ لذلك بالرفعِ ؛ لاحتمالِ أنَّه من غَيْرِ النَّبيِّ ﷺ ، كسنَّةِ البلدِ، وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ، وأمرِهم ونَهيِهم [1].

فَمَحَلُّ الخِلافِ – كَمَا قَالَ ابنُ دقيقِ العيدِ – إذَا كَانَ للاجتهادِ في المرويِّ مجالٌ ، وإلا فحكْمُهُ الرفعُ قطعاً .

أما إذَا صَرَّحَ الصَّحَابيُّ بالآمرِ، كقوله: « أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ » فَلَمْ أرَ فِيهِ خلافاً[2]، ولا يقدحُ فِيهِ مَا حُكِيَ عَنْ داودَ [3] ، وغيرِه : أنَّه لَيْسَ بحُجةٍ ؛ لأنَّ عدمَ الحُجِّيةِ لاَ ينافي الرَّفعَ ، عَلَى أنَّ النَّاظِمَ قَالَ : إنَّهُ ضَعِيْفٌ مردودٌ إلا أَنْ يُرادَ بِكونِهِ «غَيْرَ حُجَّةٍ » أي : في الوجوب[4].

(و) ثانيها : (**قَوْلُهُ**) أي : الصَّحَابيُّ : (**كُنَّا نَرَى**) ، أَوْ نَفْعَلُ ، أَوْ نَقُولُ كَذَا ، أَوْ نَحْوُها ، فِيهِ أقْوَالٌ :

أَصَحُّها : أَنَّهُ (**إنْ كَانَ**) ذَلِكَ (**مَعْ**) ذِكْرِ (**عَصْرِ النَّبيِّ**) ﷺ كَقَوْلِ جَابرٍ ،

---

(١) قال الإمام العراقي : « قال ابن الصباغ في " العدّة " : وحكي عن أبي بكر الصّيرفيّ ، وأبي الحسن الكرخيّ وغيرهما أنهم قالوا : يحتمل أن يريد به سنة غير النّبيّ ﷺ ، فلا يحمل على سنته » . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٥/١ وهو قول كثير من العلماء : كأبي بكر الإسماعيلي من الشافعية ، والرازي من الحنفية وابن حزم والغزالي وجماعة من الأصوليين ، وأكثر مالكية بغداد،وحكاه إمام الحرمين عن المحققين ، وذكر الزّركشيّ أنه قول إمام الحرمين ، بل حكى ابن فورك وسليم الرازي وابن القطان والصيدلاني : أنه الجديد من مذهب الشّافعيّ وكذا نسبه المازري إلى أحد قولي الشّافعيّ . انظر : البرهان ٦٤٩/١ ، والمنخول ٢٧٨ ، والتبصرة في أصول الفقه ٣٣١ ، وإحكام الأحكام ٨٧/٢ ، والإبهاج ٣٢٨/٢-٣٢٩ ، والبحر المحيط ٣٧٥/٤ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .

(٣) في (ق) : « الداوودي » .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٨/١ .

كَمَا فِي " الصَّحِيْحَيْنِ " : « كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ » [1] ، فَهُوَ وإنْ كَانَ مَوْقُوْفاً لَفْظاً ، (**مِنْ قَبِيْلِ مَا رُفِعَ**) أي : الصَّحَابِيُّ ؛ لأَنَّ غَرَضَهُ بَيَانُ الشَّرْعِ ، وذلكَ يتوقَّفُ [2] عَلَى عِلْمِهِ [3] ﷺ بِهِ ، وإقْرارُهُ عَلَيْهِ .

(**وَقِيلَ : لا**) يَكُونُ مَرْفُوْعاً ، بَلْ هُوَ مَوْقُوْفٌ مُطْلقاً ، سَوَاءٌ أُقيِّدَ بالعَصْرِ النَّبويِّ ، أَمْ لا ؟ بخلاف القولِ المُتقدِّمِ ، فإنَّهُ إن قيِّدَ بذَلِكَ فمرفوعٌ كَمَا مَرَّ ، (**أَوْ لاَ**) أي : وإن لَمْ يقيَّدْ بِهِ ، (**فَلا**) يَكُونُ مرفوعاً [4] .

(**كَذاكَ لَهْ**) أي : لابنِ الصَّلاحِ [5] ، (**وللخَطيب**) المَزيد عَلَيْهِ [6] .

وَقَوْلُه: « أَوْ لاَ » ، إلى آخرِهِ ، تصريحٌ بما أفهَمَهُ تقييدُهُ « أَوْ لا » بقولِهِ : إنْ كَانَ مَعَ عَصْرِ النَّبيِّ ﷺ ، وإنَّما صرَّحَ بِهِ ليرتِّبَ [7] عَلَيْهِ القَوْلَ الثَّالِثَ المَذْكُوْرَ بقولِهِ :

(**قُلْتُ : لكنْ جَعَلَهْ**) أي : مَا لَمْ يُقيَّدْ بالعَصْرِ النَّبوي المَفْهُوْمِ مِنْهُ مَا قُيِّدَ بِهِ بالأَوْلَى (**مَرْفُوْعاً**) الحافِظُ أَبو عَبْدِ اللهِ (**الحَاكِمُ ، و**) [8] الإمَامُ الفَخْر (**الرَّازيُّ**) [9] نِسْبَةً – بزيادة الزاي – إلى « الرَّيِّ » مدينةٍ مِن بلادِ الدَّيْلَمِ [10] (**إبنُ الخَطِيْبِ**) بها (**وَهُوَ**) بضمِ الهاء (**القَوِيُّ**) مِن حيثُ المعْنى ، كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ في " مَجْموعِهِ " [11] .

---

(١) صحيح البخاريّ ٤٢/٧ (٥٢٠٩)، وصحيح مسلم ١٦٠/٤ (١٤٤٠) من طريق عطاء بن أبي رباح ، عن جابر . وأخرجه مسلم ١٦٠/٤ عقب (١٤٤٠) من طريق أبي الزبير ، عن جابر. وأخرجه أحمد ٣٠٩/٣ و ٣٦٨ ، والنّسائيّ في الكبرى (٩٠٩٢) من طريق عمرو بن دينار ، عن جابر .

(٢) في (ق) : « متوقف » .

(٣) في (ق) : « عمله » .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١-٢٤٠ ، والتقييد والإيضاح ٦٦ ، ونكت ابن حجر ٥١٥/٢ ، ونكت الزّركشيّ ٤٢١/١ .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٣٩ – ١٤٠ .

(٦) الكفاية : (٥٩٥ هـ ، ٤٢٤ ت) .

(٧) في (ق) : « ليترتب » .

(٨) معرفة علوم الحديث : ٢٢ .

(٩) المحصول ٢٢١/٢ ، وانظر: إحكام الأحكام ٨٩/٢ ، وقال ابن الصباغ : « إنه الظاهر » . التقييد والإيضاح : ٦٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٤١/١ .

(١٠) انظر : معجم البلدان ١١٦/٣ .

(١١) المجموع ٦٠/١ ، وانظر النكت الوفية : ١٠٣/ ب .

فحصلَ في المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ [1] :

١- الرفعُ مطلقاً .

٢- الوقفُ مطلقاً [2] .

٣- التفصيلُ بَيْن مَا قُيِّد بالعصرِ النَّبويِّ ، وما لَمْ يُقيَّدْ بِهِ .

وفيها أَيْضَاً :

رابعٌ، وَهُوَ: إنْ كَانَ الفعلُ مما لا يَخفى غالباً ، فمرفوعٌ ، وإلاَّ فموقوفٌ.

وخامسٌ ، وَهُوَ : إنْ ذُكرَ في مَعْرضِ الاحتجاجِ فَمَرفوعٌ وإلاَّ فَمَوْقوفٌ .

وسادسٌ ، وَهُوَ : إن كَانَ قائلُهُ مجتهداً ، فموقوفٌ ، وإلاَّ فمرفوعٌ .

وسابعٌ ، وَهُوَ: إنْ قَالَ: «كُنَّا نَرَى»، فموقوفٌ، أَو[3] «كُنَّا نَفْعَلُ»، أَوْ نحوَهُ فمرفوعٌ ؛ لأنَّ «نَرَى» من الرأي، فيحتملُ أنْ يكونَ مستندُهُ استنباطاً، لا توقيفاً.

ثُمَّ مَحلُّ الخلافِ إذَا لَمْ يكنْ في القصَّةِ اطِّلاعُه ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، وإلاَّ فَحُكْمُهُ الرفعُ قَطْعاً ، كقولِ ابنِ عُمَرَ : « كُنَّا نَقُولُ ، ورَسُوْلُ الله ﷺ حَيٌّ:أَفْضَلُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبيِّهَا : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ [4] . وَيَسْمَعُ ذَلِكَ رَسُوْلُ الله ﷺ فَلاَ يُنْكِرُهُ » رواهُ الطبرانيُّ في " مُعْجَمِهِ الكبيرِ " [5] .

وبِالجُملةِ مَا قُيِّد مِن ذَلِكَ بالعَصْرِ النَّبويِّ،حُكْمُهُ الرَّفعُ،إما قَطْعاً ، أَوْ عَلَى الأصحِّ .

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح : ٦٦ ، ونكت ابن حجر ٥١٥/٢ ، ونكت الزّركشيّ ٤٢١/١.

(٢) سقطت من (ص) .

(٣) في (ص) : « و » .

(٤) بعد هذا في (ع) : « وعلي » ، ولم ترد شيء من النسخ ولا (م) ولا كتب التخريج.

(٥) المعجم الكبير (١٣١٣٢) وأخرجه بنحوه في المعجم الأوسط (٣٣٤ مجمع البحرين) ، وفي مسند الشاميين (١٧٦٤) ، وقال الهيثمي في المجمع ٥٨/٩ : « رجاله وثقوا وفيهم خلاف » ، وانظر ما كتبه الحافظ في الفتح ١٦/٧ عقيب (٣٦٥٥) .

قال الإمام العراقي : « والحديث في الصّحيح لكن ليس فيه اطّلاع النّبيّ ﷺ على ذلك بالتصريح » . شرح التبصرة والتذكرة ٢٤١/١ .

قلنا : – كما أشار إليه العراقي – الحديث في صحيح البخاريّ ٥/ (٣٦٥٥) و ١٨/٥ (٣٦٩٨) ، وأخرجه أبو داود (٤٦٢٧) و (٤٦٢٨) ، والترمذي (٣٧٠٧) ، وأبو يعلى (٥٦٠٣) ، والمزي في تهذيب الكمال ٥٢٦/٥ .

١١٠. لكنْ حَدِيْثُ (كانَ بَابُ المُصْطَفَى يُقْرَعُ بالأَظْفَارِ) مِمَّا وُقِفَا

١١١. حُكْماً لَدَى (الحَاكِمِ)و(الخَطِيْبِ) وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيخِ ذُوْ تَصْوِيْبِ

(لَكِنْ حَدِيْثُ : كانَ بَابُ المُصْطَفَى) ﷺ ، (يُقْرَعُ) مِن أَصْحَابِهِ (بالأَظْفَارِ)[1] -تأدُّباً مَعَهُ،وإجلالاً لَهُ- ، (مِمّا وُقِفَا حُكْماً) أي : حُكْمُهُ الوَقْفُ ، (لَدى) أي : عِنْدَ (الحَاكِمِ)[2] والخَطيب[3])، مَعَ أنَّ فِيْهِ ذِكْرَ النَّبِيِّ ﷺ ، خِلافَ مَا مَرَّ عَنْهُما فِيمَا يَشْمَلُهُ.

قَالَ الحَاكِمُ : لأنَّه مَوْقُوْفٌ عَلَى صَحَابِيٍّ ، حَكى فِيهِ عَنْ أَقْرَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِعْلاً ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ[4] .

(والرَّفْعُ) فِيهِ (عِنْدَ الشَّيْخِ) ابنِ الصَّلاحِ[5] (ذُوْ تَصْوِيْبِ) . قَالَ وَهُوَ أحرى بكَونِهِ مرفُوعاً مِمَّا مَرَّ؛ لِكَونِهِ أحرى باطِّلاعِهِ ﷺ ، قَالَ : والحاكِمُ مُعْتَرِفٌ بِكَوْنِهِ مِن قَبيلِ المَرْفُوْعِ،وَقَدْ كُنَّا عَدَدْنا هَذَا فِيْمَا أَخْذَناهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ تأوَّلْنا لَهُ عَلَى أَنَّه أَرادَ أَنَّه لَيْسَ بِمُسْنَدٍ لَفْظاً،بَلْ هُوَ كَسَائِرِ مَا مَرَّ،مَوْقُوفٌ لَفْظاً ، وإنَّما جَعَلْنَاهُ[6] مَرْفُوْعاً مِن حَيْثُ المَعْنَى[7] .

١١٢. وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيْ رَفْعاً فَمَحْمُوْلٌ عَلَى الأَسْبَابِ

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث : ١٩ من طريق كيسان مولى هشام بن حسّان ، عن محمد بن سيرين ، عن المغيرة ، به . وكيسان هذا : مجهول الحال ، لم يوثّقه سوى ابن حبّان في ثقاته ٣٥٨/٧ على عادته في توثيق المجاهيل .

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٠٨٠)، وفي التاريخ الكبير ١ / ٢٢٨ ، وأبو نعيم في أخبار أصفهان ٢ / ١١٠ و ٣٦٥ من طريق أبي بكر الأصفهاني ، عن محمد بن مالك بن المنتصر، عن أنس بن مالك، قال : كان بابه يقرع بالأظافير . قلنا : وهو سندٌ ضعيف ؛ لجهالة أبي بكر الأصفهاني ، وابن المنتصر .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٩ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٢٩١/٢ عقب (١٨٩٠) .

(٤) معرفة علوم الحديث : ١٩ .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٤٢ .

(٦) في (ق) : « جعل » .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ١٤٢ ، وانظر النكت الوفية : ١٠٥/ أ .

١١٣. وَقَوْلُهُمْ (يَرْفَعُهُ)[١] (يَبْلُغُ بِهْ) (رِوَايَةً) (يَنْمِيهِ) رَفْعٌ فَانْتَبِهْ

(وَ) أمّا (**عَدُّ**) تَفْسِيْرِ (**مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيْ**) الذي شَاهَدَ الْوَحْيَ والتَنْزِيْلَ مِنْ آي القُرآنِ (**رَفْعاً**) أي : مَرْفُوْعاً ، كَمَا صَنَع الْحَاكِمُ[٢] ، وَعَزَاهُ للشَّيخين ، وَهُوَ ثَالِثُ الفُرُوْعِ (**فَمَحْمُولٌ عَلَى الأَسْبَاب**) للنُزُوْلِ ، ونحوِها ، ممَّا لاَ مَجالَ لِلرَأي فِيهِ .

كَقَوْلِ جَابِرٍ : كَانَتْ الْيَهُوْدُ تَقُوْلُ : مَنْ أَتَى امْرَأَته مِنْ دُبُرِهَا فِيْ قُبُلِهَا ، جَاءَ الوَلَدُ أحْوَلَ ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ ... الآيةَ[٣] .

وَكَتَفْسِيرِه أَمْراً مُغَيَّباً مِن أمْرِ الدُّنيا، أَوْ الآخرةِ، كَتَعيينِ ثَوَابٍ، أَوْ عِقابٍ .

أما سَائِرُ تفاسيرِه التي تَنْشَأُ مِن مَعْرِفَةِ طُرُقِ البلاغَةِ ، واللُّغةِ ، أَوْ غيرِهمَا[٤] ممَّا للرَّأي فِيهِ مَجَالٌ ، فَمَعْدُوْدٌ مِنَ المَوْقُوْفَاتِ[٥] .

(و) رَابِعُها[٦] (**قَوْلُهُمْ**) أي : الرُّواةُ ، كالتَّابعينَ فمَنْ دُونَهُم بَعْدَ ذكرِ الصَّحَابِيِّ : (**يَرْفَعُهُ**) أي: الحَدِيثَ ، أَوْ رفعَهُ ، أَوْ مَرْفُوْعاً ، أَوْ (**يَبْلُغُ بِهْ**) ، أَوْ (**روايةً**) أَوْ يَرْوِيهِ ، أَوْ

---

(١) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفائس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصحّ الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى.

(٢) فقد قال في المستدرك : « ليعلم طالب العلم أن تفسير الصّحابيّ الذي شهد الوحي والتزيل عند الشيخين حديث مسندٌ ». المستدرك ٢/٢٥٨ ، وبمعناه أيضاً ١/٢٧ و ١٢٣ و ٥٤٢ ، وكذا في معرفة علوم الحديث: ٢١ بمعناه أيضاً ، وانظر كلام الحافظ ابن حجر في النكت ٢/٥٣١-٥٣٢ ، وفتح المغيث ١/١٤٣-١٤٤ ، وقارن بالعجاب ٦٨ وما بعدها .

(٣) البقرة : (٢٢٣) .

وأخرجه الحميدي (١٢٦٣) ، وابن أبي شيبة (١٦٦٥٦) ، والدارمي (٢٢٢٠) ، والبخاري ٦/٣٦ حديث (٤٥٢٨) ، ومسلم ٤/١٥٦ حديث (١٤٣٥) ، وأبو داود (٢١٦٣) ، وابن ماجه (١٩٢٥) ، والترمذي (٢٩٧٨) ، والنّسائيّ في الكبرى (١١٠٣٨) (١١٠٣٩) وفي تفسيره (٥٨) و (٥٩) ، وأبو يعلى (٢٠٢٤) ، والطبري ٢/٣٩٦ ، والطحاوي ٣/٤٠ ، وفي شرح المشكل (٦١١٩) ، وابن حبان (٤١٦٩) .

(٤) في (م) : « أو غيرها » .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٤٥ ، ولابن حجر كلام مفيد في نكته ٢/٤٣١ ، راجعه تجد فائدة .

(٦) في (م) : « رابعاً » .

(يَنْمِيهِ) [1] أي: يَرْفَعُهُ [2] ، أَوْ يُسْنِدُهُ ، أَوْ يُؤْثِرُهُ [3] ، كَحديثِ البُخاريِّ ، عَنْ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: « الشِّفَاءُ فِيْ ثَلاَثٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ ، وَكَيَّةِ نَارٍ ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ » رَفَعَ الحَدِيثَ [4] .

وكحديثِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أبي الزِّنادِ ، عنِ الأعرجِ ، عَن أبِي هُريرةَ ، يَبْلُغُ بِهِ : « النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ » [5] .

وفي " الصَّحِيحين " بهذا السَّندِ : عَنْ أبي هُرَيْرَةَ روايةً : « تُقَاتِلُوْنَ قَوْماً صِغَارَ الأعْيُنِ » [6] ،وَفيهِمَا [7] :عَن سَعيدِ بنِ المسيِّبِ، عَن أبي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً : « الفِطْرَةُ خَمْسٌ» [8] .

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ١٤٢/١ : « بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم ، والاصطلاح في هذه اللفظة موافق للغة ، قال أهلها : نميت الحديث إلى غيري نمياً إذا أسندته ورفعته » . وانظر : القاموس المحيط ٣٩٧/٤ ، وأوجز المسالك ١٧٠/٣ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٣٦/١٠ عقب (٥٨٨٩) : « وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الرّاوي: رواية ، أو يرويه ، أو يبلغ به ، ونحو ذلك محمول على الرفع » .

(٣) يقال : أثر الحديث : حدّث به ورواه ، فهو أثر والحديث مأثور . انظر : متن اللغة ١٤٣/١ .

(٤) صحيح البخاري ١٥٨/٧ حديث (٥٦٨٠) و ٧ / ١٥٩ حديث (٥٦٨١) ، وأخرجه أحمد ١ / ٢٤٥ ، وابن ماجه (٣٤٩١) ، والطبراني في الكبير (١٢٢٤١) ، والبيهقي ٣٤١/٩ ، والمزي ٣ / ١٠٠ ، كلهم من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

(٥) أخرجه مسلم ٢/٦ حديث (١٨١٨)،وأخرجه الحميدي (١٠٤٤)و(١٠٤٥) وأحمد ٢ / ٢٤٢ و ٢٥٧ و٤١٨،والبخاري ٢١٧/٤ حديث (٣٤٩٥)، كلهم من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . قال النووي في الإرشاد ١٦٤/١ : « فكل هذا وشبهه كناية عن رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ وحكمه عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً.وإذا قيل عن التابعي:يرفعه ، فهو أيضاً مرفوع لكنه مرفوع مرسل » .

(٦) صحيح البخار ي ٥٢/٤ حديث (٢٩٢٨) و ٢٣٨/٤ حديث (٣٥٨٧) ، ومسلم ١٨٤/٨ (٢٩١٢) ، وأخرجه أيضاً: الحميدي (١١٠١) ، وابن أبي شيبة (٣٧٣٤٢) ، وأحمد ٢ / ٥٣٠ ، وابن ماجه (٤٠٩٧) ، والبيهقي ٩ / ١٧٥ ، والبغوي (٤٢٤٢) .

(٧) هكذا قال،وليس في صحيح مسلم١٥٢/١-١٥٣(٢٥٧) ما أشار إليه الشارح إنما فيه بلفظ : « قال »، وفيه٢/٦حديث(١٨١٨) في رواية أخرى للحديث المذكور آنفاً في المتن-«الناس تبع لقريش»-:«رواية».

(٨) صحيح البخاريّ ٢٠٦/٧ (٥٨٨٩) ، وأخرجه أحمد ٢٣٩/٢ .

وكحديثِ مَالِكٍ في " الموَطَّإِ " [1] ، عَنْ أبي حازمٍ ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ ، قَالَ: « كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُوْنَ أنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلاةِ »، قَالَ أَبو حازمٍ : لا أعلمُ إلاَّ أَنَّهُ يَنمِيْ ذَلِكَ .

(رَفْعٌ) أي : مَرفوعٌ بلا خِلاَف [2] .

وَقَدْ جَاء بعضُ ذَلِكَ بالتَّصريحِ ، فَفي روايةٍ لحديثِ " الصَّحِيحينِ " : « الفِطْرَةُ خَمْسٌ يَبْلُغُ بِهِ النَّبيَّ ﷺ » [3] .

وفي أُخْرَى : « قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ » [4] .

وَفِي رِوَايَةٍ لحديثِ سَهْلٍ : « يَنْمِي ذَلِكَ إلى النَّبيِّ ﷺ » [5] .

(فالنَّبهْ) لهذهِ الألفاظِ ، ونحوِها ، مما اصطلحَ عَلَى الكنايةِ بها عَنْ الرَّفْعِ .

والحاملُ عَلَى العدولِ عَنْ التَّصريحِ بالرَّفْعِ ، إما الشَّكُّ في الصِّيغةِ التي سَمِعَ بها – أهيَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ، أَوْ نَبِيُّ اللهِ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، كـ: سَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنِي، وَهُوَ مِمَّنْ لا يَرى الإبدالَ – وإما التخفيفُ ، والاخْتِصارُ، أَوْ غيرُ ذَلِكَ.

---

(١) الموطأ (٤٣٧) .

(٢) في (م) : « خوف » .

(٣) الحديث بهذا اللفظ جاء من رواية أبي داود (٤١٩٨) ، والبيهقي ١٤٩/١ ، والبغوي (٣١٩٥) . فعلى هذا فإن إطلاق الشارح غير صحيح .

(٤) صحيح البخاريّ ٢٠٦/٧ (٥٨٩١) و ٨١/٨ (٦٢٩٧) ، وفي الأدب (١٢٩٢) ، وصحيح مسلم ١٥٢/١ (٢٥٧) (٤٩) و ١٥٣/١ (٢٥٧) (٥٠) .
وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٤٣)، والحميدي (٩٣٦)، وابن أبي شيبة (٢٠٤٧) و(٢٦٤٦٠) وأحمد ٢٢٩/٢ و٢٣٩ و٢٨٣ و٤١٠ و٤٨٩، وابن ماجه (٢٩٢)، والترمذي (٢٧٥٦)، والنّسائيّ ١٣/١ و١٤ و١٨١/٨، وفي الكبرى (٩) (١٠)و(١١)،وأبو عوانة١٩٠/١، والطحاوي في شرح المعاني ٢٢٩/٤ ، وفي شرح المشكل (٦٨٣)،وابن حبان (٥٤٨٨)و(٥٤٨٩)و(٥٤٩٠)و(٥٤٩١)،والبيهقي ٢٤٤/٣و٣٢٣/٨.
وفي بعض الروايات : عن الرسول ﷺ أنه قال ، وفي بعضها : سمعت رسول الله ﷺ قال .

(٥) صحيح البخاري ١٨٨/١ (٧٤٠) ، وأخرجه أيضاً: الإمام أحمد في مسنده ٣٣٦/٥،وأبو عوانة في مسنده ٩٧/٢،والطبراني في الكبير(٥٧٧٢)، والبيهقي في الكبرى ٢٨/٢،كلهم من طريق مالك . وقد أخرجه عن مالك بدون زيادة اللفظة:أبو مصعب الزهري (٤٢٦)،وسويد بن سعيد (١٣٣)، وعبد الرحمن بن القاسم (٤٠٩)، وعبد الرحمن بن مهدي : عند أحمد ٣٣٦/٥، وعمار بن مطرف : عند ابن عبد البر ٢١ / ٩٦.

وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ من صَحَابِيٍّ بَعْدَ ذكرِهِ صَحَابِياً ، كَانَ مَرْفُوْعاً أَيْضاً ، وعِبارةُ النَّاظِمِ – كغيرِهِ – تَشْمَلُهُ ، لكنِّي لَمْ أرَ لَهُ مثالاً .

وَقَدْ يقعُ ذَلِكَ مِنَ الصَّحابِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ النَّبيَّ ﷺ ، كأنْ يقولَ : « عَنْ النَّبيِّ ﷺ يَرْفَعُهُ » ، فهذا في حُكْمِ قولِهِ : عَنْ اللهِ تَعَالَى .

وَمِثَالُهُ : حديثُ أبي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، يَرْفَعُهُ : « إنَّ الْمُؤْمِنَ عِنْدِيْ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ خَيْرٍ ، يَحْمَدُنِيْ وَأَنَا أَنْزِعُ نَفْسَهُ مِنْ بَيْنِ جَنْبَيْهِ » [1] حَدِيثٌ حَسَنٌ رواهُ البزَّارُ في " مُسندِهِ " ، وَهُوَ من الأحاديثِ الإلهيةِ ، وَقَدْ أفردَها جمعٌ بالجمعِ ، نبَّه عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنا [2] .

١١٤. **وَإنْ يَقُلْ (عَنْ تَابِعٍ) فَمُرْسَلُ قُلْتُ : (مِنَ السُّنَّةِ) عَنْهُ نَقَلُوْا**

١١٥. **تَصْحِيْحَ وَقْفِهِ وَذُو احْتِمَالِ نَحْوُ (أُمِرْنَا) [3] مِنْهُ (للغَزَالي)**

(**و**) خامسُها : مَا ذَكَرَهُ بقولِهِ : (**إنْ يقُلْ**) لفظٌ من الألفاظِ المتقدِّمةِ آنفاً مِن راوٍ (**عَنْ تابعٍ**) أي : تابعيٌّ (**فَمُرسلُ**) مَرْفُوْعٌ بلا خلافٍ [4] .

(**قلتُ**): وقولُ الراوي : (**مِنَ السُّنَّةِ**) كَذَا حالةَ كونِه صادراً (**عَنْهُ**) أي: عَنِ التَّابعيِّ ، كقولِ عُبيدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتبةَ التَّابعيِّ ، كَمَا فِي " سُنَنِ البَيْهَقيِّ " : « السُّنَّةُ تَكْبِيْرُ الإِمَامِ ، يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَيَوْمَ الأَضْحَى حِيْنَ يَجْلِسُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، تِسْعَ تَكْبِيْرَاتٍ » [5] . (**نَقَلُوا تصْحِيحَ وَقْفِهِ**) عَلَى الصَّحَابِيِّ من وجهين ، حَكَاهُما النَّوَوِيُّ عَنِ الأَصْحابِ ، أهو مَوْقُوْفٌ مُتَّصِلٌ ، أَوْ مَرْفُوْعٌ مُرسلٌ ، وَصَحَّحَ هُوَ أَيْضاً : أوَّلَهما [6] .

---

(١) (٨٧١ – كشف الأستار) وأخرجه أحمد ٢/٣٦١ ، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٤٩٤).

(٢) النكت لابن حجر ٢/٥٣٩ ، وانظر : الرسالة المستطرفة : ٨١ .

(٣) التقدير : أمرنا بكذا من التابعي .

(٤) انظر شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٤٨ .

(٥) السّنن الكبرى ٣/٢٩٩ .

(٦) المجموع ١/٤٧ ، وانظر شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٤٩ .

وفرَّقَ النَّاظِمُ [1] بينَهُما ، وبينَ مَا قبلَهُما [2] مِن صِيَغِ [3] هَـذَا الفـرعِ ، بـأنَّ « يرفعُ الحديثَ » تصريحٌ بالرفعِ [4] ، وقريبٌ مِنْهُ بقيَّةُ الألفاظِ ، بخلافِ « من السُّـنَّةِ » ؛ لاحتمالِ إرادةِ سنَّةِ الخلفاءِ الراشدينِ ، وسُنةِ البلدِ ، وهذا الاحتمالُ ، وإنْ قِيـلَ بِـهِ في الصَّحَابيِّ ، فَهُوَ في التَّابعيِّ أقْوى ، كَمَا لا يَخْفَى .

نَعَمْ ، ألْحَقَ الشَّافِعيُّ في " الأُمِّ " بالصَّحَابيِّ سعيدَ بنَ المسيِّبِ في قولِـهِ : « مـن السُّنَّةِ » ، فيحتملُ أنَّهُ مستثنىً مِنَ التَّابعينَ [5] .

والظَّاهِرُ : حَمْلُهُ عَلَى مَا إذَا اعْتَضدَ بِغيرِهِ ، كنَظيرِه في مُرْسَلِهِ ، كَمَا سَيأْتِي بيانُه في المُرْسَلِ .

أَمَّا إذَا قَالَ التَّابعيُّ:« كُنَّا نفعلُ كَذَا ، أَوْ نحوَهُ » فَلَيسَ بمرفوعٍ قَطْعاً ، ولا بموقـوفٍ إن لَمْ يُضِفْهُ إلى زمنِ الصَّحَابَةِ ، بَلْ مَقْطُوْعٌ ، فإنْ أضافَهُ احتملَ الوقْفَ [6] وَعَدمَهُ .

(**وَذُو احْتِمالٍ**) للإرسالِ ، والوقفِ (**نحوُ أُمِرْنَا**) بكَذا ، كأُمِرَ فُلاَنٌ بكَـذا ، إذَا أتى (**مِنْهُ**) أي : مِنَ التَّابعيِّ ، (**لِلغَزالِيْ**) في " المُسْتَصْفَى " وَلَمْ يُصرِّحْ بترجيحِ واحـدٍ مِنْهُمَا ، وَلكنْ يُؤخذُ مِن كلامٍ ذَكرَهُ عَقِبَ ذَلِكَ ، ترجيحُ أنَّه مرسلٌ مَرْفُوْعٌ [7] .

وَجزمَ ابنُ الصَّبَّاغِ في " العُدَّة " بأنَّهُ مُرسلٌ ، وَحَكى فِي حُجَّيةِ مَا يأتِي بِهِ سَعيدُ بنُ المسيِّبِ مِن ذَلِكَ وجهينِ [8] .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٢٤٩/١ .

(٢) في (ص) و (ق) : « قبلها » .

(٣) في (ق) : « صنيع » .

(٤) انظر : فائدة ذكرها البقاعي في النكت الوفية : ١٠٧/ أ - ب .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣٧٨/٤ .

(٦) في (ق) : « الوقوف » .

(٧) قال الإمام العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢٤٩/١-٢٥٠: « وإذا قال التابعيّ : أمرنا بكذا ، ونحوه ، فهل يكون موقوفاً ، أو مرفوعاً مرسلاً ؟ فيه احتمالان لأبي حامد الغزالي في المستصفى و لم يرجح واحـداً من الاحتمالين . وجزم ابن الصباغ في " العدة " بأنه مرسل »، قلنا : انظر : المستصفى ١٣١/١ .

(٨) انظر شرح التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١ ، والبحر المحيط ٣٧٩/٤ .

وَقَولُهُ: (نحوُ أُمِرْنَا) مبتدأٌ ، خبرُهُ (ذُو احْتِمَالٍ) ، و (لِلغَزالِيْ) متعلقٌ باحتمالٍ ، ولامُـهُ للاختصاصِ،أَوْ بمعنى «عِنْدَ»، كَمَا في قولِهِ تَعَالَى:﴿يَا لَيْتَنِيْ قَدَّمْتُ لِحَيَاتِيْ﴾[1]أي :عِنْدَهَا.

١١٦. وَمَا أَتَى عَـنْ صَـاحِبٍ بِحَيْـثُ لا ... يُقَالُ رَأياً حُكْمُـهُ الرَّفْـعُ عَلَـى

١١٧. مَا قَالَ في المَحْصُوْلِ نَحْوُ (مَنْ أَتَـى) ... فَالحَـاكِمُ الرَّفْـعَ لِـهَذَا أَثْبَتَـا

١١٨. وَمَـا رَوَاهُ عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةِ ... مُحَمَّدٌ وَعَنْـهُ أَهْـلُ البَصْـرَةِ [2]

١١٩. كَـرَّرَ (قَـالَ) بَعْـدُ ، فَـالخَطِيْبُ ... رَوَى بِـهِ الرَّفْـعَ وَذَا عَجِيْـبُ [3]

(و) سادسُها[4]:(مَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ) أي : صَحَابِيٍّ مَوْقُوْفاً عَلَيْهِ ، (بحيثُ لا يُقال رأياً) أي:من قِبَلِ الرأي؛ بأنْ لا يكونَ للاجتهادِ فِيهِ مَجالٌ أي: ظاهر[5]،(حُكْمُهُ: الرفْعُ)، وإن احْتَمَلَ أخذُ الصَّحابيِّ لَهُ عَنْ [6] أَهْلِ الكتابِ ، تَحْسيناً لِلظنِّ بِهِ [7] (عَلَى مَا قَـالَ) الإمامُ الفَخْرُ الرَّازِيُّ (فِي الْمَحْصُوْلِ)[8]،وغيرُهُ، كأبي عُمَرَ بنِ عَبْدِ البَرِّ ، والحاكِمِ[9].

(نَحْوُ) قولِ ابنِ مَسْعود : « (مَنْ أَتَى) سَاحِراً ، أَوْ عَرَّافاً ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ »[10]. (فَالحاكِمُ : الرَّفْعَ لِهَذَا) الحديثِ (أَثْبَتَا)[11].

---

(١) الفجر : ٢٤ .

(٢) في نسخة (ب) من متن الألفية : « الكوفة » ، وقد صححت على حاشية الصفحة .

(٣) انظر : النكت الوفية : ١١٢ / أ – ب .

(٤) في (ص) و (ق) : « وسادسهما » .

(٥) في (ع) و (ق) و (م) : « ظاهراً » ، والمثبت من (ص) .

(٦) في (م) : « من » .

(٧) في (ق) : « بهم » . وانظر شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٥٠ .

(٨) المحصول ٢/٢٢١ (علواني ٢/ق١ ص٦٤٣) وارجع بلا بد إلى النكت الوفية :١٠٧/ب .

(٩) انظر شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٥١ .

(١٠) أخرجه موقوفاً:أبو يعلى الموصلي (٥٤٠٨) ، والبزار في مسنده " كشف الأستار " ٢/٤٤٣ ، والطبراني في الكبير(١٠٠٠٥)،والحاكم في معرفة علوم الحديث:٢٢.وقال المنذري عن رواية البزار وأبي يعلى:((إسناد جيد))، وقال عن رواية الطبراني في المعجم الكبير : « رواته ثقات » . الترغيب والترهيب ٤ / ٣٦ . وقال الهيثمي:((رجال الكبير والبزار ثقات)).وقال عن رواية البزار:((رجاله رجال الصحيح خلا هبيرة بن يريم ، وهو ثقة)).مجمع الزوائد٥/١١٨.وانظر:المطالب العالية ٣/١٠٤رقم(٢٥٢٤)و(٢٥٢٥) الطبعة المسندة .

(١١) معرفة علوم الحديث : ٢٢ .

وكقولِ أبي هُرَيْرَةَ : « وَمَنْ [1] لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُوْلَهُ » [2] .

(وَ) سابعُها [3] : (**مَا رَواهُ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ**) – بكسر آخره للوزْنِ – (**مُحَمَّدٌ**) أي : ابنُ سِيرينَ ، (**و**) رَواهُ (**عَنْهُ**) أي : عَنْ ابنِ سِيرينَ ، (**أَهْلُ البَصْرَةِ**) – بِفَتْحِ الباءِ أشهرُ من ضَمِّها وكَسْرِها [4] – و (**كرَّرَ**) أي : ابنُ سِيرينَ (**قَالَ بَعْدُ**) أي : بَعْدَ أبي هُرَيْرَةَ أي : قَالَ بَعْدَهُ : قَالَ : قَالَ .

مِثالُه : مَا رَواهُ الخطيبُ في " كفايتِهِ " [5] عَنْ مُوسى بنِ هارونَ الحَمَّالِ ، عَنْ شَيْخِهِ ، عَنْ حمَّادِ بنِ زيدٍ ، عَنْ أيوبَ السَّخْتِيَانيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ،عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ : قَالَ : « المَلاَئِكَةُ تَصَلِّيْ عَلَى أحَدِكُمْ مَا دَامَ فِيْ مُصَلاَّهُ » [6] .

---

(١) في (ع) : « من » بلا واو .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١٥٧٣) ، والحميدي (١١٧١) ، وأحمد ٢/٢٤٠ ، والدارمي (٢٠٧٢) ، والبخاري ٧/٣٢ (٥١٧٧) ، ومسلم ٤/١٥٣ (١٤٣٢) (١٠٧) (١٠٨) ، وأبو داود (٣٧٤٢) ، وأبو يعلى (٦٢٥٠) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠١٦) ، والبيهقي ٧/٢٦١، والبغوي (٢٣١٥).
من طريق الزهري عن عبد الرحمان الأعرج ، عن أبي هريرة .
وأخرجه عبد الرزاق (١٩٦٦٢) ، وأحمد ٢/٢٦٧ ، ومسلم ٤/١٥٣ (١٤٣٢) (١٠٩) ، وابن حبان (٥٣١٢) ، والبيهقي ٧/٢٦١ من طريق سعيد بن المسيب ، والأعرج ، عن أبي هريرة .
وأخرجه أحمد ٢/٤٠٥ و ٤٩٤ ، وأبو يعلى (٥٨٩١) ، وابن حبان (٥٣١٣) من طريق سعيد بن المسيب وحده عن أبي هريرة بنحوه .
وأخرجه الحميدي(١١٧٠)،ومسلم٤/١٥٤(١٤٣٢)(١١٠)من طريق ثابت الأعرج،عن أبي هُرَيْرَةَ بنحوه.

(٣) في (ق) و (ع) : « وسابعهما » .

(٤) انظر : معجم البلدان ١/٤٣٠ ، والتاج ١٠/٢٠٢ .

(٥) في (م) : « كفاية » .

(٦) الكفاية : (٥٨٩ ت ، ٤١٨ هـ)
وأخرجه مسلم ٢/١٢٩ عقب (٦٤٩) من طريق أيوب ، عن محمّد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، ولفظه : « إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مجلسه ، تقول : اللهم اغفر له اللهم ارحمه ، ما لم يحدث ، وأحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه » .

وَقَدْ رَواهُ كذلك النَّسائيُّ مِن روايةِ ابنِ [1] عُلَيَّةَ ، عَنْ أيوبَ [2] ، وَمِن روايةِ النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ ، عَنْ ابنِ عَونٍ ، كِلاهُما عَنْ ابنِ سِيرينَ [3] .

(**فالخطيبُ رَوى**) عَنْ مُوسى (**بِهِ**) أي : فِيْمَا يَرْوِي كَذلك (**الرَّفْعَ**) فإنَّهُ قَالَ : إذَا قَالَ حَمَّادُ بنُ زيدٍ، والبَصْرِيونَ: « قَالَ: قَالَ » ، فَهُوَ مَرْفُوْعٌ [4].

قَالَ الخطيبُ : قُلتُ لِلْبَرْقَانيِّ : أَحْسِبُ أنَّ مُوسى عَنَى بِهذا القولِ أحاديثَ ابنِ سيرينَ خَاصَّةً ، فَقَال : كَذَا يَجبُ [5] .

قَالَ الخطيبُ: ويُحقِّقُهُ قولُ مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ : كُلُّ مَا حدَّثْتُ [6] عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ، فَهُوَ مَرْفُوْعٌ [7] .

وَمِن ذَلِكَ : مَا رَواهُ البُخَارِيُّ ، عَنْ سُليمانَ بنِ حَرْبٍ ، عَنْ حمَّاد ، عَنْ أيوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ : « أَسْلَمُ ، وغِفَارُ ، وشيءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ ... الخ » ، الحديثَ [8] .

(**وَذَا**) أي : تَخْصيصُ الحُكمِ بالرَّفْعِ فيمَا يأتِي ، عَنْ ابنِ سِيرينَ مِن رِوَايَةِ أَهْلِ البَصرةِ،بتكرير: « قَالَ »،كَمَا صنعَهُ موسى بنُ هارونَ ، (**عَجِيْبُ**) ؛ لأنَّ ابنَ سِيرينَ صَرَّحَ بالتَّعميمِ في كُلِّ مَا يَرويهِ ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ﷺ كَمَا مَرَّ آنفاً. وَهَذَا آخِرُ زِيادةِ النَّاظِمِ هُنا .

---

(١) كلمة « ابن » : سقطت من (ق) .

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من السّنن الكبرى وهو في تحفة الأشراف ١٠/٣٣٠حديث (١٤٤١١).وهو في كتاب الملائكة من السّنن الكبرى ، وهذا الكتاب ليس من المطبوع ، ويضاف إليه كذلك كتاب الرقاق ، والشروط ، والمواعظ

(٣) ليس في المطبوع من الكبرى وهو في التحفة ١٠/٣٤٣ حديث (١٤٤٧٦) .

(٤) الكفاية : (٥٨٩ ت ، ٤١٨ هـ) .

(٥) المصدر السابق .

(٦) في (ص) و (ع) : « حدثت به » .

(٧) الكفاية : (٥٨٩ ت ، ٤١٨ هـ) .

(٨) أخرجه البخاريّ ٤/٢٢٢ – ٢٢٣ عقب (٣٥١٦) ، ومسلم ٧/١٧٩ عقيب (٢٥٢١) ، عن زهير بن حرب ويعقوب الدورقي ، كلاهما عن إسماعيل بن علية ، وأخرجه أحمد ٢/٢٣٠ عن اسماعيل بن علية . وأخرجه أيضاً ٢/٤٢٠ و ٤٢٢ عن عبد الرزاق – (١٩٨٧٧) – عن معمر عن أيوب ، مصرحاً فيه بالرفع .وكذلك أخرجه أبو يعلى (٦٠٥٤) والبغوي (٣٨٥٥) من طريق محمّد بن سيرين، عن أبيَ هريرة.

الْمُرْسَلُ [1]

١٢٠. مَرْفُوعُ تَابِعٍ عَلَى المَشْهُوْرِ مُرْسَلٌ او قَيِّدْهُ بِالكَبِيْرِ

١٢١. أوْ سَقْطُ رَاوٍ مِنْهُ ذُوْ أقْوَالِ وَالأوَّلُ الأكْثَرُ في اسْتِعْمَالِ

ويُجمَعُ عَلَى : مَرَاسِيلَ ، ومَراسِلَ ، مأخوذٌ مِنَ الإرسالِ ، وَهُوَ : الإطلاقُ [2].

كقوله تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِيْنَ عَلَى الْكَافِرِيْنَ﴾ [3] .

فكأنَّ المُرْسِلَ أطلقَ الإسنادَ [4] ، ولَمْ يقيِّدْهُ بجميعِ الرُّواةِ [5] .

(**مَرْفُوْعُ تابعٍ**) أي : مَا رفعَهُ تابعيٌّ إلى النَّبيِّ ﷺ صَريحاً ، أَوْ كنايةً ، (**عَلَى المَشْهُوْرِ**) عِنْدَ أئمةِ الحَدِيث [6] (**مُرْسَلٌ**) .

وَقَيَّدَهُ شَيْخُنا [7] : بِمَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ النَّبيِّ ﷺ ؛ لِيَخْرُجَ من لَقيَهُ كافراً فسمِعَ مِنْهُ ، ثُمَّ أسلمَ بَعْدَ مَوتِهِ ﷺ ، وحدَّثَ بما سَمِعَ مِنْهُ ، كالتَّنوخيِّ رسولِ هِرَقْلَ – ورُوِيَ : قَيْصَرَ

---

(١) انظر في المرسل :

معرفة علوم الحديث : ٢٥ ، والكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) ، والتمهيد ١٩/١ ، وجامع الأصول ١١٥/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٤٧ ، وإرشاد طلاب الحقائق ١٦٧/١ – ١٧٩ ، والمجموع شرح المهذب ٦٠/١ ،والتقريب:٥٤–٥٧ ، والاقتراح : ١٩٢ ، والمنهل الروي : ٤٢ ، والخلاصة : ٦٥ ، والموقظة:٣٨،وجامع التحصيل:٢٣وما بعدها،واختصار علوم الحديث:٤٧،والبحر المحيط٤٠٣/٤ ، ونكت الزّركشيّ ٤٣٩/١ – ٥١٧ ، والشذا الفياح ١٤٧/١ – ١٥٦ ، والمقنع ١٢٩/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٥٦/١ ، ونزهة النظر: ١٠٩ ، ونكت ابن حجر ٥٠٤/٢ – ٥٧١ ، والمختصر: ١٢٨ ، وفتح المغيث ١٢٨/١ ، وألفية السيوطي : ٢٥ – ٢٩ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٥٩ ، وتوضيح الأفكار ٢٨٣/١ ، وظفر الأماني : ٣٤٣ ، وقواعد التحديث : ١٣٣ ، وتوجيه النظر ٣٩٩/١ – ٤٠٠ .

(٢) جامع التحصيل : ١٤ ، والنكت لابن حجر ٥٤٢/٢ .

(٣) مريم : ٨٣ .

(٤) النكت لابن حجر ٥٤٢/٢ .

(٥) في (ص) و (ق) : « بجميع رواته » .

(٦) في (م) : « المحدّثين » .

(٧) انظر : النكت ٥٤٤/٢ .

فإنَّهُ مَعَ كونِهِ تابعيّاً ، محكومٌ لِما سمعَهُ بالاتِّصالِ ، لا بالإرسالِ [1].

وخرجَ بالتابعيِّ ، مرسلُ الصَّحابيِّ ، وَسَيأْتِي آخِرَ البابِ ، ولاَ فَرْقَ في التَّابعيِّ بَيْنَ الكبيرِ والصَّغِيرِ .

(**اوْ**) بالدَّرجِ (**قَيِّدْهُ**) أي : أَوْ المُرْسَلُ مَرْفُوْعُ تابعيٌّ مقيَّدٌ (**بالكبيرِ**) ، فَمَرْفُوعُ الصَّغيرِ لا يُسَمَّى مُرْسَلاً ، بَلْ مُنْقَطِعاً [2] .

وظاهرٌ أنَّ ذِكرَ الكبيرِ هُنا ، وفيمَا يأتي جَرى عَلَى الغَالبِ ، والمرادُ مَن كانَ جُلُّ روايتِه عَنِ الصَّحابةِ ، وفِي كَلامِهم مَا يُشيرُ إليهِ .

(**أَوْ سَقْطُ رَاوٍ مِنْهُ**) أي: أَوْ المرسلُ: مَا سَقَطَ مِن سَنَدِهِ راوٍ واحدٌ [3]، أَوْ أكثرُ ، سواءٌ أكانَ [4] مِن أوَّلِهِ ، أَمْ آخِرِه ، أَمْ بينَهُما ؛ فَيَشْمَلُ المنقطعَ ، والمعضَلَ [5] ، والمعلَّقَ .

وَهذا مَا حَكَاهُ ابنُ الصَّلاحِ [6] عَنِ الفُقهاءِ والأُصوليِّيْنَ [7]، والخَطِيْبِ [8].

وكذا قَالَ النَّوَوِيُّ : المرسلُ عِنْدَ الفُقهاءِ ، والأصوليِّينَ ، والخطيبِ ، وجماعةٍ مِنَ المُحدِّثِينَ : مَا انقطعَ إسْنادُهُ عَلَى أيِّ وجهٍ كَانَ ، وَخَالفَنا أكثرُ المحدِّثِينَ ، فَقَالوا : هُوَ روايةُ التَّابعيِّ ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ [9] .

---

(١) انظر : تدريب الراوي ١٩٦/١ .

(٢) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ : « هكذا حكاه ابن عبد البرّ عن قوم من أهل الحديث؛ لأنّ أكثر رواياتهم عَنْ التابعين، ولَمْ يلقوا من الصّحابة إلا الواحد والاثنين ». التمهيد ٢١/١ . وَقَالَ الحافظ ابن حجر في نكته عَلَى ابن الصّلاح٥٤٣/٢: «ولَمْ أر تقييده بالكبير صريحاً عَنْ أحد،لَكِنْ نقله ابن عَبْد البر عَنْ قوم ». قَالَ ابن الملقن في المقنع١٢٩/١:« والمشهور التسوية بَيْن التابعين أجمعين في ذَلِكَ ». وانظر: فتح المغيث ١٣٠/١.

(٣) في (ق) : « ما سقط راو من سنده واحد » .

(٤) في (ص) و (ق) : « كان » .

(٥) « المعضل » : سقطت من (ع) .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ١٤٩ .

(٧) انظر : المستصفى ١٦٩/١ ، وإحكام الأحكام ١١٢/٢ ، وكشف الأسرار ٧٢٢/٣ .

(٨) الكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) .

(٩) المجموع ٦٠/١ .

فالمرسلُ (**ذو أقوالٍ**) ثلاثةٍ، الثَّاني: أضيقُها، والثالثُ: أوسعُها ، (**والأوَّلُ الأكثرُ في استعمالٍ**) أهلِ الحَدِيثِ . وَمَا رَواهُ تابعُ التَّابعيِّ يُسمُّونَهُ مُعضَلاً .

قَالَ النّاظمُ [1] : وَسَيَجيئُ في التَّدليسِ ، عَنِ ابنِ القَطَّانِ [2]، أنَّ الإرْسَالَ : روايتُه عَمّن لَمْ يسمَعْ مِنْهُ . فَعليهِ : مَنْ روى عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ مَا لَمْ يَسمعْ مِنْهُ ، بَلْ بينَهُ وبينَهُ فِيهِ واسِطةٌ ، لَيْسَ بإرسالٍ ، بَلْ تدليسٌ ، وَعَلَيْهِ فيكونُ هَذَا قولاً رابعاً . انتهى .

والأوجهُ أنْ يجعَلَ مقيَّداً للثالثِ ، بِأَنْ يُقالَ : مَا سَقطَ مِنْهُ راوٍ [3] فأكثرُ وخلا عَنِ التدليسِ .

نَعَمْ ، قِيلَ المُرسلُ هُوَ المنقطعُ ، وَهُوَ : مَا سقطَ مِنْهُ راوٍ واحدٌ ، فَعَليهِ ، يَكُونُ هَذَا قولاً رابعاً [4] .

١٢٢. **وَاحتجَّ (مَالِكٌ) كَذا (النُّعْمَانُ) وَتَابِعُوْهُمَا بِهِ وَدَانُوْا**

١٢٣. **وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَّادِ ؛ لِلجَهْلِ بِالسَّاقِطِ في الإسْنَادِ**

١٢٤. **وَصَاحِبُ "التَّمهيدِ" عَنهُمْ نَقَلَهْ وَ(مُسْلِمٌ) صَدْرَ الكِتَابِ أصَّلَهْ**

(**واحتجَّ**) الإمامُ (**مَالِكٌ**) –هُوَ ابنُ أنسٍ– في المشهورِ عَنْهُ ، و (**كَذَا**) أَبُو حنيفةَ (**النعمانُ**) ابنُ ثابتٍ ، (**وتابِعُوهُما**) من الفقهاءِ ، والأصوليينَ ، والمحدّثينَ [5] (**بِهِ**)أي: بالمرسلِ ،واحتجَّ بِهِ أَيْضاً : أَحْمَدُ في أشهرِ الرِّوايتينِ [6] عَنْهُ ، (**ودانوا**) بِهِ أي : جَعَلُوهُ

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة١/٢٦٠.قال البقاعي:١١٦/أ:«ليس كذلك،بل التحقيق : أنه مقيّد للقول الثّالث ؛ كأنه لما قالوا مَا سقط من إسناده راوٍ فأكثر ، قَالَ : بشرط أن لا يَكُون تدليساً ، فيحمل ذَلِكَ الإطلاق عَلَى كلامه.وإنما القَوْل الرابع الذي لابدّ مِنْهُ : قَوْل من يسوي بَيْن المُرْسَل والمنقطع...إلى آخر الكلام ».

(٢) انظر : بيان الوهم والإيهام ٥/١٠٥ عقب (٢٣٥٧) .

(٣) في (ق) : « راوٍ واحد » .

(٤) في (م) : « فعليه هذا يكون رابعاً » ، وقد سقطت هذه الجملة (ق) ، وفي (ص) : « فعليه يكون هَذَا رابعاً » ، والمثبت من (ع) .

(٥) انظر : الكفاية (٥٤٧ ت ، ٣٨٤ هـ) ، والتمهيد ١/٣-٦ .

(٦) وإليه ذهب جمهور المعتزلة وهو اختيار الآمدي، وفصّل عيسى بن أبان –من أئمة الحنفية– فقبل مراسيل القرون الثلاثة الخيرة ومرسل من هو من أئمة النقل مطلقاً ، وهذا ما صححه النسفي . وبالغ قوم فعدّوا=

ديناً يدينونَ بِهِ [1] في الأَحْكامِ ، وغَيرِهَا .

(**وَرَدَّهُ**) أي:الاحتجاجَ بِهِ (**جماهِرُ**) ، بحذفِ الياءِ تخفيفاً ، جمعُ جُمْهُورٍ أي : **مُعْظَمُ (النُّقَّادِ)** مِنَ المُحدِّثينَ؛ كالشافعيِّ[2]، وَحَكَمُوا بَضعفِهِ **(لِلجَهْلِ بالسَّاقِطِ في الإسْنَادِ)**[3].

فإنَّه يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ تَابعيّاً ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّابعيُّ ضَعِيْفاً[4]وَبتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ثِقَةً ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رُوِى عَنْ تابعيٍّ أَيْضاً ، فَيَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ ضَعِيْفاً ، وَهكذا إلى الصَّحَابيِّ ، وإنِ اتَّفقَ أنَّ الذي أرْسلَهُ كَانَ لا يَرْوِي إلاّ عَنْ ثِقَةٍ ؛ إذْ التَّوثيقُ فِي المُبْهَمِ غَيْرُ كافٍ ، كَمَا سيأتي .

(**وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ**) وَهُوَ ابنُ عبدِ البَرِّ (**عَنْهُمْ**) أي : عَنِ المُحدِّثينَ **(نَقَلَهُ)** أي : ضَعْفَ المُرْسَلِ [5] .

(**وَمُسْلِمٌ صَدْرَ الكتاب**) الذي صَنَّفَهُ فِي الصَّحِيحِ ، (**أَصَّلَهُ**) أي : جَعَلَ رَدَّ الاحتجاجِ بِهِ أصْلاً ، حَيْثُ قَالَ عَلَى وَجْهِ الإيرادِ عَلَى لِسانِ خَصْمِهِ الذي رَدَّ هُوَ عَلَيْهِ اشتراطَ ثُبوتِ اللِّقاءِ: «والمرسلُ في أصْلِ قَوْلِنا،وقولِ أَهْلِ العِلْمِ بالأخبارِ ، لَيْسَ بحُجَّةٍ »[6]،

=المرسل أقوى من المسند ؛ لأن من أرسل فَقَدْ تكفل ، ومن أسند فَقَدْ أحال ، واحتجوا : بحسن الظن بالمرسل وأنه لا يرسل إلا عَنْ ثِقَة ، فإنه إن كَانَ عدلاً لَمْ يجز لَهُ إسقاط الواسطة وَهُوَ يعلم أنه غَيْر عدلٍ ؛ لأن هذا قادح في عدالة المرسل .

انظر : التبصرة في أصول الفقه: ٣٢٦،والمحصول ٢٢٤/٢،وشرح تنقيح الفصول:٣٧٩، وإحكام الأحكام ١١٢/٢ ، والمجموع ٦٠/١ ، وكشف الأسرار للنسفي ٤٢/٢ ، والإبهاج ١١٢/٢ ، والبحر المحيط ٤٠٩/٤.وانظر : رد الخطيب البغدادي على أصحاب القول الثاني في الكفاية : (٥٥١ ت ، ٣٨٧ هـ) .

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٦١/١ .

(٢) انظر : الرسالة : ٤٦٤ .

(٣) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢٦٣/١ : « هو تعليلٌ لردّ المرسل ، وذلك أنه تقدم أنّ من شرط الحديث الصّحيح ثقة رجاله . والمرسل سقط منه رجل لا نعلم حاله فعدم معرفة عدالة بعض رواته ، وإن اتفق أنّ الذي أرسله كان لا يروي إلا عن ثقة ، فالتوثيق في الرجل المبهم غير كافٍ » .

(٤) نزهة النظر : ١١٠ .

(٥) التمهيد ٥/١ — ٦ . ونقل الزّركشيّ ٤٩٨/١ عن ابن خلفون أنه قال في المنتقى : « ولا اختلاف أعلمه بينهم أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير متجوز يرسل عن غير الثقات » .

(٦) الجامع الصحيح ٢٤/١ . وقد اعترض بعضهم على ابن الصّلاح بأن مسلماً حكى هذا القول على لسان خصمه ، وليس هو قولاً له ؟ =

وأَقرَّهُ حِيْنَ رَدَّ كلامَهُ [1] .

وَمَا احْتُجَّ بِهِ للقولِ الأوَّلِ مِن أنَّهُ ﷺ أثْنى عَلَى عَصْرِ التَّابعين[2]،وَشَهِدَ لَهُ بالخيريَّةِ ثُمَّ لِلْقَرْنَيْنِ بَعْدَ قَرْنِ الصَّحَابَةِ، ومِنْ أنَّ تَعالِيقَ البُخَارِيِّ المجزومةَ [3]، مَحْكُومٌ بَصِحَّتِهَا .

رُدَّ : بأنَّ الحَدِيثَ محمولٌ عَلَى الغالبِ ، وإلاَّ فَقَدْ وُجِدَ فِي القَرْنَيْنِ مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ بالصِّفاتِ المذْمُومةِ . وَتَعالِيقُ البُخَارِيِّ قَدْ عُلِمَتْ صِحَّتُهَا [4] ، مِن شَرْطِهِ فِي الرِّجالِ ، وَتَقْيِيدِهِ بالصَّحةِ ، بخِلافِ التَّابعينَ .

١٢٥. لَكِنْ إذا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ ... بِمُسْنَدٍ أو مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ

١٢٦. مَنْ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ رِجَالِ الأوَّلِ ... نَقْبَلْهُ ، قُلْتُ : الشَّيْخُ لَمْ يُفَصِّلِ

١٢٧. و (الشَّافِعِيُّ) بالكِبَارِ قَيَّدَا ... وَمَنْ رَوَى عَنِ الثِّقاتِ أبْدَا

١٢٨. وَمَنْ إذا شَارَكَ أهْلَ الحِفْظِ ... وَافَقَهُمْ إلاَّ بِنَقْصِ لَفْظِ [5]

=قال الزّركشيّ ١/٤٩٧:(إنه وإن حكاه عن لسان خصمه لكن لمّا لم يعترض عليه بشيء فكأنه ارتضاه ؛ فلهذا ساغ لابن الصّلاح عزوه إليه ، ويؤيده قول التّرمذي : « الحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث ») .

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) في (ق) : « عصر الصّحابة والتابعين » .

(٣) في (ق) : « مجزومة » .

(٤) جملة ما في صحيح البخاريّ من التعاليق واحد وأربعون وثلاث مئة وألف حديث ، وغالبها مكرر مخرّج في الكتاب أصوله أو متونه ، وليس في الكتاب من المتون التي لم تخرج ولو من طريق أخرى إلا مئة وستون حديثاً . وقد جمع الحافظ ابن حجر هذه التعاليق ووصلها في كتاب مستقل سماه " تغليق التعليق " ، وهو مطبوع متداول .

(٥) قال البقاعي : ١١٧/ ب : « حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي على شيخنا – يعني : العراقي – في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمل بالمرسل شرطان آخران وقد نظمتها فقلت :

أو كان قول واحد من صحب ... خير الأنام عجم وعرب

أو كان فتوى جل أهل العلم ... وشيخنا أهمله في النظم

أي : أهمل المذكور وهو الشرطان المذكوران » .

(**لكِنْ إذَا صَحَّ لَنَا**) أي : أيُّها المُحدِّثُونَ خُصوصاً : الشـــافعيَّةُ تَبَعـــاً لإمامِـــهِم (**مَخْرَجُهُ**) أي: اتِّصالُ المرسلِ (**بمسنَدٍ**) يَجيءُ مِن وَجْهٍ آخرَ،صَحِيْحٍ،أَوْ حَسَنٍ، أَوْ ضَعِيْـفٍ يَعْتضِدُ بِهِ ،(**أَوْ مُرْسَلٍ**) آخرَ (**يُخْرِجُهُ**) أي : يُرْسِلُهُ (**مَنْ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ رِجَـالِ**) أي: شيوخِ راوِي المُرْسَلِ (**الأَوَّلِ**)، حتَّى يظنَّ عَدمُ اتحادِهما، (**نَقْبَلْهُ**) بجزْمِهِ جَواباً لِـــ « إذَا » عَلَى مَذْهَبِ الكُوفيينَ، والأخفشِ [1]، وَعَلى مَذْهَبِ غيرِهِم للوزن، كقولِ شاعرٍ [2]:

وإذا [3] تُصِبْكَ مُصِيبةٌ فاصْبِرْ لَهَا وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ[4] فَتَجَمَّلِ [5][6]

وكذا نَقْبَلُهُ إذَا اعْتَضَدَ بموافقةِ قَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ، أَوْ بِفَتْـــوى عَـــوامِّ أَهْـــلِ العِلْمِ [7] ، وقوَّة هذِهِ الأربعةِ مُترتِّبةٌ بترتيبها المذكورِ .

(**قُلْتُ: الشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ (**لَمْ يُفَصِّلِ**) في المُرْسَلِ المعتضدِ بَيْن كبارِ التَّـابعينَ، وصِغارِهم [8] ، وَكَأَنَّه بَنَاهُ عَلَى المشْهورِ في تَعْريفِهِ ، كَمَا مَرَّ .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٦٤/١ .

(٢) في (ص) و (ق) : « الشاعر » . وفي (ع) : « الشاعرة » .

(٣) في (م) : « وإذ » ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، وهو الموافق لرواية البيت .

(٤) الخصاصة : هي الفقر ، وكذا الخصاص . البقاعي : ١١٧/ أ .

(٥) من (ق) و (م) ، وفي (ص) و (ع) : « فتحمل » ، وكلاهما صحيح ؛ لأن البيت ورد بـــالروايتين ، وقوله : « فتجمل » أي : فأظهر الجميل ولا تشك حالك إلى غير الذي خلقك . البقاعي : ١١٧/ أ .

(٦) هذا البيت عزاه محقق مغني اللبيب : ١٢٨ لعبد القيس بن خفاف ، وقيل لحارثة بن بدر ، وهو من البحـــر الكامل ؛ ولكن صدره : استغن ما أغناك ربك بالغنى

وفي (ع) حاشية نصها : « وقوله : وإذا تصبك ... الخ عجز بيت صدره:استغن ما أغناك ربك بـــالغنى ، فعلى أنه قصد الاستشهاد بكل من الشطرين من غير قصد أنهما بيت واحد ، وإن أوهمته عبارته » .

(٧) في (ع) : « البلد » .

(٨) معرفة أنواع علم الحديث : ١٥٢ . وقد اعترض بعضهم أن المرسل – وهو ضعيف – كيـــف يتقـــوى بمرسل آخر ، وهو ضعيف أيضاً ، وقد أجاب الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصّلاح ٥٦٦/٢ علـــى هذا الاعتراض فقال: « إن المجموع حجة لا مجرد المرسل وحده ، ولا النظم وحده ، فإن حالة الاجتمـــاع تثير ظناً غالباً وهذا شأن لكل ضعيفين اجتمعا » .

(وَ) الإمامُ (**الشَّافعيُّ**) –الذي أخذَ ابنُ الصَّلاحِ من كَلامِهِ ذَلِكَ– (**بالكِبَـلِ**) مِنْهُمْ ، (**قَيَّدَا**) المُعْتَضِدَ . (**وَمَنْ**) أي : وقيَّدَهُ أَيْضاً بِمَنْ (**رَوَى**) مِنْهُمْ (**عَـنِ الثِّقـاتِ أَبَدا**) ، بحيثُ إذَا سَمَّى مَنْ روى عَنْهُ ، لَمْ يُسَمِّ مَجْهُوْلاً، ولا مَرْغُوْباً عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ [1] .

وَلاَ يَكْفِي قَولُهُ : « لَمْ آخُذ إلاّ عَنِ الثِّقاتِ »، كَمَا تقدَّمتِ الإشَارةُ إليه. وَلاَ فَـرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مُرْسَلِ سَعيدِ بنِ المسيِّبِ ، ومُرْسَلِ غَيْرِه .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "مَجْمُوْعِهِ"[2]:وَمَا اشتهرَ عِنْدَ فُقَهَاءِ أَصْحَابنا من أنَّ مُرْسَلَ سـعيدٍ حُجَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعيِّ،لَيْسَ كَذلِكَ، بَلْ مُرْسَلُهُ كَمُرْسَلِ غَيْرِه ، والشَّافِعيُّ إنَّما احْتَجَّ بمراسِيلِهِ التي اعْتَضدَتْ بغيْرِها ، كَمَا قَالَهُ البَيْهَقِيُّ [3] والخطيبُ البغداديُّ [4] وغيرُهُما .ثُمَّ قَـالَ : وأمّا قَوْلُ القَفَّالِ: قَالَ الشَّافِعيُّ: « مُرْسَلُ سَعيدٍ عِنْدَنا حُجَّةٌ » فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّفْصِيـلِ [5]

---

(١) الرسالة : ٤٦٣ ، وانظر شرح التبصرة والتذكرة ٢٦٧/١ .

(٢) المجموع ٦١/١ .

(٣) عزا الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١ قول البيهقيّ هذا في المدخل . ولم نجـده فيـه ، ولعله مما سقط منه .

(٤) الكفاية : (٥٧٢ ت ، ٤٠٥ هـ) .

(٥) قال الإمام النوويّ : « اشتهر عند فقهاء أصحابنا أنّ مرسل سعيد بن المسيّب حجّة عند الشافعيّ ، حـتى أنّ كثيراً منهم لا يعرفون غير ذلك ، وليس الأمر على ذلك ، وإنّما قال الشافعي – رحمه الله – في مختصـر المزني : وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسنٌ ، فذكر صاحب المهذب وغيره من أصحابنا في أصول الفقه في معنى كلامه وجهين لأصحابه .

منهم من قال : مراسيله حجة لأنّها فتشت فوجدت مسانيد .

ومنهم من قال : ليست بحجة عنده بل هي كغيرها على ما نذكره ، وإنّما رجّح الشافعي بـه والـترجيح بالمرسل صحيح . وحكى الخطيب أبو بكر هذين الوجهين لأصحاب الشافعي ، ثم قال : الصحيـح مـن القولين عندنا الثاني ؛ لأنّ في مراسيل سعيد مَا لَمْ يوجد مسنداً بحال من وجهٍ يصحّ ، وقد جعل الشّـافعيّ لمراسيل كبار التابعين مزية على غيرهم كما استحسن مرسل سعيد .

وروى البيهقي في مناقبه بإسناده عن الشافعي كلاماً طويلاً ، حاصله : أنّه يقبل مرسل التابعي إذا أسـنده حافظ غيره أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأول أو كان يوافق قول بعض الصحابة ، أو أفتى عوام أهـل العلم بمعناه .=

الذِي قدَّمناهُ عَنِ البَيْهَقِيِّ ، والخطيبِ والمحقِّقينَ [1] .

قَالَ البَيْهَقِيُّ : وَزِيَادةُ سَعيدٍ فِي هَذَا البابِ عَلَى غَيرِهِ فِيهِ [2] أَنَّه أصـــحُّ التَّـــابعينَ إرْسَالاً فِيْمَا زَعَمَ الحُفَّاظُ [3] .

(**وَمَنْ**) أي : و مَنْ [4] ، قَيَّدهُ أَيْضاً بمَنْ (**إذَا شَارَكَ**) مِنْهُمْ (**أَهْلَ الحِفْظِ**) فِـــي أحاديثِهم ، (**وَافَقَهُمْ**) فَيْهَا ، ولَمْ يُخَالِفْهُم (**إلاَّ بِنَقْصِ لَفْظٍ**) مِن ألْفَاظِهِمْ ، بحيـــثُ لاَ يَخْتَلُّ بِهِ المعْنى ؛ فَإنَّهُ لاَ يَضُرُّ فِي قَبولِ مُرسَلِهِ ، وَهَذا آخِرُ زِيَادَةِ الناظِمِ [5] .

ثُمَّ المُرْسَلُ لاَ يَنْحَصِرُ اعْتِضَادُهُ فِيْمَا ذكرَ ، بَلْ يعتضِدُ بغـــيرِهِ ، كقيـــاسٍ ، وفعـــلِ صَحَابِيٍّ ، وَعَملِ أَهْلِ العَصْرِ .

وكُلُّ مَا اعتضدَ بِهِ المُرْسَلُ ، فَهُوَ دالٌّ عَلَى صِحَّةِ مخرجِهِ ، فيحتجُّ بِهِ ، وَلاَ يحتجُّ بمـــا لَمْ يعتضِدْ .

=ثم قال البيهقي : فالشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها ، فإن لم ينضم إليها مـــا يؤكدها لم يقبلها ، سواء كان مرسل ابن المسيب أو غيره . قال : وقد ذكرنا مراسيل لابن المســـيب لم يقل بها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها ، ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها .

قال : وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا أنه أصحّ التابعين إرسالاً فيما زعم الحفّاظ فهذا كلام الخطيـــب والبيهقي وإليهما المنتهى في التحقيق ومحلهما من العلم . بنصوص الشافعي ومذهبه وطريقتـــه معـــروف . وأما قول الإمام أبي بكر القفال المروزي في أول شرح التلخيص : قال الشافعي في الرهن الصغير : مرســـل ابن المسيب عندنا حجة . فهو محمول على ما ذكره البيهقي والخطيب)) . انتهى كلام الإمام النووي .

ولكن ! اعترض عليه العلائي في " جامع التحصيل " على قوله بالتسوية بين مراسيل سعيد ابـــن المســـيب ومراسيل غيره ، وتكلّم بكلام نفيس ، لا يسع المقال لنقله هنا ، فراجعه تجد فائدة –إن شاء الله تعـــالى– .

انظر: مختصر المزني: ٧٨ ، ومناقب الشافعي ٢ / ٣١ ، والكفايـــة : (٥٧١–٥٧٢ ت ، ٤٠٤–٤٠٥ هـ)، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٧٥–١٧٨، وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٢١ ، وجامع التحصيل : ٤٦ .

(١) المجموع ١/٦٢ .

(٢) ((فيه)) : سقطت من (ق) .

(٣) السّنن الكبرى ٦/٤٢ و ١٠/٢٦٠ .

(٤) كلمة ((من)) : لم ترد في (ص) .

(٥) في (ق) : ((النظم)) .

نَعَم : قَالَ التاجُ السُّبْكِيُّ : إنْ دَلَّ عَلَى مَحْظُوْرٍ ، ولَمْ يُوجدْ غيرُهُ ؛ فالأظهرُ : وُجوبُ الانكفاف [1] .

يَعْني : احْتِياطاً ، وفِي كَلامِ الإمامِ مَا يُؤيِّدُهُ .

١٢٩. **فَإنْ يُقَلْ : فَالْمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدُ ... فَقُلْ : دَلِيْلانِ بِهِ يَعْتَضِدُ**

١٣٠. **وَرَسَمُوا مُنْقَطِعاً (عَنْ رَجُلِ) ... وَفِي الأصُوْلِ نَعْتُهُ : بِالْمُرْسَلِ**

١٣١. **أمَّا الَّذِي أرْسَلَهُ الصَّحَابِيْ ... فَحُكْمُهُ الوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ**

(**فَإنْ يُقَلْ**) : إذَا اعْتَضَدَ المُرْسَلُ بمسْنَدٍ ، (**فَالْمُسنَدُ**) هُوَ (**الْمُعْتَمَدُ**) عَلَيْهِ فِي الاحْتِجَاجِ بِهِ ، فَلاَ حَاجَةَ للمُرسَلِ .

(**فَقُلْ**) أخذاً مِن كَلامِ ابنِ الصَّلاحِ : هُمَا (**دَلِيْلاَنِ**) إذِ المُسْنَدُ إنْ كَانَ يُحْتَجُّ بِهِ مُنْفرداً دَليلٌ بِرأسِهِ ، والمُرْسَلُ (**بِهِ**) أي : بالمُسنَدِ [2] (**يَعْتَضِدُ**) ، ويصيرُ دَليلاً آخرَ ؛ فَيُرَجَّحُ بِهما عِنْدَ مُعارضَةِ حديثٍ واحدٍ [3] .

عَلَى أنَّ الإمَامَ الرَّازِيَّ ، خَصَّ الكلامَ بِمُسْنَدٍ لا يُحْتَجُّ بِهِ مُنْفَرداً ، كَمَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا عَنْهُ [4] . وعَلَيْهِ يَكُونُ اعتضَادُهُ بِهِ ، كاعتضادِهِ بمُرسَلٍ آخرَ ؛ فَيَكونُ كُلٌّ مِنْهُمَا مُعْتَضِداً بالآخَرِ ، وحُجَّةً بِهِ .

(**ورَسَمُوا**) أي: سَمّى جَمَاعَةٌ مِنَ المُحدِّثِينَ [5] (**مُنْقَطِعاً**)، قولَهُم [6]: (**عَنْ رَجُلٍ**) ،

---

(١) جمع الجوامع مع شرح المحلي ١٧١/٢ .

(٢) انظر: المدخل إلى السّنن : ٩٣ ، والاعتبار : ٩-١٠ ، المجموع ٦٢/١ ، وجامع التحصيل: ٤١ ، والتقييد والإيضاح : ٨٦ .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٠/١ .

(٤) النكت لابن حجر ٥٦٧/٢ .

(٥) فقد قال الحاكم في معرفة علوم الحديث : ٢٨ : « لا يسمّى مرسلاً ، بل منقطعاً » . وتابعه على ذلك تلميذه البيهقيّ في السّنن الكبرى ٥٤/٤ و ١٣٤/٧ .

وكلام ابن القطان في كتاب " بيان الوهم والإيهام " ٢٠٨/٥ عقب (٢٤٢١) يفهم منه أنه منقطع . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٠/١ .

(٦) في (ع)حاشية نصها:«قوله:«منقطعاً» مفعول ثانٍ لـ:رسموا، قوله: « قولهم » مفعول أول لـ: رسموا » .

أَوْ شَيْخٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، مما هُوَ مُبْهَمٌ : فَلَمْ يُسمُّوهُ بالمُرْسَلِ ، (وَفِي) كُتُبِ (الأُصُولِ)، كَالبُرهانِ لإمامِ الحَرمين [1]، (نَعْتُهُ:) أي: تَسْمِيَتُهُ (بالمُرْسَلِ).

قَالَ النَّاظِمُ : وَكُلٌّ مِنْ هذينِ القَوْلينِ خِلافُ مَا عَلَيْهِ الأكْثرُ ، فإنَّ الأكثرَ عَلَى أنَّ هَذَا مُتَّصِلٌ ، في إسنَاده مَجْهُوْلٌ [2] .

أي : مُبْهَمٌ ، لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بما إذَا لَمْ يُسَمِّ المُبْهَم في رِوَايَةٍ أُخْرَى ، وإلاّ فَلا يَكُونُ مَجْهُوْلاً ، وَبما إذَا صَرَّحَ مَنْ أبْهَمَهُ بالتَّحديثِ ، ونحوِهِ ، وإلاّ فَلا يَكُونُ حديثُهُ مُتَّصِلاً ؛ لاحتمالِ أنْ يَكُونَ مُدَلِّساً .

هَذَا كُلُّهُ إذَا كَانَ الرَّاوي عَنْهُ غَيْرَ تَابِعِيٍّ ، أَوْ تابعيّاً ، وَلَمْ يَصِفْهُ بالصُّحبَةِ، وإلاّ فَالحَدِيثُ صَحِيْحٌ ؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ كلُّهم عُدولٌ [3] .

وَوَقَعَ فِي كَلامِ البَيْهَقِيِّ تَسْمِيَتُهُ أَيْضاً : مُرْسَلاً ، وَمُرادُهُ [4] مجرَّدُ التَّسْمِيةِ ، وإلاّ فَهُوَ حُجَّةٌ ، كَمَا صرَّحَ بِهِ فِي مَوْضعٍ ؛ كَالبُخاريِّ [5] .

لكنْ قَيَّدَهُ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ مِنَ الشَّافِعيَّةِ ، بِأنْ يُصَرِّحَ التَّابعيُّ بالتَّحدِيثِ ، ونحوِهِ ، فإنْ عَنْعَنَ فَمُرْسَلٌ ، لاحتمالِ أنَّهُ رَوى عَنْ [6] تابعيٍّ .

قَالَ النَّاظِمُ : وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجهٌ ، وَكَلامُ مَنْ أطلقَ مَحْمُوْلٌ عَلَيْهِ [7] .

وَتَوقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا [8] ؛ لأنَّ التَّابعيَّ إذَا كَانَ سَالِماً مِنَ التَّدليْسِ ، حُمِلَتْ عَنْعَنَتُه عَلَى السَّمَاعِ .

---

(١) البرهان ١/٤٠٧ (٥٧٣) ، وعبارته: « ومن الصور أن يقول الراوي: أخبرني رجل عن رسول الله ﷺ ، أو عن فلان الراوي من غير أن يسميه » .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٧١ ، والتقييد : ٧٣ – ٧٤ . وحكاه الرشيد العطّار عن الأكثرين ، واختاره العلائي . انظر : غرر الفوائد المجموعة : ١٣٠ ، جامع التحصيل : ٩٦ .

(٣) انظر : محاسن الاصطلاح : ١٤٢-١٤٣ ، وفتح المغيث ١/١٦٩ .

(٤) في (ص) : « ومرّ أن » .

(٥) انظر : فتح المغيث ١/١٦٩ .

(٦) في (م) : « من » .

(٧) التقييد والإيضاح : ٧٤ .

(٨) نزهة النظر : ١١١ .

(**أَمَّا**) الحَدِيثُ (**الذي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيْ**) بأَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، إلاّ بِواسِطَةٍ ، كَبيراً كَانَ – كابنِ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ – أَوْ صغيراً – كابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ الزُّبَيْرِ – (**فَحُكْمُهُ**) وإنْ كَانَ مُرْسَلاً ؛ (**الوَصْلُ**) ، فَيُحْتَجُّ بِهِ (**عَلَى الصَّوَابِ**) ؛ لأنَّ غَالِبَ رِوايتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وهُمْ عُدولٌ لا يَقْدَحُ [1] فيهِمُ الجَهَالةُ بأعْيَانِهِم [2] .

وَقَوْلُ الأُستاذِ أبي إسحاقَ الإسْفَرَايِيْنِيِّ ، وَغَيرِهِ [3] : « أَنَّهُ لا يُحتجُّ بِهِ » ضَعِيْفٌ كَمَا أَشَارَ النَّاظِمُ إلى حِكَايتِهِ ، وَرَدَّهُ بِتَعْبيرِهِ : بالصَّوابِ [4] .

نَعَمْ ، مَنْ أُحضِرَ إلى النَّبِيِّ ﷺ غيرَ مميِّزٍ ، كـ: عُبيدِ اللهِ بنِ عَدِيِّ بنِ الخِيَارِ [5] ، فَمُرسَلُهُ غيرُ صَحِيْحٍ [6] فَلاَ يُحتجُّ بِهِ .

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ [7]

١٣٢. **وَسَمِّ بِالْمُنْقَطِعِ : الَّذِي سَقَطْ ... قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَاوٍ فَقَطْ**

---

(١) في (م) : « لا تقدح » .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ١٥٤ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٢/١ .

(٣) لم ينفرد أبو إسحاق بهذا ، بل قال به القاضي أبو الطيب الباقلاني – إلا أن يخبر أنّه لا يروي إلا عن الصحابة – واختاره الغزالي في المستصفى ، ونقله ابن بطّال عن الشافعي ، وصحّحه ابن برهان ، وقال القاضي عبد الوهاب أنّه الظاهر من مذهب الشافعي ، وإليه ذهب أبو طالب والحسن الرصاص من أئمة الزيدية ، وقال المنصور بالله – منهم – : إنّ عنعنة الصحابي محتملة للاتصال والانقطاع . انظر : التبصرة في أصول الفقه : ٣٢٦ ، والمستصفى ١ / ١٦٩ – ١٧٠ ، وجامع التحصيل : ٣٦، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٧/٢ ، وتوضيح الأفكار ٣٣٥/١ .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٢/١ ، وتدريب الراوي ٢٠٧/١ .

(٥) بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية . التقريب (٤٣٢٠) .

(٦) في (ص) : « فمرسله غير محتج به » .

(٧) انظر في المنقطع :

معرفة علوم الحديث : ٢٧ – ٢٩ ، والكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) ، والتمهيد ٢١/١ ، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث: ١٥٥ ، وإرشاد طلاب الحقائق ١٨٠/١ – ١٨٢ ، والتقريب : ٥٨ ، والاقتراح : ١٩٢ – ١٩٣،والمنهل الروي : ٤٦ – ٤٧ ، والخلاصة : ٦٨ – ٦٩ ، والموقظة :٤٠، وجامع التحصيل : ٣١ ، واختصار علوم الحَدِيْث : ٥٠ – ٥١ ، ونكت الزّركشيّ ٥/٢ – ١٣ ، والشذا الفيلح ١٥٧/١–١٥٨ ، والمقنع ١٤١/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٧٣/١ ، ونزهة النظر : ١١٢ ، ونكت ابن حجر=

١٣٣. وَقِيْلَ : مَا لَمْ يَتَّصِلْ ، وَقَالا: بِأَنَّهُ الأَقْرَبُ لا اسْتِعمَالا

١٣٤. وَالْمُعْضَلُ : السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِ

١٣٥. حَذْفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعَا وَوَقْفُ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا

(وَسَمِّ بِالْمُنْقَطِعِ) عَلَى المشْهُورِ (الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ) أي : مِنْ سَنَدِهِ (راوٍ فَقَطْ) في المَوضِعِ الوَاحِدِ مِنْ أيِّ مَوْضِعٍ كَانَ [1] .

وإنْ تَعدَّدتِ المَواضِعُ بحَيثُ لاَ يزيدُ السَّاقِطُ فِي كُلٍّ مِنْها عَلَى واحدٍ ؛ فَيَكُونُ مُنْقَطِعاً مِن مَواضِعَ .

وخرجَ بالواحدِ : « المُعْضَلُ » ، مَعَ أنَّ الحاكِمَ يُسمِّيهِ مُنْقَطِعاً أَيْضاً ، وبما قَبْلَ الصَّحَابِيِّ : « المُرْسَلُ » [2] .

(وَقِيلَ) : المُنْقَطِعُ (مَا لَمْ يَتَّصِلْ) سَنَدُهُ ، وَلَوْ سَقَطَ مِنْهُ أكثرُ مِن واحدٍ ؛ فَيَدخُلُ فِيهِ المُرْسَلُ ، والمُعْضَلُ ، والمعلَّقُ .

وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ [3] .

=٥٧٢/٢ – ٥٧٤ ، والمختصر : ١٣١ – ١٣٢ ، وفتح المغيث ١٤٩/١ ، وألفية السيوطي : ٢٤ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي:١٦٣ ، وتوضيح الأفكار ٣٢٣/١ ، وظفر الأملي : ٣٥٤ – ٣٥٥ ، وقواعد التحديث : ١٣٠ .

وانظر في المعضل :

معرفة علوم الحديث : ٣٦ ، والكفاية : (٥٨ ت ، ٢١ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٥٩ ، والإرشاد ١٨٣/١ ، والتقريب : ٥٩ ، والاقتراح : ١٩٢ ، والمنهل الروي : ٤٧ ، والخلاصة : ٦٨ ، والموقظة : ٤٠ ، وجامع التحصيل : ٣٢ – ٩٦ ، واختصار علوم الحديث : ٥١ ، ونكت الزّركشيّ ١٤/٢–٦٦ ، والشذا الفياح ١٥٩/١ – ١٧٢ ، والمقنع ١٤٥/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٧٣/١ ، ونزهة النظر : ١١٢ ، ونكت ابن حجر ٥٧٥/١ – ٦١٤ ، والمختصر : ١٣١ ، وفتح المغيث ١٤٩/١ ، وألفية السيوطي : ٢٤ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٦٣ ، وتوضيح الأفكار ٣٢٣/١ ، وظفر الأماني : ٣٥٥ ، وقواعد التحديث : ١٣٠ ، وتوجيه النظر ٤٠٥/١ – ٤٠٨ .

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٤/١ .

(٢) معرفة علوم الحديث : ٢٨ .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٤/١-٢٧٥ .

(**وَقَالا**) بِألِفِ الإطْلاقِ – أي : ابنُ الصَّلاح [1] : (**بأنَّهُ**) أي : الثَّاني (**الأقرَبُ**) مَعْنًى ؛ فإنَّ الانقطاعَ ضدُّ الاتِّصالِ ، فيَصْدُقُ بالواحدِ ، وبالجميعِ [2] وبما بَيْنَهُما .

قَالَ : « وَقَدْ صَارَ إليهِ طَوائفُ مِنَ الفُقَهاءِ ، وغيرِهِم » [3] .

(**لاَ استِعْمَالا**) ، بَلْ أكثرُ استعمالِهم فِيهِ : القولُ الأوَّلُ ؛ فأكثرُ مَا يستعملُ فِيهِ المُنْقَطِعُ مَا رواهُ مَنْ دونَ التَّابعيِّ ، عَنْ الصَّحَابيِّ ، كمالكٍ ، عَنِ ابنِ عُمَرَ ، وأكثرُ مَا يستعملُ فِيهِ المُرْسَلُ مَا رَواهُ التَّابعيُّ ، عَنْ النَّبيِّ ﷺ [4] .

(**والمُعْضَلُ**) – بَفَتْحِ الضَّادِ – مِن « أعْضَلَهُ فَلاَنٌ » أي : أعْيَاهُ ، فَهُوَ مُعْضَلٌ أي : مُعْيَاً ، فكأنَّ المحدِّثَ الذي حدَّثَ بِهِ أعْضَلَهُ ، وأعْيَاهُ ؛ فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ [5] مَن يَرويهِ عَنْهُ . هَذَا مَعْناهُ لُغةً [6] .

ومعناهُ اصطلاحاً : (**السَّاقِطُ مِنْهُ**) أي : مِنْ سَنَدِه (**اثنان فَصَاعِداً**) – بِنَصْبِهِ بالحاليةِ – أي : فَذَهَبَ السقوطُ صاعداً في الموضعِ الواحدِ مِن أيِّ مَوْضِعٍ كَانَ ، وإنْ تعدّدتِ المواضعُ ، سواءٌ كَانَ [7] السَّاقِطُ الصَّحَابيَّ والتَّابعيَّ ، أَمْ غَيْرهما [8] .

---

(١) انظر:معرفة أنواع علم الحديث:١٥٨،وسبقه الخطيب البغدادي إلى هذا،انظر : الكفاية : (٥٨ت،٤٢١هـ).

(٢) في (ص) : « وبالجمع » .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ١٥٨ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٥٨ ، والمصنف العراقي – رحمه الله – لم يتعرض لحكم المنقطع ، وهو مقلدٌ في هذا لابن الصّلاح وقد تعقب تلميذُ المصنف الحافظُ ابنُ حجر ابنَ الصّلاح في عدم ذكره حكم المنقطع فقال في النكت ٥٧٣/٢ : « ثمّ إن المصنف لم يتعرض لحكم المنقطع كما تعرض لحكم المرسل ، وحكاية الخلاف في قبوله ورده » .

(٥) « به » : سقطت من (ق) .

(٦) انظر : لسان العرب ٤٥٢/١١ (عضل) . وانظر : نكت الزّركشيّ ١٥/٢ ، ومحاسن الاصطلاح : ١٤٧ ، والتقييد والإيضاح : ٨١ ، ونكت ابن حجر ٥٨٠/٢ ، والنكت الوفية : ١٢٦/ أ ، وفتح المغيث ١٥١/١ .

(٧) في (م) : « أكان » .

(٨) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ .

فَيدْخلُ فِيهِ – كَمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ [1] – قولُ المصنِّفينَ : قَالَ النَّبيُّ ﷺ أي : كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِي المُرْسَلِ والمُنْقَطِعِ .

وَقَولُه: « إنَّ المُعْضَلَ لَقَبٌ لِنوعٍ خَاصٍّ مِنَ المُنْقَطِعِ ؛ فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ ، ولا عَكْسَ » [2] إنَّما يأتي عَلَى القولِ الثَّاني في المُنْقَطِعِ .

واعلَمْ : أنَّ المُعْضَلَ يُقالُ للمُشْكِلِ أَيْضاً ، وَهُوَ حينئذٍ بكسرِ الضادِ ، أَوْ بفتحِها ، عَلَى أنَّه مُشتركٌ ، نبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنا [3] .

(**وَمِنْهُ**) أي : مِنَ المعضلِ (**قِسْمٌ ثَانٍ**)،وَهُوَ: (**حَذْفُ النَّبيِّ**) ﷺ ،(**والصَّحَابِيِّ**) رضي الله عنه (**مَعَا ، وَوَقْفُ مَتْنِهِ عَلَى مَن تَبِعَا**) **أي** : عَلَى التَّابعيِّ [4] .

كقولِ الأعمشِ ، عَنِ الشَّعْبيِّ : يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : « عَمِلْتَ كَذَا وكَذَا ، فَيَقُوْلُ : مَا عَمِلْتُهُ ؛ فَيُخْتَمُ عَلَى فِيْهِ ، فَتَنْطِقُ جَوَارِحُهُ أَوْ لِسَانُهُ ، فَيَقُوْلُ لِجَوَارِحِهِ : أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مَا خَاصَمْتُ إلاّ فِيْكُنَّ » . رَواهُ الحَاكِمُ [5] .

وَقَالَ عَقِبَهُ [6] : أَعْضَلَهُ الأعمشُ ، وَهُوَ عِنْدَ الشَّعْبيِّ مُتَّصِلٌ مُسْنَدٌ ، رواهُ مُسْلِمٌ [7] مِن حَدِيثِ فُضَيْلِ بنِ عَمْرٍو ، عَنِ الشَّعْبيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : « كُنَّا عِنْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ،

---

(١) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٦١ .

(٢) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٦١ .

(٣) النكت لابن حجر ٢/٥٨٠-٥٨١ ، وتدريب الراوي ١/٢١١ ، وانظر : محاسن الاصطلاح : ١٤٧ ، والنكت الوفية : ١٢٦/ أ .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٧٨ . قال ابن حجر ٢/٥٨١ : « مراده بذلك تخصيص هذا القسم الثّاني من قسمي المعضل ، بما اختلف الرواة فيه على التّابعيّ ، بأن يكون بعضهم وصله مرفوعاً ، وبعضهم وقفه على التّابعيّ ، بخلاف القسم الأوّل فإنه أعم من أن يكون له إسناد آخر متصلاً أم لا » .

(٥) معرفة علوم الحديث : ٣٨ .

(٦) في (م) : « عقبة » ، وهو تصحيف .

(٧) صحيح مسلم ٨/٢١٧ (٢٩٦٩) ، والنّسائيّ في الكبرى (١١٦٥٣) من طريق سفيان الثوري ، عن عبيد المكتب ، عن فضيل عن الشّعبيّ ، عن أنس فذكره . وأخرجه ابن أبي حاتم ، كما في تفسير ابن كثير ٣/٥٧٧ ، وابن أبي الدنيا في التوبة ، وابن مردويه في تفسيره–كما ذكره السيوطي في الدر المنثور٧/٦٧.

فَضَحِكَ،فَقَالَ: هَلْ تَدْرُوْنَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُوْلُهُ أعْلَمُ. قَالَ : مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُوْلُ : يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِيْ مِنَ الظُّلْمِ ؟ فَيَقُوْلُ : بَلَى . قَالَ : فإِنِّي لاَ أُجِيْزُ الْيَوْمَ عَلَى نُفْسِيْ شَاهِداً إلاَّ مِنِّي . فَيَقُوْلُ : كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيْداً ، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِيْنَ عَلَيْكَ شُهُوْداً. فَيُخْتَمُ عَلَى فِيْهِ ثُمَّ يُقَالُ لأَرْكَانِهِ: انْطِقِيْ ... » الحديث نحوَهُ .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « وهذا – أَيْ : جَعْلُ القِسْمِ الَّذي حُذِفَ فِيهِ النَّبيُّ ﷺ ، والصَّحَابيُّ من المُعْضَلِ – جيِّدٌ حَسَنٌ ؛ لأنَّ هَذَا الانقطاعَ بواحدٍ مَضْمُوماً إلى الوَقْفِ ، يَشْتَمِلُ عَلَى الانقطاعِ باثنين : الصَّحَابيِّ ، ورسولِ اللهِ ﷺ فَذلِكَ باسْتِحْقَاقِ اسمِ الإعضالِ أَوْلَى »[1].

الْعَنْعَنَةُ

١٣٦. وَصَحَّحُوا وَصْلَ مُعَنْعَنٍ سَلِمْ ... مِنْ دُلْسَةٍ رَاوِيْهِ ، واللِّقَا عُلِمْ

١٣٧. وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إجْمَاعَا ... و(مُسْلِمٌ) لَمْ يَشْرِطِ اجتِمَاعَا

١٣٨. لكِنْ تَعَاصُراً ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطْ ... طُوْلُ صَحَابَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطْ

١٣٩. مَعْرِفَةَ الرَّاوِي بِالاخْذِ عَنْهُ ، ... وَقِيْلَ : كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ

١٤٠. مُنْقَطِعٌ ، حَتَّى يَبِينَ الوَصْلُ ، ... وَحُكْمُ (أَنَّ) حُكمُ (عَنْ) فَالجُلُّ

١٤١. سَوَّوْا،وَللقَطْعِ نَحَا(البَرْدِيْجِيْ) ... حَتَّى يَبِينَ الوَصْلُ في التَّخْرِيجِ

(**العَنْعَنَةُ**) وَمَا أُلْحِقَ [2] بها من المؤنَّنِ .

العَنْعَنَةُ : مَصْدَرُ « عَنْعَنَ الْحَدِيْثَ » ، إذَا رَواهُ بـ « عَنْ »، من غيرِ بيانٍ؛ للتَّحديثِ ، أَوْ الإخبارِ ، أَوْ السَّمَاعِ [3] .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٢ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١ ، والمقنع ١٤٨/١ .

(٢) في (م) : « لحق » .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ .

(**وَصَحَّحُوا**) **أي** : جُمْهُورُ المُحَدِّثِينَ ، وغيرُهم (**وَصْلَ**) سندٍ (**مُعَنْعَنٍ سَلِمْ مِنْ دُلْسَةٍ**) – بضمِّ الدال – بمعنى : تدليسِ [1] (**راويهِ**) فاعِلُ سَلِمَ ، (**واللّقا**) [2] – بالقصرِ للوزنِ – بينَهُ وبينَ مَن عَنْعَنَ عَنْهُ (**عُلِمْ**) وَهَذا كِنايةٌ عَن سَمَاعِهِ مِنْهُ [3] .

واحتجّوا لِذلِكَ بأنَّه لَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ ، لَكَانَ بِعَدمِ ذِكْرِهِ الواسِطَةَ بَيْنَهُمَا مدلِّساً[4]، والكَلامُ فِيْمَنْ لَمْ يُعرَفْ بالتَّدلِيسِ ، والظاهرُ السَّلامةُ مِنْهُ .

(**وَبَعْضُهُم**) كَالحاكِمِ [5] والخطيبِ [6] ، (**حَكَى بِذَا**) **أي** : في ذَا القَوْلِ (**إجماعا**)[7].

---

(١) في (ص) : « التدليس » .

(٢) جوّد الهمزة ناشر (م) مع أن المصنف أشار إلى حذف الهمزة ، وله في مثل هذا نظائر كثيرة عز بنا عن التنبيه عليها مخافة تضخم الهوامش .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨٠-٢٨١ .

(٤) في (ع) : « تدليساً » .

(٥) معرفة علوم الحديث : ٣٤ .

(٦) الكفاية : (٤٢١ ت ، ٢٩١ هـ) .

(٧) وحكي أيضاً عن ابن عبد البر . قال ابن الصلاح : « وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدّعي إجماع أئمة الحديث على ذلك » . معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٣ .

قال الزّركشيّ ٢/٢٢ : « لا حاجة لقوله : « كاد » فقد ادعاه في أول كتابه التمهيد وعبارته : « أجمع أهل العلم على قبول الإسناد المعنعن بثلاثة شروط : عدالة المخبرين ، ولقاء بعضهم بعضاً ، وأن يكونوا براء من التدليس » . ولم يذكر ابن الصّلاح الشرط الأول ظناً أنه يؤخذ من الثّالث » . وانظر : التمهيد ١/١٣ ، والتقييد : ٨٣ .

قال ابن حجر ٢/٥٨٣ : « إنما عبر هنا بقوله : كاد ؛ لأن ابن البر إنما جزم بإجماعهم على قبوله ، ولا يلزم منه إجماعهم على أنه من قبيل المتّصل » .

وادعى أبو عمرو الداني إجماع أهل النقل على ذلك ، لكنّه اشترط أن يكون معروفاً بالرواية عنه . انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٣ ، شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨١-٢٨٢ .

وتعقبه ابن حجر في نكته ٢/٥٨٣ فقال : « إنما أخذه الداني من كلام الحاكم ، ولا شك أن نقله عنه أولى ؛ لأنه من أئمة الحديث ، وقد صنف في علومه » .

قلنا : الحق مع ابن حجر ، وانظر : معرفة علوم الحديث الحاكم : ٣٤ ، وكلام الداني قاله في كتاب " القراءات " له كما ذكر ذلك البقاعي في النكت الوفية : ١٢٩/ ب .

وعِبارَةُ الحَاكِمِ : « الأحاديثُ الْمُعَنْعَنَةُ التي لَيْسَ فِيها تَدْليسٌ مُتَّصلةٌ ، بإجماعِ أئمـــةِ النَّقْلِ »[1] .

وَهذا عَلَيْهِ البُخاريُّ وغيرُهُ[2] .

(وَ) لكنْ (**مُسْلِمٌ**[3] **لَمْ يَشْرِطِ**) في الحكمِ باتِّصالِهِ (**اجتماعا**) أي : لقاءً لَهُمَا ، بَلْ أنكرَ اشتراطَهُ ، وادَّعى أنَّه قَوْلٌ مخترعٌ ، لَمْ يُسْبَقْ قائلُهُ إليهِ ،وأنَّ القَوْلَ الشائعَ المتَّفـــقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ بالأخبارِ مَا ذَهَبَ هُوَ إليهِ[4] .(**لكِنْ**) اشْتَرطَ (**تعاصُراً**) لَـــهُما ، وإنْ لَمْ يأتِ في خَبَرٍ قَطُّ ، أنَّهُما اجْتَمَعَا ، أَوْ تَشَافَها[5] .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « وَفيمَا قَالَهُ نَظَرٌ[6] أي:لأنَّهم كَثيراً مَا يُرسِلون مِمَّنْ عَاصَروهُ ، وَلَمْ يَلْقَوْهُ[7] ، فاشتُرِطَ لقيُّهما ؛ لتُحمَلَ الْعَنْعَنَةُ عَلَى السَّمَاعِ .

(**وَقِيلَ**): إنَّهُ (**يُشْتَرطُ طُوْلُ صَحَابَةٍ**) بَيْنَهُمَا ، قالَهُ ابنُ السَّمْعَانيِّ[8].

(**وَبَعْضُهُم**) ، وَهُوَ أَبو عَمْرٍو الدَّانيُّ[9] (**شَـــرَطْ مَعْرِفَـــةَ الـــرَّاوِي**) الْمُعَنْعَـــن

---

(١) معرفة علوم الحديث : ٣٤ .

(٢) انظر : النكت لابن حجر ٢/٥٩٥ .

(٣) الجامع الصّحيح ١/١٣-٢٦ .

(٤) انظر:إكمال المعلم١/١٦٤،وقد عزاه الإمام النّوويّ في التقريب:٦٠إلى المحققين ، وقال في شرحه لصحيح مسلم١/٢٥: «والصّحيح الذي عليه وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول أنه متّصل...».
وقال ابن حجر في النكت٢/٥٩٥: «وهذا المذهب هو مقتضى كلام الشّافعيّ ﷺ » . وبـــه قـــال ابـــن عبد البر ، كما في التمهيد ١/٢٦ ، وانظر : الرسالة للشّافعيّ : ٣٧٨-٣٧٩ (١٠٣٢) .

(٥) الجامع الصّحيح ١/١٣-٢٦ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨٢ .

(٦) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٩ ، والنكت لابن حجر ٢/٥٩٦ .

(٧) وهكذا قال البقاعي في النكت الوفية : ١٣٠/ ب .

(٨) انظر : قواطع لأدلة ١/٣٧٤ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٦٩ ، والإرشاد ١/١٨٧.

(٩) نقله عنه ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٩ .
قلنا:في النقل عن أبي عمرو الداني : اضطراب ، فهذا الذي حكاه المصنف عنه نقله ابن الصلاح : ١٦٩ ، في حين أنّه نقل عنه سابقاً في : ١٦٣ – ١٦٤ أنّ العنعنة تحمل على الاتصال بشرط تحقق اللقاء ولو مرّة . بينما نقل ابن رشيد في السنن الأبين : ٣٠ بأنّ مذهبه حمل العنعنة على الاتصال بشرط أن يكون الـــراوي قد أدرك من عنعن عنه إدراكاً بيناً ، ونقل عنه في : ٣٦ ما يدلّ على أنّ مذهبه بأن تحمل العنعنـــة علـــى الاتّصال ، إذا ثبت كون المعنعن والمعنعن عنه كانا في عصرٍ واحدٍ ، وكان لقاؤهما ممكناً فالله تعالى أعلم .

(**بالاخذِ**)[1] –بالدرجِ– (**عَنْهُ**) **أي**: عمَّنْ عَنْعَنَ عَنْهُ ، بأنْ كَانَ مَعْرُوفاً بالرِّوَايَةِ عَنْهُ [2] .

(**وَقِيْلَ**) في السَّنَدِ المُعَنْعَنِ : (**كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ**) ، وإنْ لَمْ يَكُنْ راويهِ مُدلِّساً ، فَهُوَ (**مُنْقَطِعٌ**)،لا يُحتجُّ بِهِ ، (**حَتَّى يَبِينَ**) **أي** : يظهرَ (**الوصلُ**) بمجيئِهِ مِن طَرِيقٍ آخرَ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ ؛ لأنَّ « عَنْ » لا تُشْعِرُ بشيءٍ من أنواعِ التحمُّلِ [3] .

قَالَ النَّوَوِيُّ : وهذا [4] مَرْدودٌ بإجماعِ السَّلَفِ [5] .

قَالَ شَيْخُنا[6]:وَقَدْ تَرِدُ [7] « عَنْ » ، ولا يُرادُ بها بَيانُ حُكْمِ الِّاتصالِ ، أَوْ انقطاعٍ ، بَلْ ذِكْرُ قِصَّةٍ سواءٌ أأدْرَكَها ، أَمْ لا ؟ بِتَقْديرِ مَحْذُوْفٍ أي : مِن قِصَّة فُلانٍ ، أَوْ شأنِهِ ، أَوْ نحوِ ذَلِكَ .

مِثَالُهُ : مَا رَواهُ ابنُ أبي خَيْثَمَةَ في " تاريخِه " ، عَنْ أبيهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبو بَكْرِ بنُ عيَّاشٍ،قَالَ:حَدَّثَنَا أَبو إسحاقَ، عَنْ أبي الأحْوَصِ : « أَنَّه خَرَجَ عَلَيْهِ خَوَارِجُ فَقَتَلُوْهُ » [8] .

فَلَمْ يُرِدْ أَبو إسْحاقَ بقولِه : « عَنْ أبي الأحوصِ » أَنَّه أخبرَهُ [9] بذَلِكَ ، وإنْ كَانَ قَدْ لقِيَهُ وسَمِعَ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ يَسْتَحيلُ أَنْ يَكُونَ أخبرَهُ بَعْدَ قَتْلِهِ ، وإنَّما أرادَ نَقْلَ ذَلِكَ بتقديرِ مُضافٍ مَحْذُوْفٍ ، كَمَا تقرَّرَ [10] .

---

(١) جوّد ناشر (م) الهمزة ، وهو من ذهوله الشديد .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٨٣/١ .

(٣) حكاه الرّامهرمزيّ في المحدّث الفاصل:٤٥٠ عن بعض المتأخرين من الفقهاء ، ونقله الخطيب في الكفاية : (٥١٥ ت ، ٣٦١ هـ) عن بعض الفقهاء وأهل الحديث .
وقائل هذا القول أبهمه ابن الصّلاح والناظم ، وحكاه أيضاً الحارث المحاسبي فيما نقله ابن حجر عن بعض أهل العلم . وانظر : الكفاية : (٤٢٠ ت ، ٢٩٠ هـ) ، والنكت على كتاب ابن الصّلاح ٥٨٤/٢ .

(٤) في (ق) : « وهو » .

(٥) شرح صحيح مسلم ١٠٩/١ .

(٦) النكت لابن حجر ٥٨٦/٢ .

(٧) في (ع) : « يرد » .

(٨) ذكره الحافظ ابن حجر في نكته ٥٨٦/٢-٥٨٧ .

(٩) في (م) : «أخبر » .

(١٠) النكت لابن حجر ٥٨٧/٢ .

(**وحكمُ أنَّ**) –بالفَتحِ والتَّشْدِيدِ– نَحْوُ : أنَّ فُلاَناً قَالَ ، (**حُكمُ عَنْ**) فِيْمَا تقرَّرَ ، (**فَالجُلُّ**) – بضم الجيم – أي : المُعْظَمُ مِنَ العُلَماءِ ، ومنهمُ : الإمامُ مَالِكٌ (**سَوَّوْا**) بَيْنَهُمَا ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ ابنُ عبدِ البَرِّ في " تمهيْدِه " [1] .

وأنَّه لا اعتِبارَ بالحروفِ ، والألفاظِ ، بَلْ باللِّقاءِ ، والمجالسةِ ، والسَّمَاعِ ، يَعْني مَعَ السَّلامةِ مِنَ التَّدليسِ .

(**وَلِلْقَطْعِ**) أي : ولانقطاعِ مَا رَواهُ الرَّاوي بـ « أنَّ » (**نَحَا**) **أي** : ذهبَ أَبُو بَكْرٍ [2] (**البَرْدِيْجِيْ**) – بفتح الموَحّدة أكثر من كَسْرِهَا ، وبالدّالِ المُهْمَلَةِ – نسبَةً لِـ « بَرْدِيْجَ » [3] قريةٍ من قُرَى « طُوْس » (**حَتَّى يَبِيْنَ الوَصْلُ**) لَهُ بأنَّهُ سَمِعَهُ – مَثَلاً – مِمَّنْ رَواهُ عَنْهُ (**في التَّخريجِ**) ، يَعْني فِي [4] رِوَايَةٍ أُخْرَى [5] .

١٤٢. **قَالَ : وَمِثْلُهُ رَأى (ابْنُ شَيْبَهْ) كَذا لَهُ ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهْ**

١٤٣. **قُلتُ: الصَّوَابُ أنَّ مَنْ أدْرَكَ مَا رَوَاهُ بالشَّرْطِ الَّذي تَقَدَّمَا**

١٤٤. **يُحْكَمْ لَهُ بالوَصْلِ كَيفَمَا رَوَى بـ(قَالَ) أو (عَنْ) أو بـ(أنَّ) فَسَوَا**

---

(١) التمهيد ١/١٢-١٤ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨٥ .

(٢) حكاه عنه ابن عبد البر في التمهيد ١/٢٦ . وبنحو قول البرديجي قال أحمد بن حنبل ، كما في تدريب الرّاوي ١/٢١٧ ، وإليه ذهب الطحاوي في شرح المشكل ٥/٤٦٣ عقب (٦١٥٨) فقد قال : « الفرق فيما بين (عن) و (أن) في الحديث : أن معنى (عن) على السّماع حتّى يعلم سواه ، وأن معنى (أن) على الانقطاع حتّى يعلم ما سواه » . وانظر النكت على كتاب ابن الصّلاح ٢/٥٩٥. وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨٥ مع التعليق عليه.

(٣) برديج : على وزن (فعليل) – بفتح أوله – بليدة بينها وبين برذعة نحو أربعة عشر فرسخاً ، ولهذا يقال له : البرديجي والبرذعي ، فمن نحا بها نحو أوزان العرب كسر أولها ؛ نظراً إلى أنه ليس في كلامهم (فعليل) – بفتح الفاء – كما أشار إليه الصاغاني ، فقال : برديج – بكسر أوله – بليدة بأقصى أذربيجان ، والعامة يفتحون باءها . فالمراد أن من نطق بها على مقتضى تسميتها العجمية فتح الباء على الحكاية ، ومن سلك بها مسلك أهل العربية كسر الباء .

وانظر : الأنساب ١ / ٣٢٨ ، ومراصد الاطلاع ١ / ١٨١ ، ونكت الزركشي ٢/ ٣٣ ، ومحاسن الاصطلاح : ١٥٤ ، ونكت ابن حجر ٢ / ٥٩٤ ، وتاج العروس ٥ / ٤٢٠ .

(٤) في (ص) و (ع) : « وفي » .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٥ – ١٦٦ ، وانظر : النكت لابن حجر ٢/٥٩٤ .

١٤٥. وَمَا حَكَى عَنْ (أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلِ) وَقَولِ (يَعْقُوبٍ) عَلَى ذا نَزِّلِ

١٤٦. وَكُثُرَ استِعْمَالُ(عَنْ)في ذَا الزَّمَنْ إجَازَةً وَهْوَ بِوَصْلٍ مَا قَمِنْ[1]

(قَالَ) أي : ابنُ الصَّلاحِ : (وَمِثْلَهُ) أي : مَا نحا إليهِ البَرْدِيْجِيُّ ، (رَأى)[2] الحافِظُ الفَحْلُ[3] أَبو يُوسفَ يَعقوبُ (ابنُ شَيْبَةْ)[4] .

فإنَّه حَكمَ عَلَى رِوَايَةِ أبي الزُّبَيْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الحنفيَّةِ، عَنْ عَمّارٍ، قَالَ : « أَتَيْتُ النَّبيَّ ﷺ، وَهُوَ يُصَلِّيْ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلامَ » بالاتّصالِ[5].

وعَلى رِوَايَةِ قَيْسِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، عَنْ ابنِ الحنفيّةِ، « أنَّ عمَّاراً مَرَّ بالنَّبيِّ ﷺ ، وَهُوَ يُصَلِّيْ » بالإرسالِ ، لكونِهِ قَالَ : إنَّ عمَّاراً ، وَلَمْ يقلْ : عَنْ عَمَّارٍ[6] .

(كَذَا لَهُ) أي : لابنِ الصَّلاحِ حَيْثُ فَهِمَ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِن مُجرَّدِ لَفْظِهِمَا (وَلَمْ يُصَوِّبْ) أي : يُعَرِّجْ (صَوْبَهُ) أي : صَوْبَ مَقْصَدِ ابنِ[7] شَيْبَةَ ، في الْفَرقِ ؛ لأنَّ حُكْمَهُ عَلَى الرِّوَايَةِ الثانيةِ بالإرْسَالِ ، لَيْسَ مِنْ جهَةِ تعبيرِ ابنِ الحنفيّةِ بـ « أنَّ » ، بَلْ مِن جهةِ أنَّه لَمْ يُسندِ الحكايةَ فِيْهَا إلى عَمَّارٍ بَلْ إلى نَفسه ، مَعَ أنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ مرورَهُ ، بخلافِهِ في الأولى ، فإنَّه أسْنَدَها فِيْهَا إليهِ ، فَكانَتْ مُتَّصِلةً[8] .

---

(١) أي : جدير وخليق . انظر : اللسان ١٣/٣٤٧ (قمن) .

(٢) في (م) : « رأي » خطأ .

(٣) يصف هذا الرجل بأنه فحلٌ إشارة إلى أنه قد بلغ الغاية من معرفة هذا الفن ، أفاده البقاعي في النكت الوفية : ٣٢/ أ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٦ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨٦ .

(٥) أخرجه أحمد ٤ / ٢٦٣ من طريق حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير . وأخرجه النسائي في الكبرى (١١١١) من طريق قيس ، عن عطاء ، عن محمد ، عن عمار بن ياسر ، فذكره .

(٦) رواه النّسائيّ ٣/٦ ، وفي الكبرى (١١١١) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٨١ من حديث عمّار بلفظ : « فلم يرد عليه ». وقال: « لعمار عند النّسائيّ: أنه سلم فرد عليه ، فيكون هذا ناسخاً لذلك » .

(٧) في (م) : « ابن أبي » ، وَهُوَ خطأ .

(٨) شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٨٧ .

(**قلتُ : الصَّوَابُ أنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا رَواهُ**) مِن قِصَّةٍ ، وإنْ لَمْ يُعلمْ أنَّهُ شَاهَدَهَا (**بالشَّرْطِ الَّذي تَقَدَّمَا**) ، وَهُوَ السَّلامةُ مِنَ التَدليسِ (**يُحْكَمْ**) -بالجزمِ- (**لَهُ**) **أي** : لِما رَواهُ (**بالوَصْلِ ، كَيْفَمَا رَوَى بـ: قَالَ ، أَوْ عَنْ ، أَوْ بِـ: أنَّ**) ، أَوْ يذكرُ ، أَوْ فعلَ ، أَوْ نحوَها (**فَسَوَا**) -بالقصرِ لُغَةً في مدِّه- أي : فكلُّها [1] ، كَمَا قَالَ ابنُ عَبْد البرِّ،وغيرُهُ سواءٌ في أنَّهُ يحكمُ لَهُ بالوصلِ صحابياً كَانَ راويه،أَوْ تابعيّاً[2]. وَمَنْ لَمْ يُدرِكْ ذَلِكَ فَهُوَ مُرْسَلُ صَحَابِيٍّ أَوْ تابعيٍّ أَوْ مُنْقَطِعٌ إنْ لَمْ يُسندْهُ إلى مَنْ رَواهُ عَنْهُ وإلاَّ فمتصلٌ،وَسَواءٌ في ذَلِكَ أَرْوِيَ بـ: (عَنْ) أم بغيرِها وهذه قاعدةٌ يُعملُ بِهَا . (**وَمَا حَكَى** [3]) أي : ابنُ الصَّلاحِ (**عَنْ**) الإمامِ (**أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ**) من أنَّ قَوْلَ عُروةَ : أنَّ عائشةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - قالتْ : يا رَسُوْلَ الله ، وَقَوْلَهُ : عَنْ عائِشةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- ليسا سواءً ، (**وَ**) عَنْ (**قَوْلِ يَعْقُوب**) بنِ شَيْبَةَ مِمَّا [4] قَدَّمْتُهُ (**عَلَى ذَا**) أي المذكورِ مِنَ القاعدةِ (**نَزِّلْ**) وتقدَّمَ بيانُ تنزيلِ قَوْلِ يَعْقُوبَ،وأمَّا تنزيلُ قَوْلِ أَحْمَدَ [5] فعروةُ في اللفظِ الأَوَّلِ لَمْ يُسْنِدْ ذَلِكَ إلى عائشةَ ، ولا أدركَ القصةَ فكانَتْ مرسلةً ، وَفِي الثَّاني أسندَهُ إليها بالعنعنةِ فكانتْ متَّصلةً [6] (**وَكُثِّرَ**) كَمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ [7] بينَ [8]

---

(١) في (ص) : « فكل ما » .

(٢) التمهيد ١/٢٦-٢٧ .

(٣) في (م) : « حكى » خطأ .

(٤) في (ص) : « بما » .

(٥) كلام أحمد رواه الخطيب في الكفاية : (٥٧٥ ت ، ٤٠٨ هـ) بإسناده إلى أبي داود . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٩٠ .

(٦) انظر : كلام الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصّلاح ٢/٥٩٠-٥٩١ في هذه المسألة وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٩٠ .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٤ .

(٨) سقطت من (ق) .

المنتسبينَ إلى الحديثِ (**استِعْمَالُ عَنْ فِي ذَا الزَّمَنْ**) المتأخِّرِ ، أي بعدَ الخمسِ مِئةٍ [1] (**إجَازَةً**) قَالَ : فإذا قَالَ أحدُهم : قرأتُ عَلَى فلانٍ عَنْ فلانٍ ، أَوْ نحوِ ذَلِكَ فَظُنَّ بِهِ [2] أَنَّهُ رواهُ بالإجازةِ (**وَهْوَ**) مَعَ ذَلِكَ (**بِوَصْلٍ مَا**) أي بنوعٍ من الوَصْلِ (**قَمِنْ**) - بكسرِ الميمِ وبفتحِها - [3] ، وَهُوَ الأنسبُ هنا ، أي: حقيقٌ بِذَلِكَ [4]، والحاصلُ أنَّ مَا فيهِ « عَنْ » يحكمُ باتِّصالِهِ سَمَاعاً في الزمنِ الْمُتَقدِّمِ ، وَهُوَ مَا قدَّمَهُ قَبْلُ وباتِّصالِهِ إجازةً [5] في الزمنِ المتأخِّرِ وَهُوَ مَا هنا .

وإنَّما أَمَرَ ابنُ الصلاحِ فِيهِ [6] بالظنِّ بِذَلِكَ ، ولَمْ يَجْزِمْ بالحُكمِ بِهِ ؛ لأنَّ زَمنَهُ لَمْ يَكُنْ تقرَّرَ فِيهِ اصْطلاحٌ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا [7] الآنَ فَقَدْ تَقرَّرَ ، واشتهرَ فَيُجْزَمُ [8] بِهِ .

قَالَ شَيْخُنا : وَحُكْمُ « أنَّ » فِي ذَلِكَ حكْمُ « عَنْ » إذَا لَمْ يَحْكِ بها الإخبارَ، أَوْ التحديثَ ، فإن حَكى بها ذَلِكَ ، «ك: حَدَّثَنَا فُلَانٌ أنَّ فلاناً أَخْبَرَهُ » ، فَهُوَ تَصْرِيحٌ بالسَّمَاعِ .

وَمَا قَالَهُ قَريبٌ مِمّا رَدَّ بِهِ ابنُ الصَّلاحِ عَلَى الخَطَّابِيِّ فِي زَعْمِهِ، أنَّ فِي ذَلِكَ إجازةً ، وَسيأتي ذَلِكَ فِي مَبحثِ : كَيْفَ يَقُولُ [9] مَنْ رَوَى بالمناولةِ والإجازةِ ؟

---

(١) فتح المغيث ١/١٨٨ .

(٢) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٣٤/ أ : « فظنّ به هو فعل أمرٍ ؛ وإنما أمر بالظن ، ولم يطلق الحكم ؛ لأن في زمنه لم يكن تقرر الاصطلاح أن ذلك للإجازة ، وإنما كان قد فشا ذلك الاستعمال فيهم ، وأما في هذا الزمان فمتى وجدنا محدّثاً قال : حدّثني فلان مثلاً ، عن فلان فإنا نتحقق أن ذلك إجازة ؛ لأن الاصطلاح تقرر على ذلك » . وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٦٤ ، ونكت الزّركشيّ ٢/٣١ ، وفتح المغيث ١/١٨٨ .

(٣) انظر : الصحاح ٦/٢١٨٤ ، واللسان ١٣/٣٤٧ (قمن) .

(٤) سقطت من (ص) .

(٥) سقطت من (ص) .

(٦) « فيه » سقطت من (ق) .

(٧) في (ص) : « أما » .

(٨) في (م) : « فجزم » .

(٩) « كيف يقول » . سقطت من (ق) .

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالإِرْسَالِ ، أَو الرَّفْعِ وَالوَقْفِ

١٤٧. وَاحْكُمْ لِوَصْلِ ثِقَةٍ فِي الأظْهَرِ ... وَقِيْلَ : بَلْ إِرْسَالُهُ لِلأَكْثَرِ

١٤٨. وَنَسَبَ الأَوَّلَ لِلنُّظَّارِ ... أَنْ صَحَّحُوْهُ ، وَقَضَى (البُخَارِيْ)

١٤٩. بِوَصْلِ [١] « لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيْ » ... مَعْ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ

١٥٠. وَقِيْلَ الأَكْثَرُ ، وَقِيْلَ : الاحْفَظُ ... ثُمَّ فَمَا إِرْسَالُ عَدْلٍ يَحْفَظُ

١٥١. يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الوَاصِلِ ، أَوْ ... مُسْنَدِهِ عَلَى الأَصَحِّ ، وَرَأَوْا

١٥٢. أَنَّ الأَصَحَّ : الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ ... مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا ، كَمَا حَكَوْا

وَقَدْ ذَكَرَ التعارضين [٢] بِهَذا الترتيب ، فَقَالَ :

(**واحكُم**) **أي** : اجعلِ الحُكْمَ فِيْمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الثِّقاتُ مِنَ الحديثِ ، بأنْ يَرْوِيَه بعضُهم مَوصولاً ، وبعضُهم مُرْسَلاً (**لِوَصْلِ ثِقَةٍ**) ، وإنْ كَانَ المُرْسِلُ أكثرَ أَوْ أحْفَظَ (**في الأظْهَرِ**) عِنْدَ المحقّقينَ مِن أهلِ الحَدِيثِ ؛ لأنَّ مَعَهُ زِيادةَ عِلْمٍ [٣] .

(**وَقِيلَ : بَلْ إِرْسَالُهُ**) **أي** : بَلْ اجعَلِ الحُكمَ لإرسالِ الثِّقَةِ ، ونَسَبَهُ الخطيبُ [٤]

---

(١) في نسخة أ و ج من متن الألفية : « لوصل » .

(٢) في (ق) : « المتعارضين » .

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث ١/١٨٩ : «وهو الذي صححه الخطيب، وعزاه النووي للمحققين من أصحاب الحديث ». وقال ابن الصّلاح: «هو الصّحيح في الفقه وأصوله». معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٢ . وانظر مقدمة النّوويّ لشرح مسلم ١/١٤٥ : فصل زيادات الثّقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير ... الخ . ونص الإمام النووي : « إذا روى العدل الضابط المتقن حديثاً انفرد به، فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب البغدادي اتفاق العلماء عليه . وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً ، وبعضهم مرسلاً أو بعضهم موقوفاً ، وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو أو رفعه في وقت ، وأرسله أو وقفه في وقت ، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدّثين، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ؛ لأنه زيادة ثِقَة، وَهِيَ مقبولة». وانظر: الكفاية : (٥٨٠-٥٨١ ت ، ٤١١ هـ). والنكت ٢/٦١٢ فَقَدْ تعقّب الحافظُ ابنُ حجر ابنَ الصّلاح في نقله تصحيح الأصوليين والفقهاء .

(٤) الكفاية : (٥٨٤ ت ، ٤١٣ هـ) .

(**للأكثرِ**) مِن أَهْلِ الحَدِيْثِ؛لأنَّ الإرسالَ نوعُ قَدْحٍ في الحَدِيْثِ ، فتقْدِيمُه عَلَى المَوْصُـوْلِ[1] مِنْ قَبيلِ تَقْدِيمِ الجَرْحِ عَلَى التَّعْديلِ .

(**ونَسَبَ**) ابنُ الصَّلاحِ[2] القَوْلَ (**الأَوَّلَ لِلنُظَّارِ**) – بضمِّ النُّـــونِ ، وتشـــديدِ الظاء – وَهم هُنا أَهْلُ الفِقْهِ ، والأُصولِ[3] (**أَنْ صَحَّحُوْهُ**) – بفتحِ الهَمـــزةِ – بـــدلُ اشْتمالٍ مِنَ (**الأَوَّلِ**) أَيْ : تَصْحِيحَهُ[4] .

(**وَقَضَى**) الإمامُ (**البُخَارِيْ**) **أي** : جَعَلَ الحكمَ (**بِوَصْلِ**) حَدِيثِ : « **لاَ نِكَـاحَ إلاّ بِوَلِيْ** » ، الّذي اختُلِفَ فِيهِ عَلَى راويهِ[5] أبي إسحاقَ السَّبِيْعِيِّ .

فَرواهُ شُعبةُ وَسُفيانُ الثّوريُّ عَنْهُ ، عَنْ أبي بُرْدَةَ ، عَنِ النَّـــبيِّ ﷺ مُرْسَـــلاً ، وَرواهُ إسرائيلُ بنُ يونسَ فِي آخرينَ عَنْ جَدِّهِ أبي إسحاقَ المذكورِ،عَنْ أبي بُردَةَ، عَنْ أبي مُوســـى الأشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ مَوْصُوْلاً ، فقدَّم البُخَارِيُّ وصلَهُ،وَقَالَ : الزِّيادةُ مِنَ الثِّقةِ مَقْبولةٌ .

(**مَعْ**) بالإسكانِ (**كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ**) ، وَهُوَ شُعْبةُ ، والثَّوْرِيُّ ، (**كَـالْجَبَلِ**) ؛ لأنَّ لَهُمَا الدَّرَجَةَ العَالِيَةَ فِي الحِفظِ والإتْقانِ[6] .

---

(١) في (ق) : « الوصل » .

(٢) وابن الصّلاح مسبوق في هذا فقد نقل الحاكم في المدخل إلى الإكليل٢٢٠تصحيح الزيادات عن الفقهاء .

(٣) انظر : قواطع الأدلة ٣٦٨/١-٣٦٩ ، والمحصول ٢٢٩/٢ ، وكشف الأسرار ٢/٣ ، وجمـــع الجوامـــع ١٢٦/٢ ، وشرح النّوويّ على صحيح مسلم ٢٥/١. وفي مثل هذه المسألة الخطيرة، يكون الرجـــوع إلى أهل الشأن من المحدّثين ، ونقل النّوويّ خطأ منه نتج عن تقليد للخطيب والحاكم . وانظر في ذلك: بحثـــاً موسعاً في أثر علل الحديث: ١٩٩-٢٤٩ ، ٢٥٥-٢٨٠ ، ونسبه النّوويّ إلى المحققين من أهل الحديـــث (شرح النّوويّ على صحيح مسلم ٢٥/١) ، وفيه نظر شديد : ففي مثل هذه المسألة الخطيرة ، إنما يؤخـــذ قول المحدّثين لا الفقهاء والأصوليين ، وما نقله النّوويّ خطأ منه قلد فيه الخطيب والحاكم . وانظر في ذلـك : بحثاً موسعاً في أثر علل الحديث : ١٩٩ – ٢٤٩ ، ٢٥٥ – ٢٨٠ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٢ .

(٥) في (ص) و (ق) : « رواية » .

(٦) هذا الحديث اختلف في وصله وإرساله ، والراجح وصله – كما يأتي – :

أولاً : تفرّد بإرساله شعبة وسفيان الثوري ، واختلف عليهما فيه : فقد رواه عن شعبة موصولاً :-

=النعمان بن عبد السلام ، عند الحاكم في المستدرك ٢ / ١٦٩ عنه وعن سفيان الثوري مقرونين ، والبيهقي في الكبرى ١٠٩/٧ ، ويزيد بن زريع ، عند البزار في مسنده (٣١١١)، والدارقطني في سننه ٢٢٠/٣ ، والبيهقي في سننه الكبرى ١٠٩/٧ ، ومالك بن سليمان ، عند الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢١٤/٢ ، عنه وعن إسرائيل ، وكذلك رواه عن شعبة موصولاً : محمد بن موسى الحرشي ، ومحمد ابن حصين كما ذكر الدارقطني في العلل ٢٠٦/٧ ، فهؤلاء خمستهم (النعمان بن عبد السلام ، ويزيد بن زريع ، ومالك بن سليمان، ومحمد بن موسى ، ومحمد بن حصين) رووه عن شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة عن أبي موسى ، مرفوعاً .

ورواه عن شعبة مرسلاً :

يزيد بن زريع ، عند البزار في مسنده (٣١١٠) ، ووهب بن جرير ، عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٩/٣ ، ومحمد بن جعفر – غندر – ، عند الخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٨٠ ت ، ٤١١ هـ) ، ومحمد بن المنهال ، والحسين المروزي – كما ذكر الدارقطني في العلل ٧ / ٢٠٨ .

فهؤلاء خمستهم (يزيد بن زريع ، ووهب بن جرير ، ومحمد بن جعفر ، ومحمد بن المنهال ، والحسين المروزي) رووه عن شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، مرسلاً .

أما سفيان الثوري فقد اختلف عليه أيضاً : فرواه عنه موصولاً :

النعمان بن عبد السلام ، عند الحاكم في المستدرك ٢ / ١٦٩ – ١٧٠ ، وبشر بن منصور ، عند البزار في مسنده (٣١٠٨) ، وابن الجارود في المنتقى (٧٠٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩/٣ وجعفر ابن عون ، عند البزار (٣١٠٩) ، ومؤمل ابن إسماعيل ، عِنْدَ الروياني في مسنده ١ / ٣٠٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧ / ١٠٩ ، وخالد بن عمرو الأموي ، عند الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٦ / ٢٧٩ .

فهؤلاء خمستهم (النعمان بن عبد السلام ، وبشر بن منصور ، وجعفر بن عون ، ومؤمل ابن إسماعيل ، وخالد بن عمر) رووه عن سفيان ، عن أبي إسحاق،عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري ، موصولاً .

ورواه عنه مرسلاً :

عبد الرحمان بن مهدي ، عند البزار في مسنده (٣١٠٧) ، وأبو عامر العقدي عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣ / ٩ ، والحسين بن حفص،عند الخطيب البغدادي في الكفاية: (٥٧٩ ت ، ٤١١ هـ)، والفضل بن دكين ، ووكيع بن الجراح كما ذكر الدارقطني في العلل ٧ / ٢٠٨ .

فهذان الإمامان : شعبة وسفيان قد اختلف عليهما فيه كما ترى . وربّما طرق الذين رووه عن سفيان وشعبة موصولاً ، لا تصحّ إليهم . وكلام الترمذي يؤيده ، فقد قال الإمام الترمذي : « وقد ذكر بعض أصحاب سفيان ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق عن أبي بردة، عن أبي موسى . ولا يصحّ » . (جامع الترمذي عقب حديث : ١١٠٣) .=

ثانياً : سفيان الثوري وشعبة – وإن كانا اثنين – إلا أنّ اجتماعهما في هذا الحديث كواحد ؛ لأنّ سماعهما هذا الحديث كان في مجلس واحد عرضاً ، فقد قال الترمذي : « ومما يدلّ على ذلك ما حدّثنا محمود بن غيلان . قال : حدثنا أبو داود ، قال : أنبأنا شعبة ، قال : سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق : أسمعت أبا بردة يقول : قال رسول الله ﷺ : لا نكاح إلا بولي ؟ فقال : نعم » . جامع الترمذي عقيب حديث (١١٠٢) .

ثالثاً : إن الذين رووه عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى موصولاً ، أكثر عدداً ، وهم :

١ – إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق ، عند أحمد في المسند ٣٩٤/٤ ، ٤١٣ ، والدارمي في سننه (٢١٨٨) ، وأبي داود في سننه (٢٠٨٥) ، والترمذي في جامعه (١١٠١) ، والبزار (٣١٠٥) و (٣١٠٦) ، وابن حبّان في صحيحه (٤٠٨٥) ، والدارقطني في سننه ٢١٨/٣ – ٢١٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٧/٧ ، والخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٧٨ ت ، ٤٠٩ هـ) .

٢ – يونس ابن أبي إسحاق ، عند الترمذي في جامعه (١١٠١) ، والبيهقي ٧ / ١٠٩ ، والخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٧٨ ت ، ٤٠٩ هـ) ، وكذلك أخرجه أبو داود في سننه (٢٠٨٥) من طريق أبي عبيدة الحداد ، عن يونس وإسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، ثم قال أبو داود عقبه : « هو يونس عن أبي بردة ، وإسرائيل عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة » . وسيأتي الكلام عن رواية أبي داود هذه .

٣ – شريك بن عبد الله النخعي ، عند الدارمي في سننه (٢١٨٩) ، والترمذي في جامعه (١١٠١) ، وابن حبان (٤٠٨٠) و (٤٠٩٠) ، والبيهقي ١٠٨/٧ .

٤ – أبو عوانة – الوضاح بن يزيد اليشكري – ، رواه من طريقه الطيالسي في مسنده (٥٢٣) ، وابن ماجه في سننه (١٨٨١) ، والترمذي في جامعه (١١٠١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩/٣ ، والحاكم في المستدرك ٢ / ١٧١ .

٥ – زهير بن معاوية الجعفي ، عند ابن الجارود في المنتقى (٧٠٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩/٣، وابن حبان في صحيحه (٤٠٧٩) ، والحاكم ٢ / ١٧١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧ / ١٠٨ .

٦ – قيس بن الربيع ، عند الحاكم في المستدرك ٢ / ١٧٠ ، والبيهقي ٧ / ١٠٨ ، والخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٧٨) .

رابعاً : كان سماع هؤلاء من أبي إسحاق في مجالس متعددة ، قال الترمذي في جامعه ٤٠٩/٣ عقب (١١٠٢) : « ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ : « لا نكاح إلا بولي » عندي أصحّ ؛ لأنّ سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة » . وانظر : العلل الكبير : ١٥٦ .

=**خامساً** : كانت طريقة تحمل سفيان الثوري وشعبة للحديث عرضاً على أبي إسحاق ، في حين أنّ الباقين تحملوه سماعاً من لفظ أبي إسحاق ، ولاشكّ في ترجيح ما تحمل سماعاً على ما تحمل عرضاً عند جمهور المحدثين .

سادساً : إن من الذين رووه متصلاً :

إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق ، وهو أثبت الناس وأتقنهم لحديث جدّه ، و لم يختلف عليه فيه ، أما سفيان وشعبة وإن كان إليهما المنتهى في الحفظ والإتقان. فطريقة تحملهما للحديث قد عرفتها ، أضف إليها أنّه قد اختلف عليهما فيه. قال عبد الرحمان بن مهدي : « إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد » ، رواه عنه الدارقطني في سننه ٣ / ٢٢٠ ، والحاكم في المستدرك ٢ / ١٧٠ . وقال صالح جزرة : « إسرائيل أتقن في أبي إسحاق خاصّة » . سنن الدارقطني ٣ / ٢٢٠ . وقال عبد الرحمان ابن مهدي : « ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق الذي فاتني ، إلا لما اتكلت به على إسرائيل ؛ لأنّه كان يأتي به أتم ». (جامع الترمذي عقب ١١٠٢) ، وسنن الدارقطني ٣ / ٢٢٠ .

وقال محمد بن مخلد : قيل لعبد الرحمن – يعني ابن مهدي – : إنّ شعبة وسفيان يوقفانه على أبي بردة ، فقال : إسرائيل عن أبي إسحاق أحب إليّ من سفيان وشعبة » . سنن الدارقطني ٣ / ٢٢٠ . وقال الإمام الترمذي : « إسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق » . جامع الترمذي عقب (١١٠٢) .

سابعاً : في هذا الإسناد علّة أخرى هي عنعنة أبي إسحاق السبيعي ، فهو مدلس (جامع التحصيل : ١٠٨ ، وطبقات المدلسين : ٤٢ ، وأسماء المدلسين : ١٠٣) . ولكن تابعه عليه جماعة فزالت تلك العلّة ، قال الحاكم في المستدرك ٢ / ١٧١ : « وقد وصله عن أبي بردة جماعة غير أبي إسحاق » .

وممن تابعه : ابنه يونس ، عن أبي بردة ، أخرجه أحمد في المسند ٤/٤١٣ ، ٤١٨ ، وقد سبق أنّ أبا داود أخرجه عن أبي عبيدة الحداد ، عن يونس وإسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، قال أبو داود (السنن ٢ / ٢٢٩ عقب ٢٠٨٥) : « هو يونس عن أبي بردة ، وإسرائيل ، عن أبي إسحاق عن أبي بردة » . يعني أنّ يونس يرويه بإسقاط أبي إسحاق ، وإسرائيل يذكره ، فجمع أبي عبيدة لهما على أسناد واحد خطأ .

ورواية أبي عبيدة علّقها الترمذي في جامعه (عقب ١١٠٢) على نحو ما ذكره أبو داود .

قلنا: يونس معروف بالسماع والرواية عن أبيه أبي إسحاق وعن أبي بردة، فيكون قد سمعه منهما كليهما ، فكان يرويه مرة هكذا ومرة هكذا . انظر : العلل الكبير للترمذي : ١٥٦ ، وصحيح ابن حبّان (الإحسان ٦/١٥٤ عقب ٤٠٧١) قال الحاكم في المستدرك ٢/١٧١ – ١٧٢ : « ولست أعلم بين أئمة هذا العلم خلافاً على عدالة يونس ابن أبي إسحاق ، عن أبي بردة » . =

(وَقِيلَ): الحُكْمُ لما قَالَهُ (**الأكْثَرُ**) – بالدَّرجِ – مِن وَصْـــلٍ ، أَوْ إرْسَـــالٍ ؛ لأنَّ تطرُّقَ السَّهْوِ ، والخَطَإِ إليهم أبْعَدُ [1] .

(**وَقِيلَ**) : الحُكمُ لما قالَهُ (**الأحْفَظُ**) مِن ذَلِكَ [2] .

فَهذه أربعةُ أقوالٍ ، وَبقيَ خامسٌ ، ذكرَهُ السُّبْكِيُّ [3]، وَهُوَ : تساويهُما.

وَمَحلُّ الخِلاف ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلامُهُم ، فِيْمَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ تَرْجِيحٌ بغيرِ كَـــثْرةٍ ، وَحِفْظٍ ، وإتقانٍ ، وإلاّ فَالحكمُ دائرٌ مَعَ التَّرجيحِ .

= ثم إنه جاء من حديث عدة من الصحابة ، قال الحاكم في المستدرك ٢ / ١٧٢ : « قد صحت الروايـــات فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة ، وأم سلمة ، وزينب بنت جحش » ، ثم قال: « وفي الباب عن علي بـــن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله ابن عمر ... » .

والحديث صحّحه البخاري كما رواه عنه الخطيب فيما سبق ، وروى الحاكم أيضاً تصحيحه عن علي بـــن المديني ، ومحمد بن يحيى الذهلي . المستدرك ٢ / ١٧٠ .

قلنا : مما سبق تبين أنّ رواية من وصل الحديث أصحّ وأرجح من رواية من أرسله ، وأما زعم من زعـــم أنّ الإمام العلم الجهبذ البخاري صحّحه لأنّه زيادة ثقة ، فهو كلام بعيد مجانبٌ لمنهج هذا الإمام وغيره مـــن أئمة الحديث القائم على أساس اعتبار المرجحات والقرائن في قبول الزيادة وردها . والقول بقبولها مطلقـــاً هو رأي ضعيف ظهر عند المتأخّرين ، قال به الخطيب وشهره ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر : « ومن تأمل ما ذكرته عرف أنّ الذين صحّحوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقـــط ، بـــل للقرائـــن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل – الذي وصله – على غيره » . فتح الباري (٩ / ٢٢٩ طبعـــة الكتب العلمية) . فالذي نظر في صنيع الأئمة السابقين والمختصين في هذا الشأن يراهم لا يقبلونها مطلقـــاً ولا يردونها مطلقاً ، بل مرجع ذلك إلى القرائن والترجيح : فتقبل تارة ، وترد أخرى ، ويتوقف فيها أحياناً قـــال الحافظ ابن حجر : « والمنقول عن أئمة الحديث المتقدّمين – كعبد الرحمان بن مـــهدي ، ويحيى القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعـــة ، وأبي حـــاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم– اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منـــهم قبول إطلاق الزيادة ». نزهة النظر : ٩٦ .

وهذا هو الرأي المختار المتوسط الذي هو بين القبول والرد ، فيكون حكم الزيادة حسب القرائن المحيطة بها حسب ما يبدو للناقد العارف بعلل الحديث وأسانيده وأحوال الرواة بعد النظر في ذلك ، أما الجزم بوجـــه من الوجوه من غير نظر إلى عمل النقاد فذلك فيه مجازفة . (وانظر في ذلك بحثاً نافعاً في أثر علل الحديـــث: ٢٥٤ – ٢٦٣ ، وفيه كلام نفيس لعلاّمة العراق ومحقق العصر الدكتور هاشم جميل –حفظه الله–).

(١) نقله الحاكم عن أئمة الحديث . انظر المدخل إلى الإكليل ٤٠-٤١ .

(٢) نسب الحافظ ابن رجب القول به إلى الإمام أحمد . انظر : شرح علل التّرمذي ٦٣٥/٢ .

(٣) جمع الجوامع ١٢٤/٢ .

فَقَدْ يُقَدَّمُ جَزماً الوصلُ ، أَوْ الإرسالُ لمرجِّحٍ مِن نَحوِ ملازمةٍ ، ومِنْ ثَمَّ قَدَّمَ البُخَارِيُّ – كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنا [1] – الإرْسالَ في أحاديثَ ، لقرائنَ قامَتْ عندَهُ [2] .

مِنْها : أنَّه ذَكَرَ لأبي داودَ الطَيَالِسِيِّ حَدِيثاً وصَلَهُ ، وَقَالَ : « إرسالُهُ أثبتُ » [3].

(ثُمَّ) إذَا قلنا بأنَّ الحُكْمَ للأحفظِ ، (**فَمَا إرْسَالُ عَدْلٍ يَحْفَظُ يَقْدَحُ**) **أي** : فَليسَ إرسالُ العَدْلِ الأحفظِ قادحاً (**في أَهْلِيَّةِ الوَاصِلِ**) ، من ضَبطٍ ، وعدالةٍ [4] .

(**أَوْ**) **أي** : ولا في (**مُسْنَدِهِ**) الذي لَمْ يقعْ فِيهِ التَّعارضُ (**عَلَى الأَصَحِّ**) لاحتِمالِ إصابَتِهِ ، ووَهَمِ الأحفظِ ، بَخلافِ مُسْنَدِهِ الذي وقعَ فِيهِ التَّعارضُ .

وردُّهُ لَيْسَ للقدحِ فِي عَدالتِهِ ، بَلْ لِلاحتياط .

وَمُقابِلُ الأَصَحِّ يَقُول : يَقدحُ ذَلِكَ فِيْمَا ذُكِرَ نظراً للظاهرِ .

(**وَرَأَوْا**) **أي** : أَهْلُ الحديثِ ، فِيْمَا يَخْتلِفُ فِيهِ الثِّقاتُ مِنَ الحديثِ ، بأن يَرْوِيَه بَعْضُهم مَرْفُوْعاً ، وَبَعْضُهم مَوْقُوْفاً (**أنَّ الأصَحَّ: الحُكْمُ لِلرَّفعِ** [5]) ، لأنَّ راويه مُثْبِتٌ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى النافِي ، فَعَلى الساكتِ أوْلَى ؛ لأنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ [6] .

---

(١) النكت لابن حجر ٢/٦٠٦-٦٠٧ .

(٢) قال السخاوي في فتح المغيث ١/١٩٣ : « فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن كابن مهدي ، والقطان ، وأحمد ، والبخاري عدم المراد حكم كلي ، بل ذلك دائر مع الترجيح ، فتارة يترجح الوصل ، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات ، وتارة العكس ، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك ، والحديث المذكور لم يحكم له البخاريّ بالوصل المجرد أن الواصل معه زيادة ، بل لما انظم لذلك من قرائن رجحته لكون يونس بن أبي إسحاق ، وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولاً ، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم ، لاسيما وإسرائيل . قال فيه ابن مهدي : إنه كان يحفظ حديث جده ، كما يحفظ سورة الحمد ... » . وانظر : النكت لابن حجر ٢/٦٠٦ .

(٣) انظر : النكت لابن حجر ٢/٦٠٧ .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٠١ .

(٥) في (ص) : « الرفع » .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٣ ، والتقييد والإيضاح : ٩٤-٩٥ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٣٠١ ، وتدريب الرّاوي ١/٢٢١ .

وَقِيلَ : الحُكمُ لِمَنْ وَقَفَ .

وَقِيلَ : للأكثرِ .

وَقِيلَ : للأحفظِ .

وَعَلَيْهِ لا [1] يَقْدَحُ وقْفُ الأحفظِ في أهليَّةِ الرافعِ ، ولا في مُسندِهِ عَلَى الأصـــحِّ ، والأولُ مِنْ كُلٍّ مِنَ التعارُضَيْنِ [2] أصحُّ .

(**وَلَوْ**) كَانَ الاختلافُ (**مِنْ**) راوٍ (**واحدٍ في ذَا وذَا**) **أي** : في كُلٍّ مِنْـــهُمَا ، كأنْ يرويه مرةً مَوْصُوْلاً ، أو مَرْفُوْعاً ، وَمَرةً مُرْسَلاً ، أَوْ مَوْقُوْفاً (**كَمَا حَكَـــوْا**) **أي** : الْجُمْهُورُ .

وَصَرَّح ابنُ الصَّلاحِ بِتَصْحِيحِهِ [3] ؛ لأنَّ مَعَهُ في حَالةِ الوصْلِ ، أَوْ [4] الرَّفعِ زِيـــادةَ عِلْمٍ ، فَهذا هُوَ الراجحُ عِنْدَ المحدِّثينَ .

وأمَّا الأصوليونَ [5] ، فصحَّحوا أنَّ الاعتبارَ بِما وَقَعَ مِنْهُ أَكْثرُ . قَالَهُ النَّاظِمُ [6] .

---

(١) في (ق) : « فلا » .

(٢) في (ص) و (ق) : « المتعارضين » .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٣ ، وانظر : النكت الوفية للبقاعي : ١٣٦/ ب .

(٤) في (ص) : « و » .

(٥) انظر في ذلك : المحصول ٢٣٥/٢ ، والإبهاج ٣٤٨/٢ ، ونهاية السول ٢٣٠/٣ .

(٦) وعبارته : « وأما الأصوليون فصححوا أنّ الاعتبار بما وقع منه أكثر . فإن وقع وصله ، أو رفعه أكثر مـــن إرساله ، أو وقفه ؛ فالحكم للوصل ، والرفع . وإن كان الإرسال ، أو الوقف أكثر ، فالحكم له » . شرح التبصرة والتذكرة ٣٠٢/١ .

قلنا : صنيع المحدّثين السابقين يشعر بأنه ليس لذلك ضابط ، بل قد تترجح الرّواية المنقطعة إذا كان رواتهـــا أكثر أو أحفظ ، وقد تترجح الرّواية الموصولة إذا كان رواتها أكثر عدداً أو أشد ضبطاً وما إلى ذلك مـــن المرجحات .

انظر كلام ابن المبارك في سنن النّسائيّ الكبرى ٦٣٢/١ عقيب (٢٠٧٢) ، وجامع الـــتّرمذي عقيـــب (٢٩٩٥) ، وعلل ابن أبي حاتم ١٣٨/١ ، وأثر علل الحديث ١٧٩-١٨٥.

التَّدْلِيْسُ [1]

١٥٣. تَدلِيْسُ الاسْنَادِ[2] كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ ... حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بـ(عَنْ) وَ (أَنْ)

١٥٤. وَقَالَ : يُوْهِمُ اتِّصَالاً ، وَاخْتُلِفْ ... فِي أَهْلِهِ ، فَالرَّدُّ مُطْلَقاً ثُقِفْ

١٥٥. وَالأَكْثَرُوْنَ قَبِلُوْا مَا صَرَّحَا ... ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصُحِّحَا

١٥٦. وَفِي الصَّحِيْحِ عِدَّةٌ كـ(الأَعْمَشِ) ... وَكـ(هُشَيْمٍ) بَعْدَهُ وَفَتِّشِ

(**التَّدْلِيْسُ**) هُوَ كَتْمُ العَيْبِ فِي المَبِيْعِ وَنَحْوِهِ ، وَهُوَ مأخوذٌ من الدَّلَسِ [3] – بالتحريكِ – وَهُوَ الظُّلمةُ، كأنَّهُ لتغطيتِه عَلَى الواقفِ عَلَى الحديثِ ، أَوْ غيرِهِ أظْلَمَ أمْرَهُ[4].

وَهُوَ [5] ثلاثةُ أقسامٍ [6] عَلَى مَا ذكرَهُ النَّاظِمُ [7] :

---

(١) انظر في التدليس :

معرفة علوم الحديث: ١٠٣ ، والمدخل إلى الإكليل: ٢٠ ، والكفاية: (٥٠٨ ت، ٣٥٥ هـ)، والتمهيد ١٥/١ ، وجامع الأصول ١٦٧/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٨٤ ، والإرشاد ٢٠٥/١ ، والتقريب: ٦٣ ، والاقتراح: ٢٠٩ ، والمنهل الروي : ٧٢ ، والخلاصة: ٧٤ ، والموقظة : ٤٧ ، وجامع التحصيل : ٩٧ ، واختصار علوم الحديث: ٥٣ ، ونكت الزّركشيّ ٦٧/٢ – ١٣٢ ، والشذا الفياح ١٧٣/١ – ١٧٩ ، والمقنع: ١٥٤/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٠٣/١ ، ونزهة النظر : ١١٣ ، ونكت ابن حجر ٦١٤/٢ – ٦٥١ ، ومقدمة طبقات المدلسين : ١٣ ، والمختصر : ١٣٢ ، وفتح المغيث ١٦٩/١ ، وألفية السيوطي : ٣٣ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٧٣ ، وتوضيح الأفكار ٣٤٦/١ ، وظفر الأماني: ٣٧٣ ، وقواعد التحديث : ١٣٢ ، وتوجيه النظر ٤٣١/١ – ٤٣٣ .

(٢) بدرج الهمزة كما سيصرح به الشارح ، وذهل ناشر (م) ، فأثبت الهمزة في الموضعين .

(٣) في (ص) : « التدلس » .

(٤) انظر: نكت ابن حجر ٦١٤/٢ ، والنكت الوفية: ١٣٧/أ ، وتاج العروس ٨٤/١٦ .

(٥) بعد هذا في (م) : « على » .

(٦) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٣٧/ أ : « إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونهما اثنين باعتبار إسقاط الراوي أو ذكره وتعمية وصفه وإن أراد الأنواع فهي أكثر من ثلاثة لما يأتي من تدليس القطع وتدليس العطف » .

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ٣٠٣/١ .

أحدها : (**تدليسُ الاسناد** [1]) – بالدرج –، (**كمَنْ يُسقِطُ مَنْ حدَّثَـــهُ**) مـــن الثِّقات لصِغَره،أَوْ من الضُّعفاء ، وَلَوْ عِنْدَ غَيْره فَقَطْ (**وَيَرْتَقِي**) لشيخِ شيخِهِ فمَنْ فَوْقَهُ ، مِمَّنْ عُرِفَ لَهُ مِنْهُ سَمَاعٌ ، وإن اقتضى كلامُ ابنِ الصَّلاحِ أنَّه لَيْسَ بشرطٍ (بـ « **عَـــنْ** » **و** « **أنْ** ») – بتشديدِ النونِ المسَكَّنةِ للوقفِ –، (**وَقَالَ**) ونحوِها ، مِمّا لاَ يَقْتَضِي اتِّصَـــالاً ، لئلاَّ يَكُونَ كذباً (**يُوهِمُ**) بذَلِكَ (**اتِّصَالاً**) [2]. فَالتَّدليسُ : أن يَرْوِيَ عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ مَا لَـــمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، مُوهِماً أَنَّه سَمِعَهُ مِنْهُ [3] ، وَهذا بخلاف الإرسالِ الخفيِّ ، فإنَّهُ ، وإن شَـــاركَ التَّدليسَ في الانقطاعِ يَخْتَصُّ بمَنْ رَوَى عَمَّنْ عَاصَرَهُ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ [4] .

وَمِن تَدْلِيْسِ الإسناد : أن يُسْقِطَ الرَّاوِي أداةَ الرِّوَايَةِ مُقْتَصِراً عَلَى اســـمِ الشَّـــيْخِ ، وَيَفْعَلُهُ أَهْلُ الحَدِيْثِ كَثِيْراً [5] .

مِثَالُه : مَا قَالَ [6] ابنُ خَشْرَمٍ : « كُنَّا عِنْدَ ابنِ عُيَيْنَةَ ، فقالَ : الزُّهْرِيُّ ، فَقيلَ لَـــهُ : حَدَّثَكَ الزُّهريُّ ؟ فَسَكَتَ،ثُمَّ قَالَ: الزُّهْرِيُّ . فَقِيلَ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ ؟ فقـــال : لا ، لَمْ أسمعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ ، ولا مِمَّنْ سَمِعَهُ من الزُّهْرِيِّ ، حَدَّثَني عَبْدُ الرَّزاقِ ، عَنْ مَعْمَـــرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ » ، رَواهُ الحَاكِمُ [7] .

وَسَمَّاهُ شَيْخُنا تَدْلِيْسَ القَطْعِ [8] ، لكنَّه مَثَّلَ لَهُ بِما رَواهُ ابنُ عَديٍّ ، وغـــيرُهُ عَـــن

---

(١) في (م) بتجويد الهمزة ، وهو من ذهول الناشر .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٠٤/١ ، والنكت الوفية : ١٣٧/ ب .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٤ .

(٤) انظر : النكت لابن حجر ٦٢٣/٢ .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٠٦/١ .

(٦) في (ع) و (ق) : « قاله » .

(٧) أسند هذه القصة الحاكم في المدخل إلى الإكليل (٢٠-٢١) ، وفي معرفـــة علـــوم الحديـــث : ١٠٥ ، والخطيب في الكفاية : (٥١٢ ت ، ٣٥٩ هـ) ، وانظر : نكت الزّركشيّ ٧٠/٢ .

(٨) النكت لابن حجر ٦١٧/٢ . وقال البقاعي في النكت الوفية (١٣٩/ب) : « سماه شيخنا حافظ العصـــر تدليس القطع فيكون رابعاً » .

عُمَرَ [1] بنِ عُبَيْدٍ[2] الطَّنَافِسِيِّ ، أنَّه كَانَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا ، ثُمَّ يسكُتُ [3] ، وينوي القَطْعَ ، ثُمَّ يَقُولُ : هِشامُ بنُ عُروَةَ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ –رضيَ اللهُ تَعالى عَنْهَا– .

وَمِنْهُ تَدْلِيْسُ العَطْفِ : وَهُوَ أنْ يُصرِّحَ بالتَّحْدِيثِ عَنْ شَيخٍ لَهُ ، ويَعْطِفَ عَلَيْهِ شَيْخاً آخرَ لَهُ [4] ، وَلا يَكُونُ سَمِعَ ذَلِكَ المَرْوِيَّ مِنْهُ [5] .

مثالُهُ: مَا رَواهُ الحَاكِمُ في "عُلومِهِ"[6]،قَالَ:اجْتَمَعَ أصْحَابُ هُشَيمٍ، فَقَالوا: لاَ نكْتُبُ عَنْهُ اليومَ شيئاً مِمّا يُدلِّسُه ، فَفَطِنَ لِذلِكَ ، فلمَّا جَلَسَ ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ ، ومُغِيْرَةُ ، عَنْ إبراهيمَ ، وساقَ عدَّةَ أحاديثَ ، فَلمّا فَرَغَ ، قَالَ : هَل دلَّسْتُ لَكُم شيئاً؟ قالوا : لا . فَقَالَ : بلى كُلُّ مَا حَدَّثْتُكُم عَنْ حُصَيْنٍ ، فَهُوَ سماعي،وَلَمْ أسمعْ مِن مُغيرةَ مِن ذَلِكَ شيئاً .

وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مَحْمُوْلٌ عَلَى أنَّه نَوَى القَطْعَ ، ثُمَّ قَالَ : وَفُلانٌ أي : وَحَدَّثَ فُلاَنٌ .

(**واخْتُلِفْ فِي أَهْلِهِ**) **أي**: أَهْلِ هَذَا القِسْمِ أيرَدُّ حَديثُهم أَمْ لاَ ؟ (**فالرَّدُّ**) لَهُ (**مُطْلَقاً**) **أي** : سَوَاءٌ أبيَّنوا [7] الاتِّصَالَ ، أَمْ لاَ ، دلَّسوا عَنِ الثِّقاتِ ، أَمْ غَيْرِهِم ، نَدَرَ تدليسُهُمْ أَمْ لا (**تُقِفْ**) – بضمِّ المثلثةِ –أي : وُجِدَ [8] عَنْ جمعٍ مِنَ المُحدِّثينَ [9] والفُقهاءِ[10]، حَتَّى عَنْ بَعْضِ مَن يحتجُّ بالمُرْسَلِ ؛ لأنَّ التدليسَ جَرْحٌ ، لما فِيهِ مِنَ التُّهْمَةِ

---

(١) في (ع) و (ق) : « معمر » .

(٢) في (ق) : « عبد الله » .

(٣) في (م) : « سكت » .

(٤) « له » : سقطت من (ص) .

(٥) انظر : النكت لابن حجر ٦١٧/٢ .

(٦) معرفة علوم الحديث : ١٠٥ .

(٧) في (ق) و (ص) : « بينوا » .

(٨) انظر : اللسان ١٩/٩ (ثقف) .

(٩) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٦ – ١٨٧ .

قلنا: وهذا مذهب ابن حزم الظاهري. انظر الإحكام ١٤١/١ ، وقارن بالعواصم ٢٣٦/٨ .

(١٠) هذا القول حكاه القاضي عبد الوهاب في "الملخص"كَمَا في فتح المغيث ٢٠٣/١وأمّا ابن السمعاني فشرط فيه ليرد حديثه أن يسأل عن اسم الرّاوي فيكتمه انظر:قواطع الأدلة ٣٢٤/١،والنكت لابن حجر ٦٣٢/٢، وقال العلائي:((ينبغي أن ينزل قَوْل من جَعَلَ التّدليس مقتضياً لجرح فاعله على من أكثر التّدليس عن الضعفاء وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم،وكذلك من دلس اسم الضّعيف حتّى لا يعرف))جامع التحصيل: ١١٤.

والغشِّ [1] .

وَقِيلَ : يُقبل مُطلقاً ، كالمُرْسَلِ عِنْدَ مَنْ يَحْتَجُّ بِهِ [2] ، وَقِيلَ: إن لَمْ يدلِّسْ إلاَّ عَنْ الثِّقاتِ – كسُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ – قُبِلَ، وإلاّ فَلاَ ، وَقِيلَ : إن نَدَرَ تدليسُه قُبِلَ ، وإلاّ فَلاَ .

(**والأكْثَرُوْنَ**) مِنَ المُحدِّثِينَ والْفُقهاءِ والأصوليينَ،ومِنْهُم الإمامُ الشَّافِعِيُّ[3] رحِمَهُ اللهُ (**قَبِلُوْا**)مِن حَدِيثِهِم (**مَا صَرَّحَا**) بألفِ الإطلاقِ،(**تِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ**)،ك: سَمِعْتُ، وَحَدَّثَنَا[4].

لأنَّ التَّدْلِيْسَ لَيْسَ كَذِباً ، وإنَّما هُوَ تَحسينٌ لِظاهرِ الإسنادِ ، وَضَرْبٌ مِنَ الإيهامِ بِلَفْظٍ مُحتملٍ ، فإذا صَرَّحَ بوصْلِهِ ، قُبِلَ [5] .

(**وَصُحِّحَا**) بِبِنَائِهِ لِلمَفْعُولِ – أي : هَذَا القولُ ، ومِمَّنْ صَحَّحَهُ : الخطيبُ [6] ، وابنُ الصَّلاحِ [7] ، لَكِنَّهُ لَمْ يعزُه للأكثرينَ ، فعزوهُ لَهُم مِن زيادةِ النَّاظِمِ ، وَحَكاهُ عَنْ شيخِهِ أبي سعيدٍ العَلاَئِيِّ [8] .

---

(١) فتح المغيث ٢٠٢/١ .

(٢) الكفاية : (٥١٥ ت ، ٣٦١ هـ) .

(٣) حكاه أبو سعيد العلائي في جامع التحصيل : ٩٨ .

(٤) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٩٠ .
قلنا: الذي صححه المصنف هو الصّحيح؛لأن التّدليس ليس كذباً،وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد ، وضربٌ من الإيهام بلفظٍ محتمل ، فإذا صرح قبلوه ، واحتجوا به ورد ما أتى فيه باللفظ المحتمل ، وممن صححه ابن سعد ، والخطيب ، وابن عبد البر ، وابن الصّلاح ، والعلائي ، وابن حجر ، والسخاوي وهو قول الجماهير ، انظر : الرسالة ٣٨٠ (١٠٣٥) ، وطبقات ابن سعد ٣١٣/٧،والكفاية : (٥١٥ت،٣٦١ هـ)، والتمهيد ١٣/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٩٠ ، وجامع التحصيل ١١٢ ، وفتح المغيث ١٧٥/١ .

(٥) قال الإمام الشافعي في الرسالة (١٠١١ – ١١٣٥) : « وأقبل الحديث : حدّثني فلان عن فلان ، إذا لم يكن مدلساً ... ، ومن عرفناه دلّس مرّةً فقد أبان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بالكذب فنردّ بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق ، فقلنا : لا نقبل من مدلسٍ حديثاً،حتى يقول فيه:حدثني،أو سمعت ».(ونقله عنه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " ٤٢/١).

(٦) الكفاية : (٥١٥ ت ، ٣٦١ هـ) .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٧ .

(٨) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٣١٠/١ : « وممن حكاه عن جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول شيخنا أبو سعيد العلائي في كتاب المراسيل ، وهو قول الشّافعيّ ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وغيرهم » . انظر : جامع مع التحصيل : ٩٨ .

(**وفي**) كُتُبِ (**الصَّحِيحِ**) لكُلٍّ مِنَ البُخاريِّ ، وَمُسْلِمٍ وغيرِهمَا (**عِدَّةٌ**) مِنَ الرُّواةِ المُدلِّسينَ،خُرِّجَ فِيْهَا مَا صَرَّحوا فِيهِ بالتَّحديثِ، (**كـ**: « **الأعْمَشِ** » **وكـ**: « **هُشَيْمٍ** ») – بالتَّصْغِيرِ – ابنِ بَشِيْرٍ – بالتَّكبيرِ – (**بَعْدَهُ**) **أي** : بَعْدَ الأعمشِ ، وَقَدْ أخذَ عَنْهُ [1] .

(**وفَتِّشِ**) أي: الصِّحاحَ تَجدْ فِيْهَا التَّخريجَ لِكثيرٍ مِمَّا صَرَّحوا فِيهِ بالتَّحْدِيثِ[2]، بَلْ قَدْ يَقعُ فِيْهَا التَّخريجُ مِن مُعنعنِهم ، لكنَّه مَحْمُوْلٌ – كَمَا قَالَهُ ابنُ الصَّلاحِ وغيرُهُ – عَلَى ثُبوتِ السَّمَاعِ عِنْدَهم فِيهِ مِن جهةٍ أُخرى ، إذا كَانَ فِي أحاديثِ الأصولِ ، لا المُتابعاتِ[3].

١٥٧. **وَذَمَّهُ (شُعْبَةُ) ذُو الرُّسُوْخِ وَدُوْنَهُ التَّدْلِيْسُ لِلشُّيُوْخِ**

١٥٨. **أنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لا يُعْرَفُ بِهِ ، وَذَا بِمقْصِدٍ يَخْتَلِفُ**

١٥٩. **فَشَرُّهُ للضَّعْفِ وَاسْتِصْغَارا وَكـ(الخَطِيْبِ) يُوْهِمُ اسْتِكْثَارَا**

١٦٠. **و (الشَّافِعِيْ) أثْبَتَهُ بِمَرَّةِ قُلْتُ : وَشَرُّهَا أخُو التَّسْوِيَةِ**

(**وَذَمَّهُ**) ، التَّدْلِيْسَ بأقسامِه نَصّاً فِيْمَا مَرَّ ، واقتضاءً فِيْمَا يَأْتِيَ ، (**شُعْبَةُ**) ابنُ الحجَّاجِ (**ذُو الرُّسُوْخِ**) في الحِفْظِ والإتقانِ .

فروى الشَّافِعيُّ عَنْهُ [4] أَنَّهُ قَالَ : التَّدليسُ أخو الكذبِ [5] ، وَقَالَ : لأنْ أزني

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣١١/١ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٣١١/١ .

(٣) فتح المغيث ٢٠٥/١ .

قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة٣١١/١: «وقوله:وفتّش أي : وفتش في الصّحيح تجد جماعةً منهم،كقتادة والسفيانين،وعبد الرزاق،والوليد بن مسلم ، وغيرهم . وقال النّوويّ : إنّ مَا في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بـ: عن،محمولٌ عَلَى ثبوت سماعه من جهة أخرى.وَقَالَ الحافظ أبو محمّد عَبْد الكريم الحليي في كِتَاب"القدح المعلّى":قَالَ أكثر العُلَمَاء:إن الّتي في الصّحيحين منزّلة منزلة السّماع». انظر: التقريب: ٦٥، والنكت لابن حجر٦٣٥/٢-٦٣٦ ، والنكت الوفية : ١٤٢/ أ .

(٤) « عنه » : سقطت من (ص) .

(٥) أخرجه ابن عدي في تقدمة الكامل ١٠٧/١ ، والبيهقي في مناقب الشّافعيّ ٣٥/٢ ، والخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٠٨ ت ، ٣٥٥ هـ) .

أحبُّ إليَّ من أنْ أُدلِّسَ [1] .

ولَمْ يَنْفرِدْ شُعْبَةُ بذمِّه،بَلْ شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ[2]، إلاّ أنَّه مَعَ تَقَدُّمِه زَادَ بالمُبالغَةِ فِيهِ[3].

(**وَدُوْنَهُ**) **أي:** دُوْنَ القسمِ الأوَّلِ مِن أقسامِ التَّدليس ، وَهُوَ ثاني أَقْسَامِهِ : (**التدليسُ للشيوخِ**) ، وَهُوَ :

(**أَنْ يَصِفَ**) المُدلِّسُ (**الشيخَ**) الذي سَمِعَ ذَلِكَ الحَدِيْثَ مِنْهُ (**بِمَا لا يُعْرفُ**) **أي** يَشتَهِرُ (**بِهِ**) مِن اسمٍ ، أَوْ كُنْيَةٍ ، أَوْ لَقبٍ ، أَوْ نسبةٍ إلى قَبيلةٍ ، أَوْ بلدةٍ ، أَوْ صَنْعةٍ ، أَوْ نحوِها ، كي يُوعِّرَ مَعْرِفَةَ الطَّريقِ عَلَى السَّامِعِ مِنْهُ [4] .

فـ« أَنْ » بمدخولِهما خبرُ مُبتدإٍ مَحْذُوْفٍ، كَمَا تَقَرَّرَ، أَوْ بيانٌ لِما قَبْلَها.

وَمِثَالُهُ : قولُ أبي بكرِ بنِ مجاهدٍ المُقْرِئِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أبي عَبْدِ اللهِ . يُرِيْدُ بِهِ الحافظَ عبدَ اللهِ بنَ أبي داودَ السِّجِسْتَانِيَّ .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « وَفيهِ تَضْييعٌ للمَرْوِيِّ عَنْهُ » [5] .

قَالَ النَّاظِمُ: وللمَرْوِيِّ أَيْضاً ، بأنْ لا يتنبَّهَ لَهُ ، فَيَصِيرُ بَعْضُ رواتِهِ [6] مَجْهُوْلاً[7].

(**وَذَا**) الفِعلُ (**بِمَقْصِدٍ**) –بكسر المُهْمَلَة– أي : باختلافِ مَقْصِدِ حاملٍ لفاعِلِه ، عَلَيْهِ (**يَخْتَلِفُ**) حَالُه في الكَراهَةِ .

(**فَشَرُّهُ**) مَا كَانَ الوصْفُ بِمَا ذَكَرَ،إما (**لِلضَّعْفِ**) فِي المرويِّ عَنْهُ ، لِتَضَمُّنِهِ الخيانةَ، والغِشَّ . وحُكْمُ مَنْ عُرِفَ بِهِ : أَنْ لا يقبلَ خبرُهُ . كَمَا نَقَلَهُ النَّاظِمُ عَنْ ابنِ الصَّبَّاغِ[8].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/١٧٣ ، وابن عدي في تقدمة الكامل ١/١٠٧ ، والخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٠٨ ت ، ٣٥٥ هـ) .

(٢) انظر: فتح المغيث ١/٢٠٨ فقد نقل الإمام السخاوي جملة من أقوال العلماء في ذم التّدليس.

(٣) انظر : محاسن الاصطلاح : ١٧٠ ، والنكت الوفية : ١٤٢/ أ .

(٤) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٦ ، والنكت الوفية : ١٤٣/ ب ، ونكت الزّركشيّ ٢/٧٦ .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٩٠ ، وانظر : نكت الزّركشيّ ٢/٨ .

(٦) في (ق) : « راويه » .

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ١/٣١٣ .

(٨) المصدر السابق ١/٣١٤ .

وَذلكَ حَرامٌ هُنا، وَفيمَا مَرَّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ المرويُّ عَنْهُ ثِقَةً عِنْدَ المُدَلِّسِ [1].

(وَ) إمّا (**اسْتِصْغَارا**) لِلمَرويِّ عَنْهُ سِنّاً ، أَوْ تكبُّراً ، بأَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ مِنَ المُدلِّسِ، أَوْ أَكْبَرَ ، لكنْ بيَسيرٍ ، أَوْ بكثيرٍ لَكِنْ تأخَّرتْ وَفاتُهُ حَتَّى شارَكَهُ في الأخذِ عَنْهُ مَنْ هُوَ دونَهُ، وَمَعْلومٌ أنَّ مَن اسْتَصغرَ غَيرَهُ ، استكبرَ عَلَيْهِ . فَلو قَالَ بدلَ استصغاراً: استكباراً[2] - أي من المدلِّسِ - كَانَ في البيتِ جنَاسٌ خَطِّيٌّ ، مَعَ حُصولِ الغَرضِ .

(وَ) إمّا لِكَونِهِ ، (**كَالْخَطيبِ**) **أي** : كَفِعْلِهِ ، (**يُوْهِمُ**) الفاعلَ بِذلِكَ (**اسْتِكْثارا**) مِنَ الشيوخِ ، بِأنْ يروِيَ عَنْ شَيخٍ واحدٍ فِي مَواضِعَ ، فَيَصِفَهُ في مَوضِعٍ بصفةٍ ، وَفِي آخرَ بأخرى [3] ، يُوهِمُ أنَّه غيرُهُ ، كَمَا كَانَ الخطيبُ يَفْعَلُ ذَلِكَ [4] .

(**والشَّافِعيْ**) - بالإسكان للوزن ، أَوْ لِنيةِ الوقْفِ - (**أَثْبَتَهُ**) ، يعني : تَدْلِيْسَ الإسْنادِ (**بِمَرَّةٍ**) واحدةٍ صَدَرَتْ مِن فَاعِلِهِ ، حَيْثُ قَالَ :

« مَن عُرِفَ بالتَّدْلِيْسِ مَرَّةً ، لا يُقبلُ مِنْهُ مَا يقبلُ مِن أَهْلِ النَّصيحةِ في الصِّدقِ ، حَتَّى يَقُولَ : حَدَّثَنِي ، أَوْ سَمِعْتُ » [5] .

---

(١) كما فعل عطية العوفي حيث روى عن الكلبي - وهو ضعيف - كناه أبا سعيد ، وهو مشهور - بأبي النضر ، يوهم أنه يروي عن أبي سعيد الخدري ﷺ ، انظر : الكفاية : (٥٢١ ت ، ٣٦٦ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٤٩٩ .

(٢) في (ق) : « واستكباراً » .

(٣) في (ق) : « بصفة أخرى » .

(٤) قال ابن الصّلاح : « والخطيب البغدادي يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري ، وعن عبيد بن أبي الفتح الفارسي ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصّيرفيّ ، والجميع شخص واحد من مشايخه ، وكذلك يروي عن الحسن بن محمّد الخلال، وعن الحسن بن أبي طالب، وعن أبي محمّد الخلال ، والجميع عبارة عن واحد ، ويروي أيضاً عن أبي القاسم التنوخي ، وعن عليّ بن المحسن ، وعن القاضي أبي القاسم عليّ بن المحسن ، وعن القاضي أبي القاسم عليّ بن المحسن التنوخي ، وعن عليّ بن أبي عليّ المعدل ، والجميع شخص واحد وله من ذلك كثير » . معرفة أنواع علم الحديث : ٥٠٠ .
وقال السيوطي : « وتبع الخطيب في ذلك المحدّثون خصوصاً المتأخرين وآخرهم أبو الفضل ابن حجر ، نعم لم أر العراقي في أماليه يصنع شيئاً من ذلك » . تدريب الرّاوي ٢/٢٧١ .

(٥) قال ابن الصّلاح : « الحكم بأنّه لا يقبل من المدلّس حتّى يُبيّن ، قد أجراه الشّافعيّ ﷺ فيمن عرفناه دلس مرة » . معرفة أنواع علم الحديث : ١٩٠ .=

وَذَلكَ لأَنَّهُ بثبوت تدليسه مرَّةً ، صَارَ ذَلِكَ ظَاهرَ حَالِهِ في مُعَنْعَنَاتِـهِ ، كَمَـا أَنَّـه بثبوت اللِّقاءِ ، مَرّةً ، صَارَ ظاهِرَ حَالِهِ السَّمَاعُ .

القِسْمُ الثَّالِثُ:تَدْلِيْسُ التّسويةِ المُعبَّرُ عَنْهُ عِنْدَ القُدماءِ بـ« التَّجويدِ »[1]،حَيْثُ قَالوا: « جَوَّدَ فُلاَنٌ » يُريدونَ ذَكَرَ مَنْ فِيهِ مِنَ الأجوادِ ، وحَذَفَ الأدنياءِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بقولِهِ:

(**قلتُ : وشَرُّها**)[2] أي : أقسامُ التدليسِ ، (**أَخُو**) أي : صاحبُ (**التَّسْـوِيَةِ**) ، كأنْ يَرْوِيَ حَدِيثاً عَنْ ضَعِيْفٍ ، بَيْن ثِقَتين ، لَقِيَ أحدُهُمَا الآخَرَ ، فيُسْـقِطَ الضَّعِيـفَ ، ويَرْوِي الحَدِيْثَ عَنْ شَيْخِهِ الثِّقَةِ[3] الثَّاني بلفظٍ مُحتملٍ ؛ فَيستوي الإسنادُ كلُّه ثِقاتٌ[4].

وإنَّما كَانَ هَذَا شرَّ الأقْسَامِ؛لأنَّ الثِّقةَ الأَوَّلَ،قَدْ لاَ يَكُونُ مَعْرُوفاً بالتَّدْلِيْسِ ، وَيَجدُهُ الواقفُ عَلَى السَّنَدِ بَعْدَ التَّسويةِ قَدْ رَواهُ عَنْ ثِقَةٍ آخرَ،فيحكمُ لَهُ بالصِّحَّةِ،وَفيهِ غرورٌ شديدٌ.

وخرجَ باللِّقاءِ : الإرسالُ .

وهذا الذي جَعَلَهُ قِسْماً ثالثاً ، جعلَهُ شيخُنا نَوعاً مِنَ الأَوَّلِ[5] .

فَالتَّدْلِيْسُ قِسْمان : تَدليسُ الإسنادِ ، وتدليسُ الشيوخِ ، وعليـهما اقتصـرَ ابـنُ الصَّلاحِ[6] ، والنَّوَوِيُّ[7] .

=قال الحافظ العراقي : « وممن حكاه عن الشّافعيّ البيهقيّ في المدخل » . شـرح التبصـرة والتذكـرة ٣١٥/١ ، والرسالة ٣٧٩ فقرة (١٠٣٣) ، وجامع التحصيل : ٩٩ .

قلنا : لكن غير الشّافعيّ من أهل العلم اغتفر التّدليس النادر مع الرّواية الواسعة ، قال ابن رجب في شـرح العلل ٥٨٢/٢-٥٨٣: « ولم يعتبر الشّافعيّ أن يتكرر التّدليس من الرّاوي ، ولا أن يغلب على حديثـه ، بل اعتبر ثبوت تدليسه ، ولو بمرّة واحدة ، واعتبر غيره من أهل الحديث أن يغلب التّدليس على حديـث الرجل » .

(١) انظر : فتح المغيث ٢١٤/١ .

(٢) في (م) : « وشرطها » .

(٣) بعد هذا في (ص) : « عن الثّقة » .

(٤) انظر : فتح المغيث ٢١٤/١ .

(٥) النكت لابن حجر ٦١٦/٢ .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ١٨٤ .

(٧) التقريب : ٦٣ .

وفي الحقيقةِ هَذَا الأخيرُ داخلٌ في المُنْقَطِعِ عَلَى قولٍ فِيهِ ، لكنْ شرطُهُ [1] أنْ يكـــونَ الساقطُ ضَعِيْفاً ، كَمَا تَقَرَّرَ .

نَعَمْ ، بَعْضُهم لَمْ يُقيِّدْهُ بالضَّعِيفِ ، بَلْ سوَّى بَيْنَهُ وبينَ الثِّقَةِ [2] .

الشَّاذُّ [3]

١٦١. وَذُو الشُّذُوذِ : مَا يُخَالِفُ الثِّقَـهْ فِيـــهِ المَـــلاَ فَالشَّـــافِعِيُّ حقَّقَـــهْ

١٦٢. والحَاكِمُ[4] الخِلاَفَ فِيهِ ما اشْتَرَطْ وَلِلْخَلِيلِيْ مُفْرَدُ الـــرَّاوي فَقَـــطْ

(وَذُو الشُّذُوذِ) أي : والشَّاذُّ في الحَدِيْثِ اصْطلاحاً :

(مَا يُخَالِفُ) الرَّاوي (الثِّقَهْ فِيهِ) بزيادةٍ ، أَوْ نَقْصٍ في السَّنَدِ ، أَوْ المَتْنِ

(المَلاَ) بالإسكانِ للوزنِ أَوْ لنية الوقف – أي : الجماعةُ الثِّقـــاتُ فِيْمَـــا رَوَوْهُ ، وتَعَذَّرَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا [5] .

---

(١) في (ق) : « بشرط » .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣١٦/١ .

(٣) انظر في الشاذ :

معرفة علوم الحديث : ١١٩ ، وجامع الأصول ١٧٧/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ١٩٢ ، والإرشاد ٢١٣/١ ، والتقريب:٦٧ ، والاقتراح : ١٩٧ ، والمنهل الروي : ٥٠ ، والخلاصة: ٦٩ ، والموقظة: ٤٢ ، ونظم الفرائد : ٣٦١ ، واختصار علوم الحديث: ٥٦ ، ونكت الزّركشـــيّ ١٣٣/٢ – ١٥٤ ، والشـــذا الفياح ١٨٠/١ – ١٨٤ ، والمقنع ١٦٥/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٢٠/١ ، ونزهة النظـــر : ٩٧ ، ونكت ابن حجر ٦٥٢/٢ – ٦٧٣ ، والمختصر : ١٢٤ ، وفتح المغيث ١٨٥/١ ، وألفيـــة الســـيوطي : ٣٩ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٧٧ ، وتوضيح الأفكار ٣٧٧/١ ، وظفر الأمـــاني : ٣٥٦ ، وقواعد التحديث : ١٣٠ ، وتوجيه النظر ٤٣٤/١ .

(٤) قال البقاعي في النكت الوفية(١٤٥/ب): «قال شيخنا: أسقط من قول الحاكم قيداً لابدّ منه،وهو أنه قال: وينقدح في نفس الناقد أنه غلطٌ ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغـــاير المعلل فظاهره أنه لا يغايره إلا من هذه الجهة،وهي كونه لم يطّلع على علته،وأما الرد فهما مشتركان فيـــه، ويوضحه قوله،والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدساً ».

(٥) انظر : معرفة علوم الحديث : ١١٩ ، والكفاية : (٢٢٣ ت ، ١٤١ هـ) بسنديهما إلى الإمام الشّـلفعيّ . وأما الخليلي فقد أشرك في هذا التعريف جماعة مع الإمام الشّافعيّ ، فقال : « وأما الشاذ فقد قال الشّـلفعيّ وجماعة من أهل الحجاز » . وانظر : الإرشاد ١٧٦/١ .

(**فالشَّافِعيُّ**) بهذا التعريفِ (**حَقَّقَهُ**) ؛ لأنَّ العَددَ أولى بالحِفْظِ مِنَ الواحِدِ .

ويُؤخذُ مِنْهُ أنَّ مَا يُخَالِفُ الثِّقَةُ فِيهِ الوَاحِدَ الأحْفَظَ شَاذٌّ ، وَفِي كَلامِ ابنِ الصَّلاحِ ، وغيرِهِ مَا يُفهِمُهُ ، وجَرى عَلَيْهِ شَيْخُنا [1] .

مِثالُ الشُّذوذِ فِيْ السَّنَدِ : مَا رَواهُ التِّرْمِذِيُّ [2] ، وغيرُهُ [3] مِن طَرِيقِ ابن عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ ، عَنْ عَوْسَجَةَ ، عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ : « أنَّ رَجُلاً تُوُفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ، ولَمْ يَدَعْ وَارِثاً إلا مَوْلًى هُوَ أعْتَقَهُ ... الحَدِيْثَ » .

فإنَّ حَمَّادَ بنَ زيدٍ ، رَواهُ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَوْسَجَةَ ولَمْ يَذْكُرِ ابنَ عَبَّاسٍ ، لكِنْ تابعَ ابنَ عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِهِ ابنُ جريجٍ ، وغيرُهُ .

قَالَ أَبو حاتِمٍ : المحفوظُ حَدِيثُ ابن عُيَيْنَةَ [4] .

فَحمَّادٌ مَعَ كونِهِ مِن أَهْلِ العَدالةِ ، والضَّبْطِ ، رجَّحَ أَبو حَاتِمٍ رِوَايَةَ مَنْ هُم أكثرُ عَدداً مِنْهُ .

وَمِثالُهُ فِيْ المَتْنِ:زيادةُ يومِ عَرَفَةَ فِيْ حَدِيثِ: « أَيَّامُ التَّشْرِيْقِ أَيَّامُ أكْلٍ وَشُرْبٍ »[5]، فإنَّهُ من جميعِ طُرُقِهِ بدونِها ، وإنَّما جاءَ بِهَا مُوسى بنُ عُلَيٍّ [6] ابنِ رَبَاحٍ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ .

---

(١) نزهة النظر : ٩٧ .

(٢) جامع التِّرمذي (٢١٠٦) .

(٣) منهم : أخرجه الطيالسيّ (٢٧٣٨) ، وعبد الرزاق (١٦١٩١) و (١٦١٩٢) ، والحميدي (٥٢٣)وسعيد بن منصور (١٩٤) ، وأحمد ٢٢١/١ و ٣٥٨ ، وأبو داود (٢٩٠٥) ، وابن ماجه (٢٧٤١) ، وأبو يعلى (٢٣٩٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٠٣/٤ ، وفي شرح المشكل (٣٨٧٩) و (٣٨٨٠) و (٣٨٨٢) و (٣٨٨٣)، والعقيلي في الضعفاء ٤١٤/٣، والطبراني في الكبير (١٢٢٠٩) و (١٢٢١٠) و (١٢٢١١) والحاكم ٣٤٦/٤ ، و ٣٤٧ ، والبيهقي ٢٤٢/٦ ، والمزي في تهذيب الكمال ٥٠٧/٥ .

(٤) علل الحديث ٥٢/٢ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧٠) و (١٣٣٨٥) و (١٥٢٦٥) ، وأحمد ١٥٢/٤ ، والدارمي (١٧٧١)، وأبو داود (٢٤١٩) ، والترمذي (٧٧٣) ، والنسائيّ ٢٥٢/٥ ، وابن خزيمة (٢١٠٠) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٦٤) ، وفي شرح المعاني ٧١/٢ ، وابن حبان (٣٦٠٤) ، والطبراني في الكبير ١٧/(٨٠٣)،وفي الأوسط (٣٢٠٩)،والحاكم ٤٣٤/١،والبيهقي ٢٩٨/٤ ، والبغوي (١٧٩٦) .

(٦) بالتصغير،وقد شرحه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة٢١١/٣مفصلاً فراجعه مع التعليق عليه تجد فائدة.

فحَدِيثُ مُوْسَى شَاذٌّ ، لَكِنَّهُ [1] صَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ [2] ، والحاكِمُ [3] ، وَقَالَ : إنَّه عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : إنَّه « حَسَنٌ صَحِيْحٌ » [4].

لأَنَّهُ [5] زِيادةُ ثِقَةٍ غيرُ منافيةٍ .

(والحَاكِمُ الخِلافَ فِيهِ) أي : فِيْ الشّاذِّ [6] **(مَا اشْتَرَطْ)** ، بَلْ قَالَ : « هُوَ مَا انْفَرَدَ بِهِ ثِقةٌ ، وَلَيسَ لَهُ أَصْلٌ بِمُتابِعٍ لِذلِكَ الثِّقَةِ » [7] .

فقيَّدَ بالثِّقةِ دُوْنَ المُخالفةِ .

وَذَكَرَ أَنَّهُ يُغايرُ المعَلَّلَ ، بِأَنَّ المعَلَّلَ وُقِفَ عَلَى عِلَّتِهِ الدَّالةِ عَلَى جِهةِ الوَهَمِ فِيهِ ، والشَّاذُّ لَمْ يُوْقَفْ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ كَذلِكَ .

(وَلِلخَلِيلِيْ) -بالإسكان لما مَرَّ غَيْرَ مرّةٍ -، نسبةً لجدِّه الأعْلى ؛ لأَنَّهُ أَبُو يَعْلَى الخَلِيْلُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ بنِ إبْرَاهِيمَ بنِ الخَلِيْلِ القَزْوِيْنِيُّ – قولٌ ثالثٌ نَسَبَهُ إلى حُفَّاظِ الحَدِيْثِ،وهُوَ : أنَّ الشَّاذَّ (**مُفْرَدُ الرَّاوِي فَقَطْ**) ثِقَةً أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ ، خَالفَ أَوْ لَمْ يُخالفْ .

فَمَا انفردَ بِهِ الثِّقَةُ يتوقَّفُ فِيهِ ، وَلا يَحْتَجُّ بِهِ ، لَكِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَاهِداً ، وَمَا انفردَ بِهِ غَيْرُ الثِّقَةِ مَتْروكٌ [8] .

١٦٣. **وَرَدَّ مَا قَالاَ بِفَرْدِ الثِّقَةِ ... كالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الوَلاَ وَالهِبَةِ**

١٦٤. **وَقَوْلُ مُسْلِمٍ : رَوَى الزُّهْرِيُّ ... تِسْعِينَ فَرْداً كُلُّهَا قَوِيُّ**

١٦٥. **واخْتَارَ فِيْمَا لَمْ يُخَالِفْ أنَّ مَنْ ... يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فَفَرْدُهُ حَسَنْ**

---

(١) في (ق) و (ص) : « لكن » .

(٢) الإحسان (٣٦٠٤) .

(٣) المستدرك ٤٣٤/١ ، ولم يتعقبه الذهبي ، وانظر تعليقنا عَلَى شرح التبصرة ١٤٧/١ .

(٤) جامع التّرمذي ١٣٥/٢ .

(٥) في (م) : « ولعله » .

(٦) في (م) : « أي : الشاذ » .

(٧) معرفة علوم الحديث : ١١٩ .

(٨) الإرشاد ١٧٦/١ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ .

١٦٦. أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحِّحْ أَوْ بَعُدْ عَنْهُ فَمِمَّا شَذَّ فَاطْرَحْهُ وَرُدْ

(وردَّ) ابنُ الصَّلاحِ (**مَا قَالا**) أي: الحَاكِمُ والخليليُّ (**بِفَرْدِ الثِّقَةِ**) [1] المُخَرَّجِ لَهُ فِيْ كُتُبِ الصَّحِيحِ،المشترطِ فِيهِ نفيَ الشذوذِ ، فإنَّ العَدَدَ لَيْسَ بشرطٍ فِيهِ عَلَى المعتمدِ[2].

(**كـ**) حديثِ (**النَّهْيِ عَنْ بَيعِ الوَلاَ**) بالقصرِ للوزن (**وَالهِبةِ**) لَهُ ، فإنَّه لَمْ يَصِحَّ إلاَّ مِن رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بنِ دينارٍ[3] عَنِ ابنِ عُمَرَ، مَعَ أَنَّهُ فِي"الصَّحِيحينِ"[4].

(**وقولُ**) أي : وَرَدَّ أَيْضاً مَا قَالا ، بقولِ الإمامِ (**مُسْلِمٍ**) فِيْ بابِ الأَيمانِ والنُّذُورِ من " صَحيحِهِ " : (**رَوَى الزُّهْرِيُّ**) نَحْوَ (**تِسْعِينَ فَرْداً**) ، لا يُشارِكُهُ فِيْ روايتِها أحدٌ (**كُلُّها قَوِيٌّ**) إسنادُها [5] .

---

(١) في (م) : « تفرد الثّقة » خطأ .

(٢) إذ قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ١٩٣ : « أما ما حكم الشّافعيّ عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول ، وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الضابط » .

(٣) قال مسلم عقب تخريجه : « الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث » . وقال الترمذي عقب (١٢٣٦) : « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار،عن ابن عمر ».

(٤) البخاري ١٩٢/٣ (٢٥٣٥) و ١٩٢/٨ (٦٧٥٦) ، ومسلم ٢١٦/٤ (١٥٠٦) ، وأخرجه مالك (٢٢٦٩) ، والشافعي ٧٢/٢ ، والطيالسي (١٨٨٥) وعبد الرزاق (١٦١٣٨) ، والحميدي (٦٣٩) ، وسعيد بن منصور (٢٧٦) ، وابن أبي شيبة ١٢١/٦ ، وأحمد (٩/٢ و ٧٩ و ١٠٧) ، والدارمي (٢٥٧٥) و (٣١٦٠) و (٣١٦١) ، وأبو دواد (٢٩١٩) ، وابن ماجه (٢٧٤٧)، والترمذي (١٢٣٦) ، والنسائي ٣٠٦/٧ ، وابن الجارود (٩٧٨) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤٩٩٥) و (٤٩٩٦) و (٤٩٩٧) و (٤٩٩٨) و (٤٩٩٩) و (٥٠٠٠) و (٥٠٠١) و (٥٠٠٢) و (٥٠٠٣) ، وابن حبان (٤٩٥٥) و (٤٩٥٦) و (٤٩٥٧) ، والطبراني في الكبير (١٣٦٢٥) و (١٣٦٢٦) ، وفي الأوسط (٧٩٣٧) ، والبيهقي ٢٩٢/١٠ ، والبغوي (٢٢٢٥) و (٢٢٢٦) .

(٥) صحيح مسلم ٨٢/٥ عقب (١٦٤٧) ، وقال البقاعي في النكت الوفية : ١٤٨/ ب : « يتبادر منه قبول نفس المتون ، فلا يقال يحتمل أن يراد جودة الأسانيد من الزهري إلى النبي ﷺ ، بل الظاهر إرادة الجودة في جميع السند من مسلم إلى آخره » .

(وَ) بَعْدَ ردِّه مَا قَالاَهُ (**اخْتَارَ**) مِمَّا اسْتَخْرَجَهُ مِن كَلامِ الأئِمَّـــةِ ، (**فِيْمَـــا لَـــمْ يُخَالِفْ**) فِيهِ الثِّقَةُ غيرَهُ ، وإنَّما أتى بِشيءٍ انفردَ بِهِ ، (**أنَّ مَنْ يقرُبُ مِنْ ضَبْـــطٍ**) تـــامٍّ (**فَفَرْدُهُ حَسَنْ**) [1] .

كَحَديثِ إسرائيلَ، عَنْ يُوسُفَ بنِ أبي بُرْدَةَ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ عائِشةَ قَالتْ : « كَـــانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلاَءِ [2] ، قَالَ : غُفْرَانَكَ » [3] .

فَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ: « حَسَنٌ غَرِيْبٌ، لا نعْرِفُهُ إلاّ مِن حَدِيثِ إســـرائيلَ، عَـــنْ يُوسُفَ ، عَنْ أبي بُرْدَةَ » [4] .

(**أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ**) التَّامَّ (**فَصَحِّحْ**) أنتَ فَرْدَهُ ، كحديثِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الـــولاءِ وَهِبَتِهِ، (**أَوْ بَعُدْ عَنْهُ**) بأَنْ قلَّ ضَبْطُهُ ، (**فمِمَّا شذّ**) أي : ففرْدُهُ من الشاذِّ (**فَاطْرَحْـــهُ وَرُدْ**) .

فالشّاذُّ المردودُ كَمَا قَالَهُ ابنُ الصَّلاحِ قِسْمان :

أَحَدُهُما : الحَدِيْثُ الفردُ المُخالِفُ ، وَهُوَ مَا عَرَّفَهُ الشَّافِعيُّ .

وَثَانِيهُمَا : الفردُ الذي لَيْسَ فِيْ راويهِ مِنَ الثِّقَةِ والضَّبْطِ مَا يَقعُ جَابراً لِما يُوجِبُـــهُ التفرُّدُ ، والشُّذُوذُ مِنَ النَّكارةِ والضَّعْفِ [5] .

وقوله : « **ورُدْ** » تأكيدٌ وتكملةٌ .

---

(١) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ١٩٦ وتعليقنا عليه .

(٢) في (م) : « الخلاء » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة : ٧ ، وأحمد ١٥٥/٦ ، والدارمي (٦٨٦) والبخاري في الأدب المفـود (٦٩٣) ، وأبو داود (٣٠) ، والترمذي (٧) ، وابن ماجه (٣٠٠) ، والنّسائيّ في الكبرى (٩٩٠٧) وفي عمل اليوم والليلة (٧٩) ، وابن خزيمة (٩٠) ، وابن الجارود (٤٢) ، وابن حبـــان (١٤٤١) ، والحـــاكم ١٥٨/١ ، والبيهقي ٩٧/١ ، والبغوي (١٨٨) ، والمزي في تهذيب الكمال ١٨٩/٨. ووقع في رواية ابـــن أبي شيبة : « يوسف بن أبي برزة » .

(٤) الجامع الكبير ٥٧/١ .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ١٩٨ .

الْمُنْكَرُ [1]

١٦٧. وَالْمُنكَرُ:الفَرْدُ كَذَا الـــبَرْدِيجِي[2] أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِـــي التَّخْرِيْـــجِ

١٦٨. إِجْرَاءُ تَفْصِيْلٍ لَدَى الشُّذُوْذِ مَـــرْ فَهْوَ بِمَعْنَاهُ [3] كَذَا الشَّـــيْخُ ذَكَـــرْ

١٦٩. نَحْوَ «كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ» الخَـــبَرْ وَمَالِكٍ[4] سَمَّى ابْنَ عُثْمَانَ: عُمَـــرْ

---

(١) « قد نوزع في إفراده بنوعٍ ، وكلامهم يقتضي أنه : الحديث الذي انفرد به الراوي مخالفاً لِمَا رواهُ مَنْ هو أولى منه بالحفظ والإتقان ، أو انفرد به من غير مخالفة لِمَا رواه أحد ، لكن هذا التفرد نازل عـــن درجـــة الحافظ الضابط.يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذّ فلم يحتج لإفراده ». نكت الزركشي ١٥٥/٢.
وللدكتور حمزة المليباري في كتابه " نظرات جديدة في علوم الحديث " : ٣١ ، رأي آخـــر في المنكـــر ، فقال : « وكذلك مصطلح « المنكر » ، فإنه عند المتأخرين ما رواه الضعيف مخالفاً للثقـــات، غـــير أن المتقدمين لم يتقيّدوا بذلك، وإنما عندهم كل حديث لم يعرف عن مصدره : ثقة كان راويه أم ضعيفـــاً ، خالف غيره أم تفرد . وهناك في كتب العلل والضعفاء أمثلة كثيرة توضح ذلك ، وقد ذكرت بعضـــها في كتابي " الحديث المعلول : قواعد وضوابط " :٦٦-٧٧ . فالمنكر في لغة المتقدمين أعمّ منه عند المتـأخرين ، وهو أقرب إلى معناه اللغوي ، فإن المنكر لغة : نَكِرَ الأمرَ نكيراً وأنكره إنكاراً ونُكْراً ، معناه : جهلـــه . وجاء إطلاقه على هذا المعنى في مواضع من القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ **وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوْسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُوْنَ** ﴾ (يوسف: ٥٨) ، وقوله تعالى : ﴿ **يَعْرِفُوْنَ نِعْمَةَ اللهِ ثُمَّ يُنْكِرُوْنَـــهَا** ﴾ (النحل: ٨٣). وعلى هذا فإن المتأخرين خالفوا المتقدمين في مصطلح « المنكر » بتضييق ما وسعوا فيه ».
وانظر في المنكر :
الإرشاد ٢١٩/١ ، والتقريب: ٦٩ ، والاقتراح: ١٩٨ ، والمنهل الروي: ٥١ ، والخلاصة: ٧٠ والموقظـــة: ٤٢ ، واختصار علوم الحديث: ٥٨ ، والمقنع ١/ ١٧٩ ، وشرح التبصرة والتذكـــرة ٣٢٩/١ ، ونزهـــة النظر: ٩٨ ، والمختصر: ١٢٥، وفتح المغيث ١٩٠/١ ، وألفية السيوطي: ٣٩ ، وشرح السيوطي علـــى ألفية العراقي: ١٧٩ ، وفتح الباقي ١٩٧/١ ، وتوضيح الأفكار ٣/٢ ، وظفر الأماني : ٣٥٦ ، وقواعـــد التحديث : ١٣١ ، والحديث المعلول قواعد وضوابط : ٦٦-٧٧ .

(٢) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٤٩/ أ : « ما أطلقه البرديجي موجودٌ في كلام أحمد ؛ فإنه يصف بعـــض ما تفرّد به بعض الثقات بالمنكر ، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أنّ لهم مناكير ، لكن يعلـــم مـــن استقراء كلامه أنه لابدّ مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة ولا يقوم عليها دليلٌ » .

(٣) قارن بالنكت الوفية (١٤٩/ب) .

(٤) قال البقاعي في النكت الوفية:١٤٩/ ب: «قوله:ومالك عطفٌ على كلوا البلح أي:نحو كلوا ، ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عمر،وهو على حذف مضاف أي ونحو تسمية مالك فكأنه قيل ما سمى قال: سمى ابن عثمان،أو يكون التقدير ونحو مالك في أن سمى ، فالحاصل أن مراده نحو هذا الحديث، ونحو هذا السند».

١٧٠. **قُلْتُ: فَمَاذَا ؟ بَلْ حَدِيْثُ «نَزْعِهْ خَاتَمَهُ عِنْدَ الخَلاَ وَوَضْعِهْ »**

(**وَالْمُنْكَرُ**) الحَدِيْثُ (**الفَرْدُ**) ، وَهُوَ : الذي لا يُعرفُ متنُهُ مِن غيرِ جهةِ راويهِ ، (**كَذَا**) الحافِظُ أَبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ هارونَ (**البَرْدِيْجِيْ**) أَطلقَ [١] .

(**والصوابُ فِيْ التخريجِ**) ، يعني : فِيْ المرويِّ كَذلِكَ (**إجْراءُ تَفْصِيلٍ لَدَى**) **أي** : عِنْدَ (**الشذوذِ مَرْ**) حَتَّى إنَّهُ ينقسمُ قسمينِ ، كالشاذِّ [٢] .

(**فَهْوَ بمعناهُ ، كَذَا الشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ (**ذكرْ**) ، فلم يُميِّزْ بَيْنَهُمَا . والمعتمَدُ أَنَّهما متميِّزان ، كَمَا جَرى عَلَيْهِ شَيْخُنا [٣] .

فالشَّاذُّ:مَا خالفَ فِيهِ الثِّقَةُ مَنْ هُوَ أوثقُ مِنْهُ ، أَوْ تفرَّدَ بِهِ قليلُ الضَّبْطِ، كَمَا مَرَّ[٤].

والمُنكرُ : مَا خالفَ فِيهِ المستورُ ، أَوْ الضعيفُ الذي يَنْجَبِرُ بمتابعةِ مِثْلِهِ ، أَوْ تفرَّدَ بِهِ الضَّعِيفُ الذي لا [٥] يَنْجَبِرُ بذَلِكَ .

فَعُلِمَ أَنَّهما مُتميِّزانِ ، وأَنَّ كلاً مِنْهُمَا [٦] قسمانِ .

والمقابلُ للشاذِّ : المحفوظُ ، وللمنكرِ : المعروفُ [٧] .

وبهذا عُلِمَ تفسيرُ المحفوظِ ، والمعروفِ ، وَقَدْ أهملَهُما النَّاظِمُ تَبَعاً لابنِ الصَّلاحِ ، واللائقُ ذِكْرُهُما ، كَمَا ذكرَ مَعَ المُتَّصِلِ مَا يقابلُهُ من المرسلِ ، والمنقطعِ ، والمعضَلِ .

---

(١) روى الحافظ ابن الصّلاح هذا القول عن الحافظ أبي بكر البرديجيّ بلاغاً فقال: بلغنا عن أبي بكر البرديجيّ. معرفة أنواع علم الحديث: ١٩٩. وانظر: نكت الزّركشيّ ٢/١٥٦-١٥٧ .

(٢) انظر:معرفة أنواع علم الحديث:٢٠٠، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٣٣٠ ، والنكت لابن حجر٢/٦٧٤.

(٣) نزهة النظر : ٩٨ .

وقال ابن الوزير – متعقباً على ابن الصّلاح في تسويته بينهما –: « كان يليق أن لا يجعل نوعاً وحده » .

قلنا : بما أنهما متماثلان عند ابن الصّلاح ومن تبعه ، كان الأولى دمجهما في مكان واحد ، كما فعل الطيبي . انظر: الخلاصة ٦٩ ، وتنقيح الأنظار ٢/٥ (مع توضيح الأفكار) ، ونزهة النظر ٩٩ .

(٤) انظر: نزهة النظر : ٩٩ ، والنكت على كتاب ابن الصّلاح ٢/٦٧٤-٦٧٥ .

(٥) في (م) : (لم) .

(٦) في (ق) : « وأنهما » .

(٧) انظر : نزهة النظر : ٩٨ .

ولكلٍّ من قِسْمَي المنكرِ هُوَ بمعنى الشاذِّ أمثلةٌ :

فمثالُ الثَّاني مِنْهُمَا: (نَحْوُ « **كُلُوا البَلَحَ بِالتَّمْرِ** » ، **الخَبَر**) [1] وتمامُه : « فإنَّ ابْنَ آدَمَ إذَا أكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ، وَقَالَ : عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أكَلَ الْجَدَيْدَ بالخَلَقِ ! [2] »[3].

فهذا الحَدِيْثُ مُنْكَرٌ ، كَمَا قَالَهُ النَّسائيُّ [4]، وابنُ الصَّلاح [5]، وغيرُهما ، فإنَّ راويه أبا زُكَيْرٍ وَهُوَ يَحْيَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ البَصْرِيُّ ، عَنْ هِشامِ بنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ عائِشَةَ تفرَّدَ بِهِ ، وأخرجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي المتَابَعاتِ [6] ، غَيْرَ أنَّهُ لَمْ يبلُغْ رُتْبَةَ مَن يُحتملُ تفرُّدُهُ .

ولأنَّ مَعناهُ رَكِيكٌ لا ينطبقُ عَلَى مَحاسنِ الشَّريعةِ ؛ لأنَّ الشَّيطانَ لا يَغْضَبُ من مجرَّدِ حياةِ ابنِ آدمَ ، بَلْ حياتُهُ مسلماً مطيعاً للهِ تَعَالَى .

ومثالُ الأوَّل: نَحْوُ (**مَالِكٍ**) حَيْثُ (**سَمَّى ابنَ عُثْمانَ**) المعروفَ عِنْدَ غيرِه ، بعَمْرٍو —بفتح العين— (**عُمَرْ**) بضمها —فِي روايتِهِ—[7]حديثَ: « لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلاَ الْكَافِرُ

---

(١) في (ص) : « الخبز » .

(٢) المثبت من النسخ وفي (م) : « مع الخلق » .

(٣) موضوع ، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٣ / ٢٦ ، وأقره السيوطي في اللآلئ ٢/٢٤٣ .
أخرجه ابن ماجه (٣٣٣٠) ، والنسائي في الكبرى (٦٧٢٤) ، وأبو يعلى (٤٣٩٩) ، والعقيلي في الضعفاء ٤ / ٤٢٧ ، وابن حبان في المجروحين ٣ / ١٢٠ ، وابن عدي في الكامل ٧ / ٢٦٩٨ ، والحاكم في المستدرك ٤ / ٢١ ، وفي المعرفة : ١٠٠ — ١٠١ ، والخطيب في تاريخه ٥ / ٣٥٣ ، قال أبو حاتم والذهبي : « منكر » ، وكذلك استنكره العقيلي وابن عدي، وقال ابن حبان: « وهذا الكلام لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ » وساقه ابن الجوزي في الموضوعات ٣ / ٢٥ — ٢٦ ، والسيوطي في اللآلىء المصنوعة ٢/٢٤٣ — ٢٤٤، وذكر أن البلية فيه من أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس المدني .

(٤) لم نجد كلام النّسائيّ في المطبوع من السّنن الكبرى ، وهو في تحفة الأشراف ١٢/٢٢٤ (١٧٣٣٤) .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٠٢ — ٢٠٣ .

(٦) انظر : معرفة أنواع علم الحديث: ٢٠٣ ، والمقنع ١/١٨٦ ، ومحاسن الاصطلاح: ١٨١ ، والتقييد والإيضاح : ١٠٩ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ٤٢٨ .

(٧) في (ص) : « رواية » .

الْمُسْلِمَ »[1] عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ ، عَنْ عُمَرَ بنِ عُثْمانَ، عَنْ أسامةَ بنِ زيدٍ.

---

(١) الموطّأ (١٤٧٥) « رواية الليثي » . وقد أخرجه عن مالك أبو مصعب الزهري (٣٠٦١) ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي عند الجوهري (٢١٠) ، والمزي في تهذيب الكمال ٤٤٤/٥ ، وعبد الله بن وهب عند الجوهري (٢١٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٦٥/٣ ، ومحمد بن الحسن (٧٢٨) ، ومصعب بن عبد الله بن الزبير عند ابن عبد البرّ في التمهيد ١٦٢/٩ ، وقد رواه عن الزهري غير مالك جماعة منهم :

١. سفيان بن عيينة عند الحميدي (٥٤١) ، وأحمد ٢٠٠/٥ ، والدارمي (٣٠٠٥) ، ومسلم ٥٩/٥ (١٦١٤) ، وأبو داود (٢٩٠٩) ، وابن ماجه (٢٧٢٩) ، والترمذي (٢١٠٧) ، والنسائي في الكبرى (٦٣٧٦) ، وابن الجارود (٩٥٤) ، والطبراني (٤١٢) ، والبيهقي ٢١٨/٦ ، والمزي في تهذيب الكمال ٤٤٣/٥ – ٤٤٤ .

٢. ومحمد ابن أبي حفصة عند أحمد ٢٠١/٥ ، والبخاري ٣٨٧/٥ حديث (٤٢٨٢) ، والطبراني (٤١٢) .

٣. ومعمر بن راشد عند أحمد ٢٠٨/٥ و ٢٠٩ ، والدارمي (٣٠٠٢) ، والنسائي في الكبرى (٦٣٧٩) ، والطبراني (٤١٢) ، والبيهقي ٢١٨/٦ .

٤. ابن جريج عند عبد الرزاق (٩٨٥٢) ، وأحمد ٢٠٨/٥ ، والبخاري ١٩٤/٨ حديث (٦٧٦٤) ، والبيهقي ٢١٧/٦ .

٥. ويونس عند ابن ماجه (٢٧٣٠) ، والنسائي في الكبرى (٦٣٨٠) ، والطحاوي في شرح المشكل (٢٥٠٤) ، والدارقطني ٦٩/٤ ، والطبراني (٤١٢) والبيهقي ٢١٨/٦ .

٦. وهشيم عند الترمذي (٢١٠٧) ، والنسائي في الكبرى (٦٣٨٢) ، والطبراني (٣٩١) .

٧ . وزمعة بن صالح عند الطبراني في الكبير (٤١٢) .

٨ . عبد الله بن بديل بن ورقاء عند الطبراني (٤١٢) .

٩ . عقيل بن خالد عند النسائي في الكبرى (٦٣٧٨) ، والطبراني (٤١٢) .

١٠ . يزيد بن عبد الله بن الهاد عند النسائي في الكبرى (٦٣٧٧) والطبراني (٤١٢) .

١١ . يحيى بن سعيد الأنصاري عند الطبراني (٤١٢) .

١٢ . سفيان بن حسين عند الطبراني (٤١٢) .

١٣ . صالح بن كيسان عند الطبراني (٤١٢) .

قال الترمذي بعد أن ساقه من طريق سفيان بن عيينة وهشيم ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن عمرو بن عثمان،به : « وهذا حديث حسن صحيح ، هكذا رواه معمر وغير واحد عن الزهري نحو هذا . وروى مالك عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن عمر بن عثمان ، عن أسامة بن زيد،عن النبي ﷺ ، نحوه . وحديث مالك وهم ، وهم فيه مالك ، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال : عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا : عن مالك ، عن عمر بن عثمان ، وعمرو بن عثمان هو مشهور من ولد عثمان ، ولا يعرف عمر بن عثمان » . الترمذي ٦١٠/٣ حديث (٢١٠٧ م) .=

وَعَمْرُو وَعُمَرُ ثِقتانِ ، وكلاهما وَلَدُ عُثمانَ ، غَيْرَ أنَّ هَذَا الحَدِيْثَ إنَّما هُوَ عَنْ عَمْرٍو – بفتح العينِ – [1].

وَقَدْ حَكَمَ مُسْلِمٌ ، وغيرُهُ عَلَى مَالِكٍ بالوَهَمِ [2] ، وَقَالَ ابنُ

=وقال ابن عبد البرّ: « هكذا قال مالك: عمر بن عثمان ، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون : عمرو بن عثمان،وقد رواه ابن بكير عن مالك ، على الشك ، فقال فيه : عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان ، والثابت عن مالك : عمر بن عثمان ، كما روى يحيى وتابعه القعنبي وأكثر الرواة ، وقال ابن القاسم فيه : عن عمرو بن عثمان ، وذكر ابن معين عن عبد الرحمان بن مهدي ، أنّه قال له : قال لي مالك بن أنس : تراني لا أعرف عمر من عمرو ، هذه دار عمر ، وهذه دار عمرو . أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان ابن‌عفان ابناً يسمّى عمر ، وله أيضاً ابن يسمّى عمراً ، وله أيضاً: أبان والوليد وسعيد ، وكلهم بنو عثمان بن عفان ، وقد روي الحديث عن عمر وعمرو وأبان ... ومالك يقول فيه : عن ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، عن عمر بن عثمان ، عن أسامة ، وقد وافقه الشافعي ويحيى ابن سعيد القطّان على ذلك ، فقال : هو عمر ، وأبى أن يرجع ، وقال : قد كان لعثمان ابن يقال له عمر ، وهذه داره . ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً ؛ لكن الغلط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو ، وقال علي بن المديني ، عن سفيان بن عيينة ، أنّه قيل له : إنّ مالكاً يقول في حديث : « لا يرث المسلم الكافر » : عمر بن عثمان ، فقال سفيان : لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرّة ، وتفقدته منه ، فما قال إلا عمرو بن عثمان .

وممن تابع ابن عيينة على قوله عمرو بن عثمان : معمر ، وابن جريج ، وعقيل ، ويونس بن يزيد ، وشعيب ابن أبي حمزة ، والأوزاعي ، والجماعة أولى أن يسلم لها) . التمهيد ١٦٠/٩ – ١٦٢ ، وانظر : علل ابن أبي حاتم (١٦٣٥) ، وتهذيب الكمال ٤٤٤/٥ ، والتعليق على موطّأ مالك رواية الليثي ٢١/٢ – ٢٢ ، وشرح السيوطي : ١٨١ – ١٨٢ .

(١) وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٢٠٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٣٤/١-٣٣٥ .

(٢) قال الإمام التّرمذي –بعد أن ساقه من طريق سفيان بن عيينة وهشيم،عن الزّهريّ،عن عليّ بن حسين،عن عمرو بن عثمان: «هذا حديث حسن صحيح.هكذا رواه معمر وغير واحد عن الزّهريّ نحو هذا . وروى مالك،عن الزّهريّ ، عن عليّ بن حسين ، عن عمر بن عثمان ، عن أسامة بن زيد ، عن النّبيّ ﷺ نحوه. وحديث مالك وهمٌ ، وهم فيه مالك ، وقد رواه بعضهم ، عن مالك فقال : عن عمرو بن عثمان . وأكثر أصحاب مالك قالوا : عن مالك ، عن عمر بن عثمان .

وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان ، ولا يعرف عمر بن عثمان » جامع التّرمذي عقيب (٢١٠٧ م) .=

الصَّلاحِ [1] : فَهُوَ مُنْكرٌ . وَكأَنَّهُ أرادَ أَنَّهُ مُنْكرُ السَّنَدِ ، وإلاّ فَهُوَ مُنْتَقَدٌ بقولِ النَّاظِمِ:

(**قُلْتُ: فَمَاذا**) يَلزمُ مِنْ تَفَرُّدِ مَالِكٍ بِذَلِكَ [2]، مَعَ كَوْنِ كُلٌّ مِنْ وَلَدَيْ عُثْمَانَ ثِقةً [3] ؟ غَايتُه أنَّ السَّنَدَ مُنكرٌ ، أَوْ شاذٌّ لمخالفةِ مَالِكٍ الثِّقات فِي ذَلِكَ ، ولا يلزمُ مِنْهُ نكارةُ المَتْنِ ، ولا شذوذُهُ ، بدليلِ مَا ذكرَهُ – أعني: ابنَ الصَّلاحِ – فِي المعلَّلِ مِثالاً لما يَكُونُ مَعْلولَ السَّنَدِ، مَعَ صحَّةِ مَتْنِهِ، وَهُوَ خَبرُ «البَيِّعَانِ بالْخِيَارِ» حَيْثُ رَواهُ يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ [4]، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ ، عَنْ ابنِ عُمَرَ.

قَالَ : والعِلَّةُ فِي قولِهِ : عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ ، وإنَّما هُوَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، والمتنُ صَحِيْحٌ بكلِّ حالٍ ؛ فَلاَ يَصْلُحُ ذَلِكَ الخبرُ مِثالاً لُمنكرِ المتنِ [5] .

= وقال الإمام النّسائيّ في الكبرى عقب (٦٣٧٧) : « والصّواب من حديث مالك : عمرو ابن عثمان ، ولا نعلم أن أحداً من أصحاب الزّهريّ تابعه بعد على ذلك » .

وقال ابن عبد البر : « هكذا قال مالك : عمر بن عثمان ، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون : عمرو بن عثمان ، وقد رواه ابن بكير عن مالك على الشك فقال فيه : عن عمر ابن عثمان أو عمرو بن عثمان والثابت عن مالك : عمر بن عثمان كما روى يحيى وتابعه القعنبي وأكثر الرواة ، وقال ابن القاسم فيه : عن عمرو بن عمان .

وذكر ابن معين،عن عبد الرحمان بن مهدي،أنه قال له:قال لي مالك بن أنس:تراني لاأعرف عُمَر من عمرو، هذه دار عمر وهذه دار عمرو ... ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً ، لكن الغلط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو ... الخ ».التمهيد ١٦٠/٩-١٦١.

(١) معرفة أنواع علم الحديث ساق معناه : ٢٠٠ .

(٢) « بذلك » . لم ترد في (ص) .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٣٦/١ .

(٤) رواية يعلى بن عبيد شاذة ، أخرجها الطبراني في الكبير (١٣٦٢٩) ، وقد تحرف اسم يعلى فيها ، ممّا دل على سوء الطبعة .

(٥) هذا الحديث صحيح ، رواه عدد كبير من الصحابة يزيد مجموعهم على عشرين ، والحديث اعتنى بتخريج طرقه الحافظ الزيلعي في نصب الراية ١/٤ – ٤ ، والحافظ ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير٢٣/٣، وللمنذري مؤلف في تخريج طرقه ، وهو مخطوط محفوظ بدار صدام للمخطوطات ، وانظر تفصيل الروايات والطرق في مسند أبي يعلى ١٩٢/١٠ – ١٩٣ ، وإتحاف المهرة ٥٢٨/٨ حديث (٩٨٩٠) ، والمسند الجامع ٤٣٧/١٠ حديث (٧٧٢٩) ، وكشف الإيهام (٥٤٧) .

بَلْ مِثالُهُ : (**حديثُ : نَزْعِهِ**) ﷺ (**خَاتَمَهُ عِنْدَ**) دخولِ (**الخَلاَ**) – بالقصرِ للوزنِ – (**وَوَضْعِهِ**) [1] .

فإنَّ هَمَّامَ بنَ يَحْيَى رَواهُ عَنْ ابنِ جُرَيْجٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أنـــــسٍ ، كَمَـــا رَواهُ أصحابُ " السُّنَنِ " الأربعةِ .

فَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : «إنَّه مُنكرٌ»[2]. قَالَ: وإنَّما يُعرفُ عَنْ ابنِ جُريجٍ،عَنْ زيادِ بـــنِ سَعْدٍ،عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أنسٍ : « أنَّ النَّبيَّ ﷺ ، اتَّخَذَ خَاتَماً من وَرِقٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهُ » .

قَالَ : والوَهَمُ فِيهِ من هَمَّامٍ ، ولَمْ يروِهِ غيرُهُ .

لَكِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ : إنَّه حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ [3] .

---

(١) أخرجه أبو داود (١٩) ، وابن ماجه (٣٠٣) ، والـــترمذي (١٧٤٦) ، وفي الشـــمائل (٩٣) ، والنّسائيّ ١٧٨/٨،وابن حبان (١٤١٠)،والحاكم ١٨٧/١، والبيهقي ٩٤/١ و ٩٥ ، والبغوي (١٨٩).

(٢) سنن أبي داود ٥/١ عقب (١٩) .

قلنا : جاء في حاشية شرح التبصرة والتذكرة ٣٣٧/١ تعليق نصه : « قال الحاكم في المستدرك والبيـــهقي في سننه : ورواه يحيى بن المتوكل عن ابن جريج ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ، فعلى هـــذا لم ينفرد به همام » .

نقول : متابعة يحيى – هو ابن المتوكل – أخرجها الحاكم ١٨٧/١ ، والبيهقي ٩٥/١ ، وضعّف البيـــهقي هذه المتابعة ، ونازعه العراقي في التقييد : ١٠٨ ، بأنّ البيهقي ظنّه أبا عقيل صاحب بهية وهو ضعيف كمـا في الميزان ٤٠٤/٤،والصواب أنّه باهليّ يكنى أبا بكر، قال فيه ابن معين : لا أعرفه (سؤالات ابن الجنيـد: ٨٧٩) ، قال ابن حجر في نكته ٦٧٨/٢ : « أراد جهالة عدالته لا جهالة عينه » ، وذكره ابن حبـــان في ثقاته ٦١٢/٧ ، فقال : « يخطئ » . وعلى هذا فهو ممن يعتبر به . فلا تصحّ دعوى تفرد همّام به .

ومما يزيدنا يقيناً أنّ الخطأ في هذا الحديث ليس من همام، أنّ سماع أهل البصرة من ابن جريج لما قدم عليهم فيه خللٌ من جهة ابن جريج لا من جهتهم ، ويحيى وهمام كلاهما بصري (نكت ابن حجر ٦٧٧/٢) .

والذي يظهر أنّ الخلل في هذا الحديث تدليس ابن جريج،حيث أسقط الواسطة بينه وبين الزهري،وهو زياد بن سعد –على ما صرّح به في الرواية الثانية–. فعلّته الوحيدة تدليس ابن جريج ، لذا قال الحافظ في نكتـه ٦٧٨/٢: «ولا علّة له عندي إلا تدليس ابن جريج،فإنْ وجد عنه التصريح بالسماع ، فلا مانع من الحكـم بصحته في نقدي » ، ومعلوم عند أهل النقد أنّ تدليس ابن جريج من أقبح التدليس. انظر: تهذيب الكمال ٥٦٢/٤ والتعليق عليه .

(٣) الجامع الكبير ٣٥٥/٣ عقب (١٧٤٦) .

قَالَ النَّاظِمُ[1]:وَهَمَّامٌ ثقةٌ، احتجَّ بِهِ أَهْلُ الصَّحِيحِ،لكنَّهُ خالفَ الناسَ فِيْمَا ذَكَرُوا[2].

واعْلَمْ أنَّ مَا ذكرَهُ من ردِّهِ لتمثيلِ ابنِ الصَّلاحِ ، ومِنْ تمثيلِهِ بِهذا ، مبنيٌّ عَلَى أنَّ المنكرَ خاصٌّ بالمتنِ ، وأنَّ المخالِفَ يستوي فِيهِ الثِّقَةُ ، وغيرُهُ .

والأوَّلُ : ممنوعٌ . والثاني : إنَّما يأتي عَلَى قَوْلِ البَرْدِيْجِيِّ ، لاَ عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ عَنْ شَيْخِنا ، وَلِهذا مَثَّلَ شيخُنا [3] بِمَا يوافقُ مَا مَرَّ عَنْهُ .

الاعْتِبَارُ [4] وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ [5]

اللَّتَانِ يُسْتَفادُ بكُلٍّ مِنْهُمَا التَّقْوِيَةُ

١٧١. الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيْثَ هَلْ شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ فِيْمَا حَمَلْ

١٧٢. عَنْ شَيْخِهِ ، فَإِنْ يَكُنْ شُوْرِكَ مِنْ مُعْتَبَرٍ [6] بِهِ ، فَتَابِعٌ ، وَإِنْ

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٣٣٧/١ .

(٢) في (م) : « ذكر » .

(٣) في (ص) لم ترد كلمة : « شيخنا » .

(٤) قلّد الحافظ العراقي في هذا ابن الصلاح،وقد انتقد الحافظ ابن حجر هذا الصنيع،فقال في نكته على ابن الصَّلاح ٦٨١/٢: «هذه العبارة توهم أنّ الاعتبار قسيم للمتابعة والشاهد وليس كذلك،بل الاعتبار هو: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد ؛ وعلى هذا فكان حقّ العبارة أن يقول : معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد » .

وانظر بلابد : النكت الوفية للبقاعي : ١٥٢/ ب ، قلنا : لكن صنيع الشارح زكريا الأنصاري أقل اعتراضاً ؛ لأنه ذكر عقبه ما يزيل الإشكال الذي استشكله شيخه الحافظ ابن حجر .

(٥) انظر في الاعتبار والمتابعات والشواهد :

معرفة أنواع علم الحديث:٢٠٤،وإرشاد طلاب الحقائق٢٢١/١-٢٢٤ ، والتقريب:٧٠ ، والمنهل الروي: ٥٩،والخلاصة:٥٧، واختصار علوم الحديث : ٥٩ ، ونكت الزّركشيّ ١٦٩/٢ - ١٧٣ ، والشذا الفياح ١٨٩/١ — ١٩١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٣٩/١ — ٣٤٥ ، ونزهة النظر : ٩٩ ، ونكت ابن حجر ٦٨١/٢ ، والمختصر : ١٤٢ ، وفتح المغيث ١٥٩/١ ، وألفية السيوطي : ٥١ — ٥٢ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي:١٨٥—١٨٦،وتوضيح الأفكار١١/٢،وظفر الأماني : ٣٢٣ ، وتوجيه النظر ٤٩٤/١ .

(٦) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٥٣/ أ : « يعني بأن يكون أهلاً للعضد بأن يكون فيه قوةٌ فلو قال : أهل العضد فهو تابعٌ لكان أوضح لأنه يتبادر إلى الذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار » .

١٧٣. شُورِكَ شَـيْخُهُ فَفَـوْقُ فَكَـذَا وَقَدْ يُسَمَّى شَـاهِداً [١]، ثُـمَّ إذَا

١٧٤. مَتْنٌ بِمَعْنَـاهُ أَتَـى فَالشَّـاهِدُ وَمَا خَـلاَ عَـنْ كُـلِّ ذَا مَفَـارِدُ

(**الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ**) **أي** : اختبارُكَ ، ونظرُكَ (**الحَدِيْثَ**) الذي تجدُهُ فِي كُتُبِهِ ، بأنْ تَنْظُرَ طُرقَهُ ، لتعْرِفَ : (**هل شَارَكَ**) راويه الذي يُظَنُّ تفرُّدُهُ بِهِ (**راوٍ غيرَهُ فِيْمَا حَمَـلْ**) مِن ذَلِكَ الحَدِيْثِ (**عَنْ شَيْخِهِ**) سواءٌ اتَّفقا فِي روايتِهِ بلفظِهِ عَنْهُ أَمْ لا [٢] ؟

فالاعتبارُ لَيْسَ قَسِيْماً لتاليَيْهِ ، بَلْ طريقٌ لَهُمَا .

ومفعولُ (**شارَكَ**) محذوفٌ كَمَا تقرَّر ، أَو (**راوٍ**) عَلَى لُغَةِ مَنْ جَعَـلَ إعـرابَ المنقوصِ نَصْباً كإعرابِهِ رفعاً وجراً.فالفاعلُ عَلَى الأَوَّل « راوٍ » ، وعلى الثَّاني « غيرَهُ » .

(**فَإنْ يَكُنْ**) راوي الحَدِيْثِ (**شُوْرِكَ مِنْ**) راوٍ (**مُعتبَرٍ بِهِ**) ، بـأَنْ يصلُـحَ أَنْ يُخَرَّجَ حديثُهُ للاعتبارِ،والاستشهادِ بِهِ،كَمَا يأتي بيانُه فِي مراتـبِ الجـرحِ، والتعديـلِ، (**فـ**) حديثُ مَنْ شاركَ (**تابعٌ**) حقيقةً ، وهذهِ متابعةٌ تامَّةٌ ، إنْ اتَّفقا فِي رِجالِ السـنَدِ كُلِّهِم .

(**وإنْ شُورِكَ شَيْخُهُ**) فِي روايتِهِ لَهُ [٣] عَنْ شيخِهِ (**فَفَوْقُ**) -ببنائِهِ عَلَى الضَـمِّ - أي : ففوقَ شيخِهِ إلى آخرِ السَّنَدِ واحداً بَعْدَ واحدٍ حَتَّى الصَّحَابِيّ (**فكذا**) **أي** : فَهُوَ تـابعٌ أَيْضاً ، لكنَّهُ قاصرٌ عَنْ مُشاركتِهِ هُوَ ، وكُلَّما بَعُدَ فِيهِ المتابعُ ، كَانَ أقصرَ .

(**وَقَدْ يُسَمَّى**) **أي**: كُلٌّ مِنَ المَتابعِ لشيخِهِ ، فَمَنْ فَوْقَهُ (**شَاهِداً**) أَيْضاً [٤].

(**ثُمَّ**) بَعْدَ فَقْدِ التابعِ ، (**إذَا مَتْنٌ**) آخرُ فِي البابِ ، إمّا عَنْ ذَلِكَ الصَّحَـابِيّ ، أَوْ غيرِهِ ، (**بِمَعْنَاهُ أَتَى فـ**) هُوَ (**الشاهِدُ**) .

---

(١) قال البقاعي في النكت الوفية ١٥٣/أ : « وهي المتابعة القاصرة ، وأما المتابعة التامة ، وهي متابعة الـراوي نفسه عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هي المتابعة الحقيقة ، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحـابي فهي متابعة سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تامةً أو قاصرة » .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ .

(٣) « له » : لم ترد في (ق) .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٤١/١ .

والحاصلُ أنَّ التابعَ مُخْتصٌّ بما كَانَ باللفظِ ، سواءٌ أكانَ[1] من روايَة ذَلِكَ الصحـابيِّ أَمْ لا ، وأنَّ الشاهدَ مُختصٌّ بما كَانَ بالمعنى كَذلِكَ ، وأنَّه قَدْ يُطلقُ عَلَى المتابعةِ القاصرةِ .

وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ شَيْخُنا ، لكنَّه رجَّحَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ من أنَّه لا اختصاصَ فيـهِمَا بذَلِكَ ، وأنَّ افتراقَهما بالصَّحابيِّ فَقَطْ ، فكلُّ مَا جَاءَ عَنْ ذَلِكَ الصَّحَابيِّ فتابعٌ ، أَوْ عَـنْ غيرِهِ فَشَاهدٌ .

قَالَ : وَقَدْ يُطلقُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى الآخرِ ، والأمرُ فِيهِ سَهْلٌ [2] .

(**وَمَا خَلاَ عَنْ كُلِّ ذَا**) أي: مَا ذُكِرَ مِن تابعٍ وشاهدٍ (**مَفَارِدُ**) – بفتح الميم – أي : أفرادٌ ، فيكونُ الحَدِيْثُ فرداً ، وينقسمُ بَعْدَ ذَلِكَ لِقسمَيِ : الشَّاذِّ والمُنكرِ ، كَمَا مَرَّ .

وممَّنْ صرَّحَ بما مَرَّ فِي كيفيةِ الاعتبارِ ، ابنُ حِبَّانَ [3] ، حَيْثُ قَالَ :

مثالُه : أن يَرْوِيَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ حَدِيثاً ، لَمْ يُتَابعْ عَلَيْهِ عَنْ أيُّوبَ،عَنْ ابنِ سِيرِينَ ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ –رَضيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ–، عَنْ النَّبيِّ ﷺ ، فيُنْظَرَ [4]: هل رَوَى ذَلِكَ ثِقَةٌ غَـيْرُ أيوبَ ، عَنِ ابنِ سيرينَ ؟

فإنْ وُجِدَ ، عُلِمَ أنَّ للخبرِ أصلاً يُرْجَعُ إليهِ .

وإنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ ، فثقةٌ غيرُ ابنِ سيرينَ رَواهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وإلاَّ فَصَحَابِيٌّ غَـيْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ [5] ، رَواهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ ؟

فأيُّ ذَلِكَ وُجِدَ ، يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ للحديثِ أصلاً يرجعُ إِليهِ ، وإلاَّ فَلاَ [6] . انتهى .

---

(١) في (ص) و (ق) : « كان » .

(٢) نزهة النظر : ١٠١-١٠٢ .

(٣) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ١/١٤٣-١٤٤ (وطبعة دار الفكر ١/٦٣) .

(٤) هذا النظر يقال له : الاعتبار .

(٥) إنّ افتراق الشاهد والمتابع بالصحابي فقط ، فكلما جاء عن ذلك الصحابي فتابع ، سواء كان باللفظ أو بالمعنى ، أو عن غيره فشاهد كذلك . وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس ، والأمر فيه سهلٌ . انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٤٦٦ .

(٦) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٥٤/ أ : « أي : وإن لم يوجد شيءٌ من ذلك لم يعلم أنّ للحديث أصلاً يرجع إليه ، وظاهر هذه العبارة مشكل من حيث إنه يوهم أنه لو روي حديث بمثل هؤلاء الرجال لا يقبل إذا لم يوجد له متابع أصلاً » .

ولا يختصُّ ذَلِكَ بالثقةِ ، وَلهذا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ :

« واعلمْ أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي بابِ المتابعةِ والاستشهادِ روايةُ مَنْ لا يُحتجُّ بحَدِيثِهِ وَحْدَهُ،بَلْ يكونُ مَعدوداً من الضُّعفاءِ ، وفِي كتابَيِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعفاءِ ، ذَكَرَاهُم فِي المتابعاتِ والشواهدِ ، وَلَيْسَ كُلُّ ضعيفٍ يَصْلُحُ لِذلِكَ ، ولهذا يقولونَ : فُلانٌ يعتبرُ بِهِ ، وفلانٌ لا يعتبرُ بِهِ »[1] .

١٧٥. **مِثَالُهُ « لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا » فَلَفْظَةُ « الدِّبَاغِ » مَا أَتَى بِهَا**

١٧٦. **عَنْ عَمْرٍو الأَّ[2]ابنُ عُيَيْنَةٍ[3]وَقَدْ تُوبِعَ[4] عَمْرٌو فِي الدِّبَاغِ فَاعْتُضِدْ**

١٧٧. **ثُمَّ وَجَدْنَا « أَيُّمَا إِهَابٍ » فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ[5] فِي البَابِ**

(**مِثَالُهُ**) أي : مَا وُجِدَ لَهُ تابعٌ وشاهدٌ ، خَبَرُ : (**لَوْ أَخَذُواْ إِهَابَهَا**) —بكسرِ الهمزة — أي : جِلْدَها « فَدَبَغُوْهُ فَانْتَفَعُواْ بِهِ » المرويُّ عَنْ مسلمٍ[6] ، وغيرِهِ[7] ، من طريقِ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ ،عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ،عَنْ عطاءِ بنِ أَبِي رباحٍ، عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ ، مَرَّ بِشَاةٍ مَطْرُوْحَةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلاَةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ » ، فَذَكَرَهُ .

(**فلفظةُ الدِّبَاغِ**) فِيهِ (**مَا أَتَى بِهَا**) أَحَدٌ[8] (**عَنْ عَمْرٍو**) مِن أَصْحابِهِ (**الاَّ**)[9] —بدرجِ الهمزةِ — (**ابنُ عُيَيْنَةٍ**) بصَرفِهِ للوزنِ — فإنَّه انفردَ بها ، وَلَمْ يُتابعْ عَلَيْهَا .

(**وَقَدْ تُوبِعَ**) شيخُهُ (**عَمْرٌو**) ، عَنْ عطاءٍ (**فِي الدِّبَاغِ**) .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٠٥ .

(٢) بالدرج ؛ لضرورة الوزن ، وسينبه الشارح عليه .

(٣) صرف للوزن .

(٤) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٥٣/ أ : « هذه متابعة قاصرة ، والمتابعة التامة أن يتابع أحدٌ ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ » .

(٥) في (م) : « شاهداً » بالنصب ، خطأ ، ومن عجب أن الناشر قيّدها بالرفع حين جاءت ممزوجة بالشرح.

(٦) صحيح مسلم ١/١٩٠ عقب (٣٦٣) .

(٧) المجتبى ٧/١٧٢ . وكذلك رواه : الحميدي (٤٩١) عن شيخه سفيان بن عيينة مباشرة .

(٨) « أحد » : لم ترد في (ص) و (ق) .

(٩) أثبت ناشر (م) الهمزة ، وهو ذهول مركب .

فَرواهُ الدَّارَقُطْنِيُّ [1] ، والْبَيْهَقِيُّ [2] عَنْ ابنِ وَهْبٍ ، عَنْ أُسامةَ بنِ زيدٍ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أن النَّبيَّ ﷺ ، قَالَ لأهلِ شاةٍ مَاتتْ : « ألاَّ نَزَعْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوْهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ » .

قَالَ البَيْهَقِيُّ [3]: وَهَكذا رواهُ اللَّيثُ بنُ سَعْدٍ،عَنْ يَزيدَ بنِ أبي حَبِيْبٍ ، عَنْ عطاءٍ. وكذا رَواهُ يَحْيَى بنُ سعيدٍ ، عَنْ ابنِ جُريجٍ ، عَنْ عطاءٍ .

فهذه مُتابعاتٌ لابنِ عُيَيْنَةَ فِي [4] شَيخِ شيخِهِ ، (**فاعتُضِدْ**) بها [5] .

(**ثُمَّ وَجَدْنَا**) من روايةِ عبدِ الرَّحمانِ بنِ وَعْلَةَ [6] ، عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ مرفوعاً : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ » [7] رَواهُ مُسْلِمٌ [8] وغيرُهُ [9] .

ولفظُ مُسْلِمٍ : « إذَا دُبِغَ الإِهَابُ » .

(**فَكانَ فِيهِ**) لكونه بمعنى حَدِيثِ ابنِ عُيَيْنَةَ (**شاهِدٌ فِي البابِ**) .

أي : عِنْدَ من لا يَقْصُرُهُ عَلَى مَا جاءَ عَنْ صَحَابِيٍّ آخرَ ، أما مَنْ يَقْصُرُهُ عَلَيْهِ -وهم الْجُمْهُورُ كَمَا مَرَّ- فعَندهُم: أنَّ رِوَايَةَ ابنِ وَعْلَةَ هذِهِ مُتَابعةٌ لفظاً [10] لِعَطاءٍ .

---

(١) سنن الدّارقطنيّ ١/٤٤ .

(٢) السّنن الكبرى ١/١٦ و ٢٣ .

(٣) السّنن الكبرى ١/١٦ .

(٤) في (ص) : « عن » .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٤٥ .

(٦) بفتح الواو وسكون المهملة . التقريب (٤٠٣٩) .

(٧) انظر : النكت الوفية : ١٤٥/ ب .

(٨) صحيح مسلم ١/١٩٠ عقب (٣٦٣) .

(٩) منهم أصحاب السّنن : سنن أبي داود (٤١٢٣) ، وابن ماجه (٣٦٠٩) ، والترمذي (١٧٢٨) ، والنسائي ٧/١٧٣ . وأخرجه أيضاً: مالك (١٤٣٧) « رواية يحيى الليثي » ،= =والشافعي في المسند بتحقيقنا (١٨) ، وعبد الرزاق (١٩٠) ، والطيالسي (٢٧٦١) ، والحميدي (٤٨٦) ، وابن أبي شيبة (٢٤٧٦١)،وأحمد ١/٢١٩ و ٢٧٠ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٣٤٣ ، والدارمي (١٩٩١) و (١٩٩٢) ، وأبو يعلى (٢٣٨٥) ، وأبو عوانة ١/٢١٢ ، والطحاوي ١/٤٦٩ ، وفي شرح المشكل (٣٢٤٣) ، وابن حبان (١٢٨٤) (١٢٨٥)، والطبراني في الصغير (٦٦٨) ، والدارقطني ١/٤٦ ، والبيهقي ١/١٦ و ١٧ .

(١٠) كلمة « لفظاً » . سقطت من (ص) و (ق) .

ولهذا عَدَلَ شَيْخُنا [1] عَنْ التمثيلِ بِهِ ، إلى التمثيلِ بحديثٍ فِيهِ المتابعةُ التامَّةُ والقاصرةُ ، والشاهدُ باللَّفْظِ ، والشاهدُ بالمعنى .

وَهُوَ : مَا رَواهُ الشَّافِعيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي اللهُ عَنْهما ؛ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ ، قَالَ: « الشَّهْرُ تِسعٌ وَعِشْرُوْنَ ، فَلاَ تَصُوْمُوْا حَتَّى تَرَوُا الهِلاَلَ ، وَلاَ تُفْطِرُوْا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوْا الْعِدَّةَ ثَلاَثِيْنَ » [2].

رَواهُ عِدَّةٌ مِنْ أصْحابِ مَالِكٍ بلَفظِ : « فَاقْدُرُوْا لَهُ » .

فَأشارَ البَيْهَقِيُّ [3] إلى أنَّ الشَّافِعيَّ تَفَرَّدَ بقولِهِ: « فَأكْمِلُوْا الْعِدَّةَ ثلاَثِيْنَ ».

فنظرنا ، فَوَجَدْنا البُخَارِيَّ [4] رَواهُ بلفظِ الشَّافِعيِّ ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ إلى آخرِهِ .

فهذه مُتَابَعةٌ تامَّةٌ لما رَواهُ الشَّافِعيُّ .

ودلَّ هَذَا عَلَى أنَّ مالكاً رَواهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دينارٍ باللفظين ، وَقَدْ تُوبعَ فِيهِ عَبْدُ اللهِ بنُ دينارٍ ، عَنْ ابنِ عُمَرَ، حَيْثُ رواهُ مُسْلِمٌ [5] مِن طَرِيقِ أَبِي أُسامةَ، عَنْ عُبَيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ، عَنْ نافعٍ ، عنِ ابنِ عُمَرَ بلفظِ : « فَاقْدُرُوْا ثَلاَثِينَ » .

ورواهُ ابنُ خُزَيْمَةَ [6] من طريقِ عَاصِمِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ زيدٍ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ابنِ عُمَرَ ، بلفظِ : « فَكَمِّلُوْا ثَلاَثِيْنَ » .

---

(١) نزهة النظر : ١٠١ – ١٠٢ .

(٢) أخرجه مالك (رواية الليثي ٧٨٢ ، وأبي مصعب الزّهريّ ٧٦٣ ، وسويد بن سعيد ٤٥٣).
وأخرجه الشّافعيّ في مسنده (١٠٣) (ط. العلمية) ، وبتحقيقنا (٦٠٨) ، ومن طريقه الطحاوي في شرح المشكل (٣٧٦٢) ، والبيهقي ٢٠٥/٤ ، وابن عبد البر في التمهيد ٧٩/١٧ .
وأخرجه البخاريّ ٣٤/٣ (١٩٠٧) ، ومسلم ١٢٢/٣ عقب (١٠٨٠) ، والطحاوي في شرح المشكل (٣٧٦١) و (٣٧٦٣) ، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٤٢٢/١ ، والبيهقيّ ٢٠٥/٤ .

(٣) السّنن الكبرى ٢٠٥/٤ .

(٤) البخاريّ ٣٤/٣ (١٩٠٧) .

(٥) صحيح مسلم ١٢٢/٣ عقب (١٠٨٠) .

(٦) صحيح ابن خزيمة ٢٠٢/٣ (١٩٠٩) .

فهذه متابعةٌ قاصرةٌ . ولَهُ شاهِدان :

أحدُهما : مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَواهُ البُخارِيُّ [1] عَنْ آدمَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زيادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظِ : « فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاثِيْنَ » .

وثانيهما : من حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ رَواهُ النَّسَائِيُّ من طريقِ عَمْرِو بنِ دينارٍ عَنْ مُحَمَّدِ ابنِ حُنَيْنٍ [2] ، عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ بلفظِ حَدِيثِ ابنِ دينارٍ ، عَنْ ابنِ عُمَرَ سواءٌ [3] . وهذا باللفظِ ، ومَا قبلَهُ بالمعنى .

زِيَادَاتُ الثِّقَات [4]

١٧٨. وَاقْبَلْ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ مِنْهُمُ ... وَمَنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ المُعْظَمُ

١٧٩. وَقِيْلَ: لاَ ، وَقِيْلَ: لاَ مِنْهُمْ وَقَدْ ... قَسَّمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَا انْفَرَدْ

١٨٠. دُوْنَ الثِّقَاتِ ثِقَةٌ خَالَفَهُمْ ... فِيْهِ صَرِيْحاً فَهْوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ

١٨١. أَوْ لَمْ يُخَالِفْ ، فَاقْبَلَنْهُ وَادَّعَى ... فِيْهِ الخَطِيْبُ الاتِّفَاقَ مُجْمَعَا

١٨٢. أَوْ خَالَفَ الاطْلاَقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ ... تُرْبَةُ الارْضِ»[5] فَهْيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ

---

(١) صحيح البخاريّ ٣/٤٣ (١٩٠٩) .

(٢) في (ص) : « حسين » .

(٣) سنن النّسائيّ ٤/١٣٥ .

(٤) انظر في زيادات الثقات :

معرفة علوم الحديث: ١٣٠، والكفاية: ٥٩٧،وجامع الأصول ١/١٠٣، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٢٠٧ ، وإرشاد طلاب الحقائق ١ / ٢٢٥ - ٢٣١ ، والتقريب : ٧١ - ٧٢ ، والمنهل الروي : ٥٨ ، والخلاصة: ٥٦، ونظم الفرائد : ٣٧٠ ، واختصار علوم الحديث : ٦١ ، ونكت الزَّرْكَشِيّ ٢/١٧٤ - ١٩٧ ، والشذا الفياح ١/١٩٢ - ١٩٦ ، ومحاسن الاصطلاح: ١٨٥ ، والتقييد والإيضاح: ١١١ ، وشرح التبصرة ١/٣٤٦ (بتحقيقنا) ، ونزهة النظر : ٩٥ ، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٨٦ ، والمختصر : ١٧١ ، وفتح المغيث ١ / ١٩٩ ، وألفية السيوطي : ٥٣ - ٥٤ وتوضيح الأفكار ٢ / ١٦، وقواعد التحديث : ١٠٧ ، وتوجيه النظر ١/٤٣٦ - ٤٦٧ ، وأثر علل الحَدِيْث في اختلاف الفُقَهَاء : ٢٥٤ - ٢٨٠ .

(٥) بجعل همزة القطع في(الأرض)همزة وصل (الارض)وتحريك اللام ليستقيم الوزن(وهو من ضرورات الشعر).

وتُعْرَفُ بجَمْعِ الطُّرُقِ والأبوابِ ، وهيَ مِنَ الصَّحابةِ مقبولةٌ اتِّفاقاً ، ومِنْ غيرِهِمْ مَا ذَكَرَهُ بقولِهِ: (**واقْبَلْ**) أنتَ (**زيادات الثِّقات**) مُطْلَقاً مِنَ التابعِينَ فَمَنْ دُوْنَهُم (**مِنْهُمْ**) أيْ : مِنَ الثِّقَاتِ الرَّاوِينَ للحديثِ بِدُونِها ؛ بأنْ رَواهُ أحدُهُم بدونها ومَرَّةً بها . (**وَمِنْ سِوَاهُمْ**) أي : سِوَى الرَّاوِينَ بِدُونِها مِنَ الثِّقاتِ أيضاً ، سَواءٌ أكانتْ [1] فِي اللَّفْظِ ، أمْ فِي المَعْنَى ، تَعَلَّقَ بها حُكْمٌ شرعيٌّ أمْ لاَ، غَيَّرتِ الحكْمَ الثابتَ أمْ لاَ، غَيَّرتِ الإعرابَ أمْ لاَ، عُلِمَ اتِّحادُ [2] المجلسِ أمْ لاَ ، كَثُرَ السَّاكِتونَ عنها أمْ لا ؟ .

(فـ) هَذَا مَا (**عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ**) مِنَ الفقهاءِ والمحدِّثِينَ والأصوليِّيْنَ [3] .وَقَيَّدَهُ جماعةٌ – مِنْهُمْ: ابنُ عبدِ البَرِّ – بما إذا لَمْ يَكُنْ راويها دونَ مَنْ لَمْ يَرْوِها حِفْظاً وإتقاناً [4] .

(**وَقِيْلَ : لاَ**) تُقبلُ الزِّيادةُ مُطلَقاً ، لا [5] مِمَّنْ رواهُ نَاقِصاً ، ولاَ مِنْ غَيْرِه [6] ؛ لأنَّ تَرْكَ الْحُفَّاظِ لَها يُضَعِّفُها ، إذْ يبعدُ عادةً سماعُ الجماعةِ لحديثٍ واحدٍ ، وذهابُ زيادةٍ فيهِ عَلَى أكثرِهِمْ و[7] نسيانِها .

---

(١) في (ع) : « كانت » .

(٢) في (ع) و (ق) : « اتحدّ » .

(٣) ادّعى ابن طاهر الاتفاق على هذا كما نقله عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٣٤٨/١ ، والسيوطي في التدريب ١ / ٣٤٦ . ونقل ذلك الخطيب في الكفاية (٥٩٧ ت ، ٤٢٤ هـ) ، عن الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث .

قلنا : في النقل عن الجمهور نظر ؛ فقد قال ابن دقيق العيد في مقدّمة " الإمام " كما نقل ابن حجر في النكت ٢ / ٦٠٤ : « من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنّه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أنّ الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق ؛ فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول » ، وقال العلائي : « كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمان بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطّان ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث » . توضيح الأفكار ١ / ٣٤٤ .

(٤) فتح المغيث ١ / ٢٢٣ .

(٥) في (ع) ، و(ق) : « إلا » .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١ / ٣٤٨ .

(٧) في (ق) : « أو » .

(وَقِيْلَ : لاَ) تُقْبَلُ (مِنْهُمْ) أي : مِمَّنْ رواهُ مرَّةً بِدُونِها ، ومرَّةً بها ؛ لأنَّ رِوَايَتَهُ لَـــهُ بدونها أورثَتْ شَكّاً فِيْهَا ؛ لأنَّ الإنسانَ طُبِعَ علَى[1] إشهارِ[2] عِلْمِهِ.

وتُقْبَلُ مِنْ غيرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ ؛ لانتفاءِ ذلكَ فيهِ .

وقيلَ : تُقْبَلُ إنْ لَمْ تُغَيِّرِ الإعرابَ[3] .

وقِيلَ : تُقْبَلُ إنِ اخْتَلَفَ المجلسُ ، أو ادَّعَى نسيانَها[4] .

وَقِيْلَ : لاَ تُقْبَلُ إنْ كَثُرَ السَّاكِتونَ عنها ، ولَمْ يَغْفُلْ مِثْلُهُمْ عَنْ مِثْلِها[5] .

وقِيْلَ : لا تُقْبَلُ إلاَّ أنْ تُفِيْدَ حُكْماً[6] .

وقِيْلَ : تُقْبَلُ فِي اللَّفْظِ ، كالتأكيدِ دونَ المعنى[7] .

وقِيْلَ : عَكْسُهُ[8] .

---

(١) في (م) : « على حب » .

(٢) في (ع) : « اشتهار » .

(٣) حكاه ابن الصبّاغ عن بعض المتكلّمين . وهو قول الإمام الرّازيّ وأتباعه وحكاه الهندي عن الأكـــثرين . البحر المحيط ٣٣٣/٤ . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٥٠/١ .

(٤) نسبه العلائي إلى جمع من أئمة الأصول .

(٥) هو اختيار ابن السمعاني وغيره . انظر : البحر المحيط ٣٣١/٤ ، وفتح المغيث ٢٠١/١ .

(٦) حكاه الخطيب في الكفاية : (٥٩٧ ت ، ٤٢٥ هـ) ، وحكاه القاضي عبد الوهاب ، كمـــا في البحـــر المحيط ٣٣٣/٤ ، وقال البقاعي في النكت الوفية : ١٥٦/أ معلقاً على هذا الرأي : « لأن الأحكام مـــدار الحديث ، والراوي ثقة فلا وجه للرد » .

(٧) حكاه الخطيب في الكفاية: (٥٩٧ ت ، ٤٢٥ هـ) ، وانظر في هذا الرأي : النكت الوفية: ١٥٦/ أ .

(٨) هناك مذاهب أخرى في زيادات الثقات أغفلها المصنف ، منها :

١- إن لم تخالف الحكم الذي رواه الباقون قبلت ، وإلا فلا ، حكاه ابن كثير عن بعضهم من غير تعيين .

٢- إن كان وقوع الزيادة منه أكثر قبلت ، وكذا إن استويا،وإلاّ فلا،وهو قول الفخر الرازي في المحصول.

٣- إذا كان راويها حافظاً متقناً قبلت ، وإلاّ فلا ، وهو قول الترمذي والصيرفي والخطيب البغدادي .

٤- إذا كانت الزيادة من جهة المعنى دون اللفظ قبلت ، وإلا فلا . حكاه السيوطي .

٥- عدم قبول الزيادة في المتن إلاّ ممن كان الغالب عليه الفقه ، وهو قول ابن حبان في مقدمة صحيحه .

٦- عدم الحكم بحكم كلي،وإنما يكون القبول والرد تبعاً للقرائن.وهو مذهب المتقنين من المحدّثـــين.انظـــر: الكفاية:(٥٩٧ت،٤٢٤هـ)،واختصار علوم الحَدِيْث:٦١،والبحر المحيط٣٣٠/٤، والمقنع ١٩١/١، وشـــرح التبصرة والتذكرة ٣٤٧/١-٣٥١،وفتح المغيث٢٠٠/١،وتدريب الرّاوي٢٤٥/١،وشرح السيوطي:١٨٨.

(**وَقَدْ قَسَّمَهُ**) أي : مَا يَنفردُ بهِ الثِّقَةُ مِنَ الزيادة (**الشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاَحِ [1] ، (**فَقَالَ**) : أخذاً من كلامِهِمْ قَدْ رأيتُ تقسيمَ ما ينفردُ بهِ الثِّقَةُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

(**ما انفردْ**) : بروايتِهِ (**دُوْنَ الثِّقَاتِ**) ، أو ثقةٍ أحفظَ ، (**ثِقَةٌ خالَفَهُمْ**) ، أو خالَفَ الثِّقَةَ الأحفَظَ (**فيهِ**) أي : فيما انفَرَدَ بهِ (**صَرِيحاً**)، بأنْ لا يمكنُ الجمْعُ بينَهُما.(**فَهْوَ رَدٌّ**) أي : مردودٌ ، كما مَرَّ في الشاذِّ ، (**عِندَهُم**) أي : عِنْدَ المحقِّقِينَ ، ومنهمْ : الشافِعيُّ .

(**أو لَمْ يُخالِفْ**) فيهِ أصلاً ، كتفرُّدِه بحديثٍ .

(**فاقْبَلَنْهُ**) [2] ؛ لأنَّهُ جازمٌ بما رواهُ ، وهو ثقةٌ ، ولا مُعارضَ لروايَتِهِ ؛ إذِ السَّاكِتُ عنها لَمْ يَنْفِها لفظاً ولا معنًى .

(**وادَّعَى فيْهِ**) أي : في قَبولِ هذا القِسْمِ (**الخطيبُ**) البغداديُّ [3] (**الاتِّفاقَ**) مِنَ العُلماءِ حالةَ كونِهِ (**مُجْمَعا**) عليهِ ، وهَذَا تكملةٌ وتأكيدٌ .

(**أو خَالفَ الاطلاقَ**)، بأنْ زادَ لفظةً في حديثٍ لَمْ يَذْكُرْها سائرُ مَنْ رواهُ .

(**نَحْوُ : جُعِلَتْ تُرْبَةُ الارْضِ**) بدرجِ الهمزةِ –في حديثِ : « فُضِّلْتُ على الناسِ بثلاثٍ : جُعِلَتْ صُفُوْفُنا كصُفُوفِ الملائكةِ ، وجُعِلَتْ لَنا الأرضُ مَسْجِداً وطَهُوراً » [4] .

(**فَهْيَ**) أي : زيادَةُ : « تُرْبَةٍ » (**فَرْدٌ نُقِلَتْ**) تَفَرَّدَ بها أبو مالكٍ [5] سَعْدُ بنُ طارقٍ الأشْجَعِيُّ [6]، عنْ رِبْعِيٍّ [7]، عَنْ حُذَيْفَةَ . رواهَا مسلمٌ [8] وغيرُهُ [9] .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٠٩ .

(٢) بنون التوكيد الخفيفة . فتح المغيث ١ / ٢٣٦ .

(٣) الكفاية : (٥٩٧ ت ، ٤٢٤ هـ) .

(٤) الحديث بهذا اللفظ عند البيهقي في سننه الكبرى ٢١٣/١ و٢٣٣، ودلائل النبوة ٤٧٥/٥.

(٥) في (ق) : « بن » .

(٦) هو سعد بن طارق ، أبو مالك الأشجعي ، الكوفي : ثقة . علّق له البخاري وروى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٢٢٤٠) .

(٧) بكسر أوله وسكون الموحدة . التقريب (٨٧٩) ، والخلاصة : ١١٤ .

(٨) صحيح مسلم ٢ / ٦٣ – ٦٤ (٥٢٢) .

(٩) أخرجه الطيالسي (٤١٨) ، وأحمد ٣٨٣/٥ ، والنسائي في الكبرى (٨٠٢٢) ، وفي فضائل القرآن له (٤٧) ، وابن خزيمة (٢٦٤) ، وأبو عوانة في المستخرج ٣٠٣/١ ، والطحاوي في شرح المشكل=

قالَ – أعني : ابنَ الصلاحِ – : « فهذا يُشْبِهُ القسمَ الأوَّلَ ، مِنْ حيثُ إنَّ مـا رواهُ الجماعةُ عامٌّ – أي: في جميعِ أجزاءِ الأرضِ[1] –، وما رواهُ المنفردُ[2] ، مخصـوصٌ – أي: بالترابِ[3] – وفي ذلكَ نوعُ مخالفةٍ ، ويُشْبِهُ الثانيَ مِنْ حيثُ إنَّهُ لا منافاةَ بينَهُما »[4].

١٨٣. فَالْشَّافِعِيْ وَأَحْمَـدُ احْتَجَّـا بِـذَا ... وَالوَصْلُ والارْسَالُ مِـنْ ذَا أُخِـذَا

١٨٤. لَكِنَّ في الإرْسَالِ جَرْحاً[5] فَـاقْتَضَى ... تَـقْدِيْمَـهُ وَرُدَّ أنَّ مُقْتَضَـى

١٨٥. هَـذَا قَبُولُ الوَصْلِ إذْ فِيْهِ وَفِـيْ ... الجَـرْحِ عِلْـمٌ زَائِـدٌ لِلْمُقْتَفِـي[6]

=(١٠٢٤) و (٤٤٩٠) ، وابن حبان في صحيحه (١٦٩٤) ، والآجـري في الشـريعة (٤٩٨–٤٩٩) ، والدارقطني ١/١٧٥ – ١٧٦ ، والبيهقي ١/٢١٣ ، وابن عبد البر في التمهيد ٥/٢٢١ .

قلنا : وهذه الرواية لا ينبغي أن تعد زيادة ؛ لأن أبا مالك قد تفرد بجملة الحديث ، وليس له مشارك عـن ربعي . النكت ٢ / ٧٠٠ ، وقد ردّ العراقي في التقييد والإيضاح : ١١٤ كونها زيادة . وانظر : النكـت الوفية : ١٥٧ / ب .

والمؤلف – رحمه الله – مقلّد في هذا ابن الصلاح .

لكن يبدو لنا ... أنّ ابن الصلاح إنما عدّ هذه اللفظة زيادة ؛ لأنّها لم ترد في حديث جابر عنـد أحمـد ٣/٣٠٤ ، وعبد بن حميد (١١٤٥) ، والدارمي (١٣٩٦) ، والبخاري ١/٩١ حديث (٣٣٥) و ١/١١٩ (٤٣٨) و ٤/١٠٤ (٣١٢٢) ، ومسلم ٢/٦٣ (٥٢١) ، والنّسائيّ ١/٢٠٩–٢١١ و ٢/٥٦ ، ولم تـرد في حديث أبي هريرة عند أحمد ٢/٤١١ ، ومسلم ٢/٦٤ (٥٢٣) ، وابن ماجـه (٥٦٧) ، والـترمذي (١٥٥٣) ، وأبي أمامة عند أحمد ٥/٢٤٨ و٢٥٦ ، والترمذي (١٥٥٣) ؛ لكن هذا التخريج يشكل عليـه أنّ الزيادة وردت في حديث علي عند أحمد ١/٩٨ و ١٥٨ من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل ، عـن محمد ابن علي ، عن علي مرفوعاً ، بلفظ : « وجعل التراب لي طهوراً » وعبد الله بن محمد ، قال عنـه الحافظ في التقريب (٣٥٩٢) : « صدوق فيه لين » فلعل ابن الصلاح لم يعتد بهذا الطريق لما في عبـد الله من كلام ، وانظر بلابد كتابنا " كشف الإيهام " (٣٤٨) .

(١) جملة تفسيرية من المصنّف .

(٢) بعد هذا في (م) : « فهو » .

(٣) جملة تفسيرية من المصنّف .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٢١٤ ، وقد تصـرف فيـه المصنـف . وقـال الحـافظ ابـن حجـر : « لم يحكم ابن الصّلاح على هذا الثّالث بشيء ، والذي يجري على قواعد المحدّثين أنهم لا يحكمون عليـه بحكم مستقل من القبول والرد ، بل يرجحون بالقرائن ». النكت ٢/٦٨٧ .

(٥) في (م) : « جزماً » خطأ محض .

(٦) في (م) : « للمقتضي » خطأ محض .

(**فالشَّافِعِيْ**) – بالإسكان – لِمَا مرَّ [1] (**وأحْمَدُ احْتَجَّا بِـذَا**) أيْ : بـاللَّفْظِ الزَّائِدِ ، حيثُ خَصَّا التَّيَمُّمَ بالتُّرابِ [2] .

(**والوَصْلُ والارسالُ**) في تعارضِهما (**مِنْ ذَا**) أي : مِنْ بابِ زيـادةِ الثِّقَـاتِ (**أُخِذَا**) ، فالوصلُ زيادةُ ثقةٍ .

(**لَكِنَّ**) – بالتَّشديدِ – (**في الإرسالِ جَرْحاً**) في الحديثِ ، (**فاقْتَضَى**) ذلـكَ (**تَقْدِيْمَهُ**) عندَ الأكثرِ ؛ لكونهِ مِنْ قَبيْلِ تقديمِ الْجَرْحِ على التَّعْدِيْلِ : فافْتَرَقا .

(**وَرُدَّ**) تَقْديمُ الإرسالِ بـ(**أنَّ مُقْتَضَى هَذا**) أي : ما عُلِّلَ بهِ تَقْديمُهُ (**قَبُـولُ الوَصْلِ**) أيضاً (**إذْ فيْهِ**) أي : في الوصْلِ (**وفي الْجَرْحِ عِلْمٌ زائِـدٌ لِلْمُقْتَفـيْ**) أي : الْمُتَّبِعِ ، فتَعَارَضَا .

والأوْجَهُ أنَّ الزيادةَ في الوصلِ : إذِ الإرسالُ نَقْصٌ في الحِفْظِ [3] .

---

(١) في مواضع كثيرة ، انظر : الأبيات ٢١ و ٣٢ و ٨٢ و ١٦٢ والذي مرّ قوله : « إن ذلك للـوزن » أو « لنية الوقف » .

(٢) فتح المغيث ١ / ٢٣٧ .

قلنا : حصل خلاف بين الفقهاء في صفة ما يتيمم به على قولين :

القول الأول : التيمم لا يكون إلا بالتراب فقط ، وهو ما ذهب إليه الشّـافعيّ وأحمـد وإسـحاق وداود الظاهري وأبو يوسف والعترة .

القول الثاني : التيمم يكون بالأرض ، وبكل ما كان عليها بشرط كونه طاهراً ، وسـواء كـان متصـلاً بالأرض أو منفصلاً عنها سبخاً كان أو خصباً .

انظر : الأم ١/٥٠ ، والمغني ١/٢٤٧ – ٢٤٨ ، والمجموع ٢/٢١٥ ، والاختيار ١/٢٣ ، وشـرح فتـح القدير ١/١١٢ ، وتبيين الحقائق ١/٣٨ – ٣٩ ، والبحر الرائق ١/١٥٥ .

(٣) قال الخطيب : « وهذا القـول هـو الصّحيـح عندنـا ؛ لأن إرسـال الـرّاوي للحديـث لَيْـسَ بجرح لِمَنْ وصله ولا تكذيب لَهُ ، ولعله أيضاً مُسْنَد عِنْدَ الذين رووه مرسلاً أو عِنْدَ إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان ، والناسي لا يقضى لَهُ عَلَى الذاكر . وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخـرى لا يضعف ذَلِكَ أيضاً لَهُ ؛ لأنه قد ينسى فيرسله ، ثمّ يذكر بعده فيسنده ، أو يفعل الأمرين معاً عن قصد منـه لغرض له فيه » . الكفاية : (٥٨١ ت ، ٤١١ هـ) .

الأَفْرَادُ [1]

١٨٦. الفَرْدُ قِسْمَانِ ، فَفَـرْدٌ مُطْلَقَـاْ ... وَحُكْمُهُ عِنْـدَ الشُّـذُوْذِ سَـبَقَا

١٨٧. وَالفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ : مَـا قَيَّدْتَـهُ ... بِثِقَـةٍ ، أَوْ بَلَـدٍ ذَكَرْتَـهُ

١٨٨. أَوْ عَنْ فُلانٍ نَحْوُ قَوْلِ القَـائِلْ ... لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بَكْـرٍ الاَّ [3] وَائِـلْ

١٨٩. لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ الاَّ [2] (ضَمْـرَهْ) ... لَمْ يَرْوِ هَذَا غَـيرُ أَهْـلِ البَصْـرَهْ

---

(١) الأفراد – بفتح الهمزة – : جمع فرد .

قال الميانشي: « الفرد: هو ما انفرد بروايته بعض الثقات عن شيخه ، دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ ». ما لا يسع المحدّث جهله : ٢٩ .

وعرّفه الدكتور المليباري ، فقال : « يراد بالتفرد : أن يروي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون ، وهو ما يقول فيه المحدّثون النقّاد : « حديث غريب » ، أو : « تفرّد به فلان » ، أو : « هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه » ، أو : « لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان » ، أو نحو ذلك ». الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين: ١٥.

قلنا:وما ذكره الدكتور المليباري أعم من التعريف الأول وأدق؛لأنه يشمل الثّقَة وغيره ، وأما تعريف الميانشي فهو أخص ، وهو المراد في البحث هنا ؛ لأن تفرد الضعيف لا يعتد به أساساً ما لم يتابع .

قال الزركشي١٩٨/٢: «وفيه صنّف الدارقطني كتاب الأفراد،ويستعمله الطبراني في معجمه الأوسط كثيراً، ويحتاج لاتساع الباع في الحفظ،وكثيراً ما يدّعي الحافظ التفرّد بحسب علمه ، ويطلع غيره على المتابع » .

وقال ابن حجر ٧٠٨/٢: «من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار ، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه،وتبعه أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط" ، ثم الدارقطني في كتاب " الأفراد " ، وهو ينبئ عن اطلاع بالغ ويقع عليهم التعقيب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقه أو الاستحضار وعدمه ، وأعجب من ذلك أن يكون المتابع عند ذلك الحافظ نفسه،فقد تتبع العلاّمة مغلطاي على الطبراني في جزء مفرد ».

وانظر في الأفراد :

معرفة علوم الحديث: ٩٦ ، وجامع الأصول ١٧٥/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢١٥ ، والإرشاد ١ / ٢٣٢ – ٢٣٣ ، والتقريب : ٧٣ – ٧٤ ، والمنهل الروي : ٥١ ، والخلاصة : ٤٨ ، واختصار علوم الحديث : ٦١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٥٧/١ ، ونزهة النظر : ٧٨ ، والمختصر : ١٢١ ، وفتح المغيث ١ / ٢٠٥ ، وألفية السيوطي: ٤٢ – ٤٣ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي: ١٩٠ ، وتوضيح الأفكار ٧/٢ ، وظفر الأماني : ٢٤٢ ، وقواعد التحديث : ١٢٨ .

(٢) كذلك .

(٣) الأصل في (إلاّ) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا يستقيم بها ، فأدرجها الناظم ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر وسينبه الشارح عليه .

١٩٠. فَإنْ يُرِيْدُوا وَاحِداً مِنْ أهْلِـــهَا تَجَـــوُّزاً ، فاجْعَلْـــهُ مِـــنْ أوَّلِهِـــا

١٩١. وَلَيْـــسَ في أفْـــرَادِهِ النِّسْـــبِيَّهْ ضَعْفٌ لَـــهَا مِـــنْ هَـــذِهِ الحَيْثِيَّـــهْ

١٩٢. لَكِـــنْ إذَا قَيَّـــدَ ذَاكَ بِالثِّقَـــهْ فَحُكْمُـــهُ يَقْـــرُبُ مِمَّـــا أطْلَقَـــهْ

الأفرادُ – بفتحِ الهمزَةِ –

(**الفَرْدُ قِسْمانِ : فَفَرْدٌ**) يَقَعُ (**مُطْلَقا**) [١] وهوَ أوَّلُهُما : بأنْ يَنْفَرِدَ بِهِ راوٍ واحِدٌ عَنْ كُلِّ أحدٍ [٢] .

(**وَحُكْمُهُ**) مَعَ مِثالِهِ (**عِنْدَ الشُّذوذِ سَبَقا**) أي : سَبَقَ في نوعِ الشَّاذِّ .

(**والفَرْدُ بالنِّسْبَةِ**) إلى جِهَةٍ خاصَّةٍ ، وهوَ ثانيهُما ، ولهُ أنواعٌ :

(**ما قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ أوْ بَلَدٍ**) مُعَيَّنٍ (**ذَكَرْتَهُ**) ، كَمَكَّةَ ، والبصْرَةِ ، والكُوفَةِ ، وسيأتي مثالُهَا ، (**أوْ**) بِرَاوٍ مُعَيَّنٍ ، بأنْ لَمْ يَرْوِهِ (**عَنْ فلانٍ**)، إلاَّ فلانٌ.

(**نَحْوُ قَوْلِ القائِلْ**) أبي الفَضْلِ بنِ طاهِرٍ [٣] في حديثِ أصحابِ " السُّنَنِ الأربعةِ " مِنْ طريقِ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ وائلِ بنِ داودَ ، عَنْ ابنِهِ بكرِ بنِ وائلٍ [٤] ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أنسٍ : « أنَّ النبيَّ ﷺ أوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ [٥] وَتَمْرٍ » [٦]، (**لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بَكْرٍ الاَّ وائِلْ**) – بدرجِ الهمزةِ – أي : أبوهُ ، ولَمْ يَرْوِهِ عَنْ وائلٍ إلاَّ ابنُ عُيَيْنَةَ : فَهُوَ غريبٌ ؛ وكذا قالَ التِّرْمذيُّ : « إنَّهُ حَسَنٌ غريبٌ » [٧] .

---

(١) أي : غير مقيد بشيء . توضيح الأفكار ٢ / ٧ .

(٢) في (ق) : « واحد » .

(٣) هو محمد بن طاهر بن علي الإمام الحافظ الجوّال الرحّال صاحب التصانيف النافعة.توفي سنة (٥٠٧ هـ). سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٦١ .

(٤) هذا من رواية الآباء عن الأبناء .

(٥) السّويق : طعام يتّخذ من مدقوق الحنطة أو الشعير ، سمّي بذلك ؛ لانسياقه في الحلق .انظر:التاج ٢٥/٤٨٠ ، والمعجم الوسيط ١ / ٤٦٥ .

(٦) أخرجه الحميدي (١١٨٤) ، وأحمد ٣/١١٠ ، وأبو داود (٣٧٤٤) ، وابن ماجه (١٩٠٩) ، والترمذي (١٠٩٥) ، وفي الشمائل (١٧٧) بتحقيقنا ، وأبو يعلى (٣٥٥٩) ، وابن حبان (٤٠٦٦) ، والطبراني في الكبير ٢٤/ (١٨٤) ، والبيهقي ٧/٢٦٠.

(٧) الجامع الكبير٢/٣٨٩ عقب(١٠٩٥)وكذا قال محمد بن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد٢/١٧٦.

ولاَ يلزمُ مِنْ تفرُّدِ وائلٍ بهِ عَنْ ابنهِ بكرٍ تَفرُّدُهُ بهِ مطلقاً ، فقدْ ذَكَرَ الدارَقطنيُّ فِي "علَلِهِ" أنَّهُ رواهُ مُحَمَّدُ بنُ الصَّلْتِ التَّوَّزِيُّ [1]، عَنِ ابنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بنِ سَعْدٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ . قالَ : « ولَمْ يُتابعْ عليهِ ، والمحفوظُ عَنِ ابنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ وائلٍ ، عَنِ ابنِهِ ، ورواهُ جماعةٌ عَنِ ابنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بلاَ واسطةٍ » .

ومثالُ المقيَّدِ بالثِّقَةِ : قولُ القائلِ في حديثِ : « قِراءةُ النبيِّ ﷺ في الأضْحَى ، والفِطْرِ بـ « قافْ » و [2] « اقْتَرَبَتِ » [3]: (**لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ إلاَّ ضَمْرَهْ**) -بدرجِ الهمزةِ- أي: ابنُ سعيدٍ المازنيُّ ، فقدِ انفردَ بهِ عنْ عُبيدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ أبي واقِدٍ اللَّيْثِيِّ ، عَنِ النبيِّ ﷺ رواهُ مسلمٌ [4] ، وغيرُهُ [5] .

وإنَّما قيَّدَ بالثِّقَةِ لروايةِ الدارَقُطنيِّ [6] لهُ مِنْ رِوَايةِ ابنِ لَهِيْعَةَ [7] - وقَدْ ضَعَّفَهُ الجُمْهورُ [8] - عَنْ خالِدِ بنِ يزيدَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عائِشَةَ .

ومِثالُ المقيَّدِ بِبَلَدٍ : قَوْلُ القائِلِ في حديثِ أبي داودَ [9] ، عَنْ أبي الوليْدِ [10] الطَّيَالِسيِّ ، عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ قَتادَةَ ، عَنْ أبي نَضْرَةَ ، عَنْ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ ، قالَ : « أَمَرَنَا

---

(١) بفتح التاء والمثناة وتشديد الواو ، وبعدها زايٌ . التقريب (٥٩٧١) ، والخلاصة: ٣٤٢ .

(٢) بعد هذا في (م) : « وإذا اقتربت » .

(٣) القمر : ١ .

(٤) صحيح مسلم ٣ / ٢١ (٨٩١) .

(٥) منهم : مالك (٤٩٤) ، والشافعي في الأم ١/٢١٠ ، وفي المسند بتحقيقنا (٤٩٦)،والحميدي (٨٤٩)، وأحمد ٥/٢١٧ و ٥١٩ ، وأبو داود (١١٥٤) ، وابن ماجه (١٢٨٢)، والترمذي (٥٣٤) ، والنسائي ٣/١٨٣ ، وابن خزيمة (١٤٤٠) ، وابن حبان (٢٨١٦) ، والبيهقي ٣/٢٩٤ ، والبغوي (١١٠٧) . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٥٨ .

(٦) في سننه ٢/٤٦ ، وذكر في علله : أن فيه اضطراباً ، كما نقل صاحب التعليق المغني .

(٧) بفتح اللام وكسر الهاء . التقريب (٣٥٦٣) .

(٨) انظر : التاريخ الكبير ٥/١٨٢ (٥٧٤) ، والكاشف ١/٥٩٠ الترجمة (٢٩٣٤) مع ما كتبه محققه .

(٩) سنن أبي داود (٨١٨) . وأخرجه أحمد ٣ / ٣ و ٤٥ و ٩٧ ، وعبد بن حميد (٨٧٩) ، والبخاري في القراءة خلف الإمام (١٢) ، والحاكم في معرفة علوم الحديث: ٩٧ ، من طريق همام ، عن قتادة ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، فذكره .

(١٠) في مطبوعة (م): «أبي داود» خطأ،وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية،وهو الذي عليه مصادر التخريج.

رَسُولُ اللهِ ﷺ أنْ نَقْرَأَ بفَاتِحَةِ الكِتاب،ومَا تَيَسَّرَ » : (**لَمْ يَرْوِ هذا**) الحديثَ (**غَيرُ أهلِ البَصْرَهْ**)، فقدْ قالَ الحاكِمُ: «إنَّهُم تَفَرَّدُوا بذِكْرِ الأمرِ فيهِ،مِنْ أوَّلِ الإسنادِ إلى آخرِهِ»[1].

وكذا قالَ في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، في صِفَةِ وُضُوءِ[2] رسولِ اللهِ ﷺ: إنَّ قولَهُ : « وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ » [3] ، « سُنَّةٌ غريبةٌ ، تَفَرَّدَ بها أهلُ مِصْرَ » [4].

(**فإنْ يُرِيْدُوا**) أي : القائلونَ بما ذُكِرَ ونحوِهِ (**واحِداً**) فقطْ (**مِنْ أهلِهَا**) أي:[5] أهلِ تِلْكَ البَلْدَة (**تَجَوُّزاً**) في الإضافةِ ، كما يُضافُ فِعْلُ واحِدٍ مِنْ قَبيلَةٍ إليها مَجَازاً (**فَاجْعَلْهُ مِنْ أوَّلِهَا**) أي : مِنْ أوَّلِ الصُّوَرِ المذكورةِ في البابِ وهوَ الفَرْدُ المطلقُ .

ومنهُ حديثُ : « كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ » [6] السابقُ في نوعِ المنكرِ،حيثُ قالَ الحاكِمُ : « هو مِنْ أفرادِ البصريِّيْنَ عَنِ المدنيِّيْنَ ، تَفَرَّدَ بهِ أبو زُكَيْرٍ [7] ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ »[8]، فجَعَلَهُ مِنْ أفرادِ البَصْرِيِّيْنَ وأرادَ واحِداً منهمْ [9] .

(**وليسَ في أفرادِهِ**) أي : هذا البابُ (**النِّسْبِيَّه**) ، وهيَ أنواعُ القِسْمِ الثاني (**ضَعْفٌ لَها مِنْ هذهِ الْحَيْثِيَّه**) أي : حَيْثِيَّةِ الفرديَّةِ .

(**لَكِنْ إذا قَيَّدَ**) القائِلُ مِنَ الْحُفَّاظِ (**ذاكَ**) التَّفَرُّدَ (**بالثِّقَهْ**) ، كقولِهِ : لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ إلاَّ فلانٌ (**فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أطلَقَهْ**) أي : مِنَ القِسْمِ الأوَّلِ ؛ لأنَّ روايةَ غيرِ الثِّقَةِ كَـ: لاَ رِوَايَةٍ ، فَيُنْظَرُ فيهِ : هَلْ بَلغَ رُتْبَةَ مَنْ يُعْتَبَرُ بحدِيْثِهِ أوْ لاَ ؟ وفي الْمُتَفَرِّدِ[10]

---

(١) معرفة علوم الحديث : ٩٧ .

(٢) في (ص) : « صفة وصف » خطأ .

(٣) أخرجه أحمد ٣٩/٤ و٤٠ و٤١، والدارمي (٧١٥) ، ومسلم ١ / ١٤٦ (٢٣٦) ، وأبو داود (١٢٠)، والترمذي (٣٥)،وابن خزيمة (١٥٤) ، وابن حبان (١٠٨٢) ، والحاكم في معرفة علوم الحديث : ٩٧ .

(٤) معرفة علوم الحديث : ٩٨ .

(٥) بعد هذا في (م) : « أي من أهل » .

(٦) تقدم تخريجه .

(٧) بالتصغير . التقريب (٧٦٣٩) .

(٨) معرفة علوم الحديث : ١٠٠ – ١٠١ .

(٩) شرح التبصرة والتذكرة ٣٦٢/١ .

(١٠) في (ص) : « المنفرد » .

بالحديثِ ، هلْ بَلَغَ رُتْبَةَ مَنْ يُحْتَجُّ بتَفَرُّدِه أو [1] لاَ ؟ فَعُلِمَ أنَّ مِنْ أنواعِ القِسْمِ الثاني ، ما يُشَارِكُ الأوَّلَ ، كإطلاقِ تَفَرُّدِ أهلِ بَلَدٍ بما يكونُ راويهِ منها واحداً ، وتَفَرُّدِ ثِقَةٍ بما يُشارِكُهُ في روايَتِهِ ضَعِيْفٌ [2] .

تَنْبِيْهٌ : قالَ ابنُ دَقِيْقِ العِيْدِ : « إذا قِيْلَ في حديثٍ : تَفَرَّدَ بهِ فلانٌ ، عَنْ فلانٍ ، احتملَ أنْ يكونَ تفرُّداً مُطلَقاً ، وأنْ يكونَ تَفَرَّدَ بهِ عنْ [3] هذا الْمُعَيَّنِ خاصَّةً ، ويكونَ مرويّاً عن غيرِ ذلكَ الْمُعَيَّنِ : فَلْيُتَنَبَّهْ لذلكَ » [4].

المُعَلَّلُ [5]

١٩٣. وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُوْلُ مُعَلَّلاً ، وَلاَ تَقُلْ : مَعْلُوْلُ

١٩٤. وَهْيَ عِبَارَةٌ عَنَ اسْبَابٍ [6] طَرَتْ فِيْهَا غُمُوْضٌ وَخَفَاءٌ أثَّرَتْ

١٩٥. تُدْرَكُ بالخِلاَفِ وَالتَّفَرُّدِ مَعَ قَرَائِنَ تُضَمُّ، يَهْتَدِيْ

١٩٦. جِهْبَذُهَا إلى اطِّلاَعِهِ عَلَى تَصْوِيْبِ إرْسَالٍ لِمَا قَدْ وُصِلاَ

١٩٧. أوْ وَقْفِ مَا يُرْفَعُ ، أوْ مَتْنٍ دَخَلْ في غَيْرِهِ ، أوْ وَهْمِ وَاهِمٍ حَصَلْ

١٩٨. ظَنَّ فَأمْضَى ، أوْ وَقَفْ [7] فأحْجَمَا مَعْ كَوْنِهِ ظَاهِرَهُ أنْ سَلِمَا

---

(١) في (ع) : « أم » .

(٢) انظر : فتح المغيث ٢٤١/١ .

(٣) « عن » : لم ترد في (ق) .

(٤) الاقتراح : ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٥) انظر في الحديث المعلل :

معرفة علوم الحديث:١١٢، ومعرفة أنواع علم الحديث:٢١٩، والإرشاد ٢٣٤/١–٢٤٨ ، والتقريب : ٧٥–٧٧،والمنهل الروي:٥٢ ، والخلاصة: ٧٠ ، والموقظة: ٥١ ، واختصار علوم الحديث: ٦٣ ، ونكت الزّركشيّ ٢٠٤/٢–٢٢٣،والشذا الفياح ٢٠٢/١–٢١١،ومحاسن الاصطلاح:١٩٤، والتقييد والإيضاح: ١١٥، ونزهة النظر:١٢٣،والنكت على كتاب ابن الصلاح ٧١٠/٢،والمختصر:١٣٤،وفتح المغيث ٢٠٩/١ ، وألفية السيوطي : ٥٥–٦٦ ، وتوضيح الأفكار ٢٥/٢ ، وظفر الأماني : ٣٦٣ ، وقواعد التحديث:١٣١، وتوجيه النظر ٥٩٨/٢–٦٥٢، وراجع كتاب : أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء .

(٦) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، وسينبه الشارح على ذلك .

(٧) الأصل هنا (وقف) بالفتح ، ولا يصحّ الوزن بها، فسكّنت الفاء ثمّ أدغمت في فاء (فأحجما) فأصبحت فاءً واحدة صوتياً ، وبهذا استقام الوزن .

قَالَ ابنُ الصلاحِ: « مَعْرِفَةُ عِلَلِ الحديثِ مِنْ أجَلِّ عُلُومِهِ وأدَقِّها وأشرَفِها ، وإنَّما يَتَضَلَّعُ [1] بذلكَ أهلُ الحِفْظِ ، والخِبْرَةِ ، والفَهْمِ الثَّاقِبِ » [2] .

(**وَسَمِّ**) أنتَ (**ما**) هوَ مِنَ الحديثِ (**بِعِلَّةٍ**) خَفِيَّةٍ مِنْ عِلَلِهِ الآتيةِ ، في سندٍ، أو متنٍ (**مَشْمُولُ مُعَلَّلاً**) ، كما عَبَّرَ بِهِ ابنُ الصَّلاحِ [3] .

(**ولاَ تَقُلْ**) فيهِ:هُوَ (**مَعْلُولُ**) وإنْ وَقَعَ في كلامِ كثيرٍ مِنْ أهلِ الحديثِ[4]،والأصولِ، والكلامِ،والعَرُوْضِ؛ لأنَّهُ مِنْ « عَلَّهُ الشَّرَابُ »، إذا سقاهُ[5]مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، لا مِمَّا نَحنُ فيهِ،وقالَ ابنُ الصلاحِ: «إنَّهُ مرذُوْلٌ عِنْدَ أهلِ العربيةِ،واللُّغَةِ »[6]،والنَّوَوِيُّ: « إنَّهُ لَحْنٌ »[7].

قَالَ النَّاظِمُ [8]: « والأجودُ الْمُعَلُّ [9] كما هوَ في عبارةِ بعضِهِمْ ، وأكثرُ عِباراتِهِم في الفِعْلِ : أعَلَّهُ فلانٌ بِكَذا ، وقياسُهُ : مُعَلٌّ ، وهوَ المعروفُ لغةً قالَ الْجَوْهَرِيُّ [10]: لا أَعَلَّكَ اللهُ أي : لا أصابَكَ بِعِلَّةٍ » . انتهى .

وقولُهُ : والأجودُ « الْمُعلُّ » أي : أجودُ مِنَ المعلُولِ ، أو منهُ ، ومِنَ المعلَّلِ تغليباً ، وإلاَّ فالْمُعَلَّلُ لا جَوْدَةَ فيهِ ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ أصلاً إلاَّ بتجوُّزٍ ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا البابِ ، بلْ

---

(١) في معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح : « يضطلع » .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ٢١٩ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٤) كالترمذي ، وابن عدي ، والدارقطني ، وأبي يعلى الخليلي ، والحاكم وغيرهم. انظر: شرح التبصرة١/٣٦٤، والنكت الوفية: ١٥٩/أ، وفتح المغيث١/٢١٠، وتدريب الرّاوي١/٢٥١ .

(٥) في (م) : « إذا أسقاه » .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ٢١٩ .
وانظر في مباحثات التسمية : نكت الزركشي ٢ / ٢٠٤ ، ومحاسن الاصطلاح ١٩٤ ، والنكت الوفية ١٥٩ / أ ، وفتح المغيث ١ / ٢٢٤ ، وتدريب الراوي ١ / ١٣٤ ، وتوضيح الأفكار ٢/ ٢٥ ، وأثر علل الحَدِيْث: ١١ ، والحديث المعلل للدكتور خليل ملا خاطر ١١ .

(٧) التقريب : ٧٥ ، وقد تحرّف في (م) إلى : « لحسن » ، وهو خطأ أحال المعنى .

(٨) شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٦٤ – ٣٦٥ .

(٩) قال البقاعي في النكت الوفية ١٥٩/ أ : « الأجود يفهم أن في استعمال معلل جودة ما ، وليس كذلك ؛ فإنه لا يجوز أصلاً ، فيحمل على أن مراد الشّيخ أنه أجود من المعلول » .

(١٠) الصحاح ٥ / ١٧٧٤ .

مِنْ بابِ « التَّعَلُّلِ » [1] ، الذي هُوَ التَّشاغلُ والتَّلَهِّي ، ومنهُ : تعليلُ الصَّبِيِّ بالطَّعامِ كما ذَكَرَهُ هُوَ أيضاً [2] .

أمَّا « معلولٌ » فموجودٌ ، وبهِ عَبَّرَ شيخُنا [3] ، بلْ قالَ : إنَّهُ الأولى ؛ لأنَّهُ وقَعَ في عباراتِ أهلِ الفَنِّ ، مَعَ ثُبوتِهِ في اللُّغَةِ – أي : ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ – لَكِنَّ الأعرفَ : أنَّ فِعْلَهُ ثلاثيٌّ مزيدٌ ، فالأجودُ : « الْمُعَلُّ » كما قالَهُ النَّاظِمُ ، وإنْ كانَ المعلولُ أولى ، لِمَا مَرَّ .

(**وهْيَ**) أي : العِلَّةُ الخفيَّةُ ، (**عِبارَةٌ عَنَ اسبابٍ**) – بدرجِ الهمزةِ – جَمْعُ سَبَبٍ، وهوَ لغةً : ما يُتَوَصَّلُ بهِ إلى غيرِه [4] .

واصْطِلاَحاً : ما يَلْزَمُ مِنْ وجودِهِ الوجودُ ، ومِنْ عَدَمِهِ العدَمُ [5] .

(**طَرَتْ**) – بحذفِ الهمزةِ تخفيفاً [6] – أي : طَلَعَتْ ، بمعنى : ظهَرَتْ للنَّاقِدِ (**فيها**) أي : الأسبابِ ، (**غُمُوضٌ وخَفَاءٌ**) ، العطفُ فيهِ عطفُ تفسيرٍ ، (**أثَّرَتْ**) أي : قَدَحَتْ في قَبولِ الحديثِ .

(**تُدْرَكُ**) أي [7]: الأسبابُ ، أو العِلَّةُ بعدَ جَمْعِ طُرُقِ الحديثِ ، والفحصِ عنها (**بالخِلاَفِ والتَّفَرُّدِ**) أي : بمخالفةِ راويهِ لغيرِهِ ، مِمَّنْ هوَ أحفظُ وأضبطُ ، أو أكثرُ عدداً، وبتَفَرُّدِهِ بهِ بأنْ لَمْ يُتابَعْ عليهِ ، (**مَعَ قرائِنَ تُضَمُّ**) لِمَا ذُكِرَ .

(**يَهْتَدِي**) بمجموعِ ذلكَ (**جِهْبَذُها**) [8] بذالٍ معجمةٍ – أي : الحاذقُ في هذا

---

(١) في (ع) : « التعليل » .

(٢) أي: الحافظ العراقي وكلامه في التقييد:١١٧،وانظر:الصحاح ١٧٧٤/٥ ، واللسان ٤٦٩/١١ (علل).

(٣) عنى بذلك الحافظ ابن حجر،وقد استعمل هذا الاسم في كتابه النكت٧١٠/٢،ثم إنه قد سمّى كتابه:"الزهر المطلول في معرفة المعلول"،كذا ذكره السخاوي في فتح المغيث٢٤٤/١،وذكره السيوطي في تدريب الراوي ٢٥٨/١ باسم "الزهر المطلول في الخبر المعلول"،ومثله في الباعث الحثيث ١٩٩/١،وانظر: تعليق محقّقه .

(٤) انظر : الصحاح ١ / ١٤٥ ، ولسان العرب ١ / ٢٤٧ .

(٥) انظر : التعريفات للجرجاني : ٦٨ ، والبحر المحيط ٥ / ١١٥ .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٦٧/١ .

(٧) في (ع) و (ق) : « أي تلك » .

(٨) جمع جهبذ وهو النّقّاد الخبير بغوامض الأمور، العارف بطرق النّقد. انظر: تاج العروس ٣٩٢/٩ .

الفنِّ (**إلى اطِّلاَعِهِ على تَصْوِيبِ إرسالٍ لِمَا قَدْ وُصِلا ، أوْ**) تصويبِ (**وقْفِ ما يُرْفَعُ ، أوْ**) تصويبِ فَصْلِ [1] (**مَتْنٍ**) ، ولوْ بَعْضاً (**دَخَلْ**) مُدْرَجاً (**في**) مَتْنِ (**غَيْرِهِ ، أوْ**) إلى اطِّلاَعِهِ على (**وَهْمِ واهِمٍ حَصَلْ**) بغَيْرِ ما ذُكِرَ ، كإبدالِ راوٍ ضَعيفٍ بثقةٍ .

وقَدْ (**ظَنَّ**) الجِهْبَذُ قوَّةَ ما وَقَفَ عليهِ مِنْ ذلكَ ، (**فأمضَى**) الحكمَ بما ظَنَّهُ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ الحديثِ ؛ لأنَّ مَبْنَى ذلكَ على غَلَبَةِ الظنِّ .

(**أوْ**) تَرَدَّدَ بحيثُ (**وَقَفْ**) بإدغامِ فائِهِ في فاءِ ، (**فأَحْجَما**) عَنِ الحكْمِ بقَبُولِ الحديثِ ، وعدمِهِ احتياطاً .

كُلُّ ذلكَ (**مَعْ كَوْنِهِ**) أي : الحديثُ الْمُعَلُّ ، أو المتَوَقَّفُ فيهِ (**ظَاهِرَهُ**) قبلَ الوقوفِ [2] على عِلَّتِهِ (**أنْ سَلِمَا**) أي: سلامتُهُ منها لِجَمْعِهِ شروطَ قَبولِهِ ظاهِراً .

فقَوْلُهُ: « **ظاهِرَهُ** » منصوبٌ خبرُ « **كانَ** » ، و « **أنْ سَلِمَا** » فاعِلُهُ [3]،أو مرفوعٌ [4] مبتدأٌ ، و « أنْ سَلِمَا » خبرُهُ ، والجملةُ خبرُ « كانَ » [5].

وَعُلِمَ مِنْ تَعْريفِ العِلَّةِ بما ذكرَ أنَّ الْمُعَلَّ : حديثٌ فيهِ أسبابٌ خفيَّةٌ ، طَرَأَتْ عليهِ فأثَّرَتْ فيهِ [6] .

قالَ شيخُنا [7] : « وأحسنُ منهُ أنْ يُقَالَ : هوَ حديثٌ ظاهرُهُ السلامةُ اطُّلِعَ فيهِ بعدَ التفتيشِ على قادحٍ » .

---

(١) في (ق) : « وصل » .

(٢) في (ق) : « قبول الوقف » .

(٣) أي : أن المصدرية وما بعدها .

(٤) الكلام عائد إلى : « ظاهره » .

(٥) وهذا الوجه اختاره السخاوي في فتح المغيث ١ / ٢٤٦ ، ولم يذكر غيره .

(٦) التقريب: ٧٥-٧٦ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١ ، وانظر: النكت الوفية: ١٦٠/ أ.

(٧) يعني : الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهذا التعريف نقله أيضاً البقاعي في النكت الوفية ١٦٠/ أ ، وعزاه لشيخه الحافظ ابن حجر ، ومن هذا يدرك خطأ الدكتور الفاضل همام عبد الرحيم في دراسته لعلل ابن رجب ١ / ٢٢ إذ ذكر أنّ البقاعي نقله عن العراقي .

ومثالُهُ : حديثُ ابنِ جُريجٍ في التِّرمذيِّ [1] ، وغيرِه [2]: عَنْ موسى بنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ أبي هُريرةَ مرفوعاً : « مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً ، فَكَثُرَ فيهِ لَغَطُهُ [3]، فقالَ قبلَ أنْ يقومَ : سُبْحانَكَ اللهُمَّ وبِحَمْدِكَ ... الحديثَ » [4] .

فإنَّ موسى بنَ إسماعيلَ المِنْقَريَّ [5]، رواهُ عنْ وُهَيْبِ [6] بنِ خالدٍ الباهِليِّ، عَنْ سُهَيْلٍ المذكورِ ، عَنْ عَوْنِ بنِ عبدِ اللهِ .

وبهذا أعلَّهُ البخاريُّ ، فقالَ : هوَ مرْوِيٌّ عَنْ موسَى بنِ إسماعيلَ ، وأمَّا موسَى بنُ عُقْبَةَ فلا نَعْرِفُ لهُ سماعاً مِنْ سُهَيْلٍ [7].

١٩٩. وَهْيَ [8] تَجِيءُ غَالِباً فِي السَّنَدِ تَقْدَحُ فِي المتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ

٢٠٠. أوْ وَقْفِ مَرْفُوْعٍ ،وَقَدْ لاَ يَقْدَحُ (كَالبَيِّعَانِ بالخِيَارِ) صَرَّحُوا

٢٠١. بِوَهْمِ (يَعْلَى بْنِ عُبَيدٍ) : أبْدَلا (عَمْراً) بـ (عَبْدِ الله) حِيْنَ نَقَلا

٢٠٢. وَعِلَّةِ المتْنِ كَنَفْيِ البَسْمَلَهْ إذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفْيَهَا فَنَقَلَهْ

٢٠٣. وَصَحَّ أنَّ أَنَساً يَقُوْلُ : (لا أحْفَظُ شَيْئاً فِيهِ) حِيْنَ سُئِلاَ [9]

---

(١) الجامع الكبير ٥ / ٤٣٢ (٣٤٣٣) .

(٢) أخرجه أحمد ٢ / ٣٦٩ و ٤٩٤ ، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٣٩٧) وفي الكبرى (١٠٢٣٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤ / ٢٨٩ ، ، وابن حبان (٥٩٣) ، والطبراني في الأوسط (٧٧) و (٦٥٨٠) ، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٤٧) ، والبغوي (١٣٤٠) . وانظر بلا بدٍّ : تعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٣) في (ق) : « لفظه » .

(٤) بعد هذا في (ع): «أشهد أن لا إله إلا أنت،استغفرك وأتوب إليك غفر له ما صدر منه في ذلك المجلس».

(٥) بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف . التقريب (٦٦٤٣) .

(٦) بالتصغير . التقريب (٧٤٨٧) .

(٧) ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه سؤال مسلم للإمام البخاريّ عن هذا الحديث وإجابته إياه : بأنه معلول ، والسبب عدم سماع موسى بن عقبة من سهيل .
انظر : تاريخ بغداد ٢/٢٩و١٣/١٠٣ ، ومعرفة علوم الحديث:١١٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٣٦٩ .

(٨) الضمير في : « وهي » يعود على العلة القادحة الخفية .

(٩) هذا البيت سقط من نسخة (ج) من متن الألفية .

(**وهْيَ**) أي : العِلَّةُ الخفِيَّةُ القادحَةُ ، (**تَجيءُ غالِباً في السَّنَدِ**) أي : وقليلاً في المتنِ ، فالتي في السَّنَدِ (**يَقْدَحُ في**) قَبولِ (**المتنِ ، بقَطْعِ مُسْنَدِ**) مُتَّصِلٍ ، (**أَوْ وَقْفِ مَرْفُوعٍ**) ، أوْ غيرِ ذلكَ مِنْ مَوانِعِ القَبولِ ، وذلكَ حيثُ لَمْ يَتَعَدَّدِ السَّنَدُ ، أوْ لَمْ يَقْوَ الاتِّصَالُ ، أو الرَّفْعُ –مثلاً– على القَطْعِ ، أو الوقْفِ .

(**وقَدْ لا تَقْدَحُ**) فيهِ ، بأنْ يتَعَدَّدَ السَّنَدُ ، أو يَقْوى الاتِّصالُ ، أوْ نحوَهُ ، أو يَقَعَ الاختلافُ في تعيينِ واحِدٍ مِنْ ثِقَتَيْنِ ، (**كـ**) حديثِ: (**البَيِّعَانِ بالخِيَارِ**) [1] المَرْوِيِّ ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ المدَنِيِّ ، عَنْ مولاَهُ ابنِ عُمَرَ .

فَقَدْ (**صَرَّحُوا**) أي : النُّقَّادُ (**بوَهْمِ**) راويهِ (**يَعْلَى بنِ عُبَيْدٍ**) الطَّنافِسِيِّ [2]، إذْ (**أَبْدَلاَ**) – بأَلِفِ الإطلاقِ – (**عَمْراً**) هوَ ابنُ دينارٍ المكيُّ (**بـ: عبدِ اللهِ**) ابنِ دينارٍ ، الذي هوَ الصَّوابُ . فالباءُ داخلةٌ عَلَى المتروكِ [3] تشبيهاً لِلإبدالِ بالتَّبَدُّلِ ، وإلاَّ فهوَ خلافُ مَا عليهِ أَئمَّةُ اللُّغةِ مِنْ أَنَّها إنَّما تدخُلُ عَلَى المأخوذِ في الإبدالِ ، كالتَّبديلِ ، وعلى المتروكِ في الاستبدالِ و[4]التَّبَدُّلِ،إنْ لَمْ يذكرْ مَعَ المتروكِ، والمأخوذ غَيْرِهِما في الأربعةِ[5].

وقدْ حَرَّرَ ذلكَ شيخُنا ، شيخُ الإسلامِ ، الشمسُ [6] القَايَاتيُّ [7]، أَتَمَّ تَحْريرٍ في شرحِهِ [8] لِخُطْبَةِ " مِنْهَاجِ النَّوَويِّ " [9] ، وبذلكَ انْدَفَعَ ما قيلَ : إنَّ الباءَ في الإبدالِ ، إنَّما تدخُلُ على المتروكِ .

---

(١) أخرجه الحميدي (٦٥٥) ، وأحمد ٢ / ٩ و ٥١ و ١٣٥ ، والبخاري ٣/٨٤ (٢١١٣) ، ومسلم ٥/١٠ (١٥٣١) (٤٦) ، والنّسائيّ ٧ / ٢٥٠ و ٢٥١ .

(٢) رواية يعلى بن عبيد عند الطبراني في الكبير (١٣٦٢٩) .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٧٦ ، وفتح المغيث ١/٢٤٨ ، وشرح السيوطي: ١٩٤. وانظر : مغني اللبيب : ١٤١ ، وتعقّب البقاعي في النكت الوفية : ١٦٢ / ب .

(٤) في (ع) : « أو » .

(٥) ذكره البقاعي في النكت الوفية ١٦٢ / ب .

(٦) « الشمس » : سقط من (ق) .

(٧) تقدمت ترجمته في قسم الدراسة .

(٨) انظر : حاشية الجمل على المنهج ١ / ٢٤ .

(٩) انظر عن هذا الكتاب : وجيز الكلام ٢/٦٠٨ ، ونظم العقيان : ١٥٤ .

(**حِيْنَ نَقَلاَ**) –بأَلِفِ الإطلاقِ– أي: روَى يَعْلَى ذلكَ ، عَنْ سُفيانَ الثَّوريِّ، عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ ، وشَذَّ بذلكَ عَنْ سائِرِ أصحابِ الثَّوريِّ[1]، فَكُلُّهُمْ قالُوا: « عَبْدَ اللهِ »، بَلْ تُوبِعَ الثَّوريُّ [2] فرَوَاهُ كثيرونَ عَنْ عبدِ اللهِ .

قالَ ابنُ الصلاحِ: « وكلاهُما – أي: عَمْرٌو ، وعبدُ اللهِ – ثِقَةٌ » [3] أي: فلهذا لَمْ يَقْدَحِ الخِلاَفُ فيهما في المتنِ .

(**وَعِلَّةِ المَتْنِ**) القادحةِ فيهِ،(**كـ**) حديثِ (**نَفْي**) قراءةِ (**البَسْمَلَةْ**) فِي الصلاَةِ، المرويِّ عَنْ أنسٍ ، (**إِذْ ظَنَّ راوٍ**) مِنْ رُواتِهِ حِيْنَ سَمِعَ قَوْلَ أنسٍ – رَضِيَ اللهُ تعَالَى عنهُ – : « صَلَّيْتُ خَلْفَ رسولِ اللهِ [4] ﷺ وأبي بَكْرٍ ، وعُثْمانَ ﷺ فكانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بـ: « الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ » [5]، (**نَفْيَها**) أي : البسمَلَةَ بذلكَ .

(**فَنَقَلَهْ**) مُصَرِّحاً بما ظَنَّهُ ، فقالَ عَقِبَ ذلكَ : « فَلَمْ يَكُونُوا يَفْتَتِحُونَ [6] القراءَةَ ، بـ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ » [7] .

وَفِي روايةٍ : « لاَ يَذْكُرُوْنَ : بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ ، في أوَّلِ قِرَاءةٍ، ولاَ في آخِرِهَا »[8]. فصارَ بذلكَ حديثاً مرفوعاً ، والراوي لهُ مخطِئٌ في ظَنِّهِ .

---

(١) فقد رواه عن سفيان أبو نعيم الفضل بن دكين عند أحمد٢/١٣٥، والبيهقي٥/٢٦٩، وابن عبد البر في التمهيد ١٢/٢٢ .
ومحمد بن يوسف الفريابي عند البخاريّ ٣/٨٤ (٢١١٣) ، ومخلد بن يزيد عند النّسائيّ ٧/٢٥٠ ، وفي الكبرى (٦٠٦٩) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١٤٢٦٥) وغيرهم . قال السخاوي في فتح المغيث ١/٢٤٩: « وقد أفرد الحافظ أبو نعيم طرقه من جهة عبد الله خاصّة فبلغت عدة رواته عنه نحو الخمسين » وكذا قال البقاعي في نكته ١٦٢/ب .

(٢) تابعه شعبة عند أحمد ٢/٥١،والنّسائيّ ٧/٢٥١، وسفيان بن عيينة عند الحميدي (٦٥٥) ، وأحمد ٢/٩، ويزيد بن عبد الله بن الهاد عند النّسائيّ ٧/٢٥٠ ، وإسماعيل بن جعفر عند مسلم ٥/١٠ (١٥٣١) (٤٦) ، والنّسائيّ ٧/٢٥٠ وغيرهم . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٧٤-٣٧٥ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٢٣ .

(٤) في (ع) و (ص) : « النبيّ » .

(٥) صحيح مسلم ٢ / ١١٢ (٣٩٩) (٥٢) .

(٦) في (ص) : « يستفتحون » .

(٧) صحيح مسلم ٢/١٢ (٣٩٩) (٥٠) (٥١) .

(٨) صحيح مسلم ٢ / ١٢ (٣٩٩) (٥٢) .

ومِنْ ثَمَّ قالَ الشافِعِيُّ وأصحابُهُ : المعنى أَنَّهُم يَبْدَؤُونَ بقراءَةِ أُمِّ القرآنِ قَبْلَ ما يُقْرَأُ بَعْدَها ، لاَ أَنَّهُمْ يَتْرُكُونَ البَسْمَلَةَ [1] .

(و) قَدْ (صَحَّ) ، كما صَرَّحَ بِهِ الدارَقُطْنِيُّ [2]، وغيرُهُ[3] ، ما[4] يَتَأَيَّدُ بِهِ القَولُ بخطإِ النَّافِي،(أَنَّ أَنَساً) ﷺ (يَقولُ: « لاَ أَحْفَظُ شَيئاً فيهِ » حِيْنَ سُئِلا) -بأَلِفِ الإطلاقِ- .

أيْ : حِيْنَ [5] سَأَلَهُ أبو مَسْلَمَةَ [6] سعيدُ بنُ يزيدَ ، أكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ بـ: الحمدُ للهِ ، أو بـ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ [7] ؟

لَكِنْ قَدْ رَوَى الحديثَ عَنْ أنسٍ جماعةٌ ، منهمْ : حُمَيْدٌ ، وقَتَادَةُ ، والْمُعَلُّ إنَّما هُوَ روايةُ حُمَيْدٍ ، إذْ رَفْعُهَا وَهَمٌ مِنَ الوَليدِ بنِ مسلمٍ [8] ، عَنْ مالكٍ عنهُ ، فإنَّ سائِرَ الرواةِ عَنْ مالكٍ ، لَمْ يَذكُرُوا فيها : « خَلْفَ النَّبيِّ ﷺ » فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ إلاَّ الوقْفُ .

وأمَّا روايةُ قَتَادَةَ ،فَلَمْ يَتَّفِقْ أصحابُهُ عنهُ على ذِكْرِ النَّفْيِ المذكورِ ، بلْ أكثرُهُم لَمْ يَذْكُروهُ ، وجماعةٌ منهمْ ذَكَرُوهُ بلفظِ : « فَلَمْ يَكُونُوا يَجْهَرُونَ بـ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ » .

وجماعةٌ بلفظِ: « فَلَمْ يَكُونُوا يَفْتَتِحُونَ القِرَاءَةَ بـ:بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ ».

وَجماعَةٌ بلَفْظِ: « فَلَمْ أَسْمَعْ أحداً [9] منهُمْ يَقرأُ بـ:بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ ».

والجمعُ بينَ هذِهِ الرواياتِ – كَمَا قالَ شيخُنا [10] – ممكِنٌ ، بِحَمْلِ نَفْيِ القِرَاءَةِ

---

(١) انظر : الأم ١ / ١٠٧ ، ومعرفة السنن والآثار ١ / ١٦٣ / ب .

(٢) انظر : سنن الدارقطني ١ / ٣١٦ .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أحمد ٣/١٠٠ و ١٦٦ و ١٨٩ ، وابن خزيمة (١٠١٠) .

(٤) سقطت من (ص) وفي (ق) : « مما » .

(٥) سقطت من (ص) و (ق) .

(٦) في (ق) : « سلمة » خطأ . وانظر : التقريب (٢٤١٩) .

(٧) سنن الدارقطني ١ / ٣١٦ .

(٨) رواية الوليد بن مسلم أخرجها ابن عبد البرّ في التمهيد ٢/٢٢٨،وانظر:شرح التبصرة والتذكرة١/٣٧٦ .

(٩) في نسخة (ع) : « واحداً » .

(١٠) يعني : الحافظ ابن حجر ، وانظر : الدراية ١ / ١٣٢ .

على نَفْيِ السماعِ ، ونَفْيِ السماعِ على نَفْيِ الْجَهْرِ ، ويُؤَيِّدُهُ ما رواهُ ابنُ خزيمةَ [1] ، عَنْ أنسٍ: « أَنَّهُمْ كانُوا يُسِرُّونَ بِـ:بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ »،وإنْ كانَ في سنَدِهِ ضَعِيْفٌ[2].

وبهذا الجمْعِ سَقَطَتْ دَعْوَى : أنَّ هذا اضطرابٌ ، لا تقومُ مَعَهُ حُجَّةٌ [3] ؛ لأنَّ شَرْطَ هَذَا الاضطرابِ عَدَمُ إمكانِ الجمعِ ، وتَسَاوِي الطُّرُقِ قُوَّةً وضَعْفاً ، وهذا ليسَ كذلكَ ؛ لأَنَّهُ قَدْ أمْكَنَ الجمْعُ ، ولَمْ تتَسَاوَ الطُّرُقُ ، فإنَّ روايةَ : « يَفْتَتِحُوْنَ بِـ: الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِيْنَ » [4] أصحُّ .

ثُمَّ روايةُ : « فَلَمْ يَكُونُوا يَجْهَرُونَ بِـ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ ، ثُمَّ روايةُ : لا يَذْكرونَ بِسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في أوَّلِ قِراءَةٍ ، ولاَ في آخِرِها » .

وأمَّا روايةُ : « فكانُوا يَجْهَرُوْنَ بِـ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ » ؛ فضعيفَةٌ [5] .

٢٠٤. **وَكَثُرَ التَّعْلِيْلُ [6] بِالإرْسَالِ لِلوَصْلِ [7] إنْ يَقْوَ عَلَى اتِّصَالِ [8]**

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٤٩٨) .

(٢) والضعيف هو : سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي . التقريب (٢٦٩٢) .

(٣) اعترض البقاعي على هذا فقال : ((ليس كذلك ؛ فإنّ الاضطراب الذي لا تقوم معه حجة شرطه عدم إمكان الجمع وتساوي الطرق قوةً وضعفاً ، وهذا ليس كذلك فإن أصح ما فيه رواية يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ويليه كانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، ويليه كانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها مع أن الجمع ممكن بحمل نفي قراءة البسملة على نفي الجهر بها ، وكذا القراءة بالحمد لله رب العالمين أي الفاتحة ، وإن أريد اللفظ حمل على الجهر ، وأما فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم فضعيفٌ ، وأما كان يسرّون ببسم الله الرحمن الرحيم فقد رواها ابن خزيمة وفي سنده راوٍ ضعيف فلا يسمّى الصّحيح الذي هو في أعلى الدرجات مضطرباً بما لا يقاومه)) ، النكت الوفية : ١٦٤/ ب .

(٤) جملة : « رب العالمين » . لم ترد في (ع) .

(٥) انظر بلا بدٍّ : شرح التبصرة ١ / ٣٧٦ – ٣٨٤ وتعليقنا عليه ، وانظر الدراية ١٣٢/١.

(٦) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٦٨/ أ : « لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصولأي: وكثر إعلال الموصول بالمرسل » .

(٧) في (ج) من متن الألفية : « بالوصل » .

(٨) في (ب) من متن الألفية : « اتصالي » .

٢٠٥. وَقَدْ يُعِلُّونَ بِكُلِّ قَدْحِ فِسْقٍ ، وَغَفْلَةٍ ، وَنَوْعِ جَرْحِ [١]

٢٠٦. وَمِنْهُمُ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ العِلَّةِ لِغَيْرِ [٢] قَادِحٍ كَوَصْلِ ثِقَةِ

٢٠٧. يَقُوْلُ : مَعْلُوْلٌ صَحِيْحٌ كَالذِّيْ يَقُوْلُ : صَحَّ مَعْ شُذُوْذٍ احْتُذِيْ

٢٠٨. وَالنَّسْخَ سَمَّى (التِّرْمِذِيُّ) عِلَّهْ فَإِنْ يُرِدْ فِي عَمَلٍ فَاجْنَحْ لَهْ

وَلَمَّا قَدَّمَ أنَّ العِلَّةَ تكونُ خَفِيَّةً ، بَيَّنَ أنَّها تكونُ أيضاً ظاهِرَةً ، فقالَ :

(**وَكَثُرَ**) مِنَ المحدِّثِينَ (**التَّعْلِيلُ**) الأوجهُ لِمَا مَرَّ:الإعلالُ[٣](**بالإرسالِ**) الظاهِرِ (**لِلْوَصْلِ**)،وبالوقفِ للرَّفْعِ،بمعنَى:أنَّهُ كَثُرَ إعلالُ الموصولِ بالإرسالِ والمرفوعِ بالوَقْفِ، (**إنْ يَقُوَ**) الإرسالُ أو الوقفُ بكونِ راويهِ أضبطَ، أو أكثرَ[٤]عدداً (**عَلَى الاتِّصَالِ**)، أو رَفْعِ .

(**وَقَدْ يُعِلُّونَ**) الحديثَ (**بِكُلِّ قَدْحِ**) ظاهِرٍ مِنْ (**فِسْقٍ**) في راويهِ ، (**وَغَفْلَةٍ**) منهُ ، (**وَنَوْعِ جَرْحِ**) فيهِ ، كَسُوءِ حِفْظٍ [٥] .

(**ومِنْهُمُ**) – بالضَّمِّ – (**مَنْ يُطْلِقُ اسمَ العِلَّةِ**) توَسُّعاً ، وهو أبو يَعْلَى الخليليُّ (**لِغَيْرِ**) أي : على غَيْرِ (**قَادِحٍ** ، **كَوَصْلِ ثِقَةٍ**) ضابطٍ أرسَلَهُ مَنْ لَمْ يَفْقَهْ ، ولاَ مُرجِّحٍ ، حيثُ (**يقولُ**) في "إرشاده" : الحديثُ أقسامٌ (**مَعْلُولٌ صحيحٌ**) ، وصحيحٌ متَّفقٌ عليهِ ، وصحيحٌ مختلفٌ فيهِ [٦] .ومَثَّلَ [٧] للأوَّلِ بحديثِ مالكٍ في " الموطَّإِ "، أنَّهُ قالَ : بَلَغَنا أنَّ أبا هُريرَةَ ، قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « لِلْمَمْلُوْكِ طَعَامُهُ وكِسْوَتُهُ » [٨] حيثُ وَصَلَهُ مالكٌ في غيرِ " الموطإِ " بمُحَمَّدِ بنِ عَجْلاَنَ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ أبي هُرَيرَةَ ، قالَ .

---

(١) أي : ويعلونه بأي نوعٍ كان من أنواع الجرح .

(٢) في (ب) من متن الألفية : « بغير » .

(٣) في (ق) : « من الإعلال » .

(٤) في (ق) : « أحفظ وأكثر » .

(٥) انظر : تعليقنا على شرح التبصرة ٣٨٦/١ – ٣٨٧ في تفصيل وإيضاح هذه المسألة .

(٦) انظر : الإرشاد ١٥٧/١ .

(٧) الإرشاد ١٦٤/١ .

(٨) هذا البلاغ في الموطأ(رواية يحيى الليثي٢٨٠٦،ورواية أبي مصعب الزهري٢٠٦٤،ورواية سويد بن سعيد ٧٧٩،وهو في موطأ عبد الله بن مسلمة القعنبي كما أسنده إليه الحاكم في معرفة علوم الحديث:٣٧).=

فقدْ صارَ الحديثُ بِتَبيُّنِ الإسنادِ صَحِيْحاً،يُعْتَمَدُ عليهِ[1].وما قالَهُ في هذا،هو(**كالذي يَقُولُ**) فيهِ هوَ[2] –كالحاكِمِ–[3] (**صَحَّ**) أي: كالحديثِ الذي يُصَحِّحُهُ (**مَعْ**) بالإسكانِ (**شُذُوذ**) فيهِ، مُنَافٍ عندَ الجمهورِ للصِّحَّةِ ، فقدِ (**احْتُذِي**) أي : اقْتُدِي في ذلكَ بهذا. فالشُّذوذُ عِنْدَ الخليليِّ ، ومَنْ وافَقَهُ[4] يَقْدَحُ في الاحتجاجِ ، لا في التسميةِ .

(**والنَّسْخَ**) مَفْعُولُ (**سَمَّى التِّرمذيُّ عِلَّهْ**)[5] مِنْ عِلَلِ الحديثِ ، وزادَ النَّاظِمُ : (**فإنْ يُرِدْ**) أي : التِّرمِذِيُّ أَنَّهُ عِلَّةٌ (**في عَمَلٍ**) أي : في العَمَلِ بالمنسوخِ ، (**فاجْنَحْ**) أي : مِلْ (**لَهْ**).

=قلنا : وقد روي موصولاً عن مالك : رواه إبراهيم بن طهمان ، والنعمان بن عبد السلام .

ورواية ابن طهمان : عند الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٣٧ ، والخليلي في الإرشاد ١٦٤/١ .

ورواية النعمان : عند الخليلي في الإرشاد ١ / ١٦٤ – ١٦٥ ؛ كلاهما (إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام) عن مالك ، عن محمد بن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ... الحديث .

وقد خولف فيه مالك فقد أسنده عن محمد بن عجلان : سفيان الثوري ، عند الحميدي (١١٥٥) ، وأحمد ٢ / ٢٤٧ ، ووهيب بن خالد عند أحمد ٢ / ٣٤٢ ، وسعيد بن أبي أيوب عند البخاري في الأدب المفرد (١١٩٢) ، والليث بن سعد عند البخاري في الأدب المفرد (١٩٣) ، والبيهقي في الكبرى٦/٨، وسفيان بن عيينة عند البغوي (٢٤٠٣) ، لكن هؤلاء (سفيان الثوري ، ووهيب ، وسعيد بن أبي أيوب ، والليث بن سعد، وسفيان ابن عيينة) رووه عن ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله الأشج ، عن العجلان ، عن أبي هريرة.وروايتهم أصحّ ، فقد توبع محمد بن عجلان على روايته،كما في رواية الجمع، فقد أخرجه مسلم ٩٣/٥(١٦٦٢)من طريق عمرو بن الحارث،عن بكير بن عبد الله بن الأشج ،عن العجلان .

فلعل هذا هو السبب الذي جعل الإمام مالك يذكره بلاغاً في موطئه ؛ لأنّه لم يضبطه جيداً، ومن عجب أنّ الدكتور بشار عوّاد لم يتنبه إلى ذلك في تعليقه على موطّأ مالك في روايتيه (رواية أبي مصعب ، ورواية يحيى الليثي) ، بل لم يشر أبداً إلى الرّواية الموصولة من طريق مالك ، وكذلك يدرك من هذا التفصيل خطأ خليل إبراهيم ملا خاطر في كتابه الحديث المعلل : ٥٩ ، إذ جعل البلاغ معلولاً ، والرواية الموصولة صواباً وأضاف إلى ذلك قاعدة من استنتاج فكره سماها : « عكس المعلل » .

(١) الإرشاد ١٦٤/١-١٦٥ .

(٢) في (ع) : « هو فيه » .

(٣) معرفة علوم الحديث : ١١٩ .

(٤) يقصد به الحافظ ابن حجر ، فقد صرّح بهذا الكلام في نكته ٦٥٤/٢ ، انظر : فتح المغيث ٢٥٤/١ .

(٥) إذ ساق حديثين منسوخين في علله الصغير٢٢٧/٦،وكذلك صنع ابن أبي حاتم في علله (١١٤)و(٢٤٦).

وإنْ يُرِدْ أنَّهُ عِلَّةٌ في صِحَّتِهِ ، أو صِحَّةِ نَقْلِهِ ، فلا ؛ لأنَّ فِي كُتُبِ الصحيحِ أحاديثَ كثيرةً صحيحةً منسوخةً ، وقدْ صَحَّحَ التِّرْمِذيُّ جُمْلَةً منهُ ، فَمُرادُهُ : الأوَّلُ [1] .

الْمُضْطَرِبُ [2]

المضطربُ من الأحاديثِ ، بكسر الراء ، وَهُوَ نوعٌ مِنَ المعلَّلِ .

٢٠٩. مُضْطَرِبُ الحَدِيثِ: مَا قَدْ وَرَدَا ... مُخْتَلِفاً مِنْ وَاحِدٍ فَأَزْيَدَا

٢١٠. في مَتْنٍ اوْ[3] في سَنَدٍ إنِ اتَّضَحْ ... فِيْهِ تَسَاوِي الخُلْفِ ، أَمَّا إنْ رَجَحْ

٢١١. بَعْضُ الوُجُوْهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبَا ... وَالحُكْمُ للرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا

٢١٢. كَالخَطِّ للسُّتْرَةِ جَمُّ الخُلْفِ ... والاضْطِرَابُ مُوْجِبٌ للضَّعْفِ

(مُضْطَرِبُ الحَدِيْثِ مَا قَدْ وَرَدَا) حالةَ كونهِ (مَخْتَلِفاً مِنْ) راوٍ (وَاحِدٍ) بأنْ رَواهُ مرَّةً عَلَى وَجْهٍ ، ومرَّةً عَلَى وَجهٍ آخرَ مُخالفٍ لَهُ [4] ، (فَأَزْيَدَا) بأنْ رَواهُ كُلٌّ من جماعةٍ عَلَى وجهٍ مخالفٍ للآخرِ ، (فِي مَتْنٍ ، اوْ فِي سَنَدٍ) – بدرجِ الهمزةِ [5] –.

---

(١) قال الزّركشيّ في نكته٢/٢١٥ : « لعل التّرمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث ، لا أنه علة في صحته ، لاشتمال الصّحيح على أحاديث منسوخة ، ولا ينبغي أ ن يجري مثل ذلك في التخصيص » .

انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، والنكت لابن حجر ٧٧١/٢ ، وفتح المغيث ٢٥٤/١-٢٥٥ .

(٢) انظر في المضطرب :

معرفة أنواع علم الحديث : ٢٢٥ ، والإرشاد ٢٤٩/١ – ٢٥٣ ، والتقريب : ٧٧–٧٨ ، والاقتراح : ٢١٩ ، والمنهل الروي : ٥٢ ، والخلاصة : ٧٦ ، والموقظة : ٥١ ، واختصار علوم الحديث : ٧٢ ، ونكت الزّركشيّ ٢٢٤/٢ – ٢٤٠ ، والشذا الفياح ٢١٢/١ ، والمقنع ٢٢١/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٩٠/١ ، ونزهة النظر : ١٢٦ ، ونكت ابن حجر ٧٧٣/٢ – ٨١٠ ، والمختصر : ١٠٤ ، وفتح المغيث ٢٢١/١ ، وألفية السيوطي : ٦٧–٦٨ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ١٩٧ ، وتوضيح الأفكار ٣٤/٢ ، وظفر الأماني : ٣٩٢ ، وقواعد التحديث : ١٣٢ ، وتوجيه النظر ٥٨١/٢ .

(٣) بجعل همزة (أو) همزة وصل ضرورةً ؛ ليستقيم الوزن ، وقد نص عليه الشارح في تعليقه الآتي ، على أن الناشر أثبت الهمزة .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٢٥ . انظر : نكت الزّركشيّ ٢٢٤/٢ .

(٥) على أن ناشر (م) أثبت الهمزة في الموضعين ، وهو ذهول شديد .

والاختلافُ فِي السَّنَدِ –وَهُوَ الغالبُ– يَكُونُ باختلافٍ فِي وصلٍ ، وإرسالٍ ، أَوْ فِي إثباتِ راوٍ وحذفِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، والقضيةُ مانعةُ خلوٍّ [1] ، فيكونُ ذَلِكَ فِي السَّنَدِ والمتنِ جميعاً [2] .

هَذَا ، (**إن** [3] **اتَّضَحْ فِيهِ تَسَاوِي الخُلْفِ**) أي : الاختلافِ فِي الوجوهِ ، بحيثُ لَمْ يرجَّحْ مِنْها شيءٌ ،ولَمْ يُمكنِ الجمعُ [4] .

(**أَمَّا إنْ رَجَحْ بَعْضُ الوُجُوه**) أي: وَجْهين فأكثرَ عَلَى غَيْرِه، بأحفظيةٍ، أَو أكثريةٍ مُلازمةٍ للمرويِّ عَنْهُ، أَوْ غيرِهما مِن وجوهِ التَّرجيحِ فَقُلْ: (**لَمْ يَكُنْ**) أي: الحَدِيْثُ (**مُضْطَرِبا ، والحُكْمُ للرَّاجحِ مِنْها**) أي : مِنَ الوجوهِ (**وَجَبَا**) [5] .

إذْ لاَ أَثَرَ لِلمَرجوحِ ، ولاَ اضْطِرابَ أَيْضاً إذَا أَمْكَنَ الجَمْعُ ، بَحَيْثُ يمكنُ أَنْ يعبِّرَ المُتَكَلِّمُ بالألفاظِ ، عَنْ معنىً واحدٍ ، وإن لَمْ يَترجَّحْ شيءٌ [6] .

ومضْطَرِبُ السَّنَدِ (**كَ**) [7] حَدِيثِ (**الخَطِّ**) مِنَ المُصَلِّي (**للسُّتْرَةِ**) ، المرويِّ بلفظِ : « فَإذَا لَمْ يَجِدْ عَصا يَنْصِبُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلْيَخُطَّ خَطّاً » .

فإن إسنادَهُ (**جَمٌّ**) -بالفتح والتشديد – أي : كَثِيْرٌ – (**الخُلْفِ**) أي: الاختلافِ عَلَى راويهِ ، وَهوَ إسماعيلُ بنُ أميَّةَ .

فإنَّه [8] رُوِيَ عَنْهُ ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بنِ مُحَمَّدِ بنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ جدِّهِ حُرَيثٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [9] .

---

(١) انظر : تحرير القواعد المنطقية : ٥٨ .

(٢) في (ع) و (ق) : « معاً » .

(٣) في (م) : « وإن » .

(٤) فتح المغيث ١/٢٥٦-٢٥٧ .

(٥) انظر : فتح المغيث ١/٢٥٧ ، وتدريب الرّاوي ١/٢٦٢ .

(٦) انظر : فتح المغيث ١/٢٥٧ .

(٧) سقطت من (ص) .

(٨) في (ص) : (فإن) .

(٩) عند أبي داود (٦٨٩) و (٦٩٠) ، وابن ماجه (٩٤٣) .

ورُوِيَ عَنْهُ ، عَنْ أبي عمرِو بنِ حُرَيثٍ ، عَنْ أبيهِ [1]، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ [2].

وَرُوِيَ عَنْهُ ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بنِ محمدٍ بنِ عَمْرِو بنِ حُريثٍ ، عَنْ جَدِّهِ حُرَيثِ بنِ سُلَيْمٍ [3] ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ [4] .

ورُوي عَنْهُ،عَنْ ابنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ،عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ورُوي عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حُريثٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَرُوِيَ عَنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ .

ومِنْ ثَمَّ حَكَمَ غَيْرُ واحدٍ من الحفَّاظِ باضطرابِ سَنَدِهِ [5] ، لَكِنَّ بعضَهُم صَحَّحَهُ تَرْجيحاً للروايةِ الأولى [6]، بَلْ قَالَ شَيْخُنا : « هذِهِ كُلُّها قابلةٌ لترجيحِ

---

(١) « عن أبيه » لم ترد في (ق) .

(٢) عند أحمد ٢/٢٤٩ و ٢٥٤ و ٢٦٦ ، وابن خزيمة (٨١٢) .

(٣) ويقال : ابن سليمان . انظر : التقريب (١١٨٣) .

(٤) عند ابن ماجه (٩٤٣) .

(٥) فقد نقل الخطّابيّ عن أحمد بن حنبل قوله : « حديث الخط ضعيف » التهذيب ٢/٢٣٦ . ونقل ابن عبد البر في التمهيد ٤/٢٠٠ قول الطحاوي بأن عمرو بن محمّد بن حريث هذا مجهول ، وجده أيضاً مجهول ليس لهما ذكر في غير هذا الحديث ، ولا يحتج بمثل هذا من الحديث .

وقال الدّارقطنيّ : لا يصح ، ولا يثبت . التهذيب ٢/٢٣٦ .

وقال ابن حزم : لم يصح في الخط شيء . المحلى ٤/١٨٧ .

وضربه ابن الصّلاح مثالاً للمضطرب ، وتبعه كثيرون .

كما أشار الشّافعيّ إلى ضعفه ، فقال البيهقيّ : « هذا حديث قد أخذ به الشّافعيّ في القديم وفي سنن حرملة ، وقال في كتاب البويطي : ولا يخط المصلي بين يديه خطاً إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع » . السّنن ٢/٢٧١ . قال البيهقيّ في المعرفة ٣/١٩١ : « وإنما توقف الشّافعيّ في صحّة الحَدِيْث لاختلاف الرواة على إسماعيل بن أمية » .وانظر المقنع ١/٢٢٣ والتعليق عليه .

(٦) فنقل ابن عبد البر عن أحمد بن حنبل ، وابن المديني تصحيحه ، فقال : « وهذا الحديث عند أحمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح ، وإليه ذهبوا ، ورأيت أن عليّ بن المديني كان يصحح هذا الحديث ويحتج به » . التمهيد ٤/١٩٩ .

وصححه أيضاً ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، - فيما نقله العراقي في التقييد: ١٢٥ .

قال محقق كتاب المقنع١/٢٢٤: «قد تعارض النقل عن أحمد فيه،فذكر آنفاً -فيما نقل الخطّابيّ- تضعيفه، ثمّ نقل ابن عبد البر تصحيحه،والذي أراه أن كلا النقلين يفتقر إلى ثبوته عن أحمد،فبين الخطّابيّ ثمّ ابن-

بَعْضِها عَلَى بعضٍ ، والراجحةُ [1] مِنْها يُمكنُ التوفيقُ بينها » [2] .

قَالَ: « والحقُّ أنَّ التمثيلَ لا يليقُ إلاَّ بحديثٍ لَولاَ الاضطرابُ لَمْ يضعَّفْ ، وهـذا الحَدِيْثُ لَيْسَ كَذلِكَ، فإنَّهُ ضَعِيْفٌ بدونِهِ؛ لأنَّ شيخَ إِسْمَاعِيْلَ مجهولٌ »[3].

وأما مُضْطَرِبُ المَتْنِ ، فكحديثِ فاطمةَ بنتِ قَيْسٍ ، قَالتْ : « سَأَلْتُ ، أَوْ سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عَنِ الزَّكَاةِ،فَقَالَ: إنَّ فِيْ الْمَالِ لَحَقاً سِوَى الزَّكَاةِ » . فرواهُ التِّرْمِذِيُّ [4] هكذا.

ورواهُ ابنُ ماجه عَنْهَا بلفظِ : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » [5] .

لَكِنْ فِي سندِ[6] التِّرْمِذِيِّ راوٍ ضَعِيْفٌ،فَلاَ يَصْلُحُ مِثالاً نظيرَ مَا مَرَّ،عَلَى أنَّه -أَيْضاً[7]- يُمكنُ [8] الجمعُ ، بِحَمْلِ الحقِّ فِي الأول عَلَى الْمُستحَبِّ، وفِي الثَّاني عَلَى الواجبِ .

(**والاضْطِرَابُ**) فِي سَندٍ ، أَوْ مَتْنٍ (**مُوْجِبٌ للضَّعْفِ**) ؛ لإشعارِهِ بِعَدَمِ ضبطِ راويهِ ، أَوْ رواتِهِ [9] .

=عبد البر وبين أحمد مفازة،فإن صحّا فنقل الخطّابيّ أصرح من نقل ابن عبد البر،فإن نقل ابن عبد البر يحتمل أن يكون مستنده احتجاج أحمد بالحديث،وهو الأظهر فيما أرى،ولا يلزم من احتجاجه به تصحيحه لَهُ والجزم بنسبته إلى صاحب الشريعة،لأن مثله يحتمل في مثل هذا الباب عند طائفة من العلماء ، حيث لم يثبت أصلاً،وقد قال البيهقيّ مع إثباته الاضطراب فيه:ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله)).

(١) في (ع) : « والراجح » .

(٢) النكت ٧٧٣/٢ .

(٣) انظر : تدريب الرّاوي ٢٦٥/١ .

(٤) الجامع الكبير (٦٥٩) .

(٥) سنن ابن ماجه (١٧٨٩) . وأخرجه أيضاً : الدارمي (١٦٤٤) ، والطبري في تفسيره ٩٦/٢ ، والدارقطني ١٢٥/٢ ، وابن عدي في الكامل ١٣٢٨/٤ ط دار الفكر و ١٩/٥ ط العلمية ، وهذا لا يصلح أن يكون مثالاً للمضطرب فمداره على شريك ، عن أبي حمزة ، عن الشعبي ، عن فاطمة . وشريك وأبو حمزة ضعيفان ، وهما علّة الحديث. وقال الترمذي : « هذا حديث إسناده ليس بذاك ، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعّف . وروى بيانٌ وإسماعيل ابن سالم ، عن الشعبي هذا الحديث قوله . وهذا أصحّ » فالصواب موقوف ورفعه منكر . وكذلك قد أخطأ شريك في إسناده فقال مرّة : عن رجلٍ ، عن الشعبي ، كما عند الدارقطني ١٢٥/٢ ، وقال مرة عن أبي حمزة الأعور كما هاهنا .

(٦) في (ع) : « مسند » .

(٧) سقطت من (ق) .

(٨) في (ق) : « ممكن » .

(٩) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٩٤/١ .

الْمُدْرَجُ [1]

ويقعُ فِي المَتْنِ ، وَفِي السَّنَدِ ، كَمَا سَيأتي ، ولكلٍّ مِنْهُمَا [2] أقسامٌ ، فمنَ الأوَّلِ :

٢١٣. **الْمُدْرَجُ : الْمُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرْ ... مِنْ قَوْلِ راوٍ مَا ، بلا فَصْلٍ ظَهَرْ**

٢١٤. **نَحْوُ (إذَا قُلْتَ: التَّشَهُّدَ) وَصَلْ ... ذَاكَ (زُهَيْرٌ) وَ (ابنُ ثَوْبَانَ) فَصَلْ**

٢١٥. **قُلْتُ[3]: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلِبْ ... كـ(أَسْبِغُوا الوُضُوْءَ وَيْلٌ لِلعَقِبْ)**

(**الْمُدْرَجُ: الْمُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرْ ، مِنْ قَوْلِ راوٍ مَا**) مِنْ رواتِهِ[4]، صَحَابِيٍّ ، أَوْ غيرِهِ ، (**بِلاَ فَصْلٍ ظَهَرْ**) بَيْنَ الخبرِ ، والملحَقِ بِهِ ، يَعْزوهُ لِقائِلِهِ ، بحيثُ يتوهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الخَبرِ .

وسَبَبُ الإدراجِ: إما تَفْسيرُ غَرِيْبٍ فِي الخبرِ: كخَبَرِ النَّهي عَنْ الشِّغارِ [5]، أَوْ

---

(١) المدرج لغةً –بضم الميم وفتح الراء–:اسم مفعول من (أدرج)،تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته ، وتقول : أدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فيه ، وتقول: أدرجت الشيء في الشيء : إذا أدخلته فيه وضمنته إيّاه .
وفي اصطلاح المحدثين : هو ما كانت فيه زيادة ليست منه ، أو بعبارة أوضح : هو الحديث الذي يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه ، وإنما هي من أحد الرواة من غير توضيح لهذه الزيادة . حاشية محيي الدين عبد الحميد على توضيح الأفكار ٢/٥٠ ، والتعليقات الأثرية لعلي حسن على المنظومة البيقونية: ٣٧ . وانظر الاقتراح : ٢٢٣ ، والموقظة : ٥٣ ، وتاج العروس ٥/٥٥٥ .
وانظر في المدرج :
معرفة علوم الحديث: ٣٩ ، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٨ ، والإرشاد ١/٢٥٤–٢٥٧، والتقريب : ٧٩ – ٨٠ ، والاقتراح : ٢٢٣ ، والمنهل الروي : ٥٣ ، والخلاصة : ٥٣ ، والموقظة : ٥٣ ، واختصار علوم الحديث : ٧٣ ، ونكت الزّركشيّ ٢/٢٤١ – ٢٥٢ ، والشذا الفياح ١/٢١٦ – ٢٢٢ ، والمقنع ١/٢٢٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٣٩٥ ، ونزهة النظر : ١٢٤ ، ونكت ابن حجر ٢/٨١١ – ٨٣٧ ، والمختصر : ١٤٥ ، وألفية السيوطي : ٧٣–٧٩ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ٢٠١ ، وتوضيح الأفكار ٢/٥٠، وظفر الأماني: ٢٤٨ ، وقواعد التحديث:١٢٤،وتوجيه النظر ١/٤٠٨–٤١٣ .

(٢) في (ق) و (ص) : « منها » .

(٣) في (ب) من متن الألفية : « قيل » .

(٤) في (ص) : « رواية » .

(٥) الحديث أخرجه مالك (١٥٢٩) رواية يحيى ، وابن أبي شيبة (١٧٤٩٦) ، وأحمد ٢/٧ و ١٩ و ٦٢ ، والدارمي (٢١٨٦) ، والبخاري ٧/١٥ (٥١١٢) ، ومسلم ٤/١٣٩ (١٤١٥) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) ، وأبو داود (٢٠٧٤) ، وابن ماجه (١٨٨٣) ، والترمذي (١١٢٤) ، والنّسائيّ ٦/١١٠ و ١١٢ ، وأبو يعلى (٥٧٩٥) و (٥٨١٩)،وابن الجارود (٧١٩) و (٧٢٠) ، وابن حبان (٤١٥٥) ، والبيهقي ٧/١٩٩ و ٢٠٠ ، والبغوي (٢٢٩١) .=

استنباطٌ [1] مِمّا فَهِمَهُ مِنْهُ أَحَدُ رواتِه ، كَمَا فَهِمَ ابنُ مسعودٍ مِن خبرِه الآتي ، أنَّ الخروجَ مِنَ الصَّلاةِ ، كَمَا يَحْصلُ بالسلامِ ، يحصلُ بالفراغِ من التشهُّدِ ، فأدرجَ فِيهِ بَعْضُ رواتِهِ : « إنْ شِئْتَ أنْ تَقُوْمَ » ، إلى آخرِه [2] .

وكما فَهِمَ عَروةُ من خبرِه الآتي أنَّ سببَ نقضِ الوضوءِ مسُّ مظِنَّةِ الشَّهوةِ فأدرجَ فِيهِ بَعْضُ رواتِه « الأُنثيين ، والرُّغْ » – بضمِّ الراءِ وفتحِها [3] – أي : أصْلَ الفَخِذيْنِ ؛ لأنَّ مَا قَاربَ الشيءَ ، أُعْطِيَ حُكْمَهُ .

أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ (**نَحْوُ**) قَوْلِ ابنِ مَسْعُودٍ فِي آخرِ خبرِ القاسمِ بنِ مُخَيْمِرَةَ [4] عَنْ عَلْقَمَةَ بنِ قَيْسٍ، عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّبيِّ ﷺ لَهُ التشهدَ فِي الصلاةِ: (**إذَا قُلْتَ**) هَذَا (**التَّشَهُّدَ**)، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاَتَكَ ، إنْ شِئْتَ أنْ تَقُوْمَ فَقُمْ ، وَإنْ شِئْتَ أنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ » [5] .

فَقَدْ (**وَصَلْ ذَاكَ**) بالخبرِ (**زُهَيْرٌ**) ، هُوَ ابنُ مُعاويةَ أَبُو خَيْثَمَةَ (**و**) عَبْدُ الرحمانِ ابنُ ثابتٍ هُوَ (**ابنُ ثَوْبَانَ فَصَلْ**) ذاكَ عَنِ الخبرِ ، بقولِهِ : « قَالَ ابنُ مَسْعُودٍ » [6] ، بَلْ

والزيادة المدرجة في الحديث هيَ : « والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بَيْنَهُمَا صداق » .

وانظر: شرح صحيح مسلم ٥٧٢/٣، وفتح الباري ١٦٢/٩ حيث إنهم بيّنوا أن هذه الزيادة من كلام نافع .

(١) في (ق) : « الاستنباط » .

(٢) أخرجه الطيالسيّ (٢٧٥) ، وأحمد ٤٢٢/١ ، والدارمي (١٣٤٧) ، وأبو داود (٩٧٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٧٥/١ ، وابن حبان (١٩٥٧) (١٩٥٨) (١٩٥٩) ، والطبراني في الكبير (٩٩٢٥) والدارقطني ٣٥٣/١ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٩٦/١ – ٤٠٠ .

(٣) انظر : تاج العروس ٤٨٥/٢٢ (رفغ) ، وقارن بالنكت الوفية : ١٧٣/ب .

(٤) بضم الميم ، وفتح الخاء المعجمة وكسر الميم الثانية . شرح صحيح مسلم ٣٠٠/١ ، وكذا في الخلاصة ٣١٤ ، لكنّه بفتح الميم الثانية .

(٥) أخرجه من هذا الطّريق : الطيالسيّ (٢٧٥) ، وأحمد ٤٢٢/١ ، والدارمي (١٣٤٧) ، وأبو داود (٩٧٠) ، وابن حبان (١٩٥٧) (١٩٥٩) ، والدارقطني ٣٥٣/١ .

(٦) عند ابن حبان (١٩٥٨) ، والطبراني في الكبير (٩٩٢٤) ، وفي مسند الشاميين (٦٤) ، والدارقطني ٣٥٤/١ ، والحاكم في المعرفة ٣٩-٤٠ ، والبيهقي ١٧٥/٢ ، والخطيب في الفصل ١٠٨-١٠٩ .

رَواهُ شَبَابةُ بنُ سَوَّارٍ – وَهُوَ ثِقَةٌ – عَنْ زُهَيرٍ [1] نفسِهِ – أَيْضاً – كَذلِكَ [2] .

ويُؤيدُهُ : اقتصارُ جماعاتٍ عَلَى الخبرِ ، وتصريحُ جماعاتٍ بعدمِ رفعِ ذَلِكَ .

بَلْ قَالَ النَّوَوِيُّ : « اتَّفقَ الْحُفَّاظُ عَلَى أَنَّه مُدْرَجٌ » [3] . انتهى .

مَعَ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ وَصْلُهُ [4] لكانَ مُعَارِضاً لِخبَرِ : « تَحْلِيْلُهَا التَّسْلِيْمُ » [5] ، عَلَى أنَّ الخَطَّابِيَّ [6] جمعَ بَيْنَهُمَا عَلَى تقديرِ وَصْلِهِ ، بأنَّ قولَهُ : « قَضيْتَ صَلاَتَكَ » أي: مُعْظَمَها.

(**قُلْتُ : وَمِنْهُ**) أي : مِنَ الْمُدرجِ مِنَ القِسمِ الأَوَّلِ : (**مُدرجٌ قَبْلُ**) أي : قَبْلَ آخرِ الخبرِ أي : فِي أَوَّلِهِ ، أَوْ أثنائِهِ [7] (**قُلِبْ**) بالنِّسبةِ للمُدْرجِ آخرُه ، وَهُوَ تأكيدٌ لقَبْلُ ، مَعَ إشارةٍ إلى أكثريةِ المُدرجِ آخر الخبرِ .

(**كَ**) خبرِ : (**أَسْبِغُواْ**) أي : أَكْمِلُوا [8] (**الْوُضُوْءَ ، وَيْلٌ لِلْعَقِبْ**) [9] مِنَ النارِ ، وَفِي لَفْظٍ – وَهُوَ الأكثرُ – للأَعْقَابِ .

---

(١) في (ق) : « عن زهير عن » .

(٢) عند الدّارقطنيّ ١/٣٥٣ ، والبيهقي في الكبرى ٢/١٧٤ ، والخطيب في الفصل ١٠٨ .

(٣) الخلاصة : ٦١/ ب ، وبنحو هذا النص في المجموع ٣/٤١٣ – ٤١٥ وقول النّوويّ نقله الكافيجي في المختصر : ١٤٨ ، والكمال بن الهمام في شرح فتح القدير ١/١٩٣ ، والعراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٩٧ ، والسيوطي في شرح ألفية العراقي : ٢٠٢ ، والتدريب ١/٢٦٨ .

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) أخرجه الشّافعيّ في المسند (١٩١) بتحقيقنا ، وعبد الرزاق (٢٥٣٩) ، وابن أبي شيبة (٢٣٧٨) ، وأحمد ١/١٢٣ و ١٢٩ ، والدارمي (٦٩٣) ، وأبو داود (٦١) و (٦١٨) ، وابن ماجه (٢٧٥) ، والترمذي (٣) ، والبزار (٦٣٣) ، وأبو يعلى (٦١٦) ، والطحاوي ١/٢٧٣ ، وابن عدي في الكامل ٥/٢٠٨ ، والدارقطني ١/٣٦٠ و ٣٧٩ ، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٧٢ ، والبيهقي ٢/١٥ و ١٧٣ و ٢٥٣ – ٢٥٤ و ٣٧٩ ، والخطيب في تاريخ بغداد ١٠/١٩٧ ، والبغوي (٥٥٨) من طريق عبد الله بن محمّد بن عقيل ، عن محمّد بن الحنفية ، عن عليّ بن أبي طالب ﷺ .

(٦) معالم السّنن ١/٤٥٠-٤٥١ ، وانظر الدراية ١/١٥٧ .

(٧) في (ق) : « وأثنائه » .

(٨) انظر : التاج ٢٢/٥٠٠ .

(٩) عند الطيالسيّ (٢٤٨٦) .

فَقَدْ رَواهُ شَبَابةُ بنُ سَوَّارٍ ، وغيرُهُ [1] ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زيادٍ ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ برفعِ الجُملتينِ ، مَعَ كونِ الأولى مِن كلامِ أَبي هُرَيْرَةَ ، كَمَا بيَّنهُ جُمْهُورُ الرُّواةِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، واقْتَصَرَ بَعْضُهُم عَلَى الثانيةِ [2] .

فَهُوَ مِثالٌ للمُدرجِ أَوَّلِ الخبرِ ، وَهُوَ نادرٌ جدّاً ، حَتَّى قَالَ شَيْخُنا : « إنَّهُ لَمْ يَجدْ غيرَهُ إلاَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ خبرِ بُسْرَةَ الآتي » [3] .

عَلَى أنَّ قَوْلَ أَبي هُرَيْرَةَ: « أَسْبِغُواْ الْوُضُوْءَ »، قَدْ ثَبتَ فِي "الصَّحِيحِ" [4] مَرْفُوْعاً ، من خبرِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ .

وبذَلِكَ سَقَطَ مَا قِيلَ : إنَّ المُدْرَجَ فِي الأَوَّلِ أكثرُ مِنْهُ فِي الأثناءِ .

وَمِثالُ المُدْرَجِ [5] فِي الأثناءِ – وَهُوَ قَليلٌ بالنِّسبةِ لِلْمُدرجِ فِي الآخِرِ ، كثيرٌ بالنسبةِ للمُدرَجِ فِي الأَوَّلِ – خَبَرُ هِشامِ بنِ عُروةَ بنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أبيهِ ، عَنْ بُسْرَةَ بنتِ صَفْوَانَ ، مَرْفُوْعاً : « مَنْ مَسَّ ذكَرَهُ ، أَوْ أُنْثَيَيْهِ ، أَوْ رُفْغَهُ [6] فَلْيَتَوَضَّأْ » .

فَقَدْ رَواهُ عَبْدُ الحميدِ بنُ جَعْفرٍ [7] ، وغيرُهُ ، عَنْ هِشامٍ كَذلِكَ ، مَعَ أنَّ الأُنثيينِ والرُّفغَ ، إنَّما هُوَ من قَوْلِ عُروةَ ، كَمَا بيَّنهُ جماعاتٌ عَنْ هِشامٍ [8] ، واقتصرَ كَثِيْرٌ من أصحابِ هشامٍ عَلَى الخبرِ هَذَا .

---

(١) أي من رواية أبي قطن . انظر الفصل للوصل : ١٣١ .

(٢) عند الطيالسيّ (٢٢٩٠) ، وأحمد ٤٠٩/٢ و ٤٣٠ ، والدارمي (٧١٣) ، والبخاري ٥٣/١ (١٦٥) ، والنّسائيّ ٧٧/١ ، والخطيب في الفصل : ١٣١-١٣٣ .

(٣) النكت ٨٢٤/٢ .

(٤) الجامع الصّحيح ٥٣/١ حديث (١٦٥) ، وصحيح مسلم ١٤٨/١ (٢٤٢) (٢٩) .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) الرفغ : هو مجامع الوسخ ، ومن ثمّ أطلق على أصل الفخذين ، وقيل : هو ما حول الفرج ، وقيل : ما فوق العانة وتحت السرة . انظر : غريب الحديث للحربي ٣٠/١ ، والفائق في غريب الحديث ٧٢/٢ ، وأساس البلاغة : ٣٥٦ ، والنكت الوفية ١٧٣/ب .

(٧) عند الدّارقطنيّ ١٤٨/١ .

(٨) فقد نقل الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤٠٣/١ قول الدّارقطنيّ في أن المحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع . وقال الخطيب « وليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو قول عروة بن الزّبير ، فأدرجه الرّاوي في متن الحديث . وقد بين ذلك حماد وأيوب . انظر : الفصل للوصل : ٢٣٣-٢٣٥ .

وَقَدْ رَواهُ الطبرانيُّ فِي " الكَبير " [1] من خبرِ مُحَمَّدِ بنِ دينارٍ ، عَنْ هشامٍ بلفظِ : « مَنْ مَسَّ رُفْغَهُ ، أَوْ أُنْثَيَيْهِ ، أَوْ ذَكَرَهُ » .

فَهُوَ عَلَى هَذَا مثالٌ للْمُدْرَجِ فِي الأَوَّلِ ، عَلَى مَا أفادَهُ كلامُ شيخِنا [2] .

٢١٦. وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلُّ طَرَفْ ... مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفْ

٢١٧. كـ(وَائِلٍ) فِي صِفَةِ الصَّلاَةِ قَدْ ... أُدْرِجَ (ثُمَّ جِئْتُهُمْ) وَمَا اتَّحَدْ

٢١٨. وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدِ [3] ... فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلاَفِ السَّنَدِ

٢١٩. نَحْوُ (وَلاَ تَنَافَسُوْا) فِي مَتْنِ (لاَ ... تَبَاغَضُوا) فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلاَ

٢٢٠. مِنْ [4] مَتْنِ (لاَ تَجَسَّسوا) [5] أَدْرَجَهُ ... (إِبْنُ أَبِي مَرْيَمَ) إِذْ أَخْرَجَهُ

(وَمِنْهُ) أي: مِنَ المُدْرَجِ مِنَ القِسْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ الأَوَّلُ مِن ثلاثةِ أقسامٍ ، ذَكَرَهَا ابنُ الصَّلاحِ [6]: (جَمْعُ مَا) أي: خبرٌ (أَتَى كُلُّ طَرَفٍ مِنْهُ) عَنْ راويهِ (بِإِسْنَادٍ) ، غَيْرِ إسنادِ الطَّرَفِ الآخرِ (بِوَاحِدٍ سَلَفْ) مِنَ الإسنادَينِ، مُتَعَلِّقٌ بـ « جَمْعُ » و « سَلَفْ » تَكْمِلَةٌ .

(كَ) خبرِ (وَائِلٍ) ، هُوَ ابنُ حُجْرٍ (فِي صِفَةِ الصَّلاَةِ) أي : صلاةِ النَّبيِّ ﷺ الَّذِي رَواهُ زائِدةُ [7] وغيرُهُ [8]، عَنْ عَاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْهُ.

---

(١) ٢٤/(٥١٦) .

(٢) النكت لابن حجر ٨٢٤/٢ .

(٣) في النفائس : « المسند » .

(٤) في نسخة (ب) و (ج) من متن الألفية : « في » .

(٥) في النفائس : « لا تحسسوا » بالحاء المهملة .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٣١ .

(٧) عند أحمد ٣١١/٤ ، والدارمي (١٣٦٤) ، وابن الجارود (٢٠٨) ، وابن حبان (١٨٥٦) ، والطبراني في الكبير ٢٢/ (٨٢) ، والخطيب في الفصل ٢٧٩ .

(٨) منهم : سفيان بن عيينة عند الشّافعيّ في المسند (١٩٧) بتحقيقنا ، والحميدي (٨٨٥) ، والنّسائيّ ٢٣٦/٢ ، والدارقطني ٢٩٠/١ ، والخطيب في الفصل : ٢٧٩ ، وشريك في سنن أبي داود (٧٢٨) ، وشرح المعاني ١٩٦/١ ، وشرح السّنّة (٥٦٤) .

فإنَّهُ (**قَدْ أُدْرِجَ**) مِن بَعْضِ رواتهِ فِي آخرهِ بهذا السَّنَدِ[1]: « (**ثُمَّ جِئْتُهُمْ**) بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ شَدِيْدٌ،فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمْ جُلُّ الثِّيَابِ،تَحَرَّكُ[2]أَيْدِيْهِمْ تَحْتَ الثِّيَابِ » .

(**وَمَا اتَّحَدَ**) سَنَدُ [3] الجُملتينِ ، بَلِ الذي عِنْدَ [4] عاصمٍ بهذا السَّنَدِ الجُملةُ الأولى فَقَطْ ، وأما الثانيةُ فإنَّما رَواها عَنْ عَبْدِ الجبارِ بنِ وائلٍ، عَنْ بَعْضِ أهلِهِ ، عَنْ وائلٍ هَكذا . فَصَلَهُما زُهَيْرُ بنُ معاويةَ [5] ، وغيرُه [6] ، ورجَّحَهُ مُوسى بنُ هارونَ الحَمَّالُ [7] وقَضَى عَلَى الأَوَّلِ – وَهُوَ جمعُهما بسندٍ واحدٍ – بالوَهَمِ ، وصوَّبَهُ ابنُ الصَّلاحِ [8] .

وَوَجْهُ كونهِ مُدرجَ الإسنادِ أنَّ الرَّاويَ ، لما رَوَى الجُملتينِ بسندٍ إحداهما ، كانَ كأنَّه أدْرجَ أَحَدَ السَّنَدينِ فِي الآخرِ ، حَتَّى سَاغَ لَهُ أنْ يُركِّبَ عَلَيْهِ الجُملتينِ .

(**وَمِنْهُ**) :وَهُوَ ثاني الثلاثةِ (**أَنْ يُدْرَجَ**) مِنَ الراوي (**بَعْضُ**) خبرٍ (**مُسْنَدٍ فِي**) خَبرٍ (**غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلافِ السَّنَدِ**) فِيْهِمَا . (**نَحْوُ** : « **ولاَ تَنَافَسُوا** » **فِي مَتْنِ** : « **لاَ تَبَاغَضُوا** » **فَمُدْرَجٌ**) أي : فلفظُ : « وَلاَ [9] تَنَافَسُواْ » مدرجٌ فِي مَتْنِ : « لاَ تَبَاغَضُواْ »

---

(١) انظر:معرفة أنواع علم الحديث:٢٣١، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٤٠٦-٤٠٧ ، وفتح المغيث١/٢٦٨ .

(٢) تحرك : صيغة مضارع من (التفعّل) بحذف إحدى التاءين أي : تتحرك . انظر : عون المعبود ١/٢٦٥ ، وبذل المجهود ٤/٤٣٨ .

(٣) لم ترد في (ع) .

(٤) في (ص) : « عنه » .

(٥) عند أحمد ٤/٣١٨ ، والطبراني ٢٢/ (٨٤) ، والخطيب في الفصل : ٢٨٤ .

(٦) كشجاع بن الوليد : عند الخطيب في الفصل : ٢٨٤ .

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ١/٤٠٧ إذ قال: «وهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشجاع بن الوليد » .
قال موسى بن هارون الحمال: «وذاك–يعني:رواية سفيان وزائدة–عندنا وهم وإنما أدرج عليه،وهو من رواية عاصم،عن عبد الجبار بن وائل،عن بعض أهله ، عن وائل. هكذا رواه مبيناً زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد،فميزا قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب،وفصلاها من الحديث وذكرا إسنادهما كما ذكرنا ».ثم قال: «وهذه رواية مضبوطة اتفق عليه زهير وشجاع بن الوليد،وهما أثبت له رواية ممن روى «رفع الأيدي من تحت الثياب»،عن عاصم بن كليب،عن أبيه،عن وائل»نكت الزركشي٢/٢٤٧–٢٤٨.

(٨) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٣١ .

(٩) في (ص) : « فلا » .

المرويِّ عَنْ مَالِكٍ[1]،عَنْ الزُّهْرِيِّ،عَنْ أنسٍ بلفظِ: «لا تَبَاغَضُوا،وَلاَ تَحَاسَدُوا،وَلاَ تَدَابَرُوا».

فإنَّه (**قَدْ نُقِلاَ**) – بألِفِ الإطْلاقِ – أي : نَقَلَهُ راويه ابنُ أَبِي مَرْيَمَ [2] الآتي (**مِنْ مَتْنِ: لاَ تَجَسَّسُوا**) –بالجيم أو بالحاء– المرويِّ عَنْ مَالِكٍ [3] أَيْضاً، لَكِنْ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأعرجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظِ : « إِيَّاكُمْ والظَّنَّ ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيْثِ ، وَلاَ تَجَسَّسُواْ ، وَلاَ تَحَسَّسُواْ [4] ، وَلاَ تَنَافَسُوا ، وَلاَ تَحَاسَدُوْا » .

ثُمَّ (**أَدْرَجَهُ**) أي : « وَلاَتَنَافَسُواْ » فِي السَّنَدِ الأَوَّلِ (**إِبْنُ أَبِي مَرْيَمَ**) الحافظُ أَبُو مُحَمَّدٍ سعيدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَكَمِ [5] الجُمَحيُّ [6] شَيْخُ البُخَارِيِّ (**إِذْ أخرَجَهُ**) أي : حِيْنَ رَواهُ عَنْ مَالِكٍ .

فصيَّرهُما بإسنادٍ واحدٍ ، وَهُوَ وَهَمٌ مِنْهُ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْخَطيبُ [7] ، وصرَّحَ هُوَ وغيرُهُ ، بأَنَّهُ خَالفَ بذَلِكَ جَميعَ الرُّواةِ عَنْ مَالِكٍ .

٢٢١. **وَمِنْهُ مَتْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدْ وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضاً فِي السَّنَدْ**

---

(١) في الموطأ (٢٦٣٩) رواية الليثي . وكذلك رواه أصحاب الموطآت جميعاً على الصّواب : أبو مصعب الزّهريّ (١٨٩٤) ، وسويد بن سعيد (٦٨١) ، وعبد الرحمان بن القاسم (٤). وأخرجه البخاريّ ٢٥/٨ (٦٠٧٦) ، وفي الأدب المفرد (٣٩٨) ، ومسلم ٨/٨ (٢٥٥٩) (٢٣) ، وأبو داود (٤٩١٠) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤٥٤) ، وابن حبان (٥٦٧٠) ، وابن عبد البر في التمهيد ١١٦/٦ ، والبغوي (٣٥٢٢) ، كلهم من طريق مالك .

(٢) عند ابن عبد البر في التمهيد ١١٦/٦ .

(٣) في الموطأ (٢٦٤٠) رواية الليثي ، و (١٨٩٥) رواية أبي مصعب الزّهريّ ، و (٦٨٢) رواية سويد بن سعيد ، و (٨٩٦) رواية محمّد بن الحسن .

وأخرجه أحمد ٤٦٥/٢ و ٥١٧ ، والبخاريّ ٢٣/٨ (٦٠٦٦) ، وفي الأدب المفرد (١٢٨٧) ، ومسلم ١٠/٨ (٢٥٦٣) (٢٨) ، وأبو داود (٤٩١٧) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤٥٧) . كلهم من طريق مالك على الصّواب .

(٤) لم ترد في (ع) .

(٥) في (م) : « الحاكم » . وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية وهو الموافق لمصادر ترجمته .

(٦) هو الحافظ العلاّمة محدّث الديار المصرية أبو محمّد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي . توفّي سنة (٢٢٤) هـ . التأريخ الكبير ٥١٢/٣ ، والعبر ٣٩٠/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٢٧/١٠ .

(٧) الفصل : ٤٤٤ ، والتمهيد ١١٦/٦ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٠٩/١ ، وفتح المغيث ١/ ٢٧٠.

٢٢٢. فَيَجْمَعُ الكُـــلَّ بِإسْـــنَادٍ ذَكَـــرْ كَمَتْنِ (أيُّ الذَّنْـــبِ أعْظَـــمُ) الخَـــبَرْ

٢٢٣. فَإنَّ (عَمْراً)[1] عِنْدَ (وَاصِلٍ) فَقَطْ بَيْنَ (شَقِيْقٍ) وَ (ابْنِ مَسْـــعُوْدٍ) سَـــقَطْ

٢٢٤. وَزَادَ[2](الاعْمَشُ)[3]كَذَا(مَنْصُوْرُ) وَعَمْـــدُ[4] الادْرَاجِ لَـــهَا مَحْظُـــوْرُ

(وَمِنْهُ)[5]، وَهُوَ ثالثُ الثلاثةِ (مَتْنٌ) أي خَبرٌ (عَنْ جَمَاعَةٍ) من الرُّواةِ (وَرَدْ ، وَبَعْضُهُم) قَدْ (خَالَفَ بَعْضاً) بزيادةٍ أَوْ نقصٍ (فِي السَّنَدْ ؛ فَيَجْمَعُ) بَعْضُ مـــن رَوَى عَنْهُمْ (الكُلَّ) أي : كُلَّ الجماعةِ (بإسنادٍ) واحدٍ (ذَكَرْ) أي : مذكورٌ ، ويُدْرِجُ روايةَ مَنْ خالفَهُم مَعَهُمْ عَلَى الاتِّفاقِ .

(كَمَتْنِ) أي : خَبَرِ ابنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : « قُلْتُ : يَا رَسُوْلَ اللهِ ، (أيُّ الذَّنْـــبِ أعْظَمُ ؟). قَالَ: أنْ تَجْعَلَ للهِ نِدّاً »[6] ، (الخَبَرْ ، فإنّ عَمْراً) ، وَهُوَ ابـــنُ شُـــرَحْبِيْلَ (عِنْدَ وَاصِلٍ) هُوَ ابنُ حَيَّانَ[7]الأسدِيُّ (فَقَطْ بَيْنَ) شَيْخِهِ (شَقِيقٍ) أَبِي وائلِ بنِ سَـلَمَةَ، (وابنِ مَسْعُودٍ سَقَطْ) ، فَرَواهُ عَنْ شَقِيْقٍ عَنِ ابـــنِ مَسْـــعُودٍ ، وأســـقطَ عَمْـــراً مِـــنْ بَيْنِهِما .

---

(١) في نسخة (أ) من متن الألفية : « عمروا » .

(٢) قال البقاعي في النكت الوفية : ١٧٥/ ب : « المفعول – وهو عمرو – محذوف لضيـــق النظـــم عنـــه ، فالتقدير: وزاده الأعمش ، فلو أنه قال : وزاده الأعمش أو منصور ، لكان أحسن من أجل ذكر المفعول ، ولا يضرّ الإتيان بأو بل ربّما يكون متعيناً لأنه سيذكر أنه اختلف على الأعمش في زيادة عمرو فلم يغلـــب على الظن حينئذٍ أنه زاده » وسينبه الشارح عليها .

(٣) بدرج همزة « الأعمش » أي جعلها همزة وصل لضرورة الوزن، وكذلك همـــزة « الإدراج» في الشـــطر الثاني ، وسينبه الشارح عليه .

(٤) في نسخة ب من متن الألفية : « عمداً » .

(٥) بعد هذا في (ع) : « أي » .

(٦) صحيح البخاريّ ١٣٧/٦ (٤٧٦١) و ٢٠٤/٨ (٦٨١١) ، والنّسائيّ ٩٠/٧ .

(٧) في (ق) : « حبان » .

(**وَزَادَ**) هُ [1] (**الاعمَشُ**) – بدرج الهمزةِ – (**كَذَا مَنْصُورُ**) بنُ المُعْتَمِرِ . فَرَوَيَاهُ عَنْ شقيقٍ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ ابنِ مَسْعُودٍ [2] .

فلمَّا رَواهُ الثَّوْرِيُّ عَنْهُمَا ، وَعَن واصلٍ صارَتْ روايةُ واصلٍ هذِهِ مدرجةً عَلَى روايتهما .

وَقَد فصَلَ أحدَ الإسنادينِ عَنِ الآخرِ يَحْيَى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ [3] .

لَكِنْ رُوِيَ عَنْ واصلٍ أَيْضاً أَنَّه أثبتَ عَمْراً ، كالأعمشِ ، ومنصورٍ ، ورُوِيَ عَنِ الأعمشِ : أَنَّه أسقطَهُ [4] .

(**وَعَمْدُ**) أي: تَعَمُّدُ (**الادراجِ**) –بدرجِ الهَمْزةِ– (**لَهَا**) بمعنى فِيْهَا أي: فِي أَقْسَامِ الْمُدرجِ بِقِسْمَيْهِ (**مَحْظُورُ**) أي: ممنوعٌ [5] لِتَضَمُّنِهِ عَزْوَ القَوْلِ لغيرِ قائلِهِ .

نَعَمْ ، مَا أُدْرِجَ لتفسيرِ غَرِيْبٍ ، فمسامحٌ فِيهِ،ولهذا فعلَهُ الزُّهْرِيُّ ، وغيرُه من الأئمَّةِ.

---

(١) الضمير سقط من (ع) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٩٧١٩) (١٩٧٢٠)،والبخاري ١٣٧/٦ (٤٧٦١) و٢٠٤/٨ (٦٨١١)، والنّسائيّ في الكبرى (١١٣٦٩) ، وفي التفسير له (٣٨٩) ، والطبري في التفسير ٤١/١٩ ، وأبو عوانة ٥٥/١ .

(٣) رواه البخاريّ في صحيحه ٢٠٤/٨ (٦٨١١) في كتاب المحاربين عن عمرو بن عليٍّ ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن منصور ، والأعمش كلاهما عن أبي وائلٍ ، عن عمرو ، عن عبد الله ، وعن سفيان . وفي ١٣٧/٦ (٤٧٦١)، عن واصل ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، من غير ذكر عمرو بن شرحبيل . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤١٠/١-٤١١ ، وفتح المغيث ٢٧١/١ .

(٤) انظر : العلل للدارقطني ٢٢٠/٥-٢٢٣ (٨٣٤) ، والفصل للخطيب : ٤٨٥-٤٩٤ ، وفتح الباري ١١٦/١٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤١١/١ ، وفتح المغيث ٢٧١/١ .

(٥) قال ابن الصّلاح : واعلم انه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور . معرفة أنواع علم الحديث:٢٣٥. قال النّوويّ في التقريب : ٧٩ : « وكله حرام » ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤١٢/١ . وقال السيوطي في تدريب الرّاوي ٢٧٤/١ : « حرام بإجماع أهل الحديث والفقه . وعبارة السمعاني وغيره « من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين » وعندي – أي السيوطي – أن ما ادرج لتفسير غريب لا يمنع » .

الْمَوْضُوْعُ [1]

من « وَضَعَ الشَّيْءَ » أي : حَطَّهُ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لانحطاطِ رُتبتِهِ دائماً بحيث لا ينجبرُ أصلاً .

٢٢٥. شَرُّ الضَّعِيْفِ : الخَبَرُ الموضُوْعُ ... الكَذِبُ ، المُختَلَقُ ، المَصْنُوْعُ

٢٢٦. وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِيْزُوا ذِكْرَهُ ... لِمَنْ عَلِمْ ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ [2] أَمْرَهُ

٢٢٧. وَأَكْثَرَ الجَامِعُ فِيْهِ إِذْ خَرَجْ ... لِمُطْلَقِ الضَّعْفِ، عَنَى [3]:أَبَا الفَرَجْ

٢٢٨. وَالوَاضِعُوْنَ لِلحَدِيْثِ أَضْرُبُ ... أَضَرُّهُمْ قَوْمٌ لِزُهْدٍ نُسِبُوا

٢٢٩. قَدْ وَضَعُوْهَا حِسْبَةً ، فَقُبِلَتْ ... مِنْهُمْ ، رُكُوْناً لَهُمُ ونُقِلَتْ

٢٣٠. فَقَيَّضَ اللهُ لَهَا نُقَّادَهَا ... فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

---

(١) قال البقاعي في النكت والوفية : ١٧٦/ب : « الموضوع هو اسم مفعول من وضع الشيء يضعه – بالفتح – وضعاً حطّه إشارة إلى أنّ رتبته أن يكون دائماً ملقّى مطّرحاً لا يستحق الرفع » .

قلنا : ويشبه أن يكون من باب استعمال الأضداد في المعاني المتناقضة ؛ إذ ما ينسب إلى النبي ﷺ يسمّى مرفوعاً ، تعظيماً لقدره ومراعاة لجهة نسبته إلى المصطفى ﷺ .

أما المكذوب : فسمّي موضوعاً إشارةً إلى عدم استحقاقه وأخذه بنظر الاعتبار ، بل منزلته أن يبقى غير معبوءٍ به . على أن الحافظ ابن حجر ذكر في نكته ٨٣٨/٢ معنيين لغويين ، أحدهما الذي أشار إليه البقاعي ، والثاني : أنه من الألصاق : تقول : وضع فلان على فلان كذا أي : ألصقه به . ثم رجح كون الألصاق أوضح في المعنى الذي أراده المحدّثون .

وانظر في الموضوع :

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٩٨/٢،وجامع الأصول١٣٥/١،ومعرفة أنواع علم الحديث:٢٣٦، والإرشاد ٢٥٨/١ – ٢٦٥ ، والتقريب : ٨٠ – ٨٥ ، والاقتراح : ٢٣١ ، والمنهل الروي : ٥٣ ، والخلاصة:٧٦،والموقظة:٣٦،واختصار علوم الحديث: ٧٨ ، ونكت الزّركشيّ ٢٥٣/٢ – ٢٩٨ ، والشذا الفياح ٢٢٣/١–٢٢٩ ، ونزهة النظر : ١١٨ ، ونكت ابن حجر ٨٣٨/٢ – ٨٦٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، والمختصر : ١٤٩ ، وفتح المغيث ٢٣٤/١ ، وألفية السيوطي : ٧٩ – ٩٣ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي:٢١٥،وتوضيح الأفكار٦٨/٢،وظفر الأماني:٤١٢ ، وقواعد التحديث:١٥٠.

(٢) أي : ذاكره .

(٣) في نسخة (ب) و (جـ) من متن الألفية : « عنا » .

(**شرُّ**) أنواعِ (**الضعيفِ**) من مرسلٍ ، ومنقطعٍ ، وغيرِهما (**الخبرُ الموضـــوعُ**) أي : المحطوطُ ، (**الكذبُ**) أي : المكذوبُ عَلَى النَّبيِّ ﷺ ، (**المختلَقُ**) – بفتح الـــلام – أي : الذي لا يُنسبُ إليهِ أصلاً ، (**المصنوعُ**) من واضعِهِ .

وجيء فِي تعريفه بهذهِ الألفاظِ الثلاثةِ المتقاربةِ ، للتأكيدِ فِي التَّنفيرِ مِنْـــهُ ، والأوَّلُ مِنْها مِن زيادتِهِ [1] .

وأوردَ المَوْضُوْعَ فِي أنواعِ الحَدِيْثِ [2] ، مَعَ أنَّه لَيْسَ بحديـــثٍ ؛ نظـــراً إلى زَعْـــمِ واضعِهِ ، ولتُعْرَفَ طرقُهُ التي يُتوصَّلُ بها لمعرفتِهِ لينفى عَنْ القَبولِ .

(**وَكَيْفَ كَانَ**) الموضوعُ أي:فِي أيِّ مَعْنًى كَانَ مِن حُكْمٍ،أَوْ قِصَّةٍ ، أَوْ ترغيبٍ ، أَوْ ترهيبٍ، أَوْ غيرِها (**لَمْ يُجيزوا**) أي : العُلَمَاءُ (**ذِكْرَهُ**) بروايةٍ أَوْ غَيْرِها ، كاحتجـاجٍ أَوْ ترغيبٍ[3](**لِمَنْ عَلِم**) –بإدغامِ ميمِهِ فِي ميمِ مَا الآتية– أنَّه مَوْضُوْعٌ ؛ لخبرِ : « مَنْ حَـدَّثَ عَنِّيْ بحَدِيثٍ يُرَى– أي: يَظُنُّ – أنَّه كَذِبٌ ، فَهُوَ أحَدُ الْكَاذبِيْنَ » [4] بالتثنيةِ والجمـعِ [5] (**مَا لَمْ يُبَيِّنْ**) ذاكرهُ (**أمرَهُ**) فإن بيَّنَهُ كأنْ قَالَ : « هَذَا كَذِبٌ ، أو بَاطلٌ » جَاز ذِكْرُهُ .

(**وَ**) لَقَدْ (**أَكْثَرَ الجامعُ فِيهِ**) مصنَّفاً نَحْو مجلَّدين (**إذْ خَرَجْ**) عَـــنْ مَوْضُـــوْعِ مصنَّفِهِ (**لِمُطْلَقِ الضَّعْفِ**) ، حَيْثُ أودعَ فِيهِ كثيراً من الأحاديثِ [6] الضعيفـــةِ الـــتي لا دليلَ عَلَى وَضْعها [7] ، بَلْ ربَّما أودَعَ فِيهِ الحَسَنَ والصَّحيحَ .

---

(١) فتح المغيث ١/٢٧٤ .

(٢) قال ابن حجر في النكت ٢/٨٣٨ : « واستنكرت ؛ لأن الموضوع ليس من الحديث الشريف ، إذ أفعـــل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه ويمكن الجواب ، بأنه أراد بالحديث القدر المشترك . وهو ما يحدّث بـــه » . وانظر : توضيح الأفكار ٢/٦٩ .

(٣) انظر : الإرشاد ١/٢٥٨-٢٥٩ ، المنهل الروي ٥٣-٥٤ ، والنكت ٢/٨٣٩ ، وفتح المغيث ١/٢٧٤ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٦٠٥) ، أحمد ٤/٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٥٥ ، ومسلم ١/٧ في مقدمة الصّحيـــح ، وابن ماجه (٤١) ، والترمذي (٢٦٦٢) ، والطبراني ٢٠/ (١٠٢٠) و (١٠٢١) و (١٠٢٢) ، والبغـــوي (١٢٣) من حديث المغيرة بن شعبة .

(٥) في (ق) : « وبالجمع » .

(٦) لم ترد في (ق) .

(٧) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٢٣٩ ، والإرشاد ١/٢٦١ ، ونكت ابن حجـــر ٢/٨٤٨ ، وشـــرح التبصرة والتذكرة ١/٤١٠ ، وفتح المغيث ١/٢٧٥ .

و (**عَنَى**) أي : ابنُ الصَّلاحِ [1] بالجامعِ المذكورِ (**أَبَا الفَرَجْ**) ابنَ الْجَـــوْزِيِّ ، والْمُوقِعُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، استنادُهُ غَالِباً لِضَعْفِ [2] راوِي الحَدِيْثِ الذي رُمِيَ بالكذبِ – مثلاً – غافلاً عَنْ مجيئِهِ من وجهٍ آخرَ .

(**وَالوَاضِعُوْنَ لِلْحديثِ**) ، وهم كثيرونَ مَعْروفونَ فِي كُتُـــبِ الضُّعَفَـــاءِ ، كـ " الميزانِ " للذَّهَبِيِّ [3] ، و" لِسانِهِ " لشيخِنا [4] ، (**أَضْرُبُ**) :

فَضَرْبٌ : يَفْعَلونَهُ استِخْفَافاً بالدِّين ، لِيُضِلُّواْ بِهِ النَّاسَ ، كالزَّنادقَـــةِ [5] ، وهـــم : الَّذِيْنَ [6] يُبْطِنُوْنَ الكُفْرَ ويُظْهِرُوْنَ الإِسْلاَمَ ، أَوْ الذين لاَ يَتَدَيَّنُوْنَ بِدِيْنٍ .

وَضَرْبٌ : يَفْعَلُونَهُ انتِصَاراً ، وتعصباً لمذاهبهم كالخَطَّابِيَّةِ [7] : فرقَـــةٌ تُنسَـــبُ لأبي الخطَّابِ الأسديِّ ، كَانَ يَقُولُ بالحلولِ .

وكالسَّالِمِيَّةِ [8]: فرقةٌ تنسبُ للحسنِ بنِ مُحَمَّدِ بن أَحْمَدَ بنِ سالمٍ السالميِّ [9].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣٩. وكتابه الذي عناه "الموضوعات" قد طبع في ثلاث مجلدات.

(٢) « وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة » قاله ابن الصّلاح في معرفة أنواع علـــم الحديـــث : ٢٣٩ ، وانظر : الإرشاد ٢٦١/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤١٥/١ ، والنكت ٨٤٩/١-٨٥٠ ، وفتح المغيث ٢٧٥/١-٢٧٦ .

(٣) وكتابه " ميزان الاعتدال " وهو مطبوع في أربع مجلدات .

(٤) هو " لسان الميزان " وقد طبع في سبع مجلدات .

(٥) الزنادقة : جمع ، والزنديق : من الثنوية ، أو القائل بالنور والظلمة ، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبيـــة ، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان . انظر: اللسان ١٤٧/١٠ ، (زنـــدق)، وتـــاج العـــروس ٤١٨/٢٥ ، والموسوعة الفقهية ٤٨/٢٤ ، ومعجم متن اللغة ٦٤/٣ .

(٦) في (ع) : « قوم » .

(٧) هم أصحاب أبي الخطّاب الأسدي ، قالوا : الأئمة أنبياءٌ ، وأبو الخطاب نبيٌّ ، وهؤلاء يستحلّون شـــهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم ، وقالوا : الجنة نعيم الدنيا ، والنار آلامها . (التعريفات للجرجاني : ٥٩).

(٨) قال البقاعي في نكته : ١٧٩/ أ : « هم ممن وقف مع الحس كالذين قالوا : إنه سبحانه علـــى العـــرش بطريق المماسة حتى قالوا : إنّ الميت يأكل في قبره ويشرب وينكح ؛ لأنهم سمعوا أنه ينعّم في قبره ، وليـــس النعيم عندهم إلا هذا ، قاله ابن الجوزي في أوائل تلبيس إبليس .

وقال الإمام أبو المظفر شهفور بن طاهر الشافعي في كتابه في فرق الأمم – نصفه الثاني في الكـــلام علـــى الحلاجية –: أنّ السالمية جماعة من متكلمي البصرة قبلوا من الحلاّج بدعته في الحلول، قال: وهم من جملـــة الحشوية يتكلمون ببدعةٍ متناقضة». وانظر: تلبيس إبليس: ٨٦.

(٩) وممن يفعله أيضاً الرافضة ، فكتبهم طافحة بالأكاذيب والموضوعات والقصص المكذوبة . ومـــن يطـــالع كتبهم يجد مصداق ذَلِكَ . وانظر : عَلَى شرح التبصرة والتذكرة ٤١٧/١ ، والنكت الوفية : ١٧٨/ ب .

وضربٌ : يتقرَّبونَ لِبعضِ الخُلفاءِ ، والأمراءِ بوضعِ مَا يُوافقُ أفعالَهُم ، وآراءهُـــم ، ليكونَ كالعذرِ لهم فِيْمَا أتوا بهِ[1]، كغياث بنِ إبْرَاهِيمَ ، حَيْثُ وضعَ للمهديِّ فِي حَدِيـثِ: « لاَ سَبَقَ [2] إلاَّ فِيْ نَصْلٍ ، أَوْ خُفٍّ ، أَوْ حَافِرٍ » ، فزاد فِيهِ : « أَوْ جنـــاح » ، وَكَـــانَ المهديُّ إِذْ ذاك يَلْعَبُ بالحَمَامِ،فتركها بَعْدَ ذَلِكَ وأمرَ بذبحِها،وَقَالَ:أنا حَمَلْتُهُ عَلَى ذَلِكَ[3].

وضَرْبٌ : يفعلونَهُ لذمِّ مَنْ يُريدونَ ذمَّهُ .

وضَرْبٌ : يفعلونَهُ للاكتسابِ والارتزاقِ [4] .

وضَرْبٌ : امتُحِنُوا بأولادهم ، أَوْ ورَّاقينَ فوضَعوا لهم أحاديثَ ، ودسُّوها عَلَيْـهِمْ ، فحدَّثوا بها من غَيْرِ أنْ يَشْعُرُوا [5] .

وضَرْبٌ : يَلْجَؤُونَ إلى إقامةِ دليلٍ عَلَى مَا أفتوا فِيهِ بآرائِهم [6] .

وضَرْبٌ : يَتدَيَّنونَ بِهِ [7] لِتَرغيبِ النَّاسِ فِي أفْعالِ الخيرِ بِزَعْمِهِم ، وَهُم مَنْسوبونَ [8] للزُّهْدِ .

وَكُلٌّ مِن هَؤُلاَءِ حَصلَ لَهُ ، وبِهِ الضَّررُ .

---

(١) فتح المغيث ١/٢٨٠ .

(٢) انظر : النهاية ٢/٣٣٨ .

(٣) هذه القصّة أخرجها ابن الجوزي في الموضوعات ١/٤٢ و ٣/٧٨ ، وابن عدي في الكـــامل ٤/١٥٧٣ و ٥/١٩٥٦ و ٦/٢٢٢٩ و ٧/٢٥٠١ ، وانظر : تذكرة الموضوعات: ١٥٤ ، وتنـــزيه الشـريعة ٢/٢٣٩ ، والفوائد المجموعة : ١٧٤ ، والأسرار المرفوعة : ٤٦٩ .

والحديث صحيحٌ بدون لفظة: (جناح)،أخرجه الشَّافِعيّ٢/١٢٩،وابن أبي شَيْبَة(٣٣٥٥١)،وأحمـد ٢/٢٥٦ و٣٨٥و٤٢٤و٤٧٤،وأبو دَاوُد (٢٥٧٤)،وابن ماجه (٢٨٧٨)، والترمذي (١٧٠٠) ، وَالنَّسَائِيّ ٦/٢٢٦ و٢٢٧ وَفِي الكبرى(٤٤٢٦) (٤٤٢٧)و(٤٤٣٠)،والطحاوي في شرح المشكل (١٨٨٨و١٨٨٩) ، وابن حبان(٤٦٩٧)،والطبراني في الصغير (٢٥)، والبيهقي١٠/١٦ ، والبغوي (٢٦٥٣) من حديث أبي هريرة .

(٤) كأبي سعد المدائني . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٤١٩ .

(٥) كعبد الله بن محمّد بن ربيعة القدامي . المصدر السابق .

(٦) كما نقل عن أبي الخطاب بن دحية . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٤١٩ .

(٧) سقطت من (ع) .

(٨) في (ق) : « منتسبون » .

و (**أَضَرُّهُم قَوْمٌ لِزُهدٍ**) وصلاحٍ (**نُسِبُوا ، قَدْ وَضَعُوْهَا**) أي : الأحاديثَ فِي الفَضَائلِ والرغائبِ (**حِسْبَةً**) أي: لِيَحْتَسِبوا[1] بها عِنْدَ اللهِ ، بِزَعْمِهِم الباطِلَ ، وجَهْلِهِم.

وإنما كَانُوا أضرَّ ؛ لأنَّهم يَرونَ ذَلِكَ قُرْبَةً ، فَلا يتركونَهُ [2] .

(**فَقُبِلَتْ**) مَوْضُوْعاتُهم (**مِنْهُمْ رُكُوناً لَهُمُ**) – بضم الميم – أي : ميلاً إليهم ، ووثوقاً بهم ، لِما نُسِبوا لَهُ مِنَ الزُّهدِ والصلاحِ .[3]

(**وَقُبِلَتْ**) عَنْهُمْ عَلَى لسانِ مَن اتَّصَفَ بالخيرِ ، والتَّقوى ، وحُسنِ الظنِّ ، وسَلامةِ الصَّدرِ،بحيثُ يَحْمِلُ كلَّ مَا سَمِعَهُ عَلَى الصِّدْقِ ، ولاَ يهتدي لتمييزِ الخطإِ مِنَ الصَّوابِ .

(**فقيَّضَ اللهُ لها**) أي : لموضوعاتِهم (**نُقَّادَها**) جمعُ ناقدٍ من « نَقَدْتُ الدَّرَاهِمَ » ، إذَا استخرجتُ مِنْها الزَّيْفَ [4] .

وَهُمْ مَنْ خَصَّهم اللهُ بقوَّةِ البصيرةِ فِي علمِ الحَدِيْثِ ، فَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِمْ حالُ الكذَّابِ ، وغيرِهِ .

(**فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا**) وقاموا بأعباءِ مَا تَحمَّلوهُ [5] .

ومِن ثَمَّ لَمَّا قِيلَ لابنِ المبارك : هذِهِ الأحاديثُ المصنوعةُ [6] ؟ قَالَ : يعيشُ [7] لها الجهابذةُ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ ﴾ [8] [9] .

---

(١) في (ص) : « ليحسبوا » .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٣) الصحاح ٢١٢٦/٥ ، واللسان ١٨٥/١٣ (ركن) .

(٤) الصحاح ٥٤٤/٢ (نقد) .

(٥) أي : حمّلهم إياها غيرهم فتحملوه أي : ففعلوا ما أراد . انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٢١/١ ، والنكت الوفية : ١٨١/ ب .

(٦) في (ص) و (ع) : « الموضوعة » .

(٧) في (ص) : « تعيش » .

(٨) الحجر : ٩ .

(٩) أسنده ابن عدي في مقدمة الكامل ١٩٢/١ ، وابن الجوزي في مقدمة الموضوعات ٤٦/١ ، ونقله المعلمي اليماني في التنكيل ٤٩/١ .

٢٣١. نَحْوَ أبي عِصْمَةَ إذْ رَأى الـــوَرَى زَعْماً نَأوْا عَنِ القُـــرَانِ [١]، فـافْتَرَى

٢٣٢. لَهُمْ حَدِيْثاً في فَضَـــائِلِ السُّـــوَرْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فبئسَـــمَا ابْتَكَـــرْ

٢٣٣. كَذَا الحَدِيْثُ عَنْ أُبَيٍّ اعْـــتَرَفْ رَاوِيْهِ بِـــالوَضْعِ ، وَبِئسَـــمَا اقـــتَرَفْ

٢٣٤. وَكُـــلُّ مَـــنْ أوْدَعَـــهُ كِتَابَـــهْ - كَالوَاحِدِيِّ - مُخْطِـــئٌ صَوَابَـــهْ

٢٣٥. وَجَوَّزَ[٢] الوَضْعَ عَلَى الـــتَّرْغِيْبِ قَوْمُ ابـــنِ كَـــرَّامٍ ، وَفِي الـــتَّرْهِيْبِ

ومثَّلَ لَمَنْ كَانَ يضعُ حِسْبَةً بقولِهِ : (**نَحْوَ**) مَا رويْنَاهُ عَنْ (**أَبِي عِصْمَةَ**) نوحِ بـنِ أَبِي مَرْيَمَ القرشيِّ [٣] ، الْمَرْوَزِيِّ ، قاضي مَرْوَ [٤]، المُلَقَّبِ بـ« الجامعِ » لما يأتي،ولجمعِـهِ بَيْن التفسيرِ، والحديثِ ، والمغازي ، والفقهِ ، مَعَ العلمِ بأمورِ الدنيا .

(**إِذْ رَأى الوَرَى**) أي : الخلقَ (**زَعْماً**) مِنْهُ -بتثليثِ الزاي [٥]- أَنَّهم (**نَـأَوْا**) ، أَعْرَضوا (**عَنِ القرانِ**) - بنقلِ حركةِ الهمزةِ - واشتغلوا بفقهِ أَبِي حَنِيْفَةَ ، وَمَغازي ابـنِ إسحاقَ ، مَعَ أَنَّهما مِن شيوخِهِ .

(**فَافْتَرَى**) أي : اختلقَ (**لَهُمْ**) مِن عِنْدِ نفسِهِ حِسبةً باعترافِهِ (**حديثاً فِي فضائلِ**) قراءةِ (**السُّوَرْ**) ، ورواهُ عَنْ عِكرمةَ ، (**عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ**) ، - رضيَ اللهُ عَنْهُمَا - .

زاد النَّاظِمُ : (**فَبِئسَمَا ابتَكَرْ**) مِن وَضْعِهِ ، وَمَا لَحِقَهُ بِهِ .

وممَّن صَرَّحَ بِوضعِهِ ذَلِكَ : الحَاكِمُ [٦] ، وَقَالَ هُوَ وابنُ حِبَّانَ : إِنَّه جَمَعَ كُلَّ شـيءٍ إلاّ الصِّدقَ [٧] .

---

(١) بلا همزٍ ؛ لضرورة الوزن .

(٢) كَذَا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفائس : « وجوزوا » بالجمع .

(٣) انظر : ميزان الاعتدال ٢٧٩/٤ .

(٤) مدينة مشهورة في خراسان . مراصد الاطلاع ١٢٦٢/٣ .

(٥) اللسان ٢٦٤/١٢ (زعم) .

(٦) المدخل : ٤٧ .

(٧) لم نجده في مظانه من كتاب " المجروحين " ، ولعله في كتاب آخر . وانظر : شرح التبصـــرة والتذكـــرة ٤٢٢/١ ، وفتح المغيث ٢٨٥/١ .

و (**كَذَا الحَدِيْثُ**) الطويلُ (**عَنْ أُبَيٍّ**) – هُوَ ابنُ كَعْبٍ ﷺ – فِي فضائلِ قراءةِ السورِ أَيْضاً [1] (**اعترفْ رَاوِيْهِ بالوَضْعِ**) لَهُ .

فَقَدْ قَالَ أَبو عَبْد الرحمانِ المؤمَّلُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ [2]: حَدَّثَنِي بِهِ شَيْخٌ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَنْ حَدَّثَكَ بِهِ ؟ فَقَالَ : رَجُلٌ بالمدائنِ ، وَهُوَ حيٌّ .

فصرتُ إِليهِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي بِهِ شيخٌ بواسطٍ ، وَهُوَ حيٌّ [3] .

فصرتُ إِليهِ ، فَقَالَ :حَدَّثَنِي بِهِ شيخٌ بالبصرةِ .

فصرتُ إِليهِ ، فَقَالَ :حَدَّثَنِي بِهِ شيخٌ بعَبَّادَانِ .

فصرتُ إِليهِ ، فأخذَ بيدي ، فأدخلني بيتاً ، فإذا فِيهِ قومٌ من المتصوِّفةِ ، ومَعَهُمْ [4] شيخٌ ، فَقَالَ : هَذَا الشَّيْخُ حَدَّثَنِي بِهِ .

فقلتُ لَهُ : يا شيخُ ! مَنْ حَدَّثَكَ بهذا ؟

فَقَالَ : لَمْ يُحَدِّثْنِي بِهِ أَحَدٌ ، ولكنَّا رأينا الناسَ رَغِبوا عَنِ القرآنِ ، فَوضَعْنَا لَهُمْ هَذَا الحَدِيْثَ ، لِيصْرِفوا [5] قُلوبَهُم إلى القُرْآن [6] .

زادَ الناظِمُ أَيْضاً : (**وبِئسَمَا اقْتَرَفْ**) أي : اكْتَسبَ مِنْ وضْعِهِ .

---

(١) أورده ابن الجوزي في الموضوعات ١/٢٣٩–٢٤٠،وانظر : المنار المنيف (١١٣)،والفوائد المجموعة (٢٩٦) ، والكافي الشافي (٣٧) ، والفتح السماوي ٢/٤٥٣ قال ابن الجوزي ١/٢٤٠ : « وقد فرّق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره فذكر عند كل سورة منه ما يخصّها ، وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك ، ولا أعجب منهما لأنّهما ليسا من أصحاب الحديث ، وإنّما عجبت من أبي بكر بن أبي داود كيف فرّقه على كتابه الذي صنفه في فضائل القرآن وهو يعلم أنّه حديث محال ، ولكن شره جمهور المحدّثين ، فإنّ عادتهم تنفيق حديثهم ولو بالبواطيل » .

(٢) انظر : ترجمته في ميزان الاعتدال ٤/٢٢٨ ، وقارن بأثر علل الحديث : ٢٧٢–٢٧٦ .

(٣) لم ترد في (ق) .

(٤) في (ع) : « منهم » .

(٥) في (ص) : « يصرفوا » .

(٦) ساق القصة الخطيب البغدادي في الكفاية : (٥٦٧–٥٦٨ ت ، ٤٠١ هـ) ، وابن الجوزي في الموضوعات ١/٢٤١ .

(**وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتابَهْ**) التفسيرَ ، أَوْ نحوَهُ [1] (**كَ**) أَبي الحَسَنِ عَلِيٍّ (**الواحديِّ**) ، وأبي إسحاقَ الثَّعْلَبيِّ ، وأبي القاسِمِ الزَّمَخْشَرِيِّ (**مُخْطِئٌ**) فِي ذَلِكَ (**صَوَابَهْ**) إِذْ الصَّوَابُ تجنُّبه إلاَّ مبيِّناً ، كَمَا مَرَّ .

وأشدُّهُم خطأً الزَّمَخْشَرِيُّ ، حَيْثُ أوْردَهُ بصيغةِ الجزمِ ، وَلَمْ يُبرِّزْ سَنَدَهُ [2] .

(**وَجَوَّزَ الوَضْعَ**) فِي الحَدِيْثِ (**عَلَى**) وَجْهِ (**التَّرْغِيبِ**) لِلنّاسِ فِي فضائلِ الأعمالِ (**قَوْمٌ**) مُحَمَّدٍ أَبي عَبْدِ اللهِ (**ابنِ كَرَّامٍ**) [3] – بالتشديدِ ، مَعَ فتحِ الكافِ – ، عَلَى المشهورِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنا [4] كغيرِهِ [5] .

وَقِيلَ : بالتخفيفِ مَعَ فتحها .

وَقِيلَ : بِهِ مَعَ كَسْرِها ، وَهُوَ الجاري عَلَى أَلْسِنَةِ أَهْلِ بلدِهِ سِجِسْتانَ [6] .

(و) جَوَّزه أَيْضاً (**فِي التَّرْهِيبِ**) زَجْراً عَنِ المَعْصِيةِ ، محتجِّيْنَ فِي ذَلِكَ بأنَّ الكذبَ فِي التَّرغيبِ والتَّرهيبِ للنبيِّ ﷺ ، لكونِهِ مقوِّياً لشريعتِهِ [7] ، لا عَلَيْهِ .

والكَذِبُ عَلَيْهِ إِنَّما هُوَ كأَنْ يُقالَ : إِنَّه ساحرٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

تَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بخبرِ : « مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مُتَعَمِّداً ، لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » [8] .

---

(١) في (ص) : « ونحوه » .

(٢) انظر : ابن الجوزي في الموضوعات ٢٤٠/١ ، والإرشاد ٢٦٤/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤٢٤/١ ، وفتح المغيث ٢٨٦/١ .

(٣) هم طائفة من المبتدعة أتباع محمد بن كرّام السجستاني ، قال الذهبي في السير ٥٢٣/١١ : « خذل حتى التقط من المذاهب أرداها ومن الأحاديث أوهاها » وانظر : النكت الوفية : ١٨٣/ أ .

(٤) النكت ٨٥٩/٢ .

(٥) كالأمير في الإكمال ١٢٨/٧ ، والسمعاني في الأنساب ٥٩٨/٤ .

(٦) انظر : نكت الزّركشيّ ٢٨٨/٢ ، والنكت الوفية : ١٨٣/ أ .

(٧) في (م) : « مقوٍ بالشريعة » .

(٨) هذا الحديث بهذه الزيادة منكر لا يصحّ ؛ وَهُوَ معلول بـ (يونس بن بكير) ؛ فقد ضعّفه أبو داود والنسائي ، وهو ليس ممن يحتمل تفرّده في مثل هذا المقام ، وفيه من هذا الوجه ثلاث علل :=

وتمسكُهُم بِهِ مردودٌ ؛ لأنَّ ذَلِكَ كَذِبٌ عَلَيْهِ فِي وَضْعِ الأحكامِ ، فـــإنَّ المنـــدوبَ مِنْها، وَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الإخبارُ عَنِ اللهِ بالوعدِ عَلَى ذَلِكَ العملِ بالثوابِ.

ولأنَّ لفظةَ : « لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ » اتَّفَقَ الأئِمَّةُ عَلَى ضَعْفِها .

وبتقديرِ قَبُولِها،فاللّامُ لَيْسَتْ للتَّعليلِ، ليكونَ لها مفهومٌ ، بَلْ للعَاقِبةِ ، كَمَا فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ، لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ [1]؛لأنَّهم لَمْ يلتقطوهُ لِذلِكَ.

أَوْ للتأكيدِ ، كَمَا فِي قوله تَعَالَى [2] : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَـــى اللهِ كَذِبـــاً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [3] إِذِ افتراؤُه الكذبَ عَلَى اللهِ محرَّمٌ مطلقاً ، سَوَاءٌ أَقصَـــدَ بِـــهِ الإضلالَ أَمْ لا [4] ؟

=**الأولى**:تفرّده بهذه اللفظة المنكرة،وهي تخالف أصل الحديث المتواتر الذي رواه أكثر من ستين صحابياً بدونها

الثانية : أنّه معلول بالإرسال ، فقد أخرجه البزار (كشف الأستار ٢٠٩) ، والطحاوي في شرح المشـــكل (٤١٨)، وابن عدي في الكامل ٢٠/١ ، وابن الجوزي في الموضوعات ٩٧/١ من طريق يونس بن بكير ، عن الأعمش ، عن طلحة بن مصرّف ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن ابن مسعود ، به ، موصولاً .

وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤١٩) من طريق أبي معاوية الضرير محمد بن خازم ، عن الأعمش ، عن طلحة بن مصرف ، عن أبي عمار ، عن عمرو بن شرحبيل ، به ، مرسلاً ليس فيه ابن مسعود .

الثالثة : أنه معلول بالانقطاع ؛ فإن طلحة بن مصرف لَمْ يدرك عَمْرو بن شُرَحْبِيْل كَمَا نص عَلَيْهِ الطحـــاوي ٣٧١/١ .

وقال الطحاوي ٣٧١/١ : « هذا حديث منكر » ، وقال ابن عدي في الكامل ٢٠/١ : « هذا الحديـــث اختلفوا فيه على طلحة بن مصرف » ، وقال ابن حجر في نكته ٨٥٥/٢ : « اتفق أئمة الحديث على أنّـــها زيادة ضعيفة » . ومن عجبٍ أن الهيثمي لما أورده في " كشف الأستار " (١١٤/١ حديث ٢٠٩) قـــال: « قلت : أخرجته لقوله : « ليضلّ به الناس » . لكنه لم يتنبّه إلى شيء من علل الحديث في المجمع ١٤٤/١ فقال : « رجاله رجال الصحيح » ، ومعلوم أنّ إطلاق الهيثمي هذا لا يستفاد منه صحة المتن ، فكلامـــه هذا لا يجامع الصحة ، فإنّ شروط الصحة عدالة الرواة وضبطهم والسلامة من الانقطاع والعلة وكثيراً مـــا يغترّ بعض من ينتحل العلم بمثل قول الهيثمي هذا فيقعون فيما لا تحمد عقباه،نسأل الله السلامة والسداد.

(١) القصص : ٨ .

(٢) لم ترد في (م) .

(٣) الأنعام : ١٤٤ .

(٤) انظر : فتح المغيث ٢٨٨/١ .

٢٣٦. وَالوَاضِعُوْنَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَبَعْضٌ وَضَعَا

٢٣٧. كَلامَ بَعْضِ الحُكَمَا فِي المُسْنَدِ وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضْعُهُ لَمْ يُقْصَدِ

٢٣٨. نَحْوُ حَدِيْثِ ثَابِتٍ (مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ) الحَدِيْثَ ، وَهْلَةٌ سَرَتْ

(وَالواضِعُونَ) أَيْضاً (بَعْضُهُم قَدْ صَنَعَا) كَلاماً [١] وَضَعَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (مِن عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَبَعْضٌ) مِنْهُمْ قَدْ (وَضَعَا كَلامَ بَعْضِ الحُكَمَا) – بِالقَصْرِ لِلوَزْنِ – أَوْ الزُّهَّادِ ، أَوْ الصَّحَابَةِ ، أَوْ الإسرائيليات (فِي المُسْنَدِ) المَرْفُوْعِ تَرويجاً لَهُ .

كحديثِ : « حُبُّ الدُّنْيا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ » ، فإنَّهُ مِن كَلامِ مَالِكِ بنِ دينارٍ ، كَمَا رَواهُ ابنُ أَبِي الدُّنيا [٢] ، أَوْ مِن كَلامِ عِيسى بنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السلامُ ، كَمَا رَواهُ البَيْهَقِيُّ فِي " كِتَاب الزُّهدِ " [٣] .

وَقَالَ فِي " شُعَبِ الإيمَانِ " : وَلاَ أَصْلَ لَهُ مِن حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، إلاّ مِن مَراسِيلِ الحَسَنِ البصريِّ [٤] .

قَالَ النَّاظِمُ : ومراسيلُ الحَسَنِ عِنْدَهم شِبْهُ [٥] الريحِ [٦] .

وكحديث : « المَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ ، وَالْحِمْيَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ » .

فإنَّه من كلامِ بَعْضِ الأطباءِ [٧] .

---

(١) في (ق) : « كلاماً أي » .

(٢) في كتاب " مكايد الشيطان " كما ذكر ذلك العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤٢٨/١، والسخاوي في فتح المغيث ٢٩١/١ .

(٣) أسنده أبو نعيم في الحلية ٣٨٨/٦ ، والبيهقي في الشعب (١٠٤٥٨) .

(٤) الشعب للبيهقي (١٠٥٠١) .

(٥) في (ع) : « تشبه » .

(٦) شرح التبصرة ٤٢٨/١ ، وانظر : تهذيب الكمال ١٢١/٢ ، والنكت الوفية: ١٨٥/ب .

(٧) قال علي القاري في المصنوع(٣٠٦):«من كلام بعض الأطباء»وذكر محقّقه أنّه للحارث بن كلدة.وجاء في حاشية نسخة(ص)تعليقة لأحدهم،نصّها: «قال ابن القيم في الهدي : وأما الحديث الدائر على ألسنة الناس: «الحمية رأس الدواء والمعدة بيت الداء وعودوا كل جسم ما اعتاد»فهذا الحديث إنّما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب،ولا يصحّ رفعه إلى النبي،قاله غير واحدٍ من أئمة الحديث».زاد المعاد١٠٤/٤.

(**ومِنْهُ**) أي: مِنَ المَوْضُوْع (**نَوْعٌ وَضْعُهُ لَمْ يُقْصَد ، نَحْوُ حَدِيثِ ثابتٍ**) ، هُوَ ابنُ مُوسى الزاهدُ الذي رَواهُ عَنْ شَرِيكٍ ، عَنِ الأعمشِ [1] ، عَنْ أَبِي سُفيانَ ، عَنْ جابرٍ مرفوعاً : (**مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ**) بِاللَّيْلِ ، (**الحَدِيْثَ**) .

وتمامُه : حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ [2] .

فهذا لا أصلَ لَهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ ، وَلَمْ يقصدْ ثابتٌ وَضْعَه ، وإنَّما دخلَ عَلَى شَرِيكِ ابنِ عبدِ اللهِ الْقَاضِي ، وَهُوَ بمجلسِ إملائِهِ عِنْدَ قوله : حَدَّثَنَا الأعمشُ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جابرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَتْنَ [3] ، أَوْ ذكرَهُ عَلَى مَا اقتضاهُ كلامُ ابنِ حِبّانَ ، وَهُوَ : « يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أحَدِكُمْ » [4] .

فَقَالَ شَرِيكٌ مُتَّصِلاً بالسَّنَدِ ، أَوْ الْمَتْنِ [5] حِيْنَ نَظَرَ إلى ثابتٍ مُمازِحاً لَهُ : « مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ » إلى آخرِهِ – مريداً بِهِ ثابتاً ، لِزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ ، وَعِبادتِهِ .

فَظَنَّ ثابتٌ أنَّ هَذَا [6] متنُ السَّنَدِ ، أَوْ بقيَّته ، فكانَ يحدِّثُ بِهِ كَذلِكَ منفصلاً [7] ، أَوْ مُدرِجاً لَهُ فِي الْمَتْنِ [8] .

---

(١) انظر : النكت الوفية : ١٨٦/ ب .

(٢) إسناده ضعيف ؛ لضعف ثابت بن موسى ، ومتنه ليس من كلام النبيّ ﷺ كما قال ابن عدي وغيره . انظر : الضعفاء للعقيلي ١٧٦/١ ، والموضوعات لابن الجوزي ١٠٩/٢ ، وتهذيب الكمال ٣٧٨/٤ ، والفوائد المجموعة: ٢٥ ، واللآلىء ١٨/٢ ، والكامل ٥٢٦/٢ ، والمقاصد الحسنة : ١١٦٩ ، والميزان ٣٦٧/١ ، والنكت الوفية : ١٨٦/ ب .

(٣) القصة أوردها الحاكم في " المدخل " : ٣٧ .

(٤) المجروحين ٢٠٧/١ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٣٠/١ وقال القضاعي في مسند الشهاب عقب (٤١٢) : « وروى هذا الحديث جماعة من الحفاظ ... وما طعن أحدٌ منهم في إسناده ولا متنه ، وقد أنكره بعض الحفاظ » . وقد قال ابن طاهر : ظن القضاعي أن الحديث صحح لكثرة طرقه ، وهو معذور لأنه لم يكن حافظاً » . فتح الوهاب ١٥٥/١-١٥٦ .

(٥) في (ق) : « والمتن » .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) في (ق) : « متصلاً » .

(٨) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٣٠/١-٤٣١ ، وفتح المغيث ٢٩١/١-٢٩٢ .

وهذا (**وَهْلَةٌ**) أي : غَفْلَةٌ ، أَوْ غَلْطَةٌ مِنْ ثابتٍ ، نشأَتْ مِن سَلامةِ صَدْرِهِ (**سَرَتْ**) مِنْهُ إلى غيره ، بحيثُ انْتَشَرَتْ حديثاً ؛ فرَواهُ عَنْهُ كَثِيْرٌ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ[1]:يقالُ : وَهِلَ فِي الشَّيءِ وَعَنْهُ – أي بالكسرِ – يَوْهَلُ وَهَلاً ، إذَا غَلِطَ فِيهِ وَسَهَا.وَوَهَلَ إليهِ –بالفتح– يَهِلُ وَهْلاً،إذَا ذَهَبَ وهُمُكَ إليهِ ، وأنتَ تُرِيدُ غيرَهُ.

٢٣٩. **وَيُعْرَفُ الوَضْعُ بِالاقْرَارِ ، وَمَا نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ ، وَرُبَّمَا**

٢٤٠. **يُعْرَفُ بِالرِّكَّةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلاَ (الثَّبَجِيُّ) القَطْعَ بِالوَضْعِ عَلَى**

٢٤١. **مَااعْتَرَفَ الوَاضِعُ إذْ قَدْ يَكْذِبُ بَلَى نَرُدُّهُ ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ**

(**وَيُعْرَفُ الوَضْعُ**) للحديثِ (**بالاقْرارِ**) – بدرج الهمزة – من واضعِهِ (**و**) بـ (**مَا نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ**) ، كأنْ يُحَدِّثَ بحديثٍ عَنْ شَيخٍ ، ثُمَّ يُسْأَلَ عَنْ مَوْلِدِهِ ، فيذكرَ تاريخاً يُعلَمُ بِهِ وَفَاتُهُ قبلَهُ ، ولا يُعرفُ ذَلِكَ الحَدِيْثُ إلاّ عِنْدَهُ [2] .

فَهَذا لَمْ يقرَّ بوضعِهِ ، لكنَّ إقرارَهُ بمولدِهِ ينزلُ منزلةَ إقرارِهِ بوضعِهِ ؛ لأنَّ ذَلِكَ الحديثَ لا يُعرفُ إلاَّ [3] عِنْدَ الشَّيْخِ ، ولا يُعرفُ إلاَّ بروايةِ هَذَا .

(**وربَّمَا يُعْرَفُ**) وَضْعُهُ (**بالرِّكَّةِ**) للفظِهِ ، مما يرجعُ إلى عدمِ الفصاحةِ ، وما يتبعُها ، مَعَ التَّصريحِ بأَنَّهُ لفظُ النَّبيِّ ﷺ [4] . أَوْ لِمعناهُ مما يَرْجعُ إلى الإخبارِ عَنْ الجَمْعِ بَيْنَ النقيضينِ ، وَعَنْ نَفي الصَّانعِ ، وعَنْ قدمِ الأجسامِ ، ونحوِ ذَلِكَ . أَوْ لَهُمَا مَعاً .

وَقَدْ رُوي عَنْ الرَّبِيْعِ بنِ خُثَيْمٍ[5] التَّابعيِّ ، قَالَ : إنَّ للحديثِ ضَوْءاً كضوءِ النَّهارِ، تعرفُهُ ، وظلمةً كظلمةِ اللَّيلِ تُنكِرُهُ [6] .

---

(١) الصحاح ١٨٤٦/٥ ، وانظر : اللسان ٧٣٧/١١ (وهل) ، والمعجم الوسيط ١٠٦٠/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤٣١/١ .

(٢) انظر : التقييد : ١٣٢ ، وشرح السيوطي : ٢٢٤ ، وتدريب الرّاوي ٢٧٥/١ .

(٣) عبارة : « يعرف إلا » سقطت من (ق) .

(٤) انظر : النكت لابن حجر ٨٤٤/٢ ، ونكت الزّركشيّ ٢٦١/٢ .

(٥) بضم المعجمة وفتح المثلثة . التقريب (١٨٨٨) .

(٦) رواه عنه وكيع في الزهد (٥٢٨) ، وأحمد في الزهد (٣٣٨) ، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٥٦٤/٢ ، والرامهرمزي في المحدّث الفاصل : ٣١٦ ، والخطيب في الكفاية : (٦٠٥ ت ، ٤٣١ هـ) ، وابن الجوزي في الموضوعات ١٠٣/١ . وانظر : النكت الوفية ١٨٩/ ب .

وَقَالَ ابنُ الجوزيِّ : الحديثُ المنكرُ يقشعرُّ مِنْهُ جلدُ طالبِ [1] العلمِ ، ويَنْفُرُ مِنْهُ قلبُهُ فِي الغالبِ [2] .

وذلك بأنْ يحصُلَ—كَمَا قَالَ ابنُ دقيقِ العيدِ—للمُحَدِّث،لكَثْرةِ محاولةِ ألفاظِ النَّبيِّ ﷺ هَيْئَةٌ نفسانيةٌ،وَمَلَكَةٌ قويَّةٌ، يَعْرِفُ بها مَا يجوزُ أنْ يكونَ من ألفاظِ النُّبوَّةِ ، وما لا يجوزُ[3].

(**قُلْتُ**) : وَقَدْ (**اسْتَشْكَلاَ**) [4] ابنُ دقيقِ العيدِ (**الثَّبَجِيُّ**) [5] - بمثلثةٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ مفتوحتينِ — نسْبةً إلى ثَبَجِ البحرِ بساحلٍ يَنْبَعَ من الحجازِ (**الْقَطعَ بِالْوَضعِ عَلَى مَا**) أي: المرويِّ الذي(**اعْتَرفَ الواضِعُ**) فِيهِ عَلَى نفسهِ بالوضعِ بمجردِ اعترافِه من غَيْرِ قرينةٍ مَعَهُ[6].

(**إِذْ قَدْ يَكْذِبُ**) فِي اعترافِهِ لِقَصْدِ [7] التنفيرِ عَنْ هَذَا المرويِّ ، أَوْ لغيرِهِ ، مما يُورِثُ ريبةً ، وحينئذٍ ، فالاحتياطُ أنْ لا يصرَّحَ بالوضعِ [8] .

(**بَلَى نردُّهُ**) أي: المرويَّ لاعترافِ راويهِ بما يفسِّقُه (**وعَنْهُ نُضْرِبُ**) —بضَمِّ النُّونِ— أي : نُعْرِضُ ؛ فَلا نحتجُّ بِهِ ، ولا نعملُ بِهِ مواخذةً لَهُ باعترافِهِ .

---

(١) في (ق) : « الطّالب » .

(٢) الموضوعات١/١٠٣، ونقل عنه السيوطي في التدريب١/٢٧٧: « ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنّه موضوع » ، وفي الموضوعات١/١٠٦ : « كل حديث رأيته يخالف المعقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره » .

(٣) الاقتراح : ٢٣١-٢٣٢ .

(٤) قال البقاعي : « لم يستشكل ابن دقيق الاعتماد لأن القطعيات لا تشترط في الحكم وإنّما بيّن الواقع في نفس الأمر وهو أنّه لا ملازمة بين الوضع في نفس الأمر والإخبار به ، بل قد يكون موضوعاً،ولا يخبر به، وقد يخبر به ، ولا يكون موضوعاً ». النكت الوفية ١٩٠/ أ.

(٥) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/٤٣٣: « وربما كان يكتب هذه النسبة في خطه ؛ لأنه ولد بثبج البحر بساحل ينبع من الحجاز . » . انظر: مقدمة الاقتراح : ٣٣ .

(٦) سقطت من (ق) . وكلامه في الاقتراح : ٢٣٤ .

(٧) في (ص) : « لقصده » .

(٨) انظر : فتح المغيث ١/٢٩٦ .

وَحَاصِلُهُ : أنَّ إقرارَهُ بوضعِهِ كافٍ فِي ردِّه ، لكنَّه لَيْسَ بقاطِعٍ فِي كونِهِ موضوعاً ؛ لجواز كذبهِ فِي إقراره [1] .

ففي الحقيقةِ لَيْسَ ذَلِكَ استشكالاً ، بَلْ بيانٌ للمُرادِ والواقعِ ؛ إذْ لا يُشترَطُ فِي الحكمِ القطعُ ، بَلْ يَكْفِي غَلَبَةُ الظنِّ ، واللهُ أعلمُ .

الْمَقْلُوْبُ [2]

اسمُ مفعولٍ من القَلْبِ ، وَهُوَ تبديلُ شيءٍ بآخرَ عَلَى الوجهِ الآتي . وَهُوَ من أقْسَامِ الضَّعِيفِ ، بَلْ الإغراب الآتي من أقسام الوضعِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنا [3] كغيره .

٢٤٢. وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوْبَ قِسْمَيْنِ إلى : مَا كَانَ مَشْهُوراً بِراوٍ أُبْدِلا

٢٤٣. بواحدٍ نَظِيْرُهُ ، كَيْ يُرْغَبَا فِيهِ ، لِلاغْرَابِ [4] إذا مَا اسْتُغْرِبَا

٢٤٤. وَمِنْهُ قَلْبُ [5] سَنَدٍ لِمَتْنِ نَحْوُ : امْتِحَانِهِمْ إمَامَ الفَنِّ

٢٤٥. فِي مِئَةٍ لَمَّا أَتَى بَغْدَادَا فَرَدَّهَا ، وَجَوَّدَ الإسْنَادَا

٢٤٦. وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ نَحْوُ : (إذَا أُقِيْمَتِ الصَّلاَةُ ...)

---

(١) انظر : الاقتراح : ٢٣٤ .

(٢) المقلوب لغة : هو من قلبه إذا حوّله من حالٍ إلى حالٍ . ويقال أيضاً قلب فلانٌ الشيء إذا صرفه عن وجهه . انظر : لسان العرب ٤٧٩/١ ، والنكت الوفية : ١٩٠/ب ، وتاج العروس ٦٨/٤ .

وانظر في المقلوب :

معرفة أنواع علم الحديث : ٢٤٤ ، والإرشاد ٢٦٦/١ – ٢٧٢ ، والتقريب : ٨٦ – ٨٧ ، والاقتراح : ٢٣٦ ، والمنهل الروي : ٥٣ ، والخلاصة : ٧٦ والموقظة : ٦٠ ، واختصار علوم الحديث : ٨٧ ، ونكت الزّركشيّ ٢٩٩/٢ – ٣٢٤ ، والشذا الفياح ٢٣٠/١ – ٢٣٤ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤٣٤/١ ، ونزهة النظر : ١٢٥ ، ونكت ابن حجر ٨٦٤/٢ – ٨٨٩ ، والمختصر : ١٣٦ ، وفتح المغيث ٢٥٣/١ ، وألفية السيوطي : ٦٩ – ٧٢ ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ٢٢٥ ، وتوضيح الأفكار ٩٨/٢ ، وظفر الأماني : ٤٠٥ ، وقواعد التحديث : ١٣٠ .

(٣) النكت لابن حجر ٨٦٤/٢ وعبارته : « لقصد الإغراب على سبيل الكذب » .

(٤) بدرج الهمزة ؛ للوزن ، كما نبه عليه الشارح .

(٥) قبل هذا في فتح المغيث : « العمد » وليس بشيء .

٢٤٧. حَدَّثَهُ – في مَجْلِسِ البُنَانِي – حَجَّاجٌ ، اعْنِي : ابْنَ أبي عُثْمَانِ

٢٤٨. فَظَنَّهُ – عَنْ ثَابِتٍ – جَرِيْرُ ، بَيَّنَهُ حَمَّادٌ الضَّرِيْرُ

(**وَقَسَّمُوا**) أي : المُحَدِّثُوْنَ (**المَقْلُوبَ**) سَنداً (**قِسْمَيْنِ**) : عَمْداً وَسَهْواً ، والعمدُ (**إلى**) قِسْمَيْن :

أحدُهما : (**مَا**) أي : حَدِيثٌ (**كَانَ مَشْهُوراً براوٍ**) كسالمٍ [١] (**أُبْدِلا بواحدٍ**) مِنَ الرواةِ (**نَظِيْرُهُ**) فِي الطَّبقةِ ، كنافعٍ [٢] (**كَيْ يُرْغَبَا**) – بألِفِ الإطلاقِ – (**فِيهِ**) أي : فِي روايتِهِ عَنْهُ ، ويروجُ حالُهُ (**للاغرابِ**) –بدرجِ الهمزةِ – (**إذَا مَا**) زائدةٌ (**استَغْرِبا**) – بألفِ الإطلاقِ – مَنْ وقفَ عَلَيْهِ ، لكونِ المشهورِ خِلافَهُ [٣] .

وَمِمَّنْ كَانَ يَفْعَلُهُ بهذَا القصدِ كَذِباً حَمَّادُ بنُ عَمْرٍو النَّصِيْبِيُّ [٤] ، حَيْثُ رَوَى الحَدِيْثَ المعروفَ بسُهَيْلِ بن أَبي صَالِحٍ ، عَنْ أبيهِ [٥] ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً : « إِذَا لَقِيْتُمُ الْمُشْرِكِيْنَ فِيْ طَرِيْقٍ فَلاَ تُبْدُوْهُمْ بِالسَّلاَمِ ... » الحَدِيْثَ [٦] ، عَنِ الأعمشِ ، عَنْ أَبي صالحٍ ؛ لِيُغربَ بِهِ ، وَهُوَ لا يُعرفُ عَنِ الأعمشِ ، كَمَا صرَّحَ بِهِ أَبو جَعْفَرٍ العُقَيْلِيُّ [٧] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٣٤/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قال ابن دقيق العيد في الاقتراح : ٢٣٦ : « وقد يطلق على راويه يسرق الحديث » .

(٤) قال عنه أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف جداً ، وقال البخاريّ : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعاً . انظر : الجرح والتعديل ١٤٤/٣ ، والمجروحين ٢٥٢/١ ، والكامل ١٠/٣ .

(٥) عبارة : « عن أبيه » لم ترد في (ع) .

(٦) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة : « فهذا حديثٌ مقلوبٌ قلبه حماد بن عمرو – أحد المتروكين – فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروفٌ بسهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . هكذا رواه مسلم في صحيحه » .
صحيح مسلم ٥/٧ (٢١٦٧)، وكذلك أخرجه: أبو داود الطيالسي (٢٤٢٤)،وعبد الرزاق (١٩٤٥٧) ، وأحمد ٢٦٣/٢ و٢٦٦ و٣٤٦ و٤٤٤ و٤٥٩ و٥٢٥ ، والبخاري في الأدب المفرد (١١٠٣)و(١١١١) ، وأبو داود (٥٢٠٥) ، والترمذي (١٦٠٢) و (٢٧٠٠) ، والطحاوي ٣٤١/٤ ، وأبو نعيم في الحلية ١٤١/٧. جميعهم من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة .

(٧) الضعفاء الكبير ٣٠٨/١ .

وللخوف مِن ذَلِكَ كَرِهَ [1] أَهْلُ الحَدِيْثِ تتبُّعَ الغرائب ، كَمَا سيأتي فِي بابِهِ [2] .

(**وَمِنْهُ**) وَهُوَ ثاني قِسمَي العمدِ : (**قلبُ سندٍ**) تامٍ (**لمتْنٍ**) فَيُجْعَلُ لِمَتْنٍ آخرَ مرويٍّ بسندٍ آخرَ ، ويُجعلُ هَذَا المَتْن لإسناد [3] آخرَ ، بقَصْدِ امتحانِ حِفْظِ المحدِّث [4] ، واختبارِهِ هل اختلطَ أَوْ لاَ ؟ وهَلْ يَقبلُ التلقينَ [5] أَوْ لاَ ؟

(**نَحْوُ: امْتِحَانِهِمْ**)أي:المُحَدِّثِيْنَ ببغدادَ(**إِمَامَ الفنِّ**) البُخَارِيِّ (**فِي مِئةٍ**) مِنَ الأحاديثِ، (**لَمَّا أَتَى**) إِلَيْهِم (**بَغْدَادَا**)—بألف الإطلاق،وبإهمالِ الدالِ الأخيرةِ عَلَى إحدى اللغات[6]—.

حَيْثُ اجتمعوا عَلَى تقليبِ مُتُونِها ، وأسانيدِها ، فصيَّروا مَتْنَ سندٍ لسندِ متنٍ آخرَ ، وسندَ هَذَا المَتْنِ لمتنٍ آخرَ،وعيَّنُوا عَشَرَةَ رجالٍ ، ودفعوا مِنْها لكُلٍّ مِنْهُمْ عَشَرَةَ أحاديثَ ، وتواعدوا عَلَى الحضورِ لمجلس البُخَارِيِّ ، ليُلقِي عَلَيْهِ كُلٌّ مِنْهُمْ عَشَرَتَهُ بحَضْرتِهِم [7] .

فَلمَّا حَضَروا واطمأنَّ المجلِسُ بأهلِهِ البَغْداديِّينَ ، وَغيرِهِم مِنَ الغُرَباءِ ، مِن أَهْلِ خُرَاسَانَ وغيرِهم ، تقدَّمَ إليهِ واحدٌ مِنَ العَشَرة ، وسألَهُ عَنْ أحاديثِهِ واحداً واحداً ، والبخاريُّ يَقُولُ لَهُ فِي كُلٍّ مِنْها : لا أَعْرِفُهُ .

ثُمَّ الثَّاني كَذلِكَ ، وهكذا إلى أَنْ استوفى العَشَرةُ المئةَ ، وَهُوَ لا يزيدُ فِي كلٍ مِنْها عَلَى قولِهِ : لا أعرِفُهُ .

---

(١) في (ق) : « ذكره » .

(٢) انظر : فتح المغيث ٢٩٩/١ .

(٣) في (ق) : « لسند » .

(٤) في (ق) : « الحديث » .

(٥) التلقين —كما عرّفه الحافظ العراقي—: هو أن يلقّن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه . شرح التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٩ .

وانظر عن التلقين وأسبابه وحكمه: النفح الشذي ٣٢٣/١،وسير أعلام النبلاء ٢١٠/١٠، والنكت الوفية : ٢٣٢/ ب ، وفتح المغيث ٣٨٥/١ ، وتدريب الراوي ٣٣٩/١ ، وتوضيح الأفكار ٢٥٧/٢ ، وتوجيه النظر ٥٧٣/٢ ، وأثر علل الحديث : ١٢٠ .

(٦) انظر : الصحاح ٥٦١/٢ (بغدد) ، وتاريخ بغداد ٥٨/١ ، ولسان العرب ٤٧٨/٣ .

(٧) سقطت من (ق) .

فكانَ الفُهَماءُ [1] مِمَّن حَضرَ يلتفتُ بعضُهم إلى بعضٍ ، ويقولونَ : فَهِمَ الرجلُ ، ومَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ ، يَقضي عَلَيْهِ [2] بالعَجْزِ والتَّقصيرِ وَقِلَّةِ الفَهْمِ .

فَلمَّا عَلِمَ أَنَّهم فَرَغُوا ، التفتَ إلى السَّائِلِ الأَوَّلِ ، وَقَالَ لَهُ : سألتَ عَنْ حَدِيثِ كَذَا ، وصَوابُه كَذَا ، إلى آخرِ أحاديثِهِ ، وكَذا البقيةُ عَلَى الولاءِ **(فَرَدَّهَا)** أي : المئةَ إلى أصلِها [3] **(وجوَّدَ الإسنادَا)** ، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ موضعٌ مِمَّا [4] قلبوُهُ وركَّبُوهُ ، فأقرَّ لَهُ الناسُ بالحِفْظِ ، وأذعنوا لَهُ بالفضلِ [5] .

وأغربُ مِن حِفظِه لَها ، وتيقُّظِه لِتمييزِ صَوابِها مِن خَطَئِها ؛ حِفْظُهُ لتواليها ، كَمَا أُلقيتْ عَلَيْهِ من مَرَّةٍ واحدةٍ .

وَقَدْ يُقصَدُ بقلبِ السَّندِ كُلِّه أَيْضاً : الإغرابُ : إِذْ لا يَنْحَصِرُ فِي راوٍ واحدٍ ، كَمَا أَنَّه قَدْ يُقصَدُ بقلبِ راوٍ واحدٍ أَيْضاً : الامتحانُ ، وَهُوَ مُحرَّمٌ إلاَّ بِقَصْدِ الاختبارِ .

فَقَالَ النَّاظِمُ: «فِي جَوازِه نَظَرٌ،إلاّ أَنَّه إذَا فَعَلَهُ أَهْلُ الحَدِيْثِ ، لا يَسْتَقِرُّ حديثاً»[6].

قَالَ شَيْخُنا: «وَشَرْطُ الجوازِ أَنْ لا يَسْتمرَّ عَلَيْهِ ، بَلْ ينتهي بانتهاءِ [7] الحاجةِ»[8].

(و) قِسْمُ السَّهْوِ: **(قلبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرُّواةُ)** قَلْبَهُ، بَلْ وَقَعَ مِنْهُمْ سَهْواً ، وَوَهَماً **(نَحْوُ)** حَدِيثِ : « **(إِذَا أُقِيْمَتِ الصَّلاَةُ)** ، فَلاَ تَقُوْمُوْا حَتَّى تَرَوْنِيْ » .

فَقَدْ **(حَدَّثَهُ)** أي : الحَدِيْثَ **(فِي مَجْلِسٍ)** ثابتِ بنِ أسلمَ **(البُنَانِي)** – بضمِّ أَوَّلِهِ – نِسْبةً إلى **(بُنانةَ)** مَحَلَّةٍ بالبصرةِ [9] **(حَجَّاجٌ اعني)** – بدرجِ الهمزةِ – **(ابنَ أَبِي عُثمانَ)**

---

(١) في (ق) : « الفقهاء » .

(٢) سقطت من (ع) .

(٣) في (ع) : « أصولها » .

(٤) لم ترد في (ص) .

(٥) تاريخ بغداد ٢٠/٢ ، وانظر : البداية والنهاية ٢٥/١ ، وهدي الساري : ٤٨٦ ، ووفيات الأعيان ١٨٩/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤٠٨/١٢ ، وشرح التبصرة ٤٣٧/١-٤٣٨ .

(٦) شرح التبصرة والتذكرة ٤٣٦/١ .

(٧) في (ق) : « بإلهاء » .

(٨) نزهة النظر : ١٢٧ .

(٩) معجم البلدان ٤٩٧/١ .

— بصرفهِ للوزنِ — الصَّوَّافُ [1] ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أبيهِ ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ [2] .

(**فَظَنَّهُ**) أي : الحَدِيْثَ (**عَنْ ثَابِتٍ**) أَبُو النَّضْرِ ، (**جَرِيْرُ**) بنُ حازمٍ ، فَرواهُ عَنْ ثابتٍ ، عَنْ أنسٍ ، كَمَا (**بَيَّنَهُ حَمَّادٌ**) ، هُوَ ابنُ زيدٍ (**الضَّرِيرُ**) ، وَقَالَ : وَهِمَ أَبُو النَّضْرِ فِيْمَا قالَهُ [3] .

وَأَمَّا المَقْلوبُ مَتْناً ، وَهُوَ قليلٌ : فَهُوَ أَنْ يُعطي أَحَدَ الشَّيئينِ مَا اشتهرَ للآخرِ ، كحديثِ : « حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِيْنُهُ » [4] .

فإنَّه جاء مقلوباً [5] بلفظ : « حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِيْنُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ » [6] .

---

(١) في (ق) : « الصراف » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٩٣٢) والحميدي (٤٢٧) ، وابن أبي شيبة (٤٠٩٣) ، وأحمد ٥/٢٩٦ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ ، وعبد بن حميد (١٨٩) ، والدارمي (١٢٦٤) و (١٢٦٥) ، والبخاري ١/١٦٤ (٦٣٧) ، (٦٣٨) و ٢/٩ (٩٠٩) ، ومسلم ٢/١٠١ (٦٠٤) ، وأبو داود (٥٣٩) و (٥٤٠) ، والترمذي (٥٩٢) ، والنسائي ٢/٣١ و ٨١ ، وابن خزيمة (١٦٤٤) ، وابن حبان (٢٢٢٢) ، والبيهقي ٢/٢٠ ، والبغوي (٤٤٠) كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

(٣) قال الإمام أحمد في علله ٢/١٧٢ (١٣٢) : « حدّثنا إسحاق بن عيسى الطباع ، قال : حدثت حماد ابن زيد بحديث جرير ، عن ثابت ، عن أنس فذكره . فأنكره ، وقال : إنما سمعه من الحجّاج الصوّاف ، عن يحيى ، عن عبد الله بن أبي قتادة في مجلس ثابت ، فظن أنه سمعه — يعني — من ثابت » . وانظر : المراسيل لأبي داود (٩٤) وجامع التّرمذي (٥١٧) ، وعلله الكبير: ٨٩ ، وضعفاء العقيلي ١/١٩٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٤٤٠-٤٤١.

(٤) أخرجه مالك (٢٧٤٢)،والبخاري ١/١٦٨ (٦٦٠) و ٢/١٣٨ (١٤٢٣) و ٨/١٢٥ (٦٤٧٩) ، والترمذي (٢٣٩١) ، والطحاوي في شرح المشكل (٥٨٤٦) و (٥٨٤٧) . من طريق يحيى بن سعيد.

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) أخرجه مسلم ٣/٩٣ (١٠٣١) (٩١) ، وابن خزيمة (٣٥٨) ، والبيهقي ٤/١٩٠ و ٨/١٦٢.انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٣/٧١ ، وفتح الباري ٢/١٤٦ ، والنكت لابن حجر ٢/٨٨٢-٨٨٣ .

تَنْبِيْهَاتٌ [1]

(**تنبيهاتٌ**) ثلاثةٌ توضِّحُ مَا مَرَّ مما حُكِمَ بضَعْفِهِ ، وغيرِه :

٢٤٩. **وَإنْ تَجِدْ مَتْناً ضَعِيْفَ السَّـــنَدِ ... فَقُلْ : ضَعِيْفٌ أي : بِـــهَذَا فَـــاقْصِدِ**

٢٥٠. **وَلاَ تُضَعِّـــفْ مُطْلَقـــاً بِنَـــاءَا ... عَلَى الطَّرِيْـــقِ ، إذْ لَعَـــلَّ جَـــاءَا**

٢٥١. **بِسَنَدٍ مُجَـــوَّدٍ ، بَـــلْ يَقِـــفُ ... ذَاكَ عَلَـــى حُكْـــمِ إمَـــامٍ يَصِـــفُ**

٢٥٢. **بَيَانَ ضَعْفِهِ ، فَـــإنْ أطْلَقَـــهُ ... فَالشَّـــيْخُ فِيمـــا بَعْـــدَهُ حَقَّقَـــهُ**

أحدُها : مَا تضمنَّهُ قولُهُ (**وإنْ تَجِدْ مَتْناً**) أي: حَدِيثاً (**ضَعِيْفَ السَّنَدِ ، فَقُلْ**) : هُوَ (**ضَعِيْفٌ أي : بهذا**) السَّندِ فَقَطْ . (**فَاقْصِدِ**) ذَلِكَ،فإنْ صرَّحتَ بِهِ ، فَهُوَ أولَى .

(**وَلاَ تُضَعِّفْ**) هُ (**مُطْلَقاً بناءا عَلَى**) ضَعْفِ ذاكَ (**الطَّرِيقِ**) أي : السَّـــنَدِ ؛ (**إذْ لَعَلَّ**) هُ (**جَاءا بِسَنَدٍ**) آخرَ (**مُجَوَّدٍ**) يَثْبُتُ [2] بمثلِهِ ، أَوْ بهما [3] .

(**بَلْ يَقِفُ ذاكَ**) أي : الإطلاقُ أي : جوازُهُ (**عَلَى حُكْمِ إمَـــامٍ**) مِـــن أئمـــةِ الحديثِ (**يَصِفُ بيانَ**) وَجْهِ (**ضَعْفِهِ**) أي: المتنِ، بأنَّه شاذٌّ، أَوْ منكرٌ ، أَوْ بأنَّه لا إسْـنادَ [4] لَهُ يَثْبُتُ بمثلِهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ [5] .

(**فإنْ أَطْلَقَهُ**) أي : ذَلِكَ الإمامُ: الضَّعْفَ، (**فالشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ (**فِيْمَا بَعْدَهُ**) ، وَفِي نُسخَةٍ « بعدُ » قَدْ (**حَقَّقَهُ**) [6] .

---

(١) أي : إيضاحات لأشياء يشعر بها ما قبل هنا من الأنواع التي حكم بضعفها مـــن المقلـــوب والموضـــوع والمضطرب وغيرها إشعاراً خفياً . أفاده البقاعي : ١٩٣/ أ .

(٢) في (ص) : « ثبت » .

(٣) لذلك قالوا : لا يلزم من صحّة الإسناد صحّة المتن ، ولا من ضعفه ضعف المتن .

(٤) في (ق) : « سند » .

(٥) انظر : الإرشاد ٢٦٨/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤٤٢/١ ، والنكت لابن حجـــر ٨٨٧/١ ، وفتـــح المغيث ٣١٠/١ ، وشرح السيوطي : ٢٢٩ .

(٦) في النّوع الثّالث والعشرين من كتابه . ذكره العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤٤٢/١ ، وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٥ وما بعدها .

وسيأتي [1] بيانُهُ فِي قولِ النَّاظِمِ : « **فإن يقلْ** [2] : **قلَّ بيانُ مَنْ جَرَحَ** » إلى آخرِهِ .

وما ذُكِرَ عَنْ ابن الصَّلاحِ مِن مَنْعِ إطلاقِ التضعيفِ ، قَالَ شَيْخُنا : الظاهرُ أنَّه عَلَى أصلِهِ مِنْ تعذُّرِ استقلالِ المتأخِّرينَ بالحُكْمِ عَلَى الحَدِيْثِ بما يليقُ بِهِ ، والحقُّ خلافُهُ ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحلِّهِ ، فإذا غَلَبَ عَلَى ظنِّ الحافظِ المتأهِّلِ [3] ، أنَّ ذَلِكَ السندَ ضعيفٌ ، وَلَمْ يجدْ غيرَهُ بَعْدَ التفتيشِ، سَاغَ لَهُ تَضْعيفُ الحَدِيْثِ ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ سندٍ آخرَ [4] .

٢٥٣. **وَإنْ تُرِدْ نَقْلاً لِـــوَاه ، أوْ لِمَـا ... يُشَـكُّ فِيـهِ لاَ بِإسْـنَادِهِمَا** [5]

٢٥٤. **فَأت بتَمْرِيضٍ كـ(يُرْوَى) وَاجْزِمِ ... بِنَقْلِ مَا صَحَّ كـ (قَالَ) فَاعْلَمِ** [6]

٢٥٥. **وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوْعٍ رَوَوْا ... مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ ، وَرَأوْا**

٢٥٦. **بَيَانَهُ فِي الحُكْمِ وَالعَقَائِدِ ... عَنِ (ابنِ مَهْدِيٍّ) وَغَيْرِ وَاحِدِ**

(**و**) ثانيها : مَا تضمنَّهُ قولُهُ : (**إنْ تُرِدْ نقلاً لـ**) مَتْنٍ (**واهٍ**) أي : ضَعِيْفٍ لَمْ يَبْلُغِ الوضعَ ، (**أَوْ لما يُشَكُّ فِيهِ**) من أَهْلِ الحَدِيْثِ أهو صَحِيْحٌ أَوْ ضَعِيْفٌ ؟ (**لا بـ**) ذِكْرِ (**إسنادِهما**) أي : الواهي ، والمشكوكُ فِيهِ ، بَلْ بمجردِ إضافتهما إلى النَّبيِّ ﷺ ، أَوْ إلى غيرِهِ ، بحيثُ يشملُ المعلَّقَ (**فأت بتمريضٍ**) أي : بصيغتِهِ التي اكتُفِيَ بِها عَنِ التَّصْرِيحِ بالضَّعْفِ (**كـ: يُرْوَى**) ، ويُذْكرُ، ورُوِي ، وذُكِرَ ، وروَى بعضُهُم ، ولا تجزمْ بنقلِهِ خوفاً من الوعيدِ [7].

---

(١) البيت رقم (٢٧٢) .

(٢) سقطت من (ق) .

(٣) في (ص) : « المتأمل » .

(٤) النكت لابن حجر ٨٨٧/٢ وفي النقل اختصار وتقديم وتأخير .

(٥) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفائس : « بإسناديهما » ، وقال البقاعي : «الضمير فيه للواهي والذي يشك فيه أي: إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو المشكوك في ضعفه بغير سند». النكت الوفية : ١٩٣/ أ .

(٦) في نسخة (ح) من متن الألفية : « واعلم » .

(٧) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٢٤٨ ، والنكت للزركشي ٣٢٢/٢ ، والإرشاد ٢٧١/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤٤٣/١ ، وهدي الساري : ١٩ .

(**وَاجْزِمِ بِنَقْلٍ**) أي : ائتِ بصيغةِ الجزمِ فِي نقلِكَ بلا سندٍ (**مَا صَحَّ كـ: «قَالَ» فاعْلَمِ**) ذَلِكَ، ولا تأت بصيغةِ التمريضِ، وإنْ فَعلَهُ بَعْضُ الفقهاء [1].

(**و**) ثالثُها – وَهُوَ قَسيمُ « لا بإسنادِهما » – مَا تضمَّنهُ قولُـه : (**سـهَّلوا**) أي : جوَّزوا التساهُلَ (**فِي غَيْرِ مَوْضُوْعٍ**) من الحَدِيْثِ ، حَيْثُ (**رووا**) أي : رَوَوا بإسـنادِهِ (**مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ**) إن كَانَ فِي الترغيبِ والترهيبِ [2] من المواعِظِ ، والقِصَـصِ ، وفضائلِ الأعمالِ ونحوِها [3] .

(**وَرَأَوْا بَيَانَهُ**) وعَدَمَ التسَاهُلِ فِيهِ ، وإنْ ذكروا إسنادَهُ إن كَانَ (**فِـي الحُكْـمِ**) الشرعِيِّ مِن حَلالٍ وحرامٍ وغيرِهما .

(**و**) فِي (**العقائِدِ**) كَصِفاتِ اللهِ تَعَالَى ، وما يجوز لَهُ وما يستحيلُ عَلَيْهِ .

وما ذُكِرَ مِنْ جَوَازِ التَّساهُلِ وَعَدمِهِ منقولٌ (**عَنِ ابنِ مَهْدِيٍّ**) عَبْـدِ الرحمـانِ [4] (**وغَيْرِ وَاحِدٍ**) مِنَ الأئمةِ كأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ [5] ، وابنِ مَعِيْنٍ [6] ، وابنِ المباركِ [7] .

---

(١) نقل النووي اتفاق محقّقي المحدّثين وغيرهم على هذا ، وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف ؛ لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه ، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صحّ ، قال : « وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد إنكار البيهقيّ على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جداً من فاعله ، إذ يقول في الصّحيح : يذكر ويروى ، وفي الضّعيف : قال وروى ، وهذا قلب للمعاني وحيدٌ عن الصّواب » . نقله محقق الإرشاد ٢٧١/١ .

(٢) في (ق) : « الترغيب والترغيب » .

(٣) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٤٤٤/١ ، وفتح المغيث ٣١١/١ ، تدريب الرّاوي ٢٩٨/١.

(٤) نقله عنه الحاكم في المدخل إلى الإكليل : ٦ ، والخطيب في الجامع ٩١/٢ (١٢٦٥) .

(٥) نقله عنه الحاكم في المدخل إلى الإكليل : ٦-٧ ، والخطيب في الكفاية : (٢١٣ ت ، ١٣٤ هـ) ، وابن الأثير في جامع الأصول ١٠٩/١ .

(٦) نقله عنه القاسمي في قواعد التحديث : ١١٤ وقال : هي رواية عبّاس الدوري .

(٧) نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣٠/٢-٣١ .

مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ [1]

(**مَعْرِفَةُ**) صِفَة (**مَنْ تُقبلُ روايتُهُ ، ومنْ تُرَدُّ**) ، وما يتبعُ ذَلِكَ .

٢٥٧. أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الأَثَرْ ... وَالْفِقْهِ فِي قَبُوْلِ نَاقِلِ الْخَبَرْ

٢٥٨. بِأَنْ يَكُوْنَ ضَابِطاً مُعَدَّلاَ[2] ... أَيْ: يَقِظاً ، وَلَمْ يَكُنْ مُغَفَّلاَ

٢٥٩. يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظاً،يَحْوِي[3] ... كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي

٢٦٠. يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالَهْ ... إِنْ يَرْوِ بِالْمَعْنَى ، وَفِي الْعَدَالَهْ

٢٦١. بِأَنْ يَكُوْنَ مُسْلِماً ذَا عَقْلِ ... قَدْ بَلَغَ الْحُلْمَ سَلِيْمَ الفِعْلِ

٢٦٢. مِنْ فِسْقٍ اوْ[4] خَرْمِ مُرُوْءَةٍ وَمَنْ ... زَكَّاهُ عَدلاَنِ ، فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنْ

٢٦٣. وَصُحِّحَ [5] اكْتِفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ ... جَرْحاً وَتَعْدِيْلاً خِلاَفَ الشَّاهِدِ

(**أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الأَثَرْ**) أي : الخبر ، (**والفِقْهِ**) ، والأُصول (**فِي قَبول نـاقلِ الخبرْ**) المحتجِّ بِهِ ، (**بأنْ**) أي : عَلَى اشتراطِ أنْ (**يَكُونَ ضابطاً مُعَدَّلا أي**) : بِأنْ يَكُونَ فِي الضبطِ (**يَقظاً**) —بضمِّ القافِ وكسرِها [6] —.

---

(١) انظر في صفة من تقبل روايته ومن تردّ :

معرفة أنواع علم الحديث : ٢٤٩ ، والإرشاد ١/٢٧٣-٣٣٣ ، والتقريب: ٩٠-١٠٠ ، والمنهل الروي : ٦٣ ، والخلاصة : ٨٨ ، واختصار علوم الحديث : ٩٢ ، ونكت الزّركشيّ ٣/٣٢٥ – ٤٥٨ ، والشذا الفياح ١/٢٣٥ – ٢٧٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢ ، ونزهة النظر : ١٨٥-١٩٩ ، والمختصر : ١٥٥ ، وفتح المغيث ١/٢٦٢ ، وألفية السيوطي : ٩٦-١١٢، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : ٢٣١ ، وتوضيح الأفكار ٢/١١٤ ، وظفر الأماني : ٧٨ .

(٢) في (النفائس) : « معتدلاً » .

(٣) في فتح المغيث : « ويحوي » ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .

(٤) بوصل همزة « أو » لإقامة الوزن ، وقد نص عليه الشارح ، ومن عجب أن ناشر (م) أثبت الهمزة في الموضعين .

(٥) في (النفائس) وفتح المغيث : « وصححوا » .

(٦) انظر : الصحاح ٣/١١٨١ ، والتاج ٢٠/٢٩٢ (يقظ) .

(و) ذَلِكَ بأَنْ (**لَمْ يَكُنْ مُغَفَّلا**) ، لا يميِّزُ الصَّوَابَ مِنَ الخطإِ ، وأنْ يَكُونَ فِيهِ (**يَحْفَظُ**) مَا سَمِعَهُ ، بأنْ يثبتَهُ فِي حفظِهِ ، بحيث يتمكَّنُ من استحضارِهِ متى شَاءَ ، (**إنْ حدَّثَ حِفْظاً**) أي : مِن حِفْظِهِ ، و (**يَحْوِي كِتَابَهُ**) أي : يَصونُه بنفسِهِ ، أَوْ بثقةٍ عَنْ تَطَرُّقِ التَّغييرِ إليهِ ، (**إنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي**) ، و(**يعلَمُ مَا فِي اللَّفظِ مِن إحَالَهْ**) بحيثُ يلْمَنُ من تغييرِ مَا يرويهِ (**إنْ يَرْوِ**) الخبرَ (**بالمعنى**) ، لا بلفظِهِ عَلَى مَا يأتي بيانُهُ فِي مَحلِّهِ .

(وَ) بأَنْ يَكُونَ (**فِي العَدَالَهْ**)[1] وَهِيَ: مَلَكَةٌ تحمِلُ عَلَى ملازمةِ التقوى ، والمروءةِ، متصِفاً (**بأنْ يَكونَ مُسلِماً ذا عَقْلٍ ، قَدْ بَلَغَ الحُلْمَ**)–بإسكان اللام مخففاً من ضمِّها[2]– أي : الإنزالِ فِي النومِ ، والمرادُ : البلوغُ بِهِ [3] ، أَوْ بغيرِهِ .

(**سَلِيْمَ الفِعْلِ مِن فِسْقٍ**) بأنْ لا يرتكبَ كبيرةً ، وَلاَ يُصرُّ عَلَى صَغيرةٍ .

(**اوْ**) [4] –بالدرجِ– أي: ومِنْ (**خَرْمِ مُرُوءةٍ** [5])، وَهِيَ: التخلُّقُ بِخُلُقِ أمْثالِهِ، فِي زمانِهِ وَمَكانِهِ؛ فالأكلُ فِي السُّوقِ، والمشيُ مكشوفَ الرأسِ، وإكثارُ حكاياتٍ مُضحكةٍ ، ولبسُ فقيهٍ قَبَاءً [6] أَوْ قَلَنْسُوَةً حَيْثُ لا يعتادُ ، يُسقِطُها .

فَلا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ فَقَدَ شرطاً مما ذُكِرَ ، حَتَّى المراهقِ عَلَى الأصحِّ – عِنْدَ مَنْ يقبلُ روايَتَهُ [7] –.

وعُلِمَ مَمَّا قالَهُ : أَنَّهُ لا يُشْتَرطُ فِي الرَّاوِي الحريةُ ، ولا الذكورةُ ، وَلاَ العددُ ؛ فَتُقْبَلُ رِوَايَةُ الرقيقِ ، والمرأةِ ، والواحدِ ، وَهُوَ المشهورُ .

---

(١) انظر : الإرشاد ١/٢٧٢-٢٧٥ ، والباعث الحثيث: ٩٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣/٢، وفتح المغيث ٣١٥/١ ، وتدريب الرّاوي ٣٠١/١ .

(٢) وهو لهجة . انظر : اللسان ١٤٥/١٢ (حلم) .

(٣) فتح المغيث ٣١٥/١ .

(٤) جوّد ناشر (م) الهمزة ، ولم يتنبه على ما قاله الشارح .

(٥) في (م) : « المروءة » .

(٦) ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص ويتمنطق عليه.المعجم الوسيط ٧١٣/٢ ، وانظر : اللسان ١٦٨/١٥.

(٧) انظر : المنخول: ٢٥٧ ، والروضة ١٠٣/١ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٤ ، والتقييد والإيضاح: ١٣٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٤/٢ ، وفتح المغيث ٣١٧/١ .

ثُمَّ بيَّنَ مَا تَثْبُتُ [1] بِهِ العدالةُ ، فَقَالَ :

(**ومَنْ زَكَّاهُ**) أي : عَدَّلَهُ فِي روايتِهِ (**عَدْلان ، فـ**) هُوَ (**عَدْلٌ**) ، فَتُقْبَلُ روايتُـهُ اتِّفاقاً (**مُؤتَمَنْ**) تأكيدٌ وتكملةٌ .

(**وصُحِّحَ اكْتِفَاؤُهُمْ**)[2] أي: جُمْهُورُ أئِمَّةِ الأثرِ فِيـهَا [3] (**بـ**) قـولِ العـدلِ (**الواحدِ**)، ولَوْ عبداً، أَوْ امرأةً [4] (**جَرْحاً وتعديلاً**) أي: فِيْهِمَا، أَوْ من جِهَتِهِما.

لأنَّ قولَهُ إنْ كَانَ نَقْلاً عَنْ غيرِه ، فَهُوَ خبرٌ مِن جُملةِ الأخبارِ ؛ أَوِ اجتهاداً من قِبَـلِ نفسِهِ ، فَهُوَ كالحاكِمِ ، وَفِي الحالين [5] لا يُشترطُ العددُ [6] .

(**خِلافَ الشَّاهِدِ**) فالصَّحيحُ عَدَمُ الاكتفاءِ فِيهِ بِقَولِ الواحدِ ، كنفسِ الشَّهادَةِ .

وإذا جَمَعْتَ المسْألتين ، كَانَ فِيْهِمَا ثلاثةُ أقوالٍ :

١- لا يُكْتَفَى بواحدٍ فِيْهِمَا [7] .

٢- يُكْتَفَى بِهِ فِيْهِمَا [8] .

٣- يفرَّق بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ الأصحُّ ، كَمَا تقرَّرَ مَعَ الفرقِ بَيْنَهُمَا [9] .

وفرّقوا بينَهُما أَيْضاً، بأنَّ الشهادةَ أمرُها ضيِّقٌ ، لكونها فِي الحقوقِ الخاصةِ التي يُترافَعُ فِيْهَا، بِخلافِ الرِّوَايَةِ، فإنَّها فِي عامٍّ للناسِ غالباً، لا ترافُعَ فِيهِ.

---

(١) في (ق) : « ثبتت » .

(٢) في (ص) : « وصح اكتفاءهم » ، وفي (ق) و (ع) : « وصحح اكتفائهم » . وقارن هذه المسألة في معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٨ .

(٣) سقطت من (ص) .

(٤) في (م) : « المرأة » .

(٥) في (ع) : « الحالتين » .

(٦) انظر : الكفاية (١٦٣ ت ، ٩٨ هـ) ، التقييد : ١٤٣ ، فتح المغيث ٣١٨/١ ، ونسبه البقاعي في النكت الوفية : ١٩٧/ ب : لأبي حنيفة أبي يوسف .

(٧) حكاه القاضي أبي بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة . انظر : الكفاية : (١٦٣ت ، ٩٨ هـ) .

(٨) هو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني وأبي حنيفة وأبي يوسف . انظر : الكفاية (١٦٣ ت ، ٩٨ هـ) ، والتقييد : ١٤٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٥/٢ .

(٩) رجحه الإمام فخر الدين الرّازيّ ، والسيف الآمدي . انظر : المحصول ٢٠٠/٢ ، والإحكام ١٢١/٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٦/٢ .

وبأنَّ بينَهُم في المُعامَلاتِ عَداوةً تحملُهُم عَلَى شَهادةِ الزُّورِ ، بخلافِ الرُّواةِ [1] .

٢٦٤. وَصَحَّحُوا استِغْنَاءَ ذِي الشُّهْرَةِ عَنْ تَزكِيَةٍ ، كـ (مَالِكٍ) نَجْمِ السُّنَنْ

٢٦٥. و(لابنِ عَبْدِ البَرِّ) كُلُّ مَنْ عُنِي بِحَمْلِهِ العِلْمَ وَلَمْ يُوَهَّنِ

٢٦٦. فَإِنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ المُصْطَفَى (يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ) لكِنْ خُوْلِفَا

٢٦٧. وَمَنْ يُوَافِقْ غَالِباً ذا الضَّبْطِ فَضَابِطٌ، أوْ نَادِراً فَمُخْطِيْ [2]

(وَصَحَّحوا) مِمَّا تَثْبُتُ بِهِ العدالةُ أَيْضاً (استغناءَ ذي الشُّهْرةِ) بها بَيْنَ أَهْلِ العلمِ (عَنْ تَزْكِيةٍ) صَريحةٍ،(كـ: مَالِكٍ نَجْمِ السُّنَنْ) ، كَمَا وصفَهُ بِهِ الإمامُ الشَّافِعيُّ[3]، وكشعبةَ ، وأَحْمَدَ ، وابنِ مَعِيْنٍ ، فهؤلاءِ ، وأمثالُهم لاَ يُسألُ عَنْ عَدالتِهم [4] .

وَقَدْ سُئل الإمامُ أَحْمَدُ عَنْ إسحاقَ بنِ راهويهِ فَقَالَ : مثلُ إسحاقَ يُسْأَلُ عَنْهُ [5] ؟ إسحاقُ عندنا إمامٌ من أَئِمَّةِ المسلمينَ .

وابنُ مَعِينٍ سُئِلَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، فَقَالَ : مثلي يُسألُ عَنْ أَبِي عُبيدٍ ؟ أَبُو عبيدٍ يُسألُ عَنِ الناسِ [6] ! .

(ولابنِ عَبْدِ البَرِّ[7]) الحافظِ قَوْلٌ،وَهُوَ: (كُلُّ مَنْ عُنِي) – بضَمِّ أوّلِهِ – أي: اهتَمَّ (بِحَمْلِهِ العِلْمَ)، زادَ الناظِمُ (وَلَمْ يُوَهَّنِ) أي : يُضَعَّفْ (فَإِنَّهُ عَدْلٌ بقولِ المصطفى) ﷺ : (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ) مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ – أي : تغييرَ

---

(١) انظر : تدريب الرّاوي ١/٣٣٢ .

(٢) في نسخة (أ) من متن الألفية : « فخطي » ، والصواب ما أثبت .

(٣) أسنده أبو نعيم في الحلية ٦/٣١٨ و ٩/٧٠ ، والذهبي في تذكرة الحفاظ ١/٢٠٨ ، والسيوطي في تنوير الحوالك ١/٣ ، وفي طبقات الحفاظ له : ٩٦ .

(٤) قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٠ : « وهذا هو الصحيح في مذهب الشّافعيّ ، وعليه الاعتماد في أصول الفقه » .

(٥) أسنده الخطيب في تاريخه ٦/٣٥٠ ، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١/١٧٧ .

(٦) أسنده الخطيب في تاريخه ١٢/٤١٤ ، واقتبسه المزي في تهذيب الكمال ٦/٦٧ .

(٧) انظر : التمهيد ١/٢٨ ، وجامع بيان العلم وفضله ٢/١٩٩ .

المتجاوزينَ الحدَّ–وانْتِحَالَ المُبطِلِيْنَ–أي:ادّعَاءَهُم لأنفسِهِم مَا لغيرِهِم–وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ[1].

(**لَكِنْ خُوْلِفَا**) بألفِ الإطلاقِ – أي : ابنُ عَبْدِ البَرِّ فِي اختيارِه ، بأنَّهُ اتساعٌ غَيْرُ مَرْضِيٍّ[2]،وَفِي احتجاجِهِ بالحديثِ بأنَّهُ ضعيفٌ مَعَ كَثْرَةِ طُرُقِهِ ، بَلْ قِيلَ: إنَّه مَوْضُوْعٌ[3].

وبأنَّ الاحتجاجَ بِهِ إنَّما يَصِحُّ [4] لَوْ كَانَ خبراً ، ولا يصحُّ كونُهُ خبراً ، لوجودِ مَن يَحْمِلُ الْعِلْمَ مَعَ كونِهِ فاسقاً ؛ فَلا يكونُ إلاَّ أمراً [5] .

ومعناهُ : أنَّهُ [6] أمَرَ الثِّقاتِ بحملِ العِلْمِ ؛ لأنَّ العلمَ إنَّما يُقبلُ عَنْهُمْ .

ويتأيَّدُ بأنَّ فِي بَعْضِ طرقِهِ « لِيَحْمِلْ » بلامِ الأمرِ [7] .

---

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٢٥٦/٤ ، وابن حبان في الثقات ١٠/٤ ، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٥٥) ، وابن عبد البر في التمهيد ٥٩/١ من طريق حمّاد بن زيد ، قال : حدّثنا بقية بن الوليد ، قال:حدثنا معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمان ، به مرفوعاً ، وأخرجه ابن وضاح في " البدع " : ١ – ٢ ، وابن قتيبة الدّينوري في " عيون الأخبار " ١١٩/٢ ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٧/٢، وابن عبد البر في التمهيد ٥٩/١ من طرق عن معان بن رفاعة السلامي ، عن إبراهيم بن عبد الرحمان العذري ، به مرفوعاً ، والحديث له طرق أخرى ساقها الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٩/٢–١٤ وقد أشبعت تخريجاً وتعليلاً ، فراجعها تجد فائدة إن شاء الله .

(٢) قاله ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث:٢٥٠-٢٥٤ ، ووافقه عليه ابن الموّاق في « بغية النقاد » ، وقال المزي : « ما قاله ابن عبد البر هو في زماننا مرضي بل ربما يتعين » وقال ابن سيد الناس : « لست أرى ما قاله أبو عمر إلا مرضياً » . وقال ابن الجزري : « إنه الصّواب » . وقال الذهبي : « إنه الحق » . انظر : نكت الزّركشيّ ٣٣٠/٢ ، والتقييد : ١٣٩ ، وفتح المغيث ٢٧٨/١ .

(٣) وقد صحّحه الإمام أحمد ، والصّواب : أنه حديث ضعيف ، وانظر بلا بد : شرح التبصرة والتذكرة ١٣/٢ وتعليقنا عليه .

(٤) في (ق) : « يقع » .

(٥) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٤/٢ : « وأما استدلاله بهذا الحديث ، فلا يصحّ من وجهين : أحدهما : إرساله وضعفه . والثاني: أنه إنما يصحّ الاستدلال به ، أن لو كَانَ خبراً ، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم ، وهو غير عدل ، وغير ثقةٍ ، فلم يبق له محمل إلا على الأمر .

وزاد البقاعي في النكت الوفية ١٩٩/ ب فقال : « قد أبديت . ثالثاً : وهو أنه لو كان خبراً لم يسمع الجرح أصلاً فيبقى قوله : حتّى يتبين جرحه مناقضاً لاستدلاله » .

(٦) سقطت من (ع) .

(٧) يقصد به من طريق أبي حاتم كما في شرح التبصرة والتذكرة ١٤/٢ ، وانظر : الجرح والتعديل ١٧/٢ .

وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ خَبَرٌ لَمْ [1] يحتج بِهِ ؛ إِذْ لا حَصْرَ فِيهِ ، فَلا يُنافيهِ حَمْلُ بَعْضِ الفَسَقَةِ العِلْمَ ، فإنَّه إنَّما [2] هُوَ إخبارٌ بأنَّ العُدُولَ يحملونَهُ ، لا أنَّ غيرَهم لا يَحْمِلُهُ [3] .

هَذَا وَقَدْ اعتمدَ جماعةٌ ، مِنْهُمْ : ابنُ سَيِّدِ الناسِ مَا اختارَهُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ ، وَقَالَ الذهبيُّ : إنَّه حَقٌّ [4] .

قَالَ : ولا يدخلُ فِيهِ [5] المستورُ ، فإنَّه غَيْرُ مشهورٍ بالعِنايةِ بالعلمِ ، فكلُّ مَن اشتُهرَ بَيْنَ الْحُفَّاظِ بأنَّه من أَصْحَابِ الحَدِيْثِ ، وأنَّه مَعْرُوفٌ بالعنايةِ [6] بهذا الشأنِ ، ثُمَّ كَشفوا عَنْ أخباره فما وجدوا فِيهِ تليِيناً [7] ، ولا اتفق لَهُمْ علمٌ بأنَّ أحداً وثقَهُ ، فهذا الذي عناهُ الحافظُ ، وإنَّهُ يَكُونُ مقبولَ الحَدِيْثِ إلى أنْ يلوحَ فِيهِ جَرْحٌ .

قَالَ : ومِن ذَلِكَ إخراجُ الشَّيخينِ لجماعةٍ ، مَا اطَّلعنا فيهم عَلَى جَرْحٍ ، ولا [8] توثيقٍ ، فيحتجُّ بهم ؛ لأنَّهُما احتجَّا بهم [9] .

ثُمَّ بَيْنَ الناظِمُ مَا يُعرَفُ بِهِ الضبطُ ، فَقَالَ :

(**وَمَنْ يُوافِقْ**) دائماً ، أَوْ (**غالباً**) ، فِي المَعْنَى ، أَوْ فِي اللفظِ ، وإن سَقَطَ مِنْهُ مَا لا يغيِّر المَعْنَى (**ذا الضَّبْطِ فضابطٌ**) مُحْتجٌّ بحديثِهِ ، (أَوْ) يُوافِقُهُ (**نادِراً فَمُخْطِيْ**) لَيْسَ بضابطٍ ، فَلا يُحْتَجُّ بحديثِهِ [10] .

---

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) انظر : فتح المغيث ١/٣٢٥ .

(٤) انظر : فتح المغيث ١/٣٢٦-٣٢٧ ، وتوضيح الأفكار ٢/١٢٦-١٣٣ .

(٥) « فيه » : سقطت من (م) .

(٦) في (ق) : « العناية » .

(٧) في (ص) و (ق) : « تلبيساً » .

(٨) في (ق) : « ولا على » .

(٩) انظر : فتح المغيث ١/٣٢٧ .

(١٠) قال الإمام الشافعي : « ومن كثر غلطه من المحدّثين ، و لم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته » . (الرسالة الفقرة ١٠٤٤) .

٢٦٨. وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلٍ بِلاَ ذِكْرٍ لأَسْبَابٍ لَهُ ، أَنْ تَثْقُلاَ [١]

٢٦٩. وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَرْحٍ أُبْهِمَا؛ لِلْخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ ، وَرُبَّمَا

٢٧٠. اسْتُفْسِرَ الجَرْحُ فَلَمْ يَقْدَحْ ، كَمَا فَسَّرَهُ (شُعْبَةُ) بِالرَّكْضِ ، فَمَا

٢٧١. هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الأَثَرْ كَـ(شَيْخَيِ الصَّحِيحِ) مَعْ أَهْلِ النَّظَرْ

ثُمَّ بيَّن أنَّه هَلْ يجبُ ذِكْرُ سببِ الجَرْحِ ، والتعديلِ أَوْ لا ؟ فَقَالَ :

(**وَصَحَّحُوا**) أي : جمهورُ أئمةِ الأثرِ ، من أربعةِ أقوالٍ : (**قبولَ تَعْدِيلٍ بلا ذِكْرِ لأسبابٍ لَهُ**) مخافةَ (**أَنْ تَثْقُلا**) ، ويشُقَّ ذكرُها ؛ لأنَّها كثيرةٌ [٢] ، فمتى [٣] كُلِّفَ المعدِّلُ ذكرُها احتاجَ أن يقولَ : يفعلُ كَذَا وكذا – عادّاً مَا يلزمُهُ فعْلُه – ولا يفعلُ كَذَا وكذا – عادّاً مَا يلزمُه تركُهُ – فيطول [٤] .

(**وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَرْحٍ أُبْهِمَا**) ذِكْرُ سَبَبِهِ [٥] مِنَ الجارحِ ؛ لِعَدمِ مخافةِ ذَلِكَ ، لأنَّ الجَرْحَ يحصلُ بأمرٍ واحدٍ ، و (**للخُلْفِ**) بَيْن الناسِ (**فِي أَسْبَابِهِ** ، و) يدلُّ لعدمِ قبولِهِ مُبهماً ، أنَّهُ (**رُبَّما استُفسِرَ الجرحُ**) ببيانِ [٦] سببِه من الجارحِ ، (**فَ**) يذكُرُ مَا (**لَمْ يَقْدَحْ**) بناءً عَلَى مَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَقْدَحُ [٧] .

---

(١) في نسخة أ و ب من متن الألفية : « يثقلا » .

(٢) وهذا ما صوّبه الخطيب البغدادي في كفايته : (١٦٥ ت ، ٩٩ هـ) ، وصحّحه الزركشي في البحر المحيط (٢٩٣/٤–٢٩٤) وقال : « هو المنصوص للشافعي » .

(٣) في (ق) : « ولو » .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٥/٢ ، وفتح المغيث ٣٢٨/١ ، والرفع والتكميل : ٧٩ .

(٥) في (ص) : « سبب » .

(٦) في (ص) : « بيان » .

(٧) لكن قال السبكي في قاعدته التي في الجرح والتعديل : ٥٠ – ٥١ : « إنّ قولهم : الجرح مقدّم ، إنّما يعنون به حالة تعارض الجرح والتعديل ، فإذا تعارضا لأمرٍ من جهة الترجيح قدمنا الجرح ، لما فيه من زيادة العلم . وتعارضهما هو استواء الظن عندهما ، لأن هذا شأن المتعارضين ، أما إذا لم يقع استواء الظن عندهما فلا تعارض بل العمل بأقوى الظنين من جرح أو تعديل . وما نحن فيه لم يتعارضا ، لأنّ غلبة الظن بالعدالة قائمة . وهذا كما أن عدد الجارح إذا كان أكثر قدم الجرح إجماعاً لأنّه لا تعارض والحالة هذه . ولا يقول منا أحد بتقديم التعديل ، لا من قال بتقديمه عند التعارض ولا غيره . =

(**كَمَا فسَّرَهُ شُعْبَةُ**) بنُ الحجَّاجِ (**بالرَّكْضِ**) ، حَيْثُ قِيلَ لَهُ : لِمَ تركتَ حَدِيثَ فلانٍ ؟ قَالَ : رأيتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ [1] .

مَعَ أنَّه لَيْسَ بقادحٍ ، كَمَا أشارَ إليهِ بقوله : (**فما**) ذا يَلزمُ مِن رَكْضِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ بموضعٍ ، أَوْ عَلَى وَجْهٍ لاَ يليقُ ، ولاَ ضَرورةَ تدعو إليهِ ؟

وكَما رويَ عَنْ شُعْبَةَ أنَّه أتى المِنْهَالَ بنَ عمرٍو ، فَسَمِعَ صَوْتاً مِنْ دارِهِ فتركَهُ [2] .

قَالَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ : إنَّه سَمِعَ قِرَاءةً بالتطريبِ [3] .

وكذا قَالَ أبوهُ – أَبُو [4] حاتِمٍ –: إنَّه سمع قِرَاءةً بألحانٍ ، فَكَرِهَ السَّمَاعَ مِنْهُ [5] .

وَقَالَ وَهْبُ بنُ جريرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ : أتيتُ منزلَ المنهالِ ، فسمعتُ مِنْهُ صَوْتَ الطُّنْبُورِ [6] ، فَرَجَعْتُ ، وَلَمْ أسألْهُ .

قَالَ وَهْبٌ : فقلتُ لَهُ : هَلاَّ سألتَهُ ؟ عسى كأنَّه لا يَعْلَمُ [7] .

= وعبارتنا في كتابنا " جمع الجوامع " – وهو مختصر جمعناه في الأصلين ، جمع فأوعى – : والجرح مقدّم إن كان عدد الجارح أكثر من المعدل إجماعاً ، وكذا إن تساويا ، أو كان الجرح أقلّ . وقال ابن شعبان : يطلب الترجيح ... إذا عرفت هذا علمت أنه ليس كل جرح مقدماً » . و انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٦/٢ ، وفتح المغيث ٣٢٨/١ ، والرفع والتكميل : ٨٠ .

(١) الكفاية : (١٨٢ ت ، ١١٠-١١١ هـ) .

والبرذون يطلق على غير العربي من الخيل والبغال ، يعرف باسم (الكديش) . انظر : معجم متن اللغة ٢٦٩/١ ، والمعجم الوسيط : ٤٨ .

(٢) الجرح والتعديل ١٥٣/١ و٣٥٧/٨،وبنحوه الخطيب في الكفاية (١٨٣ت، ١١٢ هـ)، والضعفاء ٢٣٧/٤.

(٣) الجرح والتعديل ٣٥٧/٨ .

(٤) لم ترد في (ع) .

(٥) الجرح والتعديل ١٥٣/١ .

(٦) في (ق) : « الطيور » .

(٧) الكفاية : (١٨٣ ت ، ١١٢ هـ) ، والضعفاء ٢٣٧/٤ ، وتهذيب التهذيب ٣٢٠/١٠ . قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٣ / ٣٦٣ عقب ١١٠٧) – معقّباً على ابن أبي حاتم – بعد أن ذكر كلامه : « هذا ليس بجرحة، إلا أن يتجاوز إلى حدّ يحرم ، ولم يذكر ذلك في الحكاية ، ولا أيضاً فيما بشع من هذه الحكاية ، وذلك ما ذكر العقيلي عن وهب قال: سمعت شعبة يقول: أتيت منهال ... فهذا –كما ترى– التعسف فيه ظاهر، ولا أعلم لهذا الحديث علة غير ما ذكرت، فاعلمه » انتهى. وقال البقاعي في النكت:٢٠٠ /ب: « والورع ما فعل شعبة لأنّ الطنبور لا يضرب في بيت أحد إلا بعلمه أو بأن يعرف أهله منه السماح فيما يقارب ذلك من خوارم المروءة إن لم يكن مفسقاً ... الخ » .

فهذا لا يقدحُ فِي الثِّقةِ، ولهذا قَالَ ابنُ القطّانِ عَقِبَ كلامِ ابنِ أبي حاتِمٍ: هَذَا لَيْسَ بجرحٍ إلاَّ أن يتجاوزَ إلى حدٍّ يُحَرَّمُ [1] ، ولَمْ [2] يصحَّ ذَلِكَ عَنْهُ . انتهى .

وَقَدْ وثَّقَهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ: ابنُ مَعينٍ ، والنَّسَائِيُّ ، واحتجَّ بِهِ البُخَارِيُّ [3]، بَلْ وعلَّق لَهُ مِن رِوَايَةِ شُعْبَةَ نفسِهِ عَنْهُ فِي بابِ « مَا يُكْرَهُ مِنَ المُثْلَةِ مِنَ الذبائحِ » [4] .

فلم يتركْ شُعْبَةُ الرِّوَايَةَ عَنْهُ ، وذلكَ إمّا لأنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ لِزوالِ المانعِ مِنْهُ عِندَهُ [5] .

فبانَ بما ذُكِرَ : أنَّ البيانَ مُزيلٌ لهذا المحذورِ ، ومبيِّنٌ لكونِهِ قَادِحاً ، أَوْ غَيْرَ قادحٍ ، وأنَّ ذَلِكَ لا يُوجبُ الجَرْحَ .

(**هَذَا**) القولُ المفصَّلُ هُوَ (**الذي عَلَيْهِ**) الأئمةُ (**حُفَّاظُ الأَثَرْ**) ، ونقَّادُهُ ، كَمَا أفادَهُ أَيْضاً قولُهُ : (**وَصَحَّحوا**) (**كـ: شيخَي الصَّحِيحِ**) البُخَارِيِّ ، وَمُسْلِمٍ (**مَعْ**) –بالإسكان – (**أَهْلِ النَّظَرْ**) ، كالشَّافِعِيِّ [6] .

وَقَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « إنَّهُ ظاهرٌ مقرَّرٌ فِي الفِقْهِ وأُصولِهِ » [7] .

وَقَالَ الْخَطيبُ : إنَّه الصَّوَابُ عِنْدَنا [8] .

والقولُ الثَّاني : عَكْسُهُ ؛ فيُشْتَرطُ ذِكْرُ سَبَبِ التَّعديلِ دُوْنَ الجرحِ ؛ لأنَّ أسبابَ العَدالةِ يكثرُ التصنُّعُ [9] فِيْهَا،فيبني المعدِّلُ عَلَى الظاهرِ، كقولِ أَحْمَدَ بنِ يُونسَ ، لِمَنْ [10]

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٣٦٣/٣ عقب (١١٠٧) ، وعبارة : « لم يصح ذلك عنه » لم ترد في المطبوع .

(٢) في (م) : « لا » .

(٣) انظر : تهذيب الكمال ٢٣٩/٧ (٦٨٠٥) .

(٤) صحيح البخاريّ ١٢٢/٧ (٥٥١٥) .

(٥) فتح المغيث ٣٣٠/١ .

(٦)الكفاية : (١٧٨-١٧٩ ت ، ١٠٨ هـ) .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٥ .

(٨) الكفاية : (١٧٩ ت ، ١٠٨ هـ) ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٠/٢ .

(٩) في (ص) : « الصنع » .

(١٠) في (ق) : « لما » .

قَالَ لَهُ : عَبْدُ اللهِ العُمَرِيُّ ضَعِيْفٌ : إنَّما يُضعِّفُهُ رافضيٌّ ، مبغِضٌ لآبائِهِ ، لَوْ رأيتَ لحيتَهُ ، وخضابَهُ ، وهيئَتَهُ ؛ لعرفتَ أنَّه ثقةٌ [1] .

فاحتجَّ عَلَى ثقتِهِ بما لَيْسَ بحجَّةٍ ؛ لأنَّ حُسْنَ الهَيْئةِ يَشْتَرِكُ فِيهِ العَدْلُ ، وغَيرُهُ [2] .

والثالثُ : أنَّه لابدَّ من ذكرِ سَبَبهما مَعاً للمعنيِّينَ المتقدّمينَ ، فكَمَا يُجرِّحُ الجارحُ بما لاَ يَقْدَحُ ، كَذلِكَ يوثِّقُ المُعدِّلُ [3] بما لاَ يَقْتَضي العدالةَ [4] ، كَمَا مَرَّ [5] .

والرابعُ : عَكْسُهُ إذَا كَانَ الجَرحُ أَوْ التعديلُ من عالِمٍ بصيرٍ بِهِ ، كَمَا سيأتي مَعَ انتقادِ كونِهِ قولاً [6] مستقلاً بما فِيهِ [7] .

٢٧٢. **فَإنْ يُقَلْ : (قَلَّ بَيَانُ مَنْ جَرَحْ) كَذَا إذَا قَالُوا[8] : (لِمَتْنٍ لَمْ يَصِحْ)**

٢٧٣. **وَأبْهَمُوا ، فَالشَّيْخُ قَدْ أجَابَا أنْ يَجِبَ الوَقْفُ إذا اسْتَرَابَا**

٢٧٤. **حَتَّى يُبِيْنَ بَحْثُهُ قَبُوْلَهْ كَمَنْ أُوْلُو الصَّحِيْحِ خَرَّجُوا لَهْ**

٢٧٥. **فَفي(البُخَارِيِّ)احتِجَاجاً(عِكْرِمَهْ) مَعَ (ابْنِ مَرْزُوْقٍ) ، وَغَيْرُ تَرْجَمَهْ**

٢٧٦. **وَاحْتَجَّ (مُسْلِمٌ) بِمَنْ قَدْ ضُعِّفَا نَحْوَ (سُوَيْدٍ) إذْ بِجَرْحٍ مَا اكْتَفَى**

(**فإنْ يُقَل**) عَلَى القَوْلِ بأنَّ الجَرْحَ لا يُقبلُ إلاَّ مُفسَّراً : قَدْ (**قَلَّ**) فِيْمَا يُنقلُ عَن أئِمَّةِ الحَدِيْثِ فِي الكُتُبِ المعوَّلِ عَلَيْهَا فِي الرُّواةِ [9] (**بيانُ**) سَبَبِ جَرْحِ (**مَنْ جَرحْ**) ،

---

(١) المعرفة والتاريخ ٦٦٥/٢ ، والكفاية : (١٦٥ ت ، ٩٩ هـ) .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٩/٢ ، فتح المغيث ٣٣٣/١ .

(٣) في (ق) : « الموثق » .

(٤) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٨/٢ : « حكاه الخطيب والأصوليون » . انظر : الكفاية : (١٧٩-١٨٠ت ، ١٠٨-١٠٩ هـ) ، والبحر المحيط ٢٩٤/٤ .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٨-١٩ ، وفتح المغيث ٣٣٣/١ .

(٦) لم ترد في (ق) و (ص) .

(٧) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٩/٢ .

(٨) في نسخة (ب) من متن الألفية : « إذا قيل » .

(٩) في (ق) : « الراوية » .

بَلْ اقْتَصروا فِيْهَا غالباً عَلَى مُجَرَّد قولِهم : فلانٌ ضعيفٌ ، أَوْ لَيْسَ بِهِ بأسٌ [1] ، أَوْ نحوَهُ .

و (**كَذَا**) قلَّ بيانُهم سَبَبَ ضَعْفِ الحَدِيْثِ (**إذَا قَالوا**) فِي كُتُبِهِم (**لمتن**) [2] أي : حَدِيثٍ : إنَّه (**لَمْ يَصِحْ**) ، بَلْ اقْتَصَروا فِيْهَا غالباً أَيْضاً عَلَى مُجرَّدِ قولِهِم [3] : هَذَا حَدِيثٌ [4] ضَعِيْفٌ ، أَوْ غَيْرُ ثابتٍ ، أَوْ نحوُهُ .

(**وَأَبْهَمُوا**) بيانَ السببِ فِي الأمرينِ : فاشتراطُ بيانِهِ يُفْضي إلى تَعْطيلِ [5] ذَلِكَ ، وسدِّ بابِ الجرْحِ فِي الأغلبِ [6] .

(**فالشَّيخُ**) ابنُ الصَّلاحِ [7] (**قَدْ أجَابا**) عَنْ ذَلِكَ بـ (**أَنْ يجبَ الوقفُ**) أي : بأنَّا وإنْ لَمْ نَعْتَمِدْهُ فِي إثباتِ الجرحِ ، لَكنَّا نعتمِدُهُ فِي أنَّا نتوقَّفُ عَنِ الاحتجاجِ بالرَّاوي ، أَوْ بالحديثِ[8](**إذَا**) وَفِي نُسخةِ « إذ » (**استَرابا**) أي: لأجلِ الريبةِ القويةِ الحاصِلةِ بذَلِكَ.

ويستمرُّ مَنْ وَقَفَ عَلَى ذَلِكَ واقفاً (**حَتَّى يُبيْنَ**) – بضمِّ الياء ، من أَبَانَ – أي : يُظهِرَ [9] (**بحثُهُ**) عَنْ حالِ ذَلِكَ الرَّاوي ، أَوْ الحَدِيْثِ (**قبولَهُ**) ، والثِّقةَ بعدالتِهِ ، بحيثُ لَمْ يؤثِّرْ مَا وقفَ عَلَيْهِ فِيهِ من الجرحِ ، أَوْ التضعيفِ [10] .

(**كمَنْ**) أي : كَالَّذِي مِنَ الرُّواةِ (**أُولُو**) أي : أصحابُ (**الصَّحِيحِ**) البُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وغيرُهما (**خرَّجوا**) فِيهِ (**لَهْ**) مَعَ أنَّه مِمَّنْ مسَّهُ من غيرِهم جرحٌ مُبْهَمٌ .

ثُمَّ قَالَ : « فافْهَم ذَلِكَ ، فإنَّهُ مَخْلَصٌ حَسَنٌ » [11] .

---

(١) في (ع) : « أو ليس بشيء » .

(٢) في (م) : « المتن » .

(٣) في (م) : « قوله » .

(٤) « حديث » : لم ترد في (ع) .

(٥) في (ص) : « تعليل » .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢١/٢ ، وفتح المغيث ٣٣٣/١ .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٦ .

(٨) في (ق) : « والحديث » .

(٩) في (ق) : « أظهر » .

(١٠) انظر : فتح المغيث ٣٣٣/١ .

(١١) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٥٦ .

(**ففي البُخَارِيِّ احْتِجَاجاً عِكْرِمَهْ**) أي: فعِكْرِمَةُ التَّابعيُّ مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ مُخرَّجٌ لَـــهُ فِي "صَحِيْحِ البُخَارِيِّ" عَلَى وَجْهِ الاحتجاجِ بِهِ[1]، فَضْلاً عَنْ المتابعات، ونحوِها، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الكلام، لتَبيُّنِ أنَّه ثقةٌ[2]، (**مَعَ ابنِ مَرْزوقٍ**) عَمْرٍو الباهِلِيِّ[3]، لَكِنْ متابعةً ، لا احتجاجاً .

(**وغيرُ**) بالرفع عَطفاً عَلَى «عِكْرِمَةَ»، وبالجرِّ عَطفاً عَلَى «ابنِ مَرْزُوقٍ» مضافاً فِيْـــهِمَا إلى (**تَرْجَمَهْ**) بجَعْلِها اسماً مُراداً بها الرَّاوِي الذي خرَّجَهُ البُخَارِيُّ ،أطلَقَتْ عَلَيْهِ مَجازاً عَـن الْمَصْدَرِ الواقعِ عَلَيْهِ، والمعنى: وغيرُ راوٍ، كإسماعيلَ بنِ أبي أُوَيْسٍ[4]، وَعَاصِمِ بنِ عَلِيٍّ[5] .

(**و**) كَذَا (**احتجَّ مُسْلِمٌ بِمَنْ قَدْ ضُعِّفَا**) من غيرِهِ (**نَحْوَ سُوَيْدٍ**) هُوَ ابن ســـعيدٌ (**إذْ** ؛) مُطْلَق (**جرحٍ مَا اكتَفَى**) مُسْلِمٌ ، كالبخاريِّ ؛ لأنَّ سُوَيداً صَدوقٌ فِي نفسِـهِ ، كَمَا قالَهُ جَمَاعَةٌ ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ[6] .

وأكثرُ مَنْ فسَّر الجرحَ فِيهِ ، ذَكَرَ أنَّهُ لما عَمِيَ ربَّما يُلقَّنَ[7] الشـــيءَ ، وهـــذا وإن كَانَ قادحاً ، فإنَّما يَقْدَحُ فِيْمَا حدَّثَ بِهِ بَعْدَ العَمَى ، لا فِيْمَا قَبْلَهُ[8] .

---

(١) « به » : سقطت من (ع) .

(٢) انظر : ترجمته في تهذيب الكمال ٢٠٩/٥ (٤٥٩٨) ، وقد أطال الكلام عنه ابن حجر في هدي الساري ٤٢٥-٤٣٠ فانظره تجد فائدة .

(٣) هو أبو عثمان عمرو بن مرزوق الباهلي البصري ، ثقة له أوهام ، أثنى عليه أبو حاتم وغيره ، توفي ســـنة (٢٢٤ هـ) . (الجرح والتعديل ٢٦٣/٦ ، والكاشف ٨٨/٢ (٤٢٢٨) ، والتقريب (٥١١٠) .

(٤) هو أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي المدني ، ابن اخت الإمام مالك مكثر فيه لين ولـــه أخطاء ، أفحش النسائي القول فيه ، توفي سنة (٢٢٦ هـ) . الكامل ٥٢٥/١ ، وتذكرة الحفـاظ ٤٠٩/١ ، والتقريب (٤٦٠) .

(٥) هو أبو الحسين عاصم بن علي الواسطي ، عالم صاحب حديث من أئمة السنة ، صدوق ربّما وهم ، توفي سنة (٢٢١ هـ) . تاريخ بغداد ٢٤٧/١٢ ، وميزان الاعتدال ٣٥٤/٢ ، والتقريب (٣٠٦٧) .

(٦) هو سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبو محمد الحدثاني ، صدوق في نفسه ، إلا أنّه عمي فصار يتلقـــن ، أغلظ القول فيه ابن معين ، توفي سنة (٢٤٠ هـ) . مـــيزان الاعتـــدال ٢٤٨/٢ ، والتقريـــب (٢٦٩٠) ، وطبقات المدلسين : ٥٠ .

(٧) في (م) : « تلقن » .

(٨) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢٤/٢ ، وفتح المغيث ٣٣٤/١ .

ولعلَّ مسلماً إنَما خرَّجَ عَنْهُ مَا عَرَفَ أَنَّهُ حدَّثَ بِهِ قَبْلَ عَمَاهُ [1] ، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَهُ بنزولٍ طلباً للعلوِّ ، لا مَا تفرَّدَ بِهِ [2] .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بنُ أَبِي طالبٍ : قُلْتُ لمسلمٍ : كَيْفَ استجزْتَ الرِّوَايَةَ عَنْ سويدٍ فِي " الصَّحِيحِ " ؟ فَقَالَ : ومِنْ أين كنتُ آتي بنسخةِ حَفْصٍ [3] .

وذلك أنَّ مُسلماً لَمْ يروِ فِي "صَحِيْحِهِ" عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمِعَ حَفْصاً إلا عَنْ سُويدٍ ، ورَوَى فِيهِ عَنْ واحدٍ ، عَنْ ابنِ وهْبٍ ، عَنْ حَفْصٍ [4] .

٢٧٧. **قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ (أَبُو المَعَالِي) واختَارَهُ تِلْمِيْذُهُ (الغَزَالِي)**

٢٧٨. **و(ابْنُ الخَطِيْبِ)الْحَقُّ أَنْ يُحْكَمْ بِمَا أَطْلَقَهُ العَالِمْ [5] بِأَسْبَابِهِمَا**

٢٧٩. **وَقَدَّمُوا الجَرْحَ ، وَقِيْلَ : إِنْ ظَهَرْ مَنْ عَدَّلَ الأَكْثَرَ فَهُوَ المُعْتَبَرْ**

(**قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ**) فِي ردِّ السؤَالِ ، إمامُ الحرمين (**أَبُو الْمَعَالِي**) ، فِي كتابه " البُرْهانِ " [6] ، (**واختارَهُ تلميذُهُ**) أَبُو حَامدٍ [7] (**الغزالِي ، و**) الإمامُ فخرُ الدينِ (**ابنُ الخطيبِ**) الرازيُّ [8] : (**الحقُّ أَنْ يُحْكَمْ بِمَا أَطْلَقَهُ العالِمْ**) – بإسكان الميمِ من (**يُحكمْ**) و (**العالِمْ**) – (**بأسْبابِهما**) أي : بأسباب الجرحِ والتعديل مِن غَيْرِ بيانٍ لَهَا .

واختارَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الباقلاَّنيُّ ، ونَقَلَهُ عَنْ الْجُمْهُورِ [9] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٢٤ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) هُوَ حفص بن ميسرة ، وهذا النص نقله الذهبي في الميزان ٢/٢٥٠ (٣٦٢١) ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٢٧ .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٢٧ ، وفتح المغيث ١/٣٣٤ .

(٥) سكن لضرورة الوزن ، وسينبه على ذلك الشارح .

(٦) البرهان ١/٤٠٠ .

(٧) المستصفى ١/١٦٢ .

(٨) المحصول ٢/٢٠١ ، وطبعة العلواني ٢/١/٥٨٧ .

(٩) انظر : الكفاية : (١٧٩ ت ، ١٠٨ هـ) .

وَلَمّا كَانَ هَذَا مُخالفاً لما اختاره ابنُ الصلاحِ من كونِ الجرحِ المبهمِ ، لا يقبـــلُ ، وَهُوَ عينُ القولِ الرابعِ ، قَالَ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ : التاجُ السبكيُّ .

لَيْسَ هَذَا قولاً مستقلاً ، بَلْ تحريرٌ لمحلِّ النـــزاعِ ؛ إِذْ مَنْ لا يكونُ عالِماً بأســبابِهما لا يُقبلانِ مِنْهُ ، لا بإطلاقٍ ، ولا بتقييدٍ ؛ لأنَّ الحُكْمَ عَلَى الشيءِ فرعُ تصوُّرِهِ .

أي : فالنِّزاعُ فِي إطلاقِ العالِمِ دُوْنَ إطلاقِ غيرِهِ ، وهذا إنْ سُلِّم ، فَلا نُســـلِّمُ أنَّ تقييدَ غَيْرِ العالِمِ بهما – أي : تفسيرَهُ لَهُمَا – لا يُقبلُ [1] .

واختارَ شَيْخُنا:أنَّه إنْ لَمْ يَخْلُ المجروحُ عَنْ تعديلٍ ، لَمْ يقبلِ الجرحُ فِيهِ إلا مفسَّـراً ، وإن خلا عَنْ ذَلِكَ ، قُبل فِيهِ مُبْهَماً إذَا صَدَرَ مِن عارفٍ ؛ لأنَّه إذَا خَلا عَن ذَلِكَ ، فَـــهُوَ فِي حَيِّزِ المَجْهولِ ، وإعمالُ قولِ المجرِّحِ أَوْلى مِن إهمالِهِ .

قَالَ : وَمَالَ ابنُ الصَّلاحِ فِي مثلِ هَذَا إلى التوقُّف . انتهى [2] .

ثُمَّ بيَّنَ حكمَ تعارضِ الجرحِ والتعديلِ فِي راوٍ واحدٍ ، فَقَالَ :

(**وَقَدَّمُوا**) أي: جُمْهُورُ أئمةِ الأثرِ (**الجَرْحَ**) عَلَى التعديلِ، وإنْ كَانَ المعدِّلُ أكـــثرَ عَدداً ؛ لأنَّ مَعَ الجارحِ زيادةَ عِلْمٍ لَمْ يَطَّلِع عَلَيْهَا المعدِّلُ ؛ ولأنَّه مصدِّقٌ لِلمُعدِّلِ فِيْمَا أَخبرَ بِهِ مِن ظاهرِ حالِهِ، ويخبرُ عَنْ أمرٍ باطنٍ خَفِيَ عَلَى المعدِّلِ[3].

نَعَمْ ، إن لَمْ يفسِّرِ الجرحَ ، أَوْ قَالَ المعدِّلُ : عَرفْتُ السببَ الذي ذكرَهُ الجـــارحُ ، لكنَّهُ تابَ مِنْهُ ، قُدِّمَ التعديلُ ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي الكذبِ عَلَى النَّبيِّ ﷺ ، كَمَا ســـيأتي فِـــي مَحَلِّهِ .

وَقَالَ ابنُ دقيقِ العيدِ فِي الأَوَّلِ [4] : الأقوى طلبُ الترجيحِ ، لأنَّ كلاً مِنْهُمَا ينفـــي قَوْلَ الآخر .

---

(١) انظر : فتح المغيث ١/٣٣٥ .

(٢) شرح النخبة : ١٩٣-١٩٤ .

(٣) انظر : الكفاية : (١٧٧ ت ، ١٠٧ هـ) ، وجامع الأصول ١/١٢٨ ، والمحصول ٢/٢٠١ ، وطبعة العلواني ٢/١/٥٨٨ ، والإحكام ٢/٣١٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/٢٨ ، وفتح المغيث ١/٣٣٦ .

(٤) الاقتراح : ٣٣٧ .

وَلَوْ نفى المعدِّلُ الجرحَ بطريقٍ مُعْتَبرٍ ، كأنْ يَقُول عِنْدَ التجريحِ بقتلِهِ لفلانٍ يومَ كَذَا : أنا رأيتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ اليومِ،وَهُوَ حيٌّ، تعارضا لعدمِ [1] إمكانِ الجمعِ ؛ فيطلبُ الترجيحُ [2] .

(**وَقِيلَ : إنْ ظَهَرْ مَنْ عَدَّلَ الأكْثَرَ**) بنصبهِ حالاً ، بزيادةِ « ال » – أي : إنْ ظهرَ المعدِّلون أكثرَ عدداً ، (**فَهْوَ**) أي : التعديلُ (**المُعْتبرْ**) ؛ لأنَّ الكَثْرَةَ تقوِّي الظنَّ ، والعملُ بأقوى الظنَّينِ واجبٌ ، كَمَا فِي تَعارضِ الخبرينِ [3] .

قَالَ الخطيبُ : وَهَذا خَطأٌ ؛ لأنَّ المُعدِّلينَ ، وإن كَثروا ، لا يُخبِرونَ ، بعدمِ مَا أخبر بهِ الجارِحونَ ، وَلَوْ أخبروا بِهِ وقالوا : نَشْهَدُ أنَّ هَذَا لَمْ يقع مِنْهُ ، لَمْ يصحَّ لأنَّها شَهادةٌ عَلَى نفيٍ محضٍ [4] .

ولأنَّ تقدمَ الجرحِ ، إنَّما هُوَ لتضمُّنِهِ زيادةً خَفِيَتْ عَلَى المعدِّلِ ، وذلك موجودٌ مَعَ زيادةِ عددِ المعدِّلِ .

وَقِيلَ: إنَّهمَا حينئذٍ[5] يتعارضانِ ، فيُطلبُ الترجيحُ لزيادةِ قوةِ كُلٍّ مِنْهُمَا مِن وَجْهٍ.

وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الأحفظُ [6] .

٢٨٠. **وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي ... بِهِ (الخَطِيْبُ) والفَقِيْهُ (الصَّيْرَفِي)**

٢٨١. **وَقِيْلَ : يَكْفِي ، نَحْوُ أنْ يُقالا : ... حَدَّثَنِي الثِّقَةُ ، بَلْ لَوْ قَالاَ :**

٢٨٢. **جَمِيْعُ أشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ ... أُسَمِّ ، لاَ يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أبْهَمْ**

٢٨٣. **وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ ... مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ**

ثُمَّ بيَّنَ حُكْمَ التعديلِ المبْهَمِ ، والرِّواية عَنِ المعيَّنِ بلا تعديلٍ ، وغيرِهما، فَقَالَ :

---

(١) في (ع) : « بعدم » .

(٢) نزهة النظر : ١٩٣-١٩٤ .

(٣) انظر : فتح المغيث ٣٣٧/١ .

(٤) الكفاية : (١٧٧ ت ، ١٠٧ هـ) ، وانظر : المحصول ٢٠١/٢ .

(٥) في (ق) : « حين » .

(٦) انظر : فتح المغيث ٣٣٨/١ .

(**وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ**) أي : تعديلِ المبهَمِ ، (**لَيْسَ يَكْتَفِي بِهِ**) أَبو بَكْرٍ (**الخطيبُ**) [1] ، وأبو نَصرِ بنُ الصَّبَّاغِ ، (**والفقيهُ**) أَبو بكرٍ (**الصَّيْرَفِيْ**) ، وغيرُهُم [2] ؛ إِذْ لا يلزمُ من كونِهِ عدلاً عِنْدَهُ أَنْ يكونَ عِنْدَ غيرِهِ كَذلِكَ ، فلَعَلَّهُ إِذَا سَمَّاهُ يَكُونُ مِمَّنْ جرَّحَهُ غيرُهُ بجرحٍ قادحٍ ، بَلْ إضرابُه عَنْ تسميتِهِ ريبةٌ توقعُ تردُّداً فِي القلبِ [3] .

(**وَقِيلَ : يَكْفِي** [4]) تَعْدِيلُهُ ، كَمَا لَوْ عيَّنَه ؛ لأنَّه مَأمونٌ فِي الحالينِ ، وَهُوَ مَاشٍ عَلَى قَوْلِ مَنْ يحتجُّ بالمرسلِ ، وأولى بالقَبولِ .

(**نَحْو أَنْ يُقالا**) بألفِ الإطلاقِ : (**حَدَّثَني الثقةُ**) ، أَوْ العَدْلُ .

(**بَلْ**) صرَّحَ الخطيبُ بأنَّه (**لَوْ قالا**) بألفِ الإطلاقِ – أَيْضاً : (**جَمِيْعُ أشياخي ثقاتٌ**) و (**لَوْ لَمْ أُسَمِّ**) ـهِمْ ، ثُمَّ رَوَى عمَّنْ لَمْ يُسمِّهِ ، (**لا يُقْبَلُ**) أَيْضاً (**مَنْ قَدْ أَبْهَمْ**) ؛ لما ذكر فِيْمَا قبلَهُ .

وإِنْ كَانَ أعلى مِنْهُ ، كَمَا أفادَهُ كلامُهُ ؛ لأنَّ [5] التعديلَ بِهِ إخبارٌ مستقلٌ بخلافِهِ بما [6] قبلَهُ .

أما إِذَا قَالَ : كُلُّ مَنْ أَرْوِي لكم عَنْهُ ، وأُسمِّيهِ ، فَهُوَ عَدْلٌ رِضًا [7] ، كَانَ تعديلاً مِنْهُ ، لِكلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ ، وسمَّاهُ ، كَمَا جزمَ بِهِ الخطيبُ [8] .

وَقِيلَ : يَكفي تعديلُ المُبْهَمِ [9] مِن عالمٍ لا مِن غَيْرِهِ .

---

(١) الكفاية : (١٥٥ ت ، ٩٢ هـ) .

(٢) منهم الشاشي ، وأبو الطيب الطبري ، وأبو إسحاق الشيرازي ، والماوردي ، والروياني ، نقله عنهم الزّركشيّ في البحر المحيط ٤/٢٩١ . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٣٠ .

(٣) انظر : الكفاية : (١٥٤-١٥٥ ت ، ٩٢ هـ) و (٥٥١-٥٥٣ ت ، ٣٨٨-٣٨٩ هـ) ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/٣٠-٣١ .

(٤) في (م) : « يكتفي » .

(٥) في (م) : « بأن » .

(٦) في (ق) : « فيما » .

(٧) في (ع) : « رضي » .

(٨) الكفاية : (١٥٤-١٥٥ ت ، ٩٢ هـ) .

(٩) بعد هذا في (ص) : « إن صدر » .

كَمَا قَالَ: (**وبعضُ مَنْ حقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ**) أي: تعديلُ المُبْهَمِ[1]. إنْ صدرَ (**من عالمٍ**) أي: مُجْتهدٍ، كمالكٍ والشافعيِّ (**فِي حقِّ مَنْ قَلَّدَهُ**) فِي مذهبِهِ، كقولِهِ: «حَدَّثَنِي الثقةُ».

فحيثُ رَوَى مالكٌ عَنِ الثقةِ، عَنْ بُكَيْرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الأشجِّ، فالثقةُ مَخْرَمَةُ بنُ بُكَيْرٍ، أَوْ عَنِ الثقةِ، عَنْ عمرِو بنِ شُعَيْبٍ، فَهُوَ عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ، وَقِيلَ: الزهريُّ، وَقِيلَ: ابنُ لَهِيْعَةَ[2].

وَحَيْثُ رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ الثقةِ، عَنِ ابنِ أبي ذئبٍ، فَهُوَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي[3] فديك، أَوْ عَنِ الثِّقَةِ عَنِ[4] الليثِ بنِ سَعْدٍ، فَهُوَ يَحْيَى بنُ حسَّانَ، أَوْ عَنِ الثقةِ، عَنِ الوليدِ بنِ كثيرٍ، فَهُوَ أَبُو أسامةَ، أَوْ عَنِ الثِّقَةِ، عَنِ الأوزاعيِّ، فَهُوَ عَمْرُو بنُ أبي سَلَمَةَ، أَوْ عَنِ الثقةِ، عَنِ ابنِ جُريجٍ، فَهُوَ مسلمُ بنُ خالدٍ، أَوْ عَنِ الثقةِ، عَنْ صالحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بنُ أَبِي يَحْيَى[5].

وخرج بـ (**مَنْ قَلَّدَهُ**) غيرُهُ؛ فلا يقبلُ فِي حقِّه؛ لأنَّ المجتهدَ لا يوردُ الخبرَ بذلكَ[6] احتجاجاً بِهِ عَلَى غَيْرِه، بَلْ يوردُ لأصْحابِهِ لبيانِ قيامِ الحُجَّةِ بِهِ عندَهُ، وَقَدْ عَرَفَ هُوَ مَنْ رَواهُ عَنْهُ[7].

---

(١) هكذا أبهمه ابن الصّلاح و لم يبين الشارح ولا النّاظم من هو المحقق، لكن السخاوي في فتح المغيث ٣٣٩/١ قال: «ولعله إمام الحرمين».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة:٥٤٧-٥٤٨: «مالك: أخبرنا الثقة، عن عمرو بن شعيب، قيل: هو عمرو بن الحارث، أو ابن لهيعة. وعن الثقة عنده عن بكير بن الأشج، قيل:هو مخرمة بن بكير. وعن الثقة، عن سليمان بن يسار. وعن الثقة، عن ابن عمر، هو: نافع، كما في موطّأ ابن القاسم». قلنا: والأحاديث التي في الموطأ من رواية يحيى التي فيها مالك: عن الثقة، هي: «٣٨٠، ٧٢٤، ١٤٧٩، ١٧٨١، ٢٤٤٩، ٢٧٦٧، ٢٨٠٠». وانظر تدريب الرّاوي ٣١٢/١-٣١٣.

(٣) «أبي»: سقطت من (ق).

(٤) في (م): «من».

(٥) ترجمته في ميزان الاعتدال ٥٧/١، وانظر: النكت الوفية:٢٠٦/ أ، وتعليقنا على مسند الشّافعيّ حديث (٢).

(٦) في (ق): «كذلك».

(٧) انظر: فتح المغيث ٣٤٠/١.

٢٨٤. وَلَمْ يَـــرَوْا فُتْيَـــاهُ أَوْ عَمَلَـــهُ -عَلَى وِفَاقِ المَتْنِ- تَصْحِيْحاً لَـــهُ

٢٨٥. وَلَيْسَ تَعْدِيـــلاً عَلَـــى الصَّحِيْـــحِ رِوَايَـــةُ العَدْلِ عَلَى التَّصْرِيْـــحِ

(**وَلَمْ يَرَوْا**) أي : جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الأثرِ (**فُتْيَاهُ**) أي : فَتْواهُ ، كَمَا هُوَ بِخطِّهِ أي : العالِمُ مُجتهداً أَوْ مُقلِّداً (**أَوْ عَمَلَهُ عَلَى وِفَاقِ المَتْنِ**) أي : الحَدِيْثِ الوارد فِي ذَلِكَ المَعْنَى (**تَصْحِيْحاً لَهُ**) ، ولا تعديلاً لراويهِ ؛ لإمكانِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ احتياطاً ، لدليلٍ آخرَ وافقَ ذَلِكَ الحديثَ [١] ، أَوْ لكونهِ مِمَّنْ يَرى العملَ بالضَّعيفِ ، وتقديمَهُ عَلَى القياسِ .

وَقِيلَ : هُوَ تعديلٌ ، وَهُوَ مَا رجَّحَهُ الأُصُولِيُّونَ [٢] ، وَقياسُهُ ترجيحُ أَنَّه تَصْحيحٌ أَيْضاً عِنْدَهُم .

(**وَلَيْسَ تَعْدِيلاً**) لِمَنْ يَرْوِي عَنْهُ الْعَدلُ مطلقاً ، (**عَلَى الصَّحِيحِ**) الذي عَلَيْهِ أكثرُ العلماءِ مِنَ المُحدِّثينَ [٣] ، وغيرِهِم (**رِوَايَةُ العدلِ عَلَى**) وَجْهِ [٤] (**التَّصْرِيْحِ**) باسمِهِ ؛ لأنَّه يَجوزُ أَنْ يَرْوِي عَنْ غَيْرِ عَدْلٍ [٥] .

ومُقَابِلُ الصَّحِيحِ قَوْلانِ :

أحدُهما : أَنَّها تعديلٌ مُطْلَقاً ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أَنَّه لا يَرْوِي إلاَّ عَنْ عَدْلٍ ، إِذْ لَوْ عَلِمَ فِيهِ جَرْحاً لذكرَهُ ، لئلا يَكُونَ غَاشّاً فِي الدِّينِ [٦] .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٣٤ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٢/٣٥ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٦٠ ، وبه جزم الماوردي ، والرّوياني ، وابن القطّان ، ونقله القاضي في التقريب عن الجمهور ، وقال : إنّه الصحيح ، انظر : البحر المحيط٤/٢٩٠ .

(٤) في (ق) : « ولو على وجه » .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٥ ، وفتح المغيث ١/٣٤٢ ، وتدريب الرّاوي ١/٣١٤ .

(٦) هذا القول حكاه الخطيب في الكفاية : (١٥٠ ت ، ٨٩ هـ) ، وبه قال الحنفية ، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، وفي النقل عن الإمام الشّافعيّ خلاف ، ونسبه الشيرازي إلى بعض الشافعية ، وهو اختيار الآمدي ، ونقله الإسنوي عن ابن الحاجب . انظر : اللمع : ٤٧ ، والتبصرة في أصول الفقه : ٣١٩ ، وإحكام الأحكام ٢/٨٠ ، ونهاية السول ٣/٤٨ ، ودراسات في الجرح والتعديل : ٢٠٩ .

وَرَدَّهُ الخطيبُ [1] : بأنَّه قَدْ لا يعلمُ عدالتَهُ ، ولا جَرْحَهُ ، كَيْفَ وَقَدْ وُجِدَ جَمَاعَةٌ مِنَ العدولِ الثِّقاتِ رَوَوْا عَنْ ضعفاء [2] ؟

والثاني : أنَّها تعديلٌ لَهُ إنْ علمَ أنَّه لا يَرْوِي إلا عَنْ عدلٍ ، وإلاّ فَلاَ .

وهذا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الأُصوليينَ ، كالآمِدِيِّ [3] ، وابنِ الحاجبِ [4] وَأَمّا روايةُ غيرِ العدلِ [5] ، فليست تَعْديلاً اتّفاقاً .

وخَرَجَ بالتَّصْريحِ باسمِهِ مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ ، فَلا يَكُونُ تَعْديلاً جَزْماً ، بَلْ لَوْ عَدَّلَ مُبْهَماً ، لَمْ يُكتَفَ بِهِ ، كَمَا مَرَّ [6] .

٢٨٦. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ المَجْهُوْلُ ؟ ... وَهْوَ عَلَى ثَلاَثَةٍ- مَجْعُوْلُ

٢٨٧. مَجْهُوْلُ عَيْنٍ : مَنْ لَهُ رَاوٍ فَقَطْ ... وَرَدَّهُ الأَكْثَرُ ، وَالقِسْمُ الوَسَطْ:

٢٨٨. مَجْهُوْلُ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرِ ... وَحُكْمُهُ : الرَّدُّ لَدَى الجَمَاهِرِ،

٢٨٩. وَالثَّالِثُ : المَجْهُولُ لِلعَدالَهْ ... فِي بَاطِنٍ فَقَطْ . فَقَدْ رَأَى لَهْ

٢٩٠. حُجِّيَّةً -فِي الحُكْمِ-بَعْضُ مَنْ مَنَعْ ... مَا قَبْلَهُ ، مِنْهُمْ (سُلَيْمٌ) فَقَطَعْ

٢٩١. بِهِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ : إنَّ العَمَلا ... يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جُعِلا

٢٩٢. فِي كُتُبٍ منَ الحَدِيْثِ اشْتَهَرَتْ ... خِبْرَةُ بَعْضِ مَنْ بِهَا تَعَذَّرَتْ

٢٩٣. فِي بَاطِنِ الأَمْرِ ، وبَعْضٌ يَشْهَرُ ... ذَا القِسْمَ مَسْتُوْراً ، وَفِيْهِ نَظَرُ

---

(١) الكفاية : (١٥٠ ت ، ٨٩ هـ) .

(٢) في (ق) : « الضعفاء » .

(٣) الإحكام ٣١٩/٢،وعبارته: «إن عرف من قول المزكي أو عادته أنه لا يروي إلا عن العدل فهو تعديل».

(٤) منتهى الوصول : ٨٠ ، وعبارته : « وإن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن العدل ، فتعديل وإلا فلا » .
وكذلك قال الرّازيّ في المحصول ٢٠٢/٢ ، ونقله الزّركشيّ عن إمام الحرمين ، وابن القشيري ، والغزالي ، والصفي الهندي ، والمازري ، وقال: هو قول الحذاق . انظر : البحر المحيط ٢٨٩/٤ .

(٥) في (م) : « العدول » .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٣٦/٢ .

(**واخْتَلَفُوا**) أي : العُلَمَاءُ (**هَلْ يُقْبَلُ**) الرَّاوِي (**الْمَجْهُولُ ؟ وَهُوَ عَلَى**) أقسامٍ (**ثَلاثَةٍ مَجْعُولٌ**) :

الأَوَّلُ : (**مَجْهُوْلُ عَينٍ**) ، وَهُوَ : (**مَنْ لَهُ راوٍ**) أي : مَنْ لَمْ يَروِ عَنْهُ إلاّ راوٍ (**فَقَطْ**) ، وسمَّاه الرَّاوِي ، كجَبَّارٍ الطائيِّ ، وعبدِ اللهِ بنِ أعزَّ – بالزاي – فإنَّ كلاً مِنْهُمَا لَمْ يروِ عَنْهُ إلاّ أَبو إسحاقَ السَّبِيْعِي [1] .

(**وَرَدَّه**) أي : مَجْهُوْلَ العينِ (**الأكثرُ**) مِنَ العلماءِ ، فَلا يقبلونه مطلقاً ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، للإجماعِ عَلَى عَدمِ قبولِ غَيْرِ العَدْلِ ، والْمَجْهُولُ لَيْسَ عدلاً ، ولا فِي معناه فِي حصولِ الثقةِ بِهِ [2] .

ولأنَّ الفِسْقَ مانعٌ مِنَ القَبولِ كالصِّبا والكفرِ ، فيكونُ الشَّكُّ فِيهِ مَانعاً مِن ذَلِكَ ، كَمَا أنَّه فِيْهِمَا كَذلِكَ .

وَقِيلَ: يقبلُ مطلقاً [3]، لقولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوْا﴾ [4] أي : فتثبَّتوا ، كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي السبْعِ [5] .

فأوجَبَ التثبُّتَ عِنْدَ وجودِ الفِسْقِ ، فعند [6] عَدَمِهِ ، لا يجبُ التثبُّتُ ، فيجبُ العَمَلُ بقولِهِ [7] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٣٨-٣٩ .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٣٧ .

(٣) نقله أبو إسحاق الشيرازي في اللمع : ٤٦ عن أبي حنيفة وأصحابه ، ونقله البلقيني في محاسن الاصطلاح : ٢٢٥ عن أبي حنيفة أيضاً . وقد أفاض النسفي في تعليل مذهب أبي حنيفة في قبول مثل هذا في كشف الأسرار ٢/٣٠ ، ولكن من يمعن النظر فيه يجد أن مذهب الحنفية يقيّد قبول ذلك في القرون الثلاثة الأولى الفاضلة ؛ لأنّ النّبيّ ﷺ شهد بخيريتهم حين قال: « خير الناس قرني ، ثمّ الذين يلونهم ، ثمّ الذين يلونهم ». البخاري ٨/١١٣ (٦٤٢٩) فنسبة الإطلاق إلى أبي حنيفة وأصحابه خطأ .

(٤) سورة الحجرات : ٦ .

(٥) انظر : معجم القراءات القرآنية ٦/٢٢٠ .

(٦) في (م) : « وعند » .

(٧) انظر : فتح المغيث ١/٣٥٥ .

وَقِيلَ: إنْ كَانَ مَشْهوراً فِي غَيْرِ العِلْمِ، كالزُّهْدِ ، والنَّجدة [1] ، قُبِلَ ، وإلاّ فَلاَ[2].

وَقِيلَ: إنْ [3] زكّاهُ أحدٌ مِنْ أئِمَّةِ الجَرْحِ والتعديلِ –وَلَوْ كَانَ الرَّاوِي عَنْهُ– قُبِلَ ، وإلاّ فَلاَ [4] . وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا [5] .

وَقِيلَ : إن كَانَ المنفردُ بالروايةِ عَنْهُ لا يَرْوِي إلاّ عَنْ عَدلٍ – واكتفينا فِي التعديلِ بواحدٍ – قُبِلَ ، وإلاّ فَلاَ [6] .

(**وَالْقِسْمُ الْوَسَطْ**) أي : الثّاني : (**مَجْهُوْلُ حَالٍ** [7] **بَاطِنٍ ، وظَاهِرٍ**) مِنَ العدالةِ والجَرحِ ، مَعَ معرفةِ عَينِهِ بروايةِ عَدلين عَنْهُ .

(**وَحُكْمُهُ : الرَّدُّ**) فَلا يقبلُ مطلقاً أَيْضاً (**لَدَى**) أي:عِنْدَ (**الجَمَاهِرِ**)[8]مِنَ العُلَمَاءِ[9].

وَقِيلَ : يُقبلُ مُطْلَقاً ، وإن لَمْ تُقبلْ رِوَايَةُ [10] القِسْمِ الأَوَّلِ [11] .

---

(١) النجدة : هي الشجاعة والنصرة وسرعة الإغاثة . انظر : تاج العروس ٩/٢٠١ (نجد) ، ومتن اللغة ٥/٤٠٢ ، والمعجم الوسيط : ٩٠٢ .

(٢) وهو قول ابن عبد البر كما نقله عنه ابن الصّلاح وجادة . معرفة أنواع علم الحديث : ٤٩٧ .

(٣) في (ص) : « إن كان » .

(٤) وهو قول ابن القطان في " بيان الوهم والإيهام " ٤/٢٠ عقب (١٤٣٨) .

(٥) شرح النخبة : ١٨٩ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٤/٢٨٢ .

(٧) هاهنا مسألة مهمة نريد أن ننبه عليها ، وهي : أنّ ابن القطّان الفاسي يفرّق بين المجهول والمستور ، وعنده « المجهول » و « مجهول الحال » سيان ، وهو : من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ و لم يوثّق ، والمستور من روى عنه اثنان فما فوق و لم يوثّق . بيان الوهم والإيهام ٤/٢٠ عقب(١٤٣٨)،وهذا رأيٌّ سديدٌ مصيبٌ، ولا نعلم أحداً نقله عن ابن القطّان .

(٨) في (ق) : « الجماهير » .

(٩) انظر : الكفاية : (١٥٠ ت ، ٨٩ هـ) وشرح التبصرة والتذكرة ٢/٤٢ ، وفتح المغيث ١/٣٥١ .

(١٠) في (ق) : « راويه » .

(١١) نسبه ابن المواق لأكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطني ، وقال الدارقطني : من روى عنه ثقتان فَقَدْ ارتفعت جهالته ، وثبتت عدالته . انظر : فتح المغيث ١ / ٣٥١ .

وَقِيلَ : إن كَانَ الراويان لا يرويان إلاّ عَنْ عَدلٍ قُبِلَ ، وإلاّ فَلاَ [1] .

(و) القسمُ (**الثَّالِثُ : الْمَجْهُوْلُ للعدالةْ**) أي : مجهولُها (**فِي بَاطنٍ فَقَـطْ**) أي: لاَ فِي الظاهرِ .

(**فَقَدْ رَأى لَهْ حُجِّيَّةً**) أي : احتجاجاً (**فِي الحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعْ**) قَبُـولَ (**مَـا قَبْلَهُ**) مِنَ القِسْمَيْنِ ، (**مِنْهُمْ**) : الفقيهُ (**سُلَيْمٌ**) – بضمِّ أوَّلِهِ – ابنُ أيُّـوبَ الـرَّازِيُّ ، (**فَقَطَعْ بِهِ**)[2].

وَعَزاهُ النَّوَوِيّ لكثيرٍ مِنَ المُحقّقينَ وَصَحَّحَهُ [3] .

لأنَّ الإخبارَ مَبنيٌّ عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ بالراوِي ، ولأنَّ رِوَايَةَ الأخبارِ تَكُونُ عِنْدَ مَـنْ يتعسَّرُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ العدالةِ الباطنةِ .

وبهذا فارقتِ الرِّوَايَةُ الشَّهادةَ،فإنَّها تَكُونُ عِنْدَ الحُكَّامِ،وهم لا يتعسَّرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ.

(**وَقَالَ الشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ [4] : (**إنَّ العملاَ يُشبِهُ أنَّه عَلَى ذَا**) القَوْلِ (**جُعِـلا فِي كُتُبٍ**) كثيرةٍ (**مِنَ الحَدِيْثِ اشتَهرَتْ**) بَيْنَ الأئِمَّةِ ، وَغيرِهِم حَيْثُ خُرِّجَ فِيْهَا لـرواةٍ (**خِبرةُ بعضِ مَنْ**) خُرِّجَ لَهُ مِنْهُمْ (**بِها**) أي : بالكتبِ (**تعذَّرَتْ فِي باطنِ الأمرِ**) لتقـدُّمِ العهدِ بهم ؛ فاكتفى بالعدالةِ الظاهرةِ .

(**وَبَعضٌ**) مِنَ الأئِمَّةِ ، وَهُوَ البَغَوِيُّ (**يَشْهَرُ**) – بفتحِ أولِهِ وثالثِه – من الشُّهْرَةِ ، وَهِيَ الوضوحُ ، يُقال : شَهَرْتُ الأمرَ أَشْهرُهُ [5] شَهْراً وشُهْرةً [6] ، يَعْنِـي يلقَّـبُ (**ذا القِسْمَ : مستوراً**) أي : بِهِ [7] .

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٣/٢ .

(٢) نقله عن الإمام سليم ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث:٢٦٢،والزركشي في البحر المحيط٢٨١/٤.

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٢/١ ، والمجموع ٢٧٧/٦ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٦٢ .

(٥) في (م) : « أشهر » .

(٦) الصحاح ٧٠٥/٢ ، وتاج العروس ٢٦٢/١٢ (شهر) .

(٧) انظر : التهذيب ٢٦٣/٥ ، وشرح السنّة ٢٦٩/١ .

وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الرَّافعيُّ ، والنَّوَوِيُّ [1] .

زادَ الناظمُ : (**وفيهِ**) أي : تلقيبِ مَنْ [2] ذُكِرَ بالمستورِ (**نظرُ**) .

إذْ فِي عبارةِ الشَّافِعيِّ فِي " اختلافِ الحَدِيْثِ " مَا يَقْتَضِي أنَّ ظَاهِرَي العدالةِ مَنْ يحكمُ الحاكمُ بشهادتِهما [3] .

فإنَّه قَالَ فِي جوابِ سُؤالٍ أوردَهُ : فَلا يجوزُ أنْ يُتْرَكَ الحُكمُ [4] بشهادتهما [5] إذَا كَانا عَدلينِ فِي الظَّاهِرِ [6] .

فَلا يَحسُنُ تعريفُ المستورِ بهذا ؛ فإنَّ الحَاكِمَ لا يسوغُ لَهُ الحكمُ بِهِ ، لَكِنَّ الظاهرَ أنَّ الشَّافِعيَّ إنَّما أرادَ بالباطنِ مَا فِي نفسِ الأَمْرِ لخفائِهِ عَنّا ، فَلا نُكَلَّفُ بِهِ ، بدليلِ أنَّه أطلقَ فِي أوَّلِ " اختلافِ الحَدِيْثِ " أنَّه لا يُحتجُّ بالْمَجْهُولِ [7] .

وأما اكتفاؤُه بحضُورِهما عَقدَ النِّكاحِ مَعَ ردِّه المستورَ ، فإنَّ النِّكاحَ إنَّما فِيهِ تحمُّلٌ لا حُكْمٌ ؛ ولهذا لَوْ رُفعَ العقدُ بهما [8] إلى حاكمٍ لَمْ يحكمْ بصحتِهِ .

ثُمَّ بيَّنَ حُكْمَ رِوَايَةِ المبتدعِ ، فَقَالَ :

٢٩٤. **وَالخُلفُ فِي مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَا ... قِيْلَ : يُرَدُّ مُطلَقاً ، وَاسْتُنْكِرَا**

٢٩٥. **وَقِيلَ : بَلْ إذا اسْتَحَلَّ الكَذِبَا ... نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ ، وَنُسِبَا**

٢٩٦. **(لِلشَّافِعِيِّ) ، إذْ يَقُوْلُ : أقْبَلُ ... مِنْ غَيْرِ خَطَّابِيَّةٍ مَا نَقَلُوْا**

---

(١) المجموع ٦/٢٧٧ ، وقال ابن حجر بتوقف الحكم عليها قبولاً ورداً إلى حين استبانة حاله ، صرح بذلك في النزهة : ١٣٦ (طبعة عليّ حسن) ، فقال : « والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين » .

(٢) في (ع) : « ما » .

(٣) في (م) : « بشهادتها » ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية وهو الموافق لما جاء في اختلاف الحديث .

(٤) في (م) : « الحاكم » . وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية وهو الموافق لما جاء في اختلاف الحديث .

(٥) في (م) : « بشهادتها » .

(٦) اختلاف الحديث : ١٤٣ .

(٧) اختلاف الحديث : ٢١٦ .

(٨) في (ص) : « بها » .

٢٩٧. وَالأَكْثَرُوْنَ – وَرَآهُ الأَعْدَلاَ – رَدُّوَا دُعَاتَهُمْ فَقَطْ ، وَنَقَلا

٢٩٨. فِيهِ (ابْنُ حِبَّانَ) اتِّفَاقاً ، وَرَوَوْا عَنْ أَهْلِ بِدْعٍ فِي الصَّحِيْحِ مَا دَعَوْا

(**والخُلْفُ**)أي:الاختلافُ واقعٌ بَيْنَ الأئِمَّةِ(**في**)قَبُولِ روايةِ (**مبتدعٍ مَا كُفِّرَا**) ببدعتِهِ.

(**قِيلَ: يُرَدُّ مطلقاً**) سَوَاءٌ الداعيةُ ، وغيرُهُ ؛ لأَنَّهُ فَاسقٌ ببدعتِهِ ، وإنْ كَانَ متأوِّلاً، فالتحقَ بالفاسقِ غَيْرِ المتأوِّلِ ، كَمَا التحقَ الكافرُ المتأوِّلُ بغيرِ المتأوِّلِ .

وهذا يُروى عَنْ مالكٍ [١] ، وغيرِهِ [٢] ، ونقلَهُ الآمِديُّ عَنِ الأكثرينَ [٣]، وجَزَمَ بِهِ ابنُ الحاجبِ [٤] .

(**واستُنْكِرا**) أي: وأنكرَهُ ابنُ الصَّلاح، فَقَالَ: « إنَّه بعيدٌ [٥]، مُباعِدٌ للشّائِعِ عَنْ [٦] أَئِمَّةِ الحَدِيْثِ ، فإنَّ كتبَهُم طافحةٌ بالرِّوَايَةِ عَنِ المبتدعَةِ غَيْرِ الدُّعاة » [٧] ، كَمَا سيأتي .

(**وَقِيلَ**) : لا يُرَدُّ مطلقاً (**بَلْ إِذَا اسْتَحلَّ الكَذِبَا**) فِي الرِّوَايَةِ أَوْ الشهادة (**نُصْرَةً مَذْهَبٍ لَهُ**) ، أَوْ لأهلِ مَذْهَبِهِ ، سَوَاءٌ أَدعَى إلى مذهبِهِ أَمْ لا ؟ بخلافِ مَا إذَا لَمْ يستحلَّ ذَلِكَ ؛ لأنَّ اعتقادَهُ حُرْمَةَ الكَذِبِ يمنعُهُ [٨] مِنْهُ فيصدُقُ .

(**ونُسِبَا**)هَذَا القَوْلُ (**للشَّافِعِيِّ،إِذْ يَقُولُ**) أي لقولِهِ:(**أَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ خَطَّابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا**).

وَعِبارتُهُ : « أقبلُ شهادةَ أَهْلِ الأهواءِ إلاّ الخَطَّابِيّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ ؛ لأنَّهم يَروْنَ الشهادةَ بالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِم » [٩] .

---

(١) المدخل إلى الإكليل : ٤٢ ، والكفاية : (١٩٤ ت ، ١٢٠ هـ) ، وشرح السّنّة ١/٢٥٠ و ٣١٨ ، وجامع الأصول ١/١٧٢ .

(٢) كالإمام أحمد نقله عنه البغويّ في شرح السنّة ١/٢٥٠ .

(٣) إحكام الأحكام ٢/٦٦ و ٧٥ .

(٤) منتهى الوصول : ٧٧ .

(٥) وكذلك قاله ابن حجر في النزهة : ١٣٧ .

(٦) في (ق) : « عند » .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٧١ .

(٨) في (ع) : « تمنعه » .

(٩) رواه عنه ابن أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه : ١٨٩ ، والبيهقي في مناقب الشّافعيّ ١/٤٦٨ ، وفي السّنن الكبرى ١٠/٢٠٨-٢٠٩،والخطيب البغدادي(حكاية عنه) في الكفاية: (١٩٤-١٩٥ ت،١٢٠هـ).

(**والأكْثرونَ**) مِنَ العُلَمَاءِ (**وَرَآهُ**) ابنُ الصَّلاحِ (**الأَعْدَلا**) أي : أعدلَ الأقوالِ ، وأولاها [1] (**رَدُّوْا دُعَاتَهم فَقَطْ**) .

قَالَ : وَهُوَ مَذْهَبُ الكَثيرِ [2] ، أَوْ الأكثر [3] .

(**وَنَقَلا فِيهِ ابنُ حِبّانَ اتِّفَاقاً**) ، حَيْثُ قَالَ : الداعيةُ إلى البِدْعَةِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنا قاطبةً ، لا أعلمُ بَيْنَهُم فِيهِ اختلافاً [4] .

لَكِنِ استغربَ شَيْخُنا حِكايةَ الاتِّفاق [5] .

(و) قَدْ (**رَوَوْا**) أي : أَئِمَّةُ الحَدِيْثِ ، كالبخاريِّ ، وَمُسْلِمٍ أحاديثَ (**عَنْ**) جَمَاعَةٍ مِنْ (**أَهْلِ بِدْعٍ**) – بإسكانِ الدالِ – (**فِي الصَّحِيحِ**) عَلَى سَبيلِ الاحْتِجَاجِ ، والاستشهادِ بِهم ؛ لأنَّهم (**مَا دَعَوْا**) أحداً إلى بِدْعَتِهم ، وَلاَ اسْتَمَالُوهُ إلَيْهَا [6] .

مِنْهُمْ : خَالدُ بنُ مَخْلَدٍ ، وعُبَيْدُ اللهِ بنُ مُوسى العَبْسيُّ ، وعبدُ الرزاقِ بنُ هَمَّامٍ ، وعَمْرُو بنُ دينارٍ .

وأمّا مَن كُفِّرَ بِبِدْعَتِهِ ، كَمُنكِري عِلْمِهِ –تَعَالَى– بِالمَعْدومِ ، وبالجزيئاتِ ، فَلا يُقبلُ عَلَى خلافٍ فِيهِ [7] .

وَقَالَ صَاحبُ"المحصولِ":«الحقُّ أنَّه إنْ اعتَقدَ حُرمةَ الكذبِ،قَبِلْنَا روايتَهُ،وإلاّ فَلاَ»[8].

---

(١) سقطت من (ع) .

(٢) وبه جزم سليم الرازي ، وحكاه القاضي عبد الوهاب في الملخص عن مالك ، وهو الصحيح من مذهبه . انظر : البحر المحيط ٢٧١/٤ ، ٢٨٣ . وحكاه الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد بن حنبل في الكفاية : (١٩٥ ت ، ١٢١ هـ) ، ونقل القاضي عياض الاتفاق على ذلك في إكمال المعلم ١٢٥/١ ، فقال : « فأما من دعى فلم يختلف في ترك حديثه » .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٧١ .

(٤) المجروحين ٦٣/٣-٦٤ .

(٥) شرح النخبة : ١٣٧ .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٩/٢ .

(٧) انظر : النكت الوفية : ٢٢٥ / أ .

(٨) المحصول ١٩٥/٢ ، وطبعة العلواني ٥٦٧/١/٢-٥٦٨ .

وَقَالَ شَيْخُنا [1] : « التَّحقيقُ أنَّه لا يُرَدُّ كُلُّ مكفِّرٍ ببدعتِهِ ؛ لأنَّ كُلَّ طائفةٍ تدَّعي أنَّ مَخالفيها مُبتدعةٌ ، وَقَدْ تبالغُ بتكفيرها ، فَلو أُخِذَ ذَلِكَ عَلَى الإطْلاق ، لاسْتلْزَمَ تكفيرَ جَمِيْعِ الطَّوائِفِ ، فالمُعْتَمَدُ أنَّ الذي تُرَدُّ روايتُهُ : مَنْ أَنْكَرَ أمراً مُتواتراً مِنَ الشَّرعِ مَعلوماً مِنَ الدِّينِ بالضَّرورةِ » .

٢٩٩. **وَ(لِلحُمَيْدِيْ) وَالإمَامِ (أحْمَدَا) بأنَّ مَنْ لِكَذِبٍ [2] تَعَمَّدا**

٣٠٠. **أيْ فِي الحَدِيْثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ وَإنْ يَتُبْ ، وَ(الصَّيْرَفِيِّ) مِثْلُهُ**

٣٠١. **وَأطْلَقَ الكِذْبَ ، وَزَادَ : أنَّ مَنْ ضُعِّفَ نَقْلاً لَمْ يُقَوَّ بَعْدَ أنْ**

٣٠٢. **وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ، وَ(السَّمْعَانِيْ) أبُو المُظَفَّرِ) يَرَى فِي الجَانِيْ**

٣٠٣. **بِكَذِبٍ فِي خَبَرٍ إسْقَاطَ مَا لَهُ مِنَ الحَدِيْثِ قَدْ تَقدَّمَا**

ثُمَّ بيَّنَ الناظمُ حُكْمَ توبةِ الكاذبِ فِي الحديثِ ، فَقَالَ :

(**وللحُمَيْدِيْ**) – بالإسكان لِما مَرَّ – شيخِ البُخَارِيِّ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ ، (**والإمامِ أَحْمَدا**) ، وَغَيْرِهِمَا ؛ قولٌ: (**بأنَّ مَنْ لِكذبٍ تعمَّدا أي : فِي الحَدِيْثِ**) النَّبويِّ ، (**لَمْ نَعُدْ نَقْبَلَهُ**) فِي شيءٍ [3] ، (**وإنْ يَتُبْ**) وتحسنُ توبتُهُ [4]، تغليظاً عَلَيْهِ ، لِمَا ينشأُ عَنْ فعلِهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ العظيمةِ ، وَهِيَ تَصيرُ [5] بذَلِكَ شَرْعاً [6] .

وخَرَجَ بمتعمِّدٍ الكذبَ فِيْمَا ذُكِرَ ، المُخْطِئُ ، ومتعمِّدُ الكذبِ فِي حَدِيثِ النَّاسِ ، فإنّا نَقْبلُهما إذَا رَجَعا [7] .

---

(١) شرح النخبة : ١٣٦-١٣٧ .

(٢) في النفائس : « للكذب قد » .

(٣) في (ع) : « شيء ما » .

(٤) قال أحمد بن حنبل: « توبته فيما بينه وبين الله تعالى » . الكفاية: (١٩٠ ت – ١١٧ هـ).

(٥) في (ق) : « تعزيز » .

(٦) انظر : فتح المغيث ٣٦٦/١ .

(٧) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٢٧٢ .

(وَ) للإمامِ أَبِي بَكْرٍ (**الصَّيْرَفِيِّ**) شارحِ " الرِّسالةِ " [1] (**مِثْلُهُ**) أي : مثلُ مَا نُقلَ عَنْ الإمامِ أَحْمَدَ ، والحُميديِّ [2] .

(**وَ**) لكنْ (**أَطْلَقَ الكِذْبَ**) -بكسرِ الكافِ-، وإسكانِ الذَّالِ فِي لغةٍ [3] - وَلَـــمْ يقيِّدْهُ بالحديثِ النبويِّ ، حَيْثُ قَالَ :

« كُلُّ مَنْ أَسْقَطْنَا خبرَهُ من أَهْلِ النقلِ ، بكذبٍ وجدناهُ عَلَيْهِ ، لَمْ نَعُدْ لقَبُولِهِ بتوبةٍ تَظْهَرُ »[4].لَكِنْ قَالَ الناظمُ : الظاهرُ أنَّ التقييدَ بِهِ مُرادٌ لَهُ بقرينةِ قولِهِ : « مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ » أي لِلحديثِ [5] .

(**وَزَادَ**) الصَّيْرَفِيُّ عَلَيْهِمَا (**أَنَّ مَنْ ضُعِّف نَقْلاً**) أي : مِن جهةِ نقْلِهِ كَوَهَـــمٍ [6] ، وقِلَّةِ اتقانٍ ، (**لَمْ يُقَوَّ بَعْدَ أَنْ**) حُكِمَ بضعفِهِ أي : وإنْ رَجَعَ إلى التحرِّي ، والإتقانِ عَلَى مَا اقْتَضاهُ كلامُهُ .

لَكِنْ حَمَلَهُ الذهبيُّ عَلَى مَنْ يموتُ عَلَى ضَعْفِهِ [7] ، وفِيهِ بُعْدٌ ؛ لأنَّ الصَّيْرَفِيَّ قَـــالَ : (**وَلَيْسَ**) الراوِي فِي ذَلِكَ (**كَالشَّاهِدِ**) ، فإنَّ شهادتَهُ تقبلُ بَعْدَ توبتِهِ وإتقانِهِ ، بخـــلافِ روايةِ الرَّاوِي ، كَمَا تقرَّرَ .

لأنَّ الحَدِيْثَ حُجَّةٌ لازمةٌ لجميعِ المكلَّفينَ ، وَفِي جَمِيْعِ الأمْصارِ [8] ، فكانَ حُكْمُـــهُ أغلظَ مبالغةً فِي الزَّجرِ عَنِ الرِّوَايَةِ لَهُ بلا إتقانٍ ، وعنِ الكذبِ فِيهِ، عملاً بقولِهِ ﷺ : « إنَّ

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٥١/٢ .

(٢) رواه عنهما وعن غيرهما الخطيب البغـــدادي في الكفايـــة : (١٩٠ - ١٩١ ت ، ١١٧ - ١١٨ هـ) ، وانظر : شروط الأئمة الخمسة للحازمي : ٥٣ - ٥٤ .

(٣) الصحاح ٢١٠/١ ، وتاج العروس ١١٤/٤ (كذب) .

(٤) انظر : إكمال المعلم ١٠٧/١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٢٧٢ ، والفروق ٥/١، وشـــرح التبصـــرة والتذكرة ٥١/٢ ، والنكت الوفية : ٢٢٥/ب ، وفتح المغيث ٣٦٦/١ .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ٥١/٢ .

(٦) في (ق) : « بوهم » .

(٧) انظر : فتح المغيث ٣٦٧/١ .

(٨) في (ص) : « الأعصار » .

كَذِباً عَلَيَّ ، لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ » [1] .

(و) الإمامُ (**السَّمْعَانِيْ أَبُو المُظَفَّرِ يَرى فِي**) الرَّاوِي (**الجانِي بكَذِبٍ فِي خَبَرٍ**) نبويٍّ (**إِسْقَاطَ مَالَهُ مِنَ الحَدِيْثِ**) أي : مَا (**قَدْ تَقَدَّمَا**) لَهُ مِنَ الحَدِيْثِ [2] .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « وَمَا ذَكَرَهُ ابنُ السَّمْعَانِيِّ يُضاهِي ، مِن حَيْثُ المَعْنَى ، مَا ذَكَرَهُ الصَّيْرَفِيُّ » [3] .

أي : لكونِ ردِّ حديثِهِ المستقبَل ، إنَّما هُوَ لاحتمالِ كذبِهِ ، وذلك جارٍ فِي حديثِهِ الماضي ، وفُهِمَ بالأولى أنَّه لا يُقبَلُ حديثُهُ عِنْدَ ابنِ السَّمْعانيِّ فِي المستقبَلِ .

هَذَا وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي " شَرحِ مسلمٍ " ، وغيرِهِ : « وما ذَكرهُ هؤلاءِ الأئمةُ ضَعِيْفٌ مُخالِفٌ للقواعدِ ، والمُختارُ : القطعُ بِصِحَّةِ توبتِهِ فِي هَذَا – أي فِي الكَذِبِ فِي الحَدِيْثِ– وَقَبُولِ رواياتِهِ بَعْدَها ، وَقَدْ أَجْمَعوا عَلَى صِحةِ روايةِ مَنْ كَانَ كافِراً ، فأَسْلَمَ.

قَالَ : وأَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ شَهادَتِهِ ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ الشَّهادَةِ والروايةِ فِي هَذَا » [4] .

وَمَا قالَهُ كُنْتُ مِلْتُ إليهِ ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أنَّ الأوجهَ مَا قالَهُ الأئِمَّةُ ، لما مَرَّ ، ويؤيِّدُه قولُ أئمّتِنا : « إنَّ الزانيَ إذَا تابَ لا يعودُ محصناً ، ولا يحدُّ قاذفُهُ » .

وأما إجماعُهم عَلَى صِحَّةِ رِوَايَةِ مَنْ كَانَ كَافِراً فأَسْلَمَ ، فَلنصِّ القرآنِ عَلَى غُفرانِ مَا سَلَفَ مِنْهُ [5] .

---

(١) انظر : فتح المغيث ٣٦٨/١ ، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٢٤٥) ، وأحمد ٢٤٥/٤ و ٢٥٢ و ٢٥٥ ، والبخاري ١٠٢/٢ (١٢٩١) ، ومسلم ٨/١ (٤) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤١٥) ، والبيهقي ٧٢/٤ ، وابن الجوزي في مقدمة موضوعاته ٧٣/١ من طرق ، عن سعيد به عبيد الطائي عن عليّ بن ربيعة ، عن المغيرة بن شعبة ، به .

(٢) قواطع الأدلة ٣٢٤/١.قلنا:وقد حكاه الزركشي في البحر المحيط ٢٨٤/٤عن الماوردي والروياني من الشافعية

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٧٣ .

(٤) شرح صحيح مسلم ٥٧/١ ، وانظر : الإرشاد ٣٠٧/١ ، والتقريب : ٩٥ . وانظر : إجابة الزّركشيّ عنه في النكت ٤٠٥/٣-٤٠٨ .

(٥) كما في قوله تعالى: ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾. الأنفال: ٣٨.

والفَرْقُ بَيْن الرِّوَايَةِ والشَّهادة أنَّ الكَذِبَ فِي الرِّوايةِ أغلظُ مِنْهُ فِي الشَّـــهادة ؛ لأنَّ مُتَعلقَها لازمٌ لكلِّ المكلَّفينَ ، وَفِي كُلِّ الأعصارِ ، كَمَا مَرَّ ، مَعَ خَبَرِ : « إنَّ كَذِباً عَلِـــيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أحَدٍ » [1] .

٣٠٤. **وَمَـــنْ رَوَى عَـــنْ ثِقَـــةٍ فَكَذَّبَـــهْ ... فَقَـــدْ تَعَارَضَا ، وَلَكِـــنْ كَذِبَـــهْ**

٣٠٥. **لاَ تُثْبِتَنْ[2] بِقَـــوْلِ شَـــيْخِهِ فَقَـــدْ ... كَذَّبَهُ الآخَرُ ، وَارْدُدْ مَا جَحَـــدْ [3]**

٣٠٦. **وَإنْ يَـــرُدَّهُ بِـــ (لاَ أذْكُـــرُ) أوْ ... مَا يَقْتَضِي نِسْـــيَانَهُ ، فَقَـــدْ رَأوْا**

٣٠٧. **الحُكْـــمَ لِلذَّاكِـــرِ عِنْـــدَ المُعْظَـــمِ ، ... وَحُكِيَ الإسْـــقَاطُ عَنْ بَعْضِهِـــمِ**

٣٠٨. **كَقِصَّـــةِ الشَّـــاهِدِ واليَمِيْـــنِ إذْ ... نَسِـــيَـــهُ (سُـــهَيْلٌ) الَّذِي أُخِـــذْ**

٣٠٩. **عَنْـــهُ ، فَكَانَ بَعْـــدُ عَنْ (رَبِيْعَـــهْ) ... عَنْ نَفْســـهِ يَرْوِيْـــهِ لَنْ يُضِيْعَـــهْ**

٣١٠. **وَ(الشَّافِعِي) نَهَى (ابْنَ عَبْدِ الحَكَـــمِ) ... يَـــرْوِي عَنِ الحَيِّ لِخَـــوْفِ التُّـــهَمِ**

ثُمَّ بيَّن النَّاظِمُ حُكْمَ إنكارِ الأصْلِ لحديث [4] الفرعِ عَنْهُ ، فَقَالَ :

(**وَمَنْ رَوَى**) مِنَ الثِّقات (**عَنْ**) شيخٍ (**ثِقَةٍ**) حَدِيثاً ، (**فكَذَّبَـــهْ**) صَرِيْحـــاً ، كقوله : كَذَبَ عَلَيَّ (**فَقَدْ تَعَارَضَا**) فِي قولِهما ، كالبيِّنَتَيْنِ إذَا تكاذبتا [5] ، إذْ [6] الشَّـيْخُ قَطَعَ بكذب الرَّاوِي ، والراوِي قطعَ بالنَّقلِ عَنْهُ .

(**ولَكِنْ كَذِبَهْ**) أي : الرَّاوِي (**لا تُثبتَنْ**) أنتَ (**بقولِ شيخِهِ**) هَـــذَا ، بحيـــثُ يَكُونُ جَرْحاً لَهُ ، (**فَقَدْ كَذَّبَهُ الآخَرُ**) أيضاً ؛ فإنَّه يَقُولُ: بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) بنون التأكيد الخفيفة من أثبت . فتح المغيث ١/٣٧٠ .

(٣) هذا البيت سقط من نسخة (ج) من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على مقابلته على أصله المنتسخ منه، والله أعلم.

(٤) في (م) : « تحديث » .

(٥) في (ق) : « تكاذبا » . وفي (ص) : « تكاذبنا » .

(٦) في (م) : « إذا » .

وَلَيْسَ قَبُولُ جَرحِ أحدِهما بأولى مِنَ الآخَرِ، بخلافِ شَهادةِ الفرعِ ، فإنَّ تكذيبَ الأصْلِ لَهُ جَرْحٌ لَهُ فِي تِلْكَ الشهادةِ ، وفرقَ بغلظِ بابِ الشَّهادةِ وضيقِهِ [1] .

(**وَارْدُدْ**) أنت إذَا تعارضا (**مَا جَحَدْ**) الشَّيْخُ لكذبِ واحدٍ مِنْهُمَا لا بِعَينِهِ ، لَكِنْ لَوْ حدَّثَ بِهِ الشَّيْخُ أَوْ ثِقَةٌ غَيْرُ الأَوَّلِ عَنْهُ ، وَلَمْ يكذبْهُ قُبِلَ .

أما إذَا لَمْ يصرِّحْ بتكذيبه ، فإنْ جزمَ بالردِّ ، كقولِهِ: « مَا رويتُ هَذَا » ، أَوْ « مَا حدَّثْتُ بِهِ » ، أَوْ « لَمْ أُحدِّثْ [2] بِهِ » فحكْمُهُ كَذلِكَ ، كَمَا قَالَهُ ابنُ الصَّلاحِ [3] تَبَعاً لِغَيْرِهِ ، وَجَزَمَ بِهِ النَّاظِمُ [4] فِي شَرْحِهِ [5] ، وكذا شَيْخُنا فِي " شَرْحِ النُّخْبَةِ " [6] لكنَّهُ نَقَلَ فِي " شرحِ البُخَارِيِّ " عَنْ جُمْهُورِ المُحَدِّثِيْنَ قَبُولَهُ حَمْلاً لما قَالَهُ عَلَى النِّسيانِ [7] .

(**وإنْ يَرِدَّهُ** [8]) بـ (**لاَ أَذْكُرُ**) هَذَا ، أَوْ لا أعرفُ أني حَدَّثْتُهُ بِهِ ، (**أَوْ**) نحوُهما مِنْ (**مَا يَقْتَضِي**)،يعني: يَحْتَمِلُ (**نسيانَهُ**) ، كـ « لا أعرفُ أنَّه من حديثي » [9]، (**فَقَدْ رَأوا**) أي : جُمْهُورُ المُحَدِّثِيْنَ (**الحُكْمَ للذَّاكِرِ**) ، وَهُوَ الرَّاوِي عَنْهُ ، كَمَا هُوَ (**عِنْدَ الْمُعْظَمِ**) مِنَ الفُقَهَاءِ[10]، والْمُتكلِّمينَ ، وَصَحَّحَهُ جماعاتٌ [11] مِنْهُمْ ابنُ الصَّلاحِ [12]؛ لأنَّ الرَّاوِيَ مثبتٌ والشيخَ نافٍ، ولأنَّهُ ثقةٌ جازمٌ ، فَلا تُرَدُّ روايتُهُ بالاحتمالِ ؛ لأنَّ الشَّيْخَ غَيْرُ جازمٍ بالنفي ، لاحتمالِ نسيانِهِ .

---

(١) انظر : نكت الزّركشيّ ٤١٢/٣ .

(٢) في (م) : « أحدثه » .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٧٤ .

(٤) في (ق) : « ابن النّاظم » .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ٥٣/٢ .

(٦) شرح النخبة : ١٦٥ .

(٧) فتح الباري ٣٢٦/٢ وعبارته : « فإن لم يجزم بالرد كأن قال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله » .

(٨) في (ص) : « يره » .

(٩) في (ص) : « حدّثني » .

(١٠) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٥٤/٢ .

(١١) في (ق) : « جماعة » .

(١٢) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٧٨ .

وَعبارةُ النَّظْمِ [1] تشملُ ظَنَّي الأصلِ والفرعِ [2] ، فيقدّمُ الرَّاوِي ، وَهُوَ الأشبهُ فِي " المحصولِ " [3] لَكِنْ يشكلُ بتقديمِ الشَّيْخِ فِي جَزْميهما .

وعلى مَا اخترتُه فِي "شرحِ لُبِّ الأصولِ" من تقديمِ الرَّاوِي فِي المسْألتينِ ، تقديماً للمثبتِ عَلَى النافي ولا [4] إشكالَ [5] .

(**وَحُكِيَ الإسْقَاطُ**) فِي المرويِّ أي : عَدمُ قَبُولِهِ بذَلِكَ (**عَنْ بَعْضِهِم**) - بكسر الميم - وَهُم قَوْمٌ مِنَ الحنفيَّةِ ؛ لأنَّ الرَّاوِيَ فَرْعُ الشَّيْخِ ، فَهُوَ تَابعٌ لَهُ ؛ فإذا انْتَفتْ روايتُه انتفتْ روايةُ فرعِهِ ، كشهادةِ فَرْعِهِ [6] .

ورُدَّ بأن شهادةَ الفرعِ لا تُسْمَعُ معَ القدرةِ عَلَى شهادةِ الأصلِ ، بخلافِ الروايةِ .

ومَثَّلَ لذلكَ بقولِهِ : (**كَقِصَّةِ**) حديثِ (**الشاهدِ واليمينِ**) المرويِّ بلفظِ :

« إن النَّبيّ ﷺ قضى باليمينِ معَ الشَّاهدِ » [7] .

(**إذ نَسِيَهُ سُهَيْلٌ**) هُوَ ابنُ أبي صالحٍ (**الَّذِي أُخِذْ**) بالبناءِ للمفعولِ أي:رُوِيَ الحَدِيْثُ (**عَنْهُ**)، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ، (**فكانَ**) سُهَيْلٌ (**بَعْدُ عَنْ ربيعةْ**) بنِ أبي عَبْدِ الرحمانِ ، (**عَنْ نَفسِهِ يرويهِ**)، فيقولُ: أخبرني ربيعةُ ، وَهُوَ عِندي ثقةٌ أنني حدَّثْتُه إياهُ ، ولا أحفَظُهُ.

---

(١) في (م) : « النّاظم » .

(٢) في (م) : « الفروع والأصل » .

(٣) المحصول ٢٠٧/٢ وطبعة العلواني ٢/١/ ٦٠٤-٦٠٦ .

(٤) في (ع) و (م) : « لا » .

(٥) غاية الوصول شرح لب الأصول : ٩٨ .

(٦) هذا مذهب أكثر الحنفية ، منهم : الكرخي ، والدبوسي ، والبزدوي ، وصوّبه النسفي منهم ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، ونقل الرافعي أن القاضي ابن كج حكاه وجهاً لبعض الشافعية ، وعيّنه شارح اللمع بأنّه : القاضي أبو حامد المروزي . انظر : اللمع : ٤٨ ، وإحكام الأحكام ٩٦/٢ ، وكشف الأسرار ٦٠/٣ ، وفواتح الرحموت ١٧٠/٢ ، ونهاية السول ٣ / ١٥٦ ، والبحر المحيط ٣٢٥/٤ .

(٧) أخرجه أبو داود (٣٦١٠)و(٣٦١١)،وابن ماجه (٢٣٦٨)،والترمذي (١٣٤٣)، والنّسائيّ (٦٠١٤)، وأبو يعلى (٦٦٨٣) ، وابن الجارود (١٠٠٧)، والطحاوي في شرح المعاني ١٤٤/٤ ، وابن حبان (٥٠٨٠) ، والدارقطني ٢١٣/٤ ، والبيهقي ١٦٨/١٠، والبغوي (٢٥٠٣) من حديث أبي هريرة .

قَالَ عَبْدُ العزيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ[1] : وَقَدْ كَانَ أصابَتْ سُهَيْلاً عِلَّةٌ أذهبتْ بَعْضَ عقلِـــهِ، ونسيَ بَعْضَ حديثِهِ ، فكانَ يحدِّثُ بِهِ عَمَّن سَمِعَهُ مِنْهُ [2] .

وَفائِدتُهُ:الإعلامُ بالمرويِّ،وكونُهُ (**لَنْ يُضِيْعَهُ**) مِنْ أضاعَ –إذْ بتركِهِ لروايتِهِ يضيعُ.

وَقَدْ جمعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الأئِمَّةِ أخبارَ مَنْ حـــدَّثَ ونَســـيَ، مِنْـــهُمْ: الدَّارَقُطْنِـــيُّ [3] والخطيبُ [4] .

قَالَ:ولأجلِ أنَّ النِّسيانَ غَيْرُ مأمونٍ عَلَى الإنسانِ ، فيبادرُ إلى جحودِ مَا رُوِيَ عَنْـهُ، وتكذيبِ الرَّاوِي لَهُ ، كَرِهَ مَنْ كَرِهَ منَ العُلَمَاءِ التحديثَ عَنْ الأحياءِ [5] .

(**والشَّافِعِيْ**) –بالإسكانِ لما مَرَّ– قَدْ (**نَهَى ابنَ عَبْدِ الحَكَمِ**) مُحَمَّدَ بنَ عَبْـــدِ اللهِ، حِيْنَ رَوَى حكايةً فأنكرَها [6] ، ثُمَّ ذَكَرَها عَلَى أنَّهُ (**يَرْوِي عَنِ الحيِّ لخوفِ التُّـــهمِ**) ، بتقديرِ إنكارِ الشَّيْخِ .

وظاهرٌ أنَّ محلَّهُ إذَا كَانَ للمرويِّ طريقٌ آخرُ غيرُ طريقِ الحيِّ [7] وإلاَّ فَلا كَراهـــةَ : إذْ قَدْ يموتُ الرَّاوِي قَبْلَ موتِ الشَّيْخِ [8] فيضيعُ المروي إن لَمْ يحدِّثْ بِهِ غيرُهُ .

---

(١) في (ق) : « الداروردي » .

(٢) انظر : سنن أبي داود عقب (٣٦١٠) و (٣٦١١) .

(٣) ذكره ابن حجر باسم : « من حدّث ونسي » . نـــزهة النظر : ١٦٦

(٤) ذكره ابن الصّلاح باسم : « أخبار من حدث ونسي » ، وسمّاه الذهبي باسم : « من حدّث ونســـي » . انظر : مَعْرِفَة أنواع علم الحَدِيْث : ٢٧٨ ، والسير ١٨/٢٩٠ .

(٥) الكفاية : (٢٢١ – ٢٢٢ ت ، ١٣٩ هـ) .

(٦) فقد قال الشّافعيّ لابن عبد الحكم : « إياك والرواية عن الأحياء » . كذلك قال الشّعبيّ لابن عون : « لا تحدث عن الأحياء » ، وقال معمر لعبد الرزاق : « إن قدرت ألا تحدّث عن رجلٍ حي فافعل » . انظـــر : مناقب الشّافعيّ للبيهقي٢/٣٨، والكفاية : (٢٢٢-٢٢٣ ت ، ١٤٠ هـ) ، والنكت الوفية : ٢٢٩/ أ .

(٧) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٧٥ : « لكن قد قيد بعض المتأخرين الكراهة ، بما إذا كان له طريـــق آخر سوى طريق الحي » .

(٨) في (م) : « شيخه » .

٣١١. وَمَنْ رَوَى بِأُجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ (إِسْحَاقُ) و(الرَّازِيُّ) و(ابْنُ حَنْبَلِ)

٣١٢. وَهْوَ شَبِيْهُ أُجْرَةِ القُرْآنِ يَخْرِمُ مِنْ مُرُوْءَةِ الإِنْسَانِ

٣١٣. لَكِنْ (أَبُوْ نُعَيْمٍ الفَضْلُ) أَخَذْ وَغَيْرُهُ تَرَخُّصاً ، فإنْ نَبَذْ

٣١٤. - شُغْلاً بِهِ - الكَسْبَ أجِزْ إِرْفَاقَا، أفْتَى بِهِ الشَّيْخُ (أَبُوْ إِسْحَاقَا)

ثُمَّ بيَّنَ حُكْمَ أخذِ الأُجرة عَلَى التحديثِ ، فَقَالَ :

(**ومَنْ رَوَى**)الحديثَ[1](**بأُجْرَةٍ**)،أَوْ نحوِها، كجَعالةٍ،(**لَمْ يَقْبَلِ**) روايتَهُ (**إسحاقُ**)بنُ إبْرَاهِيمَ،المعروفُ بابنِ رَاهَوَيْهِ[2]،(**وَ**) أَبو حاتِمٍ[3](**الرَّازِيُّ** ، **و**) الإمامُ أَحْمَدُ[4](**ابنُ حَنْبَلٍ**، **وَهْوَ**) أي: المأخوذُ عَلَى ذَلِكَ (**شَبِيهُ أُجْرَةِ**) مُعلِّمِ (**القُرْآنِ**) ، ونحوِهِ ، في الجوازِ وعدمِهِ.

إلا أنَّ العادةَ ثَمَّ جاريةٌ بالأخذِ مِنْ غَيْرِ خرمِ مروءةٍ، والأخذُ هنا (**يَخْرِمُ**) أي : يُنْقِصُ (**مِن مُروءةِ الإنسانِ**) الآخذِ لِذلِكَ ؛ إِذْ قَدْ شَاعَ بَيْنَ أَهْلِ الحَدِيْثِ رَداءةُ ذَلِكَ، وتنزيهُ العرضِ عَنِ النظرِ إليهِ، ولإساءةِ الظنِّ بفاعلِهِ [5].

(**لَكِنْ**) الحافِظُ (**أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ**) بنُ دُكَيْنٍ،شَيخُ البُخَارِيِّ (**أَخَذْ**) عِوضاً عَلَى التَّحديثِ[6]،(**وَ**) كَذَا أخذَهُ (**غيرُهُ**)،كَعَفَّانَ [7] شَيخِ البُخَارِيِّ أَيْضاً (**تَرخُّصاً**) للحاجةِ.

فَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بنُ خَشْرَمٍ: سَمِعتُ أَبَا نُعَيْمٍ ، يَقُول: يَلومونَنِي عَلَى الأخذِ ، وَفِي بيتِي ثَلاثَةَ عَشَرَ نَفْساً ، وما فِيهِ رغيفٌ [8] .

---

(١) في (ص) : « للحديث » .

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٤٠-٢٤١ ت ، ١٥٣-١٥٤ هـ) .

(٣) انظر : الكفاية : (٢٤١ ت ، ١٥٤ هـ) ، ونكت الزّركشيّ ٤١٧/٣ .

(٤) انظر : الكفاية : (٢٤١ ت ، ١٥٤ هـ) .

(٥) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٥٨/٢ .

(٦) انظر : الكفاية : (٢٤٣ ت ، ١٥٦ هـ) .

(٧) هو عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي ، أبو عثمان الصفار ، ثقة ثبت ، قال ابن المديني : « كان إذا شك في حرف من الحديث تركه » . التقريب (٤٦٢٥) .

(٨) تهذيب الكمال ٣٥/٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٥٢/١٠ ، وقال الذهبي : « لاموه على الأخذ يعني من الإمام ، لا من الطلبة » .

ومِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الأخذَ بغيرِ طَلَب. ومِنْهُمْ مَن كَانَ يأخذُ مِنَ الأغنياءِ فَقَطْ.

وَمَحلُّ مَا مَرَّ مِن كونِ الأخذِ خارِماً للمروءةِ،إذَا لَمْ يقترِنْ بعُذرٍ مِن فَقْرٍ،وعَدَمِ كَسْبٍ.

(**فإنْ**) كَانَ ذا كَسْبٍ،لَكِنْ (**نَبَذْ**) أي : أَلْقَى (**شُغْلاً بِهِ**) أي : لشُغلِهِ بـالتَّحديثِ (**الكَسْبَ**) لنفسِهِ وعيالِهِ،(**أجزْ**) أنتَ لَهُ الأخذَ (**إرْفَاقا**) بِهِ في معيشتِهِ،عوضاً عَمّا فاتَهُ مِـنَ الكَسْبِ،فَقَدْ(**أَفْتى بِهِ**)أي:بجوازِ الأخذِ(**الشَّيْخُ أَبُو إسْحاقا**[1])الشِّيْرَازِيُّ،لما سَأله أَبُو الحُسَينِ ابنُ النَّقُّوْرِ،لكون أصحابِ الحَدِيْثِ كانوا يمنعونَهُ مِنَ[2]الكَسْبِ،فَكَانَ يأخذُ كِفايتَهُ [3].

٣١٥. **وَرُدَّ ذُوْ تَسَـاهُلٍ فـي الحَمْـلِ ... كَالنَّـوْمِ وَالأدَا كَلاَ مِـنْ أصْلِ ،**

٣١٦. **أوْ قَبِلَ التَّلقِيْنَ ، أوْ قَدْ [4] وُصِفَـا ... بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْـرَةً ، أوْ عُـرِفَـا**

٣١٧. **بِكَثْرَةِ السَّهْوِ ، وَمَا حَـدَّثَ مِـنْ ... أصْلٍ صَـحِيْـحٍ فَهْوَ رَدٌّ ، ثُمَّ إنْ**

٣١٨. **بُيِّـنْ [5] لَهُ غَلَطُهُ فَمَـا رَجَـعْ ، ... سَـقَطَ عِنْدَهُـمْ حَدِيْثُـهُ جُمَعْ**

٣١٩. **كَذَا (الحُمَيْدِيُّ) مَعَ (ابْنِ حَنْبَـلِ) ... و(ابْـنِ المُبَارَكِ) رَأَوْا فِـي العَمَلِ**

٣٢٠. **قَالَ : وَفِيـهِ نَظَـرٌ ، نَعَـمْ إذَا ... كَانَ عِنَاداً مِنْـهُ مَـا يُنْكَـرُ ذَا**

(**وَرُدَّ**) عِنْدَ الْمُحدِّثِينَ (**ذُوْ تَسَـاهُلٍ فِي الحَمْـلِ**) أي : التحمُّـلِ للحديـثِ (**كـ**) ـالتَّحمُّلِ [6] حالَ (**النَّومِ**) الواقعِ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ شَيخِهِ [7] .

---

(١) في (م) : « إسحاق » .

(٢) في (م) : « عن » .

(٣) انظر : المنتظم ٣١٤/٨ ، والسير ٣٧٣/١٨ ، ومعرفة أنواع علم الحديـث : ٢٧٩ ، اختصـار علـوم الحديث : ١٠٥ ، والإرشاد ٣١٥/١ . وشرح التبصرة والتذكرة ٥٨/٢.

(٤) في النفائس : « بلا قد » .

(٥) بتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية : ٢٣٣/ أ .

(٦) في (ع) و (ق) : « المحتمل » .

(٧) وقيّده الزّركشيّ بالنوم الذي يطغى عَلَى العقل،أما النعاس الذي لا يختل معه فهم الكلام،فلا بأس به لاسيّما إذا صدر من فطن عالم بهذا الشأن.انظر:نكت الزّركشيّ ٤٢٣/٣ . واستدل بما حكاه الحافظ ابن كثير عن شيخه الحافظ أبي الحجّاج المزي،أنه كان يكتب في مجلس السّماع،وينعس في بعض الأحيان،ويـرد علـى القارئ رداً جيداً بيّناً واضحاً ، بحيث يتعجب القارئ من نفسه،أنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ والشيخ ناعس ، وهو أنبه منه !! ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . وانظر : اختصار علوم الحديث ٣٤٠/١-٣٤١.

(و) رُدَّ أَيْضاً ذو تساهُلٍ في حالِ (**الأدا**) [1] أي : التحديثِ (**كلا من أصلِ**) أي : كالمُؤَدِّي لا مِن أصلٍ صَحِيْحٍ ، والحالةُ أنَّه أَوْ القارئَ ، أَوْ بَعْضَ السَّامِعينَ غَيْرُ حافظٍ عَلَى مَا يأتي في بابِهِ .

(أَوْ) أي : ورُدَّ أَيْضاً رِوَايَةُ مَن (**قَبلَ التَّلقِينَ**) في الحَدِيْثِ ، بأنْ يُلقَّنَ الشَّيءَ فيُحدِّثَ بِهِ مِن غَيْرِ أنْ يعلمَ أنَّه مِن حَدِيثِهِ [2] – ولَو مرَّةً [3] –كمُوسى بنِ دينارٍ [4] ، حَيْثُ لقَّنَهُ حفصُ بنُ غِيَاثٍ [5] ؛ فَقَالَ لَهُ: حَدَّثَتكَ عائشةُ بنتُ طلحةَ عَنْ عائشةَ بكذا [6] وكذا . فَقَالَ : حَدَّثْتني عَنْهَا بِهِ .

وَقَالَ لَهُ [7] : حَدّثك القاسمُ بنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عائشةَ بمثلِهِ . فَقَالَ : حَدَّثَني عَنْهَا بمثلِهِ ؛ وذلكَ لِدلالتِهِ عَلَى مُجازفتِهِ ، وعدمِ تثبُّتِهِ [8] .

(أَوْ) مَنْ (**قَدْ وُصِفَا**) مِنَ الأئِمَّةِ (بـ) روايةِ (**المُنْكَراتِ**) ، أَوْ الشواذِّ (**كَـثْرَةً**)[9] أي : حالةَ كونها ذاتَ كَثْرَةٍ ، ولَم يميِّزها .

(**أَوْ عُرِفَا بِكَثرةِ السَّهوِ**) ، أَوْ الغلطِ في روايتِهِ (و) الحالةُ أنَّه (**مَا حدَّثَ مِن أصلٍ صَحِيْحٍ**) بَلْ من حفظِهِ ، أَوْ من أصلٍ غَيْرِ صَحِيْحٍ .

---

(١) في (م) : « الأداء » .

(٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٥٩/٢ ، وأثر علل الحديث : ١٢٠-١٢٤ .

(٣) قال ابن حزم في الإحكام ١٤٢/١ : « من صحّ أنه قبل التلقين – ولو مرة – سقط حديثه كله ؛ لأنه لم يتفقه في دين الله عز وجل ولا حفظ ما سمع » .

(٤) هو موسى بن دينار المكي ، ضعيف ، قال ابن القطّان : دخلت على موسى بن دينار أنا وحفص ، فجعلت لا أريده على شيء إلا لقيته (يعني أنه كان يتلقّن) . الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٥١٩) ، وميزان الاعتدال ٢٠٤/٤ ، ولسان الميزان ١١٦/٦ .

(٥) ضبطه ابن حجر في التقريب (١٤٣٠) بالحروف فقال: « بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة ».

(٦) في (م) : « كذا » .

(٧) سقطت من (ص) .

(٨) انظر : فتح المغيث ٣٨٦/١ .

(٩) في (ص) و (ق) : « ذات كثرة » .

(**فَهْوَ**) أي : المتَّصفُ بشيءٍ مِن ذَلِكَ (**رَدٌّ**) أي : مردودٌ عِنْدَهُم ؛ لأنَّ الاتصافَ بِذَلِكَ يَخرِمُ الثِّقَةَ بالراوي ، وَضَبْطِهِ ، وهذا تأكيدٌ وإيضاحٌ لِما قَبْلَهُ .

أما مَنْ لَمْ تكثرْ مناكيرُهُ وَشَواذُّهُ ، أَوْ ميَّزَها ، أَوْ حدَّثَ مَعَ اتِّصافِهِ بكَثْرَةِ السَّهوِ ، أَوْ الغلطِ من أصلٍ صَحِيْحٍ ، فَلا يُردُّ [1] .

(**ثُمَّ إنْ بُيِّنْ**) -بضَمِّ أوّلِهِ ، وتشديدِ ثانيهِ ، وإسكانِ نُونِهِ مُدْغَمَةً في لامِ- (**لَـهُ**) أي : للراوي الذي سَهَا أَوْ غَلِطَ،وَلَوْ مَرَّةً (**غَلَطُهُ**) أَوْ سَهْوُهُ (**فَمَا رَجَعْ**) عَنْهُ ، بَلْ أصرَّ، (**سَقَطَ عِنْدَهُمْ**) أي : المُحَدِّثِيْنَ (**حديثُهُ جُمَعْ**) أي : أحاديثُهُ جميعُها .

وَهَذا شَامِلٌ لقولِهِ : (**كَذَا**) عَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ (**الحُمَيْدِيُّ مَعَ**) أَحْمَدَ (**ابنِ حَنْبَلٍ ، وابنِ الْمُبارَكْ**) عَبْدِ اللهِ الْمَرْوَزِيِّ ، (**رَأَوْا**) إسقاطَ حَدِيثِهِ بِذَلِكَ (**في العَمَلِ**) احتجاجاً وروايةً ، حَتَّى تركوا الكِتَابَةَ عَنْهُ [2] .

(**قَالَ**) ابنُ الصَّلاحِ[3]: (**وفيهِ نَظَرٌ**) أي : لأنه رُبَّما لَمْ يَعْتقِدْ صِدقَ مَا قِيلَ لَهُ.

قَالَ : (**نَعَمْ : إذَا كَانَ**) عَدمُ رجوعِهِ (**عِنَاداً مِنْهُ**) ، لا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ، ولا طَعْنَ ،

فَقُلْ : (**مَا يُنْكَرُ ذا**) أي : القَوْلُ بسقوطِ حَدِيثِهِ ، وعدمِ الكتابةِ عَنْهُ .

وَقَدْ قَالَ ابنُ مَهْدِيٍّ لِشُعْبَةَ : مَنِ الذي تَتْرُكُ الروايةَ عَنْهُ ؟

قَالَ : إذَا تمادَى في غَلَطٍ [4] مُجمعٍ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَتَّهِمْ نفسَهُ عِنْدَ اجتماعِهِم عَلَى خلافِهِ ، أو رجلٌ يُتَّهَمُ بالكذبِ [5] . وذَكَرَ نَحْوَهُ ابنُ حِبَّانَ [6] .

---

(١) انظر : فتح المغيث ١/٣٨٧-٣٨٨ .

(٢) انظر : الكفاية: (٢٢٧-٢٢٨ ت ، ١٤٣ - ١٤٤ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٢٨١ ، والإرشاد ٣١٨/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٦١/٢ ، وفتح المغيث ١/٣٨٧-٣٨٨ ، وتدريب الراوي ٣٣٩/١ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث:٢٨٢،وقال محقق المقنع ٢٨١/١: « يشير ابن الصّلاح بهذا إلى أنه قد يوجد هذا الوصف في الثّقات ، يبين خطؤهم فلا يرجعون لتيقنهم من صحّة حفظهم،كما وقع لمالك -رحمه الله- في روايته عن عمر بن عثمان،وغيره يقول:عمرو بن عثمان ، فبيّن له فلم يرجع ، كما تقدم في نوع المنكر».

(٤) في (ق) : « غلطه » .

(٥) أخرجه الخطيب في الكفاية : (٢٢٩ ت ، ١٤٥ هـ) بنحوه .

(٦) المجروحين ٧٩/١ .

٣٢١. وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورْ عَنِ اجتِمَاعِ هَذِهِ الأُمُورْ

٣٢٢. لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالعَاقِلِ الْمُسْلِمِ البَالِغِ ، غَيْرِ الفَاعِلِ

٣٢٣. لِلفِسْقِ ظَاهِراً ، وَفِي الضَّبْطِ بِأَنْ يُثْبِتَ مَا رَوَى بِخَطٍّ مُؤْتَمَنْ

٣٢٤. وَأَنَّهُ يَرْوِي مِنَ اصْلٍ[1] وَافَقَا لأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا

٣٢٥. لِنَحْوِ ذَاكَ (البَيْهَقِيُّ)، فَلَقَدْ آلَ السَّمَاعُ لِتَسَلْسُلِ السَّنَدْ

(**وأَعْرَضوا**) أي : الْمُحَدِّثُوْنَ ، وغيرُهم ، (**في هذِهِ الدُّهورِ**) المتأخرة (**عَنِ**) اعتبارِ (**اجتماعِ هذِهِ الأمورِ**) السّابقةِ ، أي : شروطِ مَنْ تُقبلُ[2] روايتُهُ (**لعسرِها**) ، وتَعذُّرِ الوفاءِ بهَا[3] ، (**بَلْ يُكْتَفَى**) في اشتراطِ عدالتِهِ (**بالعاقلِ ، المسلمِ ، البالغِ ، غَيْرِ الفاعلِ للفسقِ**) ، ولما[4] يَخْرِمُ المروءةَ (**ظاهراً**) بأَنْ يَكُونَ مستورَ الحالِ .

(**و**) يُكْتَفَى (**فِي**) اشْتِراطِ (**الضَّبطِ**) أي : ضبطِهِ (**بأَنْ يُثْبِتَ**) سماعُ (**مَا رَوَى بخطِّ**) ثقةٍ (**مؤتَمَنْ**) سواءٌ الشَّيْخُ ، والقارئُ ، وبعضُ السَّامعينَ ، وسواءٌ أكتبَ سماعَهُ عَلَى الأصلِ ، أَمْ في ثَبَتٍ[5] بيدِهِ ، إذَا كَانَ الكَاتِبُ ثِقةً من أهلِ الخِبرةِ بهذا الشأنِ، بحيثُ لا يكونُ الاعتمادُ في روايةِ هَذَا الرَّاوِي عَلَيْهِ،بَلْ عَلَى الثِّقةِ المُقَيِّدِ[6] لِذلِكَ.

(**وأَنَّهُ يَرْوِي**) أي : وبأَنْ يَرْوِي (**مِن اصلٍ**) – بدرجِ الهمزةِ – (**وافَقَا لأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا لِنَحوِ ذَاكَ**) الحافظُ (**البَيْهَقِيُّ**) .

فإنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ توسُّعَ مَنْ توسَّعَ في السَّمَاعِ من بعضِ محدِّثي زمانِهِ ، الذين لا يحفظونَ حديثَهُم ، ولا يُحسِنُونَ قراءتَهُ في كُتُبِهِم ، ولا يعرفونَ مَا يُقرَأُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ

---

(١) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، كما سينبه عليه الشارح .

(٢) في (ق) : « نقل » .

(٣) في (ع) : « تعذراً لوفائها » .

(٤) في (ص) : « ولا » .

(٥) قال في التاج : « الثَّبت – محرّكة – الفهرس الذي يجمع فيه المحدّث مروياته وأشياخه » . تاج العروس ٤٧٧/٤ .

(٦) في (ص) : « المفيد » .

تكونَ القِرَاءةُ عَلَيْهِمْ مِن أصلِ سَماعِهم ، وذلك لتدوينِ الأحاديثِ في الجوامعِ التي جَمعَها أئِمَّةُ الحَدِيْثِ،قَالَ:فمَنْ جاءَ اليومَ بحديثٍ،لا يوجدُ عِنْدَ جميعِهم ، لَمْ يُقبلْ مِنْهُ ، ومَنْ جاءِ بحديثٍ معروفٍ عِنْدَهُم،فالذي يَرويه لا ينفردُ بروايتِهِ،والحُجَّةُ قائمةٌ بحديثِهِ بروايةِ غيرِهِ[1].

(**فلَقَدْ آلَ السَّمَاعُ**) مِنْهُ ، والروايةُ عَنْهُ [2] الآنَ (**لِتَسلْسُلِ السَّنَدْ**) أي : إلى أنْ يبقى الحَدِيْثُ مسلسلاً بـ: حَدَّثَنَا ، و [3] أخبرنا ، لتبقى هذِهِ الكرامةُ التي خُصَّتْ بها هذِهِ الأمةُ شرفاً لنبيِّها ﷺ .

وسَبَقَ البَيْهَقِيَّ إلى نحوِ قولِهِ شَيْخُهُ الحاكمُ ، ونحوُه عَنِ [4] السِّلَفيِّ [5] .

وَقَالَ الذهبيُّ : « العُمْدةُ في زماننا لَيْسَ عَلَى الرُّواةِ ، بَلْ عَلَى الْمُحَدِّثِيْنَ والمقيِّدينَ الذين عُرِفَتْ عدالتُهم وصدقُهم في ضَبطِ أسماءِ السَّامِعينَ » [6] .

والحاصلُ أنَّهُ لما كَانَ الغرضُ أولاً مَعْرِفَةُ التعديلِ والتجريح ، والتفاوتُ في الحِفظِ والإتقانِ ، ليتوصلَ بذَلِكَ إلى التَّصْحِيحِ ، والتَّحسينِ ، والتضعيفِ ، شُدِّدَ باجتماعِ تِلْكَ الشُّروطِ،ولما كَانَ الغَرضُ آخِراً الاقتصارَ عَلَى مجرَّدِ وجودِ سلسلةِ السنَدِ اكتَفَى بما ذُكِرَ.

مَرَاتِبُ التَّعْدِيْلِ

(**مراتبُ**) ألفاظِ (**التعديلِ**) ، وَهِيَ أربعةٌ ، بَلْ خمسةٌ ، أَوْ ستةٌ .

٣٢٦. **وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ قَدْ هَذَّبَهُ ... (إِبْنُ أبي حَاتِمٍ) إِذْ رَتَّبَهُ**

٣٢٧. **وَالشَّيْخُ زَادَ فِيْهِمَا ، وَزِدْتُ ... مَا فِي كَلاَمِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ**

---

(١) نقله ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٣ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٦٢/٢ ، وفتح المغيث ٣٨٩/١ ، وتدريب الرّاوي ٣٤١/١ .

(٢) « عنه » سقطت من (م) .

(٣) في (ع) : « أو » .

(٤) في (ع) : « من » .

(٥) قاله في جزء له جمعه في " شرط القراءة " كما قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة ٦٢/٢. وذكره الذهبي في السير ٢١/٢١ باسم : " جزء شرط القراءة على الشّيخ " . وانظر: تدريب الرّاوي ٣٤١/١ .

(٦) الميزان ٤/١ .

٣٢٨. فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ : مَا كَرَّرْتَهُ كَـ(ـثِقَةٍ)(ثَبْتٍ) وَلَوْ أَعَدْتَهُ

٣٢٩. ثُمَّ يَلِيْهِ (ثِقَةٌ) أَوْ (ثَبْتٌ) اوْ (مُتْقِنٌ)[١]اوْ (حُجَّةٌ)اوْ[٢]إذا عَزَوْا

٣٣٠. الحِفْظَ أَوْ ضَبْطاً لِعَدْلٍ وَيَلِي[٣] (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)[٤](صَدُوقٌ) وَصِلِ

٣٣١. بِذَاكَ (مَأْمُوْناً) (خِيَاراً) وَتَلا (مَحَلُّهُ الصِّدْقُ) رَوَوْا عَنْهُ إلى

٣٣٢. الصِّدْقِ مَا هُوَ كذَا[٥]شَيْخٌ وَسَطْ أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ

٣٣٣. وَ(صَالِحُ الْحَدِيْثِ) أَوْ (مُقَارِبُهْ) (جَيِّدُهُ) ، (حَسَنُهُ) ، (مُقَارَبُهْ)

٣٣٤. صُوَيْلِحٌ صَدُوْقٌ انْ[٦]شَاءَ اللهْ أَرْجُوْ بِأَنْ(لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) عَرَاهْ[٧]

(**والجرْحُ والتَّعديلُ**) الْمُنْقَسِمانِ إجْمالاً إلى أعلى ، وأدْنى ، وأوسطِ[٨] (**قَدْ هذَّبَهُ**) أي : نقى كُلاً مِنْهُمَا ، أي : نقَّى اللفظَ الصَّادرَ مِنَ الْمُحدِّثينَ فِيْهِمَا الإمامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرحمانِ (**إبنُ أبي حاتِمٍ**) – بغير تنوينٍ للوزنِ –، وبه مَعَ درجِ الهمزةِ (**إذْ رَتَّبَهُ**) في مقدّمةِ كتابِهِ " الْجَرحِ والتَّعْدِيْلِ "[٩] فأجَادَ وأحْسَنَ .

---

(١) في النفائس : « متفق » ، والأولى ما أثبت .

(٢) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛ لضرورة الوزن كما ذكر ذلك الشارح .

(٣) في نسخة (جـ) من متن الألفية : « وتلي » .

(٤) بعد هذا في (النفائس) و (فتح المغيث) : « أو » ، ولم ترد في شيء من النسخ الخطية .

(٥) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) : « ما هو وكذا » ، ولا يستقيم الوزن هكذا ، وهو في النفائس وفتح المغيث : « كذا » بلا واو وهو الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في « هو » لضرورة الوزن .

(٦) بدرج همزة « إن » ؛ لضرورة الوزن .

(٧) أصاب « عروض » البيت الوقف وهو إسكان السابع المتحرك من التفعيلة ، ويعنى أنه نقل من الرجز إلى البحر السريع . وبذا تنقل تفعيلته إلى « مفعولات » .

أما « الضرب » فقد أصابه « التذييل » وهو لا يدخل الرجز وإنما يدخل على مجزوء البسيط والكامل ، والتذييل زيادة ساكن ثامن على التفعيلة ، وإنما أصاب ضرب الرجز شذوذاً وضرورة وسيشير الشارح إلى ذلك .

(٨) في (م) : « وسط » .

(٩) الجرح والتعديل ٢/٣٧ .

(**والشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ [1] (**زَادَ**) عَلَيْهِ (**فِيهِمَا**) ألفاظاً من كَلامِ غيرِهِ مِنَ الأئِمّةِ ، (**وَزِدْتُ**) أنا عَلَيْهِمَا (**مَا فِي كَلاَمِ**) أئِمَّةِ (**أَهْلِهِ**) أي : الحَدِيْث (**وَجَدْتُ**) مِنَ الألفاظِ في ذَلِكَ .

(**فأرفَعُ**) مَراتبِ (**التَّعديلِ**) مَا أتى – كَمَا قَالَ شيخُنا – بصيغَةِ أفْعَلَ ، كأوثقِ الناسِ ، أَوْ أثبتِ الناسِ ، وكذا إليهِ المُنْتَهَى في التثبُّتِ [2] .

ثُمَّ يَلِيهِ مَا هُوَ المرتبةُ الأولى عِنْدَ الذَّهَبِيِّ [3] ، وتَبِعَهُ الناظمُ (**مَا كرَّرْتَهُ**) أنتَ مِن ألفاظِ [4] المرتبةِ الثانيةِ عندهُ ، سَواءٌ اختلفَتِ الألفاظُ (**كـ: ثِقَةٍ ثَبْتٍ**) أَوْ ثَبْتٍ حُجَّةٍ أَمْ لا ، كَمَا ذكرَهُ بقولِهِ :

(**وَلَوْ أَعَدْتَهُ**) أي : اللفظَ الواحدَ كثقةٍ ثقةٍ ، أَوْ ثَبْتٍ ثَبْتٍ .

فإنْ زادَ عَلَى مرَّتينِ ، أَوْ أكثرَ كَانَ أعْلى مِنْها ، والثَّبْتُ – بالإسكان – الثابتُ ، وبالفتح : الثَّبَاتُ [5] ، والحُجَّةُ ، وما يُثْبِتُ فِيهِ المُحَدِّثُ سماعَهُ مَعَ أسماءِ المشاركينَ لَهُ فِيهِ .

(**ثُمَّ يَلِيْهِ**) مَا هُوَ المرتبةُ الأولى عِنْدَ ابنِ أبي حاتمٍ [6] ، وابنِ الصَّلاحِ [7] ، والثانيةُ عِنْدَ الناظمِ [8] ، والثالثةُ عِنْدَ شَيخِنا [9] : (**ثِقةٌ ، أَوْ ثَبْتٌ ، اوْ**) فلانٌ (**متقنٌ ، اوْ حُجَّةٌ،**

---

(١) قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٤ : « ونورد ما ذكره – أي ابن أبي حاتم – ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره » .

وقد زاد من جاء بعده أيضاً ، انظر تفصيل ذلك في : مقدمة الميزان ١/٤ ، وشرح التبصرة ٢/٦٤ ، والتقييد : ١٥٧ ، ومقدمة تقريب التهذيب : ٧٤ ، ونزهة النظر : ١٨٧ ، وفتح المغيث ١/٣٩٠ ، وتدريب الرّاوي ١/٣٤١ ، وتوضيح الأفكار ٢/٢٦١ .

(٢) نزهة النظر : ١٨٧ .

(٣) ميزان الاعتدال ١/٤ .

(٤) في (ق) : « الألفاظ » .

(٥) انظر : تاج العروس ٤/٤٧٦ (ثبت) .

(٦) انظر : الجرح والتعديل ٢/٣٧ .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٤ ، وانظر : النكت الوفية ٢٣٥/ب .

(٨) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٦٦ .

(٩) انظر : تقريب التهذيب : ٧٤ .

اوْ إذَا عَزَوا) بدرج همزة « أَوْ » في الثَّلاثَةِ الأخيرةِ أي : أَوْ نسبَ [1] الأئِمَّةُ (**الحِفْظَ ، أَوْ ضَبْطاً لِعَدْلٍ** [2]) ، كأنْ يُقالَ فِيهِ : حافظٌ ، أَوْ ضابطٌ .

فَمُجرَّدُ الوصفِ بِكُلٍّ مِنْهُمَا غَيْرُ كافٍ في التَّوثيقِ ، بَلْ بَيْنَهُمَا وَبينَ العَدْلِ عُمـــومٌ وخُصوصٌ مِنْ وَجْهٍ ؛ لأنَّهما يُوجدانِ بدونِهِ، ويوجدُ بدونهما، ويوجدُ [3] الثَّلاثَةُ [4] .

فَعُلِمَ أنَّ الوصفَ بكلٍّ مِنْهُمَا مَعَ العَدْلِ كافٍ ، وأنَّهُ يَلِي مرتبةَ التكريرِ عِنْدَ النـــاظمِ كالذهبيِّ ، لَكِنْ جعلَهُ شَيخُنا مِنْهُمَا .

(وَيَلِي) هذِهِ المرتبةَ رابعةٌ عِنْدَ شَيْخِنا [5] ، وَهِيَ قولُهم : **(لَيْسَ بِهِ بَـــأسٌ)** ، أَوْ لا بأسَ بِهِ ، أَوْ (**صَدُوقٌ ، وَصِلٍ**) – بكسر اللام – مما لَمْ يذكرْهُ ابنُ الصَّلاحِ (**بـــذاكَ**) أي : بما ذكرَ في المرتبةِ الرابعةِ (**مَأمُوناً**) ، أَوْ (**خِيَاراً**) .

كأنْ يُقالَ : هُوَ مأمونٌ ، أَوْ خيارُ الناسِ .

(**وَتَلا**) هذِهِ المرتبةَ خامسةٌ في غَيْرِ صالحِ الحَدِيْثِ ، وَهِيَ : (**مَحَلُّـــهُ الصِّـــدْقُ**) وفاقاً للذهبيِّ [6] ، خلافاً لابنِ أبي حاتِمٍ ، وابنِ الصَّلاحِ في إدراجِهما لَها في الرابعةِ الـــتي هِيَ ثانيةٌ عِنْدَهُما .

أَوْ (**رَوَوْا عَنْهُ**) ، أَوْ يُروى عَنْهُ ، أَوْ (**إلى الصِّدْقِ مَا هُوَ**) أي : هُوَ قَريبٌ مِنْهُ .

فحرفُ الجرِّ متعلقٌ بقريبٍ المقدَّرِ ، و « ما » زائدةٌ [7] .

(**كَذا شَيْخٌ وَسَطٌ،أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ**) أي: بدونِ شيخٍ ، (**أَوْ شيخٌ فَقَـــطْ**) أي: بدونِ وسطٍ .

---

(١) في (ق) : « نسبت » .

(٢) في (م) : « للعدل » .

(٣) في (م) : « وتوجد » .

(٤) انظر : فتح المغيث ١/٣٩٢ .

(٥) انظر : تقريب التهذيب : ٧٤ .

(٦) ميزان الاعتدال ١/٤ .

(٧) انظر: النكت الوفية: ٢٣٤/ ب ، وتدريب الرّاوي ١/٣٥٠ ، وتوضيح الأفكار ٢/٢٦٥ ، ودراســات في الجرح والتعديل : ٢٤٧ .

وَلَمْ يَذْكُرِ ابنُ أبي حاتِمٍ ، وابنُ الصَّلاحِ في هذِهِ المرتبةِ – التي هِيَ عِنْدَهُمَا الثالثةُ – غَيْرَ الأخيرةِ .

(و) كَذَا (**صَالِحُ الحَدِيْثِ**)،وهذه عِنْدَهُمَا الرابعةُ ، وعندَ الناظمِ في "شرحِهِ"[1] – بتردد – الخامسةُ ، وعند شيخِنا السادسةُ .

ومن المرتبةِ[2] الخامسةِ،قولُهم:يُعْتَبَرُ بِهِ–أي:في المُتابعاتِ والشواهدِ–أَوْ يُكتبُ حديثُهُ. (**أَوْ مُقَارِبُهْ**) أي : الحَدِيْثُ ، وَهُوَ بكسرِ الراء من القُرْبِ ضدَّ البُعْدِ ، أي : حديثُه يقاربُ حديثَ غيرِه ، أَوْ (**جَيِّدُهُ**) ، أَوْ (**حَسَنُهُ**) ، أَوْ (**مقارَبُهْ**) – بفتحِ الرّاء – أي : حديثُه يُقَاربُهُ حديثُ غيرِه،فَهُوَ بالكسرِ،والفتحِ[3]بمعنى: أنَّ حديثَهُ لَيْسَ بشاذٍّ ولا مُنكرٍ.

أَوْ (**صُوَيْلِحٌ**) ، أَوْ (**صَدُوقٌ انْ شاءَ اللهْ**) – بدرجِ الهمزةِ – ، أَوْ[4] (**أَرْجُوْ بِأَنْ**) أي : أَنْ (**لَيْسَ بِهِ بأسٌ عَرَاهْ**) أي : غَشِيَهُ[5] .

وخالفَ الذهبيُّ في أهلِ[6] هذِهِ المرتبةِ ، فجعلَ : محلَّه الصِّدقَ ، وصالِحَ الحَدِيْثِ ، وحَسَنَهُ ، وصدوقاً إنْ شاءَ اللهُ ؛ مرتبةً[7] .

ورَوَى الناسُ عَنْهُ ، وشَيْخاً[8] ، وصُويلحاً ، ومُقارباً ، مَعَ مَا بِهِ بأسٌ ، ويُكتَبُ حديثُهُ ، وما عَلِمْتُ فِيهِ[9] جَرْحاً أخرى .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٦٨/٢ .

(٢) لم ترد في (ع) .

(٣) قال ابن العربي المالكي في عارضة الأحوذي ١٧/١ : « ويروى بفتح الراء وكسرها وبفتحها قرأته ، فمن فتح أراد أن غيره يقاربه في الحفظ ، ومن كسر أراد أنه يقارب غيره ، فهو في الأوّل مفعول وفي الثّاني فاعل ، والمعنى واحد »، وانظر: النكت الوفية: ٢٣٦/ ب.

(٤) في (ص) : « إن » .

(٥) قال صاحب الصحاح ٢٤٢٣/٦ (عرا) : « عراني هذا الأمر واعتراني ، إذا غشيك » .

(٦) لم ترد في (م) .

(٧) انظر : الميزان ٤/١ .

(٨) في (ع) و (ص) : « وشيخنا » .

(٩) في (ق) : « به » .

وصرَّحَ ابنُ الصَّلاحِ [1] بأنَّ قولَهُم : « مَا أعلمُ بِهِ بأساً » دُوْنَ « لا بأسَ بِهِ » والناظمُ بأنَّ « أرجو أنْ لا بأسَ بِهِ » نظيرُ « مَا أعلمُ بِهِ بأساً » ، أَوْ أرفعُ مِنْها ؛ إذْ لا يلزمُ من عدمِ العِلْمِ بالشيءِ حصولُ الرجاءِ بِهِ [2] .

والحُكْمُ في أهلِ هذِهِ المراتبِ ، الاحتجاجُ بهم في الثلاثةِ الأُوْلى بخلافِهم في الباقي ؛ لأنَّ ألفاظَهم فِيهِ لا [3] تُشْعِرُ بشريطةِ الضَّبْطِ ، بَلْ يضبطُ حديثُهم للاعتبار وللاختبارِ [4] ، هَلْ لَهُ أصلٌ من روايةِ غيرِه ؟

نَعَمْ ، حديثُ بَعْضِ أهلِ الخامسةِ ، لكونها دُوْنَ الرابعةِ ، قَدْ لا يكتبُ للاختبارِ.

وَفِي قولِهِ: (إنْ[5]**شاءَ اللهْ**) ، و (**بأسٌ عراهْ**) إذالةٌ وَهِيَ : زيادةُ ساكنٍ آخرَ [6] بَعْدَ وتدٍ مَجْمُوْعٍ مَعَ أنَّ في الأَوَّلِ القطعَ أَيْضاً ، وَهُوَ : حَذْفُ ساكنِ الوتدِ المجموعِ ، وتسكينُ مَا قَبْلَهُ .

والإذالةُ جائزةٌ في مجزوءِ البسيطِ والكاملِ ، وكأنَّ الناظمَ ارتكبَها في الرَّجَزِ تشبيهاً لَهُ بهما للضرورةِ [7] .

٣٣٥. **وَ (ابْنُ مَعِيْنٍ) قال: مَنْ أَقُوْلُ: (لاَ بَأْسَ بِهِ) فَثِقَةٌ وَثِقَلاَ**

٣٣٦. **أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلْ : أَثِقَةً كَانَ أبو خَلْدَةَ ؟ بَلْ**

٣٣٧. **كَانَ (صَدُوْقاً) (خَيِّراً) (مَأْمُوْنَا) النِّقَةُ (الثَّوْرِيُّ) لَوْ تَعُوْنَا**

٣٣٨. **وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وَسَمْ ضُعْفاً بِـ(صَالِحِ الْحَدِيْثِ) إِذْ يَسِمْ**

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٨ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٧٠ .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) انظر : الجرح والتعديل ٢/٣٧ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٥ ، والمقنع ١/٢٨٣ .

(٥) لم ترد في (م) .

(٦) في (ع) و (م) : « آخراً » .

(٧) انظر : النكت الوفية : ٢٣٥/ أ .

ثُمَّ مَا مَرَّ مِنْ أنَّ الوصفَ بثقةٍ أرفعُ مِنْهُ بـ « لَيْسَ بِهِ بأسٌ » ، قَدْ يُقَالُ : يُنافيهِ مَا ذكرَهُ بقولِهِ :

(و) الإمامُ يَحْيَى (**ابنُ مَعِيْنٍ**) – بفتح الميمِ – سوَّى بَيْنَهما ، إذْ قِيلَ لَهُ : إنَّكَ تقولُ : فلانٌ لَيْسَ بِهِ بأسٌ ، وفُلانٌ ضَعِيْفٌ ؟

(**قَالَ : مَنْ أقُوْلُ**) فِيهِ : (**لا بأسَ بِهِ ، فَثِقَةٌ**)،ومَنْ أقولُ فِيهِ: ضَعِيْفٌ ، فليس بثقةٍ ، لا [1] يُكْتَبُ حديثُهُ [2] .

ونحوهُ قولُ دُحَيْمٍ عبدِ الرحمانِ بنِ إبْرَاهِيمَ ، فإنَّ أبا زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيَّ [3] ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : مَا تقولُ في عَلِيِّ بنِ حَوْشَبٍ الفزاريِّ ؟

قَالَ : لا بأسَ بِهِ [4]. قَالَ فقلتُ: وَلِمَ لا تقولُ: ثقةٌ ، ولا تعلمُ إلاَّ خيراً ؟

قَالَ : قَدْ قُلْتُ لَكَ إنَّه ثقةٌ .

وأجابَ ابنُ الصَّلاح [5] بأنَّ ابنَ مَعِيْنٍ ، إنَّما نَسَبَ ذَلِكَ لنفسِهِ ، بخلافِ مَا مَرَّ . وهَذَا قَدْ يشكلُ بجوابِ دُحَيْمٍ .

وأجابَ الناظمُ [6] بما حَاصِلُهُ: أنَّ ابنَ مَعِيْنٍ ، لَمْ يُصَرِّحْ بالتسويةِ بَيْنَهُمَا ، بَلْ أشركَهَا في مطلقِ الثقةِ ؛ فَلا ينافي مَا مَرَّ .

(**ونُقِلاَ**) – بِبنائِهِ لِلمَفْعولِ – مِمَّا يُؤيِّدُ أرفعيةَ الوَصْفِ بالثقةِ (**أنَّ**) الإمامَ [7] عبدَ الرحمانِ (**ابنَ مَهْدِيٍّ**) لَمَّا رَوَى عَنْ أبي خَلْدَةَ [8] خالدِ بنِ دينارٍ التميميِّ التابعيِّ

---

(١) في (م) : « ولا » .

(٢) الكفاية (٦٠ ت ، ٢٢ هـ) .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدّمشقيّ ١/٣٩٥ ، ونقله المزي في تهذيب الكمال ٥/٢٤٥ (٤٦٥١) ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٧١ – ٧٢ ، وفتح المغيث ١/٣٩٦ .

(٤) قول دحيم هذا اعتمده الذهبي في الكاشف ٢/٣٩ (٣٩٠٩) .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٥ .

(٦) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٧١ وعبارته : « ولم يقل ابن معين إن قولي: ليس به بأس ، كقولي: ثقة ، حتّى يلزم منه التساوي بين اللفظين ... » .

(٧) لم ترد في (م) .

(٨) خلدة – بفتح المعجمة وسكون اللام – انظر : الكاشف ١/٣٦٣ ، والتقريب (١٦٢٧) .

(أَجَابَ مَنْ سألْ)مِنْهُ،وَهُوَ عمرُو بنُ عَلِيٍّ الفلاَّسُ (أثقةً كَانَ أَبو خَلْدَةَ ؟) بقولِهِ:(بَلْ كَانَ صَدُوقاً)، وَكَانَ (خَيِّراً)،ورُوِيَ خِيَاراً،وَكَانَ (مَأْموناً،الثِّقةُ) شُعبةُ وسفيانُ [1] (الثَّـوْرِيُّ، لَوْ) كنتُم (تَعُونَا) أي : تَفْهَمونَ مراتبَ الرُّواةِ ، ومَواقعَ ألفاظِهم ، مَا سألتُم عَنْ ذَلِكَ.

فصرَّحَ بأرفعيةِ « ثِقَة » عَلَى كُلٍّ مِنْ صدوقٍ ، وخيِّرٍ ، ومأمونٍ ، الذي كُلٌّ مِنْـهُمَا في مرتبةٍ « لَيْسَ بِهِ بأسٌ » .

وقولُه : « لَوْ تَعُونَا » تكملةٌ .

(وربَّمَا وَصَفَ) ابنُ مهديٍّ أَيْضاً (ذا الصِّدقِ) أي : الصدوقَ الـذي (وَسْـمَ ضَعْفاً) أي الموسومَ بالضعفِ لسوءِ حِفظِه وغلطِهِ ، ونحوِهما : (بـ: صـالِحِ الحَدِيْـثِ) المنحطِّ عَنْ مرتبةِ « لَيْسَ بِهِ بأسٌ » (إِذْ يَسِم) -بفتحِ التحتيةِ- أي : حِيْنَ يُعَلِّـمُ عَلَـى الرُّواةِ بما تتميَّزُ بِهِ مراتبُهم من لفظٍ أَوْ كتابةٍ .

مَرَاتِبُ التَّجْرِيْحِ

(مراتبُ) ألفاظِ (التجريحِ) ، وَهِيَ ستةٌ :

٣٣٩. وَأَسْوَأُ التَّجْرِيْحِ: (كَذَّابٌ) (يَضَـعْ) يَكْذِبُ وَضَّاعٌ وَدَجَّـالٌ وَضَـعْ

٣٤٠. وَبَعْدَهَـا مُتَّـهَمٌ بَـالْكَذِبِ وَ(سَـاقِطٌ) وَ(هَـالِكٌ) فَـاجْتَنِبِ

٣٤١. وَذَاهِبٌ مَتْرُوْكٌ اوْ[2] فِيْـهِ نَظَـرْ وَ(سَكَتُوْا عَنْـهُ) (بِـهِ لاَ يُعْتَـبَرْ)

٣٤٢. وَ(لَيْـسَ بِالثِّقَـةِ) ثُـمَّ (رُدَّا حَدِيْثُهُ) كَـذَا (ضَعِيْـفٌ جِـدَّا)

٣٤٣. (وَاهٍ بِمَرَّةٍ) وَ(هُمْ قَـدْ طَرَحُـوْا حَدِيْثَـهُ) وَ(ارْمِ بِـهِ مُطَّـرَحُ)

٣٤٤. (لَيْسَ بِشَيءٍ) (لاَ يُسَاوِي شَـيْئاً) ثُمَّ (ضَعِيْـفٌ) وَكَـذَا إِنْ جِيْئَـا

---

(١) هذا النص في التاريخ الكبير للبخاري ١٤٧/٣ (٥٠٠) ، والجـرح والتعديـل ٣ / ٣٢٨ (١٤٧١) ، وليس فيه : « كان صدوقاً » ، وكذلك نقله المزي في تهذيب الكمـال ٣٤٢/٢ (١٥٩٠) ، وانظـر : التقييد والإيضاح : ١٥٨.

(٢) بوصل همزة « أو » لضرورة الوزن كما سينبه عليه الشارح .

٣٤٥. بِمُنْكَـرِ الْحَدِيْـثِ أَوْ مُضْطَرِبَـهْ (وَاهٍ) وَ(ضَعَّفُوهُ) (لاَ يُحْتَجُّ بِـهْ)

٣٤٦. وَبَعْدَهَا (فِيْـهِ مَقَـالٌ) (ضُعِّـفْ) وَفِيْـهِ ضَعْـفٌ تُنْكِـرُ وَتَعْـرِفْ

٣٤٧. (لَيْسَ بِـذَاكَ بِـالْمَتِيْنِ بِـالْقَوِيْ بِحُجَّـةٍ بِعُمْـدَةٍ بِـالْمَرْضِيْ)

٣٤٨. لِلضَّعْفِ مَا هُوْ فِيْهِ خُلْفٌ طَعَنُـوْا فِيْهِ كَـذَا (سَـيِّئُ حِفْـظٍ لَيِّـنُ)

٣٤٩. (تَكَلَّمُوا فِيْهِ) وَكُـلُّ مَـنْ ذُكِـرْ مِنْ بَعْدُ شَيْئاً بِحَدِيْثِـهِ اعْتُـبِرْ[1]

(**وأَسْوَأُ التَّجريحِ**) مَا أتـى – كَمَـا قَـالَ شَـيْخُنا [2] – بصيغـةِ أَفْعَـلَ ، ك: أكذَبِ الناسِ ، وَكَذا إليهِ المنتهى في الكذبِ ، أَوْ الوضعِ .

ثُمَّ يليهِ مرتبةٌ ثانيةٌ بالنظرِ لِذلِكَ ، وَهِيَ :

(**كذَّابٌ**) ، أَوْ (**يَضَعْ**) أي: الحديثَ ، أَوْ (**يَكْذِبُ**) ، أَو (**وضَّاعٌ** ، **و**) كَـذَا (**دَجَّالٌ**) ، أَوْ (**وَضَعْ**) أي : الحديثَ [3] .

وهذه الألفاظُ – وإنْ كانتْ في مَرتبةٍ – تَتَفاوتُ ، كَمَا لا يَخْفَى .

(**وَبَعْدَهَا**) أي : هذهِ المرتبة ، ثالثةٌ ، وَهِيَ :

فلانٌ (**مُتَّهَمٌ بالكذبِ**) ، أَوْ بالوضعِ ، (**و**) فلانٌ (**ساقطٌ** ، **و**) فلانٌ (**هالكٌ** ؛ **فاجتَنِبِ**) الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ .

(**و**) فلانٌ (**ذاهبٌ**)،أَوْ ذاهبُ الحَدِيْثِ، أَوْ (**متروكٌ**)،أَوْ متروكُ الحَدِيْثِ،أَوْ تَرَكُـوهُ، (**اوْ**) –بدرجِ الهمزةِ–،(**فِيهِ نظرٌ**،**و**) فلانٌ (**سَكَتُوا عَنْهُ**)،أَوْ (**بِهِ لا يُعتَبَرُ**) عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْـنَ، أَوْ لا يُعتبرُ بحديثِهِ ، (**و**) فلانٌ (**لَيْسَ بالثقةِ**) ، أَوْ لَيْسَ بثقةٍ ، أَوْ غيرُ مأمونٍ ، أَوْ نحوُها .

(**ثُمَّ**) يليها رابعةٌ ، وَهِيَ :

---

(١) قال البقاعي: « وكلّ من ذكر » مبتدأ مضاف إلى « من » و « بعد » مجرور بـ « من » ومضـاف إلى «شيئاً» ولفظه محكيٌّ ، والجر في محلّه ، و « اعتبر » خبر المبتدأ ، و « بحديثه » متعلق بالخـبر . النكـت الوفية : ٢٤٠/ أ .

(٢) نـزهة النظر : ١٨٧ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ٧٥/٢ .

فلانٌ (**رُدَّا**)[1] ببنائِه للمفعولِ (**حديثُهُ**) ، أَوْ رَدُّوْا حديثَهُ ، أَوْ مردودٌ ، أَوْ مـــردودُ الحَدِيْثِ ، و (**كَذَا**) فلانٌ (**ضعيفٌ جدّا**) ، وفلانٌ (**واهٍ بمرَّةٍ**) أي: قَوْلاً جازمـــاً ، (و) فلانٌ (**هُمْ**) أي : الْمُحَدِّثُوْنَ (**قَدْ طَرَحُوا حديثَهُ** ، و) فلانٌ (**ارْمِ بِهِ**) ، أَوْ (**مُطَّـرَحُ**) ، أَوْ مَطْرُوحُ الحَدِيْثِ ، أَوْ لا يُكتَبُ حديثُهُ ، أَوْ (**لَيْسَ بشيءٍ**) ، أَوْ لا شيءَ ، أَوْ لا يســـاوي فلساً ، أَوْ (**لا يُسَاوي شَيْئاً**) ، أَوْ نحوها .

(**ثُمَّ**) يلي[2] هذِهِ خامسةٌ ، وَهِيَ :

فلانٌ (**ضعيفٌ ، وكذا إن جيئا**) – بألفِ الإطلاقِ – في وَصْفِ الرَّاوِي (**بِمُنْكَـرِ الحَدِيْثِ**) ، أَوْ حديثُهُ منكرٌ ، أَوْ لَهُ مَا يُنْكَرُ[3] ، أَوْ مناكيرُ ، (**أَوْ مُضْطَرِبُـهْ**[4]) أي : الحَدِيْثِ ، أَوْ (**واهٍ** ، و) فلانٌ (**ضَعَّفوهُ**) ، أَوْ (**لا يُحتجُّ بِهْ**) .

(**وبَعْدَها**) سادسةٌ ، وَهِيَ :

فلانٌ (**فِيهِ مَقالٌ**) ، أَوْ أَدْنى مَقالٍ ، أَوْ (**ضُعِّفْ**) – بالتشديدِ ، والبناءِ للمفعـــولِ –، (و) فلانٌ (**فِيهِ**)، أَوْ في حديثِهِ (**ضَعْفٌ**) ، أَوْ (**تُنْكِرُ**) أي: مِنْهُ مرَّةً، (**وتَعْرِفُ**) أي : مِنْـــهُ أُخرى[5] ؛ لكونِهِ يأتي مرةً بالمناكيرِ ، ومرةً بالمشاهيرِ .

والجزءُ الثَّاني من عجزِ البيتِ دخلَهُ الكَفُّ، إنْ لَمْ تُشْبَعْ حركةُ « **تُنْكِر** » ، وَهُـوَ لا يَدْخُلُ بحرَ الرَّجَزِ ، وَلَوْ قَالَ : « تُنكرهْ » – بهاءٍ ساكنةٍ – سَلِمَ مِن ذَلِكَ ، و « **تَعْـرِفْ** » دَخَلَهُ الخَبْنُ والقَطْعُ[6] .

وفلانٌ (**لَيْسَ بذاكَ**)، أَوْ بذاكَ القويِّ، أَوْ لَيْسَ (**بالمتينِ**)، أَوْ لَيْسَ (**بالقويْ**) أَوْ لَيْـسَ (**بحجَّةٍ**) ، أَوْ لَيْسَ (**بعُمْدَةٍ**) ، أَوْ لَيْسَ بمأمونٍ ، أَوْ لَيْسَ (**بالمَرْضِيْ**) .

---

(١) في (م) : « ردّ » .

(٢) في (م) : « يليها » .

(٣) في (م) : « مناكير » .

(٤) في (م) : « بمضطربه » .

(٥) في (ص) : « مرة أخرى » .

(٦) انظر : النكت الوفية: ٢٣٩/ب. وما ذكره الشارح من مصطلحات عروضية تراجع في كتب العـــروض . انظر مثلاً : معجم مصطلحات العروض والقوافي : ٢٢٥ و ٧٠ و ٢٠٢ على التوالي .

وفلانٌ مَجْهُوْلٌ ، أَوْ فِيهِ جَهالةٌ ، أَوْ لا أدري مَا هُوَ ، أَوْ (**لِلضَّعْفِ مَا هُـــوْ**) أي : هُوَ قريبٌ مِنْهُ عَلَى مَا مَرَّ ، أَوْ [1] (**فِيهِ خُلْفٌ**) ، أَوْ (**طَعَنُوا فِيهِ**) ، أَوْ مَطْعونٌ فِيهِ .

(**كذا**[2] **سَيِّئُ حِفْظٍ**)،أَوْ (**لَيِّنٌ**) ، أَوْ لَيِّنُ الحديثِ ، أَوْ فِيهِ لِيْنٌ ، أَوْ (**تَكَلَّموا فِيهِ**).

والحكمُ في أهلِ المراتبِ الأربع الأُوَلِ : أنَّه لا يُحتجُّ بأحدٍ مِنْهُمْ ، ولا يُستَشْهَدُ بِهِ ، ولا يُعتَبَرُ بِهِ .

(**وكلُّ مَنْ ذُكِرْ مِنْ بَعْدُ**) قوله : لا يساوي (**شيئاً**) ، وَهُوَ مَـــا عـــدا الأربـــعِ (**بحديثِهِ اعتُبِر**) لإشعارِ صيغتِهِ بصلاحيةِ المتصفِ بمضمونها لِذلِكَ .

ومَا زادَهُ من ألفاظِ الجرحِ التي أشارَ إليها فِيْمَا مَرَّ بقولِهِ : « **وزدْتُ مَـــا في كَـــلامِ أهلِهِ وَجَدْتُ** » [3] ، وَهُوَ :

يَضَعُ ، ووضَّاعٌ ، والثلاثةُ بعدَهُ ، وهَالكٌ ، وفِيهِ نَظرٌ ، والتِّسعةُ بعدَهُ ولا يُســـاوي شيئاً ، ومنكرُ الحَدِيْث ، وواهٍ ، وضَعَّفُوهُ ، وفيه مَقالٌ ، وضُعِّفَ ، وتُنكِرُ وتَعْـــرِفُ [4]، وَلَيْسَ بالمتينِ ، وَلَيْسَ بحُجَّةٍ إلى آخرِهِ مَا عَدا قوله: لَيِّنٌ [5].

مَتَى يَصِحُّ تَحَمُّلُ الْحَدِيْثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟

(**متى يَصِحُّ تحمُّل الحَدِيْثِ ، أَوْ**) أي ومتى (**يُستحبُّ**) .

٣٥٠. وَقَبِلُـــوا مِـــنْ مُسْـــلِمٍ تَحَمُّـــلاَ فِي كُفْرِهِ كَـــذَا صَبِـــيٌّ حُمِّـــلاَ

٣٥١. ثُـــمَّ رَوَى بَعْـــدَ الْبُلُـــوْغِ وَمَنَـــعْ قَوْمٌ هُنَا وَرُدَّ (كَالسِّـــبْطَيْنِ) مَـــعْ

٣٥٢. إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصِّبْيَـــانِ ثُـــمّْ قَبُوْلُهُمْ مَا حَدَّثُـــوا بَعْـــدَ الْحُلُـــمْ

---

(١) « أو » : سقطت من (ق) .

(٢) في (م) : « وكذا »

(٣) البيت رقم (٣٢٧) .

(٤) المشهور في هذه الجملة: « تعرف وتنكر » بتاء الخطاب ، وتقال أيضاً: « يعرف وينكر » بياء الغيبة مبنيـاً للمجهول.ومعنى هذه الجملة على وجهيها : أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة ، ومرة بالأحاديث المنكـرة ، فأحاديثه تحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثّقات المعروفين.انظر:التعليق على الرفع والتكميل:١٤٣ .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٧٩ .

(**وقَبِلُوا**) – أي: المُحَدِّثُوْنَ – الرِّوَايَةَ (**من مُسْلِمٍ**) مُسْتَكْمِلٍ الشروطَ (**تَحَمُّلا**)، الحديثَ [1] (**في**) حال (**كُفْرِه**) ، وأدائِهِ بَعْدَ إسْلامِهِ ؛ لأنَّ جُبَيْرَ بنَ مُطْعِمٍ ﷺ قَدِمَ عَلَى النَّبيِّ ﷺ في فِدَاءِ أُسَارَى بدرٍ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ ، فَسَمِعَهُ حينئذٍ يَقْرَأُ في المغربِ بالطُّورِ [2]، قَالَ : وذلك أوَّلُ مَا وَقَرَ الإيمانُ في قَلْبِي [3] .

ثُمَّ أدَّى ذَلِكَ بَعْدَ إسلامِهِ ، وحُمِلَ عَنْهُ .

و (**كَذَا**) يقبلُ عِنْدَهُم (**صَبِيٌّ حُمِّلا**) الحديثَ (**ثُمَّ رَوَى بَعْدَ البلوغِ**) مَا تَحَمَّلَهُ في حالِ صِباهُ ، (**وَمَنَعْ قومٌ**) القَبُولَ [4] (**هُنَا**) أي : في مَسْأَلَةِ الصبيِّ ؛ لأنَّ الصَّبيَّ مَظِنَّةُ عَدمِ الضَّبْطِ .

(**وردَّ**) عَلَيْهِمْ ، بإجماعِ الأئمَّةِ عَلَى قَبولِ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِن صِغارِ الصَّحابةِ ، تحمَّلُوهُ [5] في صِغَرِهِم ، (**كالسِّبطين**) الحسنِ والحُسَينِ ابني بنتِهِ ﷺ فاطمةَ ، وكعبدِ اللهِ ابنِ الزُّبَيْرِ، والنعمانِ بنِ بَشِيْرٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ [6].

---

(١) قال ابن دقيق العيد في الاقتراح : ٢٣٨ : « تحمل الحديث لا يشترط فيه أهلية الرّواية » .

(٢) أخرجه مالك (٢٠٧)،والشافعي في مسنده ١/٧٩و(١٤٢) بتحقيقنا ، والطيالسي (٩٤٦) ، وعبد الرزاق (٢٦٩٢)،والحميدي (٥٥٦) ، وأحمد ٤ / ٨٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ ، والدارمي (١٢٩٩) ، والبخاري ١/١٩٤ (٧٦٤) و ٤/٨٤ (٣٠٥٠) و ٦/١٧٥ (٤٨٥٤)،وفي خلق أفعال العباد (٤٧)،ومسلم ٢/٤١ (٤٦٣)،وأبو داود (٨١١) ، وابن ماجه (٨٣٢) ، والنسائي ٢ / ١٦٩ ، وأبو يعلى (٧٣٩٣) ، وابن خزيمة (٥١٤) و (١٥٨٩) ، وأبو عوانة ٢/ ١٥٣ و ١٥٤، والطحاوي ١/ ٢١١ ، وابن حبان (١٨٢٩) و (١٨٣٠)، والطبراني (١٤٩١) و (١٤٩٦) . كلهم من طريق محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه به.

(٣) صحيح البخاريّ ٥/١١٠ (٤٠٢٣) ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٨٠-٨١ .

(٤) وهو وجه لبعض الشافعية . انظر : الإبهاج ٢/٣١٣ ، والبحر المحيط ٤/٣٠٢ ، ومحاسن الاصطلاح : ٢٤١ ، وفتح المغيث ٢/٧-٨ .

(٥) وقد بوّب الخطيب البغدادي في الكفاية: (١٠٣ – ١١٩ ت ، ٥٤ - ٦٦ هـ): « باب : ما جاء في صحة سماع الصغير » أورد فيه جملة من الآثار التي حفظها صغار الصحابة، ومن بعدهم ، وحدثوا بها بعد ذلك ، وقبلت منهم .

(٦) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٨١ .

(**مَعْ إحْضَارِ أَهْلِ العِلْمِ**) مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ وغيرِهم (**للصِّبْيَانِ**) مجالسَ التحديثِ ، (**ثُمَّ قَبُولُهُمْ**) **مِنْهُمْ (مَا حدَّثوا)** بهِ مِن ذَلِكَ (**بَعْدَ الْحُلُمْ**) أي : البلوغِ .

كَمَا وقعَ للقاضي أَبِي عُمَرَ [1] الهاشميِّ ، فإنَّه سَمِعَ " السننَ " لأبي دَاوُد من اللُّؤْلُويِّ ، ولهُ خمسُ سنينَ ، وَاعْتَدَّ [2] الناسُ بسماعِهِ ، وحمَلوهُ [3] عَنْهُ [4].

وَقَالَ يعقوبُ الدَّوْرَقِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو عاصمٍ ، قَالَ : ذَهَبْتُ بابني إلى ابنِ جُرَيْجٍ ، وسنُّهُ أقلُّ من ثلاثِ سنينَ ، فحدَّثَهُ [5] .

وهذا بالنَّظَرِ إلى صِحَّةِ السَّماعِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كونِ السَّامِعِ طَلَبَ الحَدِيْثَ بنفسِهِ ، أَمْ بغيرِهِ .

٣٥٣. **وَطَلَبُ الْحَدِيْثِ فِي الْعِشْرِيْنِ ... عِنْدَ (الزُّبَيْرِيِّ) أَحَبُّ حِيْنِ**

٣٥٤. **وَهْوَ الَّذِي عَلَيْهِ (أَهْلُ الْكُوْفَهْ) ... وَالْعَشْرِ فِي (الْبَصْرَةِ) كَالْمَأْلُوْفَهْ**

٣٥٥. **وَفِي الثَّلاَثِيْنَ (لأَهْلِ الشَّأْمِ) ... وَيَنْبَغِي تَقْيِيْدُهُ بِالْفَهْمِ**

٣٥٦. **فَكَتْبُهُ بِالضَّبْطِ ، والسَّمَاعُ ... حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ نِزَاعُ**

٣٥٧. **فَالْخَمْسُ [6] لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الْحُجَّهْ ... قِصَّةُ (مَحْمُوْدٍ) وَعَقْلُ الْمَجَّهْ**

٣٥٨. **وَهْوَ ابْنُ خَمْسَةٍ ، وَقِيْلَ أَرْبَعَهْ ... وَلَيْسَ فِيْهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَهْ**

٣٥٩. **بَلِ الصَّوَابُ فَهْمُهُ الْخِطَابَا ... مُمَيِّزاً وَرَدُّهُ الْجَوَابَا**

---

(١) هو القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن العبّاس الهاشمي توفّي سنة (٤١٤ هـ) . انظر : المنتظم ١٤/٨ ، وتاريخ بغداد ٤٥١/١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢٥/١٧ .

(٢) في (م) : « واعتمد » .

(٣) في نسخة (ق) و (ع) : « وتحملوه » .

(٤) انظر : الكفاية : (١١٦ ت ، ٦٤ هـ) ، وفتح المغيث ١١/٢ .

(٥) الكفاية: (١١٦ ت ، ٦٤ هـ) ، وفيه: « يحدث بهذا الحديث والقرآن » . قال السخاوي: « وكفى ببعض هذا متمسكاً في الرد فضلاً عن مجموعة ، بل قيل: إن مجرد إحضار العلماء للصبيان يستلزم اعتدادهم بروايتهم بعد البلوغ ، لكنّه متعقب بأنه يمكن أن يكون الحضور لأجل التمرين والبركة ، ثمّ عن ما تقدم من سماع الصبي هو بالنظر للصحة سواء بنفسه أو بغيره » . فتح المغيث ١١/٢ .

(٦) في نسخة ب من متن الألفية : « والخمس » .

(و) أما (**طلبُ الحَدِيْثِ**) بنفسهِ ، وكتابتُهُ ، فَهُوَ (**في العِشْرِين**) -بكسرِ النون- مِنَ السنين (**عِنْدَ**) الإمامِ أبي عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِ بنِ أَحْمَدَ (**الزُّبَيْرِيِّ**) -بضمِّ الزاي[1]- (**أحبُّ حِينٍ**) مِمّا قبلَهُ،فهي وَقْتُ استحبابِ طَلَبِ الحديثِ ، وكتابتِهِ ؛ لأنَّها مُجْتَمَعُ العقلِ[2].

(**وَهْوَ**) أي : استحبابُ طلبِهِ فِيْهَا (**الّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الكوفَهْ**) ، فَقَدْ كانوا لا يُخرجُونَ أولادَهم في طلبِهِ إلا عِنْدَ استكمالِ عِشْرِينَ سنةً [3] .

(**وَ**) طلبُهُ في (**العَشْرِ**) مِنَ السِّنِين (**فِي**) أَهْلِ (**البصْرة** ، **كَ**) الطريقةِ (**المألُوفَهْ**) لَهُمْ حَيْثُ قيَّدوا بها[4]،ويجوزُ رفعُ « العشرِ » بالابتداءِ ، وخبرُهُ: « كالمألوفَهْ ».

(**و**) طلبُهُ (**في الثلاثِينَ**) مِنَ السنين طريقةٌ مألوفةٌ [5] (**لأهلِ الشأْمِ**) .

(و) الحقُّ عدمُ تقييدِهِ [6] بسنٍّ مخصوصٍ [7] ، بَلْ (**يَنْبَغِي تقييدُهُ بالفَهْمِ**) ، لحصولِ الغرضِ بِهِ .

(**فَكَتْبُهُ**) أي : ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ [8] كَتْبَ الحَدِيْثِ (**بالضَّبْطِ**) أي : بالتأهُّلِ لَهُ .

فَفِي الوقْتِ الْمُسْتَحَبِّ لابتداءِ الطَّلَبِ ، أربعةُ أقوالٍ .

(**وَ**) يَنْبَغِي أَنْ يُقيّدَ (**السَّمَاعُ**) أي : سَمَاعُ الصَّبِيِّ لِلحديثِ (**حَيْثُ**) أي : بحيثُ ، بمعنى حِينَ (**يَصِحُّ**) سَمَاعُهُ فِيهِ ، وذلكَ يختلفُ باختلافِ الأَشْخاصِ ، ولا ينْحَصِرُ في زمنٍ مَخْصوصٍ ، كَمَا قالَهُ ابنُ الصَّلاحِ .

---

(١) بضم الزاي وفتح الباء وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين في آخرها الراء ، وهذه النسبة معروفة إلى الزّبير بن العوام ابن عمة رسول الله ﷺ . الأنساب ١٥١/٣ .

(٢) المحدّث الفاصل : ١٨٧-١٨٨ ، والإلماع : ٦٥ ، والكفاية : (١٠٤ ت ، ٥٥ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٢٨٩ .

(٣) قاله موسى بن إسحاق . المحدّث الفاصل: ١٨٦ ، والكفاية: (١٠٤ ت ، ٥٤-٥٥ هـ).

(٤) قاله موسى بن هارون الحمال . انظر : المحدث الفاصل : ١٨٧ . والكفاية (١٠٤ ت ، ٥٥ هـ) ، والإلماع : ٦٥ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٨٣/٢ .

(٥) كذلك وقال القاضي عياض في الإلماع : ٦٦ : « سمعت بعض شيوخ العلم يقول : الرّواية من العشرين والدراية من الأربعين » .

(٦) في (ع) : « تخصيص » .

(٧) انظر : فتح المغيث ١٢/٢ .

(٨) في (م) : « تقيد » .

قَالَ : « وينبغي بَعْدَ أنْ صارَ الملحوظُ إبقاءَ سِلْسلةِ الإسنادِ ، أن يُبَكِّرَ بإسماعِ الصغيرِ في أوَّلِ زمانٍ يصحُّ فِيهِ سَمَاعُهُ » [1] .

(**وبِهِ**) أي : وَفِي وَقْتِ صِحَّةِ سَماعِهِ (**نزاعٌ**) بَيْنَ العُلَمَاءِ ، جملتُهُ فِيْمَا ذكرَهُ أربعةُ أقوالٍ أَيْضاً .

(**فالخَمْسُ**) مِنَ السِّنِين التقييدُ بها (**للجمهورِ**) .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : وَعَلَيْهِ استقرَّ عَمَلُ أَهْلِ الحَدِيْثِ المتأخِّرِينَ ، فَيَكْتُبونَ لابنِ خمسٍ فأكثرَ : « سَمِعَ »، ولمنْ لَمْ [2] يبلغْهَا « حَضَرَ »، أَوْ « أُحْضِرَ » [3].

(**ثُمَّ الْحُجَّةْ**) لَهُمْ في التقييدِ بها (**قِصَّةُ مَحْمُودٍ**) ، هُوَ ابنُ الربيعِ ، (**و**) هِيَ : (**عَقْلُ الْمجَّةْ**) أي : عَقْلُهُ لها ، وَهِيَ إرسالُ الماءِ من الفَمِ [4] ، (**وَهْوَ**) **أي** : ومحمودٌ (**ابنُ خَمْسَةٍ**) مِنَ الأعوامِ .

فَقَالَ – كَمَا فِي البُخَارِيِّ [5] ، وغيرِه [6] –: « عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي عَنْ دَلْوٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِيْنَ » . وَفَعَلَ ذَلِكَ مَعَهُ مُدَاعَبةً ، أَوْ تبريكاً [7] .

(**وَقِيلَ**) : يعني ، وَقَالَ ابنُ عَبْدِ البرِّ : إنَّ محموداً عَقَلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ ابنُ (**أربعَةْ**) مِنَ الأعوامِ [8] .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٠ .

(٢) سقطت من (ص) .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٢ .

(٤) انظر : فتح الباري ١/١٧٢ .

(٥) صحيح البخاري ١/٢٩ (٧٧) و٢/٧٤ (١١٨٥) و٨/٩٥ (٦٣٥٤) و٨/١١١ (٦٤٢٢).

(٦) مسلم ٢/١٢٧ (٦٥٧) (٢٦٥) ، وابن ماجه (٦٦٠) و (٧٥٤) ، والنَّسائيّ في الكبرى (٥٨٦٥) و (١٠٩٤٧) ، وفي عمل اليوم والليلة (١١٠٨) ، وابن خزيمة (١٧٠٩) .

(٧) قال السخاوي في فتح المغيث ٢/١٣ : « على وجه المداعبة ، أو التبريك عليه ، كما كان ﷺ يفعل مع أولاد أصحابه ﷺ » .

(٨) الاستيعاب ٣/٤٢٢ ، وقال ابن حجر في الفتح ١/١٧٣ عقب (٧٧) : « لم أقف على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التتبع التام ، إلا إذا كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب " الاستيعاب " : أنه عقل المجة وهو ابن أربع سنين أو خمس ... » .

(**وَلَيسَ فِيهِ**) أي : في تعيين وقتِ صِحَّةِ سَمَاعِهِ (**سُنَّةٌ مُتَّبعَهْ**) ؛ إذْ لاَ يلزمُ مِن تمييزِ مَحْمُودٍ ، أَنْ يميِّزَ غيرُهُ تمييزَهُ ، بَلْ قَدْ يَنقُصُ عَنْهُ ، وَقَدْ يزيدُ .

ولا يلزمُ أنْ لا يَعْقِلُ ذَلِكَ،وسنُّهُ أقلُّ مِن ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّهُ لا يلزمُ مِنْ عَقْلِ المحِقِ أَنْ[1] يَعْقِلَ غيرَها ممَّا سَمِعَهُ [2] .

(**بَلِ الصَّوابُ**) الْمُعْتَبرُ في صِحَّةِ سَمَاعِهِ (**فَهْمُهُ الْخِطَابا**) حَالةَ[3] كونِهِ (**مميِّزاً، وردُّه الْجَوابا**) وإنْ كَانَ ابنَ أقلَّ مِنْ أرْبعٍ [4] .

فإنْ لَمْ يكنْ كَذلِكَ ، لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ ، وإن زادَ عَلَى الخَمْسِ .

٣٦٠. **وَقِيْلَ: (لابْنِ حَنْبَلٍ) فَرَجُلُ ... قَالَ : لِخَمْسَ عَشْرَةَ التَّحَمُّلُ**

٣٦١. **يَجُوْزُ لاَ فِي دُوْنِهَا، فَغَلَّطَهْ ... قال : إذا عَقَلَهُ وَضَبَطَهْ**

٣٦٢. **وَقِيْلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرْ ... فَرَّقَ سَامِعٌ ، وَمَنْ لاَ فَحَضَرْ**

٣٦٣. **قال: بِهِ الْحَمَّالُ ، وابْنُ الْمُقْرِيْ ... سَمَّعَ لابْنِ أَرْبَعٍ ذِي ذُكْرِ**

(**و**) مِمّا يَدلُّ عَلَى اعتبارِ الفَهْمِ ، والتَّمييزِ دُوْنَ التَّقييدِ بسنٍّ ، أَنَّهُ (**قِيلَ لابنِ حَنْبَلٍ : فَرَجُلُ**) أي : أنَّ رجلاً ، وَهُوَ ابنُ مَعِيْنٍ [5] (**قَالَ : لِخَمسَ عَشْرَةَ**) سنةً (**التَّحمُّلُ يَجُوزُ ، لا في دُوْنِها**) مُحْتَجّاً بأَنَّهُ ﷺ ردَّ البراءَ ، وابنَ عُمَرَ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا – يومَ بدرٍ لصغرِهِمَا عَنْ هَذَا السنِّ .

(**فَغَلَّطَهْ**) ابنُ حَنْبَلٍ ، و (**قَالَ**) : بئسَ القَوْلُ ، بَلْ (**إذَا عَقَلَهُ**) أي : الحَدِيْثَ ، (**وَضَبَطَهْ**) صَحَّ تحمُّلُه وسَماعُهُ ، ولَوْ كَانَ صَبيّاً [6] .

---

(١) في (ق) : « أن لا » .

(٢) انظر : النكت الوفية : ٢٤٣/ أ .

(٣) في (ص) و (ق) : « حال » .

(٤) في (م) : « أربع سنين » .

(٥) انظر:فتح المغيث ١٦/٢،وقال البقاعي في نكته الوفية٢٤٣/أ: «هو يحيى بن معين ، وقيل:يحيى بن سعيد».

(٦) الكفاية : (١١٣ ت ، ٦١ هـ) .

قَالَ [1] : وإنَّما التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ في القِتالِ ، وإلاّ ، فَكيفَ يعملُ بوكيعٍ ، وابنِ عُيَيْنَةَ ، وغيرِهما ، مِمَّنْ سَمِعَ قَبْلَ هَذَا السنِّ [2] .

(**وَقِيلَ : مَنْ بينَ الحِمَارِ والبَقَرْ فرَّقَ**) ، فَهُوَ (**سَامِعٌ ، ومَنْ لاَ**) يُفَرِّقُ بينَهُما (**فـ**) يُقال لَهُ : (**حَضَرْ**) ، ولا يُقالُ لَهُ : سَمِعَ .

(**قَالَ بِهِ**) مُوسى بنُ هارونَ (**الحمَّالُ**) بالمهملةِ – جواباً لِمَنْ سألَهُ : متى يُسَمِّعُ للصبيِّ ؟ فَقَالَ : إذَا فرَّقَ بَيْن البقرةِ ، والحمارِ . وَفِي روايةٍ : بُيْن البقرةِ والدَّابةِ [3] .

(**وَ**) الحافظُ أَبو بكرٍ (**ابنُ المُقْرِيْ**) لاعتبارِهِ الفَهْمَ والتَّمييزَ ، (**سَمَّعَ**) أي : قَالَ بصحَّةِ السَّمَاعِ (**لابنِ أربَعٍ**) مِنَ السنينِ ، (**ذي ذُكِرْ**) – بضمِّ المُعْجَمَةِ – أي : صَاحبُ حِفْظٍ ، وَفَهْمٍ .

فَقَدْ قَالَ الخطيبُ : سَمِعْتُ القاضيَ أبا مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللهِ بنَ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرحمنِ الأصبهانيَّ ، يَقُول : حَفِظْتُ القُرْآنَ وَلَيْسَ لي خمسُ سنينَ ، وأُحْضِرْتُ عِنْدَ أبي بَكْرِ ابنِ المقرئ ، لأسمعَ مِنْهُ ، ولي أربعُ سنينَ ، فأرادوا أَنْ يُسَمِّعُوا لي فِيْمَا حَضَرْتُ قراءتَهُ ، فَقَالَ بَعْضُهم : إنَّه يصغرُ مِنَ [4] السَّمَاعِ .

فَقَالَ ابنُ المقرئ : اقرأْ سورَة « الكافرونَ » ، فقرأْتُها ، فَقَالَ : اقرأْ سورةَ « التكوير » ، فقرأْتُها ، فَقَالَ غيرُه : اقرأ سورةَ « والمرسلاتِ » فقرأْتُها ، وَلَمْ أغلَطْ فِيْهَا فَقَالَ [5] ابنُ المقرئِ : سَمِّعُوا لَهُ ، والعُهْدَةُ عَلَيَّ [6] [7] .

---

(١) يعني : الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) انظر : الكفاية : (١١٤ ت ، ٦٢ هـ) .

(٣) انظر : الروايتين في الكفاية : (١١٧-١١٨ ت ، ٦٥ هـ) .

(٤) في (ق) : « عن » .

(٥) سقطت من (ص) .

(٦) تاريخ بغداد ١٠/١٤٤ ، وهي كذلك في الكفاية : (١١٧ ت ، ٦٤-٦٥هـ) ، وذكر صاحب النكت الوفية قولين آخرين : ٢٤٣/ أ .

(٧) بعد هذا في (ق) و (ع) : « جعله الله تعالى ممن نوّر قلوبهم بنور صفائه النفيس » .

أَقْسَامُ التَّحَمُّلِ [1]

(**أقسامُ التحمُّلِ**) ، وأوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ ، وَهُوَ أعلاها كَمَا قَالَ :

٣٦٤. **أَعْلَى وُجُوْهِ الأَخْذِ عِنْـــدَ الْمُعْظَـــمِ وَهْيَ ثَمَانٍ : لَفْظُ شَـــيْخٍ فَـــاعْلَمِ**

٣٦٥. **كِتَاباً او[2] حِفْظاً وَ قُـــلْ: (حَدَّثَنَـــا) (سَمِعْتُ) ، أَوْ (أَخْبَرَنَا) ، (أَنْبَأَنَـــا)**

٣٦٦. **وَقَـــدَّمَ (الْخَطِيْـــبُ) أَنْ يَقُـــوْلاَ : (سَمِعْتُ) إِذْ لاَ يَقْبَلُ [3] التَّـــأْوِيْلاَ**

٣٦٧. **وَبَعْدَهَـــا (حَدَّثَنَـــا) ، (حَدَّثَنِـــي) وَبَعْدَ ذَا (أَخْبَرَنَـــا) ، (أَخْـــبَرَنِي)**

٣٦٨. **وَهْوَ كَثْـــيرٌ وَ (يَزِيْـــدُ) اسْـــتَعْمَلَهْ وَغَيْرُ وَاحِـــدٍ لِمَـــا قَـــدْ حَمَلَـــهْ**

٣٦٩. **مِنْ لَفْـــظِ شَـــيْخِهِ، وَبَعْـــدَهُ تَـــلاَ: (أَنْبَأَنَـــا) ، (نَبَّأَنَـــا) وَقَلَّـــلاَ**

(**أعلى وُجُوهِ الأَخْذِ**) للحديثِ ، وتحمُّلِهِ عَن الشُّيوخِ (**عِنْـــدَ الْمُعْظَـــمِ**) مِنَ الْمُحدِّثِينَ ، وغيرِهم –(**وَهْيَ**) أي: الوجوهُ (**ثَمَانٍ**) هذِهِ الجملةُ معترضةٌ بَيْنَ المبتدإِ والخبرِ– وَهُوَ (**لَفظُ شَيخٍ**) أي : السَّمَاعُ مِنْهُ ، (**فاعْلَمِ**) ذَلِكَ .

سواءٌ حدَّثَ (**كتاباً**) أي : مِن كِتابِهِ ، (**اوْ**) [4] بدرجِ الهَمْزةِ (**حِفْظاً**) أي : من حفظِهِ إملاءً ، أَوْ غَيْرَ إملاءٍ ، لكنَّهُ في الإملاءِ أعلى ؛ لما فِيهِ مِن شِدَّةِ تحرُّزِ [5] الشَّـــيْخِ ،

---

(١) انظر في ذلك :

المحدّث الفاصل:١٨٥، والكفاية : (١٠٣ ت ، ٥٣ هـ) ، والإلماع : ٦٢ ، ومعرفة أنواع علم الحديـث : ٢٨٩ ، والإرشاد ٣٣٤/١ – ٤٢٣ ، والتقريب : ١٠٠ – ١٢١ ، والاقتراح : ٢٣٨ ، والمنهل الـروي : ٧٩ ، والخلاصة:٩٨، والموقظة:٦١، واختصار علوم الحديث:١٠٨ ، ونكت الزّركشـيّ ٤٥٩/٣–٥٥٥، والشذا الفياح ٢٧٤/١ – ٣٢٨ ، ومحاسن الاصطلاح : ٢٤١ ، وشرح التبصرة والتذكـرة ٨٠/٢–٩٥، والتقييد والإيضاح : ١٩٤ ، ونزهة النظر : ٢٠٦ ، والمختصر : ١٥٥ ، وفتح المغيـــث ٣/٢ ، وألفيـة السيوطي : ١١٥ – ١٤٤ ، وتوضيح الأفكار ٢٨٦/٢ ، وظفر الأماني : ٤٧٣ .

(٢) بوصل همزة « أو » لضرورة الوزن كما سيشير إليه الشارح ، ومن عجب أن ناشر (م) أثبت الهمـزة في الموضعين .

(٣) في نسخة (جـ) من متن الالفية : « تقبل » .

(٤) أثبت ناشر (م) الهمزة ، وكأنه لم يفهم قول الشارح الآتي .

(٥) في (ق) : « تحري » .

والراوي ، إذْ الشَّيْخُ مُشْتَغِلٌ بالتحديثِ، والراوِي بالكتابةِ عَنْهُ، فَهُمَا أبعدُ عَنِ [1] الغَفْلَةِ ، وأقربُ إلى التحقيقِ مَعَ جريانِ العَادةِ بالْمُقابَلَةِ بعدَهُ .

(**وَقُلْ**) في حالةِ الأداءِ لما سَمِعْتَهُ من لفظِ الشَّيْخِ : (**حَدَّثَنَا**) فُلاَنٌ ، أَوْ (**سَمِعْتُ**) فُلاَناً ، (**أَوْ أَخْبَرَنَا**) ، أَوْ خبَّرنا ، أَوْ (**أَنْبَأَنَا**) ، أَوْ نَبَّأَنَا فُلاَنٌ ، أَوْ قَالَ لَنَا فُلاَنٌ ، أَوْ ذكرَ لَنَا فُلاَنٌ .

فيجوزُ جَمِيْعُ ذَلِكَ اتِّفاقاً ، كَمَا حكاهُ الْقَاضِي عياضٌ [2] .

وجوازُ جميعِه اتِّفاقاً ، لا يُنافي مَا يأتي من أرفعيَّةِ بعضِهِ عَلَى بعضٍ .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « وَيَنْبغِي فِيْمَا شَاعَ استعمَالُهُ مِن هذِهِ الألفاظِ فِيْمَا سُمِعَ مِن غَيْرِ لفظِ الشَّيْخِ أَنْ لا يُطْلَقَ فِيْمَا سُمِعَ من لفظِهِ ، لما فِيهِ من الإيهامِ ، والإلباسِ » [3] .

قَالَ النَّاظِمُ : « مَا قَالَهُ القاضِي مُتَّجِهٌ ؛ إذْ لا يجبُ عَلَى السَّامِعِ أن يبيِّنَ ، هَلْ كَانَ السَّمَاعُ مِن لفظِ الشَّيْخِ ، أَوْ عَرَضاً ؟

نَعَمْ ، ينبغي عدمُ الإطلاقِ في « أَنْبَأَنَا » بَعْدَ اشْتِهارِ استعمالِها في الإجازةِ؛ لأَنَّه يُؤدِّي إلى إسقاطِ المرويِّ ، بها عِنْدَ مَنْ لا يَحتَجُّ بالإجازةِ » [4] .

وبالجملةِ فهذه الألفاظُ متفاوِتَةٌ ، (**وَ**) قَدْ (**قَدَّمَ الخَطِيبُ**) مِنْها (**أَنْ يَقُولاَ**) أي : الرَّاوِي: (**سَمِعْتُ ، إِذْ**) لفظُها صريحٌ في سَمَاعِ لفظِ الشَّيْخِ [5] ، (**لا يَقْبَلُ التأويْلاَ**) الآتي بيانُه ، بخلافِ « سَمِعْنَا » ، فإنَّه يقبلُهُ « كـ: حَدَّثَنَا » .

(**وبَعْدَهَا**) أي : بَعْدَ « سَمِعْتُ » في الرُّتبةِ (**حَدَّثَنَا**) ، و (**حَدَّثَنِي**) ؛ لأَنَّها لا تكادُ تُستَعْمَلُ في الإجازةِ بخلافِ هاتينِ،ولأَنَّها -كَمَا مَرَّ- لا تَقبلُ التأويلَ بخلافِ «حَدَّثَنَا»[6].

---

(١) في (م) : « من » .

(٢) الإلماع : ٦٩ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٤ .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ٢/٨٩-٩٠ .

(٥) الكفاية: (٤١٣ ت ، ٢٨٤ هـ) وعبارته: « فلذلك كانت هذه العبارة أرفع مما سواها ».

(٦) انظر : الكفاية: (٤١٢-٤١٥ ت ، ٢٨٤-٢٨٦ هـ) ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/٩٠ .

فَقَدْ رُوِيَ أنَّ الحسَنَ البصريَّ كَانَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، ويتَأَوَّلُ :« حَـــدَّثَ أَهْلَ المدينة وأنا بها »،كَمَا كَانَ يَقُولُ:خَطَبَنا ابنُ عَبَّاسٍ بالبصرة ، ويريدُ خَطَبَ أَهْلَها[1].

والمشهورُ أنَّ الحَسَنَ لَمْ يَسْمعْ من أبي هُرَيْرَةَ ، بَلْ قَالَ يونُسُ بنُ عُبَيْدٍ : إنَّهُ مَـا رَآهُ قطُّ [2] .

(**وَبَعْدَ ذَا**) أي : لفظُ « حَدَّثَنَا » و « حَدَّثَنِي » (**أَخْبَرَنَا**) ، و (**أَخْبَرَنِي ، وَهْـوَ**) أي : الأداءُ بكلٍّ من هاتينِ لسماعِ لفظِ الشَّيْخِ (**كَثِيْرٌ**) في الاستعمالِ .

(**ويَزِيدُ**) بنُ هارونَ (**اسْتَعْمَلَهْ**) في ذَلِكَ ، هُوَ (**وَغَيرُ واحدٍ**) ، كحمَّادِ بـــنِ سَلَمَةَ ، وابنِ المباركِ ، وعبدِ الرزَّاقِ ، (**لِمَا قَدْ حَمَلَهْ**) كلٌّ مِنْهُمْ (**مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ**) .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ: «وَكَانَ هَذَا كُلُّهُ قَبْلَ أَنْ يَشِيْعَ تَخْصِيْصُ « أَخْبَرَنَا » بالعَرْضِ»[3].

(**وبعدَهُ**) أي: بَعْدَ لَفْظِ « أَخْبَرَنَا »، و « أَخْـبَرَنِي » (**تَـلاَ**) تـأكيد (**أَنْبَأَنَـا**)، و (**نبَّأنا.وقَلَّلا**) استعمالَهُ فِيْمَا سَمِعَ مِن لَفْظِ الشَّيْخِ أي: قَبْلَ اشتهارِهِ في الإجازةِ.

ثُمَّ مَا تقرَّرَ مِنْ أنَّ « سَمِعتُ » راجحةٌ – لما مَرَّ – صَحِيْحٌ ، لَكِنْ لـ : حَدَّثَنَـا ، و « أَخْبَرَنَا » – كَمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ – جهةُ ترجيحٍ عَلَيْهَا مِن جِهةِ أنَّهمَا يَدلاَّنِ عَلَـى أنَّ الشيخَ رَوَّاهُ الحَدِيْثَ ، وخاطَبَهُ بقولِهِ [4] .

٣٧٠. **وَقَوْلُهُ : (قَـالَ لَنَـا) وَنَحْوُهَـا كَقَوْلِـهِ : (حَدَّثَنَـا) لَكِنَّـهَا**

٣٧١. **الْغَالِبُ اسْـتِعْمَالُهَا [5] مُذَاكَـرَهْ وَدُونَـهَا (قَـالَ) بِـلاَ مُجَـارَرَهْ**

٣٧٢. **وَهْيَ عَلى السَّمَاعِ إنْ يُدْرَ اللُّقِـيْ لاَ سِيَّمَا مَنْ عَرَفُوْهُ فِـي الْمُضِـيْ**

---

(١) الكفاية: (٤١٣ ت ، ٢٨٤ هـ) وانظر : المراسيل لابن أبي حاتم : ٣٣ (٩٧) ، وشرح مشكل الآثـار ٤١/٩ عقب (٣٤٢١) .

(٢) المراسيل : ٣٤ (١٠٢) . قال ابن الصّلاح : « ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة » . انظر : معرفـة أنواع علم الحديث : ٢٩٥ ، وجامع التحصيل : ١٦٤ ، ونكت الزّركشيّ ٤٧٦/٣-٤٧٨ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٥ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٦ .

(٥) في نسخة (جـ) من متن الألفية : « في استعمالها » وهو خطأ في الوزن .

٣٧٣. **أنْ لاَ يَقُوْلَ ذَا بِغَيْرِ** [1] **مَا سَمِعْ مِنْهُ (كَحَجَّاجٍ) وَلَكِنْ** [2] **يَمْتَنِعْ**

٣٧٤. **عُمُوْمُهُ عِنْدَ الْخَطِيْبِ وَقُصِرْ ذَاكَ عَلى الَّذِي بِذَا الوَصْفِ اشْتُهِرْ**

(**وَقَولُهُ**) أي : الرَّاوي : (**قَالَ لَنَا ، وَنَحْوُهَا**) ، مثلُ : « قَالَ لِي » ، أَوْ « ذَكَرَ لِي » (**كقولِهِ : حَدَّثَنَا**) فلانٌ في الحُكْمِ لها بالاتِّصالِ ، (**لَكِنَّها الغَالِبُ**) مِنْ صَنيعِهِم (**استِعْمَالُهَا**) فِيْمَا سَمِعُوهُ (**مذاكرهْ**) .

وَقَالَ ابنُ الصَّلاحِ : إنَّهُ ، أي لَفْظَ « قَالَ لَنَا » ، ونحوِهِ لائقٌ بما سَمِعَهُ مِنْهُ في المذاكرةِ ، وَهُوَ بِهِ أشبهُ من « حَدَّثَنَا » [3] . انتهى .

(**وَدُونَها**) أي : « قَالَ لَنَا » و « قَالَ لِي » ، ونحوِهما (**قَالَ بِلاَ مُجارهْ**) أي : بغيرِ ذِكْرِ [4] الجارِّ والمجرورِ .

وَقَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « وَهِيَ أوضعُ العباراتِ » [5] .

(**وَهْيَ**) مَعَ ذَلِكَ مَحْمُولةٌ (**عَلَى السَّمَاعِ**) من لفظِ الشَّيْخِ ، (**إنْ يُدْرَ اللُّقي**) بينَهُما [6] ، ويسلَمَ قائلُها مِنَ التدليسِ .

(**لاَسيَّمَا مَنْ عَرفُوهُ**) أي : الْمُحَدِّثُوْنَ ، بأنْ عُرِفَ بَيْنَهُم (**في الْمُضِيْ**) أي : فِيْمَا مَضَى (**أنْ لاَ يَقُولَ ذا**) أي : لفظَ « قَالَ » عَنْ شيخِهِ (**بِغَيْرِ مَا سَمِعْ مِنْهُ ، كَحَجَّاجٍ**) هُوَ ابنُ مُحَمَّدٍ الأعورُ ، فإنَّه رَوَى كُتبَ ابن جُرَيْجٍ بلفظِ : قَالَ ابنُ جُرَيْجٍ ، فَحَمَلَها النَّاسُ عَنْهُ ، واحْتَجّوا بِها [7] .

---

(١) في نسخة (ب) من متن الألفية : « لغير » .

(٢) في نسخة (جـ) من متن الألفية : « وليس » ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحها .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٦ .

(٤) في (ص) : « ذاكر » .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٧ .

(٦) « بينهما » سقطت من (ص) .

(٧) في (م) : « به » . وانظر : الكفاية : (٤٢٠ ت ، ٢٩٠ هـ) .

(**ولكنْ يمتنعْ عُمُومُه**) أي : الحُكْمُ بحَمْلِ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ (**عِنْـــدَ**) الحـــافِظِ (**الخطيب**) حَيْثُ مَنَعَ الْحُكمَ بِهِ إنْ لَمْ يُعْرَفِ اتِّصافُ الرَّاوِي بأنَّـــه لا يَـــرْوِي إلاَّ مَـــا سَمِعَهُ [1] ، (**وَقُصِرْ ذَاكَ**) [2] الْحُكمُ (**عَلَى**) الرَّاوِي (**الّذِي بِذا الوَصْفِ اشتُهِرْ**) .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : « والْمَحْفُوظُ الْمَعْروفُ مَا قَدَّمْنَاهُ » [3] .

الثَّانِي : القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

(**والثاني**) مِن أَقْسامِ التَّحمُّلِ : (**القراءةُ عَلَى الشَّيْخِ**)

٣٧٥. **ثُـــمَّ الْقِـــرَاءَةُ الَّتِـــي نَعَتَـــهَا ... مُعْظَمُهُمْ عَرْضاً سَوَا** [4] **قَرْأَتَـــهَا**

٣٧٦. **مِنْ حِفْـــظٍ او كِتَـــابٍ او** [5] **سَـــمِعْتَا ... والشَّيْخُ حَـــافِظٌ لِمَـــا عَرَضْتَـــا**

٣٧٧. **أولاَ ، ولَكِـــنْ أَصْلُـــهُ يُمْسِـــكُهُ ... بِنَفْسِـــهِ ، أو ثِقَـــةٌ مُمْسِـــكُهُ**

٣٧٨. **قُلْتُ : كَـــذَا إنْ ثِقَـــةٌ مِمَّـــنْ سَـــمِعْ ... يَحْفَظُهُ** [6] **مَعَ اسْتِمَاعٍ فَـــاقْتَنِعْ**

(**ثُمَّ**) يَلي السَّماعَ مِنْهُ (**القِرَاءةُ**) عَلَيْهِ (**الّتِي نَعَتَهَا**) أي : سَمَّاها(**مُعْظَمُـــهُمْ**) أي: الْمُحَدِّثِيْنَ (**عَرْضاً**) ، بمعنى أنَّ القارئَ يَعْرِضُ عَلَى الشَّيْخِ الحَدِيْثَ ، كَمَا يُعْرِضُ القُـــرْآنُ عَلَى الْمُقْرئ [7] .

---

(١) الكفاية : (٤١٨ ت ، ٢٨٩ هـ) .

(٢) في (م) و (ق) : « ذلك » .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٧ .

(٤) في النفائس،وفتح المغيث: «سوى» وهو كذلك في (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية . وسيأتي نص الشارح أنها «سوا» بفتح أوله والقصر لغة في سواء ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان ١٤ / ٤١٣ (سوا).

(٥) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن ، في الموضعين ، وقد سقطت من (م) ، وهي ثابتة عنده بالشرح ؛ لكنّه أثبت الهمزة ، ولَمْ يفهم مراد الشارح .

(٦) حقّ (يحفظه) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضّبط ، فحركت اللفظة ؛ لضرورة الوزن ، وسينبه الشارح على ذلك .

(٧) الإلماع : ٧١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٢٩٧ ، والمنهل الروي : ٨١ ، والإرشاد ١/٣٤٥ ، وفتح المغيث ٢/٣٠ . قال ابن حجر : « بين القراءة والعرض عموم وخصوص ، لأن الطّالب إذا قرأ كان أعمّ من العرض وغيره ، ولا يقع العرض إلا بالقراءة ، لأن العرض عبارة عما يعرف به الطّالب أصل شيخه معه ، أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة » . فتح الباري ١/١٤٩ ، والتدريب ٢/١٣ .

(سَوَا) – بفتحِ أوّلِهِ والقَصْرِ في لغةٍ – [1] أي : سَواءٌ في ذَلِكَ (قرأْتَها) أي : الأحاديثَ بنفسكَ عَلَى الشَّيْخِ (من حِفْظٍ) مِنْكَ، (اوْ كِتَابٍ) لَكَ ، أَوْ لَهُ ، أَوْ لغيرِكُما ، (اوْ) – بالدّرجِ فِيهِ –، وفيما قبلَهُ (سَمِعْتَا) بقراءةِ غيرِكَ عَلَيْهِ من كتابٍ ، كَذلِكَ ، أَوْ حِفْظِهِ أَيْضاً ، (والشَّيْخُ) في حالِ القراءةِ عَلَيْهِ (حَافِظٌ لِمَا عَرَضْتَا) أنتَ ، أَوْ غيرُكَ عَلَيْهِ.

(أَوْ لا)[2] يحْفَظُ، (ولكِنْ) يكونُ (أصلُهُ) مَعَهُ (يُمْسِكُهُ) هُوَ (بنفسِهِ، أَوْ ثِقَةٌ) غيرُهُ (مُمْسِكُهُ) ، ولَو كَانَ هُوَ القارئُ فِيهِ ، خلافاً لبعضِ الأصوليينَ ، كَمَا سَيَأْتِي في التَّفْريعاتِ . وكأصلِهِ مَا قُوبِلَ عَلَيْهِ .

(قُلْتُ) : و (كَذَا) الحُكْمُ (إنْ ثِقَةٌ مِمَّنْ سَمِعْ) مَعَكَ (يَحْفَظُهُ) أي : المقروءُ (مَعَ استماعٍ) مِنْهُ لَهُ ، وعدمِ غفلتِهِ عَنْهُ ، (فاقْتَنِعْ) بِذَلِكَ .

وكذا بخطِّ [3] القَارئِ فَقَطْ ، كَمَا نَقَلَهُ النَّاظِمُ [4] .

وتَرَكَ جَزْمَ «يَحْفَظُهُ»المفسِّرُ لِشَرْطِ«إنْ» للوزنِ،ولَوْ قَالَ:«حَفِظَهُ» لَمْ يَحْتَجْ لِذلِكَ [5]

٣٧٩. وَأَجْمَعُوا أَخْذاً بِهَا، وَرَدُّوا نَقْلَ الخِلاَفِ، وَبِهِ مَا اعْتَدُّوا

٣٨٠. وَالْخُلْفُ فِيْهَا هَلْ تُساوي[6] الأوَّلاَ أو دُوْنَهُ أو فَوْقَهُ ؟ فَنُقِلاَ

٣٨١. عَنْ (مَالِكٍ) وَصَحْبِهِ وَمُعْظَمِ (كُوْفَةَ) وَ(الحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ)

٣٨٢. مَعَ (البُخَارِيِّ) هُمَا سِيَّانِ وَ (ابْنُ أبي ذِئْبٍ) مَعَ (النُّعْمَانِ)

٣٨٣. قَدْ رَجَّحَا الْعَرْضَ وَعَكْسُهُ أَصَحّْ وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْقِ) نَحْوَهُ جَنَحْ

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٩٦ ، وفتح المغيث ٢/٣٠ .

(٢) في (ق) : « ولا » .

(٣) في (ص) و (ق) : « بحفظ » .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/٩٦-٩٧ .

(٥) انظر : النكت الوفية : ٢٤٥/ ب .

(٦) في نسخة (ج) من متن الألفية : « يساوي » .

(**وأَجْمَعُوا**) أي : الْمُحَدِّثُوْنَ (**أَخْذاً**) أي : عَلَى صِحَّةِ الأخْذِ ، والتَّحمُّلِ (**بِـــها**) أي: بالرِّوَايَةِ عَرْضاً ، (**وَرَدُّوا نَقْلَ الخِلافِ**) فِيْهَا ، (**وبِهِ**) أي: بالخِلافِ (**مَا اعْتَـــدُّوا**) بَلْ عَمِلوا بخِلافِهِ .

فَكانَ مَالِكٌ يُنكرُ عَلَى المخالفِ ، ويقولُ : كَيْفَ لا يُجزيك هَـــذَا في الحَدِيْـــثِ ، ويُجْزيكَ في القُرْآنِ ، والقرآنُ أعظمُ [1] ؟

(**و**) لَكِنْ (**الخُلْفُ**) بينَهُم (**فِيْهَا**) أي : في القراءةِ عَرْضاً (**هَـــلْ تســاوي**) القِسْمَ (**الأوَّلا**) أي : السَّمَاعَ من لفظِ الشَّيْخِ ، (**أَوْ**) هِيَ (**دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ ؟ فَنُقِلاَ عَـــنْ مالكٍ**[2]**،وصَحْبِهِ،ومُعْظَمِ**) عُلَمَاءِ أَهْلِ (**كوفَةَ**) – بمنعِ الصرفِ –، (**و**) أَهْلِ (**الحجـــازِ أَهْلِ الحرمِ**) أي:مَكَّةَ (**مَعَ البُخَارِيِّ ، هُمَا**) أي : أَنَّهُما في الصِّحَّةِ (**سيَّان**)[3].

(**وابنُ أبي ذِئْبٍ**) أَبو الحارثِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرحمانِ بنِ المغيرةِ المدنيُّ [4] (**مَعَ**) أَبـي حَنِيْفَةَ (**النعمانِ**) بنِ ثابتٍ [5] (**قَدْ رجَّحَا العَرْضَ**) عَلَى السَّمَاعِ ؛ لأنَّ الشَّيْخَ لَوْ سَـــهَا لَمْ يتهيَّأْ للطالبِ الردُّ عَلَيْهِ ، إما لجهلِهِ ، أَوْ لهيبةِ الشَّيْخِ ، أَوْ لغيرِ ذَلِكَ ، بخلافِ الطالبِ .

(**وَعكْسُهُ**) أي: ترجيحُ السَّمَاعِ مِنَ الشَّيْخِ عَلَى العَرْضِ (**أَصَحّْ**)، وأَشْهَرُ، (**وجُـلُّ**) أي : مُعظمُ (**أَهْلِ الشَّرْقِ**) ، وخُراسَانَ [6] (**نَحوَهُ جَنَحْ**) أي : مَالَ .

وَقَدْ يَعْرِضُ مَا يُصيِّرُ العَرْضَ أَوْلى، كأنْ يَكُونَ الطالبُ أعلمَ، أَوْ أَضْبَطَ ، أَوْ الشَّـــيْخُ في حالِ العَرْضِ أوعى مِنْهُ في حالِ قراءتهِ [7] .

---

(١) الكفاية : (٣٩٤ ت ، ٢٧١ هـ) .

(٢) انظر: المحدث الفاصل: ٤٢٠، والكفاية: (٣٩٣ت ، ٢٧٠هـــ)،والإلماع :٧١ .

(٣) وهو رواية عن أبي حنيفة، رواه عنه ابن كاس ، انظر : المحدث الفاصل : ٤٢٦ . ورواه عنه مكـــي بـــن إبراهيم . انظر : الكفاية : (٣٩١ ت ، ٢٦٨ هـــ) .

(٤) الكفاية : (٤٠٠ ت ، ٢٧٦ هـ) .

(٥) الكفاية : (٤٠٠ ت ، ٢٧٦ هـ) ، والإلماع : ٧٣ .

(٦) الإلماع: ٧٣. وصححه ابن الملقن في المقنع ٢٩٨/١ ، والعراقي في شرح التبصرة ١٠٠/٢.

(٧) انظر : فتح المغيث ٣٤/٢ .

٣٨٤. وَجَوِّدُوا فِيْـــهِ قَـــرَأْتُ أو قُـــرِئْ مَعْ وَ(أَنَـــا أَسْـــمَعُ) ثُـــمَّ عَـــبِّرِ

٣٨٥. بِمَـــا مَضَـــى فِـــي أولٍ مُقَيِّـــدا (قِـــرَاءةً عَلَيْـــهِ) حَتَّـــى مُنْشِـــدا

٣٨٦. (أَنْشَـــدَنَا قِـــرَاءةً عَلَيْـــهِ) لاَ (سَمِعْتُ) لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّـــلاَ

(**وَجَوِّدُوا فِيهِ**) أي: رَأوا الأجودَ في أداءِ مَنْ سَمِعَ [1] عَرْضاً ، أَنْ يَقُولَ: (**قَـــرأتُ**) عَلَى فلانٍ ، إن كَانَ العَرْضُ بقراءةِ نفسِهِ (**أَوْ قُرِيْ**) عَلَى فلانٍ إنْ كَانَ يقرأُ غيرُه (**مَـــعْ**) – بالإسكان – أي : مَعَ قولِهِ : (**وأنا**) –بإثباتِ الألفِ– (**أَسْمَعُ**) خشيةَ التدليسِ .

(**ثُمَّ**) يَلي ذَلِكَ عباراتُ السَّمَاعِ مقيَّدةً بما يأتي ، كَمَا ذَكرَها بقولِهِ : (**عَـــبِّرِ**) أنتَ عَنْ ذَلِكَ (**بِما مَضى في أَوَّلٍ**) أي : في القِسمِ الأَوَّلِ (**مقيِّدا**) لَـــهُ بِقولِـــك [2] : (**قراءةً عَلَيْهِ**) .

فَقُلْ : حَدَّثَنَا فُلاَنٌ بقراءتِي [3] ، أَوْ قراءةً عَلَيْهِ ، وأنا أسْمَعُ ، أَوْ أَخْبَرَنَـــا فُـــلاَنٌ بقراءتِي ، أَوْ قِراءةً عَلَيْهِ ، أَوْ أَنْبَأَنا أَوْ نَبَّأَنا فُلاَنٌ بقراءتِي ، أَوْ قِراءةً عَلَيْهِ ، أَوْ قَالَ لَنا فُـــلاَنٌ بقراءتِي ، أَوْ قِرَاءةً عَلَيْهِ ، أَوْ نحوَ ذَلِكَ [4] .

(**حَتَّى**) ولَوْ كنتَ (**مُنْشِدا**) نَظْماً لغيرِكَ قرأتَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ سَمِعْتَهُ بقراءةِ غَيْرِكَ عَلَيْـــهِ ، فَقُلْ: (**أَنْشَدَنَا**) فُلاَنٌ (**قِرَاءةً عَلَيْهِ**) ، أَوْ بقراءتِي ، أَوْ سَمَاعاً عَلَيْهِ.

(**لا**) أي : إلاَّ (**سَمِعْتُ**) فُلاَناً ، أَوْ مِنْهُ ، فإنَّهُم لَمْ يجوِّزوهُ في العَرْضِ لصَراحَتِـــها في السَّمَاعِ مِن لفظِ الشَّيْخِ .

(**لَكِنْ بَعْضُهُمْ**) كالسُّفيانين، ومَالكٍ [5] (**قَدْ حَلَّلاَ**) –بألِفِ الإطْلاقِ– ذَلِكَ ويُمْكِـــنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إذَا قَالَ: سَمِعْتُ عَلَى فُلاَنٍ، وَحينئذٍ فالخِلافُ لَفْظِيٌّ .

---

(١) في (ق) : « يسمع » .

(٢) في (ص) : « بقول » .

(٣) في (ص) : « بقراءتي عليه » .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٠٢/٢ .

(٥) الإلماع : ٧١ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٠٣/٢ .

٣٨٧. وَمُطْلَقُ التَّحْدِيْثِ وَالإِخْبَارِ ... مَنَعَهُ (أَحْمَدُ) ذُوْ الْمِقْدَارِ

٣٨٨. (وَالنَّسَئِيُّ) وَ(التَّمِيْمِيْ يَحْيَى) ... وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) الْحَمِيْدُ سَعْيَا

٣٨٩. وَذَهَبَ (الزُّهْرِيُّ) وَ(الْقَطَّانُ) ... وَ(مَالِكٌ) وَبَعْدَهُ (سُفْيَانُ)

٣٩٠. وَمُعْظَمُ (الْكُوْفَةِ) وَ(الْحِجَازِ) ... مَعَ (الْبُخَارِيِّ) إِلَى الْجَوَازِ

٣٩١. وَابْنُ جُرَيجٍ وَكَذَا الأَوْزَاعِيْ ... مَعَ (ابْنِ وَهْبٍ) وَ(الإِمَامُ الشَّافِعِيْ)

٣٩٢. وَ(مُسْلِمٌ) وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْقِ) ... قَدْ جَوَّزُوا أَخْبَرَنَا لِلْفَرْقِ

٣٩٣. وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الإِنْصَافِ ... (لِلنَّسَئِيْ) مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ

٣٩٤. وَالأَكْثَرِيْنَ وَهُوَ[1] الَّذِي اشْتَهَرْ ... مُصْطَلَحاً لأَهْلِهِ أَهْلِ الأَثَرْ

٣٩٥. وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا أَعَادَا ... قِرَاءَةَ الصَّحِيْحِ حَتَّى عَادَا

٣٩٦. فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلاً : (أَخْبَرَكَا) ... إِذْ كَانَ قَالَ أَوَّلاً : (حَدَّثَكَا)

٣٩٧. قُلْتُ وَذَا رَأْيُ الَّذِيْنَ اشْتَرَطُوا ... إِعَادَةَ الإِسْنَادِ وَهْوَ شَطَطُ

(**وَمُطْلَقُ التَّحْدِيْثِ ، والإخبار**) مِمَّنْ أخذَ عَرْضاً ، بأنْ يَقُولَ: « حَدَّثَنَا » ، أَوْ « أَخْبَرَنَا فُلاَنٌ » بلا تَقْيِيدٍ بقراءتِه ، أَوْ قراءةِ غَيْرِه ، وَهُوَ يَسْمَعُ (**مَنَعَهُ**) الإمامُ (**أَحْمَدُ ذُو الْمِقْدارِ**) الجليلِ[2]، (**وَالنَّسَئِيُّ ، والتَّمِيمِيْ**) -بالإسكان لما مَرَّ- (**يَحْيَى**) بنُ يَحْيَى[3]، (**وابنُ الْمُبارَكِ**) عَبْدُ اللهِ[4] (**الحميدُ سَعْيَا**) .

وَقَالَ القَاضِي أَبُو بَكْرٍ البَاقِلاَّنِيُّ : إِنَّهُ الصَّحِيحُ[5] .

---

(١) بتحريك الهاء ؛ لضرورة الوزن ، كما سينبه الشارح عليه .

(٢) المحدّث الفاصل : ٤٣٤ ، والكفاية (٤٣١ ت ، ٢٩٩ هـ) ، والإلماع : ١٢٥ . وقول النّسائيّ نقله القاضي عياض في الإلماع : ١٢٥ .

(٣) الإلماع : ١٢٥ .

(٤) انظر : المحدث الفاصل : ٤٣٤ ، والكفاية : (٤٣٠ ت ، ٢٩٨ هـ) ، والإلماع : ١٢٥ .

(٥) الكفاية : (٤٣٠ ت ، ٢٩٨ هـ) ، وصححه أيضاً الغزالي في المستصفى ١/١٦٥ ، والآمدي في الإحكام ٢/٩٠ ، والبحر المحيط ٤/٣٩٠ . وانظر : نكت الزّركشيّ ٣/٤٨٢-٤٨٣ .

(**وذَهَبَ**) الإمامُ أَبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ شهاب [1] (**الزُّهْرِيُّ** ، **و**) يَحْيَى بنُ سَعيدٍ[2] (**القطَّانُ**)، والإمامُ أَبو حَنِيْفَةَ[3]، (**و**) الإمامُ [4] (**مَالِكٌ**) في أحدِ قَوْلَيهِمَا، (**وبَعْدَهُ سُفْيَانُ**) بنُ عُيَيْنَةَ [5] ، والإمامُ أَحْمَدُ في أحدِ قوليهِ ، (**وَمُعْظَمُ**) أهلَي (**الكوفةِ** [6] ، **والحِجَازِ، مَعَ**) الإمامِ (**البُخَارِيِّ إلى الجوازِ**) أي:جوازِ الإطْلاقِ ، كَمَا في القِسْمِ الأَوَّلِ.

(**وَابْنُ جُرَيجٍ**) عَبْدُ الملكِ [7] ، (**وَكَذا**) أَبو عُمَرَ عَبْدُ الرحمانِ بنُ عَمْرٍو [8] (**الأوزاعيْ ، مَعَ ابنِ وَهْبٍ**) عَبْدِ اللهِ [9] ، (**والإمامُ الشَّافِعِيْ ، و**) الإمامُ (**مُسْلِمٌ** [10]، **وَجُلُّ**) أي : أكثرُ [11] (**أَهْلِ الشَّرقِ ، قَدْ جَوَّزُوْا**) إطْلاَقَ (**أَخْبَرَنَا**)،دُوْنَ « حَدَّثَنَا »، (**لِلْفَرْقِ**) بينَهُما اصطلاحاً ، وللتَّمييزِ بَيْنَ القِسْمَينِ [12] .

---

(١) المحدّث الفاصل : ٤٢٨ ، والكفاية : (٤٣٨ ت ، ٣٠٥ هـ) ، والإلماع : ١٢٣ .

(٢) المحدّث الفاصل : ٥٢٢ ، والكفاية : (٤٤٤ ت ، ٣١٠ هـ) ، والإلماع : ٧١ .

(٣) انظر : المحدّث الفاصل : ٤٢٠ و ٤٢٥-٤٢٦ و ٤٢٨ ، والكفاية : (٤٤٠-٤٤١ ت ، ٣٠٧ هـ) ، وجامع بيان العلم ١٧٥/٢ .

(٤) انظر : جامع بيان العلم ١٧٥/٢ ، والإلماع : ١٢٣ .

(٥) انظر : صحيح البخاريّ ٢٣/١ عقب (٦٠) ، والمحدث الفاصل : ٥١٨ ، والكفاية : (٤٢٤ ت ، ٢٩٣ هـ) ، والإلماع : ١٢٤ .

(٦) انظر : الإلماع : ٧١ و ١٢٣ .

(٧) انظر : المحدّث الفاصل : ٤٣٣ ، والكفاية : (٤٣٤ ت ، ٣٠٢ هـ) .

(٨) المحدث الفاصل : ٤٣١-٤٣٢ ، ومعرفة علوم الحديث : ٢٥٩ ، والكفاية : (٤٣٤ ت ، ٣٠٢ هـ) ، والإلماع : ١٢٧ .

(٩) الإلماع : ١٢٥ و ١٢٧ .

ورواية الشّافعيّ أخرجها الرامهرمزي في المحدّث الفاصل : ٤٢٥ ، والخطيب في الكفاية : (٤٣٥ ت ، ٣٠٣ هـ) ، والقاضي عياض في الإلماع : ٧٣ ، وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٠ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٠٥/٢ .

(١٠) الإلماع : ٧٣ و ١٢٥ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٠ .

(١١) في (ص) : « معظم » ، ورواه عن أهل المشرق القاضي عياض في الإلماع : ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٧ ، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٠ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٠٥/٢ .

(١٢) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٠٥/٢-١٠٦ .

وَخُصَّ أَوَّلُهمَا بالتَّحديثِ ، لقوةِ إشعارِهِ بالنُّطقِ ، والْمُشَافَهَةِ . فلفظُ الإخْبَارِ أَعَمُّ مِنَ التَّحْدِيثِ .

(**وَقَدْ عَزَاهُ**) أي: القَوْلَ بِالْفَرْقِ، مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ [1] التَّمِيميُّ الْجَوْهَرِيُّ (**صَاحِبُ " الإنْصَافِ "،لِلنَّسَئِي مِن غَيْرِ مَا خِلاف**) –بزيادةِ مَا– أي:مِن غَيْرِ حِكايةِ خِلافٍ عَنْهُ.

وَهَذا خِلافُ مَا قَدَّمَهُ عَنْهُ ، بَلْ ذاكَ هُوَ الْمَشْهورُ عَنْهُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ[2].

(**والأَكْثَرِيْنَ**) أي : وَعَزاهُ لِلأَكْثَرِينَ مِن أَصْحَابِ الحَدِيْثِ .

(**وَهُوَ**) – بضم الهاء – (**الَّذِي اشْتَهَرْ مُصْطَلَحاً**) ، مِن جِهَةِ الاصْطِلاحِ (**لأَهْلِهِ**) أي : (**أَهْلِ الأثرْ**) .

والاصْطِلاحُ ، وإنْ كَانَ لا مُشَاحَّةَ فِيهِ ، لَكِنْ خَطَّأَ جماعةٌ [3] مَنْ خَرجَ عَنْهُ عِنْدَ الإلباسِ [4] ، كَمَا أشارَ إليهِ بقوله :

(**وبعضُ مَنْ قَالَ بذا**)أي:بالفرْقِ،وَهُوَ أَبو حاتمٍ مُحَمَّدُ بنُ يعقوبَ الهَرَوِيُّ[5]،(**أعادَا قِرَاءةَ الصَّحِيحِ**) للبخاريِّ بَعْدَ قِرَاءتِهِ عَلَى بَعْضِ رُواتِهِ عَنِ الفِرَبْرِيِّ[6](**حَتَّى عَادَا**)[7] أي :

---

(١) هو أبو بكر محمّد بن الحسن بن محمّد بن أحمد التميمي المصري الجوهري ، كان من المعاصرين للنسائي وكتابه " الإنصاف فيما بين الأئمة في حدّثنا وأنبأنا من خلاف " . انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٠ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٠٦/٢ ، وفتح المغيث ٣١/٢ .

(٢) التقريب : ١٠٥ .

(٣) منهم:الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي . انظر : فتح المغيث ٣٦/٢-٣٧.

(٤) في (ق) : « الالتباس » .

(٥) وهو أحد رؤساء الحديث بخراسان. قاله ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠١ . وحكاه السخاوي في فتح المغيث ٣٧/٢ .

(٦) هو أبو عبد الله ، محمّد بن يوسف بن مطر الفربريّ ، راوي الجامع الصّحيح عن البخاريّ، توفّي سنة (٣٢٠ هـ) . قال صاحب الأنساب ٣٣٤/٤ عن الفربري: « بفتح الفاء والراء ، وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى . هذه النسبة إلى فربر . وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى » . ومثل هذا في وفيات الأعيان ٢٩٠/٤ . وفي التاج ٣١١/١٣ : « فربر : ك : سبحل ، وضبط بالفتح أيضاً ، وذكر الحافظ في التبصير الوجهين » ، وبالوجهين في سير أعلام النبلاء ١٢/١٥ ، ومعجم البلدان ٢٤٥/٤ .

(٧) في (م) : « أعادا » خطأ .

رَجَعَ (**في كُلِّ مَتْنٍ**) حالةَ كونِهِ (**قَائِلاً**) فِيهِ : (**أَخْبَرَكَا**) الفِرَبْرِيُّ (**إِذْ**) أي : لكونِهِ (**كَانَ قَالَ**) لَهُ (**أَوَّلاً**) لِظَنِّهِ أَنَّه سَمِعَهُ مِن لَفْظِ الفِرَبْرِيِّ : (**حَدَّثَكَا**) الفِرَبْرِيُّ .

بَلْ قَالَ لَهُ : تَسْمَعُنِي أَقُولُ حَدَّثَكُم الفِرَبْرِيُّ ، فَلا تُنْكِرُ عَلِيَّ ، مَعَ عِلْمِكَ بِأَنَّكَ إنّما سَمعتَهُ مِنْهُ قراءةً عَلَيْهِ [1] .

(**قُلْتُ : وَذَا رأيُ الّذينَ اشْتَرَطُوا إعادةَ الإسنادِ**) في كُلِّ مَتْنٍ ، وَلَوْ مَعَ اتحادِ السَّنَدِ ، وإلاّ لاكْتَفى بِقولِهِ : أَخْبَرَكُمْ الفِرَبْرِيُّ بجميعِ " صَحِيْحِ البُخَارِيِّ " مِنْ غَيْرِ إعَادَةِ قراءةِ جَمِيْعِ الكتابِ ، ولا تكرُّرِ الصِّيغةِ في كُلِّ متنٍ.

(**وَهْوَ**) أي : اشتِراطُ الإعادةِ (**شَطَطُ**) أي : جَوْرٌ ، وَالصَّحِيحُ [2] : خلافُهُ ، كَمَا سَيأتي في الروايةِ مِنَ النُّسْخِ التي إسنادُها واحدٌ [3] .

تَفْرِيْعَاتٌ

(**تَفْرِيْعَاتٌ**) سَبعةٌ لهذينِ القِسْمَينِ :

أوَّلُهَا : فِيْمَا إذَا لَمْ يَحْفَظِ الشَّيْخُ مَا عُرِضَ عَلَيْهِ ، وأمسكَ الأصلَ عَدْلٌ ضابطٌ ، وَهُوَ مَا ذكرَهُ بقولِهِ :

٣٩٨. **وَاخْتَلَفُوا إنْ أَمْسَكَ الأَصْلَ رِضَا ... وَالشَّيْخُ لاَ يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا**

٣٩٩. **فَبَعْضُ نُظَّارِ الأُصُوْلِ يُبْطِلُهْ ... وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِيْنَ [4] يَقْبَلُهْ**

٤٠٠. **وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ ... مُمْسِكُهُ فَذَلِكَ [5] السَّمَاعُ رَدّْ**

---

(١) الكفاية : (٤٣٦ ت ، ٣٠٣-٣٠٤ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣٠١ ، ومحاسن الاصطلاح : ٢٥٢-٢٥٣ ، وشرح التبصرة ١٠٦/٢ ، وفتح المغيث ٣٧/٢ . وقد شكك الزّركشيّ في هذه القصة في نكته ٤٨٦/٣-٤٨٧ ثمّ قال: « فكأن هذه الحكاية لم تصح ».

(٢) في (ص) : « جوزوا الصّحيح » .

(٣) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠١ ، وشرح التبصرة ١٠٧/٢ ، وفتح المغيث ٣٧/٢ .

(٤) في نسخة (أ) من متن الألفية : « المحققين » .

(٥) في النفائس : « فذاك » ، وهو خطأ في الوزن .

(**وَاخْتَلَفُوا**) أي : العلماءُ مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ ، وَغَيْرِهِم (**إنْ أَمْسَكَ الأَصْلَ**) حِيْنَ القِرَاءةِ عَلَى الشَّيخِ (**رِضَا**) أي : مَرْضِيٌّ في العدالةِ والضبطِ ، وَكَانَ سَامِعاً ، (**والشَّيْخُ لا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا**) عَلَيْهِ ، هَلْ يَصِحُّ السَّمَاعُ أَوْ لاَ ؟

(**فَبَعْضُ نُظَّارِ الأُصُولِ**) كإمامِ الْحَرمين[1] (**يُبْطِلُهُ،وأَكْثرُ الْمُحَدِّثِيْنَ**)،بَلْ كُلُّهم، كَمَا اقْتَضاهُ كلامُ القاضِي عِياضٍ[2]،(**يَقْبلُهُ،واخْتَارَهُ الشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ[3]، وَعَلَيْهِ العَمَلُ.

(**فإنْ لَمْ يُعتَمَدْ**) ببنائِهِ للمفعولِ ، (**مُمْسِكُهُ**) أي : مُمْسِكُ الأصلِ،أَوْ القارئ ، (**فذلكَ السَّمَاعُ ردّْ**) أي : مَرْدُودٌ[4] .

وَهَذا تَصْرِيحٌ بما عُلِمَ مِنْ قَولِهِ : « رِضَا » .

أما إذَا كَانَ الْمُمْسِكُ الرِّضَا قارئاً،فَلَمْ يُبطلِ السَّمَاعَ إلاَّ بَعْضُ مَنْ شدَّدَ في الرِّوَايَةِ.

٤٠١. **وَاخْتَلَفُوا إنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ ... يُقِرَّ لَفْظاً ، فَرآهُ الْمُعْظَمْ**

٤٠٢. **وَهْوَ الصَّحِيْحُ كَافِياً ، وَقَدْ مَنَعْ ... بَعْضُ أولي الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعْ**

٤٠٣. **بِهِ (أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِي) ... ثُمَّ (أَبُو إِسْحَاقٍ[5] الشِّيْرَازِيْ)**

٤٠٤. **كَذَا (أَبُو نَصْرٍ) وَقَالَ : يُعْمَلُ ... بِهِ وَأَلْفَاظُ الأَدَاءِ الأَوَّلُ**

ثانيها : فِيْمَا إذَا سَكَتَ الشَّيْخُ بَعْدَ قَوْلِ الطَّالِبِ لَهُ : « أخبرك فُلاَنٌ » . أَوْ نحوَهُ . وَهُوَ مَا ذكرَهُ بقولِهِ :

(**واخْتَلَفُوا**) أَيْضاً ، (**إنْ سَكَتَ الشَّيْخُ**) المتيقظُ الْمُختارُ بَعْدَ قَوْلِ الطَّالِبِ لَهُ : « أخبرك فلانٌ » ، أَوْ قُلْتَ : أَخْبَرَنَا فُلاَنٌ ، أَوْ[6] نَحْوَ ذَلِكَ ، مَعَ فَهْمِهِ لِما قَالَهُ بأَنْ لَمْ

---

(١) البرهان ٤١٣/١ (٥٨٦) .

(٢) الإلماع : ٧٥ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٢ . ونقله عن بعض أئمة الأصول ، وتعقبه الزّركشيّ في نكته ٤٨٨/٣ : « والعجب من المصنف في عزوه ذلك لبعض الأصوليين ، وقد نقله الحاكم عن مالك وأبي حنيفة » ، وانظر : فتح المغيث ٤٠/٢ .

(٤) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٢ . وشرح التبصرة والتذكرة ١٠٨/٢ .

(٥) بالصرف ؛ لضرورة الوزن ، وسينبه الشارح على ذلك .

(٦) سقطت من (ق) .

يُنْكِرْهُ ، (**وَلَمْ يُقِرَّ لَفْظاً**) بقولِهِ : نَعَمْ ، أَوْ نَحْوِه،ولا إيماءً كأنْ يومِئَ برأسِهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّ الطَّالِبِ أنَّ سُكوتَهُ إجابةٌ .

(**فَرآهُ الْمُعْظَمْ**) مِنَ العُلَمَاءِ [1] (**– وَهْوَ الصَّحِيحُ – كَافِياً**) في صحَّةِ السَّمَاعِ؛ إذْ سُكوتُه عَلَى الوجهِ المذكورِ ، كإقرارِه لفظاً .

ولأنَّه لا يَليقُ بدِيْنِ الشَّيْخِ [2] إقرارٌ عَلَى الخطإِ في مثلِ ذَلِكَ .

وَحينئذٍ فيؤدِّي بألفاظِ العَرْضِ كُلِّها .

(**و**) لَكِنْ (**قَدْ مَنَعْ بَعْضُ أولي الظَّاهِرِ**) ، والحديثِ أَيْضاً ، (**مِنْهُ**) أي : مِنَ الاكتفاءِ بذَلِكَ ، فاشترَطوا إقرارَه بذَلِكَ لَفْظاً [3] .

(**وَقَطَعْ بِهِ**) مُطْلَقاً مِنَ الشَّافِعيَّةِ (**أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ**) بتركِ التنوينِ [4] (**الرَّازِيْ ، ثُمَّ**) الشَّيْخُ (**أَبُو إِسْحَاقٍ**[5]) –بالصرفِ للوزنِ– (**الشِّيْرَازِيْ**)و(**كَذَا أَبُو نَصْرٍ**) ابنُ الصَّبَّاغِ[6] .

(**و**) لَكِنْ (**قَالَ : يُعْمَلُ بِهِ**) أي : بالمرويِّ ، إذَا أدَّى بما يأتي ، حَيْثُ قَالَ مَا حَاصِلُهُ : (**وَأَلْفَاظُ الأَدَاءِ**) لِمَنْ سَمِعَ ، أَوْ قرأَ كَذلِكَ ، وأرادَ [7] روايتَهُ ، هِيَ الألفاظُ

---

(١) قال القاضي عياض في إلماعه : ٧٩ : « وهذا مذهب الجمهور من المحدّثين والفقهاء والنظّار » .

(٢) « الشّيخ » : لم ترد في (ص) و (م) .

(٣) انظر : الإحكام ٢/٢٧٢ ، والإلماع : ٧٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٠٩ . وبه عمل جماعة من مشايخ أهل المشرق وأئمتهم .

(٤) بعد هذا في (م) : « للوزن » . ولم ترد في شيء من النسخ الخطية . ورواية أبي الفتح نقلها ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٢ ، والزركشي في البحر المحيط ٤/٣٨٩.

(٥) اللمع : ٤٨ .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٠٩-١١٠ .
وقال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/١١٠ : « وما قاله ابن الصباغ من أنه لا يطلق فيه حدّثنا ولا أخبرنا هو الذي صححه الغزالي وحكاه الآمدي عن المتكلمين وصححه . وحكى الآمدي تجويزه عن الفقهاء والمحدثين ، وصححه ابن الحاجب ، وحكى عن الحاكم إنه مذهب الأئمة الأربعة » .
انظر : المستصفى ١/١٦٥ ، والإحكام ٢/٣٢٨ ، لكنّه لم يسنده للمتكلمين ، ومنتهى الأصول : ٨٣ ، ومعرفة علوم الحديث : ٢٥٩ – ٢٦٠ ، ونكت الزركشي ٣/٤٨٩ ، وتدريب الرّاوي ٢/٢٠ .

(٧) في (ق) : « وأداء » .

(الأوَّلُ) المتَّفقُ عَلَيْهَا [1] . وَهِيَ : « قرأتُ عَلَيْهِ » ، أَوْ « قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمعُ » ، لاَ جميعُها ، فَلا تقلْ « حَدَّثَني » ، ولا « أَخْبَرَني » ، ولا « سَمِعْتُ » .

بَلْ قَالَ صَاحِبُ " الْمَحْصُولِ " : لَوْ أشارَ الشَّيْخُ برأسِهِ ، أَوْ إصْبَعِهِ ، للإقرارِ بِهِ ، وَلَمْ يَتَلفظْ ، لَمْ يقلْ ذَلِكَ [2] .

قَالَ النَّاظِمُ : وفيه نظرٌ [3] . أي ؛ لأنَّ الإشارةَ بِذَلِكَ ، كالنطقِ في الإعلامِ بِهِ ، وَهُوَ ظاهِرُ هَذَا .

و الْمُعتمَدُ الجوازُ،وإنْ لَمْ يُشِرْ ، كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُعظَمِ ، غَايتُه أنَّه فوَّتَ المستحبَّ، وَهُوَ الإقرارُ بِهِ لَفْظاً .

٤٠٥. وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهِدَا ... عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوْخِ فِي الأَدَا

٤٠٦. حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا ... وَاجْمَعْ ضَمِيْرَهُ إذا تَعَدَّدَا

٤٠٧. وَالْعَرْضِ [4] إِنْ تَسْمَعْ فَقُلْ أَخْبَرَنَا ... أو قَارِئاً (أَخْبَرَنِي) واسْتُحْسِنا

٤٠٨. وَنَحْوُهُ عَنِ (ابْنِ وَهْبٍ) رُوِيَا ... وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رُضِيَا

٤٠٩. وَالشَّكُّ فِي الأَخْذِ أَكَانَ وَحْدَهْ ... أو مَعْ [5] سِوَاهُ ؟ فَاعْتِبارُ الْوَحْدَهْ

٤١٠. مُحْتَمَلٌ لَكِنْ رأى الْقَطَّانُ ... اَلْجَمْعَ فِيْمَا أَوْ هَمَ الإِنْسَانُ

٤١١. فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةَ قَدْ ... اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيُّ وَاعْتَمَدْ

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٢ – ٣٠٣ ، والإرشاد ٣٥٦/١ ، والمقنع ٣٠٢/١ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٠٩/٢-١١٠ ، وفتح المغيث ٤٣/٢ .

(٢) المحصول ٢٢٢/٢ ، وطبعة العلواني ٦٤٤/١/٢ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١١٠/٢ .

(٤) قال البقاعي ٢٤٨ / ب : « والعرض - بالجر – عطفاً على قوله : اللفظ ، والمقول محذوف أي : واختار في العرض هذا التفصيل وهو أنك: إن تسمع بقراءة غيرك إلى آخره، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة الشرط بتقدير رابط أي : إن تسمع فيه أي : إن تكن سامعاً فقل: أخبرنا،أو تكن قارئاً فقل: أخبرني ». وكذا في جميع النسخ الخطية ، وفي النفائس ، وفتح المغيث بالنصب .

(٥) بتسكين العين كما قال الشارح .

ثالثُها : في افتراقِ الحالِ بَيْن صيغةِ المنفردِ ، وصيغةِ مَنْ في جماعةٍ .

وَهُوَ مَا ذَكَرهُ بقولِهِ :

(والْحَاكِمُ اخْتَارَ) الأَمْرَ [1] (الذِي قَدْ عَهِدَا) هُوَ (عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوْخِ) لَهُ ، وأئمةِ عَصْرِه (في) صيغِ (الأدا) ، وَهُوَ أنْ يقولَ : (حَدَّثَنِي) فلانٌ (فِي) مَا يَتَحَمَّلُهُ عَنْ شيخِهِ بِصَرِيحِ (اللفظِ ، حَيْثُ انْفَرَدَا) عَنْ غيرِهِ بالسَّماعِ .

(واجْمَعْ) أَنْتَ (ضَمِيرَهُ) أي: مَا تحملتَهُ ، فَقُلْ: « حَدَّثَنَا » (إِذَا تَعدَّدَا) أي : مَنْ تَحمَّل بأنْ كَانَ مَعَكَ وقتَ السَّمَاعِ غيرُك ، وَفِي عبارتِهِ التِفَاتٌ .

(و) اختارَ أَيْضاً فِيْمَا تَتَحَمّلُه عَنْ شيخِكَ في (الْعَرْضِ) أَنَّكَ (إِنْ تَسْمَعْ) بقراءةِ غيرِك ، (فقل : أَخْبَرَنَا) بالْجَمْعِ ، (أَوْ) إن تكن (قارِئاً) ، فَقُلْ : (أَخْبَرنِي) بالإفرادِ ، (واستُحْسِنَا) ذَلِكَ مِن فاعِلِهِ .

(ونحوُهُ عَنِ ابنِ وَهْبٍ) عَبْدِ اللهِ (رُوِيَا). رَوَى عَنْهُ التِّرمذيُّ [2]، وغيرُهُ[3] أنَّه قَالَ: « مَا قُلْتُ: « حَدَّثَنَا » فَهُوَ مَا سَمِعتُ مَعَ النّاسِ، وَمَا قُلْتُ: « حَدَّثَنِي » فَهُوَ مَا سمعتُ وحدي ، ومَا قُلْتُ : « أَخْبَرَنَا » ، فَهُوَ مَا قُرِئَ عَلَى العالِمِ ، وأنا شاهدٌ [4] ، ومَا قُلْتُ : « أخْبرني » ، فَهُوَ مَا قرأتُ عَلَى العالِمِ » .

قَالَ الناظمُ : « وَفِي [5] كلامِ الحاكمِ ، وابنِ وَهْبٍ ، أنَّ القارئَ يَقُولُ: «أخبرني» سواءٌ أسَمِعَ [6] مَعَهُ غيرُهُ أَمْ لا » [7] .

وَقضيتُهُ أنَّ التَّفْصيلَ لَيْسَ بواجبٍ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ في قَوْلِهِ :

---

(١) معرفة علوم الحديث : ٢٦٠ .

(٢) العلل الصغير ٦/٢٤٥ .

(٣) الكفاية : (٤٢٥ ت ، ٢٩٤ هـ) ، والإلماع : ١٢٦-١٢٧ .

(٤) في (ق) : « مشاهد » .

(٥) في (ص) : « وذي » .

(٦) في شرح التبصرة والتذكرة : « سمع » .

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ٢/١١٢ .

(**وَلَيْسَ**) مَا ذكرَ مِنَ التَّفْصيلِ (**بالوَاجبِ**) عِنْدَهُم ، (**لَكِـــنْ رُضِيَـــا**) أي : اسْتُحِبَّ لِلتَّمييزِ بَيْن أحوالِ التَّحمُّلِ [1] .

وَمَحلُّه : إذَا عَلِمَ صُورةَ حَالِ الأخذِ عَنِ الشَّيخِ .

(وَ) أما إذَا وقعَ (**الشَّكُّ في الأخذِ**) عَنْهُ مِن لَفْظِهِ (**أكانَ وَحْدَهْ**) ؟ فيـــأتي بـــ: حَدَّثَني ، (**أَوْ**) كَانَ (**مَعْ**) – بالإسكانِ – (**سواهُ**) فيأتي بـــ: « حَدَّثَنَا » .

(**فَاعْتِبَارُ الوحْدهْ**) أي: القولِ بِهِ (**مُحْتَمَلٌ**) ؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمُ غيرِهِ [2].

وَكَذا لَوْ شَكَّ في أخْذِهِ عَنْهُ عَرْضاً أكانَ مِن قَبيلِ « أَخْبَرَنَا » ، لكونِهِ مَعَ غـيرِه ، أَوْ « أَخْبرني » ، لكونِهِ وَحْدَهُ ؟ ، والأصلُ عدمُ غيرِهِ [3] .

لَكِنْ حَكى الخطيبُ [4] عَنِ البَرقَاني ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ في هَذَا : « قَرَأْنا » .

قَالَ النَّاظِمُ [5] : « وَهُوَ حَسَنٌ » .

لأنَّ سَمَاعَ نفسه مُتَحقِّقٌ ، وقراءَتُهُ شَاكٌّ فِيْهَا ، والأَصْلُ عدمُها .

ولأنَّ إفرادَ الضَّميرِ يَقْتَضي قراءتَه بنَفْسه ، وجمعَهُ يمكنُ حملُهُ عَلَى قراءةِ بعضِ مَـــنْ حَضَرَ السَّمَاعَ ، بَلْ لَوْ تحقَّقَ أنَّ الَّذِي قرأَ غيرُهُ ، فَلا بأسَ أَنْ يَقُولَ : « قرأنا » .

قالَهُ : أَحْمَدُ بنُ صَالحٍ حِيْنَ سُئِلَ عَنْهُ [6] .

وَقَالَ النُّفَيْلِيُّ [7] : « قرأنا عَلَى مالكٍ مَعَ أنَّه إنَّما قُرِئَ عَلَيْهِ،وَهُوَ يَسْمَعُ ».انتهى.

---

(١) كما صرح به الخطيب . انظر : الكفاية (٤٢٥-٤٢٨ ت ، ٢٩٤-٢٩٦ هـ) . وذكر ذلك السخاوي في فتح المغيث ٤٤/٢ .

(٢) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٤ ، والإرشاد ٣٥٧/١-٣٥٨ ، والمقنع ٣٠٤/١ ، والتقييد : ١٧٢ ، وفتح المغيث ٤٥/٢ .

(٣) قال العراقي في شرح التبصرة ١١٣/٢ : « وفيه نظر ؛ لأن قبيل أخبرني أن يكون هو الذي قرأ بنفسه على الشّيخ على ما ذكره ابن الصّلاح ، وعلى هذا فهو يتحقق سماع نفسه ، ويشك هل قرأ بنفسه أم لا ؟ والأصل : أنّه لم يقرأ » وانظر : النكت الوفية : ٢٤٩/ب .

(٤) الكفاية : (٤٣١ ت ، ٣٠٠ هـ) .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١١٤/٢ .

(٦) الكفاية : (٤٣٢ ت ، ٣٠٠ هـ) .

(٧) المصدر السابق .

ويُمْكِنَ حَمْلُ كلامِ مَنْ اختارَ « أخبرني » عَلَى مَنْ تحقَّقَ قراءةَ نفسِهِ ، وشكَّ : هَلْ سمعَ مَعَهُ غيرُهُ أَوْ لا ؟

ثُمَّ إذَا شَكَّ في القِرَاءةِ أَيْضاً لاَ يَتعيَّنُ «قرأنا»،بَلْ مثلُه «أَخْبَرَنَا»،كَمَا يُفهَمُ بالأولى.

(**لَكِنْ رأى**) يَحْيَى بنُ سعيدٍ [1] (**القطَّانُ الجَمْعَ**) بـ: حَدَّثَنَا في مَسْأَلَةٍ تُشبِهُ الأولى ، وَهِيَ :

(**فِيْمَا**) إذَا (**أَوْهَمَ**) أي : وَهِمَ بمعنى : شَكَّ (**الإنسانُ في**) لفظِ (**شيخِهِ مَا**) الذي (**قَالَ**) ؟ أحَدَّثَنِي أَوْ حَدَّثَنَا ؟

قَالَ ابنُ الصلاحِ : وَمُقْتَضاهُ الْجَمْعُ في تِلْكَ أَيْضاً [2] .

قَالَ : وَهُوَ عِنْدي يتوجَّهُ [3] بأنَّ « حَدَّثَنِي » أكملُ مرتبةً ، فيقتصرُ في حالَةِ الشكِّ عَلَى النَّاقصِ ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدمُ الزَّائدِ ، وَهذا لَطيفٌ [4] . انتهى .

(**والْوَحْدَةَ**) بالنَّصْبِ بـ: اختار – أي : و (**قَدْ اختَارَ**) صِيغةَ « حَدَّثَنِي » (**في ذَا**) الفرعِ (**الْبَيهقِيُّ**) بَعْدَ نَقْلِهِ قَوْلَ القَطَّانِ [5] ، (**واعْتَمَدْ**) مَا اخْتَارَهُ ، وَعَلَّلَهُ بأنَّه لا يشكُّ في واحدٍ [6] ، وإنَّما الشَّكُّ في الزائدِ ، فيُطْرَحُ الشكُّ ويبنى عَلَى اليَقينِ [7] .

٤١٢. **وَقَالَ (أَحْمَدُ): اتْبِعْ لَفْظاً وَرَدْ ... لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلاَ تَعَدْ** [8]

٤١٣. **وَمَنَعَ الإبْدَالَ فِيْمَا صُنِّفَا ... – الشَّيْخُ – لَكِنْ حَيْثُ رَاوٍ عُرِفَا**

٤١٤. **بِأَنَّهُ سَوَّى فَفِيْهِ مَا جَرَى ... فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى ، وَمَعْ ذَا فَيَرَى**

---

(١) انظر : الكفاية : (٤٢٣ ت ، ٢٩٣ هـ) .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٤ ، وعبارته : « وهذا يقتضي فيما إذا شكّ في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول : « حدّثنا » » .

(٣) في (ع) : « متوجّه » .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٤ .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٤ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١١٤/٢ .

(٦) في (ص) : « أحد » .

(٧) فتح المغيث ٤٦/٢ .

(٨) أصلها : تتعدّى ، فحذفت التاء الأولى تخفيفاً ، ولام الفعل للجزم بالنهي ، والمراد : لا تتجاوز لفظه وتبدله بغيره . انظر : النكت الوفية ٢٤٩/ ب ، وفتح المغيث ٤٦/٢ .

٤١٥. **بِأَنَّ ذَا فِيْمَـــا رَوَى ذُو الطَّلَـــبِ بِاللَّفْظِ لاَ مَا وَضَعُوا فِـــي الْكُتُـــبِ**

ورابعُها : في التقيُّدِ بلفظِ الشَّيْخِ [١] ، وَهُوَ مَا ذكرَهُ بقولِهِ :

(**وَقَالَ**) الإمامُ (**أَحْمَدُ**) بنُ حنبلٍ [٢] : (**اتَّبِعْ**) أنت (**لَفْظاً وَرَدْ لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ**) لَكَ مِن « سمعتُ » ، و « حَدَّثَنَا »، و « حَدَّثَنِي »، ونحوها .

(**وَلاَ تَعَدْ**) – بفتح العين وحذف التاء –، وأصلُهُ تَتَعَدَّ أي : لا تتجاوزْ لفظَـــهُ ، فقُلْ مثلاً : حَدَّثَنَا فُلاَنٌ وفلانٌ عَنْ فُلاَن ، قَالَ : أوَّلُهمَا « حَدَّثَنَا » ، وَقَـــالَ ثانيـــهما : « أَخْبَرَنَا » ، فَلا تُبدِّل شَيئاً مِن أَلفاظِهِ [٣] بغيرِه .

(**وَ**) كَذَا (**مَنَعَ الإبدالَ**) لـــ : حَدَّثَنَا بـــ : أخبرَنا ، أَوْ بِعَكْســـــهِ ، أَوْ نحـــوِه (**فِيْمَا صُنِّفَا**) ببنَائِهِ لِلْمَفعولِ – مِنَ الكُتُبِ (**الشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ [٤] ؛ لاحْتِمَـــالِ أنَّ قَائلَ ذَلِكَ ، لا يَرَى التَّسويةَ بَيْنَ الصِّيغتين [٥] .

(**لَكِنْ**) استدراكٌ عَلَى الأَوَّلِ (**حَيْثُ راوٍ عُرِفَا**) ببنائِهِ لِلمَفْعُولِ (**بِأَنَّهُ سَـــوَّى**) بينهُما (**فَفِيهِ**) حينئذٍ (**مَا جَرَى**) مِنَ الخِلافِ (**فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى** .

وَمَعْ) –بالإسكان– (**ذا**) أي: جريانِ الخلافِ (**فَيَرَى**) ابنُ الصَّلاحِ [٦] (**بِـــأَنَّ ذَا**) أي : الخلافَ (**فِيْمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ**) أي : الطالبُ مما [٧] تحمَّلَهُ (**بِاللَّفظِ**) مِـــنْ [٨] شيخِهِ ، (**لاَ**) في (**مَا وَضَعُوا**) أي : الْمُصَنِّفونَ (**فِي الكُتُبِ**) الْمُصنَّفةِ ، فإنَّ ذَلِكَ يمتنـــعُ تغييرُهُ قَطْعاً ، سواءٌ أرويناه في التَّصْنيفاتِ[٩]، أَمْ نَقَلْنَاهُ مِنْهَا لَفظاً ، أَوْ إلى تَخارِيجِنـــا ، أَوْ أجزائِنا، كَمَا سيأتي في الرِّوَايَةِ بالمعنى .

---

(١) فتح المغيث ٤٦/٢ .

(٢) الكفاية : (٤٢٣ ت ، ٢٩٣ هـ) .

(٣) في (ق) : « لفظه » .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٥ .

(٥) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٥ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١١٦/٢ ، وفتح المغيث ٤٦/٢.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٥ ، وانظر : نكت الزّركشيّ ٤٩٢/٣ .

(٧) في (ص) : « من » .

(٨) في (م) : « عن » .

(٩) في (ق) : « المصنفات » .

وَضَعَّفَهُ ابنُ دقيقِ العيدِ [1] ، بأنَّ النَّقلَ مِنْهَا لا يَنْبَغِي منعُهُ أخذاً مِن تعليلِ المنعِ بتغيرِ التَّصْنيفِ ؛ إذْ لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرُ التَّصْنيفِ [2] . أي: وإنْ كَانَ فِيهِ تَغْيِيرُ عِبارةِ المصنِّفِ.

٤١٦. وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ ... مِنْ نَاسِخٍ ، فَقَالَ بَامْتِنَاعِ

٤١٧. (الإِسْفَرَايِينِيْ) مَعَ (الْحَرْبِيِّ) ... و(ابْنِ عَدِيٍّ) وَعَنِ (الصِّبْغِيِّ)

٤١٨. لاَ تَرْوِ تَحْدِيْثاً وَإِخْبَاراً ، قُلِ ... حَضَرْتُ وَالرَّازِيُّ وَهْوَ الْحَنْظَلِيْ

٤١٩. وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) كِلاَهُمَا كَتَبْ ... وَجَوَّزَ (الْحَمَّالُ) وَالشَّيْخُ ذَهَبْ

٤٢٠. بِأَنَّ خَيْراً مِنْهُ أَنْ يُفَصِّلاَ ... فَحَيْثُ فَهْمٌ صَحَّ ، أولاَ بَطَلاَ

٤٢١. كَمَا جَرَى لِلدَّارَقُطْنِيْ حَيْثُ عَدْ ... إِمْلاَءَ (إِسْمَاعِيْلَ) عَدّاً وَسَرَدْ

خامسُها : في النَّسْخِ والكلامِ ونحوِهما – مِنَ [3] الشَّيْخِ أَوْ الطَّالِبِ – وقتَ التحمُّلِ ، وسنٌ [4] الإجازةِ مَعَ السَّمَاعِ ، وَهُوَ مَا ذكرَهُ بقولِهِ :

(واخْتَلَفوا) أي : العُلَمَاءُ (في صِحَّةِ السَّمَاعِ مِن نَاسِخٍ) وقتَ القراءةِ مُسْمِعاً كَانَ أَوْ سامعاً ؛ (فَقَالَ بامْتِنَاعِ) ذَلِكَ مُطْلَقاً : الأستاذُ أَبو إسْحَاقَ (الإِسْفَرايِينِيْ) [5] –بفتح الفاء وكسر الياء– (مَعَ) أبي إسحاقَ إبراهيمَ (الحربيِّ) نسبةً إلى « حَرْبِيَّة » [6] مَحَلَّةٍ ببغدادَ (و) أبي أَحْمَدَ (ابنِ عديٍّ) في آخرينَ [7].

---

(١) الاقتراح : ٢٤٥ .

(٢) قال الحافظ العراقي : « قلت : لا نسلم أنه يقتضي ذلك ، بل آخر كلام ابن الصّلاح يشعر : أنه إذا نقل حديث من كتاب وعزي إليه ، لا يجوز فيه الإبدال سواءٌ أنقلناه في تأليفٍ لنا أم لفظاً ؟ والله أعلم » . شرح التبصرة والتذكرة ١١٧/٢ ، وانظر : المقنع ٣٠٧/١ .

(٣) في (م) : « عن » .

(٤) في (ص) : « وفي السّن » .

(٥) نقله عنه ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٥ .

(٦) في (م) و (ق) : « حربة » ، وما أثبتناه من (ص) و (ع) ، وهو الموافق لما في الأنساب ٢٣٤/٢ ، ومراصد الاطلاع ٣٩٠/١ ، والتاج ٢٥٧/٢ .

(٧) أسنده عنهما الخطيب البغدادي في الكفاية : (١٢٠ ت ، ٦٦ هـ) .

لأنَّ الاشتغالَ بالنَّسْخِ مُخِلٌّ بالسَّماعِ .

(وَ) جاءَ نحوَهُ (عَنِ) أَبي بكرٍ أَحْمَدَ بنِ إسحاقَ (**الصِّبْغِيِّ**) – بكسرِ الصاد المُهْمَلَةِ –، نسبةً إلى أبيهِ ؛ لأنَّهُ كَانَ يبيعُ الصِّبْغَ [1] .

فإنَّهُ قَالَ : (**لاَ تَرْوِ**) أَنْتَ مَا سَمِعْتَهُ عَنْ شَيخِكَ في حالِ نَسْخِهِ ، أَوْ نَسْخِكَ (**تَحْدِيْثاً وإخْبَاراً**) .

أي : فَلا تقلْ : « حَدَّثَنَا » ، ولا « أَخْبَرَنَا » ، بَلْ (**قُلِ : حَضَرْتُ**) ، كَمَا يقولُه مَنْ أدَّى مَا تحمَّلَهُ ، وَهُوَ صَغِيرٌ قَبْلَ فَهْمِهِ الخطابَ .

(**و**) لَكِنْ أَبو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بنُ إدريسَ [2] (**الرَّازِيُّ ، وَهُوَ الْحَنْظَلِيْ**) نسبةً إلى « دَرْبِ حَنْظَلَةَ » بالرِّي ، (**وابنُ الْمُبارَكِ** [3] **كِلاَهُمَا كَتَبْ**) .

أي : نَسَخَ أَوَّلَهما في حالِ تحمُّله عِنْدَ مُحَمَّدِ بنِ الفَضْلِ عَارِمٍ ، وعِنْدَ عَمْرِو بنِ مَرْزُوقٍ [4] ، وثانيهما فِي حالِ تحديثِهِ .

وَذلكَ عَنْهُمَا [5] يقتضِي جوازَهُ ، وعدمَ وجوبِ ذِكْرِ الحضورِ .

(**و**) كَذَا (**جوَّزَ**) : مُوسى بنُ هارونَ (**الحمَّالُ**) [6] بالمهملةِ – وغيرُهُ .

(**والشَّيْخُ**) ابنُ الصَّلاحِ [7] ، كغيرِهِ ، (**ذهبْ**) إلى القولِ : (**بأنَّ خيراً مِنْهُ**) أي:مِمّا ذُكِرَ مِن إطْلاقِ القَوْلِ بالجوازِ،والقولِ بالْمَنعِ (**أَنْ يُفَصِّلا**) –بألفِ الإطلاقِ–.

(**فَحَيْثُ**) صَحِبَ النَّسْخَ (**فَهْمٌ**) لِلمَقْروءِ (**صَحَّ**) السَّمَاعُ ، (**أَوْ لاَ**) يَصْحَبُه ذَلِكَ ، وَصَارَ كأنَّه صَوْتٌ غُفْلٌ، (**بَطَلاَ**) أي: السَّمَاعُ ، وَصَارَ حضوراً.

---

(١) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٥ ، وانظر : في ضبط اسمه وترجمته الأنساب ٥٣٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٥ ، والتاج ٥١٤/٢٢ .

(٢) الكفاية (١٢١ ت ، ٦٧ هـ) . وانظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٦ .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) الكفاية: (١٢١ ت، ٦٧ ه)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٦، وشرح التبصرة ١١٨/٢

(٥) في (ق) و (ع) : « منهما » .

(٦) الكفاية: (١٢٢ ت ، ٦٧ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث:٣٠٦، وشرح التبصرة والتذكرة ١١٨/٢.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٦ .

والعملُ عَلَى هَذَا ، وَقَدْ كَانَ يَفْعَلُهُ شيخُنا ، بَلْ ويُفتي [1]، وَيَردُّ عَلَى القارئ .

(**كَمَا جَرَى لِلدَّارَقُطْنِيْ**) [2] نسبةً إلى « دارِ القُطنِ » ببغدادَ . إذْ حَضَرَ في حَداثَتِهِ إملاءَ أَبي عَلِيٍّ إِسْمَاعِيْلَ الصَّفَّارِ ، فَرآهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ يَنْسَخُ ، فَقَالَ لَـــهُ : لا يَصِـــحُّ سماعُك ، وأنت تَنْسَخُ .

فَقَالَ لَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ : فَهْمِي للإملاءِ خلافُ فَهْمِكَ .

ثُمَّ استَظْهَرَ عَلَيْهِ (**حَيْثُ عدْ إملاءَ إِسْمَاعِيْلَ**) المذكورِ ، أي : عَـــدَّ مَـــا أمـــلاهُ (**عَدّاً**) ، وأخبرَ أَنَّهُ ثمانيةَ عَشَرَ حَدِيثاً – فعدَّ فوجدَ كَمَا أخبر – بَعْدَ أنْ قَـــالَ لِلمُنْكِـــرِ عَلَيْهِ : أتحفظُ كَمْ أَمْلى حَدِيثاً إلى الآنَ ؟ فَقَالَ : لاَ .

(**وَسَرَدْ**) أي : وبعدَ أن عَدَّهُ سَرَدَهُ عَلَى الولاءِ إسْناداً وَمَتْناً ، فَعَجِبَ الناسُ مِنْهُ .

٤٢٢. **وَذَاكَ يَجْرِي فِـــي الْكَـــلاَمِ أو إذا ... هَيْنَمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْـــضُ ، كَـــذَا**

٤٢٣. **إِنْ بَعُدَ السَّـــامِعُ ، ثُـــمَّ يُحْتَمَـــلْ ... فِي الظَّـــاهِرِ الْكَلِمَتَـــانِ أو أَقَـــلْ**

٤٢٤. **وَيَنْبَغِـــي لِلشَّـــيْخِ أَنْ يُجِـــيْزَ مَـــعْ ... إِسْمَاعِهِ جَبْراً لِنَقْصٍ إِنْ وَقَـــعْ** [3]

٤٢٥. **قَالَ : ابْنُ عَتَّابٍ وَلاَ غِنَى** [4] **عَـــنْ ... إِجَازَةٍ مَـــعَ السَّـــمَاعِ تُقْـــرَنْ** [5]

(**وذاكَ**) أي : التفصيلُ المذكورُ في النَّسْخِ (**يَجْرِي في الكلامِ**) مِنْ كُـــلِّ مِـــنَ السَّامِعِ ، والمُسْمِعِ وقتَ السَّماعِ ، وفي إفراطِ القارئِ في الإسماعِ [6]، (**أَوْ إِذَا هَيْنَـــم**) أي : أخفى صَوْتَهُ [7] (**حَتَّى خَفِيَ**) في جميعِ ذَلِكَ (**الْبَعْضُ**) أي : بعضُ الكلامِ .

---

(١) في (م) : « ويفتي به » .

(٢) هذه الرّواية في تاريخ بغداد ٣٤/١٢-٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٦ . وانظر : معرفة أنواع علـــم الحديث : ٣٠٦ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٣٠٦/٢ .

(٣) في نسخة (ب) و (جـ) من متن الألفية والنفائس : « إن يقع ».

(٤) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية : « غناء » .

(٥) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية : « تقترن » وسيشير الشارح إلى أنها هكذا في نسخة ، وفي النفائس : « يقرن ».

(٦) في (ق) و (ص) : « الإسراع » .

(٧) انظر : الصحاح ٢٠٦٢/٥ (هنم) .

و(**كَذَا إنْ بَعُدَ السَّامِعُ**) عَنِ القارئِ ، أَوْ عَرَضَ نُعاسٌ خفيفٌ بحيثُ يمنعانِ سَمَاعَ بعضِها .

ويلتحقُ بذَلِكَ الصلاةُ ، وَقَدْ كَانَ الدَّارَقُطْنِيُّ يُصلِّي في حالِ قراءةِ القارئِ عَلَيْهِ ، وربما يشيرُ بردِّ مَا يُخطئُ فِيهِ القارئُ [1] .

(**ثُمَّ**) مَع اعتمادِ التَّفْصيلِ فِيْمَا ذكرَ ، (**يُحْتَمَلْ**) أي : يُغْتَفَرُ (**في الظَّاهِرِ**) مِن كلامِهم (**الكَلِمَتَانِ ، أَوْ أَقَلْ**) توسعةً في الرِّوَايَةِ .

قَالَ شَيْخُنا : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الأمرُ دائراً عَلَى مَا لا يكونُ الذهولُ عَنْهُ مُخِلاً بفَهْمِ الباقي .

(**وَيَنْبَغِي**) أي : يُسَنُّ (**للشَّيْخِ**) المُسْمِعِ (**أَنْ يُجِيْزَ**) لِلسَّامِعينَ رِوَايَةَ مَا رَواهُ لَهُمْ (**مَعْ إسْمَاعِهِ**) لَهُمْ ؛ (**جَبْراً لِنَقْصٍ إنْ وَقَعْ** [2]) ، وَفِي نُسْخةٍ « يَقَعْ » في السَّمَاعِ بسببِ شَيءٍ مِمّا ذكرَ ، أَوْ نحوِه ، كَخَلَلٍ في الإعرابِ ، أَوْ فِي الرِّجالِ . وَذَلِكَ كأنْ يَقُولَ : أَجَزْتُ لَكُم روايتَهُ سَمَاعاً ، وإجازةً ، لما يُخالِفُ أَصْلَ السَّمَاعِ إنْ خَالف .

بَلْ (**قَالَ**) أَبو عَبْدِ اللهِ (**ابنُ عَتَّابٍ**) مُحَمَّدُ الأنْدَلُسِيُّ [3] : (**وَلاَ غِنَى**) لطَالِبِ العلمِ (**عَنْ إجَازةٍ**) عَنِ الشَّيْخِ (**مَعَ السَّمَاعِ**) بقراءةِ أحدِهِمَا (**تُقْرَنْ**) بِهِ – وَفِي نُسْخَةٍ تُقْتَرَنْ – لِجوازِ سَهْوٍ ، أَوْ غَفْلَةٍ ، أَوْ غَلَطٍ . وَظَاهِرُه الوجوبُ .

ثُمَّ يَنْبغي لِكَاتبِ الطَّبقةِ أَنْ يَكتُبَ الإجازةَ عَقِبَ كِتَابةِ السَّمَاعِ .

ويقال : أَوَّلُ مَنْ كَتَبَهَا فِي الطِّباقِ الحافظُ أَبُو الطَّاهرِ إسماعيلُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عبدِ المحسنِ الأنماطيُّ ، فَجَزاهُ اللهُ خيراً في سَنِّهِ ذَلِكَ لأهلِ الحَدِيْثِ ، فَلَقَدْ حَصَلَ بِهِ نَفْعٌ كَثِيْرٌ [4] .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣٩/١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٦ ، وتذكرة الحفاظ ٩٩٤/٣-٩٩٥ ، وتدريب الرّاوي ٢٤/٢ .

(٢) في (م) : « وقع » .

(٣) الإلماع : ٩٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٢١/٢ .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ١٢٠/٢ ، والمقنع ٣١٠/١ ، وانظر : فتح المغيث ٥٢/٢ .

وَلَقَدِ انْقَطَعَتْ بسَبَبِ إهْمَالِ ذَلِكَ بِبَعضِ البِلادِ روايةُ بعضِ الكتبِ ، لكونِ راويها كَانَ لَهُ فَوْتٌ ، وَلَمْ يوجدْ في الطَّبقَةِ إجازةُ المُسْمِعِ للسَّامِعينَ ؛ فَمَا أمْكَنَ قراءةُ ذَلِكَ الفوتِ عَلَيْهِ بالإجازةِ لعدمِ تحقُّقِها [1] .

كَمَا اتَّفَقَ لأبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ الصَّوَّافِ الشَّاطِبيِّ في " سُنَنِ النَّسَائِيِّ " فَلَمْ يأخذوا عَنْهُ سِوى مَسْموعِهِ مِنْها عَلَى أَبِي بَكْرِ بنِ بَاقَا [2] .

٤٢٦. وَسُئِلَ (ابْنُ حنبلٍ) إن حَرْفَا ... أدْغَمَهُ فَقَالَ : أَرْجُو يُعْفَى

٤٢٧. لَكِنْ (أبو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ) مَنَعْ ... فِي الْحَرْفِ يُسْتَفْهِمُهُ فَلاَ يَسَعْ

٤٢٨. إلاَّ بَأَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الشَّارِدَهْ ... عَنْ مُفْهِمٍ ، وَنَحْوُهُ عَنْ (زَائِدَهْ)

٤٢٩. وَ(خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ) قَدْ قال : نَا ... إذْ فَاتَهُ حَدَّثَ مِنْ حَدَّثَنَا

٤٣٠. مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَسُفْيَانُ اكْتَفَى ... بِلَفْظِ مُسْتَمْلٍ عَنِ الْمُمْلِي اقْتَفَى

(**وسُئِلَ**) الإمامُ (**ابنُ حَنْبَلٍ**) مِنَ ابنِهِ صالِحٍ ، حَيْثُ قَالَ لَهُ : (**إنْ حَرْفا**) أي : لَفْظاً يَسيراً (**أَدْغَمَهُ**) أي : الشَّيْخُ أَوْ القارئُ ، فَلَمْ يَسْمَعْهُ السامعُ مَعَ مَعْرِفَتِهِ أَنَّه كَذَا وكذا أيرويهِ عَنْهُ ؟ (**فَقَالَ : أرْجو**) أنَّه (**يُعْفَى**) عَنْهُ ، ولاَ يَضيقُ بِهِ [3] .

(**لَكِنْ**) الحافظُ (**أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ**) بنُ دُكَيْنٍ (**مَنَعْ فِي الْحَرْفِ**) أي : اللفظِ اليَسيرِ الّذي يَشْرُدُ عَنْهُ في حَالِ سَماعِهِ مِنْ سُفْيَانَ ، والأعمشِ ، ثُمَّ (**يَسْتَفْهِمُهُ**) مِن بَعْضِ رفقائِهِ [4] .

(**فَلاَ يَسَعْ**) أي فَقَالَ : لا يسعُهُ (**إلاَّ بِأَنْ**) أي : أنْ (**يَرْوِيَ تِلْكَ**) الكَلِمةَ (**الشَّارِدَهْ عَنْ مُفْهِمٍ**) أَفْهَمَهُ إيَّاهَا ، لاَ عَنْ شَيْخِهِ .

(**وَنَحوُهُ**) يُروَى (**عَنْ زَائِدَهْ**) بنِ قُدامةَ .

---

(١) فتح المغيث ٢/٥٣ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٢/١٢٠-١٢١ ، المقنع ١/٣١٠ .

(٣) الكفاية : (١٢٤ ت ، ٦٨-٦٩ هـ) ، شرح التبصرة والتذكرة ٢/١٢١ .

(٤) المحدث الفاصل : ٣٨٥ .

قَالَ خَلَفُ بنُ تميمٍ : سَمِعتُ مِن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَشَرَةَ آلافِ حَدِيثٍ ، أَوْ نحوَهـا ، فَكُنـتُ اسـتفهمُ جَليْسـي ، فقلـتُ لزائـدةَ ، فَقَـالَ لي : لا تحـدِّثْ مِنـها إلاَّ بما تَحْفَظُ بقلبكَ ، وتَسْمَعُ بأُذُنكَ . قَالَ : فألقيتُها [1] .

(و) أَيْضاً ، فالحافظُ أَبو مُحَمَّدٍ (**خَلَفُ بنُ سَالِمٍ**) المُخَرِّمِيُّ – بتشـديدِ الـرّاءِ المكسورةِ – نسبةً إلى « المُخَرِّمِ » مَحلَّةٍ ببغدادَ [2] (**قَدْ قَالَ : نَا**) مُقتصراً عَلَـى النُّـونِ والألفِ (**إِذْ فَاتَهُ « حَدَّثَ » مِنْ حَدَّثَنَا مِن قَوْلِ**) شيخِهِ (**سُفْيَانَ**) ابنِ عُيَيْنَـةَ ، حِيْـنَ تَحْدِيثِهِ عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ .

فَكانَ يُقالُ لَهُ : قُلْ : حَدَّثَنَا ، فَيَمْتَنِعُ ، وَيَقُولُ : إنَّه لِكَثْرةِ الزِّحامِ عِنْدَ سُفْيَانَ ، لَـمْ أَسْمَعْ شيئاً مِن حُروفِ « حَدَّثَ » [3] .

هَذَا (**وسُفْيَانُ**) شَيْخُهُ (**اكْتَفَى بِـ**) سَمَاعِ (**لَفْظِ مُسْتَمْلٍ عَنِ الْمُمْلِـي**) أي : لَفظِهِ ؛ إذْ الْمستمْلِي (**اقْتَفى**) أي : اتَّبعَ لفظَ الْمُمْلِي.

وَذَلِكَ أنَّ أبا مُسْلِمٍ الْمُسْتَملِي ، قَالَ لِسُفْيَانَ : الناسُ كَثِيْرٌ لاَ يَسْـمَعونَ . فَقَـالَ : أتسمعُ أنتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فأسْمِعْهُم [4] .

ولعلَّ سَمَاعَ خَلَفٍ لَمْ يَكُنْ في الإملاءِ .

وَهذا هُوَ الذِي عَلَيْهِ العَمَلُ مِنَ الأكابرِ الَّذينَ كَانَ يعظمُ الجمعُ فِي مَجالِسـهِم ، أنَّ مَنْ سَمعَ الْمُسْتَمْلِي دُوْنَ الْمُمْلِي ، جازَ لَهُ أنْ يَرْوِيَهُ عَنِ الْمُمْلِي، لَكِنْ بشرطِ أنْ يسـمعَ الْمُمْلِي لفظَ الْمُسْتَمْلِي ، كالعرضِ ؛ لأنَّ المستَمْلِي في حُكْمِ القارئِ عَلَى الْمُمْلِي [5] .

وحينئذ ، فَلا يُقال في الأداءِ لِذلِكَ : « سَمِعْتُ فلاناً » ،كَمَا مَرَّ في العَرْضِ ، بَـلِ الأحوطُ بيانُ الواقِعِ ، كَمَا فَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الأئِمَّةِ .

---

(١) الكفاية: (١٢٦ ت ، ٧٠ هـ)،وقال السخاوي في فتح المغيث ٢/٥٤ : « وحكي عن أبي حنيفة مثله ».

(٢) الأنساب ٥/١٠٥ ، ومعجم البلدان ٥/٧١ .

(٣) الكفاية : (١٢٥ ت ، ٦٩ هـ) ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/١٢٣ ، والنكت الوفية ٢٥٢/ أ .

(٤) الكفاية : (١٢٧-١٢٨ ت ، ٧٢ هـ) .

(٥) انظر : فتح المغيث للسخاوي ٢/٥٥ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمَّارٍ الموْصِليُّ : مَا كتبْتُ قطُّ مِن فِي المُسْتَمْلِي ، ولا التفتُ إليهِ ، ولا أدري أيَّ شيءٍ يقولُ ، إنَّمَا كنتُ أكتبُ مِنْ فِي المحدِّث [1].

وَهَكذا تورَّعَ آخرونَ،بَلْ صوَّبَهُ النَّوَوِيُّ،وَقَالَ:إنَّه الَّذِي عَلَيْهِ المحقِّقونَ[2]. انتهى.

لُكِنَّ الأَوَّلَ هُوَ الأرفقُ بالنَّاسِ [3] .

٤٣١. **كَذَاكَ (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَفْتَى : إِسْتَفْهِمِ الَّذِي يَلِيْكَ ، حَتَّى**

٤٣٢. **رَوَوْا عَنِ (الأَعْمَشِ) : كُنَّا نَقْعُدُ (لِلنَّخَعِيْ) فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ**

٤٣٣. **البَعْضُ – لاَ يَسْمَعُهُ – فَيَسْأَلُ البَعْضَ عَنْهُ ، ثُمَّ كُلٌّ يَنْقُلُ**

٤٣٤. **وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٌ ، وَقَوْلُهُمْ : يَكْفِي مِنَ الْحَدِيْثِ شَمُّهُ ، فَهُمْ**

٤٣٥. **عَنَوا إذا أَوَّلَ [4] شَيءٍ سُئِلاَ عَرَفَهُ ، وَمَا عَنَوْا تَسَهُّلاَ**

(**كَذَاكَ**) أَبو إِسْمَاعِيْلَ [5] (**حَمَّادُ بنُ زيدٍ أَفْتَى**) مَنْ استفهمَهُ فِي حالِ إملائِهِ عَنْ بَعْضِ الألفاظِ ، وَقَالَ لَهُ : كَيْفَ قُلْتَ ؟ فَقَالَ لَهُ [6] : (**استَفْهِمِ الَّذِي يَلِيْكَ**) .

(**حَتَّى**) إنَّهم (**رَوَوْا عَنِ الأَعْمَشِ**) ، أَنَّهُ قَالَ [7] :

(**كُنَّا نَقْعُدُ لِلنَّخَعِيْ**) – بالإسكان لما مَرَّ – حِيْنَ تحديثِهِ ، والْحَلْقَةُ مُتَّسِعَةٌ ، (**فَرُبَّما قَدْ يبْعُدُ**) عَنْهُ (**الْبَعْضُ**) مِمَّنْ يَحْضُرُ ، و (**لاَ يَسْمَعُهُ : فَيَسْأَلُ**) أي : البعيدُ عَنْهُ (**البَعضَ**) القريبَ مِنْهُ (**عَنْهُ**) أي : عَمَّا قَالَهُ .

(**ثُمَّ كُلٌّ**) مِمَّن سَمِعَ مِنْهُ ، أَوْ مِن رفِيقَيهِ (**يَنْقُلُ**) ذَلِكَ عَنْهُ ، بِلا واسِطَةٍ .

---

(١) الكفاية : (١٢٥ ت ، ٧٠ هـ) .

(٢) الإرشاد ١/٣٦٥ .

(٣) انظر : التقييد والإيضاح : ١٧٨ ، واختصار علوم الحديث : ١١٧ .

(٤) يجوز بالرفع والنصب ولكل وجه . انظر تفصيل ذلك في النكت الوفية ٢٥٣/ب .

(٥) الكفاية : (١٢٧ ت ، ٧١ هـ) ، المحدث الفاصل : ٦٠٠ ، والإلماع : ١٤٣ .

(٦) « له » : سقطت من (ص) و (ق) .

(٧) الكفاية : (١٢٩ ت ، ٧٢ هـ) .

(وَ) لَكِنْ (**كُلُّ ذَا**) أي:تحديثٌ مِنْهُ بما لَمْ يَسْمَعْهُ إلاّ مِن رَفِيقِهِ (**تَسَاهُلٌ**) مِنْـــهُ، وَقَدْ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ بَعْدَ أَنْ رَوى ذَلِكَ عَنِ الأَعْمَشِ : رَأَيتُ أَبَا نُعَيْمٍ ، لا يُعْجِبُهُ ذَلِكَ ، ولا يَرضَى بِهِ لِنَفْسِهِ [1] .

(**وقَوْلُهُمْ**) أي:وقَوْلُ جَمْعٍ،ك:عَبْدِ الرحمانِ بنِ مَهْدِيٍّ ، وأبِي عَبْدِ اللهِ بنِ مَنْدَه[2]: (**يَكْفِي مِن**) سَمَاعِ (**الحَدِيْثِ شَمُّهُ ، فَهُمْ**) وإنَّمَا[3](**عَنَوْا**) بِهِ (**إذَا أَوَّلَ شـــيءٍ**) أي: طَرَفَ حَدِيثٍ (**سُئِلا**) عَنْهُ المُحدِّثُ (**عَرَفَهُ**) ، واكْتَفَى بطَرَفِهِ عَنْ ذِكْرِ بَاقِيهِ .

فَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَكْتُبُونَ أَطْرافَ الحَدِيْثِ ليذاكِروا الشُّيوخَ ، فيُحدِّثُوهم بِـهَا [4] .

(**وَمَا عَنَوْا**) بِهِ (**تَسَهُّلاَ**) أي: تَسَاهُلاً في التَّحَمُّلِ ، وَلاَ فِي الأداءِ [5].

٤٣٦. **وَإِنْ يُحَـدِّثْ مِـــنْ وَرَاءِ سِـــتْرِ – عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ او[6] ذِي خُبْرِ**

٤٣٧. **صَـــحَّ ، وَعَـــنْ شُـــعْبَةَ لاَ تَـــرْوِ لَنَـــا إنَّ [7] بِلاَلاً ، وَحَدِيْثُ أُمِّنَـــا**

سادِسُهَا : في التَّحدِيثِ مِن وَرَاءِ سِتْرٍ ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :

(**وإنْ يحدِّثْ**) لكَ (**مِنْ وَراءِ سِتْرٍ**) كإزارٍ ، وجدَارٍ ، مَن (**عَرفْتَهُ بصوْتِـــهِ** [8]) مِنْهُ ، (**اوْ**) – بالدرجِ – بإخبارِ (**ذي خُبْرِ**) بِهِ ، مِمَّنْ تَثِقُ بِعَدالتِهِ ، وضبطِهِ أنَّ هَـــذَا صوتُهُ ، إنْ كَانَ يُحدِّثُ بلفْظِهِ ، أَوْ أنَّه حَاضِرٌ إنْ كَانَ السَّمَاعُ عَرضاً (**صَحَّ**) السَّـــمَاعُ بخلافِ الشَّهادةِ ؛ لأنَّ بابَ الرِّوَايَةِ أوسعُ [9] .

---

(١) الكفاية : (١٢٩ ت ، ٧٣ هـ) .

(٢) نقلها ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٩ ، وانظر: شرح التبصـــرة والتذكـــرة ٢/١٢٥ ، والنكت الوفية ٢٥٣/ أ .

(٣) في (م) : « إذا » .

(٤) فتح المغيث ٢/٥٦.وتتمة الخبر: « قال محمّد بن سيرين:كنت ألقي عبيدة بن عمرو السلماني بالأطراف».

(٥) نقل ابن الصّلاح عن حمزة الكناني قوله : « يعني : إذا سئل عن أوّل شيء عرفه وليس يعني التســـهل في السّماع » . معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٩ ، وانظر: شرح التبصرة ٢/١٢٥.

(٦) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن وسينبه عليه الشارح .

(٧) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي . انظر : النكت الوفية ٢٥٣/ ب.

(٨) في (ق)و(ع) و (م) : « بصوت » ، وما أثبتناه من (ص) ، وهو الموافق لما جاء في نسخ متن الألفية .

(٩) انظر : فتح المغيث ٢/٥٦ .

وكما لا يُشترطُ رؤيتُه لَهُ لا يشترطُ تمييزُهُ لَهُ مِنَ الحاضِرينَ [1] .

ويجوزُ فِي«مِنْ» كَسْرُ مِيمِها،فتكونُ جارةً،وفتحُها،فتكونُ موصولةً،أَوْ نكرةً موصوفةً

(**وعن شُعْبَةَ**) بنِ الحَجَّاجِ أنَّه قَالَ [2] : (**لا ترو**) عَمَّنْ يُحدِّثُكَ ، وَلَمْ تَرَ وَجْهَهُ ، فلعلَّهُ شيطانٌ قَدْ تَصوَّرَ في صورتِهِ، يَقُول: « حَدَّثَنَا » ، أَوْ « أَخْبَرَنَا ».

(**لَنَا**) عَلَى صِحَّةِ السَّمَاعِ مِن وراءِ الحِجَابِ اعتماداً عَلَى الصَّوتِ حَدِيث: « (**إنَّ بِلالاً**) يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوْا ، وَاشْرَبُوْا حَتَّى تَسْمَعُوْا تَأْذِيْنَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوْمٍ » [3] .

فأمرَ الشارعُ ﷺ بالاعتمادِ عَلَى صَوْتِهِ مَعَ غَيْبَةِ شَخْصِهِ عَمَّنْ يَسْمَعُهُ [4].

(**وَ**) لَنَا أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ (**حَدِيثُ**) أي:تَحدِيثُ (**أُمِّنَا**) عَائِشَةَ ، وغيرِها من أُمَّهَاتِ المؤمِنِينَ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ،مَعَ نَقْلِ ذَلِكَ عَنْهُنَّ مَن سَمِعَهُ،والاحتجاجِ بِهِ فِي "الصَّحِيحِ"[5].

---

(١) انظر : فتح المغيث : ٢/٥٦ .

(٢) المحدث الفاصل:٥٩٩، والإلماع: ١٣٧. قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث : ١١٨ عن مذهب شعبة هذا : « وهذا عجيب وغريب جداً » . وقال النّوويّ في الإرشاد ١/٣٦٦ – ٣٦٧ : « وهذا خلاف الصّواب وخلاف ما قاله الجمهور » . وقال الزّركشيّ في نكته ٣/٤٩٩ : « قيل : إن فيه نظراً ؛ لأن الشيطان إذا جاز أن يتصور بصورة الإنسان،فسواء وراء حجاب أو مشافهة.والحق أن الرّاوي إذا تحقق أن هذا الصوت صوته جازت الرّواية عنه وإن لم يتحقق لم تجز،لأن حديث أبي طلحة : « وأنا أعرف صوت النّبيّ ﷺ من الجوع ».أخرجه البخاريّ ٤/٢٣٤ (٣٥٧٨) ، و ٧/٨٩ (٥٣٨١)، و ٨/١٧٤ (٦٦٨٨).

(٣) أخرجه مالك (١٩٤) (١٩٥) ، والشافعي (٦١٥) و (٦١٦) بتحقيقنا ، والطيالسي (١٨١٩) ، وعبد الرزاق (١٨٨٥) (٧٦١٤) ، والحميدي (٦١١) ، وابن أبي شيبة (٨٩٢٣) و (٨٩٢٥) ، وأحمد ٢/٩ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٤ و ٧٣ و ٩٤ و ١٠٧ و ١٢٣ ، وعبد بن حميد (٧٣٤)، والدارمي (١١٩٢) ، والبخاري ١/١٦٠ (٦١٧) و (٦٢٠) و١٦١ (٦٢٢) و ٣/٣٧ (١٩١٨) و٢٢٥ (٢٦٥٦) و ٩/١٠٧ (٧٢٤٨) ، و مسلم ٣/١٢٨ (١٠٩٢) (٣٦) (٣٧) و ٣/١٢٩ (١٠٩٢) (٣٨) ، والترمذي (٢٠٣) والنسائي ٢ / ١٠ ، وأبو يعلى (٥٤٣٢) ، وابن خزيمة (٤٠١) و (٤٢٤) و (١٩٣١) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/١٣٧ و ١٣٨ ، وابن حبان (٣٤٦٨) (٣٤٦٩) (٣٤٧٠) ، والطبراني في الكبير (١٣١٠٦) ، والبيهقي ١/٣٨٠ و ٣٨٢ و ٤٢٦ ، والبغوي (٤٣٣) و (٤٣٤) من حديث ابن عمر .

(٤) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/١٢٦ . قال السخاوي ٢/٥٧ : « فقد يخدش فيه بأن الأذان لا قدرة للشيطان على سماع ألفاظه فكيف بقوله ؟ » .

(٥) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣٠٩ ، والمقنع ١/٣١٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٢٦-١٢٧ ، وفتح المغيث ٢/٥٧ ، وتدريب الرّاوي ٢/٢٨ .

٤٣٨. وَلاَ يَضُرُّ سَامِعاً أنْ يَمْنَعَهْ [١] الشَّيْخُ أَنْ يَرْوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهْ

٤٣٩. كَذَلِكَ التَّخْصِيْصُ أو رَجَعْتُ مَا لَمْ يَقُلْ : أَخْطَأْتُ أو شَكَكْتُ

سابعُها: فِيْمَا إذَا مَنَعَ الشَّيْخُ الطالبَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بقولِهِ:

(**وَلاَ يَضُرُّ سَامِعاً**) سَمِعَ مِن لَفْظِ الشَّيْخِ أَوْ عَرْضاً (**أنْ يَمْنَعَهْ الشَّيْخُ**) أي : مَنْعُ الشَّيْخِ لَهُ (**أنْ يَرْوِيَ**) عَنْهُ (**مَا قَدْ سَمِعَهْ**) مِنْهُ .

كأنْ يقولَ لَهُ–لا لِعِلَّةٍ تمنعُ الرِّوَايَةَ–:لا تَرْوِهِ عَنِّي،أَوْ مَا أذنتُ لَكَ فِي روايتِهِ عَنِّي [٢].

بَلْ يسوِّغُ لَهُ روايتَه عَنْهُ [٣]؛ لأَنَّهُ قَدْ حدَّثَهُ بِهِ ، وَهُوَ شَيءٌ لا يرجعُ فِيهِ ؛ فَلا يؤثِّرُ مَنْعُهُ [٤] .

و (**كَذلِكَ**) لاَ يضرُّ (**التَّخصِيصُ**) مِنَ الشَّيْخِ لجماعةٍ – مثلاً – بالسَّمَاعِ ، وَقَدْ [٥] سَمِعَ غَيْرُهُم ، سَوَاءٌ أعَلِمَ الشَّيْخُ بِسَمَاعِهِ أَمْ لَمْ يَعْلَم .

وكذا لَوْ قَالَ : أُخْبِرُكُم ، ولا أُخْبِرُ فُلاَناً ، لا يضرُّهُ ، ولا يضرُّهُ الرجوعُ بكتابةٍ ، أَوْ نَحْوِهَا [٦] .

بَلْ (**أَوْ**) بلفظٍ نَحْوُ (**رَجَعْتُ**) عمَّا حَدَّثْتُكُم بِهِ (**مَا لَمْ يَقُلْ**) مَعَ ذَلِكَ : (**أَخْطَأْتُ**) فِيْمَا حَدَّثْتُ بِهِ . (**أَوْ شَكَكْتُ**) فِي سَمَاعِهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

فإنْ قَالَ مَعَهُ ذَلِكَ ، لَمْ نروِهِ عَنْهُ [٧]

---

(١) قال البقاعي : « أن يمنعه » في موضع رفع على أنه فاعل « يضرّ » ، و « الشيخ » فاعل « يمنع » ، و « أن يروي » مفعوله . النكت الوفية ٢٥٣/ ب .

(٢) انظر : نكت الزّركشيّ ٥٠٠/٣ .

(٣) قاله أبو إسحاق الإسفراييني كما نقله عنه ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣١١ ، وانظر : النكت الوفية : ٢٥٣/ب .

(٤) انظر:المحدث الفاصل:٤٥١-٤٥٢، والكفاية : (٤٩٨-٤٩٩ ت ، ٣٤٨-٣٤٩ هـ) ، والإلماع : ١١٠.

(٥) في (ص) : « دون » .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٢٧/٢ .

(٧) انظر:المحدث الفاصل : ٤٥١-٤٥٢ ، والكفاية : (٤٩٨ – ٤٩٩ ت ، ٣٤٨ هـ) ، والإلماع: ١١٠.

الثَّالِثُ : الإجَازَةُ

(الثَّالِثُ) من أقسامِ التحمُّلِ : الإجازةُ .

وَهِيَ تقالُ لغةً [1] : للعبورِ ، وللإباحةِ .

واصطلاحاً : للإذنِ في الرِّوَايَةِ .

٤٤٠. ثُـمَّ الإجَـازَةُ تَلـي السَّـمَاعَا ... وَنُوِّعَـتْ لِتِسْـعَةٍ أَنْوَاعَـا

٤٤١. أَرْفَعُـهَا بِحَيْـثُ لاَ مُنَاوَلَـهْ ... تَعْيِيْنُـهُ الْمُجَـازَ وَالْمُجَـازَ لَـهْ

٤٤٢. وَبَعْضُهُمْ حَكَـى اتِّفَاقَـهُمْ عَلَـى ... جَوَازِ ذَا ، وَذَهَبَ (الْبَاجِيْ) إِلَـى

٤٤٣. نَفْيِ الْخِلاَفِ مُطْلَقاً ، وَهْـوَ غَلَـطْ ... قَالَ : وَالاخْتِلاَفُ فِي الْعَمَلِ قَـطْ

٤٤٤. وَرَدَّهُ الشَّـيْخُ بِـأَنْ [2] للشَّـافِعِي ... قَوْلاَنِ فِيْهَا ثُمَّ بَعْـضُ تَـابِعِي [3]

٤٤٥. مَذْهَبِهِ (الْقَاضِي حُسَـيْنٌ [4]) مَنَعَـا ... وَصَاحِبُ (الْحَاوِي) بِهِ قَدْ قَطَعَـا

٤٤٦. قَالاَ كَشُـعْبَةٍ وَلَـو جَـازَتْ إِذَنْ ... لَبَطَلَتْ رِحْلَـةُ طُـلاَّبِ السُّـنَنْ

٤٤٧. وَعَنْ (أَبِي الشَّيْخِ) مَـعَ (الْحَرْبِـيِّ) ... إِبْطَالُـهَا كَـذَاكَ (لِلسِّـجْزِيِّ)

٤٤٨. لَكِـنْ عَلَـى جَوَازِهَـا اسْـتَقَرَّا ... عَمَلُـهُمْ ، وَالأَكْـثَرُوْنَ طُـرًّا

٤٤٩. قَالُوا بِهِ ، كَـذَا وُجُـوْبُ الْعَمَـلِ ... بِهَا ، وَقِيْلَ : لاَ كَحُكْمِ الْمُرْسَـلِ

---

(١) انظر : مقاييس اللغة ٤٩٤/١ ، ونكت الزّركشيّ ٥٠٢/٣ ، وشـرح التبصـرة والتذكـرة ١٥٨/٢ ، والنكت الوفية ٢٦٠/ب ، وتاج العروس ٧٥/١٥ ، وحاشية توضيح الأفكار ٣٠٩/٢ .

(٢) بتخفيف « أنّ » المشددة ؛ لضرورة الوزن كما نبّه على ذلك الشارح .

(٣) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو عيب عروضي .

(٤) في (أ) من متن الألفية : « القاضي الحسين » وأشار الشارح إلى أنها نسخة ، وفي النفائس : « قـاضي حسين » ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي: « في نسخة منكّر فهو منوّن، والجزء الأخير مطوي ، وفي نسخةٍ « الحسين منعا » مخبول لاجتماع الخبن فيه والطيّ ، فيخالف قافية البيت الثـاني ، فالتنكـير أحسن » النكت الوفية : ٢٥٤/ أ .

(**ثُمَّ الإِجَازَةُ تَلي السَّمَاعَا**) عَرْضاً ، فَهُوَ أرفعُ مِنْها عَلَى الْمُعْتمَدِ ؛ لأَنَّهُ أبعدُ مِنَ التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ .

وقِيلَ : عَكْسُهُ ؛ لأَنَّها أبْعدُ مِنَ الكذبِ والرِّياءِ والعُجْبِ [1] .

وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ [2] .

(و) قَدْ (**نُوِّعَتْ لِتسْعَةٍ أنواعَا**) مَعَ أَنَّها مُتَفَاوِتَةٌ أَيْضاً ، كَمَا يَأتِي .

(**أَرْفَعُها بِحَيْثُ لاَ مُنَاوَلَهْ**) مَعَهَا أي : أرفعُ أنواعِ الإِجَازَةِ الْمجَرَّدةِ عَنِ المناولةِ ، وَهُوَ أَوَّلُ أنواعِها :

(**تَعْيِينُهُ**) أي : المُحَدِّثُ الكِتَابَ (**الْمُجازَ**) بِهِ ، (و) الشَّخْصَ (**المجازَ لَهُ**) ، كقولِهِ:أجزْتُ لَكَ، أَوْ لَكُمْ ، أَوْ لفلانٍ " صَحِيْحَ البُخَارِيِّ " ، أَوْ جَمِيْعَ هذِهِ الكُتُبِ[3].

أما غيرُ المجرَّدةِ عَنْ المناولةِ ، فسيأتي حُكْمُها .

(**وَبَعْضُهُم**) ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ [4] (**حَكَى اتِّفَاقَهُم**) أي : العُلَمَاءِ (**عَلَى جوازِ ذا**) النَّوعِ .

(**وذَهَبَ**) الْقَاضِي أَبو الوليدِ سُليمانُ بنُ خَلَفٍ الْمَالكيُّ (**البَاجِيْ**) -بالإسكان لما مَرَّ- نسبةً لـ « بَاجةَ » مَدينةٍ بالأندلسِ [5] (**إلى نَفْيِ الخِلافِ**) عَنْ جَوازِ الإجازةِ (**مُطْلَقاً**) عَنِ التَّقييدِ بهذا النَّوعِ ، (**وَهْوَ غَلَطْ**) لِما يأْتِي .

(**قَالَ**) أي : الْبَاجِيُّ : « لا خِلافَ في جَوازِ الرِّوَايَةِ بالإجازةِ ، (**والاختلافُ**) [6] إنَّما هُوَ (**فِي العَمَلِ**) بِها (**قطْ**) أي : فَقَطْ » أي لاَ فِي الرِّوَايَةِ [7] .

---

(١) قاله أبو القاسم عبد الرحمان بن منده كما ذكر ذلك السخاوي في فتح المغيث ٦٣/٢ .

(٢) قاله بقي بن مخلد وتبعه ابنه أحمد ، وحفيده عبد الرحمان فيما حكاه ابن عاتٍ عنهم. انظر: فتح المغيث ٦٣/٢ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١١ ، والإرشاد ٣٦٨/١ ، وانظر : فتح المغيث ٦٣/٢.

(٤) الإلماع : ٨٨ .

(٥) انظر : معجم البلدان ٣١٥/١ .

(٦) في (م) : « والخلاف » .

(٧) الإلماع: ٨٩ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣١١ ، ونكت الزّركشيّ ٥٠٢/٣-٥٠٦.

(**وَرَدَّهُ**) أي : مَا قَالَهُ الباجيُّ ، بَلْ صرَّحَ بِبطْلانِهِ (**الشَّيْخُ**) ابـــنُ الصَّـــلاحِ [1] (**بِأَنْ**) مُخفَّفةٌ [2] مِنَ الثَّقيلةِ ، أي : بأنَّهُ (**للشَّافِعِيْ**) وَمَالِكٍ (**قَوْلانِ فِيْـــهَا**) أي فِـــي الإجازةِ جوازاً وَمَنْعاً .

وَقَالَ بالمنعِ جَمَاعَاتٌ مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ [3] ، والفقهاءِ [4] ، والأصوليينَ [5] .

وردَّهُ أَيْضاً بما لخَّصَهُ الناظِمُ بقولِهِ:(**ثُمَّ بَعْضُ تابعي مذهبِهِ**) أي:الشَّافِعيِّ[6]،وَهُـــوَ (**الْقَاضِي حُسَيْنٌ**)،وَفِي نُسْخَةٍ:الحسَنِ (**مَنَعا**) الرِّوَايَةَ بها أي:قَطَعَ بمنعِها،(**وَ**) كَذَا الْقَاضِي أَبُو الحسَنِ الْمَاوَرْدِيُّ[7](**صَاحِبُ الحاوِي بِهِ**) أي:بالمنعِ[8](**قَدْ قَطَعَا**) ، وكَذا غَيْرُهُما[9] .

(**قالا**) القاضِيَانِ (**كَشُعْبَةٍ**) – بالصَّرْفِ وعَدَمِهِ ، والأوَّلُ أولى – وابنِ الْمُبَـارَكِ ، وغيرِهِما : (**وَلَوْ جازَتْ**) أي : الإجَازَةُ (**إذنْ**) تَكْمِلةٌ (**لَبَطَلَتْ رِحْلَةُ**) – بكسرِ الـــراءِ وضمِّها – أي: انتقالُ (**طُلَّابِ السُّنَنْ**) مِنْ بَلَدٍ إلى بَلَدٍ لاسْتِغْنَائِهِمْ بالإجازَةِ عَنْهَا[10] .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٢ .

(٢) في (م) : « محففة » بالحاء المهملة .

(٣) انظر : الكفاية : (٤٥٢ – ٤٥٦ ت،٣١٤ – ٣١٧ هـ) ، شرح التبصرة والتذكـرة ١٢٩/٢ – ١٣٠ ، فتح المغيث ٦٠/٢ ، التدريب ٣٠/٢ .

(٤) انظر قول الشّافعيّ من طريق الربيع بن سليمان في الكفاية:(٤٥٥ ت،٣١٧ هـ) وهو رواية عن مالك كما نقلها الخطيب في الكفاية:(٤٥٥ ت،٣١٦ هـ) ، وبه قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف كما حكاه الآمدي.
قال الخطيب:« قول مالك والشافعي محمولان على الكراهة لأنه قد حفظ عنهما الإجازة لبعض أصحابهما وسنذكر الخبر بذلك في موضعه » ثمّ ذكرهما في الكفاية : (٤٦٢ – ٤٦٥ ت ، ٣٢٣ –٣٢٤ هـ).
وانظر:المحدث الفاصل:٤٤٨، والإلماع : ٩٣-٩٤ ، والأحكام للآمدي ٢٨٠/١ ، وفتح المغيث ٦٤/٢ .

(٥) انظر : الإحكام في أصول الأحكام ٢٨٠/١ .

(٦) انظر:الكفاية:(٤٥٥ت،٣١٧هـ)و(٤٦٤ت،٣٢٤هـ)،والبحر المحيط ٣٩٧/٤ ، وشرح التبصرة ١٣٠/٢.

(٧) بفتح الميم وسكون الألف وفتح الواو وسكون الراء ، وفي آخرها دال مهملة ، وهذه النسبة إلى بيع مـــاء الورد وعمله . انظر : الأنساب ٥ / ٦١ ، واللباب ٣ / ١٦٥ .

(٨) انظر : الحاوي ١٤٦/٢٠ ، وأدب القاضي ، له ٣٨٧/١ – ٣٨٩ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣١٢ ، وروضة الطالبين ١٥٧/١١ .

(٩) انظر : روضة الطالبين ١٥٧/١١ ، وفتح العزيز ٤٨٨/١٢-٤٩١ ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣١٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٠/٢ .

(١٠) مذهب شعبة بالمنع حكاه الخطيب في الكفاية : (٤٥٤ ت ، ٣١٦ هـ) .

(وَ) جاءَ أَيْضاً (**عَنْ أَبِي الشَّيْخِ**) الحافِظِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الأصْبَهَانِيِّ [1] (**مَعَ**) أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ [2] (**الْحَرْبِيِّ إِبْطالُهَا ، كَذَاكَ**) نُسِبَ إِبْطَالُهَا (**لِلسِّجْزِيِّ**) – بكسرِ السينِ – نسبةً لسِجِسْتَانَ عَلَى غَيْرِ قِياسٍ [3] [4].

وَهُوَ الحافظُ أَبو نَصْرٍ عُبَيْدِ اللهِ[5] بنُ سَعيدٍ الوائليُّ،حَيْثُ حَكَاهُ عَنْ جَمَاعَةٍ وأقرَّهُ[6].

وبالَغَ جَمَاعَةٌ في المَنْعِ مِنْها ، حَتَّى قَالَ إمامُ الْحَرَمَيْنِ : « ذَهَبَ ذاهِبُونَ إلى أَنَّهُ لا يُتَلَقَّى بالإجازَةِ حُكْمٌ ، ولا يسُوغُ التَّعْوِيلَ عَلَيْهَا عَمَلاً وروَايَةً » [7] .

(**لَكِنْ عَلَى جَوازِها اسْتَقَرَّا عَمَلُهُمْ**) أي: الْمُحَدِّثِيْنَ ، وصارَ بَعْدَ الخُلْفِ إجماعاً ، أَوْ كَالإجْمَاعِ .

قَالَ الإمامُ أَحْمَدُ ، وغَيْرُه : لَوْ بَطَلَتْ لضاعَ العلمُ [8] .

قَالَ السِّلَفِيُّ [9]: وَمِن مَنَافِعِهَا ، أَنَّه لَيْسَ كُلُّ طالبٍ يقدِرُ عَلَى رحلةٍ [10].

(**والأَكْثَرونَ**)مِنَ العُلَمَاءِ (**طُرًّا**)–بضمِّ الطاءِ– أي:جميعاً،(**قَالُوا بِهِ**) أي:بالجوازِ[11].

---

(١) الكفاية : (٤٤٩ – ٤٥٠ ت ، ٣١٣ هـ) .

(٢) الكفاية : (٤٥٣ ت ، ٣١٥ – ٣١٦ هـ) .

(٣) انظر : الأنساب ٢٤٦/٣ .

(٤) نقله عنه ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٢ ، وانظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٣٠/٢ .

(٥) في (ص):((عبد الله)) مكبراً،والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لمصادر ترجمته.انظر: السير ٦٥٤/١٧ .

(٦) حكي الإبطال عن أبي ذر الهروي ، وأبي طاهر الدباس وهو أحد قولي مالك ، وحكي عن أبي حنيفة ، وأبي يوسف وغيرهم . انظر : الكفاية: (٤٥١–٤٥٦ ت ، ٣١٤–٣١٧ هـ) ، ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣١٢ ، وإحكام الأحكام ٩١/٢ ، ونهاية السول ١٩٦/٣ .

(٧) البرهان ٦٤٥/١ .

(٨) انظر : فتح المغيث ٦٧/٢ .

(٩) بكسر السين وفتح اللام، وانظر في سبب هذه النسبة: الأنساب ٢٩٧/٣ ، ووفيات الأعيان ١٠٧/١ ، ونكت الزركشي ٣٨١/١ ، ونكت ابن حجر ٤٨٩/١ ، وتاج العروس ٤٦٠/٢٣ .

(١٠) انظر : فتح المغيث ٦٧/٢ .

(١١) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٣ . قال الإمام النّوويّ في الإرشاد ٢٧١/١ : « والمذهب الصّحيح الذي استقرّ عليه العمل، وقال به جماهير العلماء من المحدّثين وغيرهم ، جواز الرّواية بها » ، وذكر الخطيب أسماء كثيرة من العلماء الذين حكى عنهم الجواز في كفايته : (٤٤٩–٤٥٠ت،=

وَمَا مَرَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ ، حَمَلَهُ الخَطِيبُ عَلَى الكَرَاهَةِ ؛ لِما صَحَّ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا أجازاهَا [1] .

وَكَمَا أنَّ المعتمدَ جوازُ الرِّوَايَةِ بها ، (**كَذَا**) المعتمَدُ (**وُجُوْبُ الْعَمَلِ**) بالمرويِّ (**بِها**) ؛ لأنَّه خبرٌ مُتَّصِلِ الرِّوَايَةِ ، كَالْمسْمُوعِ .

(**وَقِيلَ**) وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَمَنْ تَبِعَهُم : (**لاَ**) يَجِبُ العملُ بِهِ ، (**كَحُكْمِ**) الحَدِيْثِ (**الْمُرْسَلِ**) [2] .

وَرَدَّهُ الخَطِيبُ [3] ، وَغَيْرُهُ بأنَّه كَيْفَ يَكُونُ مَنْ يَعْرِفُ عَينَه ، وأمانتَهُ ، وعَدالتَهُ كمَنْ لا يعرفُ ؟

٤٥٠. **وَالثَّانِ[4]: أَنْ يُعَيِّنَ الْمُجَازَ لَهْ ... دُوْنَ الْمُجَازِ ، وَهْوَ أَيْضاً قَبِلَهْ**

٤٥١. **جُمْهُوْرُهُمْ رِوَايَةً وَعَمَلاَ ... وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيْهِ مِمَّا قَدْ خَلاَ**

(**والثان**) بحذف الياء – مِن أنواعِ الإجازةِ الْمجرَّدةِ عَنِ الْمُنَاوَلَةِ :

(**أن يُعيِّنَ**) المحدِّثُ (**المجازَ لَهْ ، دُوْنَ الْمُجازِ**) بِهِ ، كقولِهِ : « أجزتُ لَكَ جَمِيْعَ مَسْموعَاتِي ، أَوْ مَرْوِيَاتِي » [5] .

(**وَهْوَ**) أي : هَذَا النوعُ (**أَيْضاً قَبِلَهْ جُمْهُورُهُمْ**) أي : العُلَمَاءِ (**رِوَايَةً**) بِهِ ، (**وَعَمَلا**) بالمرويِّ بِهِ بشَرْطِهِ الآتي في « شَرْطِ الإِجَازَةِ » [6] .

= ٣١٣-٣١٤ هـ) . ونقل الزّركشيّ في نكته ٥٠٧/٣ عن ابن منده في جزء الإجازة عن الزّهريّ ، وابن جريج ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ثمّ نقل عن ابن منده قوله : « فهؤلاء أهل الآثار الذين اعتمد عليهم في الصّحيح رأوا الإجازة صحيحة واعتدّوا بها ودوّنوها في كتبهم » .

(١) الكفاية : (٤٥٥ ت ، ٣١٧ هـ) .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٤ . وقال ابن الصلاح : « وهذا باطل ؛ لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثّقة به » ، والله أعلم .

(٣) الكفاية : (٤٥٦ ت ، ٣١٧ هـ) .

(٤) حذفت الياء من « الثاني » ؛ لضرورة الوزن كما سينبه الشارح عليه .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٤ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣١/٢ .

(٦) قال ابن الصّلاح : « والجمهور من العلماء من المحدّثين والفقهاء وغيرهم على تجويز الرّواية بها أيضاً ، وعلى إيجاب العمل بما روي بها بشرطه ، والله أعلم » . انظر : ومعرفة أنواع علم الحديث : ٣١٤ ، والبحر المحيط ٣٩٩/٤-٤٠٠ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣١/٢ .

(وَ) لكِنْ (**الخُلْفُ**) فِي كُلٍّ من قبولِ ذَلِكَ ، والعملِ بِهِ (**أَقْوَى فِيهِ**) أي : في هَذَا النَّوعِ (**مِمَّا قَدْ خَلاَ**) ، مَضَى مِنَ الخُلْفِ [1] فِيمَا قَبْلَهُ ، لِعَدمِ تَعْيينِ المُجَازِ بِهِ .

وَعَلَى قَبولِهِ يَجبُ – كَمَا قَالَ الخطيبُ – عَلَى المجازِ لَهُ الفَحْصُ عَنْ أُصُولِ المُجيزِ مِن جهةِ العُدولِ الأثبات ، فمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِن ذَلِكَ حَدَّثَ بِهِ [2] .

٤٥٢. **وَالثَّالِثُ : التَّعْمِيْمُ فِي الْمُجَازِ ... لَهُ ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ**

٤٥٣. **مُطْلَقاً (الْخَطِيْبُ) (وَابْنُ مَنْدَهْ) ... ثُمَّ (أَبُو الْعَلاَءِ) أَيْضاً بَعْدَهْ**

٤٥٤. **وَجَازَ لِلْمَوْجُوْدِ عِنْدَ (الطَّبَرِيْ) ... وَالشَّيْخُ لِلإِبْطَالِ مَالَ فَاحْذَرِ [3]**

٤٥٥. **وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ حَصْرِ ... كَالْعُلَمَا [4] يَوْمَئِذٍ بِالثَّغْرِ**

٤٥٦. **فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ ... قُلْتُ (عِيَاضٌ) قالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ**

٤٥٧. **فِي ذَا اخْتِلاَفاً بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى ... إِجَازَةً لِكَوْنِهِ مُنْحَصِرَا**

(**والثالثُ**) مِن أَنْواعِ الإِجَازَةِ: (**التَّعْمِيمُ فِي الْمُجازِ لَهُ**) سَوَاءٌ أعيَّنَ [5] المجازَ بِهِ،أَمْ أطلقَ،كَقولِهِ:أجزتُ لِلْمُسْلِمينَ ، أَوْ لِمَنْ أدركَ زماني [6] الكِتَابَ الفلانيَّ ، أَوْ مروياتي .

(**وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوازِ**) أي : – جَوَازِ هَذَا النوعِ – (**مُطْلَقاً**) أي : سَوَاءً الموجودُ وقتَ الإِجَازَةِ وبعدَها ، قَبْلَ وفاةِ الْمُجيزِ ، قَيَّدَ بِوَصْفٍ خَاصٍّ ، كأهلِ الإقليمِ الفلانيِّ ، أَوْ مَنْ مَلَكَ نُسْخَةً مِن تَصْنيفِي هَذَا ، أَوْ لَمْ يقيِّدْ كمَنْ قَالَ : « لا إلهَ إلا اللهُ » الحافظُ (**الخطيبُ** [7]، و) الحافظُ (**ابنُ مَنْدَهْ** [8]، **ثُمَّ**) الحافظُ (**أَبُو العلاءِ**) الحسنُ بنُ أَحْمَدَ

---

(١) في (م) : « الخلاف » .

(٢) الكفاية : (٤٧٧ ت ، ٣٣٤ هـ) ، والإجازة للمعدوم والمجهول : ٨٠ .

(٣) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : « فاحذري » .

(٤) بالقصر ؛ لضرورة الوزن وسينبه عليه الشارح .

(٥) في (ص) : « عين » .

(٦) « زماني » : سقطت من (ص) .

(٧) الإجازة للمعدوم والمجهول: ٨٠ ، والكفاية: (٤٩٣ ت ، ٣٤٥-٣٤٦ هـ)، والإلماع: ٩٨.

(٨) حكاه عنه ابن الصّلاح : ٣١٥ .

العطَّارُ الهمدانيُّ مالَ إلى جوازِهِ(**أَيْضاً**)[1].

وقوله : (**بَعْدَهْ**) أي : بَعْدَ ابنِ مَنْدَه تأكيدٌ .

(**وَجَازَ**) التَّعميمُ فِي المجازِ لَهُ بقسمَيْهِ السَّابقَين ، لَكِنْ (**لِلْمَوْجُود**) وقتها خاصَّةً (**عِنْدَ**) القاضِي أَبِي الطيِّبِ طَاهِرِ (**الطَّبَرِيْ**)[2]؛ لخبر: « بَلِّغُوْا عَنِّيْ »[3].

(**والشيخُ**) ابنُ الصَّلاحِ (**للإبطال**) لِذلِكَ (**مَالَ**)، حَيْثُ قَالَ: «لَمْ نرَ،ولَم نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ هذِهِ الإِجَازَةَ،ولاَ عَن الشِّرْذمَةِ[4]الْمُتأخِّرةِ الذين سوَّغوها، والإجازةُ في أصلِها ضَعِيْفَةٌ ، وَتَزدادُ بهذا التَّوسُّعِ ضَعْفاً كَثِيْراً ، لا يَنْبَغي احتمالُهُ »[5].

(**فَاحْذَرِ**) اسْتِعْمَالَها رِوَايَةً وعَمَلاً ؛ لَكِنْ أجازَها جَماعَاتٌ مِنَ الأئِمَّةِ الْمُقْتَدى بِهِم مِمَّنْ تقدَّمَ ابنَ الصَّلاحِ،ومِمَّنْ تأخّرَ عَنْهُ، وَرَجَّحَهُ ابنُ الحَاجِبِ[6]،والنَّوَوِيُّ[7]، وَغيرُهما .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٥ ، وابن العماد في شذرات الذهب ٢٨٢/٤ . وقد حكاه عنه الحازمي كما قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة ١٣٢/٢ . وقد ناقش العراقي ابن الصلاح في هذا نقاشاً مستفيضاً في كتابه التقييد : ١٨٢-١٨٣ .

(٢) الإلماع : ٩٨ ، والإجازة للمعدوم والمجهول : ٨٠ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٠١٥٧) و (١٩٢١٠) ، وأحمد ١٥٩/٢ و ٢٠٢ و ٢١٤ ، والدارمي(٥٤٨)، والبخاري ٢٠٧/٤ (٣٤٦١)، والترمذي (٢٦٦٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٣٣) و (٣٩٨) ، وفي شرح معاني الآثار١٢٨/٤ ، وابن حبان (٦٢٦٥) ، وأبو نعيم في الحلية ٧٨/٦ ، والقضاعي (٦٦٢) ، والخطيب في تاريخه ١٥٧/١٣ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٤٠/٢، والبغوي (١١٣) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٤) الشرذمة : تطلق على القليل من الناس . مقاييس اللغة ٢٧٣/٣ .

(٥) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٥ – ٣١٦ ، قال العراقي في شرح التبصرة ١٣٣/٢ : « ممن أجازها أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون البغدادي ، وأبو الوليد بن رشيد المالكي ، وأبو الطاهر السلفي ، وغيرهم . ورجّحه أبو عمرو بن الحاجب ، وصحّحه النّوويّ من زياداته في " الروضة " وقد جمع بعضهم من أجاز هذه الإجازة العامة في تصنيف له ، جمع فيه خلقاً كثيراً رتبهم على حروف المعجم ، لكثرتهم ». وانظر : منتهى الوصول : ٨٣ ، وروضة الطالبين ١٥٨/١١ .

(٦) منتهى الوصول : ٨٣ .

(٧) روضة الطالبين ١٥٨/١١ . قال العراقي في التقييد : ١٨٢ : « أن ما رجحه المصنف من عدم صحتها خالفه فيه جمهور المتأخرين وصححه النّوويّ في الروضة من زيادته فقال : الأصح جوازها » .

هَذَا وَقَدْ قَالَ النَّاظِمُ مَعَ أَنَّه مِمَّنْ رَوَى بِها : « وَفِي النَّفْسِ مِنْها شيءٌ ، وَأَنَا أتوقَّفُ عَنِ الرِّوَايَةِ بِهَا » [1] . وَقَالَ فِي " نُكَتِهِ " : « والاحْتياطُ تَرْكُ الرِّوَايَةِ بِـــها »[2]. وَنَقَـــل شَيْخُنا عَدمَ الاعتدادِ بِهَا عَنْ مُتْقِني شُيوخِهِ، وتبعَهُم فِيهِ.

(**وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ حَصْرٍ ، كالعُلَمَا** [3]) –بالقصرِ– الموجودينَ (**يومئـــذٍ**) أي : يومَ الإِجَازَةِ (**بالثَّغْرِ**) أي : ثَغْرِ دمياطَ ، أَوْ إسْكَنْدريةَ ، أَوْ غَيْرِها [4] .

(**فإنَّهُ**) أي : اسْتِعْمَالَ الإِجَازَةِ في هذِهِ الصورةِ ، (**إلى الجوازِ أقربُ**) مِنْهُ فِيْمَا لا حَصْرَ مَعَهُ .

قَالَهُ [5] ابنُ الصَّلاحِ ، وعَمِـــلَ بِـــهِ ، حَيْـــثُ أجـــازَ رِوَايَـــةَ كِتَابِـــهِ " علـــوم الحَدِيْث " [6] عَنْهُ لِمَنْ ملَكَ مِنْهُ نُسْخَةً .

(**قُلْتُ**) : وَقَدْ سَبَقَهُ إلى ذَلِكَ الْقَاضِي (**عِيَاضٌ**) ، فإنَّهُ (**قَالَ : لَسْتُ أَحْسِبُ**) أي أظنُّ (**في**) جَوازِ (**ذَا**) أي : مَا حُصِرَ بِوصْفٍ نَحْوُ قَوْلِ المُحدِّث : أَجزتُ لِمَنْ هُـوَ الآنَ مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ ببلدِ كَذَا ، أَوْ لِمَنْ قَرَأَ عليَّ قَبْلَ هَذَا (**اختِلافاً بينَهُم**) أي : العُلَمَـــاءِ (**مِمَّنْ يَرى إجازةً**) أي : جوازَ الإِجَازَةِ الخاصّةِ ، ولاَ رَأيتُ مَنْعَهُ لأحـــدٍ ؛ (**لِكَونِـــهِ مُنْحَصِرا**) مَوْصُوْفاً ، كَقولِهِ : أجزْتُ لأولادِ فلانٍ ، أَوْ إخوةِ فلانٍ [7].

٤٥٨. **وَالرَّابِعُ : الْجَهْلُ بِمَنْ أُجِـــيْزَ لَـــهْ أو مَا أُجِـــيْزَ كَـــأَجَزْتُ أَزْفَلَـــهْ**

٤٥٩. **بَعْضَ سَمَاعِاتِي ، كَـــذَا إنْ سَـــمَّى كِتَاباً او[8] شَخْصاً وَ قَدْ تَسَـــمَّى**

---

(١) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٣٤/٢ .

(٢) التقييد والإيضاح : ١٨٣ .

(٣) في (م) : « كالعلماء » بإثبات الهمزة ، ولم يفهم الناشر مراد الشارح .

(٤) في (م) : « غيرها » .

(٥) في (ق) و (م) : « قال » وهو خطأ أحال المعنى .

(٦) الصّحيح في اسم هذا الكتاب : " معرفة أنواع علم الحديث " ، وما اشتهر فيه فإنما هو تجـــوز . انظـــر : دراستنا لكتاب معرفة أنواع علم الحديث لابن الصّلاح : ٥٧ – ٦٢ .

(٧) الإلماع : ١٠١ .

(٨) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .

٤٦٠. بِـهِ سِـوَاهُ ثُـمَّ لَمَّـا يَتَّضِـحْ مُرَادُهُ[١] مِنْ ذَاكَ فَهْوَ لاَ يَصِـحْ

٤٦١. أَمَّـا الْمُسَـمَّوْنَ مَـعَ الْبَيَـانِ[٢] فَـلاَ يَضُـرُّ الْجَـهْلُ بِالأَعْيَـانِ

٤٦٢. وَتَنْبَغِـي الصِّحَّـةُ إِنْ جَمَلَـهُمْ[٣] مِنْ غَـيْرِ عَـدٍّ وَتَصَفُّـحٍ لَـهُمْ

(**والرابعُ**) من أنواعِ الإِجَازَة :

(**الجهلُ بِمَنْ أجيزَ لَهْ ، أَوْ مَا أُجيزَ**) بِهِ ، أَوْ الجهلُ بِهِمَا، المفهومُ بـالأولى ، بـلِ الصَّادقُ بِهِ كلامُهُ ، بجَعْلِ القضيةِ فِيهِ مَانعَةُ خلوٍّ، وَفِي مِثالِهِ الآتي إشارةٌ إِليهِ.

فالأول : كأجزْتُ بعضَ النَّاسِ " صَحِيْحَ البخاريِّ " .

والثاني : كأجزْتُ فلاناً بَعْضَ مَسْمُوعَاتِي .

والثالث: (**كأجزْتُ أَزفَلَهْ**) – بفتحِ أولِهِ وثالِثِهِ – أي : جَمَاعَـةً مِـنَ النَّـاسِ[٤] (**بَعْضَ سَمَاعَاتِي**) .

و (**كَذَا إِنْ سَمَّى**) أي : المجيزُ (**كِتَاباً ، اوْ**[٥]) بالدرجِ (**شَخْصاً**) .

(**وَقَدْ تَسَمَّى بِهِ**) أي : بالكتابِ أَوْ الشَّخْصِ (**سِوَاهُ**) ، كـ: أجـزتُ لَـكَ أَنْ تَرويَ عَنِّي كِتَابَ " السُّنَنِ " ، وَفِي مَرْوِيَّاتِهِ عدَّةُ كُتُبٍ يُعرفُ كُلٌّ مِنْها بالسنَنِ[٦] .

أَوْ أجزْتُ مُحَمَّدَ بنَ خالدٍ الدِّمَشْقِيَّ ، وثَمَّ جَمَاعَةٌ يُشَارِكونَهُ في اسمِـهِ ونسـبتِهِ المذكورةِ[٧] .

---

(١) في (النفائس) : « مراداه » وهو خطأ .

(٢) في نسخة (ب) من متن الألفية : « البياني » وهو خطأ .

(٣) قال البقاعي في نكته الوفية : ٢٥٦ / أ : « أي : جمعهم ، يقال : جمل الشيء إذا جمعه ، والحسلب أي : ردّه إلى الجملة » . وانظر : لسان العرب ١١/ ٢٧ (جمل).

(٤) انظر : الصحاح ١٧١٦/٤ ، ولسان العرب ٣٠٥/١١ (زفل) .

(٥) في (م) : أثبت الهمزة ، ولم يفقه مراد الشارح .

(٦) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٦ ، وشرح التبصرة ١٣٦/٢ ، والنكت الوفية : ٢٥٦/ أ . قـال الحافظ العراقي : « فإن هذه الإجازة غير صحيحة » .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٦ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٦/٢ ، والإرشاد ٣٧٧/١ . وفي تـاريخ دمشق ٣٧٩/٥٢ – ٣٩١ جماعة باسم محمّد بن خالد الدّمشقيّ . فانظره إن شئت .

(**ثُمَّ لَمَّا**) أي : لَمْ (**يَتَّضِحْ مُرادُهُ**) أي : المجيزُ (**مِن ذاكَ** [1]) بقرينةٍ ، (**فَهْوَ**) أي : استعمالُ هذِهِ الإجَازَةِ (**لا يَصِحْ**)[2] لِلجَهلِ بالْمُرادِ، بخِلاف مَا إذَا اتَّضَحَ مُرادُهُ بقَرينةٍ.

كأنْ قِيلَ لَهُ:أجزتَ لِي كِتَابَ "السُّنَنِ"،لأبي داودَ؟فيقولُ:أجزتُ لَكَ رِوَايَةَ السُّنَنِ[3].

أَوْ قِيلَ لَهُ: أجزتَ لِمُحَمَّدِ بنِ خالدِ بنِ عليٍّ بنِ محمودٍ الدِّمَشْقِيِّ؟ بحيثُ لا يلتبسُ، فَقَالَ : أجزتُ لِمُحَمَّدِ بنِ خالدٍ الدِّمَشْقِيِّ .

فإنه يَصِحُّ ؛ لأنَّ الجوابَ ينزلُ عَلَى المسْؤُولِ عَنْهُ [4] .

(**أمَّا**) الجَمَاعَةُ (**المُسَمَّوْنَ**) المعيَّنُونَ في اسْتِدْعَاءٍ ، أَوْ غيرِهِ ، (**مَعَ البَيانِ**) لَهُمْ ، ولأنْسَابِهِم ، وَشُهْرَتِهِم ، بحيثُ يزولُ الالتباسُ ، (**فَلاَ يَضرُّ**) حينئذٍ (**الْجَهْلُ**) مِنَ الْمُجيزِ (**بالأَعْيانِ**) فِي صِحَّةِ الإجَازَةِ ، كَمَا لاَ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ المُسْمِعِ عينَ السَّامِعِ مِنْهُ .

(**وتَنْبَغِي** [5] **الصِّحَّةُ إنْ جَمَلَهُمْ**) أي : جَمَعَهُم بالإجَازَةِ (**مِن غَيْرِ عدٍّ ، وتَصَفُّحٍ لَهُمْ**) واحداً واحداً ، كَمَا في سَمَاعِ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بهذا الوصفِ [6] .

٤٦٣. **وَالْخَامِسُ : التَّعْلِيْقُ فِي الإجَازَهْ ... بِمَنْ يَشَاؤُهَا الَّذِي أَجَازَهْ**

٤٦٤. **أو غَيْرُهُ مُعَيَّناً ، وَالأُولَى ... أَكْثَرُ جَهْلاً ، وَأَجَازَ الْكُلاَّ**

٤٦٥. **مَعاً (أبو يَعْلَى) الإمَامُ الْحَنْبَلِيْ ... مَعَ (ابْنِ عَمْرُوْسٍ) وَقَالاَ: يَنْجَلِي**

٤٦٦. **الْجَهْلُ إِذْ يَشَاؤُهَا ، وَالظَّاهِرُ ... بُطْلاَنُهَا أَفْتَى بِذَاكَ** [7] **(طَاهِرُ)**

---

(١) في (ص) و(ع) و(م): « ذلك »، وما أثبتناه من (ق)، وهو الموافق لما جاء في متن الألفية .

(٢) في (م) : « لا تصح » .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١٣٧/٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) في (م) : « وينبغي » .

(٦) قال ابن الصّلاح : « فينبغي أن يصح ذلك أيضاً ، كما يصح سماع من حضر مجلسه للسماع منه ، وإن لم يعرفهم أصلاً و لم يعرف عددهم ولا تصفح أشخاصهم واحداً واحداً ». معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٦ – ٣١٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٧/٢ ، والإرشاد ٣٧٨/١ .

(٧) كذا في النسخ كلها ، وفي النفائس : « بذاك أفتى ... » ، ويصح الوزن به .

٤٦٧. قُلْتُ : وَجَدْتُ (ابنَ أبي خَيْثَمَـــةِ) أَجَـــازَ كَالثَّانِيَـــــةِ الْمُبْهَمَـــــةِ

٤٦٨. وَإِنْ يَقُلْ : مَنْ شَاءَ يَرْوِي قَرُبَـــا وَنَحْوَهُ (الأَزْدِيْ) مُجِـــيْزاً كَتَبَـــا

٤٦٩. أَمَّا : أَجَـــزْتُ لِفُـــلاَنٍ إِنْ يُـــرِدْ فَالأَظْهَرُ الأَقْوَى الْجَوَازُ فَـــاعْتَمِدْ

(**الخامسُ**) مِن أَنْواعِ الإِجَازَة :

(**التَّعليقُ في الإجازةْ**) [١] ، والرِّوَايَةِ ، وَلَمْ يُفْرِدْهُ ابنُ الصَّلاحِ بنوعٍ ، بَلْ أَدْخلَـــهُ في نوعٍ قَبْلَهُ ؛ لأنَّ فِيهِ جَهالةً وَتَعْلِيقاً [٢] . وأفْرَدَهُ النَّاظِمُ [٣] ؛ لأنَّ الصُّورةَ الأخيرةَ مِنْـهُ لا جهالةَ فِيْهَا ، كَمَا سَيأتِي .

ثُمَّ تَعليقُ الإِجَازَةِ إمّا أنْ يَكُونَ (**بِمَنْ يَشَاؤُها الذي أجازَهْ**) الشَّيْخُ ، يعني بمشـــيئةِ المجازِ لَهُ المبهَمِ ، كقولِهِ : مَنْ شاءَ أَنْ أجيزَ لَهُ ، فَقَدْ أجزتُ لَهُ ، أَوْ أجزتُ لِمَنْ شاءَ .

(**أَوْ**) بِمَنْ يشاؤُها (**غيرُهُ**) أي: غيرُ المجازِ لَهُ حالَ كونِهِ (**مُعيَّناً**) ، كَقولِهِ : مَنْ شَـــاءَ فلانٌ أنْ أجيزَهُ،فَقَدْ أَجَزْتُهُ ، أَوْ أَجَزْتُ لِمَنْ يَشَاؤُه فُلاَنٌ ، أَوْ أجزتُ لِمَنْ شئتُ إجازتَهُ.

(**وَ**) الصُّورةُ (**الأُولى أكثرُ جَهْلاً**) مِنَ الثَّانيةِ ؛ لأنَّها مُعَلَّقةٌ بمشيئةِ مَنْ لا يُحْصَـــرُ[٤]، والثانيةُ بمشيئةِ [٥] مُعيَّنٍ ، مَعَ اشتراكِهما في جهالةِ المجازِ لَهُ [٦] .

وخَرَجَ بالمعيَّنِ المبْهَمُ في الثَّانيةِ ، كقولِهِ : أجزتُ لِمَنْ شاءَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ أجـــيزَهُ ، فهي باطلةٌ قَطْعاً ، لوجودِ الْجَهالةِ فِيْهَا مِن جهَتين .

(**وأجازَ الْكُلاَّ**) أي: الصُّورتين السَّابقتين (**مَعاً أَبو يَعْلى**) مُحَمَّدُ بنُ الحُسَين ابنِ الفَرَّاءِ (**الإمامُ الحنبليْ ، مَعَ**) الإمامِ أَبِي الفَضْلِ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْـــدِ اللهِ [٧] [٨] (**ابـــنِ عَمْـــرُوْسٍ**)

---

(١) في (م) : « بالإجازة » .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٧ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١٣٨/٢ .

(٤) في (م) : « لا يحضر » .

(٥) في (م) : « بمشيئة معلقة » .

(٦) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٧ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٨/٢ .

(٧) في (ع) و (ص) : « عبد الله » مكبراً ، وما أثبت هو الصواب. انظر : السير ٧٣/١٨ .

(٨) الإجازة للمعدوم والمجهول : ٨١ ، وانظر : الإلماع : ١٠٢ .

– بفتحِ أوَّلِهِ [1] –. (**وَقَالا**) [2]، يعني : وَقَالَ مَنِ احتجَّ لَهُمَا ، كَمَا أشارَ إليهِ في "شرحِهِ" [3] : لأنَّهُ (**يَنْجَلِي الجهلُ**) فِيْهِمَا فِي ثاني الحالِ (**إذْ**) أي : حِيْنَ (**يشاؤُها**) أي : المعلقُ بمشيئةِ الإجازةِ .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ [4] : (**والظاهرُ بطلانُها**) فِيْهِمَا ، وَقَدْ (**أَفْتَى بذاكَ**) أي: بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطيِّبِ (**طاهرُ**) بنُ عَبْدِ اللهِ الطَّبريُّ لَمَّا سَأَلَهُ الخطيبُ عَنْهَا ، وَعلَّلَ بأنَّهُ إجازةٌ لمجهولٍ ، فَهُوَ كَقَولِهِ : أجزْتُ لِبعضِ النَّاسِ [5] .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ : وَقَدْ يُعلَّلُ أَيْضاً بما فِيْهَا مِنَ التَّعليقِ بالشَّرْطِ [6] .

(**قُلْتُ**) : لَكِنْ قَدْ (**وَجَدْتُ**) الحافظَ أبا بَكْرٍ أَحْمَدَ (**ابنَ أبي خَيْثَمَةَ أجازَ**) مَا هُوَ ، (**كالثَّانيةِ الْمُبْهَمَةِ**) في المجازِ لَهُ فَقَطْ ، ، فإنَّهُ قَالَ [7] : قَدْ أجزتُ لأبي زكريا يَحْيَى ابنِ مَسْلَمَةَ أَنْ يَرْوِيَ عَنِّي مَا أحبَّ مِن " تاريخي " الذي سَمِعَهُ مِنِّي أَبُو مُحَمَّدٍ القاسمُ بنُ الأصبغِ،ومُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الأعلى ، كَمَا سَمِعَاهُ مِنِّي ، وأذنْتُ لَهُ في ذَلِكَ ، ولِمَنْ أَحَبَّ مِنْ أصحابِهِ ، فإنْ أحبَّ أنْ تَكُونَ الإجَازَةُ لأحدٍ بَعْدَ هَذَا ، فأنا أجزْتُ لَهُ ذَلِكَ بكتابي هَذَا .

ولَما فَرَغَ منْ تعليقِ [8] الإجَازَةِ بمشيئَتِها ، أخذَ في تَعْلِيقِها بمشيئةِ الرِّوَايَةِ ، فَقَالَ :

(**وإنْ يقُلْ**) أي : الشَّيْخُ : (**مَنْ شَاءَ**) أَنْ [9] (**يَرْوِي**) عَنِّي ، أجزْتُ لَهُ أنْ يَرْوِيَ عَنِّي ، (**قُرْبَا**) جَوازُهُ .

---

(١) هكذا ضبطه السمعاني في الأنساب٤/٢١٠، والسخاوي في فتح المغيث ٨١/٢ ، وضبطه الفيروزآبادي : بضمها ثمّ قال : « وفتحه من لحن المحدّثين » . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس ٢٨١/١٦ ، وراجع ترجمة « ابن عمروس » في سير أعلام النبلاء ٧٣/١٨ .

(٢) في (م) : « وقال » .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١٣٩/٢ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ١٣٨ .

(٥) الإجازة للمعدوم والمجهول : ٨٠ ، والكفاية (٤٦٦ ت ، ٣٢٥ هـ) .

(٦) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٧ .

(٧) انظر : الإجازة للمعدوم والمجهول : ٨٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٤١/٢ .

(٨) في (م) : « تعيين » .

(٩) في (ع) و (م) : « أنه » .

وَعِبارةُ ابنِ الصَّلاحِ : هُوَ أولى بالجوازِ [1] .

أي : مِمّا قبلَهُ عِنْدَ مجيزِه ، من حَيْثُ إنَّ مُقْتَضَى كُلِّ إجازةٍ تَفْويضُ الرِّوَايَةِ بِـهَا ، إلى مشيئةِ المجازِ لَهُ ، فَكانَ هَذَا مَعَ كونِهِ بِصيغةِ التَّعليقِ تصريحاً بما يقتضيـــهِ الإطــلاقُ ، وحكايةً لِلحَالِ لاَ تعليقاً في الحقيقةِ .

وأيَّدَهُ بِتَجْويزِ البَيْعِ ، بقولِهِ : بعتُكَ هَذَا بِكَذا إنْ شِئْتَ مَعَ القَبُولِ [2] .

وردَّهُ النَّاظِمُ بأنَّ الْمُبتاعَ معيَّنٌ ، والمجازُ لَهُ هنا [3] مُبْهَمٌ [4] .

قَالَ:نَعَمْ،وزانُهُ[5]هُنا أنْ يَقُولَ:أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تروِيَ عَنِّي إنْ شئتَ الرِّوَايَةَ عَنِّي[6].

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ [7] : (**ونحوَهُ**) – بالنَّصْبِ بــ: « **كَتَبا** » – أي : ونحوَ مَا مَــرَّ مِنَ التَّعْليقِ لَفْظاً بمشيئةِ الرِّوَايَةِ ، الحافظُ أَبُو الفَتحِ مُحَمَّدُ بنُ الْحُسَــيْنِ (**الأزْدِيْ**) حــالَ كونِهِ (**مُجيزاً كَتَبَا**) بخطِّهِ ، فَقَالَ : أَجَزْتُ رِوَايَةَ ذَلِكَ لجميعِ مَنْ أحَبَّ أَنْ يرويَهُ عَنِّي .

هَذَا كُلُّهُ في تَعْلِيقِ الإجَازَةِ ، والرِّوَايَةِ مَعَ إبهامِ الْمُجازِ لَهُ .

(**أمَّا**) مَعَ تعيينِه نَحْوَ (**أَجَزْتُ لِفُلانٍ إنْ يُرِدْ**).أَوْ يحبَّ،أَوْ يشاءَ ، الإجَازَةَ أَوْ الرِّوَايَــةَ عَنِّي.(**فَالأظْهَرُ الأَقْوى الْجَوازُ**) ، لانتِفاءِ الْجَهالةِ[8]، وحقيقةِ التعليقِ ، (**فاعتمِدْ**) هُ .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٧ ، وانظر : التقييد : ١٨٥ .

(٢) معرفة أنواع علم الحَدِيْث : ٣١٨ ، وانظر: نكت الزّركشــيّ ٥٢٢/٣ ، والتقييــد والإيضــاح: ١٨٥، وشرح التبصرة والتذكرة ١٤١/٢ ، وقارن بــ: فتح العزيز ١٠٥/٨، والمجموع ١٧٠/٩ ، ومغني المحتــاج ٢٣٤/٢ .

(٣) في (م) : « هاهنا » .

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ١٤١/٢ .

(٥) وزانُه : أي نظيره . انظر : لسان العرب ٤٤٨/١٣ (وزن) .

(٦) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٤١/٢ .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٨ .

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٨ ، وشرح التبصرة ١٤٢/٢ ، وقال الزّركشيّ في نكته ٥٢٢/٣ : « هــذا نظير مسألة البيع كما سبق ، وبها يعتضد وجه الصّحّة هنا ، وحكى ابن الأثير في مقدمة جامع الأصــول في هذه الحالة خلافاً ، قال: فمنع منها قوم؛ لأنها تحتمل فيعتبر فيه تعيين المجمل – قال – وهذا هــو الأخــذ بالاحتياط ، والأولى بنجابة المحدث وحفظه » ، وانظر : جامع الأصول ٨٣/١ .

٤٧٠. وَالسَّادِسُ : الإِذْنُ لِمَعْـــدُومٍ تَبَـــعْ كَقَوْلِهِ : أَجَـــزْتُ لِفُـــلاَنِ[1] مَـــعْ

٤٧١. أَوْلاَدِهِ وَنَسْـــــلِهِ وَعَقِبِـــــــهْ حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُوْمَ بِـهْ

٤٧٢. وَهُـــوَ[2] أَوْهَـــى، وَأَجَـــازَ الأَوَّلاَ (ابْـــنُ أَبِي دَاوُدَ) وَهْـــوَ مُثِّـــلاَ

٤٧٣. بِالْوَقْفِ ، لَكِنَّ (أَبَـــا الطَّيِّـــبِ) رَدْ كِلَيْهِمَا وَهْوَ الصَّحِيْحُ الْمُعْتَمَـــدْ

٤٧٤. كَذَا أَبو نَصْـــرٍ . وَجَـــازَ مُطْلَقَـــا عِنْدَ الْخَطِيْبِ وَبِـــهِ قَـــدْ سُـــبِقَا

٤٧٥. مِنِ[3] ابْنِ عَمْرُوْسٍ مَـــعَ الْفَـــرَّاءِ وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَـــى اسْـــتِوَاءِ

٤٧٦. فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ[4] مَـــنْ تَبِعَـــا أَبَـــا حَنِيْفَـــةٍ[5] وَمَالِكـــاً مَعَـــا

(**والسَّادِسُ**) مِن أَنْواعِ الإِجَازَةِ :

(**الإِذْنُ**) أي:الإِجَازَةُ (**لِمَعْدومٍ تَبَعْ**) –بالوقفِ بلغةِ ربيعةَ– أي : إما تَبعاً لموجـــودٍ، (**كَقولِهِ : أجزْتُ**) مَرْوِيَّاتِي (**لفُلانٍ**) – بغيرِ تنوينٍ – والبيتُ دخلَهُ الشكلُ ، وَهُـــوَ لا يَدْخُلُ الرجزَ (**مَعْ أَوْلاَدِه** ، **وَنَسْلِهِ** ، **وعَقِبِهْ** ، **حَيْثُ أَتَوْا**) ، وَلَوْ بَعْدَ حياةِ الْمُجيزِ .

أَوْ أَجَزْتُ لَكَ ، ولِمَنْ يُولدُ لَكَ [6] .

(**أَوْ**) غَيْرَ تَبَعٍ ، بأنْ (**خَصَّصَ**) المجيزُ (**الْمَعْدُومَ بِهْ**) أي : بالإذنِ ، وَلَمْ يَعْطِفْـــهُ عَلَى موجودٍ ، كقولِهِ : أجزْتُ لِمَنْ يُولدُ لفلانٍ .

(**وَهُوَ**) أي:القِسْمُ الثَّانِي (**أَوْهَى**) أي:أضعفُ مِنَ الأَوَّلِ،والأَوَّلُ أقربُ إلى الْجَوازِ[7].

---

(١) بلا تنوين؛لضرورة الوزن،وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع في «مستفعلن»فتصبح «مستفعل» بضم اللام.وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة ، وسيشير الشارح إلى ذلك.

(٢) بضم الهاء ؛ لضرورة الوزن .

(٣) بكسر النون لالتقاء الساكنين .

(٤) كذا في النسخ كلها وفي النفائس : «... أي في صحة ...» والوزن صحيح به أيضاً.

(٥) في نسخة (ج) بعدم الصرف،وكلاهما جائز ، غير أن الأولى صرفه؛لكراهة زحاف الخبل عِنْدَ العروضيين.

(٦) انظر : معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٨ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٤٣/٢ .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٨ .

(وَ) لِذا (**أَجَازَ الأَوَّلا**) خَاصَّةً ، الحافِظُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ (**بـــنُ أَبـــي داودَ**) السِّجِسْتَانِيُّ ، بَلْ فَعَلَهُ ، فَقَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ الإِجَازَةَ : أَجَزْتُ لَـــكَ ، وَلأولادِكَ ، وَلِحَبَـــلِ الْحَبَلَةِ ، يعني : الذين لَمْ يُولَدُوا [1] بَعْدُ [2] .

(**وَهُوَ مُثْلا**) أي : شُبِّهَ (**بالوَقْفِ**) ، والوصيةِ عَلَى الْمَعْدومِ ، حَيْثُ يصِحَّانِ فِيـهِ إِذَا عَطَفَ عَلَى مَوْجودٍ ، كـ: وقفْتُ ، أَوْ أوصَيْتُ [3] فلاناً عَلَى أولادِي الموجوديـــنَ ، ومَنْ يحدِثُهُ اللهُ لي مِنَ الأولادِ [4] .

(**لَكِنَّ**) القاضِي (**أبا الطيِّبِ رَدْ كِلَيْهِمَا**) [5] أي : القِسْمين ، (**وَهْوَ الصَّحِيـحُ الْمُعْتَمَدْ**) ؛ لأنَّ الإِجَازَةَ في حُكْمِ الإخبارِ جُملةً بالمجازِ؛فَكَمَا لا يَصحُّ الإخبارُ للمعـــدومِ، لا تَصِحُّ الإِجَازَةُ لَهُ .

وفَارَقَتِ الوَقْفَ،بأنَّ المقصودَ[6]فِيهَا اتِّصالُ السَّنَدِ،ولا اتِّصالَ بَيْنَ الموجودِ،والمعدومِ.

و (**كَذَا**) رَدَّهُما (**أَبو نَصْرٍ**) ابنُ الصَّبَّاغِ [7] .

(**و**) لَكِنْ (**جَازَ**) الإذْنُ لِلمَعْدُومِ (**مُطْلَقا**) عَنِ التَّقييدِ بأوَّلِهما (**عِنْدَ**) الحـــافِظِ أَبـــي بَكْرٍ (**الخطيبِ**) قياساً عَلَى صِحَّةِ الإِجَازَةِ لِلْمَوجودِ ، مَعَ عَدَمِ اللِّقاءِ ، وبُعْدِ الدارِ[8].

(**وَبِهِ**) أي : بالجوازِ مطلقاً (**قَدْ سُبِقا**) أي: الْخَطيبُ (**مِن ابنِ عَمْرُوْسٍ ، مَعَ**) أَبِي يَعْلَى ابنِ (**الفَرَّاءِ**) ، وَغيرِهِ [9] .

---

(١) في (م) : « يولد » .

(٢) الكفاية : (٤٦٥ ت ، ٣٢٥ هـ) ، والإجازة للمعدوم والمجهول : ٧٦ ومن طريقه أورده القاضي عيـاض في الإلماع : ١٠٥ ، قال البلقيني في محاسن الاصطلاح : ٢٧١ : « يحتمل أن يكون ذلك على سبيل المبالغة وتأكيد الإجازة ، لا أن المراد به حقيقة اللفظ » .

(٣) في (م) : « وصّيت » .

(٤) انظر : الأم للشافعي ١٢٩/٤-١٣٠ ، وشرح التبصرة والتذكرة ١٤٣/٢ ، وفتح المغيث ٨٤/٢ ، وقـارن بـــ: نكت الزّركشيّ ٥٢٣/٣ ، ومحاسن الاصطلاح : ٢٧١ .

(٥) الإجازة للمعدوم والمجهول : ٨٠ .

(٦) في (ص) : « المقصد » .

(٧) معرفة أنواع علم الحديث : ٣١٩ .

(٨) الكفاية : (٤٦٦ ت ، ٣٢٥ هـ) ، والإجازة للمعدوم والمجهول : ٨١ .

(٩) الإجازة للمعدوم والمجهول : ٨١ ، والإلماع : ١٠٢ ، والبحر المحيط ٤٠١/٤ .

(**وَقَدْ رَأى الْحُكْمَ عَلَى استواءِ** [1] **فِي الوَقْفِ**) أي : (**فِي صِحَّتِهِ**) أي : رأى صِحَّتِهِ في القِسْمَينِ مُعظمُ (**مَنْ تَبِعَا أَبَا حَنِيْفَةٍ**) – بصرفهِ للوزن [2] –(**وَمَالِكاً مَعَا**) [3] أي : فيلزمُهم القَوْلُ بهَا في الإجازةِ فِيْهَا [4] . وَقَدْ قَدّمْتُ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا .

٤٧٧. **وَالسَّابِعُ : الإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ ... لِلأَخْذِ عَنْهُ كَافِرٍ أو طِفْلِ**

٤٧٨. **غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَذَا الأَخِيْرُ ... رَأى (أَبُو الطَّيِّبِ) وَالْجُمْهُوْرُ**

٤٧٩. **وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلاً ، بَلَى** [5] **... بِحَضْرَةِ (الْمِزِّيِّ) تَتْرَا فُعِلا**

٤٨٠. **وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضاً نَقْلاَ ... وَهْوَ مِنَ الْمَعْدُوْمِ أولَى** [6] **فِعْلاَ**

٤٨١. **وَ(لِلْخَطِيْبِ) لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهْ ... قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهْ**

٤٨٢. **مَعْ أبويْهِ فَأَجَازَ ، وَلَعَلْ ... مَا اصَّفَّحَ الأَسماءَ فِيْهَا إِذْ فَعَلْ**

٤٨٣. **وَيَنْبَغِي الْبِنَا عَلَى مَا ذَكَرُوْا ... هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ ؟ وَهَذَا أَظْهَرُ** [7]

(**والسابعُ**) مِن أنواعِ الإِجَازَةِ : (**الإِذْنُ**) أي : الإجازةُ من الشَّيْخِ (**لغيرِ أَهْلِ**) وقتِها ، (**لِلأَخْذِ عَنْهُ**) ، وللأَدَاءِ (**كَافِرٍ**)، أَوْ فَاسِقٍ ، أَوْ مُبتدعٍ ، أَوْ مَجْنونٍ ، أَوْ حَمْلٍ ، (**أَوْ طفلٍ غيرِ مُمَيِّزٍ**) [8] . و « **كَافِرٍ** » مَعَ مَا بَعْدَهُ بدلٌ مِن « غيرِ أهلِ » .

(**وَذَا الأَخِيْرُ**) أي: الإذْنُ للطِّفْلِ – وَهُوَ مَا اقْتَصَرَ عَلَى التَّصْرِيحِ بِهِ ابنُ الصَّلاحِ [9] مَعَ أَنَّه لَمْ يُفْرِدْهُ بِنَوْعٍ ، بَلْ ذَكَرَهُ آخرَ النَّوعِ قَبْلَهُ – (**رَأَى**) أي : رآهُ صَحِيْحاً الْقَاضِي

---

(١) في (م) : « استوائه » .

(٢) أشرنا سابقاً أن الوجهين – بالصرف وعدمه – جائز .

(٣) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ١٤٤/٢ .

(٤) الإجازة للمعدوم والمجهول : ٨١ .

(٥) في (ب) : « بلا » وهو خطأ .

(٦) في (ب) : « أولا » وهو خطأ .

(٧) قال البقاعي : أي : أنّه يعلم أي : يعامل معاملة المعلوم . النكت الوفية : ٢٥٨/ب .

(٨) بعد هذا في (م) : « تمييزاً يصح معه السّماع » ، وانظر : فتح المغيث ٨٦/٢ .

(٩) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٠ .

(**أَبُو الطَّيِّب**) ، وفَرَّقَ بينَهُ وبينَ السَّمَاعِ ، بِأنَّ الإجازةَ أوسعُ ؛ فإنَّها تَصِحُّ للغالبِ بخلافِ السَّمَاعِ [1] .

(**و**) كَذَا رآهُ (**الْجُمْهُورُ**) .

واحتجَّ لَهُ الْخَطيبُ [2] بأنَّ الإجازةَ إنَّما هِيَ إباحةُ المُجيزِ الرِّوَايَةَ للمُجازِ لَهُ ، والإباحةُ تَصِحُّ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِه [3] .

قَالَ ابنُ الصَّلاحِ:وَكَأنَّهمْ رأوا الطِّفْلَ أهلاً لِتَحَمُّلِ هَذَا النَّوعِ الخَاصِّ، ليؤدِّيَ بِهِ بَعْدَ أهليتِهِ،حرصاً عَلَى بقاءِ الإسنادِ الّذي اخْتَصَّتْ بِهِ هذِهِ الأمةُ،وتقريبِهِ مِن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ[4] .

وَقِيلَ : لاَ تَصِحُّ الإجَازَةُ لَهُ لِعَدمِ تمييزِهِ . وبه قَالَ الشَّافِعيُّ ، والإجازةُ لِلْمَجنونِ صَحِيْحةٌ ، كَمَا شَمِلَهُ كلامُ الخطيبِ السَّابقِ .

قَالَ النَّاظِمُ [5] : (**وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ**) أي : في الإجَازَةِ لَهُ (**نَقْلاً**) مَعَ تَصريحِهم بِصِحَّةِ سَمَاعِهِ ، كَمَا مَرَّ .

(**بَلَى**) أي : نَعَمْ (**بِحَضْرَةِ**) الحافظِ أبي الحجَّاجِ يوسفَ بنِ عَبْدِ الرحمانِ (**الْمِزِّيِّ**) – بكسرِ الميمِ – نسبةً للمِزَّةِ قريةٍ بدمشقَ [6] ، (**تَتْرَا**) [7] أي : متتابعاً ، (**فُعِلا**)[8] .

حَيْثُ أجازَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ المؤمن ، لِمُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ السَّيِّدِ بنِ الدَّيَّانِ ، حالةَ يهوديَّتِهِ في جُمْلَةِ السَّامِعينَ جَمِيْعَ مرويَّاتِهِ ، وكتبَ اسمَهُ في الطبقةِ،وأقرَّهُ المِزِّيُّ[9] .

وإذا جازَ ذَلِكَ في الكَافِرِ ، فَفِي الفاسِقِ والْمُبْتَدِعِ أوْلَى ، فإذَا زَالَ مَانِعُ الأَداءِ ، صَحَّ الأداءُ ، كالسَّمَاعِ .

---

(١) الكفاية : (٤٦٦ ت ، ٣٢٥ هـ) ، والإجازة للمعدوم والمجهول:٨٠،وانظر: النكت الوفية:٢٥٨/ب .

(٢) الكفاية : (٤٦٦ ت ، ٣٢٥ هـ) ، والإجازة للمعدوم والمجهول:٨٠،وانظر : النكت الوفية:٢٥٨/ب .

(٣) الكفاية : (٤٦٦ ت ، ٣٢٥ هـ) .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٠ .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١٤٦/٢ .

(٦) معجم البلدان ١٢٢/٥ .

(٧) في (م) : « تترى » .

(٨) شرح التبصرة والتذكرة ١٤٦/٢ .

(٩) انظر : شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٤٦ ، وفتح المغيث ٨٧/٢ .

(**وَلَمْ أَجِدْ فِي**) إجازة (**الْحَمْلِ أَيْضاً نَقْلا ، وَهْوَ**) أي : جوازُ الإِجَـازَةِ لَـهُ ، وإنْ لَمْ تُنْفَخْ [1] فِيهِ الروحُ ، أَوْ لَمْ يُعطَفْ عَلَى موجودٍ (**مِن**) جوازِ الإِجَازَةِ (**المعـدومِ أَوْلَى فِعْلا**) أي: مِن جهةِ الفِعْلِ قياساً عَلَى صِحَّةِ الوَصيةِ لَهُ .

(**وَلِلْخَطيب**) مِمَّا يُؤيِّدُ عَدَمَ النَّقْلِ في الحَمْلِ ، (**لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهْ**) أي : أجازَ لَهُ ، مَعَ أَنَّهُ مِمَّنْ يَرى صِحَّةَ الإِجَازَةِ لِلْمَعْدومِ ، كَمَا مَرَّ .

(**قُلْتُ**): قَدْ (**رَأَيْتُ بَعْضَهُم**) ، وَهُوَ شَيْخُه الحافِظُ أَبو سَعيدٍ العلائـيُّ [2]، (**قَـدْ سَأَلَهْ**) أي : للإِذْنِ لِلْحَمْلِ (**مَعْ**) – بالسكونِ – (**أَبَوَيْهِ ، فَأَجازَ**) ؛ لِكَوْنِهِ يَرَاهـا [3] مُطْلَقاً ، أَوْ يغتفِرُها تَبَعاً .

(**و**) لَكِنْ قَدْ يُقالُ: (**لَعَلْ**) أي : لَعَلَّهُ (**مَا اصَّفَّحَ**) أي: تَصَفَّحَ ، بمعنى : نَظَرَ [4] (**الأَسْماءَ**) التي (**فِيْهَا**) أي : في الاستجازة ، حَتَّى يَعْلَمَ هَل فِيْهَا حَمْلٌ أَوْ لا ؟

(**إِذْ فَعَلْ**) أي : حِيْنَ أجازَ بناءً عَلَى مَا مَرَّ مِن صِحَّةِ الإِجَازَةِ بدونِ تَصَفُّـحٍ إلاّ أنَّ الغَالِبَ أنَّ المحدِّثينَ لا يُجيزونَ إلاَّ بَعْدَ نَظرِ أسْماءِ المسؤولِ لَهُمْ ، كَمَا هُوَ المشاهدُ [5] .

(**وَيَنْبَغِي الْبِنَا**) بالقَصْرِ للوزنِ أي : بناءُ صِحَّةِ الإِجَازَةِ للحَمْلِ، (**عَلَى مَا ذَكَـرُوا**) أي : الفُقَهَاءُ (**هَلْ يُعْلَمُ الحَمْلُ**) ؟ أي : يُعاملُ مُعاملةَ الْمَعْلومِ أَوْ لاَ ؟

فإنْ قُلْنَا: نَعم [6]، صَحَّتِ الإِجَازَةُ ، وإنْ قُلْنَا: لاَ ، فَكَالْوصيةِ لِلْمَعْدومِ.

(**وَهَذا**) أي : مَا ذُكِرَ مِنَ البناءِ ، وكونِ الحَمْلِ يُعْلَمُ : (**أَظْهَرُ**) .

وَعَلَيْهِ فالإِجَازَةُ لِمَنْ ذُكِرَ هنا ، كالسَّمَاعِ لا يشترطُ فِيْهَا الأهليَّةُ عِنْدَ التحمُّلِ بِهَا .

٤٨٤. **وَالثَّامِنُ : الإِذْنُ بِمَـا سَـيَحْمِلُهْ الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيْحُ أَنَّـا نُبْطِلُـهْ**

---

(١) في (م) : « ينفخ » .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١٤٨/٢ .

(٣) في (م) : « رآها » .

(٤) انظر : النكت الوفية ٢٥٩/ أ .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١٤٨/٢ .

(٦) في (ص) و (ق) : « يعلم » .

٤٨٥. وبَعْضُ عَصْرِيٍّ [١] عِيَاضٍ بَذَلَـــهْ وَ(ابْنُ مُغِيْثٍ) لَمْ يُجِبْ مَنْ سَـــأَلَهْ

٤٨٦. وَإِنْ يَقُلْ : أَجَزْتُهُ مَا صَـــحَّ لَـــهْ أو سَـــيَصِحُّ ، فَصَحِيْـــحٌ عَمِلَـــهْ

٤٨٧. (الدَّارَقُطْنِيْ) وَسِـــواهُ أوحَـــذَفْ يَصِحُّ جَازَ الكُلُّ حَيْثُمَـــا عَـــرَفْ

(**والثامنُ**) مِن أنواعِ الإجَازَة :

(**الإذْنُ**) أي : الإجَازَةُ (**بما سَيَحْمِلُهْ الشَّيْخُ**) المجيزُ يرويهِ المجـــازُ لَـــهُ بَعْـــدَ أنْ يتحمَّلَهُ المجيزُ .

(**وَالصَّحِيحُ**) مَا صوَّبَهُ [٢] الْقَاضِي عِيَاضٌ [٣] ، والنَّوَوِيُّ [٤] (**أَنَّا نُبْطِلُـــهْ**) ، كَمَـــا نُبطِلُ توكيلَ مَن وُكِّلَ ببيعِ مَا سيملِكُهُ ؛ ولأنَّ الإجَازَةَ في حُكْمِ الإخبارِ بالمجازِ جملـــةً ، كَمَا مَرَّ ، فَلا نجيزُ [٥] بما لا خبرَ عِنْدَهُ مِنْهُ .

ولَمْ يُفَرِّقوا بَيْن عَطْفِهِ عَلَى مَا تحمَّلَهُ ، كـ: أَجَزْتُ لَكَ مَا رَوَيْتُهُ ، وَمَـــا ســـأرويهِ ، وَعَدمِ عَطْفِهِ [٦] عَلَيْهِ .

(**وبعضُ عَصْرِيٍّ**) الْقَاضِي (**عِيَاضٍ**) ، كَمَا حَكاهُ هُوَ عَنْهُمْ [٧] ، قَـــدْ (**بَذَلَـــهْ**) — بالمعجمةِ — أي : أعْطى مَنْ سَأَلَهُ الإذنَ كَذلِكَ مَا سَأَلَهُ ، ووجَّهَ بأنَّ شَرْطَ الرِّوَايَةِ أكثرُ مَا يُعتبرُ عِنْدَ الأداءِ لاَ عِنْدَ التَّحمُّلِ ، فإذا ثَبَتَ عِنْدَ الأداءِ أنَّهُ تحمَّلَ بَعْدِ الإذنِ صَحَّ الأداءُ .

(**و**) لَكِنِ الْقَاضِي أَبو الوليدِ يونُسُ (**ابنُ مُغِيْثٍ**) الْقُرْطُبِيُّ ، (**لَمْ يُجِـــبْ مَـــنْ سَأَلَهْ**) كَذلِكَ ، بَلْ امتنعَ من إجابتِهِ ، فَلاَ تَصِحُّ الإجازةُ بِهِ [٨] .

---

(١) في نسخة (ب) من متن الألفية : « عصرتي » .

(٢) في (ق) : « صرح به » .

(٣) الإلماع : ١٠٦ .

(٤) الإرشاد ٣٨٦/١ . وقال : « وهذا الذي صححه عياض ، هو الصّواب » .

(٥) في (ع) : « يجيز » .

(٦) في (م) : « عطف » .

(٧) الإلماع : ١٠٦ .

(٨) المصدر السابق .

وَعَلَيْهِ يَتَعَيَّنُ – كَمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ [1] ، كغيرِهِ – عَلَى مَنْ يريدُ أَنْ يَرْوِي عَنْ شَيخٍ بالإجازةِ ، أَنْ يَعْلَمَ أنَّ مَا يرويه عَنْهُ ، مما تحمَّلَهُ شيخُهُ قَبْلَ إجازتِهِ لَهُ ، ومثلُهُ مَا يتجدَّدُ للمجيزِ بعدَهُ من نَظْمٍ وَتأليفٍ .

(و)أما (**إنْ يَقُلْ**) أي:الشَّيْخُ:(**أَجَزتُهُ مَا صَحَّ لَهْ**)أي عندَهُ حالَ الإجَازَةِ،(**أَوْ سَيَصِحُّ**) عندَهُ مِن مَسْمُوعاتِي،(**فَصَحِيْحٌ**)،وإن كَانَ المجيزُ لا يعرفُ أَنَّهُ يرويه وقتَ الإجَازَةِ .

وَقَدْ (**عَمِلَهْ الدَّارَقُطْنِيْ**) [2] –بالإسكانِ لِما مَرَّ–، (**وَسِوَاهُ**) مِنَ الْحُفَّاظِ.

وَلَهُ أنْ يرويَ مَا صَحَّ عَنْهُ عِنْدَهُ وَقْتَ الإجَازَةِ ، أَوْ بَعْدَها ، أَنَّهُ تحمَّلَهُ قَبْلَهَا [3] .

فَالشَّيخُ إنْ جَمَعَ بَيْنَ « صَحَّ » و « يَصِحُّ » ، كَمَا تقرَّرَ ، (**أَوْ حَذَفْ يصحُّ ، جازَ الكلُّ**) أي : كُلٌّ مِنَ النوعينِ (**حَيْثُمَا**) زائدةٌ ، (**عَرَفْ**) أي : الرَّاوي حالَ الإجَازَةِ أَوْ بعدَها ، أَنَّه مِمَّا تحمَّلَهُ الشَّيْخُ قبلَها . والمرادُ بِمَا صَحَّ : مَا صَحَّ حالَ الإجَازَةِ ، أَوْ بَعْدَها .

وَفَارقَتْ هذِهِ بنوْعَيها مَا قَبلَها ، بأنَّ الشَّيْخَ ثَمَّ لَمْ يَروِ بَعْدُ ، وَهُنَا رَوَى ، لكنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَالِمٍ بما رَواهُ ، فَيَجْعلُ الأمرَ فِيهِ عَلَى ثُبوتِهِ عِنْدَ المجاز لَهُ .

٤٨٨. **وَالتَّاسِعُ : الإِذْنُ بِمَا أُجِيْزَا ... لِشَيْخِهِ ، فَقِيْلَ : لَنْ يَجُوْزَا**

٤٨٩. **وَرُدَّ ، وَالصَّحِيْحُ : الاعْتِمَادُ ... عَلَيْهِ قَدْ جَوَّزَهُ النُّقَّادُ**

٤٩٠. **أبو نُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَهْ ... وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَنَصْرٌ بَعْدَهْ**

٤٩١. **وَالَى ثَلاَثَاً بِإجَازَةٍ وَقَدْ ... رَأَيْتُ مَنْ وَالَى بِخَمْسٍ يُعْتَمَدْ**

٤٩٢. **وَيَنْبَغِي تَأَمُّلُ الإِجَازَهْ ... فحيثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهْ**

٤٩٣. **بِلَفْظِ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يُخَطْ[4] ... مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ**

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢١ .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث:٣٢٢،والإرشاد١/٣٨٧،التقريب:١١٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة٢/١٥٤.

(٣) انظر : فتح المغيث ٢/٩٠ .

(٤) قال البقاعي : « يخط : مضارع خطاه تخطيةً ، أي : لم يتعدّ و لم يتجاوز ما صحّ عند شيخه ... » . النكت الوفية : ٢٥٩/ب ، وانظر : شرح السيوطي للألفية ٢٥٨ .

(**والتاسعُ**) مِن أنواعِ الإجَازَةِ : (**الإذْنُ**) أي : الإجَازَةُ (**بِمَا أُجِيزَا** [1] **لِشَيْخِهِ**) المجيزِ ، كَقولِهِ : أجزتُ لَكَ مُجَازاتي ، أَوْ رِوَايَةَ مَا أُجيزَ لِي [2] .

واختُلِفَ فِيهِ (**فقيلَ: لَنْ يَجُوزَا**) ذَلِكَ، وإن عطفَ عَلَى الإذنِ بمسموعٍ ، (**وَ**) لكِنَّهُ (**رُدَّ**) حَتَّى قَالَ ابنُ الصَّلاحِ: إنَّهُ قَوْلُ مَنْ لا يُعتدُّ بِهِ مِنَ الْمُتَأخِّرِينَ[3].

وَقِيلَ : إنْ عطفَ عَلَى ما ذكرَ جازَ ، وإلاّ فَلاَ .

(**وَالصَّحِيحُ**) الذِي عَلَيْهِ العَمَلُ (**الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ**) أي : عَلَى الإذْنِ بِمَا أُجِيزَ مطلقاً ، ولاَ يُشْبَهُ منْعُ الوكيلِ التوكيلَ بغيرِ إذنِ الْمُوَكِّلِ ؛ لأنَّ الحقَّ ثَمَّ لموكلِهِ ، فإنَّهُ ينفِّذُ عَزْلَه لَهُ بخلافِهِ هنا ، إذْ الإجَازَةُ مُخْتَصَّةٌ بالمجازِ لَهُ ، فإنَّهُ لَوْ رَجَعَ المجيزُ عَنْهَا لَمْ ينفُذْ [4] .

وَ (**قَدْ جَوَّزَهُ النُّقَّادُ**) ، مِنْهُمْ : الحافِظُ (**أَبُو نُعَيْمٍ**) الأصْبَهانيُّ ، فَقَالَ : الإجَازَةُ عَلَى الإجَازَةِ قويةٌ جائزةٌ [5] .

(**وكذا**) جوَّزَهُ أَبو العَبَّاسِ أَحْمَدُ (**ابنُ عُقْدَهْ**) – بضمِّ العينِ – الكوفيُّ ، (**والدَّارَقُطْنِيُّ**) ، وغيرُهما [6] .

(**ونَصْرٌ**) ، وَهُوَ الفقيهُ الزاهدُ ابنُ إبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ (**بَعْدَهْ**) أي : بَعْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ ، (**وَالَى**) أي : تَابعَ (**ثَلاثاً**) مِنَ الأجائزِ [7] (**بإجازةٍ**) [8] .

---

(١) في (م) : « أجيز » .

(٢) انظر : فتح المغيث ٢/٩٠ .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٢ ، وانظر : نكت الزّركشيّ ٣/٥٢٥ ، ومحاسن الاصطلاح : ٢٧٤ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٥٢ .

(٤) معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٢ .

(٥) حكاه ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٢ وجادةً عن أبي عمرو السفاقسي ، قال : سمعت أبا نعيم الحافظ الأصبهاني يقول : فذكره ... .

(٦) الكفاية : (٥٠٠ ت ، ٣٤٩-٣٥٠ هـ) ، معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٢ ، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٥٣ . وقال الحافظ العراقي : « وفعله الحاكم في تاريخه » .

(٧) جمع إجازة .

(٨) حكاه عنه ابن الصّلاح في معرفة أنواع علم الحديث : ٣٢٣ . قال البلقيني في المحاسن : ٢٧٥ : « القرينة الحالية من إرادة إبقاء السلسلة ، قاضية بأن كلّ مجيز بمقتضى ذلك ، أذن لما أجازه أن يجيز ، وذلك في الإذن في الوكالة جائز » .

فَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ طَاهِرٍ : سَمِعْتُهُ ببيتِ الْمَقْدِسِ يَرْوِي بالإجازةِ ، عَنِ الإِجَازَةِ ، وربَّما تَابَعَ بَيْن ثلاثٍ مِنْها [1] .

قَالَ النَّاظِمُ : (**وَقَدْ رَأيتُ مَنْ وَالَى**) بأكثرَ مِن ثَلاثٍ ، فَمِنْهُم مَنْ وَالَى بأربعٍ ، وَمِنْهُمْ مَن وَالى (**بِخَمْسٍ**) مِمَّنْ (**يُعتَمَدْ**) عَلَيْهِ مِنَ الأئِمَّةِ ، كالحافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الكريمِ الحلبيِّ ، فإنَّهُ رَوَى في " تاريخِ مِصْرَ " لَهُ عَن عَبْدِ الغنيِّ بنِ سعيدٍ الأزديِّ بخمسِ أجائزَ متواليةٍ [2] . ورَوَى شيخُنا في " أماليه " بستٍّ [3] .

(**وَيَنْبَغِي**) وجوباً لِمَنْ يريدُ بذَلِكَ (**تأمُّلُ**) كيفيةِ (**الإِجَازَهْ**) أي : إجازةِ شَيْخِ شيخِهِ لشيخِهِ ، وكَذا إجازةُ مَنْ فَوْقَهُ لِمَنْ يليهِ .

ومُقْتَضَاهَا:حَتَّى لاَ يروِيَ بِهَا مَا لَمْ يَنْدَرِجْ تحتَها ؛ فربَّما قيَّدَ بعضُ المجيزينَ بمَا سَمِعَهُ،أَوْ بِمَا حَدَّثَ بِهِ مِنْ مَسْموعَاتِهِ،أَوْ بِمَا صَحَّ عِنْدَ الْمُجازِ لَهُ،أَوْ نحوِها ، فَلاَ يتعدَّاهُ.

(**فحيثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أجازَهْ**) أي: أجازَ شيخَهُ (**بلفظِ**) أجزتُه (**مَا صَحَّ لَدَيهِ**) أي: عِنْدَ شَيْخِهِ الْمُجَازِ لَهُ فَقَطْ ، (**لَمْ يُخَطْ**) – بالبناءِ للمفعول من خطا يَخْطُو [4] ، إذَا مشى – أي:لَمْ يَتَعَدَّ الرَّاوي (**مَا صَحَّ عِنْدَ شيخِهِ مِنْهُ**) أي: من مرويِّ الْمُجيزِ لَهُ (**فَقَطْ**).

حَتَّى لَوْ صَحَّ شيءٌ مِن مَرويِّهِ عِنْدَ الرَّاوِي، لَمْ يَطّلِعْ عَلَيْهِ شيخُهُ المجازُ لَهُ ، أَوْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ ، لكنَّهُ لَمْ يصحَّ عندَهُ ، لا يسوغُ [5] لَهُ روايةٌ بالإجازةِ .

وَقَالَ بَعْضُهم : يَنْبَغِي أن تُسَوَّغَ لَهُ ؛ لأنَّ صِحَّةَ ذَلِكَ قَدْ وجدَتْ ، فَلا فَرْقَ بَيْنَ صحَّتِهِ عِنْدَ شَيْخِهِ ، وغيرِهِ .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١٥٤/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تدريب الرّاوي ٤١/٢ . وهكذا كلما تأخر الزمن ازداد عدد الإجازات لضعف الحفظ وتقاصر الهمم ، وانظر : ما كتبه العلامة أحمد شاكر – رحمه الله – في الباعث الحثيث : ١٢١-١٢٢ ، وانظر : فتح المغيث ٩٢/٢-٩٣ .

(٤) في (ع) و (ص) : « من خطا خطواً إذا مشى » .

(٥) في (ق) و (ع) : « تسوغ » .

فهرس موضوعات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
الدراسة ، الباب الأول : العراقي ، ونظمه	٨
الفصل الأول : سيرته الذاتية	
المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته وولادته	
المبحث الثّاني : أسرته	٩
المبحث الثّالث : نشأته	١٠
المبحث الرابع : مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه	١٢
المبحث الخامس : شيوخه	١٥
المبحث السادس : تلامذته	١٧
المبحث السابع : آثاره العلمية	١٩
المبحث الثامن : وفاته	٢٥
الفصل الثّاني : التبصرة والتذكرة	٢٧
المبحث الأول : اسمها	
المبحث الثّاني : أصلها	٢٩
المبحث الثّالث : التبصرة والتذكرة ، لماذا ؟	٣٠
المبحث الرابع : اهتمام العلماء بها	٣٠
المبحث الخامس : الدراسة العروضية للتبصرة	٣٣
الباب الثّاني : الأنصاري وكتابه فتح الباقي	٣٦
الفصل الأول : القاضي زكريا الأنصاري	
المبحث الأول : سيرته الذاتية	

الموضوع	الصفحة
شيوخه	٤٤
تلامذته	٤٩
علومه ومعارفه	٥٣
وظائفه	٥٤
ثناء العلماء عليه	٥٦
آثاره العلمية	٥٧
الفصل الثّاني : كتاب فتح الباقي	٦٢
المبحث الأول : منهجه	
المبحث الثّاني : مميزات الشرح	٦٤
الباب الثّالث : التحقيق	٦٥
الفصل الأول : التعريف بالكتاب	
المبحث الأول : اسم الكتاب	
المبحث الثّاني : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٦٦
المبحث الثّالث : تاريخ إكماله	٦٦
الفصل الثّاني : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق	٦٧
المبحث الأول : النسخ الخطية للشرح	٦٧
المبحث الثّاني : النسخ المطبوعة	٦٨
المبحث الثّالث : النسخ الخطية لـــ" التبصرة والتذكرة "	٦٩
الفصل الثّالث : منهج التحقيق	٧٠
صور النسخ الخطية	٧٢
النص المحقق	٨٥
مقدمة الشارح	٨٥

الموضوع	الصفحة
أقسام الحَدِيْث	٩٥
أصح كتب الحديث	١٠٦
الصّحيح الزائد على الصّحيحين	١١٤
المستخرجات	١١٨
مراتب الصّحيح	١٢٣
حكم الصّحيحين والتعليق	١٢٩
نقل الحديث من الكتب المعتمدة	١٣٨
الحَسَن	١٤٢
الضّعيف	١٦٧
المَرْفُوْع	١٧١
المُسْنَد	١٧٣
المتّصل والموصول	١٧٦
المَوْقُوْف	١٧٧
المَقْطُوْع	١٧٨
فروع	١٨٠
المُرْسَل	١٩٤
المنقطع والمعضل	٢٠٤
العنعنة	٢٠٨
تعارض الوَصْل والإرسال ، أو الرفع والوقف	٢١٦
التَّدْلِيْس	٢٢٤
الشاذ	٢٣٢
المنكر	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
الاعتبار والمتابعات والشواهد	٢٤٤
زيادات الثّقات	٢٥٠
الأفراد	٢٥٦
المعلل	٢٦٠
المضطرب	٢٧١
المدرج	٢٧٥
المَوْضُوْع	٢٨٤
المقلوب	٢٩٧
تنبيهات	٣٠٢
معرفة من تقبل روايته ومن ترد	٣٠٥
مراتب التعديل	٣٤٢
مراتب التجريح	٣٤٩
متى يصح تحمل الحديث أو يستحب ؟	٣٥٢
أقسام التحمل	٣٥٩
القراءة على الشّيخ	٣٦٣
تفريعات	٣٧٠
الإجازة	٣٨٨
فهرس الموضوعات	٤١١